



الجمهورية العربية المتحدة

مكتبة النقض

المكتب الفني

مجموعته

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية
ومن الدائرة الجنائية

السنة العشرون

العدد الثاني : من ابريل إلى يونيو سنة

القاهرة
مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٩

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية نقابات

جلسه ٥ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ،
محمد عبد المنعم حمزادى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١)

الطعن رقم ١ لسنة ٣٩ القضائية

نقابات . محاماة . ” الجمع بين المحاماة وغيرها من الوظائف “ . ” شروط
القيّد بجدول المحامين تحت التمرين “ .

الجمع بين المحاماة والوظائف العامة أو الخاصة . الأصل فيه . الحظر . استثناء من ذلك .
جواز الجمع بين المحاماة والنوطف فى الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية
التابعة لها وشركات القطاع العام . المادة ٥٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة .

أثرخلو الأوراق بما يمس توافر الشروط العامة للقيّد فى جدول المحامين المنصوص عليها
فى المادة ٥١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة ؟

تنص المادة ٥٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة الصادر
فى ١٩٦٨/١١/٦ الوارد بالباب الثانى من الخاص بشروط القيد بجدول النقابة
ومزاولة المهنة ، على أنه لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين الوظائف العامة أو الخاصة
الدائمة أو المؤقتة بمرتب أو بمكافأة عدا من يتولى أعمال المحاماة بالهيئات العامة
والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وشركات القطاع العام .

وإذ كان ذلك وكانت مدونات قرار لجنة قبول المحامين المطعون فيه تفيد أن القرار المذكور فصل في طلب الطاعن قيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين على سند من نص هذه المادة ، وكان البين من أوراق الطعن أن الطاعن في وظيفته بالمؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق يقوم بأعمال المحاماة ، فإن ذلك مما يوفر انطباق حكم المادة ٥٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على حالته ، ويؤذن له بالجمع بين هذه الوظيفة وبين المحاماة ، وكانت الأوراق خلوا مما يمس توافر الشروط العامة للقيد في جدول المحامين المنصوص عليها في المادة ٥١ من القانون ، فإن رفض القرار المطعون فيه طلب الطاعن يكون غير سديد ويتعين إلغاؤه وإجابة الطاعن إلى طلب قيده بجدول المحامين تحت التمرين .

الوقائع

تتصل وقائع هذا الطعن — حسب الثابت في الأوراق — في أن الطاعن حصل على إجازة في الحقوق عام ١٩٦٥ من جامعة عين شمس . ثم عين بمؤسسة السياحة والفنادق بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٠ بوظيفة بشئون العاملين . وبتاريخ ١٩٦٦/١٠/١١ صدر قرار وزير السياحة بإنشاء مكتب للشكاوى يتبع رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق وقد اختير الطاعن ضمن أعضاء هذا المكتب ثم ألحق للعمل عضواً بالإدارة القانونية في أول مايو سنة ١٩٦٧ وبتاريخ ١٩٦٨/١١/١٧ صدر قرار بإعادة تشكيل مكتب الشكاوى برئاسة رئيسة وقد اختير الطاعن ضمن أعضاء المكتب بالإضافة إلى عمله الأصلي كعضو بالإدارة القانونية ومنذ أن ألحق بهذا العمل الأخير وهو يباشر القضايا التي ترفع على المؤسسة والشركات التابعة لها . تقدم الطاعن بطلب إلى لجنة قبول المحامين لقيد اسمه بجدول المحامين تحت التمرين فقررت اللجنة رفض طلب قيده بجدول المحامين تحت التمرين وأعلن بهذا القرار في ذات التاريخ . فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على القرار المطعون فيه أنه — إذ رفض طلب قيده بجدول المحامين تحت التمرين — قد أخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأنه على الرغم من أن الطاعن يقوم بأعمال المحاماة في مؤسسة السياحة والفنادق ، فقد استلزمت لجنة قبول المحامين أن يكون الطاعن من المقيدين بجدول المحامين المشتغلين ، مع أن هذا الشرط قد أوجبه القانون بالمادة ١٠٤ منه في حالة أخرى ، هي التي يعين فيها المحامون بالمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، والحال أن الطاعن معين فعلاً بالمؤسسة وقد أجاز له قانون المحاماة الجديد حق الجمع بين وظيفته وبين المحاماة متى كان متولياً أعمال المحاماة ، على ما تقضى به المادة ٥٢ من القانون المذكور ، ويقول الطاعن إنه وقد توافر له هذا الشرط فإن القرار المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب إلغاؤه ، والأمر بقيده بجدول المحامين تحت التمرين .

وحيث إنه يبين من مراجعة القرار المطعون فيه أنه قام على مانصه "لما كان الأصل هو عدم جواز الجمع بين المحاماة والوظائف العامة أو الخاصة . وكان الاستثناء الوارد عليها هو الإشتغال بأعمال المحاماة وكانت وسيلة للنقابة في التأكد من اشتغال الطالب — الطاعن — بأعمال المحاماة هي مطالعة ملف خدمته بجهة عمله للتأكد من أن وظيفته المعين عليها بالإدارة القانونية والعمل الذي يقوم به من أعمال المحاماة . ولما كانت مطالعة ملف الطالب تبين منها أنه معين بوظيفة إخصائي شئون أفراد . ثم نقل منها للعمل بمكتب الشكاوى وكلا الوظيفتين ليستا من وظائف الإدارة القانونية وكلا العاملين ليسا من أعمال المحاماة" . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥٢ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة الصادر في ١١/٦/١٩٦٨ الوارد بالباب الثانى الخاص بشروط القيد بجدول النقابة ومزاولة المهنة ، تنص على أنه لا يجوز الجمع بين المحاماة وبين الوظائف العامة أو الخاصة الدائمة أو المؤقتة بمرتب أو بمكافأة عدا من يتولى أعمال المحاماة بالهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، وشركات القطاع العام . وكانت مدونات القرار المطعون فيه — السالف إيرادها — تفيد

أن القرار فصل في طلب الطاعن على سند من نص هذه المادة ، وكان الذابت بملف اللجنة المطعون في قرارها وجود شهادة تاريخها ١٧/١٢/١٩٦٨ — سابقة على القرار — صادرة من مدير عام المؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق ، تفيد بأن الطاعن من خريجي كلية الحقوق دفعة ١٩٦٥ وأنه يعمل بالإدارة القانونية لاعتبارا من ١/٥/١٩٦٧ وكان الطاعن قد قدم حافظة مستندات تضمنت قرارا من رئيس مجلس إدارة المؤسسة بتاريخ ٧/١١/١٩٦٦ بتعيينه عضوا بمكتب الشكاوى بها بالإضافة إلى عمله الأصلي بالإدارة القانونية وكشفا رسميا من محكمة العال الجزئية بالقاهرة يفيد أنه حضر وترافع في إثنتى عشرة قضية مرفوعة ضد المؤسسة وشركة مصر للسياحة وشركة نفرتيتى وذلك فى الفترة من ١٠/٨/١٩٦٨ حتى ١٩/١/١٩٦٩ وأخيرا مستخرجا رسميا من قرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٢ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٥/١/١٩٦٩ بتشكيل الإدارة القانونية ومن بين أعضائها الطاعن وتحديد اختصاص هذه الإدارة ، بمباشرة القضايا ، وإبداء الفتاوى والآراء القانونية وصياغة اللوائح والعقود وإعداد التشريعات اللازمة ، وإجراء التحقيقات واقتراح الجزاءات المناسبة ، ومراقبة تطبيق الشركات للقوانين واللوائح . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق المشار ذكرها أن الطاعن فى وظيفته بالمؤسسة ، يقوم بأعمال المحاماة ، بما يوفر إنطباق حكم المادة ٥٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ على حالته ، ويؤذن له بالجمع بين هذه الوظيفة وبين المحاماة ، وكانت الأوراق خلوا مما يمس توافر الشروط العامة للقيد فى جدول المحامين المنصوص عليها فى المادة ٥١ من القانون ، فان رفض القرار المطعون فيه طلب الطاعن يكون غير مديد ، ويتعين لذلك إلغاء هذا القرار وإجابة الطاعن إلى طلب قيده بجدول المحامين تحت التمرين .

الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

في المواد الجنائية

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، ومضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد سامح ،
ومحمود عطيفة .

(٩٥)

الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ القضائية

- (١) حكم . ” بياناته . بيانات التسييب “ . بطلان . دعوى مدنية .
- بيان صفات الخصوم في الدعوى المدنية في الحكم . غير لازم إلا في حالة الحكم
في الدعوى لصالح رافعيها .
- (ب) إجراءات المحاكمة . إثبات . ” شهود “ .
- للحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرطه : قبول المتهم أو المدافع عنه
أو المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة أو ضمنا .
- (ج ، د) إجراءات المحاكمة . ” شفوية المرافعة “ . محكمة إستئنافية .
- ” الإجراءات أمامها “ .
- (ج) تحقيق محكمة أول درجة شفوية المرافعة . سكوت الطاعن من طلب سماع
أحد من الشهود أمام محكمة ثاني درجة . تعويل هذه المحكمة على
أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم . لا خطأ .

(د) المحكمة الإستئنافية تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . . هي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه .

(هـ) إجراءات المحاكمة . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .
القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته :
تحضيري . للمحكمة المدول عنه .

(و ، ز ، ح ، ط) حكم . " تسببيه . تسبیب غیر معيب " . إثبات .
" إثبات بوجه عام " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تجزئة
الدليل " . قتل خطأ . خطأ .

(و) حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل والأخذ منه بما تطمئن إليه
والالتفات عما عداه دون أن يعد هذا تناقضا يعيب حكمها .
مثال في قتل خطأ .

(ز) للمحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى
المتهم . شرط ذلك ؟

(ح) النفات الحكم الصادر بالبراءة من الرد على أحد أدلة الاتهام .
لا يعيبه ، ما دام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة
فطنت إليه .

(ط) التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟

١ — النعى على الحكم بالبطلان لإغفاله الإشارة إلى إجراءات تصحيح شكل
الدعوى وبيان صفات الخصوم في الدعوى المدنية مردود بأن هذا البيان لا يكون
لازما إلا في حالة الحكم في الدعوى المدنية لصالح رافعيها والقضاء لهم بالتعويض
الذي تقدره المحكمة حتى يتسنى الوقوف على مسوغات هذا القضاء ، وأما في حالة
الحكم برفض الدعوى المدنية فإن هذا البيان لا يكون لازما في الحكم لعدم قيام
الموجب لإثباته في مدوناته .

٢ — للمحكمة في ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات
الجنائية الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك

صراحة أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، ويستوى في ذلك أن يكون هذا القبول من جانب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية إذ لا يعقل أن يكون لهذا الأخير من الحقوق أكثر مما للمتهم .

٣ — متى كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة أول درجة قد حققت شقوية المرافعة بسماع شهود الإثبات ، وكانت الطاعتان لم تطلبيا من محكمة ثاني درجة سماع أحد من الشهود ، فإنها لا تكون مخطئة إذا هي صولت على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم ما دامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

٤ — القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للتقصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . فليس بذى شأن أن تكون هي التي قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان شهود الإثبات ثم عدلت عن قرارها .

٥ — المحكمة الإستئنافية تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . وإذا لم تدع الطاعتان في طعنهما أنهما تمسكا بسماع شهود معينين في الدعوى ، فإن ما تعيياها على الحكم من البطلان من هذه الناحية لا يكون له وجه .

٦ — من حق محكمة الموضوع أن تجزئ الدليل وتأخذ منه بما تطمئن إليه وتلتفت عما عداه دون أن يعد ذلك تناقضا يعيب حكمها . ولما كانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد أخذت بما اطمأنت إليه من أقوال الشاهد عن وقوف القطار في المحطة المدة الكافية للصعود والهبوط واستندت إلى هذا القول في نفي الخطأ عن المتهم على أساس ما استخلصته من أن المجنى عليه قد راودته فكرة النزول من المترو في آخر لحظة وقت تحركه للسير فوق وقع الحادث نتيجة غلق الباب عليه آنذاك وأطرحت قول الشاهد عن إطلاق المتهم صفارته أثناء نزول المجنى عليه من القطار كما أطرحت تصوير الطاعتين في أن الحادث وقع أثناء صعود المجنى عليه للقطار — وذلك أخذا منها بقول الشاهد في التحقيق الابتدائي — وانهت إلى نفي ركن الخطأ عن المتهم في جميع الفروض التي عرضت لها بما

لا تناقض فيه ، فإن ما تنعاه الطاعتان من قالة القصور والتناقض في التسيب لا يكون له محل .

٧ - يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ أن مرجع ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

٨ - لا يعيب الحكم إلتفاته عن الرد على أحد أدلة الاتهام ما دام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة فطنت إليه . وفي إغفال الرد على ذلك الدليل ما يفيد ضمنا أنها أطرحته ولم ترفيه ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم .

٩ - التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده الأول بأنه في يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم مصر الجديدة : تسبب خطأ في موت كامل وديع فانوس وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطة ومخالفة اللوائح بأن أطلق صفارة البدء بالمسير قبل أن يتأكد من تمام مغادرة المحبى عليه للقطار فسقط على الأرض وحدثت به الإصابات الموضحة بالمحضر والتي أودت بحياته . وطلبت عقابة بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات . وإدعى والد المحبى عليه مدنيا قبل المتهم وشركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير بصفقتها مسئولة عن الحقوق المدنية متضامنين بمبلغ ٥١ ج تعويضا مؤقتا . وبعد وفاته حل محله في مرحلة المحاكمة الاستئنافية كل من زوجته السيدة / أمال يس غبريال عن نفسها وبصفقتها وصية على ابنه القاصر يسرى ، وابنته نادية وديع فانوس في المطالبة بالتعويض . ومحكمة مصر الجديدة الجزئية قضت بحضور يا بتاريخ ٢٧ يناير سنة ١٩٦٦ عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وفي الدعوى المدنية بالزام المتهم وشركة مصر الجديدة أن يدفع متضامنين إلى المدعين بالحق

المدنى مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات المدنية . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفته المسئولة عن الحقوق المدنية ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٦ بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع (أولا) بالنسبة إلى الدعوى العمومية بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المسندة إليه بلا مصروفات جنائية (ثانيا) وفى الدعوى المدنية بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وألزمت المدعين بالحق المدنى مصروفاتها عن الدرجتين . فطعن وكيل المدعين بالحق المدنى فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول من الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى المدنية قد شابه بطلان من ناحيتين أولاها أن المحكمة الاستئنافية عدلت دون مبرر عن تنفيذ قرارها الخاص بإعادة الدعوى للمرافعة وتكليف النيابة باعلان شهود الإثبات ، وثانيهما أن المحكمة لم تشر فى أسباب حكمها المطعون فيه إلى وفاء مورث الطاعنتين المدعيتين بالحقوق المدنية وإلى واقعة تصحيح شكل الدعوى المدنية المترتب على ذلك وتعيين أسماء وصفات الخصوم فيها وعلاقتهم بالمجنى عليه مما يعيب الحكم بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت إجراءات المحاكمة قد جرت بدرجتها فى ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعمول به من ١٩٥٧/٥/٢٩ بما ينحول للمحكمة الاستئنافية عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ويستوى فى ذلك أن يكون هذا القبول من جانب المتهم أو المدعى بالحقوق المدنية إذ لا يعقل أن يكون لهذا الأخير من الحقوق أكثر مما للتهم ، وكان الثابت من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة بسماع شهود الإثبات ، وكانت الطاعنتان لم تطلبا من محكمة ثانى درجة سماع أحد من الشهود ، فأنها لا تكون مخطئة إذا هى عولت على أقوال الشهود فى التحقيقات دون سماعهم مادامت أقوالهم كانت مطروحة على بساط البحث فى الجلسة ،

وليس بذى شأن أن تكون هي التي قررت من تلقاء نفسها التأجيل لإعلان شهود الإثبات ثم عدلت عن قرارها ، ذلك لأن القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قرارا تحضيريا لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق . ثم إن محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لأجرائه وإذ لم تدع الطاعتان في طعنهما أنهما تمسكتا بسمع شهود معينين في الدعوى فإن ما تعيباه على الحكم من البطلان من هذه الناحية لا يكون له وجه ، وأما نعيهما على الحكم بالبطلان من ناحية إغفاله الإشارة إلى إجراءات تصحيح شكل الدعوى وبيان صفات الخصوم في الدعوى المدنية فمردود بأن هذا البيان لا يكون لازما إلا في حالة الحكم في الدعوى المدنية لصالح رافعيها والقضاء لهم بالتعويض الذي تقدره المحكمة حتى يتسنى الوقوف على مسوغات هذا القضاء ، وأما في حالة الحكم برفض الدعوى المدنية — كما هي واقع الحال في الدعوى — فإن هذا البيان لا يكون لازما في الحكم لعدم قيام الموجب لإثباته في مدوناته وبذلك فلا يكون الحكم مشوبا بالبطلان لإغفاله إيراد ذلك البيان . ومن ثم فإن ما تثيره الطاعتان في هذا الوجه من الطعن بشقيه لا يكون له محل ويتعين رفضه .

وحيث إن مبنى باقى أوجه الطعن هو القصور والتناقض في التسبيب ومخالفة الثابت بالأوراق ذلك بأن المحكمة بعد أن عولت على أقوال شاهد الإثبات الوحيد نبوى محمد العراقي في أن المترو وقف بالمحطة المدة الكافية للصعود والهبوط واتخذت من ذلك دليلا لصالح المتهم "المطعون ضده" في نفى الخطأ عنه عادت بعد ذلك إلى إطراح أقواله برمتها في موضع تبرير عدم أخذها بما قرره الشاهد من أنه رأى المجنى عليه يهبط من المترو فاقفل الباب على بنطلونه ثم عادت المحكمة مرة أخرى واتخذت من أقوال الشاهد التي سبق أن نبذتها دليلا على هدم دفاع الطاعتين ، هذا إلى أن المحكمة بعد أن سجلت في حكمها أن ركن الخطأ يتحقق قبل المتهم إذا صح قول الشاهد بأن المجنى عليه كان يهبط من المترو عادت في ذات الوقت واتخذت من واقعة مغادرة المجنى عليه للمترو وهبوطه منه دليلا على نفى الخطأ قبل المتهم وهو تناقض يعيب الحكم ويوجب نقضه . كما أن الحكم إذ لم يأخذ بالتصوير الذي

قالت به الطاعتان من أن الحادث وقع أثناء محاولة المجنى عليه الصعود إلى المترو تأسيساً على عدم وجود سند له من الأقوال في الدعوى، قد خالف الثابت بالأوراق، ثم إن الحكم لم يلتفت إلى ما هو ثابت بتقرير الصفة التشريحية من أن سبب وفاة المجنى عليه هو صدمة عصبية من إختناق إثر قفل باب المترو على الصدر وأسفل الرقبة مما لا يمكن معه تصور هذه النتيجة التي خلص إليها التقرير الطبي الشرعي إلا في حالة وفاة المجنى عليه وهو على مدخل باب المترو سواء أكان صاعداً أم هابطاً مما يتحقق معه خطأ المتهم لإطلاقه صفارة القيام قبل التحقق من تمام صعود وهبوط الركاب وقد أغفل الحكم الرد على دفاع الطاعتين في هذا الخصوص المدون في مذكرتهما المقدمة لمحكمة ثاني درجة على الرغم من جوهريته بما ينبيء عن أن المحكمة لم تحط بالدعوى عن بهر وبصيرة مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد واقعة الدعوى وأدلة الاتهام المتمثلة في أقوال الشاهد نبوي محمد العراقي وتقرير الصفة التشريحية وبعد أن أشار إلى ما تضمنته مذكرات الطاعتين من أن الحادث وقع أثناء ركوب المجنى عليه للمترو وليس أثناء نزوله منه كما قال شاهد الرؤية نبوي محمد عراقي وإلى ما طلباه من استبعاد هذا القول من روايته بعد أن صادقهم المتهم نفسه على هذا التصوير الذي يسانده استبعاد نزول المجنى عليه في المحطة التي وقع فيها الحادث التي اعتاد الركوب منها للذهاب إلى مدرسته في حي الظاهر - انتهى الحكم إلى تقرير البيان الذي عول عليه في قضائه ببراءة المتهم ورفض الدعوة المدنية قبله أخذاً بما ارتاحت إليه المحكمة من تلك الأدلة في قوله . « وحيث إن الثابت مما تضمنته أقوال شاهد الإثبات الوحيد في الدعوى وسائق القطار والمتهم أن القطار وقف بمحطة صلاح الدين الذي وقع فيها الحادث المدة الكافية للصعود والهبوط إليه وهو ما يستفاد منه أن المجنى عليه قد راودته فكرة مغادرة القطار حتى اللحظة الأخيرة التي هبط فيها ولم تراوده هذه الفكرة بداءة ساعة وقوف القطار خصوصاً وأن المفروض أنه كان قد ركب في ذات المحطة تمهيداً للذهاب لمدرسته بالظاهر وأن فكرة العدول قد وقعت في نفسه بعد الركوب لحظة تهيء القطار للسير وآية ذلك أن والده وقد أبلغ بالحادث فور حدوثه قد أظهر دهشته لأنه لم يكن هناك

من مقتضى لأن ينزل ابنه في محطة صلاح الدين التي وقع فيها الحادث والقاطن بها لأن المفروض أنه كان متوجهاً للمدرسة في الظاهر . وحيث إنه من ناحية أخرى فإن المحكمة لا تطمئن إلى قول شاهد الإثبات الوحيد في الدعوى نبوى محمد العراقي من أنه شاهد المجنى عليه يهبط من المترو وأثناء نزوله صفراً المحصل وأقفل الباب على بنطلونه وهو ما قد يتحقق معه عنصر الخطأ الوحيد قبل المتهم إذا صدقت شهادة هذا الشاهد في هذا الخصوص — وحقيقة الأمر أن المحكمة لا تطمئن إلى قول الشاهد في هذا الخصوص تأسيساً على ما بلى (أولاً) من ذات أقوال الشاهد من أن الأخير (أى الشاهد) كان يقف بمحطة المترو ومنهاها لركوب القطار للقاهرة وكان ذات القطار يسير في نفس الاتجاه ووقف بالمحطة المدة الكافية ويقرر الشاهد أنه كان بمحطة القطار ساعة الحادث ولا حظ القطار واقفاً مدة كافية فكان يتعين عليه أن يكون من بين ركابه ولم يبين سبب وقوفه بالمحطة وعدم الركوب (ثانياً) كون المجنى عليه قد ركب القطار من ذات المحطة متأهباً للتوجه للمدرسة بالظاهر يعنى أنه قد راودته فكرة مغادرته بعد ركوبه فجأة وقد يكون ذلك ساعة تحرك القطار وبعدها وهو ما يستفاد منه نفي الخطأ قبل المتهم . وخلص الحكم من ذلك إلى القضاء ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية قبله بأن قال ما نصه : "وحيث إنه لذلك وعلى ما سلف بيانه فإن المحكمة لا تستبين نسبة الخطأ إلى المتهم ويضحي الإتهام قبله محل شك ويتعين لذلك عملاً بنص المادة ٣٠٤ ج الحكم بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم من التهمة المسندة إليه . وحيث إنه في خصوص الدعوى المدنية فإنه طالما اتهمت المحكمة بقضاها براءة المتهم ، ومن ثم فإن الحكم الصادر في موضوع الدعوى المدنية بقبولها يضحى في غير محله ويتعين لذلك إلغاؤه ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعيها بالمصروفات عن الدرجتين عملاً بنص المادة ٣٢٠ "ج" . ولما كان التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما يثبت به البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وكان لمحكمة الموضوع أن تجزئ الدليل وتأخذ منه بما تطمئن إليه وتلتفت عما عداه دون أن يمد ذلك تناقضاً يعيب حكمها ، وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد أخذت بما إطمأنت إليه من أقوال الشاهد عن وقوف القطار في المحطة المدة الكافية للصعود والهبوط وإستندت إلى هذا القول في نفي الخطأ عن المتهم على أساس ما استخلصته من أن المجنى عليه قد راودته فكرة

النزول من المترو في آخر لحظة وقت تحركه للسير فوق الحادث نتيجة غلق الباب عليه آنذاك وأطرحت قول الشاهد عن إطلاق المتهم صفارته أثناء نزول المجنى عليه من القطار ، كما أطرحت تصوير الطاعنين في أن الحادث وقع أثناء صعود المجنى عليه للقطار — وذلك أخذاً منها بقول الشاهد في التحقيق الابتدائي — وانتهت إلى نفي ركن الخطأ عن المتهم في جميع الفروض التي عرضت لها بما لا تناقض فيه ، فإن ما تنعاه الطاعتان من قالة القصور والتناقض في التسبيب لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة إذ أن مرجع ذلك إلى ما تطعنن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة — كما هي واقع الحال في الدعوى المطروحة — ، وإن كان الحكم قد أورد واقعة الدعوى وأدلة الإتهام جميعها بما في ذلك الدلائل المستمد من تقرير الصفة التشريعية ، ثم أفصح من بعد عن عدم إطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت للأسباب السائفة التي أوردها بما يكفي لحمل النتيجة التي خالص إليها ، وكان لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على أحد أدلة الإتهام ما دام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة قد فطنت إليه . ومن ثم فإن في إغفال الرد على ذلك الدليل ما يفيد ضمناً أنها أطرحته ولم ترفيه ما تطعنن معه إلى إدانة المتهم " المطعون ضده " . لما كان ما تقدم ، فإن ما تثيره الطاعتان في هذه الأوجه من طعنهما في غير محله وينحل إلى جدل موضوعي مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم جميعه ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعنة الأولى عن نفسها وبصفتها والطاعنة الثانية عن نفسها المصاريف المدنية .

جلسة ٧ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين موسى ، ونصر الدين عزام ، وأنور خلف .

(٩٦)

الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ القضائية

(ا ، ب ، ج) جريمة . ” أركان الجريمة “ . قذف . موظفون عموميون .
 حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ . حقوبة .
 ” الإعفاء منها “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير
 الدليل “ . نقض . ” أسباب الطعن بالنقض . ما لا يقبل
 منها “ . ” أسباب الإباحة وموانع العقاب “ .

(ا) ركن العلانية في جريمة القذف في حق الموظف العام . متى
 يتوافر ؟ مثال تسبب غير معيب .

(ب) شرط عدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف العام ؟
 علم جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض .

(ج) الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم .
 شرط إباحته .

(د) جريمة . ” أركان الجريمة “ . بلاغ كاذب . قصد جنائي . محكمة
 الموضوع . ” سلطتها في تقدير توافر أركان الجريمة “ . حكم .
 ” تسببه . تسبب غير معيب “ .

القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ
 منها وانتوانه الكيد والإضرار بالمبلغ ضده .

تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . موضوعي .

مثال تسبب غير معيب في صدد التمدل على سوء النية في جريمة البلاغ
 الكاذب .

(هـ) نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

شرط قبول أسباب الطعن بالنقض ؟ أن تكون واضحة محددة .

(و، ز، ح) محكمة الموضوع . "الإجراءات أمامها" . دفاع .
 "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . دعوى جنائية .
 "نظرها والحكم فيها" . محكمة استئنافية . "الإجراءات
 أمامها" .

(و) الطالب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابه أو الرد عليه ؟

(ز) عدم التزام المحكمة — بعد إنفاذها باب المرافعة وجزء القضية
 للحكم — بإجابة طلب إعادتها إلى المرافعة لتحقيق طالب ضيمته
 الدفاع في مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة .

(ح) المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الأصل على مقتضى
 الأوراق .

عدم التزامها بإجراء تحقيق إلا ما تستكمل به النقص الذي شاب
 إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو ما ترى هي لزوما
 لإجرائه .

١ — من المقرر أن العرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة بالطعن في حق
 موظف عام أو مكلف بخدمة عامة مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة
 تتداول بين أيدي الموظفين المختصين أو عدد من الناس ولو كان قليلا ، تتوافر
 بتداولها العلانية لوقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيد مختلفة ، ولا يغير من ذلك
 قول الطاعنين أن الجهة التي تقدموا لها بالشكوى تعمل في سرية . وإذن فمتى كان
 الثابت مما أورده الحكم أن الطاعنين اعترفوا بالتحقيقات بتقديم العديد من الشكاوى
 والمذكرات في حق المطعون ضده ، فقد توافر لجرمة الفذف ركن العلانية على
 ما هو معرف به في القانون ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعنون على الحكم في هذا
 الشأن غير سديد .

۲ — یشرط القانون لعدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف العمومي أو من في حكمه إثبات القاذف صحة وقائع القذف كلها وأنه إذا كان القاذف قد أقدم على القذف ويده خالية من الدليل معتمدا على أن يظهر له التحقيق دليلا، فهذا ما لا يجيزه القانون . ومتى كان ما يثيره الطاعنون من أنهم أثبتوا صحة ما قذفوا به المطعون ضده بما هو مستفاد من صدور قرارات بعزله من الاتحاد الاشتراكي العربي ومن مجلس المحافظة ، وحل الجمعية التعاونية ، ومن تقديم المطعون ضده للمحاكمة بجريمة حيازة أطياف زراعية تزيد من القدر المسموح به قانونا ، مردودا بأن الفصل في ذلك من الأمور الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه ، وقد خلص الحكم المطعون فيه إلى أن التحقيقات قد أثبتت عجزهم عن إثبات صحة وقائع القذف ودلل على ذلك تدليلا سائغا وسليما ، فان دعوى الطاعنين في هذا الشأن لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى مما لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض .

۳ — من المقرر أنه يشرط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم أن يكون صادرا عن حسن نية أي عن اعتقاد بصحة وقائع القذف ، ولخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف مئىء النية ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضغائن وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة وقائع القذف وتجب إدانته ولو كان يستطيع إثبات ما قذف .

۴ — يتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب بكون المبلغ عالما بالكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متويا الكيد والإضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة . ومتى كان الحكم قد عرض لنقص الطاعنين من فعلتهم فأثبت أنهم لم يبلغوا ضد المطعون ضده إلا بقصد الإيقاع به جنائيا وإضرار بمصالحه بطلب وضع أمواله تحت الحراسة وإصرارهم الثابت بمحاضر الجلسات على ما زعموه على الرغم من التحقيقات التي أجريت في مواجهتهم ، وكان هذا الذي خلص إليه الحكم في صدد تقدير سوء نية الطاعنين هو مما يكفي ويسوغ به الاستدلال عليها ، فان الطعن يكون على غير أساس .

٥ — من المقرر أنه يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة .
ومتى كان تقرير أسباب الطعن لم يكشف عن مبنى الدفع بعدم قبول الدسويين المدنية والجنائية ، الذي أثاره المدافع عن الطاعنين أمام محكمة الدرجة الثانية ، كما أنه لا يبين من محاضر جلسات تلك المحاكمة مراده منه ، فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم في هذا الصدد يكون غير معين ولا تلتفت محكمة النقض إليه .

٦ — إن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية .

٧ — من المقرر أنه ما دامت المحكمة — بعد أن سمعت المرافعة — أمرت بإقفال بابها وحجرت القضية للحكم فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب إعادتها إلى المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة في شأن مسألة يراد تحقيقها بالجلسة .

٨ — الأصل أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة وهي ليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما تستكمل به النقص الذي شاب إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو ما ترى هي لزوما لإجرائه .

الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة زفتى الجزئية ضد الطاعنين متهما إياهم بأنهم في يوم ٨ يونيو سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز زفتى :
(أولا) أبلغوا كذبا ومع سوء القصد وقذفوا في حقه بأن وجهوا إليه الاتهامات الموضحة بصحيفة الدعوى بالبلاغ ومحضر تحقيق الشكوى ٣٣٢١ سنة ١٩٦٤ إدارى زفتى (ثانيا) قذفوا في حقه بأن نسبوا إليه السرقة واستغلال النفوذ وذلك بالابلاغ بمحضر تحقيق الشكوى ٣٣٢١ سنة ١٩٦٤ إدارى زفتى سالفه الذكر . وطلب عقابهم بالمواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٣٠٧ من قانون

العقوبات وإلزامهم أن يدفعوا له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ثم عدل مبلغ التعويض إلى مبلغ ١٠٠ ج على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات (أولا) بحبس كل من المتهمين شهرين مع الشغل عن التهمتين وكفالة عشرة جنيهات لكل للإيقاف (ثانيا) وفي الدعوى المدنية إلزامهم متضامين أن يدفعوا إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغا قدره خمسون جنيها والمصاريف المدنية وخمسة جنيهات أتعابا للمحاماة . فاستأنف المتهمون هذا الحكم ، ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة مدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور الحكم وألزمت المتهمين المصروفات المدنية الاستئنافية . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه - إذ دانهم بجريمتي القذف والبلاغ الكاذب - قد أخل بحقوقهم في الدفاع واران عليه القصور فضلا عن خطئه في القانون وفساده في الاستدلال ذلك بأنهم دفعوا بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية ، وطلبوا من المحكمة الاستئنافية التصريح لهم باستخراج صور رسمية من قرارات عزل المطعون ضده من الاتحاد الاشتراكي العربي ومن مجلس محافظة الغربية وقرار حل الجمعية التعاونية الزراعية بميت الرخا ، ورددوا ذلك في المذكرة المقدمة منهم غير أن المحكمة لم ترد على الدفع ، وأعرضت عن طلب تقديم صور القرارات برد غير سائغ . ودانهم الحكم على الرغم من عدم توافر ركن العلانية في جريمة القذف ، لأنهم وقد قدموا شكواهم إلى المباحث العامة التي تعمل في سرية ، لم يقصدوا إذاعة فحواها ، فضلا عن أنهم أثبتوا صحة ما أسندوه إلى المطعون ضده المكلف بخدمة عامة ، بدليل عزله من الاتحاد الاشتراكي العربي ومجلس المحافظة ، وحل الجمعية التعاونية ومجازاة سكرتيرها الذي مكنه من استغلال أموالها وتقديم المطعون ضده للمحاكمة في جريمة حيازة أطيان تزيد

عن القدر المسموح به قانونا ، ومع أن كل أولئك شاهد على سلامة قصد الطاعنين بإبلاغهم عن وقائع غير مكذوبة ، فقد دانهم الحكم باعتبارها مكذوبة على سند من استدلال فاسد ، من آياته ، أن الحكم عول في أطراح قولهم بخالفة المطعون ضده للحياسة ، على أقواله هو مع أن هذه المخالفة قد ثبتت بتقديمه للمحاكمة وإن كانت قد انتهت إلى تبرئته إلا أن هذا القضاء قد قام على تقديم المطعون ضده عقود قسمة عرفية بينه وبين أشقائه وهو وضع عائل ما كان في مقدور الطاعنين أن يعلموا به . كما ذهب الحكم إلى أن المطعون ضده لم يستغل أموال الجمعية دون أن يلقى بالاً لصدور قرار حلها ، ولا إلى إثبات الطاعنين تشغيله "موتور" الجمعية لحسابه بغير أجر واستيلائه على سلف العجول كما تساند الحكم في قضائه إلى أن الطاعنين نسبوا إلى المطعون ضده إختلاس قيمة شيك خاص بتحسين القطن ، مع أن كل ما قالوه في هذا الشأن أنه حبس المبلغ عن التوزيع ، وهو إسناد توافرت له السلامة من إقرار المطعون ضده بأنه كان يجمع تبرعات يضيفها إلى قيمة الشيك لبناء مدرسة ، وأخيرا فإن استدلال الحكم على كذب البلاغ وسوء القصد بحقد الطاعنين على المطعون ضده ، لا يساند الحكم في قضائه ، ذلك بأن تسرعهم في تقديم الشكوى وإخفاقهم في بدء التحقيق عن إقامة الدليل على صحتها ، لا يؤدي إلى ثبوت علمهم بكذب البلاغ ولا يدل على قصد الكيد والاضرار إزاء ثبوت صحة ما تضمنته الشكوى على ما سلف بيانه . وبذلك كله يكون الحكم المطعون فيه معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان تقرير أسباب الطعن لم يكشف عن مبنى الدفع بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية ، الذي أثاره المدافع عن الطاعنين أمام محكمة الدرجة الثانية ، كما أنه لا يبين من محاضر جلسات تلك المحاكمة مراده منه . وكان يجب لقبول أسباب الطعن أن تكون واضحة محددة ، فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم في هذا العدد يكون غير معين ولا تلتفت محكمة النقض إليه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنون من إخلال المحكمة بحقوقهم في الدفاع حين لم تستجب إلى ضم قرارات عزل المطعون ضده من الاتحاد الاشتراكي العربي ومجلس المحافظة وحل الجمعية التعاونية ، مردودا بأن الثابت من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية ، أن المدافع عن الطاعنين طلب

من المحكمة في مستهل مرافعته - بالجلسة الأخيرة - ضم هذه القرارات ، ثم مضى في دفاعه في موضوع الدعوى إلى أن خلاص فيه إلى طلب البراءة واحتياطيا استعمال منتهى الرأفة مع الطاعنين لكبر سنهم ، فكان أن حجزت المحكمة القضية للحكم ، ثم قضت بتأييد الحكم المستأنف للأسباب التي بنى عليها وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة . وإذا كان عدم إصرار الطاعنين على ذلك الطلب في ختام مرافعاتهم وانتهائهم إلى طلب الفصل في الدعوى على النحو الذي سلف بيانه يفيد ضمنا عدولهم عنه ، فإنه لا جناح على المحكمة ، إن هي التفتت عن إجابته ولم ترد عليه ، ذلك بأن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعنون قد حاولوا التمسك بهذا الطلب في مذكرتهم المصرح لهم بها على ما يشيرون في أسباب طعنهم لأنه ما دامت المحكمة - بعد أن سمعت المرافعة - أمرت بإفقال بابها وحجزت القضية للحكم فهي بعد غير ملزمة بإجابة طلب إعادتها إلى المرافعة من جديد لتحقيق طلب ضمنه الدفاع مذكرة في شأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة ، هذا فضلا عن أن الأصل أن المحكمة الإستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق المطروحة وهي ليست ملزمة بإجراء تحقيق إلا ما تستكمل به النقص الذي شاب إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو ما ترى هي لزوما لإجرائه ، ومن ثم فإن دعوى إخلال المحكمة بحق الطاعنين في الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القذف والبلاغ الكاذب اللتين دان الطاعنين بارتكابهما وأورد على ثبوتهما في حقهم أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، عرض لحكم القانون في شأن أركان هاتين الجريمتين وما يشترطه في جريمة القذف فضلا عن توافر حسن النية لدى القاذف - استهداها للمصلحة العامة - من وجوب أن يكون القاذف مستعدا للتدليل على صحة ما قذف به وأن يقدمه للمحكمة ، وأنه لا يقبل منه أن يتقدم ويده خالية من الدليل معتمدا على أن يظهر له التحقيق دليلا ، ثم بين الحكم أنه إذا كان الأمر المسند معاقبا عليه قانونا ، وكان القاذف مئىء النية فيما فعل قاصدا التشهير بالمجنى عليه ، فإنه لا يوجد ما يمنع من إعتبار ما حصل منه في الوقت نفسه بلاغا كاذبا مع سوء

القصد ، متى توافرت أركانه ، بالعلم بكذب الوقائع المسندة وانتواء السوء والإضرار بمن أبلغ في حقه . وبعد أن فرغ الحكم من إرساء هذه التقارير القانونية الصحيحة ، خلص إلى إدانة الطاعنين بقوله ” وحيث إنه بالبناء على ما تقدم ولأن المتهمين — الطاعنين — وفقا لما جاء بالشكوى المرسله منهم للسيد رئيس المباحث العامة بالغربية في ١٩٦٤/٦/٨ وما ورد على لسانهم في تحقيقات الشكوى المنضمة قد نسبوا إلى المجنى عليه أنه غير مؤمن بالاشتراكية ولا مبادئ الثورة المباركة لأنه استغلالي ووفدى أى من الأحزاب الرجعية المنحلة ويزرع مائة وخمسين فدانا على خلاف ما يقضى به قانون الاصلاح الزراعى ، وأنه اختلس لنفسه المبلغ الثابت بالشيك الخاص بتحسين القطن والمرسل إلى الجمعية التعاونية الزراعية بميت الرخا وأنه قد أثرى ثراء فاحشا من إغتصاب أموال الجمعية التعاونية الزراعية بميت الرخا طيلة عشرين عاما هو وعائلته التى مكنها من جميع مرافق الناحية الإدارية والزراعية ، فضلا عن حصره سلف الآلات والمواشى لنفسه ، وأنه باعتباره عضوا في الاتحاد التعاونى تمكن من عدم إظهار الجمعية التعاونية بآية مخالفات وأنه بذلك تسلل إلى الإتحاد الاشتراكي العربى رغم إبعاده عن مجلس الأمة في سنة ١٩٥٧ ومجلس المحافظة ورئاسة مجلس قرية منبو ومجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية حينما أراد التسلل إليها ولأن هذه الأمور لم يثبت صحتها عند إجراء التحريات والتحقيقات بخصوصها كما أنه من شأنها لو صحت لوجب معاقبة المدعى المدنى بالمادة ٧ من القانون رقم ١٢٧ سنة ١٩٦١ بخصوص حيازته لأكثر من خمسين فدانا والمادة ٣٤١ بخصوص إغتصاب أموال الجمعية التعاونية والشيك المرسل من صندوق تحسين القطن فضلا عن احتقاره باعتباره أنه غير مؤمن بالاشتراكية ومبادئ الميثاق ، ولأن المتهمين يعلمون يقينا أن الشكوى المرسله منهم ستعرض حتما على عدد من الموظفين المختصين بفحصها بما تتوافر به العلانية ، وأنهم قصدوا بذلك إلى إذاعة ما تضمنته والتشهير به كما هو ثابت بأقوالهم بتحقيقات الشكوى من أنهم قد أرسلوا العديد من الشكاوى والمذكرات ضده ولأن هذا الذى تقدم تتوافر به أركان جريمة القذف ، كما تتوافر به أيضا وباعتبارهم من بلده ولاستحقاقهم في شيك تحسين الأقطان وفقا لأقوالهم في الشكوى وعلمهم بالموزع للبالغ الثابتة فيه وهو سكرتير الجمعية الصادر الشيك باسمه وليس للمدعى المدنى ، ولما تضمنته عباراتهم المقدمة بالتحقيقات وبالشكوى من حقدهم عليه

لثرائه ونفوذه وطلبهم لذلك وضع أمواله تحت الحراسة وإبعاده عن الاتحاد الاشتراكي العربي وإصرارهم الثابت بمحضر الجلسة على ما زعموه على الرغم من التحقيقات التي أجريت في مواجهتهم فإن ما أبلغوه به لذلك يستفاد منه علمهم بكذبه قاصدين الإيقاع به جنائيا والإضرار بمصالحه بطلب وضع أمواله تحت الحراسة وعزله من الاتحاد الاشتراكي العربي ، وهو ما يتوفر به كذلك أركان جريمة البلاغ الكاذب ، ولأن المتهمين لم يدفعوا الاتهام عنهم بدفاع مقبول ، ومن ثم تكون التهمتين المسندتين إليهم ثابتة قبلهم ولا ارتباطهما عملا بالمادة ٣٢ عقوبات الأمر الذي يتعين معه معاقبة كل منهم عملا بمواد الإتهام والمادة ٢/٣٠٤ إجراءات . لما كان ذلك ، وكانت العرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة بالطعن في حق موظف عام ، أو مكلف بخدمة عامة ، مع علم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين أو عدد من الناس ولو كان قليلا ، تتوافر بها العلانية لوقوع الإذاعة فعلا بتداولها بين أيدي مختلفة ، ولا يغير من ذلك قول الطاعنين أن الجهة التي تقدموا لها بالشكوى تعمل في سرية . وإذا كان الثابت مما أورده الحكم فيما تقدم أن الطاعنين اعترفوا بالتحقيقات بتقديم العديد من الشكاوى والمذكرات في حق المطعون ضده ، فقد توافر بالجريمة القذف ركن العلانية على ما هو معرف به في القانون ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعنون على الحكم في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القانون يشترط لعدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف العمومي أو من في حكمه ، إثبات القاذف صحة وقائع القذف كلها ، وأنه إذا كان القاذف قد أقدم على القذف ويده خالية من الدلائل معتمدا على أن يظهر له التحقيق دليلا ، فهذا ما لا يجيزه القانون . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعنون من أنهم أثبتوا صحة ما قذفوا به المطعون ضده بما هو مستفاد من صدور قرارات بعزله من الاتحاد الاشتراكي العربي ومن مجلس المحافظة ، وحل الجمعية التعاونية ، ومن تقديم المطعون ضده للمحاكمة بجريمة حيازة أطيان زراعية تزيد عن القدر المسموح به قانونا ، مردودا بأن الفصل في ذلك من الأمور الموضوعية البحتة التي تستقل بها محكمة الموضوع دون معقب عليها فيه ، وقد خلاص الحكم المطعون فيه إلى أن التحقيقات قد أثبتت عجزهم عن إثبات صحة وقائع القذف ودلل على ذلك تدليلا سائغا وسليما . لما كان ذلك ، فإن دعوى الطاعنين في هذا الشأن لا تعدو أن

تكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى مما لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يشترط قانونا لإباحة الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم أن يكون صادرا عن حسن نية أى عن إعتقاد بصحة وقائع القذف ولخدمة المصلحة العامة ، أما إذا كان القاذف سىء النية ولا يقصد من طعنه إلا التشهير والتجريح شفاء لضغائن وأحقاد شخصية فلا يقبل منه إثبات صحة وقائع القذف وتجب إدانته ، ولو كان يستطيع إثبات ما قذف . ولما كان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب ، يتوافر بكون المبلغ عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون متويا الكيد والإضرار بالمبلغ ضده — وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لقصد الطاعنين من فعلتهم فأثبت أنهم لم يباغوا ضد المطعون ضده إلا بقصد الإيقاع به جنائيا والإضرار بمصالحه بطلب وضع أمواله تحت الحراسة وإصرارهم الثابت بمحاضر الجلسات على ما زعموه على الرغم من التحقيقات التي أجريت في مواجهتهم . ولما كان هذا الذي خلص إليه الحكم في صدد تقدير سوء نية الطاعنين ، هو مما يكفي ويسوغ به الاستدلال عليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين محمد عبد المنعم حمزاري ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفني .

(٩٧)

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) دعوى جنائية . ” إنقضاؤها بمضى المدة ” . تقادم . دفع . ” الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ” . نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون ” .

(أ) إنقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة . الإجراءات القاطعة للتقادم ؟ مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقدير بالإستئناف إلى يوم نظره دون إتخاذ إجراء من الإجراءات القاطعة للدة . أثره : إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

(ب) الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

١ — يقضى قانون الإجراءات الجنائية في المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة ، وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإتهام أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التي تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء . ولما كان قد

مضى — فى صورة الدعوى المطروحة — ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف إلى يوم نظره دون اتخاذ إجراء من ذلك القبيل ، فان الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم بكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم مما نسب إليه .

٢ — الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز إثارتها لأول مره أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته .

الوقائع

أتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم المعادى محافظة القاهرة : بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والمسماة إليه على سبيل الأمانة لحراستها وذلك إضرارا بالدائنة الحاجزة . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة حلوان الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٦١ عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢ ج لوقف التنفيذ . فعارض ، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف ، ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت غيابيا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وقد أعلن الحكم للحكم بالحكم عليه ولم يعارض فيه . فطعنّت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المتهم — المطعون ضده — بجريمة التبديد المسندة إليه قد أخطأ فى القانون ، ذلك بأن الدعوى الجنائية كانت قد انقضت بمضى المدة مما كان يتعين معه تبرئته عملا بالمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المتهم — المطعون ضده — قرر في أول أكتوبر سنة ١٩٦٢ باستئناف الحكم الصادر من محكمة أول درجة في التاريخ المذكور القاضي بتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه الذي قضى بحبسه شهرا مع الشغل وكفالة ٢ ج لإرتكابه جنحة التبديد المسندة إليه، إلا أن إستئنافه لم ينظر إلا في ٣ فبراير سنة ١٩٦٨ أى بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات دون أن يتخذ أى إجراء قاطع للمدة من تاريخ التقرير بالإستئناف إلى حين نظر الدعوى أمام المحكمة الإستئنافية . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية يقضى في المسادين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتنقطع المدة بإجراءات التحقيق أو الإنهاء أو المحاكمة وكذلك بالأمر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال إذا اتخذت في مواجهة المتهم أو إذا أخطر بها بوجه رسمي وتسرى المدة من جديد إبتداء من يوم الانقطاع وإذا تعددت الإجراءات التى تقطع المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء . لما كان ذلك ، وكان قد مضى — في صورة الدعوى المطروحة — ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالإستئناف إلى يوم نظره دون إتخاذ إجراء من ذلك القليل . وكان الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم مما تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما دامت مدونات الحكم تشهد لصحته ، وهو الأمر الثابت حسبما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان المتهم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه ، والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة المتهم مما نسب إليه .

جلسة ٧ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، وأنور خلف .

(٩٨)

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ القضائية

معارضة . " ما لا يجوز المعارضة فيه من الأحكام " . محال صناعية وتجارية .
نقض . " حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون " .

هدم جواز الطعن بطريق المعارضة فى الأحكام الصادرة عن درجتى التقاضى فى الجرائم التى
تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات
المنفذة له .

نقضى المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية
والتجارية بأنه : " لا يجوز الطعن فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة
لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة " . وقد جرى قضاء
محكمة النقض على أن هذا النص مطلق يسرى حكمه على الأحكام التى تصدر عن
درجتى التقاضى . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول المعارضة
فى الحكم الغيابى الاستثنائى الصادر فى جريمة إدارة محل صناعى " ورشة نجارة "
بغير ترخيص المنطبقة على المواد ٢ ، ١٧ ، ١٨ من القانون سالف الذكر
والقسم الأول من الجدول المرفق به يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب
نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم أول سبتمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة
بندر المحلة الكبرى : أدار محلا صناعيا " ورشة نجارة " بغير ترخيص . وطلبت

عقابه طبقا لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ . ومحكمة بندر المحلة الكبرى الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم ١٠٠ قرش والغلق . فاستأنف ، ومحكمة طنطا الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض ، بوقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الغلق وتأييد الحكم للمعارض فيه فيما عدا ذلك . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بقبول المعارضة المقدمة من المطعون ضده من الحكم الغيابي الاستئنافي الذي دانه طبقا للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المادة ٢١ من القانون المذكور تقضى بعدم جواز المعارضة في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

وحيث إن المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية تقضى بأنه " لا يجوز الطعن في الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق المعارضة " وقد جرى قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — على أن هذا النص مطلق يسرى حكمه على الأحكام التي تصدر عن درجتى التقاضى . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول المعارضة في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر في جريمة إدارة محل صناعي " ورشة نجارة " بغير ترخيص المنطبقة على المواد ١٧، ١٨، ١٩ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه والقسم الأول من الجدول المرفق به ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز المعارضة .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل بونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
عبد عبد المنعم حمزاوي ، ومحمد نور الدين موسى ، ونصر الدين مزام ، وأفور خاف .

(٩٩)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ القضائية

تموين . قرارات وزارية . حكم . " تسبيبه . تسبيب غير معيب " .

نطاق مريان المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن نقل الفول
البلدي الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات ؟
مثال لتسبيب غير معيب .

إن المادة الأولى من القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير التموين
والتجارة الداخلية وقد نصت على أنه : " يحظر خلال الفترة من ٢٠ مارس
سنة ١٩٦٧ حتى آخر يولييه سنة ١٩٦٧ نقل الفول البلدي الصحيح والمجروش
خارج حدود المحافظات بغير ترخيص من مديرية التموين المختصة " . فقد دلت
على أن حظر النقل لا يتحدد بوقت إنتاج المحصول بل بالفترة التي حددتها — بالنسبة
إلى فعل النقل ذاته ويسرى هذا الحظر على الزارع وغيره . لما كان ذلك ،
وكان لا يوجد ثمة تداخل أو ارتباط بين أحكام القرارات الوزارية رقمي ٥٢ ،
٥٣ لسنة ١٩٦٧ ، فإن ما يثيره الطاعن من أن تنفيذ القرار الأخير منوط
بتوافر المواصفات التي تضمنها القرار الأول يكون غير سليم في القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ٩ من أبريل سنة ١٩٦٧
بدائرة مركز بني سويف نقلوا " فول بلدي صحيح " خارج حدود المحافظة بدون

تصريح من مديرية التموين المختصة . وطلبت عقابهم بالماتين ١ و ٢ من القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ . ومحكمة بنى سوييف الجزئية قضت عملا بمادتي الاتهام حضوريا بالنسبة إلى المتهم الثانى وغيابيا بالنسبة إلى كل من المتهم الأول والثالث بتغريم كل منهم مائة جنيه ومصادرة المواد المضبوطة . فاستأنف المتهم الثانى هذا الحكم . ومحكمة بنى سوييف الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المسأنف . فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة نقل فول بلدى خارج حدود محافظة بنى سوييف بغير تصريح قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه فساد فى الاستدلال ذلك بأن القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير التموين والتجارة الداخلية الذى يقضى بحظر نقل الفول من محافظة إلى أخرى دون تصريح من وزارة التموين ينظم نقل الفول الناتج من محصول سنة ١٩٦٧ فقط فى حين أن الفول المضبوط هو من محصول سنة ١٩٦٥ فضلا عن أنه لا يصلح للتسليم لوزارة التموين لأنه لم تتوافر فيه شروط النظافة والخلو من الآفات المنصوص عليها بالقرار الوزارى رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٧ ومن ثم فلا يحظر نقله طبقا للقرار الآخر وخاصة أن القرارين صدرا ونشرا فى وقت واحد .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة نقل فول بلدى خارج محافظة بنى سوييف بغير تصريح التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها عرض إلى دفاع الطاعن ورد عليه فى قوله " وقد دفع المتهم الحاضر فى دفاعه أمام المحكمة بأن الفول المضبوط قديم ولا ينطبق عليه القرار وأنه غير محظور نقله عملا بالقرار رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٧ وهذا التعليل لا تأخذ به المحكمة لأن مجرد تعاقب القرارين ٥٢ و ٥٣ لسنة ١٩٦٧ ليس دليلا على إرتباطهما وقد إختص القرار الأول بالزام الزراع بتوريد حصص من محصولهم بينما قرر الثانى حظر النقل خارج حدود المحافظة ولم يشترط

مواصفات خاصة فى الفول المحظور نقله ولم يربط بينه وبين الغرض الذى من أجله صدر القرار رقم ٥٢ . وما انتهى إليه الحكم من ذلك سديد فى القانون ، ذلك بأن المادة الأولى من القرار رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ الصادر من وزير التموين والتجارة الداخلية وقد نصت على أنه ” يحظر خلال الفترة من ٢٠ مارس سنة ١٩٦٧ حتى آخر يوليه سنة ١٩٦٧ نقل الفول البلدى الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات بغير ترخيص من مديرية التموين المختصة “ فقد دلت على أن حظر النقل لا يتحدد بوقت إنتاج المحصول بل بالفترة التى حددتها بالنسبة إلى فعل النقل ذاته ويسرى هذا الحظر على الزارع وغيره . لما كان ذلك ، وكان لا يوجد ثمة تداخل أو ارتباط بين أحكام القرارين الوزاريين رقمى ٥٢ ، ٥٣ لسنة ١٩٦٧ ؛ ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن تنفيذ القرار الأخير منوط بتوافر المواصفات التى تضمنها القرار الأول ، يكون غير سديد فى القانون . لما كان ذلك ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة، وعضوية العادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، وحسين سعد ساح ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٠٠)

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب) إختلاس . جريمة . "أركانها" . أشخاص اعتبارية . قصد جنائي .
شركات . أموال عامة . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .
نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" .

(١) كفاية مساهمة الدولة في مال الشركة بنصيب ما لدخولها في مداد الشركات
المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات المدلة . مثال في ضم شركة خاصة
للقطاع العام . احتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية بعد ضمها إلى القطاع العام .
لا يمنع أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة ١١٣
عقوبات .

مثال لتسبب غير معيب في شأن مساهمة الدولة في مال الشركة .

(ب) تحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس . غير لازم . فطر ذلك ؟

(ج، د، هـ، و، ز) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "إعتراف" . "شهادة" .
"محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل" . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببه .
تسبب غير معيب" . تحقيق . "التحقيق الإداري" .
شهود .

(ج) حرية القاضي الجنائي في استمداد اقتناؤه من أى دليل يطمئن إليه
مادام لهذا الدليل مأخذه من الأوراق .

(د) حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم وبأقواله من غير أن يكون قد حضر الشرطة أو في تحقيق إداري ولو عدل منها المتهم في مراحل التحقيق الأخرى .

(هـ) حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى . عدم لزوم أن يكون الدليل صريحا .

(و) حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تعامن إليه من أقوال الشهود وإطراح أقوال من لا تثق في شهادتهم .

(ز) عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها .

(ح) عقوبة . عزل . حكم . "تسببيه" . تسبب معيب . نقض . "حالات الطعن بالنقض" . الخطأ في تطبيق القانون .

معاملة المحكوم عليهم بالرافة والحكم عليهم بالحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل عملا بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات . مثال

١ — متى كان الطاعن لا ينازع في أسباب طعنه في أن الشركة التي كان يعمل بها واتهم بالاستيلاء على الغزل منها كانت أصلا شركة خاصة ثم ضمت إلى القطاع العام — وهو ما أوضحه الحكم المطعون فيه — فإن في ذلك ما يكفي لبيان أن الدولة ساهمت في مالها بتسبب ما . ومن ثم فهي تدخل في عداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، أما ما قاله الطاعن من أن الشركة بقيت لها شخصيتها المعنوية بعد ضمها إلى القطاع العام ، فإن ذلك لا يمنع أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة سالفة الذكر .

٢ — من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قد قصد بفعله إضافة ما اختلسه إلى ملك .

٣ — إن القاضي الجنائي حري أن يستعمل إقتناعه من أي دليل يطعن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق .

٤ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بإعتراف المتهم وأقوال متهم على متهم ولو كانت واردة في محضر الشرطة أو في تحقيق إدارى متى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى .

٥ — الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وصائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى ما دام استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها ، بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .

٦ — من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بما تطعن إليه من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر بغير معقب عليها ، وأن تطرح أقوال من لا تثق بشهادته من غير أن تكون ملزمة بتبرير هذا الإطراح .

٧ — إن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى في كل جزئية يثيرها واطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل قول يبيديه أو حجة يثيرها إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بإدانته إستنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردها .

٨ — متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه عامل المحكوم عليهم بالرافة وحكم عليهم بالحبس فقد كان من المتعين عليه أن يؤقت عقوبة الغزل المقضى بها بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها وذلك عملا بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم فى يوم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٦٤ بناحية بندر المحلة الكبرى: بصفتهم مستخدمين بشركة الدلتا للغزل والنسيج التابعة

للقطاع العام استولوا بغير حق على غزل قيمته ٦٤٨ ج و ٦٤٨ م (ستمائة وثمانية وأربعون جنيها و ستمائة وثمانية وأربعون مليا) للشركة المذكورة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا عملا بالمواد ١١١/٦ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور والعزل من الوظيفة وتغريم كل منهم مبلغ خمسمائة جنيهه و إلزامهم متضامنين برد مبلغ ٤٨٠ ج و ٤٨٠ م لشركة الدلتا للغزل والنسيج المحبى عليها . فظعن المحكوم عليهم والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقص ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطعون المقدمة من النيابة العامة ومن الطاعن الأول (عثمان محمد صعيد) ومن الطاعن الثانى (غريب يوسف الخالدى) قد استوفت الشكل المقرر بالقانون .

(أولا) أسباب الطعن المقدمة من الطاعن الأول :

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن وباقي المتهمين في تهمة الاستيلاء بغير حق على الغزل المملوك لشركة الدلتا للغزل التابعة للقطاع العام قد جاء مشوبا بالخطأ فى القانون والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب ، ذلك بأنه يشترط لتطبيق المادة ١١٣ من قانون العقوبات أن تكون الدولة مساهمة فى مال الشركة المحبى عليها بتسيب ما وهو أمر غير متحقق بالنسبة لشركة الدلتا للغزل والنسيج لأنها كانت فى الأصل شركة خاصة وضمت للقطاع العام وبقيت لها شخصيتها المعنوية المستقلة ولم تساهم الدولة فى مالها بتسيب ما ، كما عول الحكم فى إدانة الطاعن إلى أقوال المتهمين الآخرين فى التحقيقات الإدارية ومحضر ضبط الواقعة بإعتباره اعترافا منهما على الرغم من أن مؤدى ما حصله الحكم من أقوالهما لا يتضمن اقرارا منهما ولا يعد اعترافا . كما لم يعرض الحكم لما أثاره الطاعن من دفاع بشأن انعدام صلته بالغزل محل السرقة لا قبل تصنيعه ولا بعده . وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينازع في أسباب طعنه في أن الشركة التي كان يعمل بها واتهم بالاستيلاء على الغزل منها كانت أصلاً شركة خاصة ثم ضمت إلى القطاع العام — وهو ما أوضحه الحكم المطعون فيه — فإن في ذلك ما يكفي لبيان أن الدولة ساهمت في مالها بنصيب ما ومن ثم فهي تدخل في عداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، أما ما قاله الطاعن من أن الشركة بقيت لها شخصيتها المعنوية بعد ضمها إلى القطاع العام ، فانه فضلاً عن أنه لم يبره أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، فان ذلك لا يمنع من أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة سالفة الذكر ، ولما كان الحكم قد عول في إدانة الطاعن على أقوال المتهمين الثاني والثالث التي حصلها في قوله ” وقد اعترف المتهم الثاني في محضر التحقيق الإداري الذي أجرته الشركة ومحضر الشرطة وفي مواجهة المتهم الأول (الطاعن الأول) أن المذكور هو الذي كلفه بنقل الغزل المستولى عليه بسيارته ولما طالب منه التصريح في حضور المتهم الثالث ادعى أنه مع الأخير ولذلك قام بنقل الغزل إلى مخزن أحد التجار واعترف المتهم الثالث أيضاً في محضر ضبط الشرطة وكذا في التحقيق الإداري أن المتهم الأول طلب منه أن يحضر تحميل السيارة قيادة المتهم الثاني وأنه سمح للسيارة بالخروج بعد أن وعده باحضار التصريح فان استخلاص محكمة الموضوع أن هذه الأقوال تتضمن مساهمة الطاعن الأول في ارتكاب الجريمة هو استخلاص سائغ ، ذلك بأنه من المقرر أن القاضى الجنائى حر في أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل ما أخذه الصحيح من الأوراق وأن لمحكمة الموضوع أن تستنبط معتقدها من أى دليل يطرح عليها ولو تضمنته تحقيقات إدارية وأنها غير مقيدة بالأخذ بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر بل لها أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما تستخلصه من مجموع العناصر المطروحة أمامها في الدعوى ، وأن لها أن تستند في إدانة متهم إلى أقوال متهم آخر بما لها من كامل الحرية في تكوين عقيدتها من كافة العناصر القانونية المطروحة أمامها ما دام قد اطمأن

وجدانها إلى هذه الأقوال . كما أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحى دفاعه الموضوعى في كل جزئية يثيرها واطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل قول يبيده أو حجة يثيرها ، إذ الرد يستفاد دلالة من الحكم بادانته امتنادا إلى أدلة الثبوت التى أوردتها . لما كان ما تقدم، فإن هذه الأوجه من الطعن تكون على غير أساس ويتعين رفضها موضوعا .

ثانيا : أسباب الطعن المقدمة من الطاعن الثانى :

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على قصور في التسبيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أغفل عند بيانه لواقعة الدعوى أن محمد عزت البلقينى وعبد المنعم إبراهيم صالح وعبد المنعم عبد الله العديل وأحمد عزت وهم جميعا من العاملين في الشركة قد قرروا في التحقيق أن صناديق الغزل توجد في فناء الشركة ويسحب منها للتصنيع دون قيد ولا حساب ويمكن لأى سيارة أن تحمل منها زيادة على المسموح به أو الم مطرح به دون أن يشعر أحد من المسؤولين . كما أغفل الحكم ما ورد على لسان على محمد شحاتة رئيس قسم تحضيرات الشركة من أن الغزل المضبوط (شلل) في حين أن الغزل موضوع الجريمة (بكر) ولم يعرض لما جاء بتقرير اللجنة المشكلة لفحص الغزل من أن الغزل المضبوط ليس من إنتاج الشركة المحبى عليها ولم يستظهر ركن الاختلاس إذ قد يكون النقص في الغزل نتيجة عجز . كما أن المحكمة قد استندت في إدانة الطاعن إلى أنها تطمئن إلى شهادة شهود الإثبات وتأخذ باعتراف المتهمين في محضر الشرطة والتحقيق الإدارى ، ولم تعرض إلى أن الطاعن أنكر هذه الأقوال فضلا عن أن شهادة شهود الإثبات لم تحمل من التناقض .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من شهادة الشهود الذين اطمأنت إلى شهادتهم وإلى أقوال الطاعن والمتهم الثالث في محضر الشرطة والتحقيق الإدارى . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق

محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها ، بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما تكشف للحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات ، كما أنه من المقرر أن للحكمة أن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال بعض الشهود دون البعض الآخر بغير معقب عليها ، وأن تطرح أقوال من لا تثق بشهادته من غير أن تكون ملزمة بتبرير هذا الاطراح ، كما أن للحكمة أن تأخذ باعتراف المتهم وبأقوال متهم على متهم آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة أو في تحقيق إداري متى اطمأنت إلى صدقها ومطابقتها للواقع ولو عدل عنها في مراحل التحقيق الأخرى كما سبق القول . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس ما دامت الواقعة الجنائية التي أثبتتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قد قصد من فعلته إضافة ما اختلسه للملكه . لما كان ما تقدم ، فإن أوجه الطعن السابقة تكون على غير أساس وواجبة الرفض .

ثالثا : أسباب الطعن المقدمة من النيابة العامة :

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه — ويظهرها كل من الطاعنين الأول والثاني في نعيها — أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه إذ دان المحكوم عليهم وأخذهم بالرافة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وعاقبهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر بدلا من توقيع عقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات فقد كان يتعين توقيع مدة العزل كما تقضى بذلك المادة ٢٧ من قانون العقوبات .

وحيث إنه متى كان الثابت أن الحكم المطعون فيه عامل المحكوم عليهم بالرافة وحكم عليهم بالحبس فقد كان من المتعين عليه أن يؤقت عقوبة العزل المفضى

بها بما لا ينقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها وذلك عملاً بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات أما وهو لم يفعل ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتوقيف عقوبة العزل وجعله لمدة سنة وذلك بالنسبة لجميع المحكوم عليهم بما فيهم المحكوم عليه الثالث الذي لم يقدم أسباباً لطعنه لاتصال هذا الوجه من الطعن به ولأنه يستفيد من طعن النيابة العامة .

جلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزاوي ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفتي .

(١٠١)

الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١) حكم . ” وضمه والتوقيع عليه “ . بطلان . ” بطلان الحكم “ .
تموين .

وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما . وإلا كانت
باطلة . ما لم تكن صادرة بالبراءة . المادة ٣١٢ إجراءات .

المبرة في الحكم . بنسخته الأصلية . هي المرجع في أخذ المصرة التنفيذية
وفي الطعن عليه من ذوى الشأن .

ورقة الحكم قبل التوقيع عليها — أصلا كانت أرسودة — مشروع . المحكمة
كامل الحرية في تغييره وإجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا يتحدد به
حقوق الخصوم عند الطعن .

(ب) نقض . ” الطعن بالنقض “ . ” الصفة في الطعن “ . ” نطاق
الطعن “ . ” أثره “ . طعن . ” الطعن بالنقض “ .
” الصفة فيه “ . ” أثره “ . ” نطاقه “ . محكمة النقض . ” سلطتها “ .
إستئناف .

نقض الحكم المطعون فيه . لا يفيد منه إلا من كان طرفا في المصرة
الإستئنافية .

عدم امتداد أثر الطعن بالنقض لمن ليس له أصلا حق الطعن بهذا الطريق .

١ — أوجب قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٣١٢ منه ، وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها وإلا كانت باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ وحتى يوم ٢ فبراير سنة ١٩٦٩ لم يكن قد تم التوقيع عليه — على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم الكتاب — فإنه يكون باطلا مستوجبا للنقض والإحالة ، ولا يغير من ذلك ما أشر به قلم الكتاب المذكور على تلك الشهادة من إيداع أسباب الحكم غير موقعة ممن أصدره ، لأن القانون أوجب حصول الإيداع والتوقيع معا في ميعاد الثلاثين يوما ، ولأن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحورها الكاتب ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية ، وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع — سواء كانت أصلا أو مسودة — لا تكون إلا مشروعا ، للحكمة كامل الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا يتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن .

٢ — لئن كان وجه الطعن قد اتصل بالمتهم الآخر في الدعوى الذي لم يستأنف حكم أول درجة ، إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض ، لا يمتد إليه أثره .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز قليوب : أنتجا خبزا ساخنا يقل وزنه عن الوزن المقرر . وطلبت عقابهما بالمواد ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٨/٣ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والمادتين ٦٣ ، ٦٤ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة قليوب الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة نجمائة قرش لكل منهما لوقف تنفيذ العقوبة وتغريم كل منهما مائة جنيه ومصادرة الخبز المضبوط ونشر ملخص الحكم على واجهة الخبز بحروف كبيرة لمدة ستة أشهر .

فعارضاً ، وقضى في معارضتهما بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم الأول هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوراً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانته بجرمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر ، قد جاء باطلاً ، ذلك بأنه لم يوقع عليه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النطق به .

وحيث إنه لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة ما لم تكن صادرة بالبراءة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه صدر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٦٨ . وحتى يوم ٢ فبراير سنة ١٩٦٩ لم يكن قد تم التوقيع عليه — على ما يبين من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة بنها الكلية المقدمة من الطاعن ، فإنه يكون باطلاً مستوجباً نقضه والإحالة . ولا يغير من ذلك ما أشر به قلم الكتاب المذكور على تلك الشهادة من إيداع أسبابه غير موقعة ممن أصدره لأن القانون أوجب حصول الإيداع والتوقيع معا في ميعاد الثلاثين يوماً ، ولأن العبرة في الحكم هي بنسخته الأصلية التي يحورها الكاتب ويوقع عليها القاضي ، وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المرجع في أخذ الصورة التنفيذية ، وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، ولأن ورقة الحكم قبل التوقيع — سواء كانت أصلاً أو مسودة — لا تكون إلا مشروعاً للمحكمة كاملة الحرية في تغييره وفي إجراء ما تراه في شأن الوقائع والأسباب مما لا يتحدد به حقوق الخصوم عند إرادة الطعن . لما كان ما تقدم ، وكان وجه الطعن وإن اتصل بالمتهم الآخر في الدعوى ، إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفاً في الخصومة الإستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم . ومن لم يكن له أصلاً حق الطعن بالنقض لا يمتد إليه أثره .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة، ومضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزاوي ، محمد نور الدين عويس ، وحسين ماسح ، ونصر الدين قزام .

(١٠٢)

الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ القضائية

(أ ، ب ، ج) اختراع . نماذج صناعية . تسجيل "تسجيل النماذج الصناعية" .
تقليد . "تقليد الاختراع" . براءات اختراع . جريمة .
" أركانها " . دعوى مدنية . خطأ . حكم . "تسببه . تسبب
غير معيب" .

(أ) الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ماهية كل منها ؟
(ب) براءة الاختراع . هي المناط في حماية ملكيته . عدم الحصول
على هذه البراءة . لا جريمة في تقليد الاختراع .

الابتكار وحده هو الذي ينشئ ملكية الرسوم والنماذج
وليس تسجيلها . التسجيل قرينة على هذه الملكية تقبل لإثبات
العكس .

ليس من شأن تسجيل النموذج أن يغير من طبيعته .
(ج) اقتصار المدعى المدني على تسجيل القوالب المدعى تقليدها بوصفها
نماذج صناعية مع أنها اختراع . تقليد هذه القوالب . غير مؤثم .
ما دام لم يحصل على براءة اختراع عنها .

(د) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "خبرة" . اختراع . نماذج صناعية
تقليد . "تقليد الاختراع" . حكم . "تسببه . تسبب غير
معيب" . محكمة الموضوع . "حقها في إنزال حكم القانون" .

تحديد الابتكار . مسألة فنية . مرددها لأهل الخبرة .
إنزال حكم القانون على الوقائع المطروحة . مسألة قانونية . المحكمة
وحدها حق الفصل فيها .

۱ — مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ۱۳۲ لسنة ۱۹۴۹ بشأن براءات الاختراع والنماذج الصناعية ، أن الشرط الأساسي في الاختراع أن يكون هناك إبتكار يستحق الحماية ، وهذا الإبتكار قد يتمثل في فكرة أصلية جديدة فيخلق صاحبها ناتجا جديدا ، وقد تتخذ الفكرة الإبتكارية شكلا آخر ينحصر في الوسائل التي يمكن من طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة في نظر الفن الصناعي القائم قبل الإبتكار ، وقد يكون موضوع النشاط الإبتكاري مجرد التوصل إلى تطبيق جديد لوسيلة مقورة من قبل ، وليس من الضروري أن تكون النتيجة جديدة ، بل الحديد هو الربط بين الوسيلة والنتيجة واستخدام الوسيلة في غرض جديد ، وتسمى البراءة في هذه الحالة براءة الوسيلة وهي تنصب على حماية التطبيق الجديد . أما الرسوم والنماذج فهي إبتكارات ذات طابع فني يكسب المنتجات الصناعية جمالا وذوقا أي أنها تتعلق بالفن التطبيقي أو الفن الصناعي فحسب .

۲ — يحمي القانون الاختراع ، بالبراءة التي تهي ملكيته ، بحيث إذا لم يحصل المخترع على براءة اختراعه ، فإن تقليد هذا الاختراع يكون غير مؤثم قانونا . أما الرسوم والنماذج فتنشأ الملكية فيها من إبتكارها وحده ، فالتسجيل لا ينشئ ملكيتها ولو أنه يعد قرينة على الملكية ، وعلى أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها ، غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس ، كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته .

۳ — متى كانت وسيلة حماية الاختراع هي الحصول على براءة اختراع على التفصيل الوارد في الباب الأول من القانون رقم ۱۳۲ لسنة ۱۹۴۹ ، وكان المستأنف لم يحصل على تلك البراءة واقتصر على مجرد تسجيل القوالب بوصفها نماذج صناعية على الرغم من أنها لم تكن من هذا القبيل بل تتضمن إبتكارا جديدا لوسيلة الصنع ، فإن تقليد المتهم لهذه القوالب — على فرض حصوله — لا يكون مؤثما ، ويكون الحكم المستأنف حين قضي برفض الدعوى المدنية قد توافرت له السلامة ويتعين تأييده .

٤ — إذا كان تحديد الابتكار في ذاته مسألة فنية وقد قنعت المحكمة بما أثبتته الخبير الاستشاري من أن القوالب المدعى تقليدها هي ابتكار لوسيلة صناعية وما انتهى إليه مراقب براءات الاختراعات من ذلك أيضا ، فإن انزال حكم القانون عليها هو مسألة قانونية للمحكمة وحدها حق الفصل فيها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٨ نوفمبر سنة ١٩٦١ بإثارة قسم المنشئة : قلد النموذج الصناعي المبين بالمحضر والذي تم تسجيله قانونا باسم محمد محمود القاضي . وطلبت عقابه بالمواد ٣٧ و ٣٨ و ٤٨ و ٤٩ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٢ وإدعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية وأتعاب المحاماة . ومحكمة جنح المنشئة الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية المقامة قبله وإلزام رافعها بمصاريفها . فاستأنف هذا الحكم كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف في شقيه الجنائي والمدني مع إلزام المستأنف في الدعوى المدنية المصاريف الاستئنافية وخمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ١٩٦٥ بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية وإحالة القضية إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومبالغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة — بهيئة استئنافية أخرى — قضت قبل الفصل في الموضوع بنadb مراقب براءة الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية بمصاحبة التسجيل التجاري بوزارة الاقتصاد لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق ذلك الحكم وبعد أن قدم

تقريره قضت حضوريا في الدعوى المدنية بقبول استئناف المدعى المدني شكلا وفي موضوعه وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه أن يدفع إلى المستأنف مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية من الدرجتين ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطعن وكيل المحكوم عليه في الحكم الأخير بطريق النقض وبتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٦٨ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٦٨ لنظر الموضوع وكلفت النيابة إعلان الطاعن والمطعون ضده والخير السيد عبدالرحمن عبدالسلام زكي وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة .

المحكمة

حيث إن واقعة الدعوى تتحصل فيما أبلغ به المستأنف — المدعى بالحقوق المدنية — من أنه قد إبتكر قوالب "اسطمبات" لصب كعوب أحذية السيدات التي تصنع من النحاس أو الألمنيوم ، وسجل نماذج إبتكاره هذا بإدارة الرسوم والنماذج الصناعية بمصلحة التسجيل التجاري طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ، ثم تبين له بعد هذا التسجيل أن المستأنف عليه قام بتقليد هذه النماذج وعرضها للبيع مستعيناً في ذلك بعامل كان يعمل لديه — لدى المستأنف — وقدم المستأنف شهادة بتسجيل نماذج صناعية لثلاثة قوالب تضمنت أن التسجيل تم دون فحص سابق وعلى مسئوليته وإذا أقامت النيابة العامة الدعوى الجنائية على المستأنف عليه ، فقد ادعى المستأنف مدنيا طالباً القضاء له بالتعويض ، فكان أن قضى بالبراءة ورفض الدعوى المدنية وتأيد هذا الحكم استئنافياً . وإذ نقض هذا الحكم في خصوص الدعوى المدنية فقط التي استقام لها السير مستقلة عن الدعوى الجنائية بقبول النيابة العامة لحكم البراءة فقد قضت محكمة الإحالة بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه بالتعويض فطعن هذا الأخير بالنقض ، فنقض الحكم للمرة الثانية وحددت جلسة لنظر الموضوع .

وحيث إن الحكم المستأنف ، بعد أن أورد أنه لا يكفي تسجيل النموذج حتى يعاقب من يقلده ، بل يجب أن تثبت له البلدة بقرينة مستمدة من تسجيله وقابلة لإثبات العكس ، خاص إلى تبرئة المستأنف عليه ورفض الدعوى المدنية على سند من أن القوالب لا تتوافر فيها ذاتية تميزها عن النماذج الأخرى الخاصة بصب كعوب أحذية السيدات المتداولة في الأسواق من زمن بعيد سابق على تسجيل المستأنف لنماذجه .

وحيث إن دفاع المستأنف يقوم على أن القوالب يتوافر فيها عنصر البلدة وأنها جاءت نتيجة مجهود فكري وذهنى كبير فضلا عن المميزات الجديدة التي كشف عنها تقرير الخبير الاستشارى المقدم منه ، أما المستأنف عليه فقد أفصح عن أنه إذا ما استقام دفاع المستأنف ، كان من مؤداه أن القوالب تمثل اختراعا وإذ لم يستصدر عنها براءة اختراع فإن تقليدها يكون غير مؤثم قانونا .

وحيث إن المادة الأولى من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية تنص على أنه " تمنح براءة اختراع وفقا لأحكام هذا القانون من كل ابتكار جديد قابل للاستغلال الصناعى سواء أكان متعلقا بمنتجات صناعية جديدة أم بطرق أو وسائل صناعية مستحدثة أم بتطبيق جديد لطرق أو وسائل صناعية معروفة " ثم نصت المادة ٣٧ منه على أنه " فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون يعتبر رسما أو نموذجا صناعيا كل ترتيب للخطوط أو شكل جسم بالوان أو بغير الوان لإستخدامه فى الإنتاج الصناعى بوسيلة آلية أو يدوية أو كيميائية " وإذ كان مفاد نص المادة الأولى أن الشرط الأساسى فى الاختراع أن يكون هناك ابتكار يستحق الحماية وهذا الابتكار قد يتمثل فى فكرة أصلية جديدة فيخلق صاحبها ناتجا جديدا ، وقد تتخذ الفكرة الابتكارية شكلا آخر ينحصر فى الوسائل التى يمكن عن طريقها تحقيق نتيجة كانت تعتبر غير ممكنة فى نظر الفن الصناعى القائم قبل الابتكار ، وقد يكون موضوع النشاط الابتكارى مجرد التوصل إلى تطبيق جديد لوسيلة مدونة من قبل ، وليس من الضرورى أن تكون النتيجة جديدة ، بل الجديد هو الرابطة بين الوسيلة والنتيجة وإستخدام الوسيلة فى غرض جديد وتسمى البراءة فى هذه الحالة براءة الوسيلة وهى تنصب على حماية التطبيق الجديد . أما الرسوم والنماذج فهى إبتكارات ذات طابع فنى

يكسب المنتجات الصناعية جمالا وذوقا أى أنها تتعلق بالفن التطبيقى أو الفن الصناعى فحسب . والقانون يحمى الاختراع بالبراءة التى تحمى ملكيته ، بحيث إذا لم يحصل المخترع على براءة عن اختراعه ، فإن تقليد هذا الاختراع يكون غير مؤثم قانونا ، أما الرسوم والنماذج فتنشأ الملكية فيها من ابتكارها وحدها ، فالتسجيل لا ينشئ ملكيتها ولو أنه يعد قرينة قانونية على الملكية ، وعلى أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها ، غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس ، كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته .

وحيث إنه يبين من التقرير الاستشارى الصادر من الدكتور يوسف الجندى المدرس بكلية الهندسة بجامعة الإسكندرية ، المقدم من المستأنف أنه تضمن أنه ولو أن فكرة القوالب المعدنية كطريقة لصب المعادن معروفة من قديم إلا أن براعة المصمم تظهر فى صنع نماذج للقوالب ذات تصميم خاص يسمح بزيادة الإنتاج وسهولة التشغيل . ثم عرض التقرير لنواحي الابتكار فى التصميم فذكر أنه "من دراسة نماذج القوالب والرسومات الهندسية الخاصة بها وبمقارنتها بالتصميمات المعروفة هندسيا الخاصة بالقوالب التى تستعمل فى صب المعادن يتضح أن نماذج القوالب موضوع الدعوى تمتاز بعدة نواح مبتكرة فى التصميم تتميزها عن القوالب المعروفة فالقوالب العادية الخاصة بإنتاج سلعة كالكموب الألمنيوم مثلا تتكون من نصفين محفور بهما شكل الكعب ، ومجموعة بطريقة تسمح بصب الألمنيوم المنصهر وتسمح بفتح القالب بواسطة مفصلة مثبتة بالنصفين ، إلا أن القالب موضوع الدعوى يتميز بعدة إبتكارات هندسية فى التصميم إذ يتكون من ست قطع . " وبعد أن أبرز الخبير المزايا الهندسية المبتكرة فى تصميم القوالب ، وهى سهولة ودقة تشغيل تجويف الكعب ، وسهولة تجميع القالب عند الإنتاج بدون حاجة إلى استعمال مفصلات ، ثم سهولة فك أجزاء القالب الستة فى حالة التصاق المعدن وإستخراج الكعب بسهولة بواسطة الطرق الخفيفة وهذا فى حد ذاته يعتبر إبتكارا مميذا لهذا القالب كما أن النموذج به ميول خاصة تجعل الكموب معدة للتركيب مباشرة فى الجزء الخشبي العلوى من كعب الخذاء ، مما يسهل عملية التركيب ويسبب وفرا كبيرا فى الجزء الخشبي العلوى وقد خلص الخبير بعد إيراد ما تقدم إلى أن القوالب تعتبر نماذج صناعية لتوافر عنصرى

الجلدة والإبتكار وليست موضوع إختراع . هذا وقد سبق لمحكمة الإحالة أن نذبت مراقب براءات الإختراع لبيان وجه الشبه والخلاف بين قوالب المستأنف والمستأنف عليه ، فقدم تقريراً تحدث فيه عما رآه من تشابه ، وخلص إلى أن النماذج المسجلة تندرج تحت حكم المادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ . وإذ ناقشت المحكمة هذا الخبر — تحقيقاً لما كان قد نعاه المستأنف عليه على محكمة الإحالة من عدم استجابتها لتلك المناقشة — فقد ذكر أن الجلدة والإبتكار مطلوبة في كل من النموذج والإختراع وأن الفاصل بينهما هو في طريقة التسجيل ، وأنه يجوز أن يرد الإختراع على وسيلة إنتاج ، ثم انتهى بعد مناقشة المحكمة له أخيراً إلى أن الإبتكار في القوالب موضوع الدعوى منصب على وسيلة الصنع .

وحيث إن المحكمة ترى فيما ساقه الخبر الاستشاري في تقريره من فحص القوالب أنها كانت وليدة فكرة ذهنية جديدة لو وسيلة صناعية ابتكرها المستأنف ، ولا يغير من ذلك أن فكرة صب كهوب أحذية السيدات في قوالب كانت معروفة من قديم ذلك بأن الحديد في القوالب موضوع الدعوى هو تطبيق جديد لتلك الوسيلة ، كما لا يقدح في ذلك وصف المستأنف للقوالب بأنها نماذج صناعية أو انتهاء الخبرين في تقريرهما إلى النظر ذاته ذلك بأنه إذا كان تحديد الإبتكار في ذاته مسألة فنية وقد قنعت المحكمة بما أثبتته الخبر الاستشاري من أن القوالب هي إبتكار لو وسيلة صناعية وما انتهى إليه مراقب براءات الإختراع من ذلك أيضاً ، فإن إنزال حكم القانون عليها هو مسألة قانونية للمحكمة وحدها حق الفصل فيها . لما كان ذلك ، وكانت وسيلة حماية الإختراع هي الحصول على براءة إختراع على التفصيل الوارد في الباب الأول من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ ، وكان المستأنف لم يحصل على تلك البراءة واقتصر على مجرد تسجيل القوالب بوصفها نماذج صناعية — على الرغم من أنها لم تكن من هذا القبيل ، بل تتضمن إبتكاراً جديداً لو وسيلة الصنع — فإن تقليد المستأنف عليه للقوالب ، على فرض حصوله لا يكون مؤثماً ، ويكون الحكم للمستأنف حين قضى برفض الدعوى المدنية قد توافرت له السلامة ، ويتعين تأييده مع الزام المستأنف المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة .

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود المراوى ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٠٣)

الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٨ القضائية

جريمة . ” جريمتا الاخلال العمدى فى تنفيذ الالتزامات التعاقدية والغش فى تنفيذ تلك العقود “ . غش . حكم . ” تسببه . تسبب معيب “ .

جريمتا الاخلال العمدى فى تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذى يترتب عليه ضرر جسيم والغش فى تنفيذ تلك العقود المنصوص عليهما فى المادة ١١٦ مكررا (١) عقوبات . أركانها : وقوع الاخلال أو الغش فى تنفيذ عقد من العقود التى أوردتها المادة المذكورة على سبيل الحصر وأن يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التى أشارت إليها المادة سالفة الذكر .

نصت المادة ١١٦ مكررا (١) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ على أنه : ” يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل من أخل عمدا فى تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التى يفرضها عليه عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو أشغال عامة ارتبط بهامع الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم فى مالها بنصيب ما بأية صفة كانت وترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب أى غش فى تنفيذ العقد “ . ويبين من سياق النص أنه اشترط لقيام أى من الجريمتين اللتين تضمنهما وهما الاخلال العمدى فى تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذى يترتب عليه ضرر جسيم والغش فى تنفيذ تلك العقود أن يقع الاخلال أو الغش فى تنفيذ عقد من العقود التى أوردتها المادة على سبيل الحصر ، وأن

يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التي أشارت إليها المادة المذكورة . وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون سالف البيان عن حلة التجريم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث توافر تلك العناصر بالتثبت من طبيعة العلاقة بين المطعون ضده والجهة التي تم التوريد إليها مع ما لذلك من أثر في إسباغ التكييف الصحيح على واقعة الدعوى ، فإنه يكون مشوبا بالمقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، مما يستوجب نقضه والاحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١١ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم اللبان : خدع المتعاقد معه في ذاتية البضاعة على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ . ومحكمة اللبان الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنفت النيابة العامة الحكم طالبة التشديد . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . وأصبح الحكم نهائيا بانقضاء ميعاد المعارضة فيه . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة خداع المتعاقد معه في ذاتية البضاعة التي قام بتوريدها لتلاميذ مدارس مديرية التربية والتعليم بمحافظة الإسكندرية غير مطابقة للمواصفات ، قد أخطأ في تطبيق القانون حين اعتبر الجريمة جنحة معاقبا عليها طبقا لاسادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قع الغش والتدليس ، ذلك بأن ما وقع من المطعون ضده هو جناية ارتكاب غش في تنفيذ عقد توريد تنطبق

عليها المادة ١١٦ مكررا (١) من قانون العقوبات مما يخرج عن اختصاص محكمة الجنيح .

وحيث انه يبين من المفردات — التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن — أن المطعون ضده وصف بمحضر الضبط أنه : ” متعهد توريد فطائر لمدارس مديرية التربية والتعليم “ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه الذي أيد الحكم الابتدائي لأسبابه قد دان المطعون ضده بجريمة خداع المتعاقد معه في ذاتية البضاعة التي قام بتوريدها لتلاميذ مدارس مديرية التربية والتعليم بمحافظة الاسكندرية وهي غير مطابقة للمواصفات تطبيقا للمادة الأولى من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ في شأن قمع الغش والتدليس . وكانت المادة ١١٦ مكررا (١) من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أنه ” يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل من أخل عمدا في تنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو الترام أو أشغال عامة ترتبط بها مع الحكومة أو إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات أو الشركات أو الجمعيات أو المنظمات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت وترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب أى غش في تنفيذ العقد “ . وكان يبين من سياق النص أنه اشترط لقيام أى من الجريمتين اللتين تضمنهما وهما الإخلال العمدي في تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذي يترتب عليه ضرر جسيم والغش في تنفيذ تلك العقود أن يقع الإخلال أو الغش في تنفيذ عقد من العقود التي أوردتها المادة على سبيل الحصر ، وأن يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التي أشارت إليها المادة المذكورة . وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون سالف البيان عن علة التجريم بقولها : ” استحدثت المادة ١١٦ مكررا لتجريم الإخلال العمدي في تنفيذ الالتزامات الناشئة عن عقود المقاوله والنقل والتوريد والالتزام والأشغال العامة التي تكون الدولة أو إحدى الجهات المينة بالنص طرفا فيها إذا ترتب على ذلك ضرر جسيم أو ارتكب غش في تنفيذ هذه الالتزامات وذلك بعد أن اتسمت قاعدة القطاع العام وأصبح لزاما تأمين الأوضاع الجديدة للجمع . وغنى عن البيان أن العقود الواردة بالمادة جاءت على سبيل الحصر وأنه

يدخل في حكم النص الغش في عدد الأشياء الموردة أو في مقاسها أو صيـارها أو في ذاتية البضاعة المتفق عليها أو في حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل في تركيبها وعلى الجملة كل غش في انجاز الأشغال أو في الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد وكذلك كل تغيير في الشيء لم يجز به العرف أو أصول الصناعة . " لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد حجب نفسه عن بحث توافر تلك العناصر بالثبوت من طبيعة للعلاقة بين المطعون ضده والجهة التي تم التوريد إليها مع ما لذلك من أثر في اسباغ التكييف الصحيح على واقعة الدعوى ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ، مما يستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، ومحمود عباس العمرأوى .

(١٠٤)

الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ القضائية

(ا ، ب) رشوة . جريمة . " أركانها " . عقوبة " العقوبة المبررة " .
ارتباط . إثبات . " إثبات بوجه هام " . حكم " تسببيه " . تسبیب غیر
معيب " . مواد مخدرة .

(ا) إثبات الحكم على المتهم ارتكاب جنايى عرض رشوة على شاهد الإثبات
وأخذ رشوة من مجهولين حاولوا تهريب مخدرات . عدم التزام الحكم
أن يقيم الدليل على وقوع جريمة إحراز المخدرات . هل ذلك ؟

(ب) الادعاء بعدم توافر أركان جريمة الرشوة . عدم جدواه إذا كانت
المحكمة قد أخذت المتهم بجريمة عرض الرشوة المعسدة إليه أيضا
وأعملت في حقه المادة ٢/٣٢ عقوبات وعاقبته بعقوبة تدخل في نطاق
عقوبة جريمة عرض الرشوة .

(ج ، د) دفاع . " الاخلال بحق الدفاع " . ما لا يوفره " . محاماة .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . حكم . " تسببيه " .
تسبیب غیر معيب " .

(ج) أوجه الدفاع الموضوعية . لا تستوجب ردا صريحا من
المحكمة .

(د) اعتماد المدافع عن المتهم . موكل إلى تقديره وفق ما يوحى به ضميره
واجتهاده وتقليد مهته .

عدم اعراض المتهم على نذب المحكمة محاميا للدفاع عنه وطلبه تأجيل
نظر الدعوى لحضور محامى موكل عنه . لا إخلال بحق الدفاع .

(هـ ، و ، ز) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . محكمة الموضوع .
 "سلطتها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .
 دفاع . "الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره" .

(هـ) الأخذ بالشهادة . مؤداه إطراح ما ساقه الدفاع من اعتبارات
 لعدم الأخذ بها .

(و) عدم التزام المحكمة أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم
 عليه قضاؤها .

(ز) استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدهوى . حق المحكمة
 الموضوع . استخلاصه من سائر العناصر المطروحة أمامها . مادام
 استخلاصها سائدا .

١ — إذا كان الحكم قد أثبت في حق المتهم ارتكاب جنايتي عرض الرشوة
 على شاهد الإثبات وأخذ الرشوة من مجهولين حاولوا تهريب مواد مخدرة وذلك
 للأدلة التي أوردتها وأخذ بها ، فإنه لا يلزم من بعد ، أن يقيم الحكم الدليل على
 وقوع جريمة إحراز المخدرات ، لأن المصالح عليه إنما هو تقاضي الرشوة
 للاخلال بواجبات الوظيفة التي أثبتها الحكم ، ولا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة
 عدم ضبط الراشي مادام الموظف قد قبل الرشوة متويا العيب بمقتضيات
 وظيفته لمصلحة الراشي .

٢ — لا مصلحة للمتهم من القول بعدم توافر أركان جريمة الرشوة التي دانه
 الحكم بها مادام أن المحكمة قد دانتة أيضا بجريمة عرض الرشوة على شاهد
 الإثبات وأعملت في حقه نص المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لإرتباط
 الجريمتين وأوقعت عليه عقوبة واحدة عنهما تدخل في نطاق العقوبة المقررة
 لجريمة عرض الرشوة .

٣ — ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال الشاهد
 وما ساقه من قرائن ، تشير إلى تلفيق التهمة ، لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع
 الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل إن الرد يستفاد من أدلة
 الثبوت التي أوردتها الحكم .

٤ — استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته، وإذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المحامي المتدب قد أبدى استعداده للدفاع عن المتهم، فإن ما يثيره المتهم المذكور من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل طالما أن المتهم لم يبد أي اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محام موكل عنه.

٥ — الأصل أنه متى أخذت محكمة الموضوع بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها.

٦ — من المقرر أن المحكمة لا تلتزم أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها، وفي عدم تعرضها لأقوال بعض من مثلوا في التحقيقات ما يفيد إطراحها لها اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التي بينها الحكم.

٧ — من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق.

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ٢١ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم السويس محافظة السويس : (أولا) عرض رشوة على موظف عمومي للاخلال بواجبات وظيفته بأن قدم لعبد الواحد حسن رضوان الرقيب بشرطة السواحل مبلغ أربعين جنيها على سبيل الرشوة مقابل التغاضي عن الا بلاغ عما اكتشفه من اشتراكه مع آخرين في عملية تهريب نظير الرشوة موضوع التهمة الثانية ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منه (ثانيا) بصفته موظفا عموميا "عسكري بقوة قسم سواحل السويس" أخذ عطيه للاخلال بواجبات وظيفته بأن تقاضى مبلغ مائة وثلاثين جنيها على سبيل الرشوة مقابل اشتراكه مع آخرين في تهريب مواد

مخدرة في منطقة حراسته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩ مكرر و ١١٠ و ١١١/١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات السويس قضت في الدعويين حضوريا عملا بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٩ مكررا و ١١٠ و ١١١/١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ١/٣٢ و ١٧ من القانون سالف الذكر بمعافية المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألفين من الجنيهات ومصادرة مبلغ الرشوة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عرض وأخذ الرشوة قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال ذلك بأن المحكمة نذبت محاميا في الجلسة ترفع عن الطاعن بعد أن إطلع على ملف القضية دون أن تتيح له الوقت الكافي للدراسة والاستعداد ثم إن المحكمة التفتت عن أقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيق وأنكروا جميعا حصول واقعة تهريب المخدرات وقالوا برواية أخرى مغايرة للرواية التي قال بها شاهد الإثبات ولم تشر المحكمة إلى أقوالهم في أسباب حكمها . كما أنها لم تبحث ما أثاره الطاعن من القول بعدم وجود علاقة له باقتضاء الرشوة من مجهولين ، ولم تستظهر الأدلة على ثبوت هذه الواقعة في حقه مما يجعل جرمته عرض وأخذ الرشوة غير قائمتين على أساس صحيح من الواقع أو القانون ، هذا وأن المحكمة استندت في الإدانة على أقوال شاهد الإثبات وهو رقيب بنحفر السواحل يرأس الطاعن في عمله ولم تتأيد أقواله ببديل آخر بل إن جميع شهود التحقيق ظاهروا الطاعن في دفاعه الذي ناقض رواية شاهد الإثبات وتصويره للحادث مما يقطع بتلفيقه التهمة على الطاعن .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة نذبت الأستاذ إبراهيم الحداد المحامي للدفاع عن المتهم (الطاعن) وأعطته ملف القضية وبعد أن أطلع عليها أبدى استعداده للدفاع وترافع عن المتهم على الوجه المبين بمحضر الجلسة ولم يرد بمحضر الجلسة ما يشير إلى اعتراض المتهم على حضور المحامي

المتدب أو طلبه التأجيل لحضور محام موكل عنه ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد سمعت مرافعة المحامي المتدب بعد أن اطلع على القضية وأبدى استعداداه للقيام بواجب الدفاع ، فإن ذلك لا يعد إخلالا بحق الدفاع ما دام المتهم لم يبد أى اعتراض على هذا الإجراء ولم يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى لحضور محام موكل عنه ، وكان استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمرا موكولا إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهتته ، وإذ كان اثبات بحضور جلسة المحاكمة أن المحامي المتدب قد أبدى للمحكمة استعداده للدفاع عن الطاعن ، فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما محصله أنه في ليلة الحادث بينما كان عبد الواحد حسن رضوان الرقيب بشرطة السواحل بالسويس يقوم بالمرور على الدركات وجد الطاعن وهو عسكري معين للحراسة على أحد الدركات جالسا مع بعض المدنيين خلافا لما تقضى به التعليمات فارتاب في أمره وأخذ يراقبه عن كثب ولم يلبث أن قام الطاعن واقترب منه فاستفسر منه عن مجالسهم فادعى بأنهم بعض خفراء معمل التكرير فهماء عن مخالفة التعليمات وطلب منه أن يذهب إلى دركه ففعل ولكنه لم يصرف هؤلاء المدنيين وبعد فترة ذهب واحد منهم إلى الشاطئ وأشعل ثلاثة أعواد من الثقاب ثم رأى شمعة موقدة فأيقن أنها إشارة لمركب لتأتى وتفرغ حولتها من المواد المخدرة فركز انتباهه صوب البحر وبعد قليل فوجئ بأربعة أشخاص يحيطون به وهم ملثمون ويمسك كل منهم مسدسا وصوب أولهم مسدسه نحوه فهم الرقيب إلى الإمساك بمدفعه وعندئذ صاح به المثلث مطمئنا إياه وأنبأه بأنهم أعطوا الطاعن مبلغ ١٣٠ جنيتها لكي يسمح لهم بإنزال بضاعتهم من المخدرات من البحر وسأله عما إذا كان الطاعن قد أبلغه بذلك فسأله الرقيب عن مكان وجود الطاعن فأجاب المثلث بأنه بالنقطة فذهب الرقيب إليه وهناك ألقاه بجوار النقطة وعاتبه على ما كان من أمره مع المثلثين وتقاضيه منهم مبلغ ١٣٠ جنيتها فأنكر الطاعن في بادئ الأمر ثم اعترف له بتقاضيه منهم هذا المبلغ ليسمح لهم بنزول المخدرات من البحر وإن نجحوا في ذلك فسيعطونه مبلغا آخر وإن لم يتمكنوا فإن المبلغ الذى تقاضاه منهم يصبح نهائيا له وعرض على الرقيب مبلغ ٣٠ جنيتها ثمنا لسكوته وتقاضيه فتظاهر الرقيب بالقبول وأخذ يساومه

مظهرها له قلة المبلغ الذي يعرضه عليه فرفع المبلغ إلى أربعين جنيها وسلمه أربعة ورقات من فئة العشرة جنيهاً أثبت الحكم أرقامها فأخذها منه الرقيب وسلمها للمقدم قائد قسم السواحل مبلغاً إياه بالحادث . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة استقفاها من أقوال الرقيب عبد الرحمن حسن رضوان ومن تقديمه المبلغ الذي أعطاه له الطاعن ومما قرره الأخير من أنه ليس هناك ما يدعو الشاهد للادعاء عليه وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه متى أخذت محكمة الموضوع بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . ولما كانت المحكمة قد إطمأنت إلى أقوال شاهد الإثبات واقتنعت بصحة روايته بما في ذلك واقعة محاولة تهريب المخدرات ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . . .

أما ما استطرد إليه الطاعن من منازعة في التصوير الذي إعتنقه الحكم للحادث ونعيه عليه إطراحه الصورة الأخرى التي وردت بأقوال بعض من سمعوا في محضر التحقيق الإبتدائي وما يثيره من إغفال الحكم إيراد أقوالهم أو الإشارة إليها فردود بأن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق — كما هي واقع الحال في الدعوى المطروحة — ومن المقرر أن المحكمة لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وفي عدم تعرضها لأقوال بعض من سئلوا في التحقيقات ما يفيد إطراحها لها إطمئناناً منها لأدلة الثبوت التي بينها الحكم .

لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن إرتكابه جنايتي عرض الرشوة على شاهد الإثبات وأخذ الرشوة من مجهولين حاولوا تهريب مواد مخدرة وذلك للأدلة التي أوردتها وأخذ بها ، فإنه لا يلزم من بعد أن يقيم الحكم الدليل على وقوع جريمة إحراز المخدرات ، لأن الممول عليه إنما هو تقاضي الرشوة للاخلال بواجبات الوظيفة التي أثبتتها الحكم . ولا يؤثر في قيام أركان جريمة الرشوة عدم ضبط الراشي ما دام الموظف قد قبل الرشوة متوياً العبت بمقتضيات وظيفته لمصلحة الراشي . ومع ذلك فإنه لا مصلحة للطاعن من القول بعدم توافر أركان جريمة الرشوة التي

دانه الحكم بها مادام أن المحكمة قد دانتها أيضا بجريمة عرض الرشوة على شاهد الإثبات الرقيب عبد الواحد حسن وضوان وأعملت في حقه نص المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات لإرتباط الجريمتين وأوقعت عليه عقوبة واحدة عنهما تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة عرض الرشوة . لما كان ما تقدم ، وكان بالحكم قد أورد واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية لخنايتي عرض وأخذ الرشوة ، وأقام الدليل على إقرار الطاعن لما نسب إليه فيهما مستندا في ذلك إلى أدلة سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وهي شهادة الشاهد وضبط مبلغ الرشوة الذي عرض عليه وعدم قيام ما يدعي الشاهد إلى تلفيق التهمة على الطاعن ، وكان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك لأقوال الشاهد وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السـ
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، و
أبو الفضل حنفى .

(١٠٥)

الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) نقض . ” التقرير بالطعن . الصفة في الطعن ” . طعن
” الطعن في الأحكام . الصفة في الطعن ” . هـ .
تجارية .

(أ) الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده . ليس لأحد
ينوب عنه في مباشرته إلا بإذنه .

(ب) الطعن في الأحكام غير جائز إلا من المحكوم عليه الذي كان طر
الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفا
في الدعوى .

تقرير الطعن . ورقة شكلية . وجوب أن يحمل بذاته مقوماتها الأساسية
عدم جواز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه . مثال .

١ — من المقرر في القانون أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر اـ
ضده لا ينوب أحد عنه في مباشرته إلا بإذنه .

٢ — من المقرر بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات وهي من كل
القانون أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه . وهو لا يكون
إلا إذا كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفا
في الدعوى . ولما كان الثابت أن الفعل الضار المكون للجريمة لم يقع على الط
شخصيا ولم يضارب به بهذه المثابة ، كما أنه لم يدع بحقوق مدنية إلا بصفته

للشركة المالكة للعلامة التجارية المدعى بتقليدها وقد ظل محتفظا بهذه الصفة منذ بدء الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه . وكان لم يذكر سواء في سند التوكيل أو في تقرير الطعن ما يفيد وكالة الطاعن عن الشركة التي يطعن في الحكم الصادر برفض دعواها ممثلة في شخصه ، فإن الطعن لا يكون مقبولا شكلا ، ولا يقوم مقام هذا التنصيص أن يكون الطاعن قد قصد بالفعل الطعن بهذه الصفة ، ذلك بأن تقرير الطعن ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة فيجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبار أنها السند الوحيد الذي يشهد بصدر العمل الاجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٥ يونيو سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم أول المنصورة : (أولا) قلد بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور علامة تم تسجيلها طبقا للقانون . (وثانيا) باع منتجات عليها علامة مقلدة مع علمه بذلك . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٩ و ٣٣/١ - ٣ و ٣٦ و ٤٠ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٩ . وادعى عز الدين أحمد بصفته ممثلا للشركة المحبى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت ثم عدل طلباته إلى مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة المنصورة الجزئية قضت حضوريا ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصاريف . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية وألزم المتهم أن يدفع إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ ج واحد ونحسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف و ٢٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض في ١٩ يناير سنة ١٩٦٦ وقضى فيه بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٦

بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة المنصورة الابتدائية لتفصل فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومبالغ خمسة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . والمحكمة المذكورة - هيئة استئنافية أخرى - قضت بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعى بالحق المدني المصروفات المدنية ومبلغ ٣٠٠ ق مقابل أتعاب المحاماة . فطعن وكيل المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق ... الخ .

المحكمة

من حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن المطعون ضده نسب إليه أنه في يوم ١٩٦٤/٦/٢٥ قلد علامة تجارية لشركة عبد الهادي وأولاده بطريقة تدعو إلى تضليل الجمهور ، وباع منتجات تحمل العلامة المقلدة ، وقدم الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - شكواه في ١٩٦٤/٦/٢٢ إلى مكتب التسجيل والرقابة التجارية بصفته ممثلاً للشركة المذكورة ، كما ادعى كذلك مدنيا بهذه الصفة أمام محكمة أول درجة بجلسة ١٩٦٥/٣/٢٨ ولما صدر الحكم المطعون فيه في ١٦ من يناير سنة ١٩٦٨ برفض دعواه المدنية بالصفة التي اتصف بها ، قرر محاميه الطعن في ٢٥ فبراير سنة ١٩٦٨ بموجب التوكيل رقم ٢٤٣ لسنة ١٩٦٠ بإعتباره وكيلاً عن الطاعن دون ذكر صفته التي مثل بها في إجراءات الخصومة ، فضلا عن أن التوكيل صدر لمحاميه وآخر بصفته الشخصية في ٥ من يولييه سنة ١٩٦٠ لتمثيله في جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه ، والطعن بالنقض في الأحكام التي تصدر ضده . ولما كان البين مما تقدم أن الفعل الضار المكون للجريمة لم يقع على الطاعن شخصياً ، ولم يضار به بهذه المثابة ، كما أنه لم يدع بحقوق مدنية إلا بصفته ممثلاً للشركة المالكة للعلامة التجارية المدعى بتقليدها . وقد ظل محتفظاً بهذه الصفة منذ بدء الدعوى حتى صدور الحكم المطعون فيه ، وكان من المقرر في القانون أن الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده لا ينوب أحد عنه في مباشرته إلا بأذنه ، وكان من المقرر كذلك بنص المادة ٢١١ من قانون المرافعات وهي من كليات القانون أنه لا يجوز الطعن في الأحكام إلا من المحكوم عليه ،

وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان طرفا في الخصومة ، وصدر على غير
مصلحته بصفته التي كان متصفا بها في الدعوى ، وكان لم يذكر سواء في سند
التوكيل أو في تقرير الطعن ما يفيد وكالة الطاعن عن الشركة التي يطعن في الحكم
المصادر برفض دعواها ممثلة في شخصه ، فإن الطعن لا يكون مقبولا شكلا ،
ولا يقوم مقام هذا التنصيص أن يكون الطاعن قد قصد بالفعل الطعن بهذه
الصفة ، ذلك بأن تقرير الطعن ورقة شكائية من أوراق الإجراءات في الخصومة
فيجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبار أنها السند الوحيد الذي يشهد
بصدور العمل الإجرائي عن صدر عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة
أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه .

جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد
أبو الفضل حفى .

(١٠٦)

الطعن رقم ٣٠ سنة ٣٩ القضائية

(١) اغتصاب مال بالتهديد . جريمة . ” أركانها ” . قصد جنائى .
حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” . إثبات . ” إثبات بوجه عام ” .

القصد الجنائى فى جريمة التهديد . تحققه . عدم لزوم تحدث الحكم عنه
استقلالاً . ما دام أن عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة
تكفى لذلك .

(ب) نيابة عامة . ” اختصاص وكلاء النيابة الكلية بالتحقيق ” . تحقيق .
اختصاص . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” .

اختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية
التي يعملون فى حدود اختصاصها .

(ج ، د) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . ” شهادة ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها
فى تقدير الدليل ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معيب ” .

(ج) تحصيل أقوال الشاهد وتفهم مياقها ومعرفة مراميها . موضوعى .
شرطه ؟

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . حق لمحكمة الموضوع .
(د) استخلاص الحكم أقوال الشهود بما لا تناقض فيه . لا يعيبه .

١ - القصد الجنائي في جريمة التهديد يتوافر متى ثبت للحكمة أن الجاني ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق هذا الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغما إلى إجابة طلبه ، وذلك بغض النظر عما إذا كان قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلي الذي أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه ، ولا يلزم التحدث استقلا عن هذا الركن بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها الحكم ، كما لا يعيب الحكم اغفاله التحدث عن أثر هذا التهديد في نفس المجنى عليه .

٢ - إن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه ، تفويضا أصبح على هذا النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولا يستطيع نفيه إلا إذا كان هناك نهى صريح . وإذا كان ذلك ، وكان لم يقم في الأوراق ما يشير إلى توافر هذا النهى في حق وكيل النيابة الكلية الذي باشر تحقيق الواقعة ، فإن ما يشهده الطاعن من النعى ببطالان الإجراءات وخطأ الحكم في تطبيق القانون بصدد اطراحه الدفع لا يكون سديدا .

٣ - من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها ، ما دامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهي في ذلك غير مقيدة بالأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر بل لها أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى إلى ما تستخلصه من مجموع العناصر المطروحة عليها .

٤ - تناقض الشهود على فرض حصوله ، لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص أقوالهم بما لا تناقض فيه ، وإذا كان ذلك وكان ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه والشهود قد خلا من شبهة أي تناقض ، فإن دعوى الطاعن بأن أقوال الشهود جاءت على وجه الظن والتخمين ، وأنها انطوت على تناقض لم يعرض له الحكم ، تكون على غير أساس .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢ مايو سنة ١٩٦٠ بدائرة قسم أول المنصورة : شرع في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود بأن زعم وجود شكوى ضد الدكتور ابراهيم أبو النجا عن أمور مشينة وهدده كصحفي بنشرها ما لم يدفع له مبلغا من المال وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبط المتهم . وطلبت عقابه بالمواد ٤٥ و ٤٧ و ٣٢٦ من قانون العقوبات . ومحكمة المنصورة الجزئية قضت في الدعوى حضوريا ببراءة المتهم مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرين مع الشغل . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة الشروع في الحصول بالتهديد على مبلغ من النقود ، قد أخطأ في القانون وران عليه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم رفض الدفع ببطلان التحقيق ، على سند من أن تحقيق وكيل النيابة الكلية للواقعة إجراء صحيح في القانون ، مع أن الاختصاص بتحقيقها معقود لوكيل النيابة الجزئية المختصة ، ثم راح الحكم من بعد يقضى بالإدانة على الرغم مما قرره المجنى عليه بالجلسة من أن الطاعن لم يحدد نوع المقابل الذي طلبه منه ، مع أن القانون يوجب للعقاب على الجريمة أن يكون المقابل نقودا أو شيئا ماديا . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم أنه فضلا عن أن الحكم تساند إلى أقوال الشهود رغم ما شابها من تناقض لم يعرض له ، وورود أقوال المجنى عليه وأقوال الدكتور بيومي شهاب الدين على وجه الظن والتخمين ، وهو مالا يؤذن باستدلال سائق ، فإن الحكم لم يعرض لثبوت التهديد المدعى ، ومدى أثره على إرادة المجنى عليه وهو عميد كلية ، حتى يحمله على تسليم ماله للطاعن ، مع أن رواية

المجنى عليه في هذا الشأن لا يتوافر بها القصد الجنائي في الجريمة ، وبذلك كله يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الحكم المطعون فيه ، بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بارتكابها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها ، عرض للدفع ببطلان التحقيق الذي أجراه وكيل النيابة الكلية دون وكيل النيابة الجزئية المختص فرفضته على سند من أن لوكيل النيابة الكلية تحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التابع لها . وهذا الذي قام عليه قضاء الحكم في الدفع صحيح في القانون ، ذلك بأن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي هم تابعون لها ، وذلك بناء على تفويض رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على هذا النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ولايستطاع نفيه إلا إذا كان هناك نهى صريح . وإذ لم يقم في الأوراق ما يشير إلى توافر هذا النهى في حق وكيل النيابة الكلية الذي باشر تحقيق الواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن من النعي ببطلان الإجراءات أو خطأ الحكم في تطبيق القانون بصدد إطراره الدفع لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن ساق الأركان القانونية للجريمة - ومنها الحصول على مبلغ من النقود أو أى شيء آخر - على ما هي معرفة به في المادة ٣٢٦ من قانون العقوبات خلص إلى توافر هذه الأركان ، وإدانة الطاعن بقوله : " ... ومن حيث إن هذه المحكمة ترى أن أقوال المجنى عليه والتي تأيدت بأقوال شهود الإثبات تكفى لاقتناع هذه المحكمة بأن المتهم - الطاعن - شرع في تهديد المجنى عليه بأن أشاع في مكان عام علاقة سيئة بأحد الشبان وأنه يجرى تحقيق بشأن هذه الوقائع وأنه سيقوم بنشر هذه الوقائع وأقر بذلك للشاهد سيد غنيم بعد أن علم منه أنه يعرف المجنى عليه ، ثم انتقل إلى عمل المجنى عليه وحاول الحصول من العاملين معه على صورة له والتحرى عن أخباره ثم تقابل مع المجنى عليه بعد أن أوهمه أنه صحفي وأخبره بأن شابا يعرفه المتهم أبلغ ضد المجنى عليه بأن علاقة سيئة تربطه به وأن الشرطة تجري تحقيق بشأن هذه الواقعة وأنه يستطيع إنهاء هذا الموضوع إذا أَرْضاه المجنى عليه لأنه يعرف الشاب المجهول ، وكل هذه

الوقائع تكفى لإقناع المحكمة بأن المتهم شرع في الحصول على مبلغ من النقود كما جاء بأقوال المجنى عليه من أن المتهم قصد بعبارة "يرضيه" أن يعطيه مبلغا من النقود أو الحصول على شيء آخر كما جاء بالنص وكانت وسيلته في الحصول على هذا الشيء تهديد المجنى عليه والذي يحافظ على سمعته ووظيفته ولكن خاب أثر الجريمة". لما كان ذلك ، وكان الثابت من مراجعة أقوال المجنى عليه أمام محكمة أول درجة أنها تكشف عن أن قصد الطاعن من التهديد كان الحصول على مبلغ من المال ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مراميها ، مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهي في ذلك غير مقيدة بالأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر بل لها أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى إلى ما تستخلصه من العناصر المطروحة عليها ، فإن ما ينمى الطاعن على الحكم من فساد الاستدلال على توافر هذا الركن من أركان الجريمة لا يكون مقبولا .

لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم من أقوال الشهود واضح الدلالة على أن ما رواه كل منهم في حدود ما اتصل به من مجريات الواقعة جاء على وجه القطع واليقين ، وكان تناقض الشهود على فرض حصوله ، لا يعيب الحكم مادام قد استخلص أقوالهم بما لا تناقض فيه . وكان ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليه والشهود قد خلا من شبهة أى تناقض ، فإن دعوى الطاعن بأن أقوال الشهود جاءت على الظن والتخمين ، أو أنها إنطوت على تناقض لم يعرض له الحكم ، تكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان ذلك القصد الجنائى في جريمة التهديد يتوافر متى ثبت لاحكمة أن الجانى ارتكب التهديد وهو يدرك أثره من حيث إيقاع الرعب في نفس المجنى عليه ، وأنه يريد تحقيق هذا الأثر بما قد يترتب عليه من أن يذعن المجنى عليه راغما إلى إجابة الطلب ، وذلك بغض النظر عما إذا كان قد قصد إلى تنفيذ التهديد فعلا ، ومن غير حاجة إلى تعرف الأثر الفعلى الذى أحدثه التهديد في نفس المجنى عليه . ولا يلزم التحدث استقلالاً عن هذا الركن ،

بل يكفي أن يكون مفهوما من عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة كما أوردها ، كما لا يعيب الحكم إغفاله التحدث عن أثر هذا التهديد في نفس المجنى عليه ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم تتوافر به واقعة التهديد وإدراك الطاعن لأثره على المجنى عليه وهو عميد كلية يزعمه أى فعل أو خبر يمس سمعته أو وظيفته مما كان من المحتمل معه أن يذعن راغما إلى إجابة الطلب ، فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في استظهار ركن التهديد أو القصد الجنائي في الجريمة يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سامح ، ومحمود كامل عطيفة .

(١٠٧)

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٩ القضائية

حكم . " إصداره " . بطلان . نقض . " حالات الطعن " . بطلان الحكم .

وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم . حصول مانع لأحدهم . وجوب توقيعه على مسودة الحكم . وإلا صدر مشوبا بالبطلان .

توجب المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية القديم رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المقابلة للسادة ١٧٠ من قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ - أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودته . ولما كان القاضى الذى اشترك فى الهيئة التى سمعت المرافعة فى الدعوى وحججتها للحكم لم يشترك فى الهيئة التى نطقت به ولم يوقع على مسودة الحكم أو قائمته ، فإن الحكم يكون مشوبا بالبطلان متعينا نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يومى ٢٩ يناير سنة ١٩٦٦ و ٣٠ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة بندر الزقازيق محافظة الشرقية : أعطى بسوء نية شيكين على بنك مصر فرع الزقازيق الأول بمبلغ ٢٥٠٠ ج والثانى بمبلغ ١٩٥ ج لا يقابلهما

رصيد . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٧ و ٣٣٦ من قانون العقوبات . وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاث شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ ق لوقف التنفيذ ، وبالزامه بأن يؤدي إلى المدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فعارض . وقضى في معارضته بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٦٧ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إعطاء شيك بدون رصيد قد شابه البطلان لصدوره من غير الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن القاضي " صالح صبحي " كان ضمن الهيئة التي سمعت المرافعة في الدعوى وحجزتها للحكم ولكنه لم يشترك في الهيئة التي نطقت به بل حل محله قاضي آخر . ومع ذلك فإنه لم يوقع على مسودة الحكم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية القديم رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المقابلة للمادة ١٧٠ من قانون المرافعات الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ توجب أن يكون القضاة الذين اشتركوا في المداولة حاضرين تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودته ، وكان القاضي صالح صبحي لم يوقع على مسودة الحكم أو قائمته ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالبطلان متعينا نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزاوي ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفي .

(١٠٨)

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) بناء . جريمة . ” أركانها ” . حكم . ” تسييبه . تسييب معيب ” .
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره ” .

(١) الركن المادى فى جريمة إقامة البناء بدون ترخيص : هو إنشاء البناء أو إجراء العمل . وجوب استظهار الحكم هذا الركن وإلا كان قاصر البيان .

(ب) مثال لإخلال بدفاع جوهرى فى جريمة إقامة بناء بدون ترخيص ؟

١ - نص كل من القانونين رقمى ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني و ٥٥ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء على أن الركن المادى فى جريمة إقامة بناء بدون ترخيص وعلى غير المواصفات المطلوبة وبدون موافقة اللجنة الإدارية المختصة ، هو إنشاء البناء أو إجراء العمل . ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان هذا الركن من أركان الجريمة بإسناده إلى مقارفه مدلولاً عليه بما يثبت فى حقه طبقاً لما أوجبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فى كل حكم بالإدانة من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة على وقوعها ممن نسبت إليه ، فإنه يكون حكماً قاصر البيان واجب النقض .

٢ - لما كان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بانقطاع صلته بالمبنى كلية وقدم ما يشهد لذلك من المستندات ، وطلب تحقيقه بضم ” ملف البلدية ” وندب خبير هندسى لإثبات وتحقيق ملكية هذا العقار واسم مالكه ،

إلا أن المحكمة سكنت عن هذا الدفاع إيرادا له وردا عليه ، مع كونه دفاعا جوهريا لأن من شأنه أن تدفع به التهم المسندة إليه وأن يتغير وجه الرأي في الدعوى . ومن ثم يكون حكمها قاصرا البيان واجب النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٢/٩/١٩٦٦ بدائرة قسم الجمالية : (أولا) أقام بناء بدون ترخيص (ثانيا) أقام بناء غير مطابق للمواصفات المطلوبة (ثالثا) أقام بناء بدون موافقة اللجنة المختصة بتوجيه البناء والهدم . وطلبت عقابه بأحكام القانونين ٤٥ لسنة ١٩٦٢ و ٥٥ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة البلدية الجزئية قضت غيابيا بتاريخ ٩/٢/١٩٦٧ عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٥٠٠ قرش عن التهمتين الأولى والثانية وضعف رسوم الترخيص عن التهمة الأولى وتصحيح الأعمال المخالفة من الثانية وقيمة المبنى عن التهمة الثالثة وقدره ٢٤٠٠ ج . فعارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ٣٠/١١/١٩٦٧ بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المتهم هذا الحكم ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بتهـ — ديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم قيمة المبنى وقدرها ٢٤٠٠ ج وضعف رسوم الترخيص وتصحيح الأعمال المخالفة عن التهم الثلاث . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بالتهم الثلاث المسندة إليه من إقامة بناء دون الحصول على ترخيص وعلى غير المواصفات المطلوبة ، وقبل الحصول على موافقة اللجنة الإدارية المختصة ، قد شابه القصور في التسبب ، وبني على الإخلال بحقه في الدفاع ، ذلك بأنه أسس دفاعه على انقطاع صلته بالبناء موضوع تلك التهم وقدم ما يشهد له من المستندات وطلب

تحقيقه بضم ملف التنظيم الخاص بالبناء وندب خبير هندسي لمعاينته وتحقيق ملكيته أو وضع اليد عليه ، إلا أن المحكمة سكنت عن هذا الدفاع الجوهرى إيرادا له وردا عليه مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ فى شأن تنظيم المباني وكذلك القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء اللذين دين الطاعن بموجبهما قد نص كل منهما على أن الركن المسمى فى الجريمة هو إنشاء البناء أو إجراء العمل . وقد خلا الحكم المطعون فيه من بيان هذا الركن من أركان الجريمة باسناده إلى مقارفة مدلولها عليه بما يثبت فى حقه طبقا لما أوجبه المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية فى كل حكم بالإدانة من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة على وقوعها ممن نسبت إليه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن — فضلا عن ذلك — قد دفع أمام محكمة الموضوع بانقطاع صلته بالمبنى كلية وقدم ما يشهد لذلك من المستندات ، وطلب تحقيقه بضم ملف " البلدية " وندب خبير هندسي لإثبات وتحقيق ملكيته هذا العقار واسم مالكه ، إلا أن المحكمة سكنت عن هذا الدفاع إيرادا له وردا عليه ، مع كونه دفاعا جوهريا لأن من شأنه إذا صح أن تدفع به اتهم المسندة إليه وأن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، ومن ثم يكون حكمها قاصر البيان واجب النقض والإحالة .

جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
وحسين ساح ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٠٩)

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٩ القضائية

معارضة . " أثر الحكم فيها " . نيابة عامة . " حقها في الطعن
في الأحكام " . نقض . " الطعن بالنقض " . " سقوطه " . اختلاس
محجوزات .

إلغاء الحكم المطعون فيه في المعارضة . اعتبار الطعن بالنقض المرفوع منه من النيابة غير ذي
موضوع . سقوطه .

إن مؤدى القضاء في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه بالالغاء ، هو سقوط الحكم
الغيايى المطعون فيه بالنقض ، مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع ، وإذا كان
ذلك فإن الطعن المقدم من النيابة العامة في الحكم المذكور يعتبر ساقطا
بسقوطه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : فى يوم ١٠ يولييه سنة ١٩٦٠ بدائرة
قسم المعادى محافظة القاهرة بدد المحاصيل المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة
له والمحجوز عليها إداريا لصالح مصلحة الأموال المقررة والمسامة إليه على سبيل
الوديعة لحفظها وتقديمها يوم البيع فاختلسها لنفسه إضرارا بالدائنة الحاجزة .
وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة حلوان الجزئية

قضت في الدعوى غيابيا هملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٢ ج لوقف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المتهم ، ومحكمة القاهرة الابتدائية -- بهيئة استئنافية -- قضت في الاستئناف غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر غيابيا بتاريخ ٣ فبراير سنة ١٩٦٨ بتأييد الحكم المستأنف للقاضي بحبس المطعون ضده شهرا مع الشغل عن جريمة التبيد المسندة إليه فطعنتم النيابة العامة فيه بطريق النقض إبتناء على إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وذلك بعد إعلان الحكم للمحكوم عليه بتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٦٨ وفوات ميعاد المعارضة فيه ، ومن ثم فإن الطعن يكون جائزا . وإذا كان البين من الأوراق أن المحكوم عليه قد عارض في الحكم الغيابي الاستئنافي وقضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٦٨ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . وكان مؤدى القضاء في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه بالإلغاء هو سقوط الحكم الغيابي المطعون فيه ، مما يجعل الطعن فيه غير ذي موضوع . لما كان ذلك ، فإن الطعن المقدم من النيابة العامة يعتبر ناقضا .

جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(١١٠)

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٩ القضائية

(أ، ب) جريمة . "أركان الجريمة" . تزوير . "التزوير في المحررات الرسمية" .
 حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . إثبات . "أوراق رسمية" .
 شركات مساهمة . مؤسسات عامة .

(أ) مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لإحدى الشركات المساهمة ؟
 خلو المحرر من علامة تشهد أو تشير إلى أنه من محررات المؤسسة العامة لا يؤثر
 في اعتباره كذلك ما دام يحمل توقيعاً المفوض المؤسسة .

(ب) مثال لتسبيب غير معيب في تزوير .

(ج، د، هـ، و) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "خبرة" . محكمة الموضوع .
 "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير
 معيب" . نقض . "أسباب الطعن بالنقض . ما لا يقبل منها" .
 مؤسسات عامة .

(ج) المفاضلة بين تقارير الخبراء . من إطلاقات محكمة الموضوع بنظر
 معقب عليها .

(د) حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لو ائتمت الدعوى
 من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة
 المنكبات العقلية . شرط ذلك ؟

(هـ) الجدل الموضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرها
 في مقيدتها أمام محكمة النقض . غير مقبول .

(و) الخطأ في الإسناد غير المؤثر على سلامة الحكم . لا يهيمه . مثال .

۱ — من المقرر أن مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لإحدى الشركات المساهمة هو صدورهما من موظف مختص بتحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أصدت الورقة لإثباته . ولما كان الحكم قد أثبت على لسان الطاعنين تسليمه بأن المحررين هما من محررات المؤسسة، بما قرره من أنه حرر الوصولين مقابل مبالغ تسلمها المفوض منه لصرفها في شئون المطحن ريثما يقدم له مستندات وجوه الصرف، فإنه لا يقدح في اعتبار المحررين من محررات المؤسسة العامة خلوهما في ذاتهما كورقتين من علامة تشهد أو تشير أنهما كذلك، بعد أن أثبت الحكم توقيع المفوض عليهما قبل أن ينال مضمون صلبهما التغيير الذي دين به الطاعن على سند صحيح من أعمال نص المادة ۲۱۴ مكررا من قانون العقوبات .

۲ — متى كان الطاعن — على ما أثبتته الحكم المطعون فيه — قد اعترف بالتحقيقات وبالجلسة بأن صلب الوصولين المزورين قد حررا بيده — وهو مالا يمارى فيه الطاعن في أسباب الطعن — وكان ما أثبتته الحكم من وقوع التزوير من الطاعن بمحو عبارات كانت مدونة على الورقتين وتحرير عبارات أخرى محلها مغايرة للحقيقة، يلزم منه أن يتوافر في حقه ركن العلم بتزوير المحررين اللذين أسند إليه تزويرهما على تلك الصورة، فإن ما يثيره الطاعن من خطأ الحكم في تطبيق القانون يكون غير سديد .

۳ — من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداها، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسايطتها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه . ومتى كان الحكم قد أطرح الوصولين كسند للطاعن في تأييد مدعاه بصدد المبلغ المحتسب، بما انتهى إليه الحكم من ثبوت تزويرها ولم يعرض لما تضمنه من مبالغ إلا لمجرد مواجهة دعوى الطاعن بأن قيمتها تعادل ذلك المبلغ ثم خلص إلى فساد تلك الدعوى على سند من تقرير لجنة الجرد التي نوه عنها شهود الإثبات، فإن ما يثيره الطاعن على هذا الاستدلال، بأن لجنة أخرى أثبتت أن مقدار العجز عديل بقيمة الوصولين، لا يكون له محل .

۴ — إن المحكمة غير مقيدة بالأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر، بل لها أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها ، إلى ما تستخلصه من جماع العناصر المطروحة عليها ، بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكّنات العقلية ما دام لا يخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي . ومتى كان الحكم قد استقام رده على دفاع الطاعن بكافة مناحيه ، ودل على فهمه لمجريات الأمور فيما قال به الطاعن من تهديد المفوض له تارة وتودده له تارة أخرى ، وما أثاره من دعوى دلالة الشيك على الوفاء وصلة المفوض بالعجز محل الإختلاس ، وعن مفهوم مبادرة الطاعن بالشكوى للمؤسسة كل ذلك في منطق سائغ ووضوح يكشف عن أنه لم يخطئ في تقدير قيمة هذا الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن من فساد الحكم في الاستدلال يكون غير سديد .

٥ — من المقرر أن الجدل الموضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها في عقيدتها لا يقبل إثارته لدى محكمة النقض .

٦ — متى كان ما يثيره الطاعن عن خطأ الحكم في الإسناد فيما أورده من مؤدى أقوال مدير المؤسسة وبعض الشهود في التحقيقات الإدارية بصدد واقعة إصدار المفوض للشيك مردودا بأن الحكم ، بعد أن استقام له الرد على دفاع الطاعن في شأن هذا الشيك وأثبت — على ما مر ذكره — أنه بالصورة التي صدر عليها كان يتعين إضافة قيمته إلى رصيد المطحّن فلا يفيد منه الطاعن في سد العجز ، راح يعرض تزيّدا منه ، على ما سلف البيان إلى ما قال به هؤلاء الشهود ، عن أمر مقطوع الصلة بهذا الاستدلال ، مفاده أن من حق المفوض إصدار مثل هذا الشيك لتسوية حسابات جارية بين مطحّنين يقوم على إدارتهما وإذا ما كانت أقوال مدير المؤسسة في هذا الشأن لها أصل ثابت في محضر الجلسة ، وكان خطأ الحكم في إسناد هذه الواقعة إلى غيره من الشهود أيضا — على فرض حصوله — غير مؤثر على سلامته ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة ما بين ١٠/٣/١٩٦٣ حتى ٩/٤/١٩٦٤ بدائرة قسم مينا البصل محافظة الإسكندرية: (أولا) وهو موظف عمومي أمين

خزينة بمطحن أنجال السيد عبد الجواد المملوك للدولة إختلس مبلغ ٣٩٦٠ ج و ٣٣٢ م الذى سلم إليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع (ثانيا) إرتكب تزويرا فى محرر أحد المؤسسات العامة هو الإيصالين المبينين بالمحضر بأن قام بمحو العبارات الصحيحة المثبتة عليهما وقام بكتابة عبارات أخرى بدلا منها تفيد إستلام السيد إبراهيم مأمون المندوب المفوض فى المطحن للمبلغ المختلس السابق ذكره ثم قام بتقديم الإيصالين المزورين سالفى الذكر إلى جهة التحقيق . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١١١ و ١١٢/٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٤ مكرر من قانون العقوبات . فقرر ذلك ، ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت فى الدعوى بحضور يا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢/٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنين وعزله من وظيفته وإلزامه برد قيمة ما إختلسه وقدره ٣٩٦٠ ج و ٣٣٢ م وتغريمه مبلغا مساويا لهذا المبلغ . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه — إذ دانه بوصفه موظفا عاما مجريمتى إختلاس مال لمطحن مملوك للدولة حالة كونه أميناً على الودائع ، وتزوير فى محررات مؤسسة عامة — قد ران على استدلاله الفساد وأخطاء الإسناد ، وفى تطبيق القانون . وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن دفاعه قام على أن المفوض على المطحن كان قد استلم منه المبلغ محل العجز فى العهدة ، بوصول وقعها إينفقه فى شئون المطحن ويقدم مستندات الصرف ، ثم حرر له من بعد شيكا بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه لإخفاء العجز ، وأن المفوض حين حرر له الشيك كان يتودده ، وأنه — أى الطاعن — كان قد بادر بالكشف عن هذا الذى جرى فى شكوى قدمها للمؤسسة ، فاطرح الحكم هذا الدفاع بقالة إن المبلغ الوارد باثنين من الوصول يقل عن قيمة العجز ، وراح يساند هذا النظر بما أثبتته الجرد الأول ، مع أن النيابة العامة لم ترفى الجرد غنية عن تشكيل لجنة أخرى كشفت عن أن العجز عدل للمبلغ الثابت بالوصولين ، وبأن دهوى الطاعن بأنه لم يظهر الوصولين منذ البداية

خوفا من تهديد المفوض غير مقبولة ، وذلك على نظر من الحكم مفاده أن الطاعن قرر بأن المفوض حين حرره الشيك ، كان يتودده ، وفات الحكم أنه بهذا الاستدلال قد فهم أقوال الطاعن على غير مؤداها ، ذلك بأن ما قرره الطاعن في هذا الصدد هو أن المفوض كان بعد إعطائه الوصولين دائبا على تهديده ، ولم يسلك معه مسلك الود إلا حين سلمه الشيك لتسوية حساب الخزانة عندما قام ضابط الإتهال بالحديد بالمطحن بعملية الإستلام ويقول الطاعن إن الحكم إذ أطرح دلالة الشيك في تأييد دفاعه ، بقالة إن قيمته لاتسد العجز ، وأن تقديمه للشكوى يكشف عن أنه كان عالما بما وقع منه وأن أمره وشيك الافتضاح ، ثم نعت الحكم لدفاعه بالسقم والسذاجة رغم أنه دفاع سليم متكامل ، كل أولئك يشير إلى أن الحكم تنكب الطريق السوي للاستدلال ، وأما الخطأ في الإسناد فإراه الطاعن مائلا فيما تساند إليه الحكم من أقوال مدير المؤسسة وشاهدي الإثبات ومن مثلوا في التحقيقات الإدارية من أن الشيك الذي أصدره المفوض بوصفه مديرا لمطحن آخر لصالح المطحن التابع له الطاعن هو إجراء سليم جرت به السوابق لتسوية حسابات جارية بين المطحنين ، مع أن هذا الاستدلال ليس له أصل ثابت في الأوراق . وأما الخطأ في القانون فمرجه أن الحكم إعتبر الوصولين موضوع جريمة التزوير من محورات المؤسسة العامة مع أنهما ليسا غير مجرد ورقتين عرفيتين بعيدتين عن أوراق المؤسسة فضلا عن عدم ثبوت علم الطاعن بما كشف عنه فحص الوصولين من أن كتابة أخرى كانت مسدونة على الورقتين قبل أن يحور عليهما نص ما تشهدان عليه . وبذلك كله يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدهوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بارتكابهما وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، وهي تجعل فيما شهد به المندوب المفوض على المطحن من أن ضابط الإتصال بالحديد أبلغه بوجود تلاعب في ذمامات العملاء ، فشكل لجنة منه ومن هذا الضابط وضابط الإتصال السابق وإذا قامت اللجنة بالجرد فقد كشفت عن عجز مقداره ٣٩٦٠ ج و ٣٣٢ م فزعم الطاعن أن هذا المبلغ موجود لديه — أى

المفوض — دون أن يفصح الطاعن عما يؤيد مدعاه ونفى الشاهد استلامه المبلغين الثابتين بالوصولين اللذين قدمهما الطاعن . أما ضابط الإتصال فقد نقل الحكم عن أقواله أنه عندما تسلم العمل في ١٩٦٤/٤/١ ولاحظ عدم انتظام الحسابات ، كلف الطاعن في ١٩٦٤/٤/٢ باستكمال الإثبات في الدفاتر ليقوم بالجرد ، ولمالم ينفذ الطاعن هذا الطلب وتناهى إلى علم الشاهد وجود تلاعب وعجز أبلغ المفوض فشكل اللجنة وإذا ثبت لها العجز ، لم يكن قول الطاعن في ذلك إلا أن قال أن المبلغ موجود لدى المفوض ، ثم أثبت الحكم أن ضابط الإتصال السابق شهد مثل ما شهد به زميله وأضاف أن الطاعن قرر أن لديه المستندات الدالة على وجود مبلغ العجز عند المفوض ، وأنه سيقدمها في التحقيق . وبعد أن أورد الحكم مضمون تقرير لجنة الجرد عن مقدار العجز السالف بيانه أثبت مشاهدات قسم أبحاث التزييف والتزوير على الوصولين اللذين قدمهما الطاعن وما انتهى إليه التقرير من أنهما موقعان بالمضاء للمفوض ، غير أن الورقتين تشيران إلى حصول نحو كتابة سابقة على مادون بهما ، وأن أحد الوصولين حرر بثلاثة مدادات مختلفة — ثم عرض الحكم بعد ذلك إلى دفاع الطاعن المنوه عنه بتقرير الطعن فاطرحه على سند من إطمئنانه إلى أدلة الثبوت المسار ذكرها وعلى ما خلاص إليه في شأن هذا الدفاع من أن "دفاع المتهم — الطاعن — في جملته وتفصيله دفاع سقيم ظاهر الفساد فإن الإيصاليين اللذين قدمهما للدلالة على أن قيمتهما تضاهي العجز في عهده بمجموعهما مبلغ ٣٨٦٦ ج يقل عن مقدار العجز الثابت في عهده وأن إخفاء أمر هذين الإيصاليين بمقولة إن المفوض كان يهدده أمر غير مقبول فقد قرر المتهم نفسه أن المفوض حينما حرر له الشيك لإخفاء العجز كان يتوود إليه مما يجعل القول بأن عدم الإبلاغ بشأن هذين المبلغين في حينهما حينما أخذ المفوض براوغة خشية تهديده ، قول من المتهم غير سليم وكذلك فإن دفاع المتهم بشأن قيام المفوض بتحرير الشيك بمبلغ ثلاثة آلاف جنيه لإخفاء العجز دفاع ساذج غير سديد فإنه فضلا عن أن الثلاثة آلاف جنيه لا توازي قيمة المبلغين المقول بأن المفوض تسلمها أو قيمة العجز الذي ظهر في عهده المتهم فإن هذا الشيك وقد حرر لصالح مطحن أولاد السيد عبد الجواد من شأنه أن يضاف إلى رصيد هذا الطحن للبنك لا باسم المتهم حتى يمكنه صرفه وإيداعه الخزينة لإخفاء أى عجز وهو دون قيمة العجز كما سلف القول " وبعد أن استقر للحكم إقتناعه بأدلة

الدعوى وفساد هذا الشق من دفاع الطاعن ساق فضله من القول فخواها أن من حق المفوض - على ما تبين من أقوال مدير المؤسسة وأقوال من سمعوا في التحقيقات الإدارية - أن يصدر شيكا من مطحن لآخر يقوم على إدارتهما ، وأنه إجراء تشهد له السوابق ثم استكمل الحكم رده على دفاع الطاعن فأثبت في ذلك قوله : " أما عما ذكره المتهم من أنه قام بتقديم شكوى لكل من رئيس مجلس إدارة مؤسسة المطاحن ومديرها بتاريخ ١٩٦٤/٤/٤ ضمنها وقائع دفاعه سالفة الذكر وأنه إذ علم المفوض بذلك بادر بالأمر بتشكيل لجنة الجرد حتى يسبقه ويثبت وجود العجز في عهده ، فأنما يدل على أن المتهم وهو الذي يعلم تمام العلم بجريته التي أو شكت على الإفضاح هو الذي أراد أن يسبق بتقديم هاتين الشكوتين ذلك أن تقديمه لها في ١٩٦٤/٤/٤ كان بعد أن أبدى له الرائد محمد عبد الحميد خطاب ضابط الإ اتصال ملاحظته بشأن التلاعب بحسابات ذمامات العملاء ورغبته في إجراء عملية جرد بتاريخ ١٩٦٤/٤/٢ حسبما جاء بأقوال هذا الأخير مما يقطع بأن المتهم قد تأكد من دنو افضاح أمره وبلحا إلى تقديم شكوييه حتى يكون صاحب السبق الذي تحدث عنه " . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تفاضل بين تقارير الخبراء وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه ، إذ أن ذلك أمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها فيه ، وكان الثابت أن الحكم قد أ طرح الوصولين كسند للطاعن في تأييده مدعاه بصدد المبلغ المختلس ، بما انتهى إليه الحكم من ثبوت تزويرها ولم يعرض لما تضمنناه من مبالغ إلا لجرد مواجهة دعوى الطاعن بأن قيمتهما تعادل ذلك المبلغ ثم خلص إلى فساد تلك الدعوى على سند من تقرير من لجنة الجرد التي نوه عنها شهود الإثبات فان ما يشير به الطاعن على هذا الاستدلال ، بأن لجنة أخرى أثبتت أن مقدار العجز عدل لقيمة الوصولين ، لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير مقيدة بالأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر ، بل لها أن تركز في سبيل تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وترتيب الحقائق القانونية المتصلة بها إلى ما استخلصه من جماع العناصر المطروحة عليها ، بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام لا يخرج في ذلك عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، وكان الحكم قد استقام رده على دفاع الطاعن بكافة مناحيه ، ودل على فهمه لمجريات الأمور فيما قال به الطاعن من تهديد المفوض له تارة وتودده له تارة

أخرى ، وما أثاره من دعوى دلالة الشيك على الوفاء وصلة المفوض بالعجز محل الإختلاس ، وعن مفهوم مبادرة الطاعن بالشكوى للمؤسسة كل ذلك في منطق سائغ ووضوح يكشف عن أنه لم يخطئ في تقدير قيمة هذا الدفاع ، فإن ما يثيره الطاعن من فساد الحكم في الاستدلال يكون غير سديد وينحل إلى مجرد جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن عن خطأ الحكم في الإسناد فيما أورده من مؤدى أقوال مدير المؤسسة وبعض الشهود في التحقيقات الإدارية بصدد واقعة إصدار المفوض للشيك مردودا بأن الحكم ، بعد أن استقام له الرد على دفاع الطاعن في شأن هذا الشيك وأثبت — على ما مر ذكره ، أنه بالصورة التي صدر عليها كان يتعين إضافة قيمته إلى رصيد المطحن فلا يفيد منه الطاعن في سد العجز ، راح يعرض تزييدا منه ، على ما سلف البيان إلى ما قال به هؤلاء الشهود ، عن أمر مقطوع الصلة بهذا الاستدلال ، مفاده أن من حق المفوض إصدار مثل هذا الشيك لتسوية حسابات تجارية بين مطحين يقوم على إدارتهما وإذا ما كانت أقوال مدير المؤسسة في هذا الشأن لها أصل ثابت في محضر الجلسة ، وكان خطأ الحكم في إسناد هذه الواقعة إلى غيره من الشهود أيضا — على فرض حصوله — غير مؤثر على سلامته ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان لا يبقى من وجوه النعي غير ما رمى به الطاعن الحكم من خطأ في تطبيق القانون حين اعتبر الوصولين محل التزوير من محررات المؤسسة على الرغم من خلو المحررين مما يشهد على ذلك ، ثم عدم ثبوت علم الطاعن بمحو العبارات السابق تسجيلها على المحررين وهذا النعي مردود في مثقه الأول بأنه لما كان مناط اعتبار الورقة الرسمية أو أنها محرر لإحدى الشركات المساهمة هو صدورهما من موظف مختص بتحريرها ووقوع تغيير الحقيقة فيما أعدت الورقة لإثباته ، وكان الحكم قد أثبت على لسان الطاعن تسليمه بأن المحررين هما من محررات المؤسسة ، بما قرره من أنه حرر الوصولين مقابل مبالغ تسلمها المفوض منه لصرفها في شئون المطحن ريثما يقدم له مستندات وجوه الصرف ، فإنه لا يقدح في اعتبار المحررين من محررات المؤسسة العامة ، خلوهما في ذاتهما كورقتين من علامة تشهد أو تشير أنهما كذلك ، بعد أن أثبت الحكم توقيع المفوض عليهما قبل أن ينال مضمون صلبهما التغيير

الذى دين به الطاعن على سند صحيح من أعمال نص المادة ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات. كما أن النعى فى شقه الثانى مردود بأنه لما كان الطاعن على ما أثبتته الحكم قد اعترف بالتحقيقات وبالحلقة بأن صلب الوصولين المزورين قد حررا بيده — وهو ما لا يمارى فيه الطاعن فى أسباب الطعن — وكان ما أثبتته الحكم من وقوع التزوير من الطاعن بمحو عبارات كانت مدونة على الورقتين وتحرير عبارات أخرى محلها مغايرة للحقيقة ، يلزم منه أن يتوافر فى حقه ركن العلم بتزوير المحررين اللذين أسند إليهم تزويرهما على تلك الصورة ، فان ما يثيره الطاعن عن خطأ الحكم فى تطبيق القانون فى شقيه ، يكون غير صديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته تكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، و محمد نور الدين هويس ، ونصر الدين عزام ، و محمد
أبو الفضل حفى .

(١١١)

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب ، ج) قتل عمد . ” نية القتل “ . سبق الإصرار . قصد جنائى .
” القصد الخاص “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها “
فى استخلاص توافر سبق الإصرار “ . ” سلطتها فى استخلاص
توافر نية القتل “ . ظروف مشددة . حكم . ” تسببه “ .
تسبب غير معيب “ .

(ا) سبق الإصرار . ماهيته : ظرف مشدد فى جرائم الامتداء على
الأشخاص .

لا تلازم بين القصد الجنائى وسبق الإصرار . مثال لتسبب غير
معيب فى استبعاد ظرف سبق الإصرار مع قيام نية القتل .

(ب) القصد الجنائى : أمر باطنى يضمه الجانى وتدل عليه بطريق
مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحصورة التى
تصدر عنه .

(ج) استخلاص نية القتل . موضوعى .

(د) فاعل أصلى . اتفاق . جريمة . قتل عمد . حكم . ” تسببه “ . تسبب
غير معيب “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير الدليل “ .

ماهية الاتفاق على ارتكاب الجريمة . إمكان وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها
مباشرة أو لحظة تنفيذها تعقبها لقصد مشترك بين الجناة هو الغاية النهائية
من الجريمة .

ثبوت أن كلاً من المتهمين كان متوهمًا بالقتل مع الآخرين ومباشرة فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك . مسألة كل منهم باعتباره قاعلاً ولو لم تنشأ الوفاة عن فعلته ونشأت من فعلته زميله . مثال لتسبب غير معيب في هذا الصدد .

(هـ) دفاع شرعى . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" . أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعى" .

مثال لتسبب غير معيب في نفي قيام حالة الدفاع الشرعى

(و) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببيه . تسبب غير معيب" .

متى لا يتحقق التعارض في الدفاع بين مصالح المتهمين ؟

١ — من المقرر أنه لا تلازم بين قيام القصد الجنائى وسبق الإصرار فقد يتوافر القصد الجنائى مع انتفاء الإصرار السابق الذى هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد استبعد سبق الأصرار في قوله : "وبما أنه ليس في الأوراق ثمة دليل مقنع على توفر سبق الإصرار أو التردد من جانب المتهمين وعلى خلاف ذلك ثبت من الأقوال الأولى في محضر الشرطة لإبنة المجنى عليه أن المتهمين تشاجروا مع والدها وقد أيد ذلك ما أظهره التقرير الطبى الشرعى عن فحص ملابس المجنى عليه التى كانت على جثته من وجود تمزقات كثيرة منها ، حتى بالداخلية منها ، كما ثبت من معاينة النيابة لمكان الحادث وجود جثة المجنى عليه في حقل يعمل به المتهمون دون أن يكون هناك ثمة مبرر لذلك من مثل كون هذا الحقل في طريق مرور المجنى عليه أو سيره متجها إلى مسكنه أو محل عمله" . ومفاد ما تقدم أن المحكمة وإن أطمأنت إلى توافر نية القتل لدى الطاعنين إلا إنها ومن وجه آخر قد أيقنت بانتفاء عنصر سبق الإصرار لما تبينه من أن الحادث كان وليد مشاجرة بين المجنى عليه وبين الطاعنين وغير مسبوق بفترة من الوقت تسمح لهم بإعمال الفكر في هدوء وروية ، وهو استخلاص سائق لا تناقض فيه .

٢ — إن القصد الجنائي أمر باطنى يضمه الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التى تصدر عنه . والعبرة فى ذلك هى بما يستظهره الحكم من الوقائع التى تشهد لقيامه .

٣ — من المقرر أن استخلاص نية القتل موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية . ومتى كان البين أن الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام نية القتل لدى الطاعنين تدليلا سائغا ، فإن ما يثيره الطاعنون بهذا الصدد لا يكون له محل .

٤ — إن الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى فى الواقع أكثر من تقابل إرادة المشتركين ولا يشترط لتوافره مضى وقت معين . ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو حتى لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر فى إيقاع الجريمة المعينة ، وأسهم فعلا بدور فى تنفيذها بحسب الخطة التى وضعت أو تكونت لديهم بغاية . ولما كانت نية تدخل الطاعنين فى مقارفة جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم المشترك تستفاد من نوع الصلة بينهم إذ تربطهم صلة القرى فضلا عن المعية بينهم فى الزمان والمكان وصدورهم فى ارتكاب الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة فى تنفيذها وهو ما لم يقصر الحكم فى استظهاره ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعنين أنهم إنهاؤا على المجنى عليه ضربا بالعصى فى مقتل ولم يتركوه إلا جثة هامدة وخلص إلى قوله : ” بأن كلا من الطاعنين يكون مسئولا عن الوفاة حتى ولو كانت الضربة الحاصلة منه ليست بذاتها قاتلة بل إنه لا يؤثر قانونا فيما انتهت إليه المحكمة من ذلك أن بعض الضربات لم يكن له دخل فى الوفاة ما دام أن الثابت على الوجه المتقدم بيانه هو أن كلا من المتهمين كان متويا القتل مع الآخرين وقد باشر فعل الاعتداء فى سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك ، ومن ثم فإنه يعتبر فاعلا فى القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ من فعلته ونشأت عن فعلة زميله . ولذلك كله لا تعول المحكمة على ما ذهب إليه الدفاع عن المتهمين من طلب مناقشة الطبيب الشرعى فى هذا الخصوص “ . فإنه لا يكون قد

خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ويكون معنى الطاعنين على الحكم في شأن ذلك كله غير سديد .

٥ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أخرج ما آثاره الطاعنون بشأن قيام حالة الدفاع الشرعى في قوله : "إن ما آثاره المتهمون من القول بكونهم في حالة دفاع شرعى مهدود بأن أقوال رية بنت المجنى عليه التى أخذت بها المحكمة وإطمأنت إليها قاطعة فى أن مشادة حصلت قبل الاعتداء بين المجنى عليه والمتهمين ، وفى كل شجار ، ما دامت نية طرفيه إلى الاعتداء فلا مناص من أن يبدأ أحدهما الضربة الأولى ولا يمكن أن يكون الطرف الثانى فى هذه الظروف فى حالة دفاع شرعى لأنه عندما يعتدى على خصمه ليس يقصد إلا الاعتداء ذاته الذى انتواه ولا تنصرف نيته أبداً إلى رد الاعتداء أو منعه للقول بأنه فى حالة دفاعى". وكان مفاد ما أورده الحكم فيما تقدم أن كلا من الطرفين كان يقصد الاعتداء وإيقاع الضرب على الطرف الآخر وهو ما لا تتوافر فيه حالة الدفاع الشرعى ، وذلك بغض النظر من البادئ منهم بالاعتداء وهو رد صحيح فى القانون تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، فإن ما ينعاه الطاعنون فى هذا الوجه يكون غير سديد .

٦ - متى كان الواضح من الأدلة التى استند إليها الحكم أن كلا من الطاعنين قد أنكر التهمة ، وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة فى حق أى منهم لا يؤدى إلى تبرئة الآخر عن التهمة التى نسبت إليه ، فإن مصلحة كل منهم فى الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم فى يوم ١٩٦٧/١٠/٣ بدائرة مركز ملوى محافظة المنيا : قتلوا عمداً مع سبق الإصرار والترصد على سيف صالح بأن يبتوا النية على قتله واعدوا لذلك آلات راضة "عصى" وكنوا له فى طريق هودته من حقله وما أن ظفروا به حتى إنهمالوا عليه ضرباً بعصيم قاصدين إيمان ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية . والمتهم الأول

أيضا . أحدث عمدا بريد على سيف الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على العشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقبض والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنيا قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ و ٢/٣٢ و ١/٣٠ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنين وبمصادرة العصي . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة القتل العمد قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور وتناقض وفساد في الاستدلال كما إنطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه استبعد ظرف سبق الإصرار على سند من القول بأن الحادث لم يكن وليد تدبير سابق ثم عاد وأورد في موضع آخر من مدوناته أن الطاعنين راودتهم شهوة الأخذ بالتأثر من المجنى عليه فانها لوا عليه ولم يتركوه إلا جثة هامة هذا إلى أنه وعلى رغم ثبوت أن الإصابات التي أحدثها الطاعن الثالث بالمجنى عليه لم تسهم في وفاته فقد دانه الحكم بجريمة القتل العمد من غير سبق الإصرار بحجة أن هذه الإصابات وإن لم تسهم في الوفاة فقد عطلت مقاومة المجنى عليه وأن كلام المتهمين مشغول عن الوفاة حتى لو كانت الضربة المسندة إليه ليست هي القاتلة مادام أن كلا منهم كان متويا القتل مع الآخرين ، في حين أن مساءلة الفاصل أو الشريك عن كل النتيجة بصرف النظر عن فعله الشخصي لا تكون إلا في حالة ظرف سبق الإصرار ، وقد كان يتعين على الحكم أن يحدد الفعل الذي إرتكبه كل من المتهمين . وقد تمسك الدفاع بجلسة المحاكمة باستدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في تحديد المسؤولية إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب رغم جوهريته ، ذلك بالإضافة إلا أنها لم تستظهر نية القتل لدى الطاعنين واكتفت بإيراد الأفعال المسادية التي أتاها كل منهم كما أطرحت ما أثاره المدافع عن الطاعنين من أنهم كانوا في حالة دفاع شرعي عن النفس استنادا إلى أسباب غير سائغة لانصلح لنفي قيام هذه الحالة مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إن المتهمين صالح عبد المعطى صالح وسنومى هدية صالح وواعر هدية صالح قد التقوا بالمجنى عليه على يوسف صالح وإبنته رية التى كانت ترافقه يوم ١٩٦٧/١٠/٣ بزماء فاحية قصر هور من أعمال مركز ملوى وتشاجروا مع المجنى عليه الذى كان قد اتهم بقتل صالحين عبد المعطى صالح أخ المتهم الأول وقريب المتهمين الثانى والثالث وانهاال المتهمون على المجنى عليه ضربا بعصيم التى كانت معهم قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به عديدا من الإصابات التى أصابته فى وجهه ويديه وظهره والتى أودت بحياته وبعد أن دلت الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة ورد على دفاع المتهمين بما يسوغ إطرأحه استظهر نية القتل وتوافرها لدى الطاعنين بقوله ” وبما أن نية القتل مستفادة من أن المتهمين مجتمعين وهم ثلاثة رجال أشداء فى مستقبل العمر وميعة الصبا وقد راودت نفوسهم شهوة الأخذ بالثار من المجنى عليه لمقتل صالحين عبد المعطى صالح قد انهالوا على المجنى عليه ضربا بالعصى فى مقتل من مواضع كثيرة فى جسمه بالرأس والوجه حتى أحدثوا به الإصابات السابق بيانها و بيان ما أحدثته من كسور فى عظام الجمجمة والوجه وتهتك السحايا والمخ الذى إخرجت مادته من أثر الاعتداء مما يثبت على وجه القطع واليقين أن المتهمين لم يتركوا المجنى عليه إلا جثة هامدة كما قررت إبنته رية فى شهادتها“ ثم استبعد ظرف سبق الإصرار فى قوله ”وبما أنه ليس فى الأوراق ثمة دليل مقنع على توفر سبق الإصرار أو التردد من جانب المتهمين وعلى خلاف ذلك ثبت من الأقوال الأولى فى محضر الشرطة لابنة المجنى عليه أن المتهمين تشاجروا مع والدها وقد أيد ذلك ما أظهره التقرير الطبى الشرعى عن فحص ملابس المجنى عليه التى كانت على جثته من وجود تمزقات كثيرة فيها حتى بالداخلية منها كما ثبت من معاينة النيابة لمكان الحادث وجود جثة المجنى عليه فى حقل يعمل به المتهمون دون أن يكون هناك ثمة من مبرر لذلك من مثل كون هذا الحقل فى طريق مرور المجنى عليه أو سيره متجها إلى مسكنه أو محل عمله“ ومفاد ما تقدم أن المحكمة وإن اطمأنت إلى توافر نية القتل لدى الطاعنين إلا أنها من وجه آخر قد أيقنت بانتفاء عنصر سبق الإصرار لما تبينته من أن الحادث كان وليد مشاجرة بين المجنى عليه وبين الطاعنين وغير مسبوق بفترة من الوقت تسمح لهم بإعمال الفكر فى هدوء وروية ، وهو استخلاص سائق لا تناقض فيه ،

ذلك بأنه لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الإصرار فقد يتوافر القصد الجنائي مع انتفاء الإصرار السابق الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص ، ومن ثم فقد انحصر من الحكم قالة التناقض في التسبب . لما كان ذلك ، وكان التحدى بأن مساءلة الفاعل أو الشريك عن كل النتيجة لا تكون إلا في حالة توافر ظرف سبق الإصرار مردودا بأن عدم قيام ظرف سبق الإصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم ، إذ الاتفاق على ارتكاب الجريمة لا يقتضى في الواقع أكثر من تقابل إرادة المشتركين ولا يشترط لتوافره مضي وقت معين ، ومن الجائز عقلا وقانونا أن تقع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو حتى لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بينهم هو الغاية النهائية من الجريمة ، أى أن يكون كل منهم قد قصد قصد الآخر في إيقاع الجريمة الممينة ، وأسهم فعلا بدور في تنفيذها بحسب الخطة التي وضعت أو تكونت لديهم بغاية ، ولما كان القصد الجنائي أمرا باطنيا يضره الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المسادية المحسوسة التي تصدر عنه ، والعبرة في ذلك هي بما يستظهره الحكم من الوقائع التي تشهد بقيامه ، وكانت نية تدخل الطاعنين في مقارفة جريمة قتل المجنى عليه تحقيقا لقصدهم المشترك تستفاد من نوع العلة بينهم إذ تربطهم صلة القرى فضلا عن المعية بينهم في الزمان والمكان وصدورهم في ارتكاب الجريمة عن باعث واحد واتجاههم جميعا وجهة واحدة في تنفيذها وهو ما لم يقصر الحكم في استظهاره حسبما تقدم بيانه ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهم انهالوا على المجنى عليه ضربا بالعصى في مقتل بمواقع عديدة من جسمه بالرأس والوجه بقصد قتله ولم يتركوه إلا جثة هامدة وخلص إلى أن كلا من الطاعنين " يكون مسئولاً عن الوفاة حتى ولو كانت الضربة الحاصلة منه ليست بذاتها قاتلة بل إنه لا يؤثر قانونا فيما انتهت إليه المحكمة من ذلك أن بعض الضربات لم يكن له دخل في الوفاة ما دام أن الثابت على الوجه المتقدم بيانه هو أن كلا من المتهمين كان متويا القتل مع الآخرين وقد باشر فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك ومن ثم فإنه يعتبر فاعلا في القتل ولو كانت الوفاة لم تنشأ من فعلته ونشأت عن فعل زميله ولذلك كله لانعول المحكمة على ما ذهب إليه الدفاع عن المتهمين من طلب مناقشة الطبيب الشرعى في هذا الخصوص " . فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه

ويكون منعى الطاعنين على الحكم في شأن ذلك كله غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استخلاص نية القتل - وهي أمر خفى - لا يدرك بالحس الظاهر موكول إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان البين مما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد دلل على قيام نية القتل لدى الطاعنين تدليلاً مشابهاً ، فإن ما يشير به الطاعنون بهذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، وكان الواضح من الأدلة التى استند إليها الحكم أن كلام الطاعنين قد أنكر التهمة وكان ثبوت الفعل المكون للجريمة في حق أى متهم لا يؤدي إلى تبرئة الآخر من التهمة التى نسبت إليه ، فإن مصلحة كل منهم في الدفاع لا تكون متعارضة مع مصلحة الآخر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ عرض إلى ما أثاره الطاعنون بشأن قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس قد أطره في قوله " إن ما أثاره المتهمون من القول بكونهم في حالة دفاع شرعى مردود بأن أقوال ربه بنت المجنى عليه التى أخذت بها المحكمة واطمأنت إليها قاطعة في أن مشادة حصلت قبل الإعتداء بين المجنى عليه والمتهمين ، وفي كل شجار ما دامت نية طرفيه إلى الإعتداء فلا مناص من أن يبدأ أحدهما بالضربة الأولى ولا يمكن أن يكون الطرف الثانى في هذه الظروف في حالة دفاع شرعى لأنه عند ما يعتدى على خصمه ليس يقصد إلا الاعتداء ذاته الذى انتواه ولا تنصرف نيته أبداً إلى رد الإعتداء أو منعه للقول بأنه في حالة دفاع شرعى " . وكان مفاد ما أورده الحكم فيما تقدم أن كلا من الطرفين كان يقصد الإعتداء وإيقاع الضرب على الطرف الآخر وهو ما لا تتوافر فيه حالة الدفاع الشرعى ، وذلك بغض النظر عن البادئ منهم بالإعتداء وهو لا يتوارد صحيح في القانون تنتفى به حالة الدفاع الشرعى عن النفس ، فإن ما ينعاه الطاعنون في هذا الوجه يكون بدوره غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(١١٢)

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٩ القضائية

(أ، ب) اختصاص . نقض . ” ميعاد الطعن “ . ” حالات الطعن . الخطأ
في تطبيق القانون “ . حكم . ” بطلانه “ . ” ما يجوز الطعن فيه
من الأحكام “ . محكمة الجنايات . محكمة الجنح . سرقة . ” السرقة
بعود “ . هود .

(أ) ميعاد الطعن في الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها .
بدؤه من يوم صدوره . هل ذلك ؟

(ب) الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . جوازه إذا كان سيقابل حتماً من
المحكمة الأخرى بعدم اختصاصها .

(ج ، د) اختصاص . ” الاختصاص النوعي “ . ” تنازع الاختصاص “ . محكمة
الجنايات . ” اختصاصها “ . محكمة الجنح . ” اختصاصها “ . جريمة .
” أنواعها “ . عقوبة ” أنواعها “ . ” نطبقها “ . وصف التهمة . سرقة .
” السرقة بعود “ . نقض . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون “ .

(ج) اختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه بنوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء .

(د) الممول عليه في تحديد الاختصاص النوعي ابتداء هو الوصف القانوني للواقعة
كما رفعت بها الدعوى .

اختصاص محكمة الجنايات بجرائم المادة ٥١ مقوبات .

١ — لئن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في غيبة المطعون ضده من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في جناية السرقة يعود التي اتهم بها ، إلا أنه لا يعتبر أنه أضربه لأنه لم يدنه بها ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة في غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولهذا فإن ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم ينفتح من تاريخ صدوره .

٢ — إن الحكم بعدم الاختصاص الصادر من محكمة الجنايات يعد منهايا للتصومة على خلاف ظاهره ، إذا كانت محكمة الجناح سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى إذا رفعت إليها ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون جائزا ، ويكون إذ قضى بعدم الاختصاص على خلاف القانون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

٣ — مفاد المواد ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاصة ، وسياسة التشريع الإجرائي بعامة أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية يجري على أساس نوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء عن التهمة المسندة إليه بحسب ما إذا كانت جناية أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن نوع العقوبة التي قد توقع بالفعل بالنسبة إلى الجريمة التي تثبت في حقه .

٤ — المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي هو بالوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى إذ يتمتع عقلا أن يكون المرجع في ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التي يوقعها القاضي انتهاء بعد الفراغ من سماع الدعوى سواء كانت الجريمة قلقة أو ثابتة النوع ، وأيا كان السبب في النزول بالعقوبة عن الحد المقرر قانونا وإذا كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للسرقة يعود وما شاكلها من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ من قانون العقوبات هي الحبس أو الأشغال الشاقة ، فإن ذلك يقتضى حتما أن تكون المحكمة المختصة بجريمة المتهم في أي من هذه الجرائم هي محكمة الجنايات ، لأن الخيار في توقيع

أى من هذه العقوبات لا يتصور إلا أن يكون للحكمة التى تملك توقيع أشدها .
وإذا قضت محكمة الجنايات بما يخالف هذا النظر فإنها تكون قد أخطأت
فى تطبيق القانون^(١) .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى ليلة ١٩٦٧/٩/٢٥ بدائرة مركز مغاغة
محافظة المنيا : شرع فى سرقة كمية الأقطان المينة وصفا وقيمة بالتحقيقات
والمملوكة لعل السيد فضل الله وخاب أثرا الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه
هو ضبطه والجريمة متابسا بها حالة كونه عائدا وسبق الحكم عليه بثمانى عقوبات
مقيدة للحرية لسرقات وشروع فيها آخرها بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات
فى القضية ١٣٧ سنة ١٩٦٨ جنایات المنيا بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٥ لسرقة بعود .
وطابت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيود والوصف
الواردين بأمر الإحالة . فقرر بذلك ، ومحكمة جنایات المنيا قضت فى الدعوى
غایبیا عملا بالمادة ١/٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بعدم اختصاص المحكمة
بنظر الدعوى وأمرت باحالتها إلى محكمة جنح مغاغة . فطعنت النيابة العامة فى هذا
الحكم بطريق النقض . . إلخ .

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر فى غيبة المطعون ضده من محكمة الجنايات
بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فى جنایة السرقة بعود التى اتهم بها إلا أنه لا يعتبر
أنه أضر به لأنه لم يدنه بها ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه لأن
البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر
بالعقوبة فى غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح المادة ٣٩٥ من قانون

(١) هذه المبادئ مقررّة أيضا فى الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ٧ أبريل

الإجراءات الجنائية ، ولهذا فإن ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم يفتح من تاريخ صدوره ، ومن ثم فإن الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى في جريمة الشروع في السرقة بعود المعاقب عليها بمقتضى المواد ٤٥ و ٤٦ و ٤٩ و ٥١ و ٣١٧ من قانون العقوبات ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن هذه الجريمة قلقة النوع لا يتحدد وصفها النهائي إلا بالحكم الذى يصدر فيها ، وأن المحكمة ما دامت — إعمالا للخيار المقرر في القانون — لا ترى توقيع عقوبة الجناية ، بل ترى توقيع عقوبة الجنحة ، فإنها لا تختص عندئذ بنظر الدعوى ، مع أن العبرة في تحديد الاختصاص هى بالوصف القانونى للواقعة كما رفعت بها الدعوى ، وهو ينقد حتما لمحكمة الجنايات في هذا النوع من الجرائم ، لأن الخيار في توقيع أى من عقوبتي الجناية أو الجنحة لا يتصور أن يكون لغير المحكمة التى تملك توقيع العقوبة الأشد ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن مفاد المواد ٢١٥ و ٢١٦ و ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية بخاصة ، وسياسة التشريع الإجرائى بعامة أن توزيع الاختصاص بين محاكم الجنايات والمحاكم الجزئية يجرى على أساس نوع العقوبة التى تهدد الجاني ابتداء عن التهمة المسندة إليه بحسب ما إذا كانت جنائية أو جنحة أو مخالفة بصرف النظر عن العقوبة التى قد توقع عليه بالفعل بالنسبة إلى الجريمة التى تثبت فى حقه . ولذلك فإن المعول عليه فى تحديد الاختصاص النوعى هو بالوصف القانونى للواقعة كما رفعت بها الدعوى إذ يمتنع عقلا أن يكون المرجع فى ذلك ابتداء هو نوع العقوبة التى يوقعها القاضى انتهاء بعد الفراغ من سماع الدعوى سواء كانت الجريمة قلقة أو ثابتة النوع ، وأيا كان السبب فى النزول بالعقوبة عن الحد المقرر فى القانون . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للسرقة بعود وما شاكلها من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٥١ ومن قانون العقوبات هى الحبس أو الأشغال الشاقة ، فإن ذلك يقتضى حتما أن تكون المحكمة المختصة بمحاكمة المتهم

في أي من هذه الجرائم هي محكمة الجنايات ، لأن الخيار في توقيع أي من هذه العقوبات لا يتصور إلا أن يكون للحكمة التي تملك توقيع أشدها . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الجنايات قد قضت بما يخالف هذا النظر ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . ولما كان الحكم بعدم الاختصاص المطعون فيه يعد منهايا للتصومة على خلاف ظاهره ، وذلك لأن محكمة الجنايات سوف تقضى حتما بعدم اختصاصها بنظر الدعوى إذا رفعت إليها ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم يكون جائزا ، ويكون إذ قضى بعدم الاختصاص على خلاف القانون معينا بما يوجب النقض والإحالة .

جلسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين . محمد عبد المنعم حمزوى ، محمد نور الدين عويس ، وفهر الدين عزام ، ومحمد
أبو الفضل حفي .

(١١٣)

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) تفتيش . ” الرضا بالتفتيش ” . حكم . ” تسميته . تسبب
معيب ” .

(أ) الرضا بالتفتيش . وجوب صدوره من حائز المنزل أو المكان أو ممن
يعد حائزا له عند غيابه .

(ب) صلة الأخوة . عدم كفايتها بمفردها لتوفير صفة الإجازة فعلا
أو حكما . مثال .

(ج) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” .

الأدلة في المواد الجنائية . مساندة .

١ — من المقرر أنه إذا تعلق الأمر بتفتيش منزل أو مكان وجب أن يصدر
الرضا به من حائز المنزل أو المكان أو ممن يعد حائزا له وقت غيابه .

٢ — إن صلة الاخوة بمجرد لا توفر صفة الإجازة فعلا أو حكما لأن الحائز
حتى تثبت إقامته معه بصفة مستمرة وقت حصول التفتيش . ولما كان الثابت
أن أمر إقامة أخى الطاعن بالمنزل الذى جرى تفتيشه إقامة مستمرة لم يكن محل
بحث ولم يقل به أحد فى أى مراحل التحقيق ، وكانت المحكمة إذ هولت فى قضائها

— ضمن ما عولت عليه — بإدانة الطاعن على ما أسفر عنه تفتيش منزله استنادا إلى صحة التفتيش لحصوله برضاء أخيه المقيم معه بذات المنزل فإنها تكون قد أخطأت في الاسناد واعتمدت على ما لا أصل له في الأوراق .

٣ — إن الأدلة في المواد الجنائية ضمائم متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تـمـين إعادة النظر في كفاية الباقي منها لدعم الإدانة .

الوقائع

إتهمت النيابة الطاعن بأنه في يوم ١٤ / ٤ / ١٩٦٦ بدائرة قسم الداخلة محافظة الوادي الجديد : سرق حافظة نقود المحبى عليه منقريوس روفائيل واسيلي وما بها من نقود وذلك بطريق الاكراه بأن ألقى به من فوق دابته وجثم عليه وكم فاه عند محاولته الإستغاثة واستولى على الحافظة بالقوة وفر هاربا ولم يترك الإكراه أثرا بالمحبى عليه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٣١٤ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أسيوط قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادة الإتهام بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة السرقة بطريق الاكراه قد شابه خطأ في الاسناد ، ذلك بأن المدافع عنه دفع ببطلان التفتيش لحصوله بغير إذن من النيابة العامة ، إلا أن المحكمة رفضت هذا الدفع بحجة أن الشقيق الأكبر للطاعن أحد المقيمين بذات المنزل وله سلطان عليه قد رضى بالتفتيش ، في حين أن هذا الأخ لا يقيم أصلا في هذا المنزل بل في منزل مستقل ، وصفة الاخوة لا تجعل له سلطانا على منزل أخيه الطاعن .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن ضمن مرافعته قوله "أنه يدنم ببطلان التفتيش وبطالان أى دليل مستمد منه" كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض إلى هذا الدفع وأطرحه في قوله "وحيث إنه عن الدفع ببطالان التفتيش فلا سند له ، وآية ذلك أن الثابت من الأوراق أن معاون المباحث حين توجه إلى منزل المتهم (الطاعن) إنما دخله برضاء وقبول محمد سيد حسين عبد الرحمن الشقيق الأكبر للمتهم وأحد المقيمين بذات المنزل ممن لهم عليه سلطان وقد أرشد — باعترافه بتحقيق النيابة — معاون المباحث عن حجرة المتهم وأحضر بنفسه مفتاحي الصندوقين المملوكين للمتهم من زوجته ووالدهما بنفسه لمعاون المباحث قبل فتح الصندوقين فكان كل ما اتخذه الضابط من إجراءات التفتيش برضاء من له حق السماح له بذلك ومن ثم فلم يكن هناك ثمة بطلان". لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن أمر إقامة أخى الطاعن بالمنزل الذى جرى تفتيشه إقامة مستمرة لم يكن محل بحث ولم يقل به أحد في أى مراحل التحقيق ، وكان من المقرر أنه إذا تعلق الأمر بتفتيش منزل أو مكان وجب أن يصدر الرضاء به من حائز المنزل أو المالك أو ممن يعد حائزا له في وقت غيابه ، وكانت صلة الأخوة بمجرد لا توفر صفة الحيازة فعلا أو حكما لأننى الحائز حتى تثبت إقامته معه بصفة مستمرة وقت حصول التفتيش . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة إذ عوات في قضائها — ضمن ما عوات عليه — بادانه الطاعن على ما أسفر عنه تفتيش منزله إستنادا إلى صحة التفتيش لحصوله برضاء أخيه المقيم معه بذات المنزل تكون قد أخطأت في الاسناد واعتمدت على ما لا أصل له في الأوراق ، ولا يغنى في ذلك ما تضمنه الحكم من أدلة أخرى ، إذ لا يعرف مبلغ الأثر الذى كان لهذا الخطأ في عقيدة المحكمة لو تفتنت إليه ، وكانت الأدلة في المواد الجنائية ضمائم متساندة يكمل بعضها بعضا بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعين إعادة النظر في كفاية الباقي منها لدعم الإدانة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جاسة ٢١ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، ومضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
وحمدين صالح ، ومحمود كامل عطيفة . والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١١٤)

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ القضائية

دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . إجراءات المحاكمة . حكم .
” بطلانه “ . بطلان . ضرب . ” ضرب أحدث فاهة “ . فاهة مستديمة .

تولى محام واحد الدفاع عن متهمين رغم التعارض بين مصلحتيهما . إخلال بحق الدفاع . أثره :
بطلان الحكم .

متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أن للجنة عليه روايتين ذكر في إحداها
— وهى التى أدلى بها فى تحقيق النيابة — أن الطاعن الأول هو الذى أحدث
به إصابة اليد اليمنى التى تخلفت عنها عاهة مستديمة وأن الطاعن الثانى قد أحدث
به إصابة اليد اليسرى التى تخلفت عنها أيضا عاهة مستديمة ، أما روايته الأخرى
التي أدلى بها فى محضر جمع الاستدلالات فقد ذكر فيها ، أن هاتين الإصابتين
اللتين تخلف عن كل منهما عاهة مستديمة قد أحدثهما الطاعن الثانى وحده ، ومن ثم فإن
تولى محام واحد الدفاع عن هذين المتهمين يشكل إخلالا بحق المتهم الأول
فى الدفاع لتعارض مصلحته مع مصلحة المتهم الثانى ، وأن رواية اللجنة عليه التى أدلى بها
بمحضر جمع الاستدلالات هى مما ينبغى أن تكون محل تقدير فى الدفاع عن المتهم
الأول وكان يصح أن يتمسك بها فى الجلسة لدرء مسئوليته الجنائية عن إحداث
عاهة اليد اليمنى ولأحدثت بالتالى أثرها فى تقدير العقوبة بالنسبة للمتهم الآخر
وهو ما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل
منهما حتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله فى نطاق مصلحته الخاصة

دون غيرها . أما وأن المحكمة قد سمحت لمحام واحد بالدفاع عن الطاعنين فإنها تكون قد اخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله بالنسبة لهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٧ مارس سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز الدلنجات محافظة البحيرة : المتهم الأول : أحدث عمدا بعبد الحميد السيد زايد إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى بأصبعه السبابة ايده اليمنى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هي كسر ملتحم في وضع معيب بمشطية الاصبع وإعاقة في حركة مفاصل الأصبع تقال من كفاءته عن العمل بما يقدر بنحو ٦ ٪ "سنة في المائة" المتهم الثاني : أحدث عمدا بعبد الحميد السيد زايد إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى بأصبعه الوسطى ليده اليسرى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هي كسر ملتحم في وضع معيب بمشطية الأصبع مع إعاقة في حركة مفاصل الإصبع تقال من كفاءته عن العمل بما يقدر بنحو ٥ ٪ "خمسة في المائة". المتهمان الأول والثاني أيضا : أحدثا عمدا بعبد الحميد السيد زايد إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوما . المتهم الثالث : أحدث عمدا بالسيد عبد الحميد زايد إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى بأصبعه البنصر ليده اليسرى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هي كسر غير ملتحم بالسلامية الظفورية للاصبع مع تغيرات عظمية بالمفصل السلامي الظفري وإعاقات في حركة مفاصل الاصبع بما يقلل من نفعائه عن العمل بما يقدر بنحو ٣ - ٤ ٪ "ثلاثة إلى أربعة في المائة". المتهمان الثاني والثالث : أحدثا عمدا بالسيد عبد الحميد زايد إصاباته الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة تزيد عن العشرين يوما . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لعاقبتهم بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤١ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . وادعى المجنى عليه الأول مدنيا قبل المتهمين الأول والثاني متضامين بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض كما ادعى المجنى عليه الثاني مدنيا قبل المتهمين الثاني والثالث بمبلغ

٢٥٠ ج على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات دمنهور قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من القانون المذكور بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر وإلزام كل من المتهمين الأول والثاني متضامين بأن يدفعوا إلى المدعى بالحق المدني الأول مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت وبإلزام كل من المتهمين الثاني والثالث متضامين بأن يدفعوا إلى المدعى بالحق المدني الثاني مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض والمصروفات المدنية . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . . إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه هو أنه إذ دانهم بجرائم الضرب قد انطوى على إخلال بحق الدفاع إذ تولى الدفاع عن الطاعنين محام واحد رغم تعارض مصلحة كل منهم مع الآخر .

وحيث إنه لما كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الأستاذ زهير علام المحامي قد حضر عن المتهمين جميعا وأبدى دفاعه عنهم ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أن للجنة عليه عبد الحميد السيد زايد روايتين ذكر في إحداهما — وهي التي أدلى بها في تحقيق النيابة — أن الطاعن الأول على السيد زايد هو الذي أحدث به إصابة اليد اليمنى التي تخلفت عنها عاهة مستديمة وأن الطاعن الثاني صبد المقصود السيد زايد قد أحدث به إصابة اليد اليسرى التي تخلفت عنها أيضا عاهة مستديمة أمار روايته الأخرى التي أدلى بها في محضر جمع الاستدلالات فقد ذكر فيها أن هاتين الإصابتين اللتين تخلف عن كل منهما عاهة مستديمة قد أحدثهما الطاعن الثاني وحده . ومن ثم فإن تولى محام واحد الدفاع عن هذين المتهمين يشكل إخلالا بحق المتهم الأول في الدفاع لتعارض مصلحته مع مصلحة المتهم الثاني ، إذ أن رواية المجنى عليه التي أدلى بها بمحضر جمع الاستدلالات هي مما ينبغي أن تكون محل تقدير في الدفاع عن المتهم الأول وكان يصح أن يتمسك بها في الجلسة لدرء مسؤوليته الجنائية عن إحداث عاهة اليد اليمنى ولأحدثت بالتالي أثرها

في تقدير العقوبة بالنسبة لاتهم الآخر وهو ما يستلزم حتما فصل دفاع كل منهما عن الآخر وإقامة محام مستقل لكل منهما حتى يتوافر لكل منهما حرية الدفاع عن موكله في مصلحته الخاصة دون غيرها . لما كان ذلك ، فإن المحكمة إذ سمحت لمحامي واحد بالدفاع عن الطاعنين الأول والثاني تكون قد أخلت بحق الدفاع مما يعيب الحكم ويبطله بالنسبة للطاعنين الأول والثاني . ونظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة يتعين نقض الحكم بالنسبة للطاعنين الثلاثة والاحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الثاني من الطعن .

جلسة ٢٨ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
محمد ونور الدين عويس ، ونصر الدين مزام ، وأنور خلف .

(١١٥)

الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ القضائية

(ا ، ب ، ج ، د) ارتباط . تأميمات اجتماعية . عمل . عقوبة . مخالفة .
دعوى جنائية . مسئولية جنائية . استئناف . طعن .
” ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام “ . حكم .
” تسببيه . تسبب غير معيب “ . نقض . ” حالات
الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون “ . جريمة
” أنواع الجرائم “ .

(ا) مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟

(ب) طبيعة جرائم عدم الاشتراك فى هيئة التأمينات الاجتماعية ،
وعدم إمساك سجلات لقيد أجور العمال ، وعدم تقديم
الاستمارات التى يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحى ؟
عمدية . لا ارتباط بين هذه الجرائم .

انتهاء الحكم إلى علم توافر الارتباط بين جريمة عدم
اشتراك المطعون ضده من عماله فى هيئة التأمينات الاجتماعية
والجريمتين الأخرين وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف
بالذبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالفرامة
فلا يجوز لاتهم استئنافها . صحيح فى القانون .

(ج) انتهاء الحكم الى أن عدم اشتراك المطعون ضده عن عمله لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يجعله غير مسئول عن سائر الالتزامات التي يفرضها قانون التأمينات الاجتماعية . خطأ في تطبيق القانون .

(د) عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح . كون الحكم المطعون فيه صادرا في مخالفة — بالنسبة إلى جريمة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن في هذه الجريمة .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، تلازم عنصرين هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المرتكبة قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال متكاملة تكون مجموعا إجراميا لا ينقسم ، فان تخلف أحد العنصرين سالفى البيان انتفت الوحدة الإجرامية التي صنها الشارع بالحكم الوارد في تلك الفقرة وارتد الأمر إلى القاعدة العامة في التشريع العقابي وهي تعدد العقوبات بتعدد الجرائم وفقا للمادتين ٣٣ و ٣٧ من قانون العقوبات مع التقيد — عند التنفيذ — بالقيود المشار إليها في المواد ٣٥ و ٣٦ و ٣٨ من ذلك القانون .

٢ — إن جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية وعدم تقديم الاستثمارات التي يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحي وعدم إمساك سجلات لقيد أجور العمال هي من جرائم العمد التي تتحقق في صورة سلبية تتمثل في مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه ، وهي بطبيعتها غير متلازمة إذ يمكن تصور وقوع إحداها دون الأخرى ، كما أن القيام بتنفيذ إحداها لا يجزئ عن القيام بالآخر . وهذا النظر يتماشى مع روح التشريع الصادر في شأن التأمينات الاجتماعية الذي وإن تضمن أنواعا مختلفة من الالتزامات المستقلة التي استهدف بعضها رعاية مصالح العمال عامة و ضمان حقوقهم الفردية ، وترسم

في البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التي تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة بتنفيذ أحكامه ، إلا أن الواقع من الأمر أن تلك الالتزامات تدور في مجموعها حول تحقيق الرعاية الاجتماعية للعمال كما تصورها الشارع ، ومن ثم فهي تأتلف مع الاتجاه العام الذي دل عليه الشارع حيث نص في المادتين ١٣٥ و ١٣٦ من ذلك القانون على تعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة ، الأمر الذي يباعد بين أحكامه وبين القاعدة الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويتأدى عقلا إلى التضيق في تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة حيث تتعدد الالتزامات المختلفة وتتعدد الجرائم بتعددتها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم إشراك المطعون ضده عن عماله في هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الثانية والثالثة سالتى البيان وقضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز للتهم استئنافها ، لا يكون قد خالف القانون في شيء .

٣ — إن قعود صاحب العمل عن إشراكه في هيئة التأمينات مستقل تماما عن جرمي إخلاله بتقديم الكشف وعدم احتفاظه بالدفاتر والسجلات التي يستلزمها القانون . ولما كان الحكم المطعون فيه قد نادى من عدم إشراك المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى أنه غير مسئول عن سائر الالتزامات التي يفرضها قانون التأمينات الاجتماعية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يوجب نقضه .

٤ — من المقرر — وفقا للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة القضا — أن الطعن لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح . ومتى كان الحكم المطعون فيه صادرا في مخالفة بالنسبة لجريمة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن في هذه الجريمة^(١) .

(١) هذه المبادئ مقررّة أيضا في الطعون أرقام ٢٢١٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ ، ٢١٨٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥ ، ٥٥ لسنة ١٩٦٩ — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨ .

الوقائع

إنهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز كفر الدوار محافظة البحيرة: (أولا) لم يتم بالاشتراك عن عماله في الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية (ثانيا) لم يقدم الاستثمارات التي يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحي (ثالثا) لم يحتفظ بالدفاتر والسجلات التي يستلزمها أحكام القانون. وطلبت عقابه بالمواد ٢ ، ٤/١ و ١٣٥ ، ١٣٨ من القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ . ومحكمة كفر الدوار الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام والمادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى التهمتين الأولى والثانية والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى للهمة الثالثة بتغريم المتهم ١٠٠ مائة قرش عن كل عامل (خمسة عمال) عن التهمتين الأولى والثانية معا وبراءته من الثالثة . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابيا (أولا) بعدم جواز استئناف النيابة عن التهمة الأولى (ثانيا) بقبول الاستئناف شكلا عن التهم الباقية وبراءة المتهم منها . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله لذلك بأنه قضى بعدم جواز استئناف النيابة العامة للحكم الصادر في التهمة الأولى الخاصة بعدم قيام المطعون ضده بالاشتراك عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية باعتبار أنها مخالفة مع أنها ترتبط بالتهمتين الثانية والثالثة إرتباطا لا يقبل التجزئة مما يجعل استئناف الحكم الصادر فيها جائزا تبعا للاستئناف المرفوع عن الحكم الصادر في هاتين التهمتين عملا بالمادة ٤٠٤ من قانون الإجراءات

الجنائية . كما أنه أخطأ صواب القانون حين قضى ببراءة المطعون ضده عن التهمتين الثانية والثالثة والخاصتين بعدم تقديمه الاستثمارات التي تستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحي وعدم احتفاظه بالدفاتر والسجلات التي يستلزمها أحكام القانون رقم ٦٣ سنة ١٩٦٤ تأسيساً على ما ذهب إليه — خطأ — من أن المطعون ضده لا يلزم بذلك ما دام أنه لم يشترك أصلاً عن عماله لدى هيئة التأمينات الاجتماعية مع أن ذلك تخصيص من الحكم لأحكام القانون بغير تخصيص ويتنافى مع حكمة التشريع ويؤدي إلى نتيجة غير سائغة إذ يجعل من لم يشترك عن عماله أصلاً في وضع أفضل ممن اشترك ولم يتم بالالتزامات المشار إليها وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات قد نصت على أنه : ” إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد ، وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة ، والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم “ . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مناط تطبيق الفقرة المشار إليها تلازم عنصرين هما وحدة الغرض وعدم القابلية للتجزئة بأن تكون الجرائم المرتكبة قد انتظمها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال متكاملة تكون مجموعاً إجرامياً لا ينفصم فإن تخلف أحد العنصرين سالفى البيان ، انتفت الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في تلك الفقرة وارتد الأمر إلى القاعدة العامة في التشريع العقابي وهي تعدد العقوبات بتعدد الجرائم وفقاً للمادتين ٣٣ ، ٣٧ من قانون العقوبات مع التقيد — عند التنفيذ — بالقيود المشار إليها في المواد ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٨ من ذلك القانون . لما كان ذلك ، وكانت جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم تقديم الاستثمارات التي يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحي ، وعدم إمساك سجلات لقيد أجور العمال هي من جرائم العمد التي تتحقق في صورة سلبية تمثل في مخالفة أمر الشارع أو القعود عن تنفيذه وهي بطبيعتها غير متلازمة إذ يمكن تصور وقوع إحداها دون الأخرى ، كما

أن القيام بتنفيذ أحداها لا يجزى عن القيام بالآخر . وهذا النظر يتمشى مع روح التشريع الصادر في شأن التأمينات الاجتماعية الذي وإن تضمن أنواعاً مختلفة من الإلتزامات المستقلة التي تستهدف ببعضها رعاية مصالح العمال عامة وضمان حقوقهم الفردية ، وترسم في البعض الآخر الأوضاع التنظيمية التي تكفل سلامة تطبيقه ومراقبة السلطات المختصة بتنفيذ أحكامه ، إلا أن الواقع من الأمر أن تلك الإلتزامات تدور في مجموعها حول تحقيق الرعاية الاجتماعية للعمال كما تصورها الشارع ، ومن ثم فهي تأتلف مع الاتجاه العام الذي دل عليه الشارع حيث نص في المادتين ١٣٥ و ١٣٦ من ذلك القانون على تعدد الغرامة بتعدد العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة ، الأمر الذي يباعد بين أحكامه وبين القاعدة الواردة في الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ويتأدى عقلاً إلى التضيق في تطبيق الفقرة الثانية من هذه المادة حيث تتعدد الإلتزامات المختلفة وتتعدد الجرائم بتعددتها . لما كان ذلك ؛ فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله في هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الثانية والثالثة سالفتي البيان وقضى بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز للتمم استئنافها لا يكون قد خالف القانون في شيء . ولما كان الطعن لا يجوز إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح وفقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وكان الحكم المطعون فيه صادراً في مخالفة بالنسبة لجريمة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن في هذه الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الطعن بالنسبة للجريمتين الثانية والثالثة قد استوفى الشكل المقرر في القانون وكان الحكم المطعون فيه قد تآدى من عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى أنه غير مسئول عن سائر الإلتزامات التي يفرضها قانون التأمينات الاجتماعية وهو تأويل خاطيء للقانون ، إذ أن قعود صاحب العمل

عن اشتراكه في هيئة التأمينات مستقل تماماً عن جريمته إخلاله بتقديم الكشوف وعدم احتفاظه بالدفاتر والسجلات التي يستلزمها القانون . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوجب لقيام الجريمتين موضوع التهمتين الثانية والثالثة ثبوت اشتراك صاحب العمل من عماله فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله مما يوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن النظر في موضوع هاتين التهمتين ، فانه يكون متعيّناً مع النقض الاحالة .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد محمد محفوظ ، وحسين سعد صالح ، ومحمود عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١١٦)

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١) عمل . قانون . ”تطبيقه“ . قرارات وزارية . دفاع . ”الاخلال
 بحق الدفاع . ما لا يوفره“ . حكم . ”تسببيه . تسبیب غير معيب“ .
 جريمة .

التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . لا يسبب حكمها .
 مثال في شأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال في المنشآت الصناعية متى تجاوزوا
 الثامنة عشرة سنة .

(ب، ج، د) ارتباط . عقوبة . ”عقوبة الجرائم المرتبطة“ . ”تطبيقها“ .
 عمل . قانون . حكم . ”تسببيه . تسبیب غير معيب“ . نقض .
 ”حالات الطعن بالنقض . الخطأ في تطبيق القانون“ .

(ب) مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ؟

(ج) جرائم عدم تحرير صاحب العمل عقود عمل لهاله وعدم انشائه ملفا لكل
 منهم وعدم اعلانه جدول ساعات العمل وقرارات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث
 والنساء ولائحة العمل ولائحة الجزاءات وتعيينه عمالا دون الرجوع إلى مكتب القوى
 العاملة . لا ارتباط بينها .

(د) العقوبة المقررة لمخالفة أحكام المواد ١٢٢ و ١٢٨ و ١٣٨ من القانون
 رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . غرامة لا تزيد عن مائة قرش . قضاء الحكم — في هذه
 الجرائم — بتفريم الطاعن مائة قرش . خطأ في تطبيق القانون .

(٥) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . نقض . "أسباب الطعن بالنقض . مالا يقبل منها" . إثبات . "إثبات بوجه عام" .

حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترتاح إليه من أدلة وإطراح ما عداها . عدم التزامها بالرد على كل دليل على حدة . كفاية الرد الضمني المستفاد من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت .

الخلل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وتكوينها عقيدتها . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

١ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه لا تريب على محكمة الموضوع إن هي التفتت عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب . ومتى كان الثابت أنه بتاريخ ٤ من يونية سنة ١٩٥٨ صدر قرار وزير الصناعة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨ - الذي عدل بعد ذلك بالقرار رقم ٦٨٠ لسنة ١٩٦٠ - بتحديد المنشآت الصناعية التي أشارت إليها المادة الثانية من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ، وكان من بين الصناعات التي تناولها قرار وزير الصناعة صناعة تعطين الكتان والتيل . ولما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد حد أدنى لأجور العمال في المنشآت الصناعية قد نصت على أن يكون الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل الذي يجاوز سنه ثمانى عشرة سنة من أجر يومى شامل في المنشآت الصناعية التي تسرى في شأنها أحكام المادتين ٨٦ ، ١ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ خمسة وعشرين قرشا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس ، ولا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد عليه لظهور بطلانه .

٢ - إن مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد إنتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال تكمل بعضها البعض الآخر فتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

٣ - إن يعود صاحب العمل عن تحرير عقود عمل لعماله وعدم إنشائه ملفا لكل منهم وعدم إعلانه جدول ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام

تشغيل الأحداث والنساء ولائحة العمل ولائحة الجزاءات وتعيينه عمالا دون الرجوع إلى مكتب القوى العاملة إنما هي أعمال كل منها مستقل تمام الاستقلال عن الآخر ولا يوجد ثمة إرتباط بينها . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة لكل من هذه الجرائم يكون قد أصاب صحيح القانون .

٤ - أوجب القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ في المواد ١٢٢ و ١٢٨ و ١٣٨ منه على صاحب العمل أن يضع على الأبواب الرئيسية لمنشأته وفي مكان ظاهر جدولاً ببيان ساعات العمل وفترات الراحة . وأن يضع في محله نسخة من الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء . ونص في المواد ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ منه على عقاب كل من يخالف أحكام المواد السابقة بغرامة لا تزيد عن مائة قرش ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في هذه الجرائم وهي موضوع التهم الرابعة والخامسة والسادسة بتغريم الطاعن مائتي قرش يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه نقضاً جزئياً بالنسبة لما قضى به في هذه التهم الثلاث وتصحيحه .

٥ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح إليه من أدلة وتطرح ما عداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حدة ما دام ردها مستفاداً ضمناً من قضائها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت ، ومن ثم فإن كل ما يثيره الطاعن حول ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدوى ، ومصادرة لها في عقيدتها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز قتي :
١ - وهو صاحب محل ومالك للمنشأة الصناعية المبنية بالمحضر أعطى عمال المنشأة الذين تجاوز سنهم ثمانى عشرة سنة أجراً يومياً يقل عن خمسة وعشرين قرشاً ٢ - لم يحجر عقود عمل ثابتة بينهم وبين العمال من نسختين ٣ - لم ينشئ ملفاً خاصاً لكل عامل من العمال الواردة أسماؤهم

بالمحضر ٤ - لم يضع على الأبواب الخارجية جدولا موضحا به ساعات العمل
وفترات الراحة الأسبوعية ٥ - لم يضع في محل العمل نسخة من النظام لتشغيل
الأحداث ٦ - لم يضع في محل العمل نسخة من نظام تشغيل النساء . كما إهتمته
في اللجنة رقم ٥٠٣٣ سنة ١٩٦٤ بأنه في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز
زقنى : ١ - قام بتعيين ستة عشر عاملا عاديا دون الرجوع إلى مكتب القوى
العاملة المختص ٢ - بوصفه صاحب عمل يستخدم خمسة عشر عاملا فأكثر
لم يضع في مكان ظاهر من مؤسسته لأئحة النظام الأساسى للعمل ٣ - بصفته
السابقة لم يضع لأئحة بالجزاءات وشروط توقيعها بمكان ظاهر من مؤسسته
٤ - لم يتم بتحرير عقد عمل من نسختين لكل عامل من العمال المذكورين
بالمحضر وعددهم ١٩ عاملا ٥ - لم ينشئ ماف خدمة خاص لكل عامل
من المذكورين بالمحضر متضمنا البيانات المقررة . وطلبت عقابه في اللجنة
رقم ٣٦٤١ سنة ١٩٦٣ بالمادتين رقمى ١ و ٥ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨
والمادتين رقمى ١ و ١/٢ من القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ والمواد أرقام ٤٣
و ٦٨ و ٦٩ و ١٢٥ و ١٢٨ و ١٣٨ و ٢٢١ و ٢٢٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
وفي اللجنة رقم ٥٠٣٣ لسنة ١٩٦٤ بالمواد أرقام ٢١ و ٤٣ و ٦٨ و ٦٩ و ١١٥ و ٢١٦
و ٢٢١ و ٢٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ والقرار الوزارى رقم ١١٣
لسنة ١٩٦٣ . ومحكمة زقنى الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام
(أولا) : في اللجنة رقم ٣٦٣١ سنة ١٩٦٣ بتغريم المتهم خمسين جنيتها عن التهمة
الأولى ومائتى قرش عن كل تهمة من باقى التهم المسندة إليه وذلك بالنسبة
إلى كل عامل من العمال الذين وقعت فى شأنهم الجريمة وذلك عدا التهم الرابعة
والخامسة والسادسة و (ثانيا) : فى اللجنة رقم ٥٠٣٣ لسنة ١٩٦٤ بتغريم
المتهم مائتى قرش عن كل تهمة وبالنسبة إلى كل عامل من العمال الذين وقعت فى شأنهم
الجريمة عدا التهمتين الثانية والثالثة بدون تعدد . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم .
ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم
عليه فى هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٦٧ بقبول
الطعن شكلا وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة
طنطا الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . أعيدت الدعوى ثانية

إلى محكمة طنطا الابتدائية وقضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف بلا مصروفات . فطعن الوكيل من المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم إعطائه لعماله الذين تجاوز سنهم ثمانى عشرة سنة أجرا يوميا يقل عن خمسة وعشرين قرشا ، وعدم تحريره عقود عمل لعماله وعدم إنشائه ملفا لكل منهم ، وعدم إعلانه على أبواب منشآته جدول ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء ، وتعيينه عمالا دون الرجوع إلى مكتب القوى العاملة وعدم وضعه في محله لأئحة النظام الأساسى للعمل ، ولأئحة الجزاءات . قد شابه قصور في التسبب وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن دفع بعدم إنطباق القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ على مصانع الكتان المملوكة للأفراد لعدم صدور قرار وزير الصناعة ببيان المنشآت الصناعية التي ينطبق عليها القانون الأخير كما قدم الطاعن مستندات تثبت أن بعض عماله يتقاضون أجورهم بحسب نسبة الإنتاج والبعض الآخر يتقاضى فعلا أجرا لا يقل عن خمسة وعشرين قرشا ونازع الطاعن في صحة باقى التهم المسندة إليه ، غير أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع ولم يرد عليه مما يصح به بالقصور . هذا إلى أن بعض الجرائم المسندة إلى الطاعن مرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة بما كان يتعين معه إعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . كما قضى الحكم في بعض هذه الجرائم بغرامة قدرها مائتى قرش مع أن الحد المقرر لها قانونا هو مائة قرش .

وحيث إنه لما كان من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه لا تريب على محكمة الموضوع إن هي التفتت عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب . وكان الثابت أنه بتاريخ ٤ من يونيه سنة ١٩٥٨ صدر قرار وزير الصناعة رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٨ — الذى عدل بعد ذلك بالقرار رقم ٦٨٠ سنة ١٩٦٠ — بتحديد المنشآت الصناعية التى أشارت إليها المادة الثانية من القانون

رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ ، وكان من بين الصناعات التي تناولها قرار وزير الصناعة ، صناعة تعطير الكتان والتيل . ولما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد حد أدنى لأجور العمال في المنشآت الصناعية قد نصت على أن يكون الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل الذي يجاوز سنه ثمانى عشرة سنة من أجر يومى شامل فى المنشآت الصناعية التى تسرى فى شأنها أحكام المادتين ١ و ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ خمسة وعشرين قرشا فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير أساس ، ولا على المحكمة إن هى التفتت عن الرد عنه لظهور بطلانه . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد أطرحت المستندات التى قدمها الطاعن لعدم اطمئنانها إليها ، وكان من حقها أن تأخذ بما تراه إليه من أدلة وتطرح ما عداها دون أن تكون ملزمة بالرد على كل دليل على حدة ما دام ردها مستفادا ضمنا من قضائها بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت الأخرى ، فإن كل ما يثيره الطاعن حول ذلك يعد من قبيل الجدل الموضوعى فى تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ، ومصادرة لها فى عقيدتها لما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال تكمل بعضها البعض الآخر فتكون منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات . ولما كان قعود صاحب العمل عن تحرير عقود عمل لعماله وعدم إنشائه ملفا لكل منهم وعدم إعلانه جدول ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء ولائحة العمل ولائحة الجزاءات وتعيينه عمالا دون الرجوع إلى مكتب القوى العاملة لإنهاهى أعمال كل منها مستقلا تمام الإستقلال عن الآخر ولا يوجد رتبة ارتباط بينها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة لكل من هذه الجرائم يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون الطعن فى خصوص ما تقدم على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المطبق على واقعة الدعوى قد أوجب في المواد ١٢٢ و ١٢٨ و ١٣٨ منه على صاحب العمل ، أن يضع على الأبواب الرئيسية لمنشأته وفي مكان ظاهر جدولاً ببيان ساعات العمل وفترات الراحة ، وأن يضع في محله نسخة من الأحكام الخاصة بتشغيل الأحداث والنساء ونص في المواد ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٤ منه على عقاب كل من يخالف أحكام المواد السابقة بغرامة لا تزيد عن مائة قرش ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في هذه الجرائم وهي موضوع التهم الرابعة والخامسة والسادسة في القضية رقم ٣٦٣١ لسنة ١٩٦٣ بتغريم الطاعن مائتي قرش يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تقضيه نقضاً جزئياً بالنسبة لما قضى به في هذه التهم الثلاث وتصحيحه بجعل الغرامة مائة قرش لكل منها .

جلسة ٢٨ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين
مويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١١٧)

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) دعوى جنائية . " تحريكها " . نيابة عامة " القيود التي ترد على

حقها في تحريك الدعوى الجنائية " نقد . جمارك . استيراد .

(أ) الإجراء المنصوص عليه في كل من المادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠
لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦
لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن
الاستيراد . و في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره .
سواء بالنسبة إلى مباشرة التحقيق أو بالنسبة إلى رفع الدعوى .

(ب) اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون
مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع . أحوال الغلب من تلك القيود .
صدور الطلب . أثره : رفع القيد وجوبا إلى حكم الأصل في الاطلاق . صدور
الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد .
للنيابة العامة اتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وتصح
الاجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تنصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها
اجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عن عرضا أثناء التحقيق
وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ، مادام ما جرى تحقيقه
من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده .
لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها الطلب
بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى
ما دامت هذه الجرائم قد تكشف عن عرضا أثناء تحقيق الجريمة الأولى التي صدر الطلب
بشأنها صحيحا .

(ج) اجراءات . ” الأعمال الاجرائية “ . نقد . جمارك . استيراد .

الأعمال الإجرائية تجري على حكم الظاهر . هي لا تبطل من بعد نزولها على ما قد
ينكشف عن أمر الواقع .

(د) نقض . ” الطعن بالنقض “ .

وجوب أن يكون الطعن واضحاً محدداً .

١ — استقر قضاء محكمة النقض على أن الاجراء المنصوص عليه في الفقرة
الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات
النقد المعدل بالقوانين أرقام ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٢٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة
١٩٥٣ والاجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
في شأن الجمارك والاجراء المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٩
لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد — كل منها في حقيقته طلب مما يتوقف قبول
الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع
الدعوى .

٢ — الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الاجراءات الجنائية
أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون ،
وان اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع ،
وأحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد على حقها استثناء من الأصل المقرر ،
مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، وأن أثر الطلب متى صدر رفع القيد
عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل في الاطلاق واذن فمتى صدر الطلب
من يملكه قانوناً في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد حق للنيابة
العامة إتخاذ الاجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وصحت
الاجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع
الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أي جهة كانت . والقول بغير ذلك يؤدي
إلى زوال القيد وبقائه معاً مع وروده على محل واحد دأراً مع الأوصاف القانونية
المختلفة للواقعة عينها وهو مالا مساغ له مع وحدة النظام القانوني الذي يجمع أشقات

القوانين المالية بما تتضمنه من توقف الدعوى الجنائية على الطلب ، إذ أن الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد واحد يصدق عليها جميعا أنها جرائم مالية تمس إثم الدولة ولا تعلق له بأشخاص مرتكبيها وبالتالي فإن أى طلب عن أى جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها وكيونها القانونية الممكنة كما ينبسط على ما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط مادام ما جرى تحقيقه من وقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . أما القول بأن الطلب يجب أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التي كانت معلومة وقت صدوره دون ما يكشف التحقيق منها عرضا فتخصيص بغير مخصص والزام بما لا يلزم . والقول بغير ذلك يؤدي إلى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضي طلبا آخر الأمر الذي تتأذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصا إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة في مشروع جنائي واحد . ولا يغير من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى مادامت هذه الجرائم قد كشفت عرضا أثناء تحقيق الجريمة الأولى التي صدر الطلب بشأنها صحيحا .

٣ — الأصل في الأعمال الاجرائية أنها تجري على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولها على ما قد يتكشف عن أمر الواقع ، وقد أعمل الشارع هذا الأصل وإدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠ ، ١٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الاجرائي الذي يتم على حكمه تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب .

٤ — من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحا محددا حتى تتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه مستجبا فيها مما تلتزم المحكمة بالتصدي له إرادا له وردا عليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩ مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الدرب الأحمر محافظة القاهرة : (أولا) هرب البضائع المبينة الوصف والقيمة بالمحضر إلى أراضى الجمهورية العربية المتحدة بطرق غير مشروعة دون أن يؤدي الضرائب الجمركية المستحقة عليها وأخفاها بقصد التخلص من تلك الضرائب (ثانيا) استورد السلع المبينة في النعمة السابقة إلى الجمهورية العربية المتحدة قبل الحصول على ترخيص الاستيراد من وزارة الاقتصاد. وطلبت عقابه بالمادتين ١٢٢ و ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ٧١ و ٧٢ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة جنح القاهرة للجرائم المالية والتجارية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة مائتى قرش اوقف التنفيذ وإلزامه بتعويض قدره ١٠٤ ج و ٤٠٠ م ومصادرة المضبوطات وذلك عن التهمتين . عارض المحكوم عليه فى هذا الحكم ودفع (أولا) بعدم قبول الدعوى الجنائية لعدم صدور إذن من مدير عام مصلحة الجمارك (ثانيا) بطلان القبض والتفتيش . وبعد أن أتمت المحكمة نظر معارضته قضت بقبولها شكلا وفى الموضوع بما يأتى (أولا) رفض الدفع بعدم قبول الدعوى (ثانيا) رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش (ثالثا) رفض موضوع المعارضة وتعديل الحكم المعارض فيه بالنسبة لعقوبة الحبس بوقفها مدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صيرورة هذا الحكم نهائيا وتأيد الحكم المعارض فيه فيما عدا ذلك . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية للجنح والمخالفات المالية - بهيئة استئنافية - قضت بحضوره بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطمن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتى التهريب الجمركى واستيراد البضاعة دون الحصول على ترخيص استيراد قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه رفض الدفع المبدى من الطاعن

بعدم قبول الدعوى الجنائية لحصول إجراءات الضبط والتحقيق قبل صدور الطلب من مدير عام الجمارك طبقاً للمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك ، والطلب من وزير الاقتصاد طبقاً للمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد قولاً بصدر الطلب من مدير عام النقد طبقاً للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ مع أن هذا الطلب قاصر على جرائم النقد لا يمتد أثره إلى غيرها من الجرائم التي يتوقف رفع الدعوى وإتخاذ الإجراءات على صدور طلب بشأنها خصوصاً إذا كان الحكم قد انتهى إلى عدم تطبيق القانون الذي صدر الطلب بناء عليه كما أغفل الإشارة إلى ما تضمنته المذكرة المقدمة من الطاعن من رد على أسباب الحكم المصانف مما يوجب نقضه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الإجراء المنصوص عليه في الفقرة الرابعة من المادة التاسعة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقوانين ١٥٧ لسنة ١٩٥٠ و ٣٣١ لسنة ١٩٥٢ و ١١١ لسنة ١٩٥٣ والإجراء المنصوص عليه في المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك ، والإجراء المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد كل منها في حقيقته طلب مما يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره سواء من جهة مباشرة التحقيق أو من جهة رفع الدعوى ، وأن الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون ، وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع ، وأن أحوال الطلب هي من تلك القيود التي ترد عل حقها استثناء من الأصل المقرر ، مما يتعين الأخذ في تفسيره بالتضييق ، وأن أثر الطلب - متى صدر - رفع القيد عن النيابة العامة رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق وإذن فمتى صدر الطلب ممن يملكه قانوناً في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد ، حق للنيابة العامة إتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها ، وصحت الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية مما يتوقف رفع الدعوى الجنائية على طلب بشأنه من أى جهة كانت والقول بغير ذلك يؤدي إلى زوال القيد وبقيائه مما مع وروده على محل

واحد ذاترا مع الأوصاف القانونية المختلفة للواقعة عينها وهو مالا مساغ له مع
وحدة النظام القانوني الذي يجمع أشتات القوانين المالية بما تتضمنه من توقف
الدعوى الجنائية على الطلب - إذ أن الطلب في هذا المقام يتعلق بجرائم من صعيد
واحد يصدق عليها جميعا أنها جرائم مالية تمس إيمان الدولة ولا تعلق له بأشخاص
مرتكبها وبالتالي فإن أي طلب عن أي جريمة منها يشمل الواقعة بجميع أوصافها
وكيافها القانونية الممكنة كما يندسط على ما يرتبط بها إجرائيا من وقائع لم تكن معلومة
وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق، وذلك بقوة الأثر العيني للطلب،
وقوة الأثر القانوني الارتباط ، مادام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخل في مضمون
ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . أما القول بأن الطلب يجب
أن يكون مقصورا على الوقائع المحددة التي كانت معلومة وقت صدوره دون ما قد
يكشف التحقيق منها عرضا فتخصيص بغير مخصص ، والزام بما لا يلزم . والقول
بغير ذلك يؤدي إلى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع
جديد يقتضي طلبا آخر ، الأمر الذي تناذى منه العدالة الجنائية حتما خصوصا
إذا ترادفت الوقائع مكونة حلقات متشابكة في مشروع جنائي واحد ولا يغير
من هذا النظر أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها
الطلب ، بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف الدعوى بها على طلب من جهة
أخرى مادامت هذه الجرائم قد إنكشفت عرضا أثناء تحقيق الجريمة الأولى التي
صدر الطلب بشأنها صحيحا ، ذلك بأن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري
على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولا على ما قد ينكشف من أمر الواقع
وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ، ورتب أحكامه ومن شواهد
مانعت عليه المواد ٣٠ و ١٦٣ و ٣٦٢ و ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما حاصله
أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذي يتم على حكمه تيسيرا
لتنفيذ أحكام القانون ، وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب . وإذن
فإذا كان الثابت من محضر الضبط المؤرخ ١٦/٣/١٩٦٦ الذي أشر عليه مدير عام
النقد باتخاذ الإجراءات أنه نمي إلى مأمور الضبط أن الطاعن يقوم بتهرب النقد،
ولما فتش مسكنه بناء على أمر النيابة ضبط به الكثير من الساعات التي اعترف
تصا أنه هربها يوم ١٦/٢/١٩٦٦ باخفائها عند اجتياز الدائرة الجمركية دون
أن يؤدي عنها الرسوم الجمركية أو يحصل على ترخيص باستيرادها من الجهة الإدارية

المختصة فصدر من بعد طلب من مدير جمرك القاهرة في ٢٢/٥/١٩٦٦ وطلب مدير عام الاستيراد في ١١/٦/١٩٦٦ برفع الدعوى الجنائية تطبيقا للقانونين رقمي ٦٦ لسنة ١٩٦٣ و٩ لسنة ١٩٥٩ بناء على ماظهر من أمر الجريمتين اللتين دين فيهما ، فان الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية عن هاتين الجريمتين يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحا محمدا حتى تتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجاً فيها مما تلتزم المحكمة بالتصدي له إيراداً له ورداً عليه ، وكان الطاعن لم يبين في طعنه المأخذ التي أشار إليها تعيباً للحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه والذي ضمنه المذكرة المقدمة منه للمحكمة الإستئنافية ، فان هذا السبب يكون على هذه الصورة مجهولاً غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٨ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان ، نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، محمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد ساح ، ومحمود
عباس العمراري .

(١١٨)

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) إثبات . "شهود" . حكم . "تسيب . تسيب معيب" .
محكمة الموضوع . "سلطانها في تجزئة أقوال الشهود" .

(١) حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود . حده : أن يكون
فيا يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم
لا باعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا .
مثال لتسيب معيب .

(ب) عدم إلزام المحكمة ببيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة . تعرضها إلى
بيان تلك المبررات . وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين
الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها
متخاذلة متعارضة لا تصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها
الحكم عليها . مثال .

١ - إنه وإن كان من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشهود ،
إلا أن ذلك حده أن يكون فيا يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين
بذواتهم لا باعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا .
وإذ ما كانت أقوال الشهود كما أوردتها الحكم واستدل بها جمعت بين الطاعن
(المحكوم بادانته) وبين المتهمين الآخرين معه (المحكوم ببراءتهم) في إطار
واحد ، فلا يمكن لإفراد الطاعن بوضع مستقل بغير مرجع لا سند له من الحكم

ولا شاهد عليه . وكانت الاعتبارات التي ساقها الحكم في سبيل تبرئة المتهمين الآخرين تصدق بالنسبة إلى الطاعن التي أحاطت به نفس الظروف التي أحاطت بالمتهمين الآخرين فكانت إدانته هو وحده مع قيام ذات الاعتبارات المادية بالنسبة إليه وإلى المتهمين الآخرين المحكوم ببراءتهما تحمل معنى التناقض في الحكم .

٢ — إنه وإن كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تظن إليه وأن تطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان علة ما ارتأته ، إلا أنها متى تعرضت إلى بيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة فيجب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة . تماوضة لا تصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها . ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن عول في إدانة الطاعن على أقوال الخفراء النظاميين المنقولة عن أحد الخفراء عاد بعد ذلك وأطرح شهادتهم قبل المتهمين الآخرين واستند في ذلك إلى أن أقوالهم سماعية منقولة وهي محل شك طالما أنهم لم يروا الحادث وأسس على هذا النظر قضاءه ببراءتهما وهو ما يعيب الحكم بالتناقض في التسبيب بحيث لا يبين منه إن كانت المحكمة قد كونت عقيدتها على أساس كفاية الشهادة السماعية في الإثبات أم عدم كفايتها كما فعلت بالنسبة للمتهمين الآخرين وهو ما يعجز محكمة النقض عن تفهم مراميها . ومن ثم يكون الحكم معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم في يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز قنا محافظة قنا : (أولا) قتلوا عبداً لجيد محمد إبراهيم عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أسلحة نارية وتوجهوا بها إلى حيث أيقنوا بوجوده حتى إذا ما ظفروا به أطلقوا عليه عدة أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ثانياً) أحرزوا أسلحة نارية غير مشخنة "بنادق وفردنرطوش" بغير ترخيص (ثالثاً) أحرزوا ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية سالفة الذكر دون أن يكون مرخصاً لهم

في حملها أو حيازتها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم على محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ١/٢٦ و ١/٤٠ و ٣٠ من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ سنة ١٩٥٨ والجدول ٢ الملحق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات قنا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثاني (الطاعن) والمادتين ٣٠٤ / ١ و ٣٨١ / ١ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث (أولا) بمعاقبة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة (ثانيا) ببراءة المتهمين الأول والثالث مما أسند إليهما (ثالثا) بمصادرة السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد واحراز السلاح والذخيرة قد شابه القصور والتناقض في التسبيب، ذلك بأن المحكمة برأت المتهمين الأول والثالث من الاتهام المسند إليهما في تلك الجرائم تأسيسا على اعتبارات عامة تصدق في حق الطاعن أيضا ، ودانته هو وحده على الرغم من انصراف ذات الاعتبار التي أخذت بها إليه مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى حسبما صورتها سلطة الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثالث وكما استخلصتها المحكمة بالنسبة إلى الطاعن بما حاصله أنه أثناء مرور الحفير النظامي موسى حسن سليمان بدركه سمع صوت أعيرة نارية تخف إلى مصدرها فشاهد المتهمين الثلاثة ومن بينهم الطاعن يحملون أسلحة نارية يطلقون منها أعيرة صوب المجنى عليه الذي كان يجلس على أريكة أمام حانوت كمال خيردرباس وعلى مقربة من دكان لبيع القماش لعدلى عبد الرحيم إبراهيم وأخذ المتهمون يعدون عند رؤيتهم لهذا الحفير فتبعهم حتى تقابل مع الحفير النظامي عارف محمود عبد الله فأبلغه بما حدث واستمر في عدوه خلف المتهمين إلا أنهم غابوا عن بصره وسط النخيل فواصل عدوه إلى أن وصل مقر النقطة الثابتة حيث قابل الحفيرين مصطفى اسماعيل محمد ومحمود حسن محمود بها

وروى لها الحادث وتوجه بعد ذلك إلى نقطة شرطة دندره حيث أخطربه وضمن الحكم واقعة الدعوى أن الحادث جرى على مرأى من كمال خير درباس صاحب الحانوت الذى وقع أمامه الحادث وعدلى عبد الرحيم إبراهيم صاحب محل القماش القريب من مكان الحادث وأن الأول منهم شاهد المتهم الأول والطاعن يحملان أسلحة ويطلقانها على المجنى عليه نحر صريعا وأبصر الثانى ثلاثة أشخاص يعدون عقب ارتكاب الحادث وهم يحملون أسلحة عرف من بينهم المتهم الثالث . كما أضاف الحكم إلى ما تقدم ما ثبت من التقرير الطبي الشرعى من أن إصابات المجنى عليه نارية رشية وأن الوفاة تعزى إلى ما أحدثته الأعيرة النارية الرشية من كسور وإصابات بجسمه ، وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة استمدتها من أقوال كل من الخفير النظامى موسى حسن سليمان وأحمد عبد العال منصور وكمال خير درباس وعدلى عبد الرحيم إبراهيم والخبراء عارف محمود عبدالله ومصطفى اسماعيل مجد ومحمود حسن محمود وعبد العزيز مجد إبراهيم ومما جاء بالتقرير الطبي الشرعى وبقرار فحص السلاح ، وقد حصل الحكم أقوال الخفير النظامى موسى حسن سليمان بما يفيد إبطاره المتهمين الثلاثة الأول يحمل طبنجة وكلا من الثانى (الطاعن) والثالث يحمل بندقية وهم يطلقون أعيرة منها صوب المجنى عليه الذى كان يجلس على أريكة أمام حانوت كمال خير درباس وعلى مقربة من محل عدلى عبد الرحيم إبراهيم . . . وأورد الحكم أقوال أحمد عبد العال منصور بما محصله أنه أثناء وجوده على مقربة من مكان الحادث سمع صوت عيار أعقبه إطلاق عيارين آخرين وشاهد المتهمين الثلاثة يفرون من مكان الحادث حاملين أسلحة وفى أثرهم الشاهد السابق والمجنى عليه ملق على الأرض صريعا أمام حانوت كمال خير درباس ، كما أورد الحكم أقوال كمال خير درباس بما مؤداه أن المجنى عليه فى يوم الحادث كان يجلس أمام حانوته كعادته فسمع صوت عيار نارى خرج على أثره من دكانه فشاهد المتهم الطاعن يصوب أولها طبنجة والثانى بندقية على المجنى عليه ولم يلبث أن سمع إطلاق عيارين آخرين فترك حانوته فزعا إلى منزله ثم حصل الحكم أقوال عدلى عبد الرحيم إبراهيم بما مفاده أنه على أثر سماعه صوت إطلاق أعيرة نارية رأى المجنى عليه الذى كان جالسا أمام حانوت كمال خير درباس يسقط على الأرض وثلاثة أشخاص يفرون هاربين عرف منهم الطاعن فحسب وكان يحمل بندقية

بروحين وأورد الحكم أقوال الخفير النظامي عارف محمود عبدالله بما يفيد ثقائه مع زميله الخفير موسى حسن سليمان وعلمه منه أن المتهمين الثلاثة ارتكبوا الحادث ولا ذوا فرارا ثم حصل أقوال الخفيرين مصطفى اسماعيل محمد ومحمود حسن محمود بما مؤداه أن الخفير النظامي موسى حسن سليمان حضر إليهما بمقر النقطة الثابتة وأبلغهما بأن المتهمين الثلاثة قتلوا المحنى عليه وأنه تعقبهم ولكنهم أفلتوا منه وسط النخيل كما أورد الحكم أقوال عبد العزيز محمد إبراهيم بما مفاده أنه علم بالحادث نخف إلى مكانه والتقى بالخفير النظامي موسى حسن سليمان الذي أخبره بأن المتهمين الثلاثة هم الذين قتلوا شقيقه المحنى عليه . ثم عرض الحكم لتبرئة المتهمين الأول والثالث وسبب براءتهما بما نصه "ومن حيث أن دليل الثبوت الذي ترنكن إليه النيابة العامة بالنسبة للمتهمين الأول والأخير عبدالوهاب محمود عبد الرحيم وحسن على سليمان يتمثل في أقوال الخفير النظامي موسى حسن سليمان وأحمد عبد العال منصور وكال خير درباس وعدلى عبد الرحيم إبراهيم وعارف محمود عبدالله ومصطفى اسماعيل محمد ومحمود حسن محمود وعبد العزيز محمد إبراهيم وفيما ثبت من التقرير الطبي الشرعى وهذا الدليل محل نظر للأسباب الآتية : (أولا) الثابت من أقوال الشهود جميعا أن المتهم الأول عبد الوهاب محمود عبد الرحيم كان يحمل مسدسا وقد أطلق منه أعيرة نارية وقد جاء تقرير الطبيب الشرعى متناقضا مع هذا القول ذلك بأن جميع إصابات المحنى عليه رشية مما يسدل ستارا كثيفا من الشك حول هذا الاتهام (ثانيا) أن الشاهدين كال خير درباس لم يذكر من المتهمين سوى الأول والثاني وأن الشاهد عدلى عبد الرحيم إبراهيم لم يعرف الثالث وهذا القول يتناقض مع أقوال الشاهد موسى محمد سليمان من أنه رأى المتهمين الثلاثة إثر الحادث مما يسدل ستارا من الريب حول وجود المتهم الأول والأخير على مسرح الجريمة . (ثالثا) أن أقوال الخفراء عارف محمود عبدالله ومصطفى اسماعيل محمد ومحمود حسن محمود جاءت سماوية ومنقولة عن الخفير موسى حسن سليمان وهى محل شك طالما أنهم لم يروا الحادث وطالما أن هذا الأخير شاهد المتهم الأول يحمل مسدسا وأنه أطلق منه أعيرة نارية أصابت المحنى عليه متناقضا في ذلك مع تقرير الطبيب الشرعى على ما سلف البيان " وهذا الذى ذكره الحكم تسببا لبراءة المتهمين مع الطاعن وإفراده إياه من دونهما بالادانة ينطوى على التناقض والقصور ، ذلك بأن الإعتبارات التى ساقها فى مبدل

تبرئة المتهمين الآخرين تأسيسا على كذب الشاهد حسن موسى سليمان بدلالة تعارض أقواله مع ما أثبتته التقرير الطبي الشرعى ومناقضة أقوال شهود الرؤية الآخرين له في خصوص ماقرره من عدد الجناه، وماقاله الحكم من أن أقوال باقي الشهود محل شك لأنها سماعية ومنقولة عن الخفير النظامى موسى حسن سليمان ، هذه الاعتبارات التى أوردها الحكم تصدق بالنسبة إلى الطاعن التى أحاطت به نفس الظروف التى أحاطت بالمتهمين الآخرين فكانت إدانته هو وحده مع قيام ذات الاعتبارات المسادية بالنسبة إليه وإلى المتهمين الآخرين المحكوم ببراءتهما تحمل معنى التناقض فى الحكم ، ولا يعترض بأن من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشهود ، لأن ذلك حده أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لاعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصديق فى حقهم جميعا ، وإذا ما كانت أقوال الشهود كما أوردها الحكم واستدل بها جمعت بين الطاعن والمتهمين الآخرين معه فى إطار واحد ، فلا يمكن إفراد الطاعن بوضع مستقل بغير مرجح لاسند له من الحكم ولا شاهد عليه . هذا فضلا من أن الحكم بعد أن عول فى إدانته الطاعن على أقوال الخفراء النظاميين المنقولة من الخفير النظامى موسى حسن سليمان عاد بعد ذلك واطرح شهادتهم قبل المتهمين الأول والثالث واستند فى ذلك إلى أن أقوالهم سماعية منقولة من الخفير النظامى موسى حسن سليمان وهى محل شك طالما أنهم لم يروا الحادث . . وأسس على هذا النظر قضاءه ببراءتهما وهو ما يعيب الحكم بالتناقض فى التسبيب بحيث لا يبين منه إن كانت المحكمة قد كونت عقيدتها أيضا على أساس كفاية الشهادة السماعية فى الإثبات ، أم عدم كفايتها كما فعلت بالنسبة للاثميين الآخرين وهو ما يعجز محكمة النقض عن تفهم مراميها ، ولا يصح التحدى بحق محكمة الموضوع فى تجزئة أقوال الشهود، ذلك أنه وإن كان الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئ إليه وأن تطرح ما عداه دون أن تلتزم ببيان علة ما ارتأته ، إلا أنها متى تعرضت إلى بيان المبررات التى دعته إلى تجزئة الشهادة فيجب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التى أوردها فى حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لاتصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التى رتبها الحكم عليها . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٢٨ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١١٩)

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) تحقيق . ” إجراءات التحقيق ” . ” مواجهة ” . نيابة
عامة . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” . بطلان .
محاماة . محكمة الموضوع .

(١) قيام المحقق في جناية بتوجيه المتهمة بغيره من المتهمين أو الشهود دون
اتباع الضمانات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥
إجراءات . أثره ؟

(ب) خلو التحقيق من مواجهة المتهمة بغيره من المتهمين أو الشهود . لا يطله .
لأنهم — في هذه الحالة — أن يتمك أمام محكمة الموضوع بما قد
يكون في التحقيق من أوجه النقض .

(ج) تفتيش . ” إذن التفتيش . إصداره ” . نيابة عامة . محكمة
الموضوع . ” سلطتها في تقدير جدية التحريات ” . حكم . ” تسببه .
تسبب غير معيب . ” . نقض . ” أسباب الطعن بالنقض .
ما لا يقبل منها ” .

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . لملطة التحقيق تحت
إشراف محكمة الموضوع .

١ — إن القانون لا يرتب البطلان إلا على قيام المحقق في جناية بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون أن يتبع الضمانات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية بدعوة محامى المتهم للحضور إن جد والسماح له بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على المواجهة ما لم يقرر المحقق غير ذلك .

٢ — من المقرر أن خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود لا يترتب عليه بطلانه ، وكل ما يكون للتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من أمره . ومتى كان الطاعن قد اقتصر على الدفع ببطلان التحقيق دون أن يطلب من المحكمة مواجهته بالشاهد وكان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع سديدا في القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

٣ — من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النية العامة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وأخرى بأنهما في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم إمبابية محافظة الجيزة : (الأول) ١ — حرض المتهم الثانية على ارتكاب الدعارة ومسهل لها ذلك ٢ — استغل بغاء المتهم الثانية حالة كونه ممن لهم سلطة عليها . ٣ — أدار لاتهم الثانية محلا للفجور حالة كونه ممن لهم سلطة عليها . (الثانية) اعتادت ممارسة الدعارة . وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٣ و ٦ / أ — ب و ٨ و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة إمبابية الجزئية قضت بحضورها للأول وغيايبا للثانية عملا بالمواد ١ / أ و ٦ / أ — ب و ٨ و ١٥ من القانون

رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ٩/ج من القانون ذاته بالنسبة إلى المتهم الثانية بحبس المتهم الأول ثلاث سنوات مع الشغل والنفاذ وتغريمه ١٠٠ ج عن التهم الثلاث ووضعه تحت مراقبة البوليس مدة مساوية للعقوبة وبإغلاق المنزل ومصادرة المضبوطات وبحبس المتهم الثانية ستة أشهر مع الشغل وغرامة ١٠٠ ج وبوضعها تحت مراقبة البوليس مدة مساوية للعقوبة وكفالة ٢٠ ج لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم الأول هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بقبول الاستئناف شكلا وبرفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم التحريض على ارتكاب الدعارة واستغلال البغاء وإدارة محل للفجور قد شابه قصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم أطرح الدفع المبدى من الطاعن ببطلان إذن التفتيش لإبتدائه على تحريات غير جدية استنادا إلى أن الزوجة ذكرت أن زوجها الطاعن دأب على إكراهها على ممارسة أعمال الفجور والدعارة في حين أن قالة هذه الزوجة - وهي ليست إلا مجرد بلاغ مرسل - لا تكفى لحمل ذلك الإذن لعود الضابط عن تحري حقيقة ما أبلغت الزوجة به واستجلاء وجهه صحته ثم إن الحكم أخطأ في القانون حينما أطرح الدفع المبدى من الطاعن ببطلان التحقيق الإبتدائي لحلوله من إجراء مواجهة بمعناها القانوني بينه وبين الشاهد .

وحيث إن الحكم الإبتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرائم التحريض على ارتكاب الدعارة واستغلال البغاء وإدارة محل للفجور التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة استقاها من اعتراف المتهم الثانية وأقوال رئيس قسم حماية الآداب والشاهد ناهى محمد قمر الدين وهي أدلة سائغة لها أصولها الثابتة في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من نتيجة . ثم عرض الحكم إلى الدفع ببطلان التفتيش ورد عليه في قوله " ومن حيث إنه عن الدفع ببطلان التفتيش فالفائدة أنه يشترط لصحة التفتيش الذي تجر به النيابة أو تأذن في إجراءاته في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون هناك تحقيق أو بلاغ

جدي عن واقعة يتعين أن تكون جنائية أو جنحة وتسند إلى شخص معين بقدر
 يبرر تعرض التحقيق لحريته وحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ إتصاله بالجرمة
 ومن المتفق عليه أن تقدير الظروف الداعية للتفتيش منوط بالنيابة وللحاكم حق
 مراقبتها في ذلك بالإلتفات عن الدليل المستمد من محضر التفتيش كلما تبين لها
 أنه جاء مخالفا للأصول المقررة . . وعلى هدى ما تقدم ، ولما كان الثابت من
 أوراق الدعوى أن المتهم الثانية أبلغت أن زوجها يكرهها على ممارسة الدعارة
 وأدلت بأقوالها على النحو الثابت بالمحضر المؤرخ ١٩٦٨/١/٢٩ فاستصدر رئيس
 قسم حماية الآداب إذنا من النيابة بضبطهما وتفتيش منزل المتهم الأول فإن هذا
 الإذن يكون قد صدر سليما وبمناى عن النعي عليه وقد بنى على قرائن ودلائل
 تجيزه ، ومن ثم يتعين رفض الدفع ببطلان التفتيش وضبط المتهم الأول (الطاعن)“
 لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار
 الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة
 التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فتى كانت المحكمة — على ما أفصححت
 عنه فيما تقدم — قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش
 وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب
 عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . لما كان ذلك ، وكان مادفع به الطاعن
 بجلسة المحاكمة من بطلان التحقيق الإبتدائي لعدم مراجعته بالشاهد مردودا
 بأن القانون لا يرتب البطلان إلا على قيام المحقق في جنائية بمواجهة المتهم بغيره
 من المتهمين أو الشهود دون أن يتبع الضمائم المنصوص عليها في المادتين
 ١٢٤ و ١٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية بدعوة محامى المتهم للحضور إن وجد
 والسماح له بالاطلاع على التحقيق في اليوم السابق على المواجهة ما لم يقرر المحقق
 غير ذلك . أما خلو التحقيق من مواجهته المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود فإنه
 لا يترتب عليه بطلانه ، . كل ما يكون للمتهم هو أن يتمسك لدى محكمة الموضوع
 بما قد يكون في التحقيق من نقص حتى تقدره المحكمة وهي على بينة من أمره
 كما هو الشأن في سائر أدلة الدعوى . ولما كان الطاعن قد اقتصر على الدفع
 ببطلان التحقيق دون أن يطالب من المحكمة مواجهته بالشاهد ، وكان ما انتهى
 إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع سديدا في القانون ، فإن ما ينعاه الطاعن
 على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته
 يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١٢٠)

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) اختلاس محجوزات . جريمة ” أركانها ” حجز .

(أ) تمام جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء
من هي في ههنا إلى المكلف بيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . لا يعنى
الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه .
(ب) مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو البيع لاتباع اختلاس المحجوزات .
علة ذلك ؟

(ج ، د) دفع . ” الدفع بعدم العلم بيوم البيع وساعته ” . نقض . ” أسباب
الطعن . ما لا يقبل منها ” . اختلاس محجوزات .

(ج) عدم جواز إثارة الدفع بخلو محضر الحجز من تحديد ساعة البيع لأول مرة
أمام محكمة النقض

(د) محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة
لم تبدد .

(هـ ، و) محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . إجراءات المحاكمة .
” الطعن بالتزوير ” . اثبات ” خبرة ” . حكم . ” تسببه . تسبب
غير معيب ” .

(هـ) الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه
لتقدير محكمة الموضوع .

(و) سلطة المحكمة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة عليها .

(ز) نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " . اختلاس
محجوزات . حجز .

اطمئنان المحكمة إلى بيان محضري الحجز والتبديد . فصل في أمر موضوعي . لإعتراف
لمحكمة النقض عليه .

(ح) إجراءات المحاكمة .

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التأجيل . شرطه ؟

١ — تتم جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء
ممن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ لما
ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب
الاحترام لأوامر السلطة التي أوقعته ، ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه
بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه ، إذ كان يجب عليه بعد توقيع الحجز
أن يمتنع عن تسليمه لـ مالكه حتى يقضى لهذا الأخير من الجهة المختصة
بالغاء الحجز .

٢ — إن مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات لا تبطل
اختلاس المحجوزات ، بل الواجب دائما احترام الحجز ولو كان مشوبا بما يبطله
ما دام لم يقض ببطلانه .

٣ — متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجة فيها
أن الطاعن لم يثر في دفاعه خلو محضر الحجز من تحديد ساعة للبيع فلا يقبل منه إثارة
هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضي تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه
وظيفة هذه المحكمة .

٤ — إن محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة
لم تبدد .

٥ — من المقرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها
هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابته .

٦ - الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدايية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهي الخبير الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها .

٧ - متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى بياقات محضري المجز والتبديد ، فلأنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه .

٨ - لا تلتزم المحكمة في الأصل بالاستجابة إلى طلب التأجيل طالما أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز الزقازيق محافظة الشرقية : بدد المحجوزات المبينة الوصف والقيمة بالمحضر والملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح محمد لطفي غيث والتي لم تكن قد سلمت إليه إلا على وجه الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلفت لنفسه بنية تملكها بطريق الغش . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة الزقازيق الجزئية قضت بحضوريا اعتباريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجريمة تبديد مجز قضائي قد شابه فساد في الإستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المجز المتوقع على الزرارة موضوع الدعوى

لا شأن للطاعن به ولا يعلم من أمره شيئا إذ أنه توقع على غير زراعته بدليل الشهادة التي قدمها إلى محكمة الدرجة الثانية إلا أن المحكمة أهدرت دلالة هذه الشهادة وحولت في قضائها على ما جاء بمحضرى الجرز والتبديد رغم خلواؤها من الساعة التي تحددت للبيع ، وكذب ما أثبتته المحضر بهما من أن الطاعن كان موجودا وقت توقيع الجرز وأنه رفض التوقيع على محضر التبديد . هذا إلى أن المحكمة لم تنجب الطاعن إلى طلبه التأجيل للطعن بالتزوير على هذين المحضرين كما قضت في الدعوى دون أن يقوم الدليل على إعلان الطاعن بالجرز أو إخطاره به مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وقد عرض الحكم المطعون فيه إلى دفاع الطاعن وأطرحه بقوله " حيث إن الشهادة المقدمة من المتهم — الطاعن — الصادرة من الجمعية التعاونية الزراعية لا تجدى شيئا في نفي التهمة عنه أو في إهدار صحة البيانات الواردة في محضرى الجرز والتبديد إذ أن الشهادة تنصرف إلى ما زرع في الأرض المؤجرة من المجنى عليه للثمن وليس في الأوراق ثمة ما يدل على أن الزراعة المحجوزة تقع في الأراضي المؤجرة ولا تقع في غيرها ، هذا وإن للثمن توقيع على محضر الجرز الذي تم في حضوره وعين فيه حارسا على الأشياء المحجوزة وإذ أنه يحتاج بمآجاء في ذلك المحضر فإن دفاعه في شأنه يبدو بآدى الفساد ويصبح الحكم المستأنف وقد أدانته قد أصاب محله للأسباب السائغة المقبولة التي بنى عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة " . وما قاله الحكم من ذلك شديد ويسوغ به إطراح دفاع الطاعن في هذا الشأن ، ذلك بأن جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها تتم بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد هرقلة التنفيذ لما ينطوى عليه هذا الفعل من الإضرار بمصلحة الدائن الحاجز ومن مخالفة لواجب الإحترام لأوامر السلطة التي أوقمته ، ولا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه ، إذ كان يجب عليه بعد توقيع الجرز أن يمتنع عن تسليمه لمالكه حتى يقضى لهذا الأخير من الجهة المختصة

بالغاء الحجز لما كان ذلك وكان يبين من الإطلاع على محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يثر في دفاعه خلو محضر الحجز من تحديد ساعة للبيع فلا يقبل منه إثارة هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . ومع ذلك فإن مخالفة الإجراءات المقررة للحجز أو لبيع المحجوزات — بفرض وقوعها — لا تبيح إختلاس المحجوزات ، بل الواجب دائما إحترام الحجز ولو كان مشوبا بما يبطله مادام لم يقض ببطالانه .

لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن عدم إعلانه بمحضر الحجز أو إخطاره به مردود بأن الحكم قد أثبت في حقه أنه كان حاضرا وقت توقيع الحجز وأن له توقيعاً عليه بما يدل على علمه بالحجز يقينا فضلا عن أن الدفع بعدم العلم بيوم البيع محله أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تبدد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى طلب تأجيل الدعوى للطعن بتزوير محضر الحجز ورد عليه في قوله ” حيث إن الطلب المبدى من المتهم لتأجيل نظر الدعوى لإتخاذ إجراءات الإدعاء بتزوير محضر الحجز هو طلب لا يتسم بالجد إذ لم يبيده المتهم أمام محكمة أول درجة لدى مثوله أمامها بجلاسة ١٩٦٨/١/٧ كما لم يشر إليه في الجلسة الأولى أمام المحكمة الإستئنافية مما يقطع بكذب هذا الإدعاء وما يهدف إليه من عرقلة السير في الدعوى ومن ثم تلتفت عنه المحكمة “ . ولما كان من المقرر أن الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابهته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وهي الخبر الأعلى في كل ما تستطيع هي أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها مادامت المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحتة التي لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأي فيها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى بيانات محضري الحجز والتبديد ، فإنها بذلك تكون قد فصلت في أمر موضوعي لا إشراف لمحكمة النقض عليه . ولا يعدو ما طلبه الطاعن في هذا الصدد أن يكون طلبا للتأجيل لاتخاذ إجراء لا تلتزم المحكمة في الأصل بالإستجابة إليه طالما أنها استخلصت من وقائع الدعوى عدم الحاجة إليه فلا يصح أن يعاب على المحكمة التفاتها منه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، ومضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفتى ، وأنور خلف .

(١٢١)

الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . ” إقرار ” . ” كتابة ” . محكمة
الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . حكم . ” تسببه .
تسبب غير معيب . ” . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره ” . سرقة .

(١) إقرار شاهد الإثبات كتابة بما يتضمن عدوله عن إتهام الطاعن .
هو قول جديد منه . - المحكمة عدم الأخذ به دون بيان سبب ذلك .
أخذها بأدلة الثبوت مؤاده لإطراح ذلك الإقرار .

(ب) الاستغناء عن سماع الشهود . جواز حصوله صراحة أو ضمنا .

(ج) محكمة استئنافية . ” الإجراءات أمامها . ” . ” استئناف ” . ” نظره
والحكم فيه ” . إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . ” شهادة ” دفاع .
” الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . نقض . ” أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها ” .

محكمة تاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق
إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه .

النعي على المحكمة عدم سماعها شهود الإثبات . عدم جواز إثارتها لأول مرة
أمام النقض .

١ — إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور لإلتفاتته عن الرد على ما أثاره الحكم من عدول المجنى عليه عن إتهامه وإقراره كتابة ببراءته من الإتهام المسند إليه بعد أن صدقه بيمينه، مردود بأنه بفرض صحة ما أورده الطاعن من هذا الإقرار، لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليه يتضمن عدوله عن إتهامه، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطانها في تجزئة الدليل، ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك، إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة إلى إطراح الإقرار المذكور.

٢ — تنحول المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ للمحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك، ويستوى أن يكون القبول صريحاً أو ضمناً بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه، ولما كان المدافع عن الطاعن لم يتمسك في مرافعته أمام محكمة أول درجة بطلب سماع الشهود فإنه يعد متنازلاً عن طلب سماع شهادتهم الذي أبداه بجلسته سابقة.

٣ — الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوماً لإجرائه. وإذا كان ذلك، وكان الطاعن لم يطلب من المحكمة سماع أقوال شهود الإثبات ولم يوجه أمامها مطعناً ما على إجراءات محكمة أول درجة، فلا يجوز له أن يشير نعيه في هذا الشأن لأول مرة أمام محكمة النقض.

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ٢١ يونيو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز كفر الدوار: مرق السيور المبينة بالمحضر وصفاً وقيمة لأبي بكر أحمد رفاعي من مبنى ما كينة الطحين بطريق الكسر من الخارج. وطلبت عقابه بالمادة ٣١٧/٢-٤ من قانون العقوبات. ومحكمة كفر الدوار الجزئية قضت بحضورها عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم ثمانية شهور مع الشغل والنفاذ. فاستأنف المتهم هذا الحكم. ومحكمة دمنهور الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة السرقة قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه - قصور في التسبيب ، ذلك بأن محكمة أول درجة قررت تأجيل الدعوى لإعلان المجنى عليه وشهود الإثبات بناء على طلب الطاعن ولكنها قضت في الدعوى دون سماعهم ودون أن يتبدى أسبابا لعدولها عن سماعهم ثم إن الطاعن قدم إلى محكمة أول درجة إقرارا موقعا عليه من المجنى عليه يفيد أنه صدقه بيمينه في شأن براءته من الاتهام المسند إليه إلا أن الحكم المطعون فيه التفت عن هذا الدفاع ولم يرد عليه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة أن الطاعن طلب بجلسته ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٧ مناقشة شاهدة الإثبات فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة تالية لإعلان المجنى عليه والشاهدين وبالجلسة التالية لم يحضر الشهود وترافع المدافع عن الطاعن في موضوع الدعوى دون أن يتمسك بسماعهم فقررت المحكمة حجز القضية للحكم ثم فصلت فيها . ويبين من الإطلاع على محضر جلسة محكمة ثاني درجة أن المدافع من الطاعن ترافع في الدعوى دون أن يطلب من المحكمة إعلان الشهود لسماع شهادتهم أو يعرض لإجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه . ولما كان المدافع عن الطاعن - على ما سلف بيانه - لم يتمسك في مرافعته أمام محكمة أول درجة بطلب سماع الشهود فإنه يعد متنازلا عن طلب سماع شهادتهم الذي أبداه بجلسته سابقة . واذ كان الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه ، وكان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن الطاعن لم يطلب من المحكمة سماع أقوال شهود الإثبات ولم يوجه أمامها مطالبا ما على إجراءات محكمة أول درجة ، فلا يجوز له أن يشير نعيه في هذا الشأن لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ،

وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور لإلتفاتته عن الرد على ما أثاره من عدول المجنى عليه عن إتهامه وإقراره كتابة ببراءته من الإتهام المسند إليه بعد أن صدقه بيمينه مردودا بأنه بفرض صحة ما أورده الطاعن عن هذا الإقرار، فإنه لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من المجنى عليه يتضمن عدوله عن إتهامه وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطانها في تجزئة الدليل ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة إلى إطراح الإقرار المذكور . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لحرمة السرقة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٨ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين
عريس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفتى ، وأنور خلف .

(١٢٢)

الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) اشتراك . فاعل أصلى . اتفاق . جريمة . ” الاشتراك
فيها . ” . تهريب جمركى . إثبات . ” إثبات بوجه
عام ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

(أ) عدم اشتراط المادة . ع عقوبات فى الشريك أن يكون
على علاقة مباشرة بالفاعل . كفاية كون الجريمة قد
وقعت بناء على اتفاقه أو تحريضه أو مساعدته . ولو
كان اتصاله بفاعلها بالواسطة .

(ب) الشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك ذاته ومن قصده
منه ومن الجريمة التى وقعت . صحة معاقبة الشريك متى وقع
منه فعل الاشتراك .

(ج) تحقق الاشتراك إذا كان وقوع الجريمة ثمرة له .

(د) جواز إثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة من فعل
لاحق لوقوعها .

(هـ) استيراد . اشتراك . اتفاق . تهريب جمركى . حكم . ” تسببيه .
تسبیب غير معيب ” . إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . ” إقرار ” .

الترخيص باستيراد سبائك الذهب إلى مصر . محظور على أحاد الناس .
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ . وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٣٧
لسنة ١٩٦٤ .

اتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التي يجلبها هذا الأخير إلى مصر .
اعتبار الطاعن شريكا في تهريبها . صحيح . ملة ذلك ؟

إسناد الحكم لفظ التهريب للتم مع خلو اعترافه منه . لا يعيب الحكم . ما دام
أن التهريب كان موضوع الاتفاق بحسب المعنى المقصود .

(و) نقد . جريمة . " أركانها " . قصد جنائي . حكم . " تسببيه .
تسبيب غير معيب " . دفاع " الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " .

تمام جريمة عدم عرض المتهم لما في حوزته من اوراق النقد الأجنبي بمجرد وقوع
الترك المنهى عنه في القانون عن عمد . عدم تطلب قيام الجريمة قصدًا جنائيًا خاصًا
ولا فوات ميعاد معين .

تسبيب حكم الادانة في جريمة عدم عرض المتهم ما في حوزته من اوراق النقد
الأجنبي . عدم اقتضائه التحدث صراحة عن القصد الجنائي في الجريمة .

(ز) حكم . " تسببيه . بيانات التسبيب " .

ذكر الحكم مواد العقاب التي دان المتهم بها ضمن مواد غير عقابية . لا عيب .

(ح) طعن . " الطعن بالنقض " . " أسباب الطعن " . نقض . " الطعن
بالنقض " .

إيضاح وتحديد اوجه الطعن . واجب لقبوله .

١ - إن المادة ٤ من قانون العقوبات التي تعرف الاشتراك في الجريمة
لا تشترط في الشريك أن تكون له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة ، وكل ما توجبه
هو أن تكون الجريمة قد وقعت فعلا بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون
لها ، أو بناء على اتفاده على ارتكابها مع غيره أيا كان ومهما كانت صفته ، أو بناء على
مساعدته في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لها ، يستوى في هذا كله أن
يكون اتصاله بالفاعل قريبا ومباشرا أو بعيدا وبالواسطة ، إذ المدار في ذلك
— كما هو ظاهر النص — على علاقة المتهم بذات الفعل المكون للجريمة لا بأشخاص
من ساهموا معه فيها .

٢ — الأصل أن الشريك يستمد صفتة من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه ، فهو على الأصح شريك في الجريمة لا شريك مع فاعلها ، وإذن فمتى وقع فعل الاشتراك في الجريمة — كما هو معروف به في القانون — فلا يصح القول بعدم العقاب بمقولة إنه لم يقع مع هذا الفاعل أو ذاك ، بل وقع مع شريك له أو مع غيره من الفاعلين .

٣ — الاشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان التحريض أو الاتفاق سابقا على وقوعها أو كانت المساعدة سابقة أو معاصرة لها ، وكان وقوع الجريمة ثمرة لهذا الاشتراك .

٤ — لا حرج على المحكمة من أن تستنتج الاتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة يشهد به . وإذا كان ، ذلك وكان الحكم قد أثبت اتفاق المتهم الأول وآخرين مع المتهم الثاني على تهريب الذهب ، واتفاق الطاعن الأول مع المتهم الثاني نفسه على ذلك ، فقد انعقد بهذا الاتفاق المزدوج بين أطرافه على جريمة التهريب ، وهو ما يكفي لتأثيمه .

٥ — متى كان الطاعن الأول يسلم في طعنه أن الاتفاق قد انعقد بينه وبين المتهم الثاني على بيع الذهب الذي يجلبه من الخارج إلى مصر ، وكانت سبائك الذهب من البضائع التي يشملها حظر الترخيص باستيرادها لآحاد الناس عموما بحسب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد ، والقرار رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ، فإن هذا الاتفاق يتضمن بداهة وبطريق اللزوم الاتفاق على التهريب ، ومن ثم فإن إجراء لفظ التهريب على لسان الطاعن المذكور بإعتباره موضوع الاتفاق بحسب المعنى الذي قصده وأولم تشمله عبارة الاعتراف الذي صدر عنه — بفرض وقوعه — لا يعتبر خطأ في الاسناد مفسدا للتسبيب .

٦ — يبين من نص المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ في شأن الرقابة على النقد ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة له ، ومن المصدر التشريعي الذي استمد منه ومن سياقه في قانون النقد بصفة عامة ، أن جريمة عدم عرض أوراق النقد الأجنبي التي توجد في حيازة الشخص تتم بمجرد وقوع الترك المنهى عنه في

القانون دون أن يحدد الشارع ميعادا معيناً للقيام بما افترضه من إلزام ، لأن النقد الأجنبي حاصل بين يديه لا يحتاج إلى تحصيل في الخارج أو إخطار بالاستحقاق كالشأن في الدخول بصفة عامة ، كما لا تستلزم الجريمة وقوعها قصدا جانيا خاصا ، بل تتحقق متى وقع من الجاني ترك المؤثم عن عمد مع العلم بمساهيته وكون هذا الترك في ذاته مخالفا للقانون ، ولا يلزم لتسبب الإدانة أن يتحدث الحكم صراحة عن هذا الركن ما دام ما أثبتته من وفائع يشهد لقيامه ، ومن ثم فإن الحكم وقد أثبت على الطاعن حيازته لأوراق النقد الأجنبي وأنه لم يعرضها للبيع على الجهة الإدارية المختصة وأطرح دفاعه بأنه عثر عليها لساعته في مصعد الفندق الذي تلاقى فيه مع بعض أفراد العصابة التي تنولى تهريب مبالغ الذهب ونعته بأنه دفاع مجرد من كل أسباب الجدية ، فإن ذلك حسب إبانة للجريمة بركنها المادى والمعنوى وردا على دفاع الطاعن المرسل في هذا الصدد .

٧ - إذا كان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه قد أثبت مواد القانون التي دان الطاعن بها ومن بينها مواد العقاب وصرح بأنه أخذ بها وطبقها ، فإن ذلك حسبته لتحقيق مراد الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من الإشارة إلى نص القانون الذى حكم بموجبه ولو كانت مواد الاتهام التي بينها في صدره وأحال إليها في أسبابه قد شملت كذلك غير ما طبقه من مواد العقاب .

٨ - من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه متجا فيها مما تلازم محكمة الموضوع بالنصدي له إيرادا له وردا عليه . وإذا كان ما تقدم ، وكان الطاعن لم يبين في طعنه المأخذ التي عنها تعييبا للحكم الابتدائي والتي ضمنها المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الاستئنافية ، فإن ما يثيره في هذا الوجه لا يكون مقبولا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من ١ - ... ٢ - ... ٣ - ... ٤ - ... ٥ - ... ٦ - ... ٧ - ... (طاعن) بأنهم في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم مصر الجديدة (أولا) المتهم الأول : ١ - شرع في تهريب البضائع المبينة الوصف والقيمة بالمحضر (٧ قطع ذهبية) إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المقررة قانونا بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة في حالة تلبس . ٢ - شرع في إستيراد السلع المبينة في التهمة السابقة قبل الحصول على ترخيص في الاستيراد من وزارة الاقتصاد وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة في حالة تلبس ٣ - شرع في إستيراد البضائع المبينة في البند ١ من التهمة " أولا " من خارج الجمهورية بقصد الإتجار والتصنيع على خلاف أحكام القانون وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة في حالة تلبس (ثانيا) المتهمون الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس : اشتركوا بطريق الإتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب الجرائم المبينة في البنود ١ و ٢ و ٣ من التهمة "أولا" بأن اتفقوا على ارتكابها وقام المتهم الثاني بالأعمال المسهلة والمتمة لذلك بأن سلمه السبائك الذهبية المضبوطة لتهريبها فتمت الجرائم المذكورة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة (ثالثا) المتهمون الثاني والخامس والسادس : ١ - اشتركوا بطريق الإتفاق والمساعدة مع فاعل حسن النية في ارتكاب جريمة الشروع في تهريب البضائع المبينة الوصف والقيمة بالمحضر (٨ قطع ذهبية) بدون أداء الضرائب الجمركية المقررة قانونا بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة بأن إتفقوا على ارتكابها وقام المتهم الثاني بالأعمال المسهلة والمتمة لذلك بأن سلمه القطع الذهبية المضبوطة لتهريبها ف وقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة وأوقف أثرها لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو قيام... بتسليم القطع الذهبية المضبوطة إلى السلطات المختصة في الجمهورية العربية المتحدة ٢ - اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع فاعل حسن النية في ارتكاب جريمة الشروع في إستيراد السلع المبينة في التهمة السابقة قبل الحصول على

ترخيص بالإستيراد من وزارة الإقتصاد بأن إتفقوا على ارتكابها وقام المتهم الثانى بالأعمال المسهلة والمتعمة لذلك بأن سلمه الساع المضبوطة لتهديبها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو قيام بتسليم السلع المضبوطة إلى السلطات المختصة فى الجمهورية العربية المتحدة - ٣ - اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع فاعل حسن النية هو فى جريمة الشروع فى استيراد البضائع المبينة فى البند ١ من التهمة "ثالثا" بقصد الإتجار والتصنيع على خلاف أحكام القانون بأن اتفقوا على ارتكابها وقام المتهم الثانى بالأعمال المسهلة والمتعمة لذلك بأن سلمه البضائع المذكورة لتهديبها فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة وأوقف أثرها لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو قيام... بتسليم البضائع المضبوطة إلى السلطات المختصة فى الجمهورية العربية المتحدة (رابعا) المتهم السابع ١ - تعامل فى أوراق النقد الأجنبي المبينة بالمحضر والبالغ قيمتها بالنقد المصرى ٨٦٥ ج و ٧٤٠ م بأن حصل عليها من مجهولين وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا ومن غير طريق المصارف المرخص لها ٢ - لم يعرض للبيع على وزارة الإقتصاد وبسعر الصرف الرسمى الذى يحدده وزير الإقتصاد النقد الأجنبي الذى فى حيازته والموضح فى التهمة السابقة . وطلبت عقابهم بالمواد ١٢١ و ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ و ١ و ٧ من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٥٩ و ١ و ٣ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ والمواد ١ و ٣ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل والمادتين ٤٠ و ٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح القاهرة للجرائم المالية والتجارية قضت عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى والثالث والرابع والخامس والسابع والمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهم السادس وغايبا للأول والثانى والثالث والرابع وحضورى لاعتبارى للخامس والسادس والسابع بما يأتى (أولا) حبس المتهمين الأول والثانى سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنهات لوقف التنفيذ وحبس كل من المتهمين الثالث والرابع والخامس ثلاثة أشهر مع الشغل وكفاله مائتى قرش لوقف التنفيذ والزام المتهمين الأول والثانى والثالث والرابع والخامس متضامين بأداء تعويض قدره ١٢٦١ ج و ١٦٠ م والمتهمين

الثانى والخامس أيضا متضامنين فى أداء تعويض قدره ١٣٥٩ ج و ٨٠٠ م ومصادرة السبائك الذهبية المضبوطة (ثانيا) حبس المتهم السابع شهرين مع الشغل وكفاله مائتى قرش لوقف التنفيذ ومصادرة أوراق النقد الأجنبى المضبوطة معه وذلك عن التهمة الثانية المنسوبة إليه (ثالثا) براءة المتهم الأول من التهمة الثالثة المنسوبة إليه والمتهمين الثانى والثالث والرابع والخامس من الإشتراك مع الأول فى هذه التهمة الثالثة المنسوبة إليهم (رابعا) براءة المتهم السادس مما نسب إليه . فاستأنف المتهمان الخامس والسابع هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف . فطعن الوكيل عن المحكوم عليهما الخامس والسادس فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه - إذ دانه بجريمتى الإشتراك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق على الشروع فى تهريب الذهب والشروع فى استيراده دون ترخيص قد شابه البطلان والخطأ فى الإسناد والفساد فى الاستدلال والقصور فى التسيب ، ذلك بأنه أسس الإدانة على ما حصله من إقرار الطاعن باتفاقه مع المتهم الثانى " " على تهريب الذهب من الخارج إلى مصر مع أن الثابت من أوراق الدعوى وإقرار الطاعن أن الاتفاق تم بينه وبين المتهم المذكور على قيام الطاعن ببيع الذهب - لتهريبه - بعد دخوله الجمهورية وهو عمل تال للتهريب الذى لم يقع الاتفاق عليه ولا تأييم فيه ، لأن الإشتراك لا يكون لاحقا لمقارفة الجريمة . كما خلا الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه من بيان مادة العقاب ، ولا يجزىء فى ذلك أن يكون قد أحال جملة إلى مواد الإتهام لأن منها ما لا شأن له بالجريمتين اللتين دين فيهما الطاعن ، ومنها ما يتصل بجرائم قضى ببراءته منها ، وأخفى الرد على دفاعه الجوهري الذى ضمنه مذكرة مصرحاً له بتقديمها فند فيها أدلة الحكم الابتدائى على توافر عناصر الإشتراك فى حقه مينا أن أقواله ليس فيها ما يكشف عن مساهمته فى جريمتى التهريب اللتين دين فيهما بما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه في الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى عرض للتدليل عليها في حق المتهمين الخمسة الأول — والطاعن خامسهم — بقوله : (وحيث إن المتهم الأول اعترف في تحقيقات النيابة أن المتهمين الثالث والرابع قدماه إلى المتهم الثاني ليعاونه في تهريب الذهب إلى مصر واتفقوا على تنفيذ ذلك مقابل عمولة لكل من المتهمين الأول والثالث والرابع ، وقد حمل المتهم الأول سبع سبائك من الذهب مخفاة في جسمه حتى تم استخراجها منه بالمستشفى إثر قدومه من الخارج إلى مصر ، وكان هذا النشاط الذي تلاقى عنده هؤلاء المتهمون وقام المتهم الأول على تنفيذه إنما يستهدف تهريب السبائك الذهبية من النظم المعمول بها للبضائع المنوعة وتهريبها من الرسوم الجمركية ومن واجب استصدار ترخيص باستيرادها ، وقد اعترف المتهم الخامس — الطاعن — في التحقيقات أنه إنفق مع المتهم الثاني أيضا على تهريب الذهب من الخارج إلى مصر وكان تنفيذ العملية المضبوطة نتيجة للإتفاق مع المتهم الخامس على عملية التهريب ، وينصرف ذلك أيضا إلى كمية الذهب التي حملها المرشد ، وكان توجه المتهم الخامس إلى الفندق لمقابلة المرشد المذكور إنما يعتبر كاشفا عن الإتفاق الذي انعقد بينه وبين المتهم الثاني على تهريب الذهب إلى مصر ، ومن ثم يتعين الحكم بإدانة المتهمين الأول والثاني والثالث والرابع والخامس طبقا لمواد الإنهاام مع مراعاة تطبيق المادة ١/٣٢ عقوبات) وهذا الذي أثبتته الحكم تتوافر به أركان جرائم الإشتراك في تهريب سبائك الذهب واستيرادها على خلاف الحظر الذي ضربه الشارع في هذا الصدد مدلولاً عليها بما يؤدي إلى مارتبه . وقد صرح الحكم . وهو ما أصاب فيه صحيح القانون — بأن الإشتراك في الجريمة لا يتحقق إلا إذا كان التجريص أو الإتفاق سابقا على وقوعها ، أو كانت المساعدة سابقة أو معاصرة لها ، وكان وقوع الجريمة ثمرة لهذا الإشتراك . إلا أنه لاجر على المحكمة من أن تستتج الإتفاق السابق من فعل لاحق على الجريمة يشهد به . ولما كان الحكم قد أثبت إنفاق المتهم الأول وآخرين مع المتهم الثاني على تهريب الذهب واتفاق الطاعن مع المتهم الثاني نفسه على ذلك ، فقد انعقد بهذا الإتفاق المزدوج بين أطرافه على الجريمة ، وهو ما يكفي لتأيمه ، ذلك بأن المادة ٤ من قانون العقوبات التي تعرف الإشتراك في الجريمة لا تشترط في الشريك أن تكون

له علاقة مباشرة مع الفاعل للجريمة وكل ما توجبه هو أن تكون الجريمة قد وقعت فعلا بناء على تحريضه على ارتكاب الفعل المكون لها أو بناء على اتفائه على ارتكابها مع غيره أيا كان ومهما كانت صفته، أو بناء على مساعدته في الأعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لها . يستوى في هذا كله أن يكون اتصاله بالفاعل قريبا ومباشرا أو بعيدا وبالواسطة إذ المدار في ذلك — كما هو ظاهر النص — على علاقة المتهم بذات الفعل الجنائي المكون للجريمة لا بأشخاص من ساهموا معه فيها ، والشريك إنما يستمد صفته — بحسب الأصل — من فعل الاشتراك الذي ارتكبه ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت بناء على اشتراكه . فهو على الأصح شريك في الجريمة لا شريك مع فاعلها . وإذن فمتى وقع فعل الاشتراك في الجريمة — كما هو معروف به في القانون — فلا يصح القول بعدم العقاب بمقولة إنه لم يقع مع هذا الفاعل أو ذاك ، بل وقع مع شريك له ، ومع غيره من الفاعلين . ولما كان الطاعن يسلم في طمأنينة أن الاتفاق قد انعقد بينه وبين المتهم الثاني على بيع الذهب الذي يجلبه من الخارج إلى مصر وكانت مبادئ الذهب من البضائع التي يشملها حظر الترخيص باستيرادها لآحاد الناس عموما بحسب القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الإستيراد ، والقرار رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر من وزير الإقتصاد والتجارة الخارجية ، فلما كان هذا الاتفاق يتضمن بداهة وبطريق اللزوم الاتفاق على التهريب ومن ثم فإن إجراء لفظ التهريب على لسان الطاعن باعتباره موضوع الاتفاق بحسب المعنى الذي قصده ولو لم تشمله عبارة الإقرار الذي صدر عنه — بفرض وقوعه — لا يعتبر خطأ في الإسناد مفسدا لتسبيب الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه قد أثبت مواد القانون التي دان الطاعن بها ومن بينها مواد العقاب وصرح بأنه أخذ بها وطبقها ، فإن ذلك حسبه لتحقيق مراد الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية من الإشارة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، ولو كانت مواد الاتهام التي بينها في صدره وأحال إليها في أسبابه قد شملت كذلك غير ما طبقه من مواد العقاب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحا محمدا مبينا به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا فيها مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصدي له إيرادا له وردا عليه وكان للطاعن لم يبين في طعنه المأخذ التي عنها تعييدا للحكم

الإبتدائی والتي ضمنها المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الإستئنافية ، فان ما يشير به في هذا الوجه لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فان الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطاعن الثاني ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم عرضه ما وقع في حيازته من نقد أجنبي ، قد شابه البطلان والقصور في التسبب اللذان أشير إليهما في الطعن المقدم من الطاعن الأول فضلا عن الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يدل على توافر القصد الجنائي الخاص لدى الطاعن وأن نيته قد اتجهت إلى عدم عرض أوراق النقد الأجنبي التي ضبطت لديه على وزارة الاقتصاد وخصوصا أن الطاعن نازع في ذلك مبينا أن الفترة التي مضت بين حيازته للنقد وضبطه لم تتجاوز ساعة من الزمن لا تكفي للقطع بنيته ، وإن الحكم نفسه لم يعتبر حيازته للنقد وليد تعامل مؤثم ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن المادة الثالثة من القانون رقم ۸۰ لسنة ۱۹۴۷ في شأن الرقابة على النقد قد نصت على أنه (على كل شخص طبيعي أو معنوي أن يعرض للبيع على وزارة المالية (الاقتصاد) وبسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزير المالية (الاقتصاد) جميع الأرصدة المصرفية من العملة الأجنبية المملوكة له ، وكذلك كل دخل مقوم بعملة أجنبية أو أية مبالغ أخرى مستحقة لأي سبب كان يحصل عليها في مصر أو في الخارج لحسابه أو لحساب شخص أو هيئة مقيمة في مصر ، وكذلك كل ما يدخل في ملكه أو في حيازته من أوراق النقد الأجنبي ولا يجوز لأي سبب كان الامتناع عن تحصيل الدخل أو المبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة ويثبت الامتناع بعد مضي ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق . وعليه أن يعرض للبيع ما يحصل عليه من دخل في مدى شهر من تاريخ إبلاغه بتحصيله لحسابه في الخارج أو تحويله إلى مصر . ويبين من هذا النص والأعمال التحضيرية المصاحبة له ، والمصدر التشريعي الذي استمد منه ومن سياقه في قانون النقد بصفة عامة أن جريمة عدم عرض أوراق النقد الأجنبي التي توجد في حيازة الشخص تتم بمجرد وقوع التترك المنهي عنه في القانون دون أن يحدد الشارع ميعادا معيناً للقيام بما افترضه من إلزام لأن النقد الأجنبي حاصل بين يديه لا يحتاج إلى تحصيل في الخارج أو إخطار بالاستحقاق كالشأن في الدخول بصفة عامة ، كما لا تستلزم الجريمة

لوقوعها قصدا جنائيا خاصا ، بل تتحقق متى وقع من الجاني الترك المؤثم عن عمد ، مع العلم بماهيته وكون هذا الترك في ذاته مخالفا للقانون . ولا يلزم لتسبب الإدانة أن يتحدث الحكم صراحة عن هذا الركن مادام ما أثبتته من وقائع يشهد لقيامه . لما كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن حيازته لأوراق النقد الأجنبي ، وأنه لم يعرضها على الجهة الإدارية المختصة وأطرح دفاعه بأنه عثر عليها لساعته في مصعد الفندق الذي تلاقى فيه مع بعض أفراد العصاة التي تتولى تهريب سبائك الذهب ونعته بأنه دفاع مجرد من كل أسباب الجدية ، فإن ذلك حسب إثباتنا للجريمة بركنيتها المادية والمعنوية وردا على دفاعه المرسل في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان سائر الطعن قد سبق الرد عليه فيما تقدم عند معالجة الطعن المتقدم من الطاعن الأول ، فإن الطعن كله يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٨ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ،
ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١٢٣)

الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) حكم . "تسببيه . تسبب معيب" . إثبات . "إثبات بوجه عام" .
"اعتراف" . قتل عمد .

(١) إدانة المتهم بقالة اعترافه فى التحقيقات الابتدائية وإصراره على هذا
الاعتراف أمام المحكمة . ثبوت أنه أنكر التهمة أمام المحكمة ولم
يعترف بها . خطأ فى الإسناد يعيب الحكم .

(ب) تسند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

١ — متى كان يبين من الأوراق أن الحكم قد عول فى إدانة الطاعن على
اعترافه فى التحقيقات الابتدائية وإصراره على هذا الاعتراف عند سؤاله أمام
المحكمة ، مع أن الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد
أنكر التهمة المسندة إليه ولم يعترف بها ، فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ فى الإسناد ،
ولا يغير من الأمر أن يكون قد أخذ باعتراف الطاعن فى التحقيقات الابتدائية
وهو ما له سند بالأوراق ، ما دام قد استدل على جديته من إصرار الطاعن عليه
عند سؤاله أمام المحكمة وهو ما لا أصل له فى الأوراق .

٢ — إن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة ،
بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل
الباطل فى رأى الذى انتهت إليه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم السويس محافظة السويس : قتل محمد عبد أبو يوسف عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا من مسدس قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة ، فقرر بذلك ومحكمة جنايات السويس قضت بحضوريا عملا بالمادتين ٣٠ و ٢٣٤/١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة مدة عشر سنوات ومصادرة المسدس والذخيرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد قد أخطأ في الإسناد وشابه خطأ في الاستدلال ، ذلك بأنه نسب إلى الطاعن أنه أصر أمام المحكمة على اعترافه بارتكاب الحادث في حين أنه أنكر التهمة بالجلسة وقرر أنه لا يذكر تفاصيلها ، وبذلك يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن إذ سئل عن التهمة المستندة إليه أنكرها وقرر أنه لا يذكر ما حدث . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بإدانة الطاعن إلى أدلة استمدتها من شهادة الشهود ومن تقرير الصفة التشريحية واعتراف الطاعن ، وإذ عرض إلى الاعتراف حصله في قوله ” وبما أن المتهم تقدم عقب الحادث مباشرة إلى سلطات البوليس إذ توجه إلى الملازم حسن العوضي ضابط نوبتي قسم الأربعين وأبلغه بأنه على أثر حصول مشادة كلامية بينه وبين المجنى عليه أطلق عليه عيارا ناريا من مسدسه المرخص الذي قدمه للضابط الآنف مع الطلقات الخاصة به ، وقدكرر هذا الاعتراف أمام الملازم عطية محمود عطية رئيس وحدة مباحث قسم الأربعين ، وأعاد مفصلا في تحقيق النيابة ثم أصر عليه لدى سؤاله أمام المحكمة “ . ويبين

مما تقدم أن الحكم قد عول في إدانة الطاعن على اعترافه في التحقيقات الابتدائية وإصراره على هذا الاعتراف عند سؤاله أمام المحكمة . ولما كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد أنكر التهمة المسندة إليه ولم يعترف بها . فإن الحكم يكون معيبا بالخطأ في الإسناد ، ولا يغير من الأمر أن يكون الحكم قد أخذ باعتراف الطاعن في التحقيقات الابتدائية وهو ما له سند بالأوراق ما دام أنه قد استدل على جديته من إصرار الطاعن عليه عند سؤاله أمام المحكمة وهو ما لا أصل له في الأوراق . ولا يغني في ذلك ما تضمنته الحكم من أدلة أخرى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى

جلسة ٢٨ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد مبري ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوي ،
ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفني .

(١٢٤)

الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١) دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . إثبات . ” إثبات
بوجه عام ” . ضرب ” ضرب أحدث عاهة ” .

عدم جدوى النعي على المحكمة تعودها عن القيام بإجراء أمسك صاحب المصلحة من
المطالبة بتنفيذه . مثال .

طلب ضم ملف الخدمة . متى لا تلزم المحكمة بإجابته ؟

(ب) إثبات . ” خبرة ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” .

انتفاء التناقض بين دليلين فنيين متوالين في الزمن عن مدى العاهة . مثال .
قاضى الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير الخبراء . لامعقب عليه .

(ج) حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” . إثبات ” خبرة ” . ضرب
” ضرب أحدث عاهة ” .

عدم بيان الحكم لمدى العاهة . لا يقدح في سلامته . ما دامت العاهة ثابتة
في تقريرين طبيين .

(د) عقوبة . ” العقوبة المبررة ” . ضرب . ” ضرب بسيط ” . ضرب
أحدث عاهة ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

دخول العقوبة المنقضى بها في العقوبة المقررة للضرب البسيط . عدم جدوى النعي
على الحكم في صدد جريمة العاهة .

١ — إذا كان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع تحقيق شيء مما يدعيه في طعنه سواء في شأن ضم ملف خدمته أو استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، وإنما ساق الشق الأول من نفيه مساق الشكوى من قصور إجراءات الإحالة ، وهو ما لا يعد طلبا ، فإنه لا وجه للنعي على المحكمة بقعودها عن القيام بإجراء أمسك صاحب المصلحة فيه من المطالبة بتنفيذه ، هذا فضلا عن أن ضم ملف الخدمة لا يتجه مباشرة إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو إثبات استحالة حصول الحادث بالكيفية التي رواها شاهد الإثبات ، ومن ثم لا تلتزم المحكمة بإجابته ، وبالتالي فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحقه في الدفاع لا يكون مقبولا .

٢ — لاتناقض بين دليلين فنيين متوالين في الزمن ، أثبت أولهما عدم استقرار حالة العين فيما يتعلق بمدى العاهة ، وأثبت ثانيهما استقرارها على النحو الذي انتهى إليه لأن المدى الزمني بينهما يسمح بتفاوت حالة العين في مدى ما أصابها فضلا عن أنه لا معقب على قاضي الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير الخبراء .

٣ — لا يقدح في سلامة الحكم عدم بيانه مدى العاهة ، ما دامت ثابتة في كلا التقريرين الطبيين ، خصوصا إذا كان الطاعن لا ينازع في أن عين المجنى عليه كانت قبل الحادث مبصرة لم يصب عدستها انخلاع أو اعتام .

٤ — متى كانت العقوبة الموقعة على الطاعن وهي الحبس سنة أشهر ، داخلية في حدود العقوبة المقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فلا مصلحة له فيما أثاره ولا وجه لمناعاه في خصوص جريمة العاهة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من الطاعن وآخر بأنهما في يوم ٧ يوليو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز المنيا محافظة المنيا : (المتهم الأول) أحدث عمدا برشدى إسماعيل محمد إصابة عينه اليسرى الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف عنها عاهة

مستديمة يستحيل برؤها هي إعتام وإنخلاع العدسة (المتهم الثاني) أحدث عمدا بشعبان راشد حسن الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك : ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضوريا عملا بالمادتين ١/٢٤٠ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمادة ١/٢٤٢ من القانون ذاته بالنسبة إلى المتهم الثاني بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل مدة ستة أشهر ومعاينة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل مدة أسبوعين . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إزدان الطاعن بجريمة الضرب المحدث للعاهة قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال وانطوى على الإخلال بحقه في الدفاع ذلك بأنه عول في الإدانة على شهادة المجنى عليه في التحقيق دون الجلسة والتي أدلى بها درءا للإتهام عن صهره ولم يرد على ما طلبه الطاعن من ضم ملف خدمته لإثبات مرضه بالقلب وعجزه عن الإعتداء ، واستند إلى تقريرين طبيين متناقضين تضمن أحدهما أن حالة العين لم تصبح نهائية ، فكان يتعين مناقشة الطبيب الشرعي تحديدا لمدى العاهة ، إلا أن المحكمة لم تفعل مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما محصله أن الطاعن لسبب بينه ضرب المجنى عليه بقبضة يده على عينه اليسرى فأحدث بها إصابة نشأت عنها عاهة مستديمة هي إعتام العدسة وإنخلاعها ، ودلل على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة من شهادة المجنى عليه في التحقيق ، وتقرير الطبيب الشرعي وعمل عدول المجنى عليه في الجلسة عما شهد به في التحقيق بالصلح الذي أقر به ، وهو تعليل يسوغ به استدلاله سواء فيما أخذه أو أطره . ولما كان الطاعن لم يطلب إلى محكمة الموضوع تحقيق شيء مما يدعيه في طعنه سواء في شأن ضم ملف خدمته أو استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته ، وإنما ساق الشق الأول

من نفيه مساق الشكوى من قصور إجراءات الإحالة وهو مالا يعد طلبا ، فإنه لا وجه للنفي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء أمسك صاحب المصلحة فيه من المطالبة بتنفيذه . هذا فضلا عن أن ضم ملف الخدمة لا يتجه مباشرة إلى قى الفعل المكون للجريمة أو إثباته استحالة حصول الحادث بالكيفية التي رواها شاهد الإثبات ومن ثم لا تلتزم المحكمة بإجابه ، وبالتالي فإن ما يشير الطاعن من دعوى الإخلال بحقه في الدفاع لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان لا تناقض بين دليلين فنيين متواليين في الزمن أثبت أولهما عدم استقرار حالة العين فيما يتعلق بمدى العاهة ، وأثبت ثانيهما استقرارها على النحو الذي انتهى إليه لان المدى الزمني بينهما يسمح بتفاوت حالة العين في مدى ما أصابها فضلا عن أنه لا معقب على قاضي الموضوع فيما يأخذ به أو يدع من تقارير الخبراء ، بالإضافة إلى أن العاهة ما دامت ثابتة في كلا التقريرين ، فلا يقدح في سلامة الحكم عدم بيانه لمداها ، خصوصا إذا كان الطاعن لا ينازع في أن عين المجنى عليه كانت قبل الحادث مبصرة لم يصب عدستها انخلاع أو إعتام ، هذا إلى أن العقوبة الموقعة على الطاعن - وهي الحبس ستة أشهر - داخلية في حدود العقوبة المقررة للجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات ، فلا مصلحة له فيما أثاره ولا وجه لما فعاه ، ومن ثم فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢٨ من إبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد صالح ، ومحمود
مباس العراري .

(١٢٥)

الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١) رشوة . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه . تسبیب غیر
معيب " .

تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته . مشروط
بأن يمتد الموظف أو يزعم كذبا أنه من أعمال وظيفته . بصرف النظر عن اعتقاد
المجنى عليه .

(ب) محكمة الموضوع . " سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى " . إثبات . " إثبات بوجه عام " . حكم " تسببيه . تسبیب
غير معيب " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .
رشوة .

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . حق لمحكمة الموضوع . استخلاصه
من الأدلة المباشرة أو غيرها .

الجلد الموضوعي . إثارة أمام النقض . غير جائزة .

(ج) حكم . " إصداره " . " تصحيحه " . " حججه " .

الكشف عن ماهية الحكم . العبرة فيه بالواقع . .

النمى بتصحيح كاتب الجملة للحكم دون الرجوع إلى رئيس الدائرة التي أصدرته .
لا محل له . متى كان ما أجراه الكاتب من تصحيح يتفق وحقيقة الواقع وتداركا
له هو وقع فيه .

(د، هـ، و، ز) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "اعتراف" . "شهادة" . محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب .

(د) العبرة في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه .

(هـ) عدول المتهم عن أقواله . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها في حق ذات المتهم أو غيره من المتهمين .

(و) كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتجة في إقتناع المحكمة . عدم جواز النظر إلى دليل بعينه منها لمناقشته على حدة .

(ز) صحة الإحالة في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده الحكم من أقوال شاهد آخر . ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

(ح) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره . حكم . "تسببه" . تسبب غير معيب .

عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه . لا ميب .

١ — من المقرر أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا ، وبصرف النظر عن اعتقاد المجني عليه فيما اعتقد الموظف أو زعم إذ هو حينئذ يجمع بين إثنين هما الاحتيال والارتشاء .

٢ — لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها يستوى في ذلك الأدلة المباشرة أو غيرها من طرق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ، ما دام ذلك سائغا ، ومن ثم فإن ما ينبره الطاعن الثاني من أنه كان مجرد وسيط يعفى من العقاب لاعترافه وليس مرتشيا ، لا يكون له محل إذ أن ذلك منه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ — العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع ، ومن ثم فإذا كان الطاعن لا يجادل في أن الثابت من محضر الجلسة وروا القاضى أن منطوق الحكم قد شمله بالإدانة وتأكيد ذلك بما ورد بأسباب الحكم ذاته ومدوناته التى تكمل منطوقه فى هذا الشأن ، فإن نعيه بخلو منطوق الحكم بالنسخة الأصلية من شموله بالإدانة ثم تصحيح كاتب الجلسة له بعد ذلك بنفسه دون عرضه على رئيس الدائرة ، لا يكون له محل إذ هو نعى عار من دليله — وبفرض صحته — فلا يعدو أن يكون مجرد مهو تداركه من وقع فيه وهو كاتب الجلسة حتى يتفق وحقيقة الواقع .

٤ — إن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع القاضى بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ، وأن له أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما له مأخذه الصحيح من الأوراق .

٥ — لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين وإن عدل عنها بعد ذلك ما دامت قد اطمأنت إليها .

٦ — لا يلزم فى الأدلة التى يعول عليها الحكم أن ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة فى المواد الجنائية متعانة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٧ — لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها ، وإذا كان ذلك وكان الطاعن الثانى لا يجادل فى أن أقوال الشهود قد اتفقت مع ما استند إليه الحكم منها وإن ادعى اختلافها فى غير ذلك ، فإن نعيه فى هذا الصدد لا يكون له محل .

٨ — إذا كان دفاع المتهم الذى تمسك به أمام محكمة الموضوع غير منتج فى الدعوى فلا تريب على المحكمة إن هى لم تحققه أو أغفلت الرد عليه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين ، بأنهما في يوم ١٧ يونيو سنة ١٩٦٧ دائرة قسم ثان المنصورة محافظة الدقهلية : بصفتهما موظفين الأول كاتب حسابات والثاني قارئ عدادات بقمم المياه بمجلس مدينة المنصورة ، طلبا لنفسيهما وأخذا عطيه ... للاخلال بواجبات وظيفتيهما وذلك بأن طلبا وأخذا من أحمد حسيب على الخولى مبلغ أربعة جنيهات على سبيل الرشوة مقابل ما زعماه له من إعفائه من سداد قيمة استهلاك المياه المستحقة عليه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيود والوصف الواردين بقرار الإتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١٠٣ و ١٠٤ و ١١١ و ١٧٦ من قانون العقوبات بمماقبة كل من المتهمين بالسجن ثلاث سنوات وغرامة ألف جنيه فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجرمة الرشوة قد شابه قصور في التمييز وإخلال بحق الدفاع وانطوى على البطلان وفي بيان ذلك يقول الطاعن الأول إن الحكم قد اعتد في إدانته بأقوال رجال الشرطة فقط دون أن يشير إلى أقوال المبلغ واعتراف الطاعن الثاني عليه في حين أن أقوالهم خلت من نسبة وقوع الفعل إليه لأنها انصببت أصلا على ضبط الطاعن الثاني في السكين الذي أعدوه له ولم يكن هو موجودا به ساعة الضبط ، هذا إلى أن الحكم التفت عن الرد على دفاعه ومستنداته إذ سبق وحرر مذكرة قبل الحادث برفع عداد المياه من منزل زوجة المجنى عليه لتأخره في دفع قيمة الإستهلاك ورفع العداد بالفعل ثم أعيد وبدأ رقمه من درجة الصفر وثبت من فحصه سلامة ختمه وما سجله من قراءة — ولا سبيل للبحث به إلا بكسره ، كما حرر تقريراعن تأخير الطاعن الثاني في تقديم قراءات العدادات بما يقطع في قيام الخصومة بينهما ويقول الطاعن الثاني إنه وإن كانت أسباب الحكم ومنطوقه بالرول قاطعة

في إدانته إلا أن المنطوق بنسخة الحكم الأصلية جاء قاصرا على الطاعن الأول دونه مما حدا بالسيد رئيس النيابة إلى التأشير عليها بعرضها على رئيس الدائرة لتصحيح المنطوق بها ، إلا أن كاتب الجلسة قام بإجراء هذا التصحيح بنفسه الأمر الذي يبطل الحكم لفقد مقوماته ، هذا إلى أنه ليس فيما ساقه الحكم من قول مرسل للمجنى عليه أو شهادة رئيس وحدة المباحث أو إقرار له ، ما يدل على أنه شريك للمتهم الأول في جريمة الرشوة وإنما هو مجرد وسيط فيها مما لازمه — وقد إترف بالواقعة — إعفاؤه من العقاب طبقا لمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ، كما أن الحكم أحال في تحصيله لشهادة الضابط والشرطي السرى إلى أقوال النقيب رئيس وحدة المباحث على الرغم من اختلاف شهادتهما وأخيرا فإنه غير مختص أصلا بإعفاء المجنى عليه من قيمة استهلاك المياه لأن عمله قاصر على رصد ما تسجله العدادات .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعية الدعوى بما مجمله أنه إذ قور المجنى عليه للطاعن الأول — وهو كاتب حسابات بقسم المياه بجلس مدينة المنصورة — أن قيمة استهلاكه للمياه تجاوز ما استهلكه فعلا ، فقد أبدى له هذا الأخير استعدادا لإعفائه منها لقاء تقاضيه منه مبلغ أربعة حنيئات سيقوم باقتسامها مع الطاعن الثاني ، فتظاهر المجنى عليه بالموافقة ونقده منها جنيتها وانفق معه على أن يوفد إليه الطاعن الثاني بمسكنه في الساعة الخامسة مساء من ذات اليوم لإستلام باقي مبلغ الرشوة المتفق عليه وإذا دبره أبلغ الأمر لرئيس وحدة المباحث الذي أثبت أرقام المبلغ بحضره واستصدر إذنا من النيابة بالضبط والتفتيش وأعد كميناً منه ومن ضابط قسم ثاني المنصورة وأحد الشرطة ، وفي الموعد المحدد حضر الطاعن الثاني وتسلم من المجنى عليه باقي المبلغ بعد أن أفصح له عن علمه بتسلم زميله مقدم المبلغ مقابل إعفائه من قيمة استهلاك المياه وإثر ذلك قبض عليه رجال القوة ، وأورد الحكم على تبوت هذه الواقعة في حق الطاعنين أدلة مستمدة من شهادة رئيس وحدة المباحث والضابط والشرطي المرافقين له وإقرار الطاعن الثاني بتحقيقات النيابة على نفسه وزميله وهي أدلة لها معينها الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه

بإدانة المتهم أو ببراءته وأن له أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما كان له ما خذه الصحيح من الأوراق وأن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين وإن عدل عنها بعد ذلك ما دامت قد إطمأنت إليها وأنه لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد به الحكم منها ومتجه فى اكمال إقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه كما هو الحال فى هذه الدعوى ومن ثم فإن ما ينعاذ الطاعن الأول فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره فى شأن المستندات التى أشار إلى أنه أسس عليها دفاعه وأعرض الحكم عن مناقشتها فإنها إنما تتعلق بإجراءات سابقة على ارتكاب الحادث خاصة برصد قيمة استهلاك المجنى عليه للمياه من قبل وقوع الجريمة فلم تكن بما حوته لتنفى وقوعها منهما ومن ثم فإن ما ينعاذ فى هذا الخصوص لا يكون له محل لما هو مقرر من أنه إذا كان دفاع المتهم الذى تمسك به أمام محكمة الموضوع غير منتج فى الدعوى فلا تترتب على المحكمة إن هى لم تحققه أو أغفلت الرد عليه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن الثانى لا يجادل فى أن الثابت من محضر الجلسة وروى القاضى أن منطوق الحكم قد شمله بالإدانة وتأكيد ذلك بما ورد بأسباب الحكم ذاته ومدوناته التى تكمل منطوقه فى هذا الشأن وكانت العبرة فى الكشف عن ماهية الحكم هى بحقيقة الواقع فإن نعيه بخلو منطوق الحكم بالنسخة الأصلية من شموله بالإدانة ثم تصحيح كاتب الجلسة له بعد ذلك بنفسه دون عرضه على رئيس الدائرة لا يكون له محل إذ هو نعى عار عن دليله — وبفرض صحته — فلا يعدو أن يكون مجرد مهوت داركه من وقع فيه وهو كاتب الجلسة حتى يتفق وحقيقة الواقع . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الرشوة التى دان بها الطاعنين لاقتضائهما من المجنى عليه مبلغ الرشوة بعد أن زعما له أن فى استطاعتهما إعفاءه من قيمة استهلاك المياه المستحقة عليه وانتهى الحكم إلى مساءلتهما بوصف كونهما مرتشين ، وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة مستمدة من أقوال الشهود سالتى الذكر وكلها قد اتفقت على جوهر الواقعة كما بينها الحكم ، وكان

قضاء محكمة النقض قد جرى على أن لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناهاها يستوى في ذلك الأدلة المباشرة أو غيرها من طرق الإستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سائغا . فإن ما يثيره الطاعن الثانى من أنه كان مجرد وسيط يعنى من العقاب لإعترافه وليس مرتشيا لا يكون له محل إذ أن ذلك منه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها ، وكان الطاعن الثانى لا يجادل في أن أقوال الشهود قد اتفقت مع ما استند إليه الحكم منها وإن ادعى باختلافها في غير ذلك ، فإن نعيه في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان من المقرر أن جريمة الرشوة تتحقق في جانب الموظف ولو خرج العمل عن دائرة وظيفته بشرط أن يعتقد خطأ أنه من أعمال الوظيفة أو يزعم ذلك كذبا ، وبصرف النظر عن اعتقاد المجنى عليه فيما إعتقد أو زعم إذ هو حينئذ يجمع بين إثمين هما الاحتيال والارتشاء . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن الثانى في هذا الصدد لا يكون له وجه مادام الحكم قد أثبت في حقه على ما تقدم القول أنه زعم للمجنى عليه أنه وزميلة في استطاعتهما إهفائه من قيمة ما إستحق عليه من استهلاك المياه . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى يرضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(١٢٦)

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب ، ج ، د) جريمة . " أركان الجريمة " . خيانة أمانة . قصد
جنائي . ضرر . " الضرر الاحتمالي " .

(ا) جريمة خيانة الأمانة . تحققها بكل فعل يدل على أن
الأمين اعتبر المال الذي أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه
تصرف المالك .

(ب) القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . متى يتحقق ؟

(ج) كفاية ان يكون الضرر محتمل الوقوع للجنى عليه لتحقيق جريمة
خيانة الأمانة .

(د) عدم تطلب القانون لقيام جريمة التبديد . حصول المطالبة
برد الأمانة المدعى بتبديدها .

(هـ ، و ، ز) قصد جنائي . جريمة خيانة أمانة . حكم . " تسببيه . تسبب
غير معيب " . تبديد .

(هـ) القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم لزوم التحدث
عنه استقلالا .

(و) الوفاء اللاحق لاوتسكاب جريمة خيانة الأمانة . لا يؤثر عليها .
عدم دلالة بذاته على انتفاء القصد الجنائي .

(ز) قيام الطامن بإيداع قيمة المنقولات . لا يؤثر على وقوع جريمة
خيانة الأمانة .

(ح ، ط) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير توافر أركان الجريمة" .
 نقض . "أسباب الطعن بالنقض ، ما لا يقبل منها" .
 إثبات . "إثبات بوجه هام" . تبديد . خيانة أمانة .

(ح) البحث في حصول الضرر من عدمه . موكل إلى محكمة الموضوع .
 عدم امتداد رقابة محكمة النقض إليه .

(ط) حق محكمة الموضوع في استمداد عقيدتها في حصول التبديد من أى عنصر
 من عناصر الدعوى .

(ي ، ك ، ل ، م) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . تبديد .
 خيانة أمانة .

(ي) إعتبار الحكم أن المال المختص سلم للطاعن على سبيل
 عارية الاستعمال لا على سبيل الإيجار لا يؤثر في صحته .
 مله ذلك .

(ك) قول الطاعن بأن عدم بيان المنقولات بيافا كافيا يجعلها
 من المثليات التي يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها في نهاية
 مدة العقد . غير مقبول . مادام لا يثار في أن العقد
 يلزمه برد المنقولات إلى المؤجرة في نهاية مدته وأنه
 لا يتضمن نفاذ يعطيه حق التصرف فيها .

(ل) تحديد تاريخ وقوع جريمة التبديد . لا يؤثر في ثبوت
 الواقعة . شرط ذلك ؟

(م) مثال للخطأ الذي لا يعيب الحكم .

(ن) جريمة . "سقوطها" . خيانة أمانة . تبديد .

مبدأ سقوط جريمة خيانة الأمانة . متى يبدأ ؟

(ص ، ع ، ف ، ص ، ق) إثبات . "شهود" . شهود . محكمة الموضوع .
 "سلطانها في تقدير الدليل" . إجراءات المحكمة .
 حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . نقض .
 "أسباب الطعن بالنقض . ما لا يقبل منها" .

- (س) وزن أقوال الشهود . موضوعي .
- (ع) أخذ المحكمة بقول شاهد . يفيد اطراحها جميع
الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على علم الأخذ بها .
- (ف) الاستغناء عن سماع الشهود . شرطه : أن يقبل المتهم
أو المدافع عنه ذلك .
- (ص) عدم جواز النعي على المحكمة لعودها عن إجراء تحقيق
لم يطلب منها .
- (ق) الدفاع الموضوعي . لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض .
- (ر) محكمة استئنافية . " الإجراءات أمامها " . إجراءات المحاكمة .
- المحكمة الاستئنافية تحكم بعد الاطلاع على الأوراق . عدم سماعها من شهود
الاثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم .

١ — تتحقق جريمة خيانة الأمانة بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال
الذي أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك .

٢ — يتحقق القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة بتصرف الحائز في المال
المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية إضاعته على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير
حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء عين ما تسلمه تحت يده .

٣ — من المقرر أنه لا يشترط لقيام جريمة خيانة الأمانة وقوع الضرر فعلا
للمجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع .

٤ — لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبيد حصول المطالبة برد الأمانة
المدعى بتبيدها .

٥ — لا يشترط لبيان القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة أن يتحدث
عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة ، بل يكفي أن يكون استفادا — من ظروف
الواقعة المبينة به — أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة عن عمد وبنية
حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم إضرارا به .

٦ — إن الوفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة لا يمحوها ولا يبدل بذانة على إنتفاء القصد الجنائي .

٧ — من المقرر أنه لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة قيام الطاعن بإبداع قيمة المنقولات ، لأنه ملزم أصلا بردها بعينها .

٨ — إن البحث في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض .

٩ — لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبديد وأن تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى .

١٠ — متى كان الحكم قد استظهر استلام الطاعن للمنقولات بمقتضى عقد إيجار وقائمة تحوله استعمالها مقابل الأجرة المتفق عليها ، فإنه لا يؤثر في صحته أن يكون قد اعتبر المال المختلس قد سلم للطاعن على صييل عارية الاستعمال لا على صييل الإيجار لأن كلا من هذين العقدين هو من عقود الأمانة ويتوافر به ركن الاثتان .

١١ — متى كان الطاعن لا ينازع في أن العقد يلزمه برد المنقولات إلى المؤجرة في نهاية مدته وأنه لا يتضمن نصا يعطيه حق التصرف فيها فلا يقبل منه القول بأن عدم بيان المنقولات بيانا كافيا يجعلها من المثليات التي يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها في نهاية مدة العقد .

١٢ — إن تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبديد لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي أوردتها إلى حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة .

١٣ — متى كان الحكم لم يقتنع بدفاع الطاعن ولم يعول عليه في إدانته وإنما حصله وأطرحه بما يسوغ إطرأحه ودلل على أنه تصرف في المنقولات ، وكانت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة أثرا في الإدانة وكان حكمها مقاما على أدلة مؤدية إلى مارتبه عليها ، فإن خطأ الحكم في فهم عبارة وردت بمحضر الجلسة

بأنها تفيد اعتراف الطاعن ببقاء المنقولات في المسكن مع أن المقصود منها هو بقاءها فيها — بفرض حصوله — لا يؤثر في سلامة الحكم .

١٤ — من المقرر أن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة يبدأ من تاريخ طلب رد الشيء أو الامتناع عن الرد أو ظهور عجز المتهم عن ذلك إلا إذا قام الدليل على خلافه إذ يغلب في جريمة التبيد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المادية الظاهرية ما يدل على ذلك .

١٥ — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه .

١٦ — متى أخذت المحكمة بقول شاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها .

١٧ — إن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .

١٨ — ليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبه منها .

١٩ — لا يقبل من الطاعن أن يثير الدفاع الموضوعي أمام محكمة النقض .

٢٠ — من المقرر أن المحكمة الاستئنافية إنما تقضي بعد الاطلاع على الأوراق وهي لا تسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم .

الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جنح قصر النيل ضد الطاعن متهمه إياه بأنه في غضون شهر مايو سنة ١٩٦٥

بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : بدد الأثاث الذي سلم إليه بعقد من عقود الأمانة وذلك إضرارا بها وهو المبين الوصف بالقائمة . وطلبت عقابه بالمادة ۳۴۱ من قانون العقوبات مع إلزامه أن يدفع لها قرشا صاغا واحدا تعويضا مؤقتا والمصاريف . والمحكمة المذكورة قضت عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ۵۰۰ قرش لوقف التنفيذ وإلزامه أن يدفع إلى المدعية بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم وألزمت المتهم المصاريف المدنية الاستئنافية بلامصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد قد شابه القصور في التسبب والخطأ في القانون والفساد في الاستدلال والبطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الأركان القانونية لجريمة التبديد غير متوافرة فإن عدم ثبوت رد الطاعن للمنقولات التي سلمت إليه لا يفيد اختلاسه لها طالما أنه لم يقيم الدليل على أنه تصرف فيها تصرف المالك أو أتى فعلا يصدق عليه وصف الإختلاس خصوصا وهو غير ملزم بردها إلا في نهاية مدة عقد الإيجار ولا يعني هدم وجود المنقولات توافر القصد الجنائي فضلا عن أن المجنى عليها لم يالحقها ضرر فهي مازالت تتقاضى الأجرة المرتفعة التي لوحظ في تقديرها وجود هذه المنقولات التي آثر الطاعن إثباتا لحسن نيته وحرصا على سمعته الأدبية عرض قيمتها على المجنى عليها ، كما أن عقد الإيجار لا يلزم الطاعن برد المنقولات بعينها فهي لم توصف وصفا نافيا للجهالة مما يفيد أن هذه المنقولات من المثلثات فلا يترتب على فقدانها أو تلفها أو عدم تسليمها للمالك وقوع جريمة تبديد ، كما أن ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن المنقولات

سلمت للطاعن على سبيل عارية الاستعمال يخالف الثابت من العقد من أنها سلمت إليه على سبيل الإيجار وسواء أكان العقد عارية استعمال أو إيجارا فإن أركان جريمة التبيد غير متوافرة . كما اعتبر الحكم المطعون فيه أن وقت ارتكاب الجريمة هو تاريخ تقديم الطاعن لبلاغه إلى الشرطة في سنة ١٩٦٥ ، بأنه سلم المنقولات إلى البواب ، بمقولة إن نية التبيد وضحت في هذا التاريخ بتقديم البلاغ في حين أن الأمر لا يخرج — وفقا لما أوضحه الطاعن في دفاعه — عن أن يكون قد رد المنقولات فعلا ومن ثم فلا جريمة ، أو لم يردها فتكون المنقولات مازالت موجودة ولم تبدد ، أو أن يكون الطاعن قد تصرف فيها في سنة ١٩٦١ فتكون الجريمة قد لحقها التقادم ، وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأن الطاعن ناقض نفسه حين ذكر أن المنقولات مازالت موجودة بالمسكن خلافا لما ادعاه من أنه سلمها للبواب سنة ١٩٦١ . وهذا الذي فهمه من عبارة الطاعن غير سليم فإن سياق العبارة قاطع في الدلالة على أن المقصود هو بقاء الطاعن في العين لإبقاء المنقولات فيها كما أخطأ الحكم حين رفض إثبات واقعة رد المنقولات بالبينة على أساس أن قيمة العقد تزيد على عشرة جنيهات مع أنه يجوز إثبات فعل الاختلاس ونفيه بكافة طرق الإثبات . كما أن المحكمة بنت قضاءها بالإدانة دون دليل إذ لم تجر تحقيقا بالجلسة مكتفية بحضور الشرطة ، وأخذت بشهادة البواب وهو تابع للخدمة بالحق المدني مع أنه كان يتعين عليها أن تسمع شهادتهما حتى يمكنها أن تفاضل بين أقوالهما ، وكل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبيد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه ، ثم عرض إلى دفاع الطاعن بعدم توافر أركان الجريمة ورد عليه في قوله : ” وحيث إن المتهم وقد دفع بالجلسة بوجود المنقولات بالشقة المؤجرة فإن المحكمة تلتفت عن هذا الدفاع خاصة وأنه قد قام بالإبلاغ في ١٦/٥/١٩٦٥ عن عدم وجودها بمقولة إن المدعية بالحق المدني قد تسلمتها بتاريخ ١/١٢/١٩٦١ عن طريق بواب العمارة . كما تلتفت المحكمة عن دفعه التهمة بمذكرته بمقولة إن استمرار العلاقة التأجيرية

مانع من إسناد الإختلاس إليه وذلك لتضاربه في هذا الدفاع مع دفاعه الأول ،
ولأنه إعترف بعدم وجود المنقولات . وحيث إن المحكمة تستخلص من الوقائع
السالفة أن المتهم قد أستأجر من المدعية بالحق المدني شقة مفروشة بإيجار شهري
قدره ١٥ جنيها وتسلم منها بعض المنقولات التي بالشقة بموجب القائمة المقدمة
منها والمحورة في ٢٥ / ٥ / ١٩٥٨ وتستخلص المحكمة من الشكوى الإدارية رقم
١٦٦٦ لسنة ١٩٦٥ قصر النيل أنه تصرف في هذه المنقولات إذ لا يطمئن
وجدان المحكمة إلى ما قرره شاهده فيها السيد / مصطفى الجمال خاصة وأن
البواب كذبه فيما ادعاه . ويؤيد هذا النظر سكوت المتهم من ١ / ١١ / ١٩٦١
وهو التاريخ الذي زعم فيه أن المدعية بالحق المدني تسلمت منقولاتها حتى تاريخ تقديمه
الشكوى في ١٩ / ٥ / ١٩٦٥ وعدم استرداده طوال هذه المدة ، القائمة موضوع
الدعوى المقدمة منها ، واعترافه بالإندثار المؤرخ ٦ / ٦ / ١٩٦٥ بخلو الشقة
من هذه المفروشات وطلبه تخفيض الإيجار تبعا لذلك ، وترى المحكمة طرح
دفاعه الذي أبداه بالجلسة وبمذكرته . وحيث إن الثابت مما تقدم ان المتهم
تصرف في المنقولات موضوع القائمة ، ولما كان الثابت من القائمة أنه تسلم هذه
المنقولات على سبيل عارية الاستعمال بموجب عقد من عقود الأمانة المنصوص
عليها بالمادة ٣٤١ ع وذلك بقصد الإضرار بمالكها ومن ثم يتعين عقابه طبقا
لمواد الإتهام “ . وما ذكره الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه
يتضمن الرد الكافي على ما أثاره الطاعن .

وحيث إن جريمة خيانة الأمانة تتحقق بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر
المال الذي أؤتمن عليه مملوكا له يتصرف فيها تصرف الملك ويتحقق القصد الجنائي
في هذه الجريمة بتصرف الحائز في المال المسلم إليه على سبيل الأمانة بنية إضاعته
على ربه ولو كان هذا التصرف بتغيير حيازته الناقصة إلى ملكية كاملة مع بقاء
عين ما تسلمه تحت يده ، ولا يشترط لبيان القصد الجنائي في هذه الجريمة أن
يتحدث عنه الحكم بعبارة صريحة مستقلة بل يكفي أن يكون مستفادا — من
ظروف الواقعة المبينة به — أن الجاني قد ارتكب الفعل المكون للجريمة من عمد
وبنية حرمان المجنى عليه من الشيء المسلم لإضرار به . كما لا يشترط لقيام الجريمة
وقوع الضرر فعلا للمجنى عليه ، بل يكفي أن يكون الضرر محتمل الوقوع ، والبحث

في حصول الضرر من عدمه مسألة موضوعية يفصل فيها نهائيا قاضي الموضوع ولا يدخل حكمه في ذلك تحت رقابة محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان الحكم لم يخطئ تقدير ذلك كله ومن ثم فإن أوجه الطعن الموجهة له في خصوص توافر أركان الجريمة تكون غير مبررة، ولا يؤثر في صحة الحكم أن يكون قد اعتبر المال المختلس قد سلم للطاعن على سبيل عارية الإستعمال لأعلى سبيل الإيجار مادام قد استظهر استلامه المنقولات بمقتضى عتد إيجار وقائمة تنحوله استعمالها مقابل الأجرة المتفق عليها لأن كلام من هذين العقدين هو من عقود الأمانة ويتوافر به ركن الائتمان. لما كان ذلك، وكان الطاعن لا ينازع في أن العقد يلزمه برد المنقولات إلى المؤجرة في نهاية مدته وأنه لا يتضمن نصا يعطيه حق التصرف فيها فلا يقبل منه القول بأن عدم بيان المنقولات بيانا كافيا يجعلها من المثليات التي يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها في نهاية مدة العقد، كما أنه لا يؤثر على وقوع الجريمة قيام الطاعن بإيداع قيمة تلك المنقولات، لأنه ملزم أصلا بردها بعينها كما سلف القول. لما كان ذلك، وكان الوفاء اللاحق لإرتكاب الجريمة لا يحوها ولا يدل بذاته على إنتفاء القصد الجنائي، وكان لا يشترط في القانون لقيام جريمة التبيد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبيدها إذ للحكمة مطلق الحرية في تكوين عقيدتها في حصول التبيد وأن تستدل على ذلك بأي عنصر من عناصر الدعوى، وكان الثابت أنه فضلا عن أن الطاعن لم يدفع بمانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم وقد خلت الأوراق ومدونات الحكم مما يرشح لإنقضائها، فإن ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة يبدأ من تاريخ طلب رد الشيء أو الإمتناع عن الرد أو ظهور عجز المتهم عن ذلك إلا إذا قام الدليل على خلافه إذ يغلب في جريمة التبيد أن يغير الجاني حيازته دون أن يكون هناك من الأعمال المسادية الظاهرية ما يدل على ذلك. لما كان ما تقدم، وكان تحديد التاريخ الذي تمت فيه جريمة التبيد لا تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد إطمأنت بالأدلة التي أوردتها إلى حصول الحادث في التاريخ الذي ورد في وصف التهمة، وكان الحكم لم يخطئ تقدير ذلك كله فإن النعي عليه بما سلف لا يكون له محل. أما ما ينهاه الطاعن على الحكم من أنه رفض إثبات رد المنقولات بالبينة فهو غير صحيح، ذلك أن الثابت من الحكم أنه أورد عبارة عدم جواز الإثبات بالبينة وهو بصدد سرده ما ضمنه المجنى عليها صحيفة دعواها المباشرة من وقائع ولم تكن قضاء من المحكمة

في هذا الطلب فقد أثبتت المحكمة حدوث الاختلاس وتصرف الطاعن في المنقولات في قولها "وتستخلص المحكمة من الشكوى الإدارية رقم ١٦٦٦ لسنة ١٩٦٥ قصر النيل أنه تصرف في هذه المنقولات إذ لا يطمئن وجدان المحكمة إلى ماقرره شاهده فيها السيد / مصطفى الجمال خاصة وأن البواب كذبه فيما إدعاه . ويؤيد هذا النظر سكوت المتهم من ١/١١/١٩٦١ وهو التاريخ الذي زعم فيه أن المدعية بالحق المدني تسلمت منقولاتها حتى تاريخ تقديمه الشكوى في ١٩/٥/١٩٦٥ أو عدم استرداده طوال هذه المدة القائمة موضوع الدعوى المقدمة منه ، وباعترافه بالإندار المؤرخ ١٩٦٥/٦/٦ بنخلو الشقة من هذه المفروشات وطلبه تخفيض الإيجار تبعا لذلك وترى المحكمة لذلك طرح دفاعه الذي أبداه بالجلسة وبمذكرته " . وهو دليل سائق يؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم المطعون به . لما كان ما تقدم ، وكان خطأ الحكم في فهم عبارة وردت بحضور الجلسة بأنها تفيد إعراف الطاعن ببقاء المنقولات في المسكن مع أن المقصود منها هو بقاءها فيها ، فإن هذا الخطأ على فرض حصوله لا يؤثر في سلامة الحكم مادام أنه لم يقتنع بهذا الدفاع ولم يعول عليه في إدانة الطاعن وإنما حصله وأطرحه بما يسوغ إطرأحه ودلل على أنه تصرف في المنقولات . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة لم تجعل لهذه الواقعة أثرا في الإدانة ، وكان حكمها مقاما على أدلة مؤدية إلى مارتبه عليها . فإن ما يثيره الطاعن من نعي في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل هذا مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ومتى أخذت بقول شاهد فإن ذلك يفيد إطرأحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وكانت المحكمة الإستئنافية إنما تقضى بعد الاطلاع

على الأوراق وهي لاتسمع من شهود الإثبات إلا من ترى لزوما لسماعهم ، وكانت أوراق الدعوى خلوا مما يفيد أن الطاعن طلب من المحكمة إجراء تحقيق فيها أو سماع شهادة الشهود مما يفيد نزوله عن ذلك ، فإنه لايجوز له أن ينهى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولا يقبل منه أن يثير هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد مبري ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين صالح ، ومحمود العمراوى .

(١٢٧)

الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٨ القضائية

(١) عمل . تأمينات اجتماعية . جريمة . ”أنواع الجرائم“ . استئناف .
”ما يجوز استئنافه من الأحكام“ .

جريمة عدم تقديم الكشوف والبيانات والاختارات والاستمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية .
طبيعة كل منها : جنحة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .

(ب) نقض . ”حالات الطعن بالنقض“ . الخطأ في تطبيق القانون .
”الحكم في الطعن“ . استئناف .

قضاء الحكم خطأ بعدم جواز الاستئناف . يجب هذا الخطأ بحكمة الموضوع من بحث الموضوع . وجوب القضاء بنقض الحكم والإحالة .

١ — إن كلام من تهتمى عدم تقديم الكشوف والبيانات والإختارات والاستمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية ، تعد جنحة طبقاً للمادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على مقتضى التعريف الذي أورده قانون العقوبات لأنواع الجرائم ويجوز استئناف الحكم الصادر فيهما وفقاً للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون ، وكان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن بحث الموضوع ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

الوقائع

إنهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٥ يولييه سنة ١٩٦٨ بدائرة بندر دمنهور محافظة البحيرة : (أولا) لم يقيم بالاشتراك عن عماله الميينة أسماؤهم بالمحضر بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . (ثانيا) لم يقدم للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الكشف والبيانات والإخطارات والاستمارات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية بالشروط والأوضاع وفي المواعيد المقررة . (ثالثا) لم يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية . وطابت عقابه بالمواد ٢ و ١/٤ و ١/١٢٦ و ١٣٤ و ١/١٣٥ و ١٣٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة بندر دمنهور الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام (أولا) تغريم المتهم مائة قرش عن التهمة الأولى من كل العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة . (ثانيا) تغريمه مائة قرش عن كل من باقي التهم . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بعدم جواز الاستئناف عن التهمتين الثانية والثالثة و بقبوله شكلا عن التهمة الأولى وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف عنها . فعارض ، وقضى في معارضته بعدم قبولها شكلا للتقرير بها بعد الميعاد . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف عن التهمتين الثانية والثالثة المستندتين إلى المطعون ضده قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنهما تعدان جنحة طبقا للسادتين ١٢٦ و ١٣٤ من القانون المطبق وبالتالي يجوز استئناف الحكم الصادر فيهما .

وحيث إن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه في يوم ٥ يولييه سنة ١٩٦٧ بدائرة بندردمنهور : (أولا) لم يقم بالاشتراك عن عماله المبينة أسماؤهم بالمحضر بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية . (ثانيا) لم يقدم للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية الكشوف والبيانات والإخطارات والاستمارات التي يتطلبها تنفيذ قانون التأمينات الاجتماعية وبالشروط والأوضاع وفي المواعيد المقررة . (ثالثا) لم يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية . وطلبت عقابه بالمواد ٢ و ١/٤ و ١/١٢٦ و ١٣٤ و ١/١٣٥ و ١٣٨ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ وقضت محكمة أول درجة غيابيا وعملا بمواد الاتهام بتغريم المطعون ضده مائة قرش عن التهمة الأولى عن كل من العمال الذين وقعت في شأنهم المخالفة وبتغريمه مائة قرش عن كل من باقي التهم ، فعارض المطعون ضده في هذا الحكم وقضى في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه فاستأنف الحكم ، وقضت محكمة ثانية درجة بحكمها المطعون فيه بعدم جواز الاستئناف عن التهمتين الثانية والثالثة وبقبوله شكلا عن التهمة الأولى وفي موضوعها برفضه وتأييد الحكم المستأنف عنها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٢٦ فقرة أولى من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن التأمينات الاجتماعية تنص على أنه " على كل صاحب عمل أن يقدم للهيئة الكشوف والبيانات والإخطارات والاستمارات وأن يحتفظ لديه بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون وذلك وفقا للشروط والأوضاع والمواعيد التي يحددها قرار من وزير العمل بناء على اقتراح مجلس الإدارة . ونصت المادة ١٣٤ من ذات القانون على أنه " يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة قرش ولا تتجاوز ألفي قرش عن كل من يخالف أحكام المواد ١٣ و ٣٦ و ٣٧ و ٣٨ و ٦١ و ٦٩ و ٧٤ و ١٠٤ و ١٢٦ " . لما كان ذلك ، فإن كلا من تهمتي عدم تقديم الكشوف والبيانات والإخطارات والاستمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات

الاجتماعية وهما التهمتان الثانية والثالثة المصندتان للمطعون ضده تعد جنحة طبقا للمادة ١٣٤ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ على مقتضى التعريف الذى أورده قانون العقوبات لأنواع الجرائم ويجوز استئناف الحكم الصادر فى هاتين التهمتين وفقا للمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف قد أخطأ فى تطبيق القانون . ولما كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع من بحث موضوع التهمتين الثانية والثالثة ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة إلى هاتين التهمتين وكذلك بالنسبة إلى التهمة الأولى نظرا لوحدية الواقعة .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزاوي ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفي ، وأنور خلف .

(١٢٨)

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ القضائية

حكم . " وصف الحكم " . معارضة . " جوازها " . استئناف . " نظره
والحكم فيه " . نقض . " حالات الطعن . الخطأ في تطبيق القانون " .
بناء .

شرطا قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى : المادة ٢٤١ إجراءات .

عدم جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى القابل للاستئناف .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على أن
المعارضة في الحكم في الأحوال التي يعتبر فيها حضوريا لا تقبل إلا إذا أثبت
المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان
استئنافه غير جائز ، فاستلزم النص الشرطين معا لقبول المعارضة ، وإذا كان ذلك
وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا بتغريم المتهم
عشرة جنهات وإلزامه ضعف رسوم الترخيص مما يجوز استئنافه عملا
بالمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، فما كان يجوز لمحكمة أول درجة
القضاء في المعارضة بقبولها وتعديل الحكم المعارض فيه ، وتكون المحكمة
الاستئنافية إذ قضت على الرغم من استئناف النيابة بتأييد هذا الحكم ، قد أخطأت
في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز المعارضة * .

* نفس المبدأ مقرر بالطعن رقم ٣٩ لسنة ٣٣ القضائية جلسة ٢٥ من يونيو ١٩٦٣ السنة ١٤ ص ٥٧١ .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٧/٦/٢٥ بدائرة مركز رشيد: أنشأ بناء بدون ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١ و ٢ و ١٦ و ١٩ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . ومحكمة رشيد الجزئية قضت حضوريا باعتباريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم عشرة جنيئات وضعف رسوم الترخيص . فعارض، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريم المتهم خمسة جنيئات . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة دمنهور الابتدائية — بهيئة استئنافية — . قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وبأييد الحكم المستأنف . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتعديل الحكم المعارض فيه لمصلحة المطعون ضده قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المعارضة كانت غير جائزة طبقا للمادة ٢/٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية لأن استئناف المتهم كان جائزا ، فكان من المتعين بناء على استئناف النيابة للحكم الصادر في المعارضة القضاء بإلغائه وبعدم جوازها .

وحيث إن الثابت من الإطلاع على الأوراق أن المطعون ضده حضر بشخصه في الجلسة الأولى المحددة لنظر دعواه أمام محكمة أول درجة في ١٩٦٧/١٠/٩ ثم تخلف عن الحضور في الجلسة التالية التي صدر فيها الحكم بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٧ حضوريا باعتباريا بتغريمه عشرة جنيئات وإلزامه ضعف رسوم الترخيص من تهمة إقامة بناء بدون رخصة . فعارض المتهم ، فقضت المحكمة في ١٩٦٨/٢/١٢ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بتغريمه خمسة جنيئات . فاستأنفت النيابة هذا الحكم في ١٩٦٨/٢/٢٢ للخطأ في تطبيق القانون ، فقضت المحكمة الاستئنافية في ١٩٦٨/٤/١٥ بقبول الاستئناف

شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . ولما كان المتهم قد حضر بشخصه أولى جلسات المحاكمة أمام محكمة أول درجة فإن الحكم الصادر ضده يكون حضوريا اعتباريا بقوة القانون طبقا للمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كانت المادة ٢٤١ من القانون المذكور قد نصت في فقرتها الثانية على أن المعارضة في الحكم في الأحوال التي يعتبر فيها حضوريا لا تقبل إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز . فاستلزم النص الشرطين معا لقبول المعارضة ، وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة حضوريا اعتباريا بتغريم المتهم عشرة جنيهات وإلزامه ضعف رسوم الترخيص مما يجوز استئنافه عملا بالمادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، فما كان يجوز لمحكمة أول درجة القضاء في المعارضة بقبولها وتعديل الحكم المعارض فيه ، وتكون المحكمة الاستئنافية إذ قضت على الرغم من استئناف النيابة بتأييد هذا الحكم ، قد أخطأت في تطبيق القانون مما يعمين معه نقضه وتصحيحه بالقضاء بعدم جواز المعارضة .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمود عباس المرادى ، ومحمود كمال عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٢٩)

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ القضائية

قتل عمد . سبق إصرار . اتفاق . حكم . " تسببيه . تسبیب معيب " .

ثبوت ارتكاب المتهمين جريمة القتل العمد دون سبق إصرار أو اتفاق سابق بينهم . مساءلتهم جميعاً عن تلك الجريمة دون تحديد الإصابات التي أحدثها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الإصابات لا دخل لها في إحداث الوفاة . قصور .

متى كان ما أورده الحكم المطعون فيه عن التقرير الطبي الشرعى لا يفيد أن جميع الإصابات التي أحدثها الطاعنون الثلاثة قد ساهمت في وفاة المجنى عليه بل أثبت وجود إصابات أخرى لا دخل لها في إحداث الوفاة كالإصابات الرضية الطولية بالظهر والساعد الأيسر ، وكان الحكم قد دار أولئك الصاعنين بجريمة قتل المجنى عليه سالف البيان واعتبرهم مسئولين جميعاً عنها دون أن يحدد الإصابات التي وقعت من كل منهم ومدى صلتها بالوفاة ، وإذا كانت هناك إصابات أخرى لم تسهم في الوفاة ، وكانت الواقعة من غير سبق إصرار ولم يدلل بالحكم على وجود اتفاق بينهم على ارتكاب جريمة القتل ، فإن الحكم يكون بذلك قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين مع آخرين بأنهم في يوم ١٥ فبراير سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز الواسطى محافظة بنى سويف المتهمين الأول والثاني قتلا مصطفى

قرنى محمد عمدا بأن طعنه الأول بسكين فى رقبته وضربه الثانى ببلطة على رأسه قاصدين من ذلك إزهاق روحه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . المتهم الثانى أيضا والثالث والرابع : قتلوا عبد الله عبد اللطيف ملىجى بأن انهمالوا على رأسه وظهوره بآلات حادة راضة "سكين وبلطة وعصا" قاصدين من ذلك إزهاق روحه فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . المتهم الأول أيضا : أحدث عمدا بمحمود أحمد عبد الباقي الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد عن العشرين يوما . المتهم الرابع : أحدث عمدا بمصطفى إسماعيل ملىجى الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تحتاج لعلاج لا تزيد مدته عن العشرين يوما . المتهم الخامس : أحدث عمدا بأحمد عبد الله عبد اللطيف الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تحتاج لعلاج مدته لا تزيد عن العشرين يوما . المتهمين السادس والسابع : أحدثا عمدا بعبد الحكيم هاشم محمد نوفل الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى والتي تحتاج لعلاج مدته لا تزيد عن العشرين يوما . المتهمين الثامن والتاسع : أحدثا عمدا ببريق محمد حسين نوفل الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تحتاج لعلاج لا تزيد مدته عن العشرين يوما . المتهمين الحادى عشر والثانى عشر : أحدثا عمدا بمحمود صاوى حسين الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تحتاج لعلاج لا تزيد مدته عن عشرين يوما . المتهم الثالث عشر : أحدث بهاشم محمد نوفل الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تحتاج لعلاج لا تزيد مدته عن العشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ؛ فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/٢٣٤ و ١/٢٤١ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة المتهم الاول بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عن التهمة الأولى وبالحبس شهرا مع الشغل عن التهمة الثانية (ثانيا) بمعاينة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عن كل من التهمتين الأولى والثانية (ثالثا) بمعاينة المتهم الثالث بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات (رابعا) بمعاينة المتهم الرابع بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عن التهمة الأولى وبالحبس مع الشغل لمدة شهر عن التهمة الثانية (خامسا) بمعاينة المتهم الثامن بالحبس مع الشغل لمدة شهر عن كل من التهمتين المنسوبتين إليه (سادسا)

بمعاقبة كل من المتهمين الخامس والسادس والسابع والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر بالحبس مع الشغل مدة شهر . فطعن المحكوم عليهم جميعا في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون الثاني والثالث والرابع على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة قتل المجنى عليه الثاني عبد الله عبد اللطيف مليجي عمدا من غير سبق إصرار أو ترصد قد شابه قصور في التسبيب ذلك بأن مدونات الحكم جاءت خلوا من تبيان مدى تأثير الإصابة التي أحدثها كل من الطاعنين بجسم المجنى عليه في إحداث وفاته وخاصة أن تقرير الطبيب الشرعي أثبت وجود إصابات بجسمه لا صلة لها بإحداث الوفاة . ثم إن الحكم لم يدل على اتفاقهم جميعا على قتل المجنى عليه وإزهاق روحه حتى يكونوا جميعا مسئولين عن جريمة القتل العمد التي دينوا بها مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد عن واقعة الدعوى أن الطاعن الثالث ضرب المجنى عليه عبد الله عبد اللطيف مليجي بسكين كما ضربه الطاعن الثاني ببليطة وضربه الطاعن الرابع بعصا أثبت نقلا عن التقرير الطبي الشرعي الموقع على المجنى عليه المشار إليه ما نصه "أن إصابات المجنى عليه المذكور ثلاثة أنواع (١) رضية نتجت من استعمال جسم صلب راض ثقيل أيا كان نوعه ونشأت عنها إصابات الرأس وعظمة الزند بالساعد الأيسر ويجوز حدوث هذه الإصابات من الضرب بالبليطة والعصا كما جاء بمذكرة النيابة (٢) رضية طويلة نتجت من استعمال جسم صلب راض مستطيل الشكل محدود المسافة ونشأت عنها الكدمات الطولية بالظهر ويجوز حدوثها من الضرب بعصا (٣) قطعية نتجت من استعمال آلة حادة قاطعة كالسكين ونتجت عنها الإصابات القطعية بأعلى يسار الظهر والجرح السطحي بأسفل يسار الظهر وأن الوفاة نتجت من الإصابات الرضية والقطعية وما أحدثته من كسور بالجمجمة ونزيف وتهتك بجوهر المخ وما صحب ذلك من ارتجاج دماغي وصدمة عصبية . . " ثم تحدث الحكم عن نية القتل لدى هؤلاء الطاعنين فقال " وحيث إن هذه النية متوفرة

أيضا بالنسبة للمجنى عليه الثاني عبد الله عبد اللطيف ماييجى فقد استعمل الجناة في هذا الحادث السكين والبلطة والعصا الغليظة وقد تعددت فيه الإصابات كذلك في رأسه وهو مقتلا " وخلص الحكم من ذلك إلى أن الطاعنين الثاني والثالث والرابع قتلوا المجنى عليه عبد الله عبد اللطيف ماييجى بأن انهم ألوا على رأسه وظهروه بآلات حادة راضة (سكين وبلطة وعصا) قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ودانهم بمقتضى المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم عن التقرير الطبي الشرعى لا يفيد أن جميع الإصابات التي أحدثها الطاعنون الثلاثة قد ساهمت في وفاة المجنى عليه بل أثبت وجود إصابات أخرى لادخل لها في إحداث الوفاة كالإصابات الرضية الطولية بالظهر والساعد الأيسر . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان أولئك الطاعنين بجريمة قتل المجنى عليه سالف البيان واعتبرهم مسئولين جميعا عنها دون أن يحدد الإصابات التي وقعت من كل منهم ومدى صلتها بالوفاة وإذ كانت هناك إصابات أخرى لم تسهم في الوفاة ، وكانت الواقعة من غير سبق إصرار ، ولم يدلل الحكم على وجود اتفاق بينهم على ارتكاب جريمة القتل ، فإن الحكم يكون بذلك قاصر البيان مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الثلاثة والطاعن الأول أيضا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أرجه الطعن .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأفور خاف

(١٣٠)

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١) حكم . ” بياناته . تسبيب غير معيب “ . محكمة استئنافية . ” تسبيب
أحكامها “ . دعوى مدنية . قتل خطأ .

بيانات كل من الحكم الصادر بالبراءة والحكم الصادر بالإدانة ؟
تسبيب الحكم الاستئنافية القاضى بالبراءة . ما يكفى لسلامته مثال ؟ فى جريمة
قتل خطأ .

(ب) إثبات . ” إثبات بوجه عام “ . حكم . ” تسببيه . تسبيب
غير معيب “ .

حرية القاضى فى استيفاء الدليل الذى يطمئن اليه فى صلب تكوين اقتناعه من
أى مصدر .

(ج) محكمة استئنافية . ” الاجراءات أمامها “ . دفاع . ” الاخلال بحق
الدفاع . مالا يوفره “ . إجراءات المحاكمة .

المحكمة الاستئنافية تقضى فى الأصل على مقتضى الأوراق . هى لا تجرى من التحقيقات
إلا ما ترى لزوما لإجرائه .

١ - لم تشترط المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يتضمن الحكم
بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة . وأنه يكفى لسلامة الحكم
الاستئنافية بالبراءة أن تتشكك المحكمة فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم وان يتضمن

ما يدل على عدم إقتناعها بالإدانة السابق القضاء بها ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها اطرحتها ولم ترفيها ما تطعن معه إلى الحكم بالإدانة . ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم اطلاع المحكمة على التقرير الطبي المثبت لقتل المحنى عليه نتيجة مصادمته للسيارة ، ما دامت قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، لأن التقرير الطبي إنما يلزم إيراد ما جاء به في الحكم الصادر بالإدانة تصويرا للواقعة وإثباتا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر من أى شخص وقعا ولا شأن له بإثباتهما أو نفيهما عن متهم بذاته .

٢ - القاضى حر في استيفاء الدليل الذى يطعن إليه في سبيل تكوين إقتناعه من أى مصدر شاء سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ولا تصح مصادرته في شيء من ذلك .

٣ - الأصل أن المحكمة الإستئنافية إنما تقضى على مقتضى الأوراق ولا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه . ولما كانت محكمة ثانى درجة لم تر من جانبها حاجة لإجراء تحقيق في الدعوى ، وكانت محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة بسماع الشهود ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قاله الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٦/١٠/٨ بدائرة قسم الزيتون : (أولا) تسبب خطأ في قتل عادل عبد العزيز وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم مراعاته للقوانين بأن قاد سيارته بحالة ينجم عنها الخطر وبسرعة أكثر من المقرر ولم يستعمل آلة التنبيه لينبه المارة حتى صدم المصاب فأحدث به إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته (ثانيا) قاد سيارته بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمادة ١/٢٣٨ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٢ و ٨٨

من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ وقرار وزير الداخلية . وادعى والد المجنى عليه ، مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٦٠ ج على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة الزيتون الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وألزمت المتهم أن يدفع إلى المدعى بالحق المدني مبلغ ٦٠ ج على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها بمصر وفاتها عن الدرجتين ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماه . فطعن وكيل المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن المدعى بالحقوق المدنية ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض الدعوى المدنية قبل المتهم المطعون ضده عن تهمة القتل الخطأ ، قد بنى على البطلان في الإجراءات وشابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن المحكمة الإستئنافية لم تحقق شفوية المرافعة بسماع شهود الإثبات ، وأهدرت التحقيقات التي أجرتها محكمة أول درجة ، وعولت على ما جاء بمحضر الضبط مع أن الماعول عليه في الإثبات هو التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ، ولم تطع على التقرير الطبي مع ما قد يكون له من أثر مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت محكمة أول درجة قد حققت شفوية المرافعة بسماع الشهود ، وكان الأصل أن المحكمة الإستئنافية إنما تقضى على مقتضى الاوراق ولا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ، وكانت محكمة ثانية درجة لم تر من جانبها حاجة لإجراء تحقيق في الدعوى ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قالة الإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يكفى أن يتشكك القاضى في إسناد التهمة إلى المتهم ليقضى له بالبراءة مادام قد أحاط بعناصر الدعوى من بصر وبصيرة ، وكانت المحكمة الاستئنافية لم تقض في الدعوى

إلا بعد أن ألت بأدلتها كافة ، وما ورد منها سواء في استدلال الشرطة أو في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة وأفسطت كل ذلك حقه وانتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أنه لم يثبت أن المتهم هو مرتكب الحادث ، وكان القاضي حرا في استيفاء الدليل الذي يطمئن إليه في سبيل تكوين إقتناعه من أى مصدر شاء ، سواء في التحقيقات الأولى أو في جلسة المحاكمة ، ولا تصح مصادره في شيء من ذلك . ولما كان الأصل أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لم تشترط أن يتضمن الحكم بالبراءة أمورا أو بيانات معينة أسوة بأحكام الإدانة ، وأنه يكفي لسلامة الحكم الإستئنا في البراءة أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم وأن يتضمن ما يدل على عدم إقتناعها بالإدانة السابق القضاء بها ، وهي غير ملزمة بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في إغفال التحدث عنه ما يفيد حتما أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى الحكم بالإدانة ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم وهو يقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية عدم إطلاع المحكمة على التقرير الطبي المثبت لقتل المجنى عليه نتيجة مصادمته السيارة ، ما دامت قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم ، لأن التقرير الطبي إنما يلزم إيراد ما جاء به في الحكم الصادر بالإدانة تصورا للواقعة وإثباتا لعلاقة السببية بين الخطأ والضرر من أى شخص وقعوا ولا شأن له بإثباتهما أو نفيهما عن متهم بذاته . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ مختار مصطفى وضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين ،
محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١٣١)

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ القضائية

(أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و ، ز) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . ” معاينة ” .
” شهود ” . دفاع . ” الاخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره ” . محكمة الموضوع .
” سلطتها في تقدير الدليل ” . حكم .
” تسببيه . تسبيب غير معيب ” . تفتيش .
” إذن التفتيش . إصداره ” . نقض .
” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

(١) متى تلازم محكمة الموضوع بإجابة طلب
المعاينة ؟

(ب) حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة
الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود
ومائر العناصر المطروحة على بساط البحث .
مقرطه ؟

(ج) وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

(د) أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده ؛
اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع
لحلها على عدم الأخذ بها .

(هـ) عدم جواز مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو مجادلتها — أمام محكمة النقض —
فيا اطمأنت إليه عما يدخل في سلطتها في تقدير الدليل .

(و) التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟ مثال .

(ز) تقدير جدية التحريات وكفايتها لا إصدار إذن التفتيش . مرجعه إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .

عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها بلدية التحريات أمام محكمة النقض .

(ح) مواد مخدرة . إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . محكمة الموضوع . سلطتها في تقدير الدليل . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” .

الاتجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . استقلال فاضى الموضوع بحرية التقدير فيها مادام يقيمها على ما ينتجها .

١ — من المقرر أن طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة — كما رواها الشهود — بل كان مقصودا به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة ، فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلزم المحكمة بإجابته . ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وخلصت منها إلى أن تقديره للوقت اللازم لتنفيذ الإذن فى حدود المعقول ، فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا محل للنهى عليها لعدم توليها إعادة المعاينة بمعرفتها .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق .

٣ — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب .

٤ — متى أخذت محكمة الموضوع بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٥ — متى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة نصويره للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٦ — إن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يكون واقعا بين أسبابه بحيث أن بعضها ينفي ما يثبتته البعض الآخر فلا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة . ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت ، في حدود سلطتها ، إلى أن واقعة الضبط حدثت حوالي الساعة ١١ و ٥٠ دقيقة بعد صدور الإذن في الساعة ١٠ و ١٠ دقائق ودلت على ذلك بما لا تناقض فيه ، وكانت قد اقتصت بصحة إذن التفتيش ومحضر الضبط فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع .

٧ — من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . ومتى كانت المحكمة قد اقتصت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٨ — من المقرر أن الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها . ومتى كان الحكم قد دال على هذا القصد تدليلا سائغا ، فإن نفي الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٩٦٦/١٢/٢٣ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : حاز وأحرز بقصد الإتيان بجوهرين مخدرين "حشيشا وأفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقييد والوصف الواردين بقرار الإتهام ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٤ و ٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ خمسة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهرين مخدرين بقصد الاتجار ، قد إنطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه قصور وتناقض في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن المحكمة لم تستجب إلى ما طلبه الدفاع من إجراء معائنة وتجربة زمنية يعرف منهما الوقت اللازم لتنفيذ الإذن الصادر بالتفتيش حتى يتبين كذب ما ذهب إليه الضابط في أقواله ومحاضره في هذا الصدد ، ولا يصلح ردا على ما طلبه الدفاع قول الحكم أن المحكمة إطمأنت إلى أقوال الضابط وتقديره للسافة بين مكتبه بمديرية الأمن ومكان الضبط وأنها في حدود المعقول إذ أن في ذلك مصادرة منها على المطلوب كما لا يصح ردا أيضا على ما أثير بشأن عدم إمكان ضبط متهمين أحدهما (وهو الطاعن) بالأميرية - وهي بأقصى شمال القاهرة - والثاني - وهو المتهم في القضية ٥٧٤ لسنة ١٩٦٦ المطرية - بباب الخلق بوسط القاهرة - في فترة زمنية متقاربة وبشأن التلازم المريب بين القضيتين من ناحية الإجراءات ومن إنفراد الضابط وحدها وعدم إخطاره النيابة العامة فور حصول الضبط ومن تأخيره في إرسال المحضر إليها لمدة خمس عشرة ساعة ، وكان على المحكمة أن تخلص كل هذا وترد عليه

ردا كافيا يسوغ به إطراحه وكذا الشأن بالنسبة لما أثير حول محضر التحريات والضبط وإذن التفتيش ومن أنها جميعا حرت بقلم واحد ، كما لم يعن الحكم بالتدليل على توافر قصد الإتيان إذ أن ما عول عليه من ضخامة الكمية المضبوطة من المخدر لا يصلح أساسا لهذا التقدير . كما أن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في مدوناته أن الضابط انتقل لتنفيذ الإذن الساعة ١١ و ٥٠ دقيقة م عاد وأثبت في موضع آخر بأن الضبط والتفتيش قد حدثا الساعة ١١ و ٥٠ دقيقة م وذلك بعد صدور الإذن الساعة ١٠ و ١٥ دقيقة م وهو قول ينقض بعضه بعضا ، كما أن استناد الحكم إلى ما جاء بإذن التفتيش ومحضر الضبط ودقتر الأحوال لإطراح ما آثاره الدفاع غير سائغ ولا يستقيم مع ما اكتنفها من ريب وشكوك وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عرض لما طلبه الطاعن من إجراء المعاينة وإطراحه في قوله "وحيث إن طلب المعاينة غير مجدى في الدعوى لبيان المسافة بين مكان الضبط ومكتب الضابط في مديرية الأمن إذ أن المحكمة أطمأنت إلى أقوال السيد الضابط وتقديره لهذه المسافة وأنها في حدود المعقول فقد انتقل في الساعة ١١,٥٠ وعاد الساعة ١٥,١٠ أى بعد ساعة وخمسة وعشرين دقيقة " وحيث إنه فضلا عن أن الثابت أن الطاعن لم يتمسك بهذا الطلب بل أبداه من باب الاحتياط ، فإنه من المقرر أن طلب المعاينة الذى لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان مقصودا به إثارة الشبهة في الدليل الذى أطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته ، ولما كانت محكمة الموضوع قد أطمأنت إلى أقوال الضابط وخلصت منها إلى أن تقديره للوقت اللازم لتنفيذ الإذن في حدود المعقول ، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا محل للنعي عليها لعدم تولى إعادة المعاينة بمعرفة . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد عرض إلى الدفع بطلان إذن التفتيش ومحضر الضبط والتحريات لتحريرها بقلم واحد ورد عليه في قوله "وحيث إن المحكمة تطمئن إلى أقوال السيد الضابط وقد ثبت من اطلاع المحكمة على ملف الدعوى ومحضر التحريات الساعة ٩ ثم إن إذن التفتيش صدر الساعة ١٠,١٠ دقائق م وأن الضابط انتقل لتنفيذ

الإذن الساعة ١١ و ٥٠ دقيقة وهذا ما يتفق وما هو ثابت في دفتر أحوال مكتب المخدرات الذي أمرت المحكمة بضمه واطلعت عليه ، أما عن أن محضر الضبط والتحريات والإذن كلها بقلم واحد فقد أثار الدفاع عن المتهم ... في الجناية الأخرى رقم ٥٧٤ سنة ١٩٦٦ الدرب الأحمر ذات القول بذات الشبهات وأرسل السيد وكيل النيابة ذاته الأستاذ حسن السيد مذكرة للحكمة تؤيد كتابته الإذن بالضبط والتفتيش بذات التاريخ والوقت المحدد به وبخطه وبعد أن اطلع عليها الدفاع لم ير داعيا لإعادة الجدل في صحة صدور الإذن من السيد وكيل النيابة واكتفى إلى القول إلى أنه حتى مع صدور الإذن من السيد وكيل النيابة فإن هذا لا يطمئن إلى أقوال الضابط فلم يطلب من المحكمة إرسال الإذن في هذه القضية للسيد وكيل النيابة بعد أن بين سيادته رأيه بالنسبة للإذن الممثل في قضية ... المنظورة مع هذه الدعوى والمحور إذنها بنفس اليوم " ثم خلاص الحكم إلى القول " وحيث إنه يتضح مما تقدم أن الضبط والتفتيش قد حدثا حوالي الساعة ١١ و ٥٠ دقيقة وبعد صدور الإذن في الساعة ١٠ و ١٠ دقائق مساء وبعد تحرير محضر التحريات في الساعة ٩ و ٣٠ دقيقة ثم عرض الحكم لما قرره محمد أبو زيد وأحمد عبدالعال من أن الضبط قد حدث حوالي الساعة ٩ و ٥٠ وكذلك لما قرره فاطمة حامد أمين زوجة هذا المتهم وهو قريب الطاعن ، وانتهى إلى القول " بأن هذه الأقوال جميعا لا تتفق مع الثابت في إذن التفتيش ومحضر الضبط ودفتر مكتب المخدرات وهي جميعها أوراق رسمية تطمئن إليها المحكمة تمام الإطمئنان والطمئن عليها غير جدي ويكون القبض والتفتيش صحيحا " . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وهو ما لم يخطئ الحكم تقديره ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أطرافها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير

الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلاتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فتمت كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره ، وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولما كان ما أوردته المحكمة يفيد إطراحها لما أثاره الدفاع عن الطاعن في هذا الشأن سائغا وسديدا فإن ما يثيره الطاعن في شأنه يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض إلى قصد الاتجار في قوله ” وحيث إن المخدر المضبوط وضبط جزء منه بملابس المتهم والجزء الأكبر بمسكنه وفي حيازته ونظرا لضخامة الكمية المضبوطة بالمسكن وهي أربع طرب حشيش ترى أن القصد من الحيازة والإحراز هو الاتجار وهذا ما يؤيد تحريات السيد الضابط ” وكان الاتجار في الخواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم قد دلل على هذا القصد تدليلا سائغا ، فإن نعى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يكون واقعا بين أسبابه بحيث أن بعضها ينفي ما يثبته البعض الآخر فلا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة ، وكانت المحكمة قد إطمأنت في حدود سلطتها إلى أن واقعة الضبط حدثت حوالي الساعة ١١ و٥٠ دقيقة بعد صدور الإذن في الساعة ١٠ و ١٠ دقائق ودلت على ذلك بما لا تناقض فيه ، وكانت قد اقتنعت بصحة إذن التفتيش ومحضر الضبط فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١٣٢)

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٩ القضائية

دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . حكم . ” تسببيه . تسبیب
معيب “ .

تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . ليس لها العدول عنه إلا لسبب
سائع .

من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ،
فانه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائع يبرر هذا العدول . ولما كان
الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة أن المدافع
عن الطاعن طلب باحدى الجلسات التأجيل لضم صورة محضر ، وكانت المحكمة
على الرغم من تأجيلها نظر الدعوى أول الأمر كطلب الدفاع لضم هذا المحضر —
مما يبين منه أنها قدرت جدية هذا الطلب — قد نظرت الدعوى وأصدرت
حكمها فيها دون إجابة الدفاع إلى طلبه ، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما
يبرر عدول المحكمة عن هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق
دفاع الطاعن مما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٧/٨/١ بدائرة قسم الأزيكية :
بدد السيارة ومتعلقاتها المبينة بالمحضر والمملوكة لحسنى فرج والمسلمة إليه على سبيل

الوكالة فاختلسها لنفسه . وطابت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات .
ومحكمة الأزبكية الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر
مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً . فعارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن
لم تكن . فاستأنف كل من المتهم والنيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة
الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت غيابيا (أولا) بعدم قبول استئناف
المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد (ثانيا) بقبول استئناف النيابة شكلا وفي الموضوع
برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارض المحكوم عليه ، وقضى بقبول
المعارضة شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا
وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس المتهم أربعة أشهر مع الشغل .
فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد
سيارة قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك
بأن دفاع الطاعن قام أساسا أمام محكمة ثانيا درجة على أن السيارة الموقول بتبديدها
لم تبدد وأنها موجودة في حيازة المجنى عليه الأمر الذي ثبت مما أجرى من تحقيق
في الشكوى رقم ٤٩٥٠ سنة ١٩٦٨ إدارى الزيتون وقد استجابت المحكمة لما
طلبه الطاعن من تأجيل نظر الدعوى لتضم النيابة العامة المحضر المذكور إلا أنها
عادت وفصلت فيها دون تحقيق ذلك الدفاع الهام مما يعيب قضاءها بما
يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة
ثانيا درجة أن المدافع عن الطاعن طلب بجلسة ١٩٦٨/١١/١٩ التأجيل لضم
صورة من المحضر رقم ٤٩٥٠ سنة ١٩٦٨ إدارى الزيتون، وكانت المحكمة على الرغم
من تأجيلها نظر الدعوى أول الأمر كطلب الدفاع لضم هذا المحضر — مما يبين

منه أنها قدرت جدية هذا الطلب — قد نظرت الدعوى وأصدرت حكماً فيها دون إجابة الدفاع إلى طلبه . وكان من المقرر أنه متى قدرت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له ، فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائغ يبرر هذا العدول ، وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يبرر عدول المحكمة عن هذا الطلب ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخل بحق دفاع الطاعن مما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث الوجه الآخر من وجهي الطعن .

جلسة ٥ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
 محمد محفوظ ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٣٣)

الطعن رقم ٥٢٨ سنة ٣٩ القضائية

أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعى ” . حكم . ” تسمييه . تسمييب
 معيب . دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره ” . دفع .

رجوب تحقيق المحكمة ما أثاره الدفاع عن المتهم بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه ،
 أو الرد عليه ، وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .

متى كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن المدافع
 عن الطاعن دفع بأن هذا الأخير كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه مستندا
 إلى أن شهود الإثبات أجمعوا على أن المجنى عليه هو الذى اعتدى عليه أولا وأن
 الماديات قد أيدت ذلك لوجود تمزقات بملابس الطاعن ، وكان هذا الدفاع
 من شأنه — لو صح — أن يؤثر فى مسئولية الطاعن ، ومن ثم فإنه كان من المتعين
 على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه ، أما وهى لم تفعل بل اكتفت باعتناق أسباب
 الحكم المستأنف وأشارت إلى أنها تضمنت الرد الكافى على ما أثاره الدفاع
 فى صدد الدفاع الشرعى على الرغم من خلوه من ذلك البيان ، فإن الحكم
 المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع مما يستوجب
 نقضه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ يوليه سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم الجيزة محافظة الجيزة : تعدى على موظف عمومي هو " ... " رئيس نقطة شرطة أبو هريرة بأن ضربه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وكان ذلك أثناء وبسبب تأديته وظيفته . وطلبت عقابه بالمادتين ١٣٦ و ١٣٧ من قانون العقوبات . وادعت زوجة المجنى عليه عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر مدنيا قبل المتهم ووزارة الداخلية بالتضامن بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة الجيزة الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاات لوقف التنفيذ مع عدم قبول تدخل المدعية بالحقوق المدنية في الدعوى وإلزامها بمصروفاتها المدنية . فاستأنف المحكوم عليه والمدعية بالحقوق المدنية الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا . (أولا) بقبول الإستئنافين شكلا . (ثانيا) برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها . (ثالثا) في الموضوع برفض الإستئنافين وتأيد الحكم المستأنف . (رابعا) إلزام المدعين بالحقوق المدنية بمصروفات الدعوى المدنية . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التعدى على موظف عمومي أثناء وبسبب تأدية وظيفته جاء مشوبا بالقصور في التسييب والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه دفع التهمة المسندة إليه بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس لأن المجنى عليه هو الذى ابتدره بالاعتداء اعتمادا على وظيفته غير أن المحكمة التفتت عن ذلك الدفاع دون أن تعنى بتحقيقه واكتفت بالقول بأن التهمة ثابتة من أقوال الشهود ، مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعن دفع بأن هذا الأخير كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه مستندا إلى أن

شهود الإثبات أجمعوا على أن المجنى عليه هو الذي اعتدى عليه أولا وأن المصاديات قد أيدت ذلك لوجسود تمزقات بملابس الطاعن . ولما كان هذا الدفاع من شأنه — لو صح — أن يؤثر في مسئولية الطاعن ، ومن ثم فإنه كان من المتعين على المحكمة أن تحققه أو ترد عليه ، أما وهي لم تفعل بل اكتفت باعتناق أسباب الحكم المستأنف وأشارت إلى أنها تضمنت الرد الكافي على ما أثاره الدفاع في صدد الدفاع الشرعي على الرغم من خلوه من ذلك البيان ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ومحمد أبو الفضل حفى ، وأنور خلف .

(١٣٤)

الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٨ القضائية

تسعير جبرى . قرارات وزارية . جريمة . "أركان الجريمة" .

كون السلعة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . كفايته
لمريان التنظيم المبين بالقرارين الوزاريين رقمى ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ و ٥٥ لسنة ١٩٥٣ دون
اشتراط أن تكون السلعة مسعرة بالفعل بموجب قرار أو بادراجها فى جدول الأسعار .

إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبرى
وتحديد الأرباح ، وإن كان أكثر ما غنى به توفير الضروريات للجمهور وهى
التي أدخلها فى التسعير الجبرى ، إلا أنه أورد أيضا أحكاما خاصة بتنظيم بعض
نواحى الاتجار بالسلع كافة المسعر منها وغير المسعر بما ييسر على الناس سبيل
الحصول عليها ، يدل على ذلك أن الشارع عاقب فى المادة ١٣ من هذا المرسوم
بقانون من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح فى تجارتها ، وكل
من طالب عميلا بثن أعلا من الثمن المعلن عن هذه السلعة ، كما ألزم الباعة بالإعلان
عن أسعار سلعهم المسعر منها وغير المسعر. وصدورا عن هذا المبدأ فوض المرسوم
بقانون فى المادة الخامسة منه وزير الصناعة فى تقرير الوسائل اللازمة لمنع
التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها .
وقد صدر القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ بناء على هذا التفويض بإضافة المنتج محليا
من الملابس الداخلية شغل السنارة (التريكو) والجوارب إلى الجدول الملحق
بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها

ونص في المادة الثانية منه على أنه: "على المصانع والشركات التي تنتج الملابس والحوارب المنصوص عليها في المادة الأولى أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها بحروف وأرقام ظاهرة البيانات الآتية: ١ - اسم المصنع أو علامته التجارية، ٢ - اسم الصنف ومقاس القطعة، ٣ - سعر البيع للمستهلك". كما نص القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ في شأن تحديد الأرباح - والذي صدر بالاستناد إلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٥ الذي حل محله المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٥ والذي استبقى العمل بأحكامه - في المادة ٢٧ منه على أنه "يجب على كل من يتجر بالجملة أو نصف الجملة في السلع المصنوعة محليا أو المستوردة من الخارج، كما يجب على أصحاب المصانع التي تنتج هذه السلع أو المسؤولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل خاص تثبت فيه البيانات الآتية: ١ - مقادير السلع التي تكون في حيازتهم ... وما يرد منها مستقبلا والجهات الواردة منها وأماكن تخزينها وما يبيعونه وما يستخدمونه منها في تجارتهم أو صناعاتهم، ٢ - تكاليف إنتاج هذه السلع أو تكاليف استيرادها والمبالغ المدفوعة في شأنها والمتحصلة من بيعها وسعر شراء وبيع الوحدة منها، ٣ - أسماء المشترين ورقم القيد في السجل التجاري إن كان المشتري تاجرا والكميات المباعة لكل منهم". والبين من ذلك أنه يكفي لسريان التنظيم المبين بالقرارين أن تكون السلعة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ولا يشترط أن تكون مسجلة بالفعل سواء بموجب قرار أو بإدراجها في جدول الأسعار.

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم الجمالية محافظة القاهرة: (أولا) بصفته صاحب مصنع لم يثبت باللغة العربية على كل قطعة من المنسوجات المبينة بالمحضر البيانات الموضحة قانونا. (ثانيا) بصفته تاجر جملة لم يمسك سجلا لإثبات البيانات القانونية. وطلبت عقابه بموجب القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون ٢٨ لسنة ١٩٥٧ والمواد ٢٧ و ٣٤ و ٣٦ من القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٣٨

لسنة ١٩٥٢ . ومحكمة الجمالية الجزئية قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤/٢ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم من التهمتين المسندتين إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعننت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة عدم إثباته باللغة العربية على السلعة التي ينتجها البيانات التي يتطلبها القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ ومن تهمة عدم إمساكه سجلا يدون فيه البيانات التي يفرضها القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ قد أسس قضاءه على ما قال به من أن السلعة لم تسعر ، مع أن الشارع فرض إلى جانب الإلزام بالتسعير التزامات أخرى لتنظيم تداول السلع تيسيرا للحصول عليها مسعرة أو غير مسعرة ، ولا ترابط بين النوعين من الالتزام ، ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ، وإن كان أكثر ما عني به توفير الضروريات للجمهور وهى التى أدخلها فى التسعير الجبرى ، إلا أنه أورد أيضا أحكاما خاصة بتنظيم بعض نواحى الاتجار بالسلع كافة المسعر منها وغير المسعر بما ييسر على الناس سبيل الحصول عليها ، يدل على ذلك أن الشارع عاقب فى المادة ١٣ من هذا المرسوم بقانون من امتنع عن بيع سلعة غير مسعرة أو غير محددة الربح فى تجارتها ، وكل من طالب عميلا بثن أعلا من الثمن المعلن عن هذه السلعة ، كما ألزم الباعة بالإعلان عن أسعار سلعهم المسعر منها وغير المسعر . وصدورا عن هذا المبدأ فوض المرسوم بقانون فى المادة الخامسة منه وزير الصناعة فى تقرير الوسائل اللازمة لمنع التلاعب بأسعار السلع والمواد الخاضعة لهذا المرسوم بقانون وتعيين مواصفاتها . وقد صدر القرار رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٣ بناء على هذا التفويض بإضافة المنتج محليا من الملابس الداخلية شغل السنارة "التركوكو" والجوارب إلى الحدود

الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وتقرير بعض الوسائل لمنع التلاعب بأسعارها . ونص في المادة الثانية منه على أنه " على المصانع والشركات التي تنتج الملابس والجوارب المنصوص عليها في المادة الأولى أن تثبت باللغة العربية على كل قطعة منها بحروف وأرقام ظاهرة البيانات الآتية : ١ - اسم المصنع أو علامته التجارية . ٢ - اسم الصنف ومقاس القطعة . ٣ - سعر البيع للمستهلك " كما نص القرار رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ في شأن تحديد الأرباح - والذي صدر بالإستناد إلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٦ الذي حل محله المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والذي استبقى العمل بأحكامه - في المادة ٢٧ منه على أنه (يجب على كل من يتجر بالجملة أو نصف الجملة في السلع المصنوعة محليا أو المستوردة من الخارج ، كما يجب على أصحاب المصانع التي تنتج هذه السلع أو المسؤولين عن إدارتها أن يكون لديهم سجل خاص تثبت فيه البيانات الآتية : ١ - مقادير السلع التي تكون في حيازتهم .. وما يرد منها مستقبلا والكميات الواردة منها وأما كن تخزنها وما يبيعونه وما يستخدمونه منها في تجارتهم أو صناعتهم . ٢ - تكاليف إنتاج هذه السلع أو تكاليف استيرادها والمبالغ المدفوعة في شأنها والمتحصلة من بيعها وسعر شراء وبيع الوحدة منها . ٣ - أسماء المشترين ورقم القيد في السجل التجاري إن كان المشتري تاجرا والكميات المباعة لكل منهم) والبين من ذلك أنه يكفي لسريان التنظيم المبين بالقرارين أن تكون السلعة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ولا يشترط أن تكون مسعرة بالفعل سواء بموجب قرار أو بإدراجها في جدول الأسعار . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى براءة المطعون ضده من تهمة عدم وضع بيانات معينة على سلعته وعدم إدراج بيانات معينة في سجلاته على خلاف أحكام القرارين ٥٥ لسنة ١٩٥٣ و ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ قولا بأن السلعة غير مسعرة ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ حجب عن النظر في موضوع الدعوى وتفسير أدلتها ، بما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين سعد ساح ، ومحمود عطيفه .

(١٣٥)

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د ، هـ) نقد . جريمة . "أركانها" . اثبات . "إثبات بوجه عام" .
"إعتراف" . استدلالات تحقيق . "التحقيق بمعرفة
النيابة" . فاعل أصلي . اشتراك . حكم "تسديده
تسديده غير معيب" .

(١) اثبات الحكم تعامل المتهم في النقد الأجنبي بطريق
غير مشروع ودون أن يثبت في الدفاتر المأمدة لذلك
أو يورده للبنك . كفاية ذلك للرد على دفاع المتهم
بأن تعامله مسموح به .

(ب) إقرار المتهم في محضر الضبط وتحقيق النيابة باحتفاظه
بالنقد الأجنبي وعدم توريده للبنك وتعامله فيه مقابل
عمولة . هو اعتراف بتحقيق به عناصر جرمي التعامل
في النقد الأجنبي وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد .

(ج) اشتراط كون التعامل بالنقد الأجنبي محدد بواقعة
معينة . غير لازم . جواز انطواء هذا التعامل على
عمليات متعددة .

(د) براءة أحد المتهمين من جرمي التعامل في أوراق النقد
الأجنبي وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد . لا تأثير
لذلك في تأني من أثبت الحكم اقترافه لتلك الجريمتين .

(د) استناد الحكم في إدانة المتهم إلى اعترافه ، وليس تأسيسا على واقعة ضبط مبلغ ذكر في الحكم الابتدائي خطأ أنه وجد بمسكن المتهم . صحة هذا الحكم .

(و ، ز) نيابة عامة . ”التحقيق بمعرفة النيابة“ . تحقيق . ”التحقيق بمعرفة النيابة“ .
 مأمورو الضبط . ”واجباتهم“ . استدلال . إثبات . ”أوراق رسمية“ . ”اعتراف“ . ”إثبات بوجه عام“ حكم . ”تسببيه .
 تسبب غير معيب“ .

(ر) مباشر النيابة للتحقيق . صحة قيام مأموري الضبط إلى جانبها بواجباتهم .
 المادة ٢٤ إجراءات . على هؤلاء المأمورين إرسال محضرهم للنيابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق ما ترى تحقيقه منها . حق المحكمة في الاستناد إلى ماورد بهذه المحاضر .

(ز) حق مأمور الضبط في سؤال المتهم دون استجوابه . التعويل على اعتراف المتهم في هذا السؤال . صحيح .

(ح) إجراءات المحاكمة . حكم . ”الادعاء بخالفه الثابت به“ . محضر الجلسة . تقرير التاخير . تزوير . ”الطعن بالتزوير“ . إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . ”أوراق رسمية“ .

الحكم بكامل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . خلو محضر الجلسة من إثبات هذه الإجراءات . لا عيب . إثبات عكس ماورد بالحكم . لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير .

(ط) دفاع . ”الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره“ . إثبات . ”إثبات بوجه عام“ . ”معاينة“ . حكم ”تسببيه . تسبب غير معيب“ .

طلب المعاينة وضم الأوراق التي لا تلازم المحكمة به ؟

١ — متى كان الحكم قد أثبت أن المتهم كان يتعامل في النقد الأجنبي بطريق غير مشروع لحسابه دون أن يثبت في الدفاتر المعدة لذلك أو يورده إلى البنك ، فإن ذلك يتضمن الرد على دفاعه بأن تعامله في هذا النقد الأجنبي

هو تعامل مسموح به ، وأنه قام به بمقتضى وظيفته وأنه غير مسئول عن قيد هذا النقد بالدفاتر وكان يسلم ما فى حوزته من نقد أجنبي إلى رئيس الخزينة .

٢ — إذا كان الحكم قد أثبت أن المتهم قد قرر فى محضر ضبط الواقعة وفى تحقيق النيابة أنه كان يحتفظ بالنقد الأجنبي الذى يستبدله له نزلاء الفندق ولم يورده إلى البنك وأنه تعامل فى هذا النقد مقابل عمولة حصل عليها بلغت مائة وستين جنيتها ، فإن هذا يعد إقراراً من جانبه بارتكاب جريمة التعامل فى أوراق النقد الأجنبي بطريق غير قانونى وعدم عرض ما فى حوزته من نقد أجنبي على وزارة الاقتصاد وتوافر به كافة العناصر القانونية لهاين الجريمتين .

٣ — لا يلزم أن يكون التعامل بالنقد الأجنبي محمداً بواقعة واحدة بل يجوز أن ينطوى هذا التعامل على عمليات متعددة .

٤ — إن قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة أحد المتهمين من جريمة التعامل فى أوراق النقد الأجنبي وعدم عرض هذا النقد على وزارة الاقتصاد لا أثر له على قيام هاتين الجريمتين فى حق الطاعن ما دام قد أثبت أنه ارتكبهما دون اشتراك أحد معه .

٥ — إذا كان الحكم المطعون فيه بعد أن أحال فى بيان واقعة الدعوى إلى الحكم الابتدائى ، عرض لما جاء فى هذا الحكم من أن تفتيش مسكن المتهم قد أسفر عن ضبط مبلغ ٧٢٤ ج و ١٥٠ م فصحيح هذه الواقعة بما يفيد أن تفتيش مسكن المتهم الآخر هو الذى أسفر عن ضبط هذا المبلغ عنده ، وكان الحكم قد عول فى إدانة الطاعن على اعترافه بارتكاب الجريمتين المسندتين إليه ولم يستند إلى واقعة ضبط هذا المبلغ ، فإن ما ينعاه الطاعن من أنه لم يعمل أثر هذا التصحيح لا يكون له محل .

٦ — جرى قضاء محكمة النقض على أن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضى قعود مأمورى الضبط القضائى عن القيام إلى جانبها فى الوقت ذاته بواجباتهم التى فرض الشارع عليهم أدائها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون

الإجراءات الجنائية ، وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليه بحثهم ترسل إلى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة .

٧ — لأمر الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا ومن ثم إذا كان الثابت مما أورده الحكم أن الضابط أثبت في محضره أن الطاعن حضر أثناء التفتيش واعترف بما نسب إليه فلا ثريب إن أثبت هذا الاعتراف في محضره وللحكمة أن تعول عليه في حكمها ما دامت قد اطمأنت إليه .

٨ — من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات ، فإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص قد تلى ، وكان لا يجوز إثبات عكس ما ثبت في ورقة الحكم إلا من طريق الطعن بالتزوير — وهو ما لم يفعله الطاعن — فإنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات تلاوة هذا التقرير .

٩ — إن طالب معارضة حجرة الخزينة وضم التحقيقات الإدارية الخاصة بالمبلغ الذي ضبط بمكتب الطاعن على ما يبين مما أوضحه الطاعن في وجه طعنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة بل قصد به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة ، ومن ثم فإن المحكمة لا تلتزم بإجابته .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ — "وصحة اسمه"
و ٢ — (الطاعن الثاني) و ٣ — (الطاعن الأول)

و ۴ — بأنهم في خلال المدة من ۳ يوليو سنة ۱۹۶۶ إلى ۱۰ أغسطس سنة ۱۹۶۶ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة: المتهمين الأول والثاني والثالث: تعاملوا في أوراق النقد الأجنبي المبينة بالمحضر على خلاف الشروط والأوضاع التي قررها وزير الاقتصاد وعن غير طريق البنوك المرخص لها منه بذلك بأن تلقوا من نزلاء فندق البرج بوصفهم من العاملين في خزينته ألف وخمسمائة وستة وخمسين دولارا أمريكيا وخمسمائة وواحد من الجنيهات الاسترلينية وثلثين وستة بنصات وستائة وثلاثة وأربعين فرنكا فرنسيا ونصف وسبع عشرة ألف وأربعمائة ليرة إيطالية ودينارا ونصف دينار عراقين وقاموا باستبدالها لهم بنقد مصري دون أن يثبتوا ذلك في دفاتر الفندق وعلى إقرارات العملة الخاصة بهؤلاء النزلاء. المتهمين الأول والثاني أيضا: لم يعرضوا للبيع على وزارة الاقتصاد عن طريق أحد البنوك المعتمدة وبسعر الصرف الذي يحدده وزير الاقتصاد ما دخل في حيازتهما من أوراق النقد الأجنبي المبين النوع والقدر في التهمة السابقة والتي بلغت حصيلة بيعها بسعر الصرف الرسمي مبلغ ۱۳۴۹ ج و ۴۸۵ م ألف وثلثمائة وتسعة وأربعون جنيها مصريا وأربعمائة وخمسة وثمانون مليا. المتهم الرابع: إشتراك مع المتهمين الثلاثة الأول بطريق التحويل والاتفاق في ارتكاب الجريمة سالفتي الذكر بأن عرضهم على استبدال النقد الأجنبي لنزلاء الفندق بنقد مصري دون إثبات هذا التعامل في إقرارات العملة أو الدفاتر المعدة لذلك، واتفق معهم على الاحتفاظ بذلك النقد دون استبداله لدى أحد البنوك المعتمدة إلى حين يتسلمه منهم في مقابل العمولة التي يؤديها إليهم عن ذلك فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحويل. وطلبت عقابهم بالمواد ۱ و ۳ و ۹ من القانون رقم ۸۰ لسنة ۱۹۴۷ المعدل والمواد ۱ و ۵ و ۱۱ و ۱۲ و ۱۴ من قرار وزير الاقتصاد رقم ۸۹۳ لسنة ۱۹۶۰ بإصدار لائحة الرقابة على عمليات النقد والمادتين ۱/۴۰ — ۲ و ۴۱ من قانون العقوبات. ومحكمة جناح قصر النيل الجزئية قررت إحالة القضية بحالتها إلى محكمة الشؤون المالية والتجارية. ومحكمة الشؤون المالية والتجارية قضت بحضورها عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين الأول والرابع سنتين مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ وحبس كل من المتهمين الثاني والثالث سنة مع الشغل وكفالة

عشرة جنهيات" لوائف التنفيذ مع مصادرة أوراق النقد الأجنبي والشيكات السياحية المضبوطة فاستأنف المتهمون هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا أولا : بقبول الاستئناف شكلا . ثانيا : إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة بالنسبة للمتهم الرابع وبراءته مما أسند إليه . ثالثا : بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والثالث والاكتفاء بحبس كل منهم ستة شهور مع الشغل . رابعا ، بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من مصادرة فطعن المحامي الوكيل عن المتهم الثالث (الطاعن الأول) في هذا الحكم بطريق النقض ، كما قرر المحامي الوكيل من المتهم الثاني (الطاعن الثاني) الطعن في الحكم بطريق النقض .

المحكمة

حيث إن معنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بريمى التعامل بأوراق النقد الأجنبي بطريق غير قانونى وعدم عرض ما دخل في حيازته من هذا النقد على وزارة الإقتصاد قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم الابتدائى استند في قضائه إدانة الطاعن إلى أنه شريك للمتهم الرابع وكان يسلمه ما يحصله من عملات أجنبية للاتجار بها ثم قضى الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم الرابع من التهمة المسندة إليه وهو ما تنهار معه التهمة المسندة إلى الطاعن ، غير أنه قضى بادانته دون أن يبين الواقعة التى عاقبه عليها ، وقد أشار الطاعن في دفاعه في مذكرته التى قدمها إلى المحكمة الاستئنافية . أنه لا يوجد دولاب في غرفة الخزينة على خلاف ما يقرره الضابط في محضره من أنه ضبط بهذا الدولاب خمسة شيكات سياحية لم يثبتها الطاعن في الدفاتر المعدة لذلك وقرر الطاعن أنه لا يوجد بهذه الغرفة سوى مكتبه وأنه ليس لديه دفاتر لقيد العملات الأجنبية وطلب من المحكمة تحقيقا لدفاعه معاينة هذه الحجرة إلا أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب ، كما طلب الطاعن ضم التحقيقات الخاصة بمباغ الأربعين جنهيات التى وجدها المحقق بـ درج مكتبة وزعم أنها ملك الطاعن ، إذ ثبت من هذه التحقيقات أنها عجز في عهد الطاعن وأنها من أموال الفندق ولم تجبه

المحكمة إلى هذا الطالب أيضا ، وأوضح الطاعن في مذكرته أن ما نسب إليه في التهمة الأولى من تلقى أوراق النقد الأجنبي من نزلاء الفندق لاعتقابه عليه لأنه مصرح له بصفته صرافا بأن يتلقى أوراق النقد الأجنبي ، أما قيد هذا النقد في دفاتر الفندق فإنه غير مسئول عنه إذ ليس لديه دفاتر لقيد النقد الأجنبي بل المسئول عن ذلك هو المتهم الرابع باعتباره رئيسا للخزينة ويقوم بالقيد في الدفتر الموجود لديه . وأما عن الإتهام الثاني وهو عدم عرض ما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي فإن المبلغ الذى ضبط في مكتبه قد حصل عليه الطاعن بسبب وظيفته وكان يتفقد ما لديه من تعليمات بتسليم ما يدخل في حوزته من نقد أجنبي أثناء عمله إلى رئيس الخزينة الذى عاينه أن يورد هذا النقد إلى البنك إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع .

وحيث إن الحكم الابتدائي الذى أحال عليه الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى قد حصل هذه الواقعة بقوله إنها تخلص فيما أثبتته مفتش قسم مكافحة التهريب في محضره من أنه وصل لعلمه أن المتهمين وهم من موظفى خزينة فندق البرج يقومون بالتجار فى النقد الأجنبي الذى يحصلون عليه من نزلاء الفندق وأنهم يستبدلون النقد الأجنبي لهؤلاء النزلاء ويضعون خاتم الفندق على الإفورات الجمركية الخاصة بهم ولا يقومون بتوريد النقد الأجنبي للبنك وأنهم استبدلوا بمبلغ ١٦٥ جنيتها استرلينيا فى ١٩٦٦/٨/٨ ومبلغ خمسين جنيتها استرلينيا فى ١٩٦٦/٨/٩ وأن المبالغ التى وردت إلى فرع البنك بالفندق فى الفترة من ١٩٦٦/٥/٢٠ إلى ١٩٦٦/٥/٣١ هى ١٥٩,٠٥ جنيتها وتوصل محرر المحضر إلى احضار بعض الإفورات الجمركية لبعض النزلاء وتبين منها استبدال أصحابها لما معهم من نقد ، وقد أذنت النيابة بتفتيش المتهمين ومساكنهم ، وبفتيش الجزء الأسفل من دولاب خشبي فى حضور الطاعن الأول ضبطت خمسة شيكات سياحية بمبلغ تسعين دولارا اعترف بحيازتها وأنه حصل عليها من بعض نزلاء الفندق دون إثباتها بالدفتر الخاص بالنقد الأجنبي وأنه اشترى المبلغ المضبوط لحساب المتهم الرابع وأثبت محرر المحضر أن فرع بنك مصر بالفندق كان مفتوحا وقت التفتيش كما ضبط لدى الطاعن الأول مبلغ أربعين جنيتها ذكر له أنه يحتفظ بها لاستخدامها فى تغذية عملية استبدال النقد وأنه يتقاضى عمولة نظير كل عملة أجنبية يوردها للمتهم الرابع

الذى يورد بعض العملات للبنك ويتجر ببعضها الآخر وأسفر تفتيش مسكن الطاعن الأول عن العثور على مبلغ ألف وثمانمائة جنيه قال عنه أنه حصيلة عمولاته من الاتجار فى النقد الأجنبي كما ضبط محرر المحضر بمكتب بالطابق العلوى من الفندق عملات أجنبية أوضحها الحكم وأثبت محرر المحضر أن الطاعن الثانى حضر أثناء التفتيش واعترف بما هو منسوب إليه . واستند الحكم فى إدانة الطاعنين إلى اعترافهما بارتكاب ما نسب إليهما فى محضر ضبط الواقعة وتحقيقات النيابة وإلى ضبط نقد أجنبي فى حوزة الطاعن الأول وأن الطاعنين قد استهدفا من عدم التوقيع على إقرارات النزلاء بالفندق التجهيل بشخص من قام باستبدال العملة الأجنبية مما يقطع بانصراف قصدهما إلى التعامل المحظور فى النقد الأجنبي . ثم عرض الحكم المطعون فيه إلى الاتهام المسند إلى المتهم الرابع فقضى ببراءته منه استنادا إلى أن المحكمة لا تطمئن إلى أن اعتراف المتهمين الثلاثة الأول على هذا المتهم يفيد بالفعل اشتراكه معهم فيما ثبت ارتكابهم له وإنما ترى أنه صدر منهم فى محاولة للدفاع ببيان أنهم صدعوا فيما اقترفوه من جرم إلى أوامر مدير لهم يؤيد ذلك أن ظروف الدعوى ومادياتها تفيد أنهم كانوا يمارسون عمليات التهريب قبل أن يعين هذا المتهم فى الفندق الذى يعملون به وأن واقعة الضبط تمت أثناء غيابه فى إجازة بمدينة الاسكندرية حيث ضبط ، وهو أمر يفيد أنهم ضالعون فى إثمهم دونه ومن قبله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرمى التعامل فى أوراق النقد الأجنبي وعدم عرض هذا النقد على وزارة الاقتصاد اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه ببراءة المتهم الرابع لا أثر له على قيام هاتين الجريمتين بعد أن أثبت الحكم أن الطاعن قد ارتكبهما دون اشتراك ذلك المتهم معه . لما كان ذلك ، وكان طلب معاينة حجرة الخزينة وضم التحقيقات الإدارية الخاصة بالمبلغ الذى ضبط بمكتب الطاعن على ما بين مما أوضحه الطاعن فى وجه طعنه لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استعالة حصول الواقعة بل قصد به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة مما لا تلزم المحكمة بإجابته . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن كان يتعامل فى النقد الأجنبي بطريق غير مشروع لحسابه دون أن يثبت فى الدفاتر المعدة لذلك

أو يورده إلى البنك وهو ما يتضمن الرد على دفاعه بأن تعامله في هذا النقد الأجنبي هو تعامل مسموح به ، وأنه قام به بمقتضى وظيفته وأنه غير مسئول عن قيد هذا النقد في الدفاتر ، وكان يسلم ما في حوزته من نقد أجنبي إلى رئيس الخزينة . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن يكون على غير أساس ويتعين رفض الطعن موضوعا .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى هو الخطأ فى الاسناد والبطلان فى الإجراءات والخطأ فى تطبيق القانون ، فقد أورد الحكم الابتدائى فى تحصيله لواقعة الدعوى أن تفتيش مسكن الطاعن أسفر عن ضبط مبلغ ٧٢٤ ج و ١٥٠ م فى حين أن الثابت من الأوراق أنه لم يضبط معه أو فى مسكنه أى نقد وقد أشار الطاعن فى دفاعه أمام المحكمة الإستئنافية إلى هذا الخطأ الذى وقع فيه الحكم الابتدائى وتحققت المحكمة من وقوع هذا الخطأ وقامت بتحصيل الوقائع على وجهها الصحيح ولكنها اكتفت بهذا التعديل دون أعمال أثره وهو استبعاد ما استقر فى عقيدة محكمة أول درجة من ضبط نقد لدى الطاعن ، كما أنها قضت فى الدعوى دون أن يتلو أحد أعضائها تقرير تلخيص مما يبطل حكمها . وقد أشار الطاعن فى مذكرته التى قدمها بدفاعه إلى محكمة ثانى درجة إلى أنه لا يجوز لرجال الضبط القضائى بعد أن تولت النيابة العامة التحقيق فى الدعوى أن يقوموا بمجانبتها بإجراء تحقيق فيها وطلب استبعاد محضر التحقيق الذى قام به الضابط جلال -هنا الذى أذنت له النيابة بالضبط والتفتيش والذى استجوب فيه المتهمين وورد الحكم على هذا الدفاع بقوله إن إذن النيابة العامة لأمور الضبط القضائى بضبط شخص وتفتيش مسكنه لا يحول بينه وبين سؤاله كما أنه لا يستلزم أن تباشر النيابة تحقيق الدعوى بأكملها ، وهذا الرد ينطوى على خطأ فى تطبيق القانون إذ أن المحاضر التى يحررها رجال الضبط القضائى فى الوقت الذى تقوم فيه النيابة العامة بالتحقيق لا تعدو أن تكون محاضر جمع امتدالات وليست محاضر تحقيق تسمع فيها أقوال الشهود والمتهمين . كما أن الحكم دان الطاعن بأنه تعامل فى نقد أجنبي على خلاف الأوضاع التى رسمها القانون فى حين أن لموظفى الفندق - وهو من بينهم - الحق قانونا وفقا لنظام الفندق فى أن يستبدلوا النقد الأجنبي فى الفترات التى يكون فيها فرع البنك فى الفندق مغلقا ومن ثم فإن يده على هذا النقد مشروعة

ج . م (٨) . ج

كما أن القصد الجنائي في هذه الجريمة وهو انتواء التعامل غير المشروع في النقد الأجنبي غير متوافر في حق الطاعن إذ كان يسلم النقد الذي يحصل عليه إلى رئيس الخزينة عند انتهاء عمله وقد وصف الحكم أقوال الطاعن في التحقيق بأنها اعتراف في حين أن قوله بأنه كان يتسلم النقد الأجنبي ويسلمه إلى رئيس الخزينة لأن البنك كان مغلقا لا يعد اعترافا بالجريمة ، هذا إلى أن الحكم قد أسند إلى المتهمين جميعا أنهم تعاملوا في نقد أجنبي دون أن يحدد مقدار ما حصله كل منهم من هذا النقد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أحال في بيان واقعة الدعوى إلى الحكم الابتدائي عرض لما جاء في هذا الحكم من أن تفتيش مسكن الطاعن قد أسفر عن ضبط مبلغ ٧٢٤ ج و ١٥٠ م فصحيح هذه الواقعة بما يفيد أن تفتيش مسكن المتهم الأول هو الذي أسفر عن ضبط هذا المبلغ عنده . ولما كان الحكم قد عول في إدانة الطاعن على اعترافه بارتكاب الجريمةتين المسندتين إليه ولم يستند إلى واقعة ضبط هذا المبلغ فإن ما ينعماء الطاعن عليه من أنه لم يعمل أثر هذا التصحيح لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن تقرير التلخيص قد تلى ، وكان من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات فلا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات تلاوة هذا التقرير ، وكان لا يجوز إثبات عكس ما ثبت في ورقة الحكم إلا عن طريق الطعن بالتزوير وهو ما لم يفعله الطاعن . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بشأن استبعاد الدليل المستمد من اعترافه بمحضر الضبط ورد عليه بقوله ” وحيث إن الدفاع عن المتهم الثالث قدم مذكرة أمام هذه المحكمة ضمنها فضلا عن الدفاع الموضوعي دفعا ببطلان إجراءات الضبط لأن النقيب جلال مهنا القائم به بعد أن استأذن النيابة العامة في الضبط والتفتيش لم يقف عند ذلك وإنما قام بتحرير محضر تجاوز فيه اختصاصه عندما أجرى تحقيقا وصل فيه إلى الحصول على اعترافات للمتهمين وهو أمر يصح عمله بالبطلان ويستلزم بالتالي استبعاد الدليل المستمد منه ، وهذا الدفع مردود بأن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي فعود ما موري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها بأي واجب من واجبات عملهم و ذات الوقت الذي تباشر فيه عملها على أن تعرض المحاضر

المحورة منهم عن العمل على النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها . ومن ثم فإن إذن النيابة العامة لمأمور الضبط القضائي بضبط شخص وتفتيشه لا يحول بين هذا المأمور وسؤال المتهم كما أنه لا تستلزم ضرورة أن تباشر النيابة العامة تحقيق الدعوى بأكملها دون أن تجتزئ منها استجواب المتهمين فحسب وبالتالي فإنه يكون للمحكمة أن تستند في حكمها إلى ما ورد بالمحاضر التي حررها مأمورو الضبط القضائي على نحو ما سلف ما دامت المحاضر قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها ، وما أورده الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ، ذلك بأن قضاء محكمة النقض جرى على أن قيام النيابة العامة بإجراء التحقيق بنفسها لا يقتضي قعود مأموري الضبط القضائي عن القيام إلى جانبها في الوقت ذاته بواجبائهم التي فرض الشارع عليهم أداؤها بمقتضى المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكل ما في الأمر أن المحاضر الواجب على أولئك المأمورين تحريرها بما وصل إليه بحثهم ترسل إلى النيابة العامة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منها ، وللمحكمة أن تستند في الحكم إلى ما ورد بهذه المحاضر ما دامت قد عرضت مع باقي أوراق الدعوى على بساط البحث والتحقيق أمامها بالجلسة ، ولما مور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلا ، والثابت مما أورده الحكم أن النقيب جلال مهنا قد أثبت في محضره أن الطاعن حضر أثناء التفتيش واعترف بما نسب إليه فلا تريب عليه إن أثبت هذا الاعتراف في محضره وللمحكمة أن تعول عليه في حكمها ما دامت قد اطمأنت إليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن قد قرر في محضر ضبط الواقعة وفي تحقيق النيابة أنه كان يحتفظ بالنقد الأجنبي الذي يستبد له نزلاء الفندق ولم يورده إلى البنك وأنه تعامل في هذا النقد مقابل عمولة حصل عليها بلغت نحو مائة وستين جنيتها وهو اعتراف صريح بارتكاب جريمة التعامل في أوراق النقد الأجنبي بطريق غير قانوني وعدم عرض ما في حوزته من نقد أجنبي على وزارة الاقتصاد وتوافره به كافة العناصر القانونية لها تين الجريمتين اللتين دانه الحكم بهما ، وكان لا يلزم أن يكون التعامل في النقد الأجنبي محمدا بواقعة واحدة بل يجوز أن ينطوي هذا التعامل على عمليات متعددة كما هو الحال في الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن يكون أيضا على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين / محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، وحسين ساح ، والدكتور أحمد محمد
إبراهيم .

(١٣٦)

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ القضائية

(أ) طعن . " قبوله " . نقض . " قبول الطعن " .

العبرة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا .

(ب) إرتباط . عقوبة . " تطبيقها " . عمل . تأمينات اجتماعية .

لا إرتباط بين جرائم عدم التأمين على العمال وعدم استيفاء سجل الأجور وعدم تقديم البيان
السنوي الخاص بالأجور .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن العبرة في قبول الطعن هي بوصف
الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي تقضى به المحكمة .

٢ — استقر قضاء محكمة النقض على أن جرائم عدم التأمين على العمال وعدم
استيفاء سجل الأجور وعدم تقديم البيان السنوي الخاص بأجور العاملين ، لا يجمع
بينها وحدة الغرض وليست مرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة في حكم المادة ٣٢
من قانون العقوبات .

الوقائع

لما تمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بانهما في يوم ٦ من أبريل سنة ١٩٦٧
بدائرة كفر الزيات محافظة الغربية : (أولا) وهما صاحبا عمل لم يقوموا بالتأمين

على العمال لديهم الموضع عددهم وأسمائهم بالمحضر (ثانيا) لم يستوفيا سجل قيد أجور العمال (ثالثا) لم يقدموا البيان السنوي الخاص بأجور العاملين لديهم .

وطلبت عقابهما بالمواد ٤ و ١٢٦ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٨ و ١٣٩ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة جنح كفر الزيات الجزئية قضت حضوريا إعتباريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٤ و ١٣ و ١٢٦ و ١٣٤ و ١٣٥ / ١ - ٣ من قانون التأمينات الاجتماعية بتغريم كل من المتهمين مائة قرش عن التهمة الأولى عن كل من العمال التسعة المبينة أسمائهم بالمحضر وبتغريم كل منهما مائة قرش عن كل من التهمتين الثانية والثالثة . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة طنطا الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الأول وبراءته مما أسند إليه (ثانيا) برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف بالنسبة إلى المتهم الثاني بلا مصاريف جنائية . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في التهمة الأولى وهي مخالفة إلا أنه لما كانت العبرة في قبول الطعن - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليست بالوصف الذي قد تقض به المحكمة ، وكان الشأن في هذه الدعوى أنها أقيمت على الطاعن على أساس أن التهمة الأولى جنحة فإن الطعن في هذا الحكم يكون جائزا .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذا دان المطعون ضده في جرائم عدم التأمين على العمال وعدم استيفاء سجل الأجور وعدم تقديم البيان السنوي الخاص بأجور العاملين لديه ، وأوقع عقوبة مستقلة عن كل تهمة من هذه التهم قد أخطأ في القانون ، ذلك أن الجرائم المذكورة إرتكبت لغرض واحد وكل منها مرتبطة بالأخرى إرتباطا لا يقبل التجزئة مما كان يتعين معه إعتبارها

جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن قضاء محكمة النقض قد انتهى إلى أن الجرائم التي دين بها المطعون ضده لا يجمع بينها وحدة الغرض وإبست مرتبطة إرتباطا لا يقبل التجزئة، ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ في القانون يكون غير سديد ويتمين رفض الطعن موضوعا .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، وحسين سعد ساح ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد
إبراهيم .

(١٣٧)

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ القضائية

(أ) إثبات . ” خبرة ” . خبراء الطب الشرعى .

حق المعاونة بالطب الشرعى فى القيام بأعمال الخبرة أمام القضاء دون نذب ممن يعلوه
فى الوظيفة . المواد ١ ، ٣٥ ، ٣٦ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ .

(ب) مواد مخدرة . جريمة . ” أركانها ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها
فى تقدير توافر أركان الجريمة ” . حكم . ” تسببيه . تسبيب غير
معيب ” .

تقدير واقعة الاتجار فى المواد المخدرة . موضوعى .

(ج) نيابة عامة . ” اختصاص وكلاء النيابة الكلية ” . اختصاص . ” وكلاء
النيابة الكلية ” .

إختصاص وكلاء النيابة الكلية بأعمال التحقيق فى دائرة المحكمة الكلية التى
يعملون بها .

(د ، هـ) أمر إحالة . ” تسببيه ” . ” بطلانه ” . بطلان . ” مستشار الإحالة ” .
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . نقض .
” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ” .

(د) صحة إجراءات الإحالة والمحاكمة ولو شاب قرار الإحالة قصور فى التسبيب .
ما دام أن القرار قد تضمن الاتهام الذى حوكم المتهم عنه .

إثارة أمر بطلان قرار الاحالة لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .

(هـ) عدم جواز تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام النقض . مثال .

(و ، ز) إذن التفتيش . ” بياناته ” . ” تنفيذه ” . مأمورو الضبط القضائي . تفتيش .

(و) خلو إذن التفتيش من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته . لا يعيبه . شرط ذلك ؟

(ز) حق مأمور الضبط في الاستعانة بمروسيه من غير رجال الضبط .

(ح) إثبات . ” معاينة ” . ” شهادة ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” .

متى لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب المعاينة ؟

عدم جواز مصادرة المحكمة في اطمئنانها إلى أقوال الشهود .

١ — مفاد نصوص المواد الأولى والخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم أعمال الخبرة أمام جهات القضاء ، أن لخبراء مصلحة الطب الشرعي ابتداء من كبار الأطباء الشرعيين وانتهاء بمعاون الطبيب الشرعي حق القيام بأعمال الخبرة تحت رقابة القضاء ، وهذا الحق مستمد من القانون ويقوم به أي منهم ولو كان معاوناً كميادون حاجة إلى ندب ممن يعلوه في الوظيفة .

٢ — إن الاتجار في المواد المخدرة واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها ، متى كان تدليلها سائغاً ومؤدياً إلى ما انتهت إليه بشأنها .

٣ — جرى قضاء محكمة النقض على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة

الكلية التي هم تابعون لها ، وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه ، تفويضا أصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه .

٤ — متى كان الطاعن لم يجادل في أن قرار الإحالة تضمن إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته عن تهمة إحراز الحشيش والأفيون ، فإن إجراءات الإحالة والمحاكمة تكون صحيحة ولو اقتضت مدونات أسباب الإحالة عند بيان أقوال الشهود على ذكر أن الطاعن أحرز الحشيش دون الإشارة إلى الأفيون ، ذلك أنه فضلا عن أن القصور في أسباب قرار الإحالة لا يبطل المحاكمة ولا يؤثر على صحة إجراءاتها ، فإنه لا يقبل إثارة أمر بطلان هذا القرار لأول مرة أمام محكمة النقض باعتباره إجراء سابقا على المحاكمة .

٥ — إذا كان الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع سائر ما ساقه بأسباب طعنه في شأن خلو إذن التفتيش من صفة ومحل إقامة المأذون بتفتيشه أو في شأن بطلان التفتيش لأن أحد رجال الشرطة السريين أمسك بالطاعن ليقوم الضابط بتفتيشه ، أو عدم تحليل حافظة النقود التي عثر على المخدرات فيها وكذلك المواد المضبوطة ، مما ينطوي على تعيب للإجراءات التي جرت في المرحلة السابقة على المحاكمة — ولم يطالب إلى تلك المحكمة تحقيقا معينا في هذا السبيل ، فلا يقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة النقض .

٦ — لم يشترط القانون شكلا معينا لإذن التفتيش ، فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته طالما أن المحكمة اطمأنت إلى أنه المقصود بالإذن .

٧ — لأمور الضبط القضائي أن يستعين في تنفيذ أمر التفتيش بمروسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي .

٨ — من المقرر أن طلب المعاينة متى كان لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود ، بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة ، فإن هذا الطلب

يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته ، وإذ كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود ، فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا محل للنهي عليها بعدم توليها إعادة المعاينة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٦ يوليو سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز طوخ محافظة القليوبية : أحرز بقصد الاتجار جواهر مخدرة (حشيشاوأفيونا) . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد الواردة في أمر الإحالة فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٤/١ - ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ١ و ١٢ من الجدول رقم ١ المرفق به و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وتخريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة إحراز مخدرات (حشيش وأفيون) بقصد الاتجار جاء مشوبا بالبطلان والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن ما حواه قرار مستشار الإحالة من أقوال الشهود قاصر على أن الطاعن أحرز جواهر الحشيش ولم تشر هذه الأقوال إلى ضبط جواهر الأفيون معه ، ومؤدى هذا أن الطاعن أحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته عن إحراز الحشيش فقط ، وكان على محكمة الجنايات أن تلتزم حدود ما حواه قرار الإحالة من ذلك وأن في خروجها عن نطاقه وبسط إدانتها للطاعن على وقائع أخرى ما يشوب حكمها بالبطلان - كما أن الذي قام بإجراء تحليل المواد المضبوطة هو كيمائى شرعى معاون وهو كمعاون النيابة لا يصح التعويل على إجراء قام به إلا إذا تدب لذلك من صاحب الصفة الأصلية

في هذا الإجراء وهو ما لم يثبت حدوثه ، ومن ثم يكون عمله على غير سند صحيح من القانون ويكون تعويل الحكم على نتيجة التحليل الذي أجراه معيبا بالفساد في الاستدلال . كما أن إذن التفتيش صدر باطلا إذ أصدره وكيل نيابة بنها الكاية دون أن يثبت أنه ندب لذلك من رئيس النيابة أو أن وكيل نيابة طوخ المختص كان لديه عذر وندب هو للقيام بعمله ، كما لم يبين الإذن صفة ومحل إقامة المقصود بالتفتيش مع أن الأسماء قد تتشابه في البلدة الواحدة وفي الأسرة الواحدة . كما تضمن الإذن ندب أي من مأموري الضبط القضائي لإجراء التفتيش والثابت من الأوراق أن الشرطي السري كمال أحمد قرر أنه أمسك بالطاعن ثم قام بعد ذلك رئيس مكتب المخدرات بتفتيشه ، ومؤدى ذلك أن الشرطي السري قبض على الطاعن قبل تفتيشه ، وإذا كان الشرطي السري المذكور ليس من مأموري الضبط القضائي فإن ضبطه للطاعن يكون باطلا وتبطل بالتالي الإجراءات اللاحقة وما أسفرت عنه . كما أن الطاعن تمسك بقصور إجراءات التحقيق لعدم معاينة محل الحادث إذ كان في وسع الطاعن أن يتخلص من المخدرات قبل الضبط لو صح أنه كان محززا لها ولم يرد الحكم على هذا الطلب ردا سائغا . وقد عول الحكم في إثبات قصد الاتجار على أدلة لا تؤدي إلى ما انتهى إليه ولم يرد على ما عابه الطاعن على إجراءات التحقيق من عدم إرسال الميزان المضبوط وحافطة النقود التي قبل بضبط الأفيون فيها إلى التحليل وكل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر فيه كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما انتهى إليه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يجادل في أن قرار الإحالة تضمن إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته عن تهمة إحراز الحشيش والأفيون ، فإن إجراءات الإحالة والمحاكمة تكون صحيحة ولو اقتصر مدونات أسباب الإحالة عند بيان أقوال الشهود على ذكر أن الطاعن أحرز الحشيش دون الإشارة إلى الأفيون ذلك أنه فضلا عن أن القصور في أسباب قرار الإحالة لا يبطل المحاكمة ولا يؤثر على صحة إجراءاتها فإنه لا يقبل إثارة أمر بطلان هذا القرار لأول مرة أمام محكمة النقض باعتباره إجراء سابقا على المحاكمة ، ومن ثم فإن القول

بأن الحكم المطعون فيه حاكمه على واقعة لم تحل إلى محكمة الجنايات يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان النعى ببطلان إجراءات التحليل لقيام معاون كيمائى شرعى به مردودا بأن المادة الأولى من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم أعمال الخبرة أمام جهات القضاء تنص على أن يقوم بأعمال الخبرة أمام هذه الجهات خبراء الجداول الحاليون وخبراء وزارة العدل ومصاحبة الطب الشرعى والمصالح الأخرى التى يعهد إليها بأعمال الخبرة وكل من ترى جهات القضاء عند الضرورة الإستعانة برأيهم الفنى من غير من ذكروا ، وبينت المادة ٣٥ من القانون المذكور ، أن مصاحبة الطلاب الشرعى تضم وظائف للخبرة الطبية والكيمائية كما بينت المادة ٣٦ ترتيب وظائف خبراء مصاحبة الطب الشرعى وهى تبدأ بوظيفة كبير الأطباء الشرعيين وتنتهى بوظيفة معاون طبيب شرعى وما يعادلها . ومفاد هذه النصوص أن لأى من هؤلاء الموظفين حق القيام بأعمال الخبرة تحت رقابة القضاء وهذا الحق مستمد من القانون ويقوم به أى منهم ولو كان معاون كيمائى دون حاجة إلى ندب ممن يعلوه فى الوظيفة . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن وكلاء النيابة الكلية الذين يعملون مع رئيس النيابة مختصون بأعمال التحقيق فى جميع الحوادث التى تقع بدائرة المحكمة الكلية التى هم تابعون لها وهذا الاختصاص أساسه تفويض من رئيس النيابة أو من يقوم مقامه تفويضا أصبح على النحو الذى إستقر عليه العمل فى حكم المفروض ، ولذلك لم يجد الشارع حاجة إلى تقرير هذا المبدأ بالنص عليه . ومن ثم فإن إذن التفتيش الصادر فى هذه الدعوى يكون صحيحا مطابقا للقانون . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يثر لدى محكمة الموضوع سائر ما ساقه بأسباب طعنه فى شأن خلو إذن التفتيش من صفة ومحل إقامة المأذون بتفتيشه أو فى شأن بطلان التفتيش لأن أحد رجال الشرطة السريين أمسك بالطاعن ليقوم الضابط بتفتيشه أو عدم تحليل حافظة النقود التى عثر على المخدر فيها وكذلك المواد المضبوطة — مما ينطوى على تعيب الإجراءات التى جرت فى المرحلة السابقة على المحاكمة — ولم يطالب إلى تلك المحكمة تحقيقا معيننا فى هذا السبيل ، فلا يقبل منه إثارة ذلك أمام محكمة النقض . وفضلا عن ذلك فإن القانون لم يشترط شكلا معيننا لإذن التفتيش ، فلا ينال من صحته خلوه من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته طالما أن المحكمة اطمأنت إلى أنه الشخص المقصود بالإذن ، كما أن لأمور الضبط القضائى أن يستعين

في تنفيذ أمر التفتيش بمردوسيه ولو كانوا من غير رجال الضبط القضائي، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من ذلك لا يكون له محل. لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الطاعن إجراء معاينة في قوله "وحيث إنه بالنسبة لما أثاره الدفاع عن المتهم حول قصور التحقيق لحلوى الدعوى من المعاينة فإن المحكمة ترى أنه لم يكن هناك مبرر لإجرائها وأنها نظمت إلى صورة الواقعة كما رواها الشهود، سيما وأن المتهم قرر صراحة لدى سؤاله شفويا في تحقيقات النيابة أن رجال المباحث ضبطوا المخدرات في مكان جلوسه وأنه يعلم من وضعها في هذا المكان، كما قرر عند سؤاله تفصيلا أنه كان يبيع الخوم أسفل شجرة حميزة عندما فاجأه رجال المباحث. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن طلب المعاينة متى كان لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة ولا إلى إثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة، فإن هذا الطلب يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته. ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى صحة الواقعة كما رواها الشهود فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا محل للنعي عليها بعدم توليها إعادة المعاينة بمعرفة. لما كان ما تقدم، وكان الإتيان في المواد المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها، وكان الحكم المطعون فيه قد دال على توافره في قوله "وحيث إنه عن قصد الإتيان فهو متوفر في حق المتهم من تحريات وأقوال الرائد سعد أحمد سلام رئيس قسم مخدرات بنها التي تأكدت بضبطه محزنا كية ليست بالقليلة من المواد المخدرة وميزان ومنجاة للوزن للاستعانة بهما في عملية الإتيان في تلك المواد، هذا فضلا عن تنوع المواد المخدرة المضبوطة وذلك مما يقطع باتجار المتهم في تلك المواد ويتوافر هذا القصد في حقه، وكان هذا التدليل سائغا ومؤديا إلى ما انتهى إليه الحكم، فإنه لا محل لما يثيره الطاعن في هذا الخصوص. لما كان ما تقدم جميعه، فإن الطعن يكون على غير أساس وواجب الرفض موضوعا.

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمود عباس الغمراوي ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(١٣٨)

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب) دفع . ” الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية ” . دعوى مدنية .
” قبولها ” . نظام عام .

(١) الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهري . عدم تعلقه
بالنظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .

(ب) الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد
من الدفع القانوني التي يخالفها واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة
أمام محكمة النقض .

(ج) مسئولية مدنية . ” أركانها ” . خطأ . ضرر . علاقة سببية . حكم .
” تسببيه . تسبيب غير معيب ” .

تبيان الحكم أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا تريب
عليه بعد ذلك إن هو لم يبين عناصر الضرر

(د) أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعي ” . حكم . ” تسببيه . تسبيب
غير معيب ” .

تقدير الوقائع التي يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها .
موضوعي .

(هـ) نقض . " أسباب الطعن . مالا يقبل منها " .

عدم جواز إثارة الجدل الموضوعى أمام محكمة النقض .

١ — من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفع الجوهرية التي يتعين التصدى لها عند إبدائها ، إلا أنه ليس من قبيل الدفع المتعلقة بالنظام العام التي يصح إثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة .

٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد من الدفع القانونية التي يخالفها الواقع ، ذلك أن أمر التيقن من صحة أو عدم صحة بلوع المتهم سن الرشد يحتاج إلى تحقيق تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض .

٣ — من المقرر أنه متى كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ، ولا تريب عليه بعد ذلك إن هو لم يبين عناصر الضرر .

٤ — الأصل أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، وللمحكمة الموضوع الفصل فيه بلامعقب مادام استدلالها سليما يؤدي إلى ما انتهى إليه .

هـ — لا يجوز إثارة الجدل الموضوعى أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٧/٦/١٩٦٦ بدائرة مركز أبو قرقاص محافظة المنيا : ضرب عبد اللطيف جلال محمود عمدا بآلة صلبة حادة الحافة (مطواه) فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات فقرر

بذلك وادعى والدا المجنى عليه مدنيا بمبلغ ألفى جنيه قبل المتهم ووالده (المستول عن الحقوق المدنية) متضامنين . ومحكمة جنابات المنيا قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام والمواد ١٧ و ٥٥ / ١ - ٢ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل ستة أشهر ووقف تنفيذ العقوبة وقفا شاملا لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم وألزمته متضامنا مع المستول عن الحقوق المدنية أن يدفع إلى المدعين بالحقوق المدنية مبلغ ألفى جنيه والمصاريف المدنية فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة .

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه قصور في التسيب وخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أطرح دفاعه بأنه كان في حالة دفاع شرعى بأسباب غير سائغة ولا تستقيم مع وقائع الدعوى ، كما ألزمه بالتعويض المدنى على الرغم من بلوغه سن الرشد وقت الحكم ودون إختصاص من يمثله قانونا ولم يبين عناصر الضرر الذى من أجله ألزمه بالتعويض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أثناء مرور الشرطى السرى سنوسى عبد الباقي حسين بشارع الجمهورية فى الساعة الثانية عشر ونصف من صباح يوم الحادث شاهد الطاعن يطعن المجنى عليه بمدية نفذت فى رأسه حتى أنه لم يستطع إخراجها نخر المجنى عليه صريحا على الأرض وقد أنكر المتهم وادعى أن المجنى عليه وقريبيه حسن عثمان ومجد عثمان تقدموه فى المسير وتعدوا عليه بالضرب فاستل المسدية ولوح بها فأصاب المجنى عليه ، ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن بأنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس ورد عليه وفنده بقوله "أنه يرد عليه بما قرره الشرطى السرى سنوسى عبد الباقي فى التحقيقات صراحة وهو أنه عند ما وصل إلى مكان الحادث شاهد المتهم والمجنى عليه متماسكين ورأى المتهم يطعن المجنى عليه بالمدية وكان كل من حسن عثمان ومجد عثمان حسن وقتئذ يقفان كبقية الخلق دون أن يشترك أيهما فى الشجار الأمر الذى يبين منه كذب ما ادعاه المتهم من اشتراكهما فى العراك كما وأن شهادة الشرطى وشاهدى الإثبات

فهو تفيد أن المتهم هو الذي تعرض وبادأ المجنى عليه بالشهر لسبق تشاجره مع أخيه الصغير ومعنى هذا أن نية المتهم ونية القتل قد انصرفتا إلى التعدى ولذا اعتدى كل منهما على الآخر مما ينتفى معه إمكان القول بأن المتهم يعنى رد إعتداء وقع عليه دفاعا عن نفسه“ وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ ويكفى لتبرير ما إنتهى إليه من إنتفاء حالة الدفاع الشرعى طالما أنه خلاص — بما له أصل من الأوراق — وهو ما لم يجادل الطاعن فى صحته ، أنه هو الذى بدأ بالعدوان إذ الأصل أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، ومحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب ما دام إستدلالها سليما يؤدى إلى ما إنتهى إليه . لما كان ذلك ، فإن معنى الطاعن فى هذا الشأن لا يكون له محل إذ هو لا يعدو فى حقيقة أنه يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثراهما شيئا عن عدم بلوغه سن الرشد وبالتالى عدم قبول الدعوى المدنية قبله لعدم إدخال من يمثله قانونا وذلك على الرغم من أن المدافع عن المدعىين بالحقوق المدنية قرر صراحة وفى حضور الطاعن أنه بلغ سن الرشد وقت المحاكمة ووجه إليه الدعوى المدنية على هذا الأساس هو والمستول عن الحقوق المدنية ، وكان أمر التيقن من صحة أو عدم صحة بلوغه سن الرشد يحتاج إلى تحقيق تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض لأنه دفع قانونى يخالفه الواقع فضلا عن أنه من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية وإن كان من الدفع الجوهري التى يتعين التصدى لها عند إبدائها ، إلا أنه ليس من قبيل الدفع المتعلقة بالنظام العام التى يصح إثارتها أمام محكمة النقض لأول مرة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد سكت عن التمسك بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع فليس له من بعد إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ضمن مدوناته أن ” ضررا كبيرا قد نال المدعىين بالحق المدنى كنتيجة لمقارنة المتهم بحرمة ضرب إثنين ضربا أفضى

إلى موته " وكان من المقرر أنه متى كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية — كما هو الحال في هذه الدعوى — فإنه يكون قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية إحاطة كافية ولا تريب عليه بعد ذلك إن هو لم يبين عناصر الضرر . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل و يضحى الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو النضل حنتى .

(١٣٩)

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١) قضية . " صلاحيتهم " . بطلان . " بطلان الأحكام " . حكم .
" بطلانه " .

اقتصار عمل القاضى على المشاركة فى تلاوة الحكم . لا يبطله . ولو كان عضوا
فى الهيئة التى أصدرت الحكم الاستئنافى المنقوض .

(ب) ارتباط . جريمة . " الارتباط بين الجرائم . أثره " . دعوى جنائية .
" انقضاؤها " . صلح . نقد . استيراد . تهريب جمرى .

لا محل لأعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة
عند القضاء فى احداها بالإبراء أو للسقوط أو الانقضاء . أساس ذلك . مثال
فى استيراد ونقد وتهريب جمرى .

انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح فى احدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى
المرتبطة بها .

عقوبة استيراد سبائك الذهب بغير ترخيص والتعامل فى النقد الأجنبي وعدم
عرضه . أشد من عقوبة التهريب الجمرى .

(ج) استيراد . رسوم استيراد . تعويض . قانون . " سر يانه . الغاؤه . " .
نقض . " حالات الطعن بالنقض . " الخطأ فى تطبيق القانون " .
محكمة النقض . " سلطتها عند الطعن لثانى مرة " .

الغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . نسخ الالتزام بالتعويض المنصوص عليه في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد الغاء تلك الرسوم . قضاء احكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض في تصحيحه جزئيا دون تحديد جلسة ونو كان الطعن لثاني مرة . أساس ذلك ؟

(د) دفاع . ” الاخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . دعوى جنائية . ” نظرها والحكم فيها ” . اجراءات المحاكمة . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

متى لا تلتزم المحكمة بالنصريح للدفاع بتقديم مذكرة ويحق لها الالتماسات عن الرد على طلبه تقديم مذكرة ؟

١ — إذا كان دور القاضي في الحكم قاصرا على مجرد المشاركة في تلاوته دون المداولة فيه أو إصداره ، فإنه ليس يعيب الحكم المطعون فيه أن يكون هذا القاضي عضوا في هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم الاستثنائي السابق نقضه .

٢ — إن دعوى قيام الارتباط أيا ما كان وصفه بين جرائم التعامل في النقد الأجنبي واستيراد السبائك الذهبية بغير ترخيص وعدم عرض النقد الأجنبي وهي ذات العقوبة الأشد وبين جريمة التهريب الجمركي ذات العقوبة الأخف ، لا توجب البتة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عن تلك الجرائم الثلاث تبعا للحكم بانقضائها في جريمة التهريب الجمركي للتصالح ، ولا تقتضي بدهاءة انسحاب أثر التصالح في الجريمة الأخيرة على تلك الجرائم ، لما هو مقرر من أن مناط الارتباط في الحكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها لاتهم ثبوتا ونقيا ، فلا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة في إحدى التهم أو سقوطها أو انقضائها .

٣ — القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو الذى تكفلت نصوصه ببيان قيمة رسوم الاستيراد وكيفية تقديرها وتخصيها على السلع المستوردة ، ثم صدر بعده القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٦١ ونص فى مادته الأولى على إلغاء القانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ بفرض رسوم الاستيراد ، وإذ ما كان الشارع قد ربط تقدير التعويض المنصوص عليه فى المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد ، بمثل الرسوم المقررة للاستيراد والرسوم الأخرى المتصلة بها ، فإن إلغاء هذه الرسوم بمقتضى القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ يكون ناسخا لوجود التعويض طالما أنه من المتعين الرجوع فى تقديره إلى مقدار رسوم الاستيراد التى ألغيت . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى قد جرت بعد إلغاء تلك الرسوم بالقانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه بالتعويض يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض وذلك عملا بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، دون حاجة إلى أعمال المادة ٤٥ من القانون سالف الذكر بتحديد جلسة لنظر الموضوع ، باعتبار أن الطعن هو طعن لثنائى مرة ، مادام أن العوار لم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

٤ — متى كان الثابت من الإطلاع على الجلسة أن المدافع عن الطاعنين بعد أن ترفع فى الدعوى طلب حجز القضية للحكم وأن يبين دفاعه بمذكرته ، عاد فاستطرد فى دفاعه القانونى والواقعى طويلا وختم مرافعته بالدعاء للمحكمة بالتوفيق ، وطلب حجز القضية للحكم فكان أن حجزتها المحكمة ولم تصرح بتقديم مذكرات ، وكان الثابت مما سلف بيانه أن المحكمة قد أفسحت للمدافع عن الطاعنين مجال المرافعة الشفوية فضمنها ما شاء من ضروب الدفاع ، فإن المحكمة لم تكن ملزمة بعد أن تصرح للطاعنين بتقديم مذكرة — سيما وأنهم لا يدعون أن المحكمة قد فوتت عليهم فرصة إبداء وجه من وجوه الدفاع — ولا عليها أن هى التفتت عن الرد على هذا الطاب ، وتكون دعوى القصور فى هذا الشأن غير مقبولة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامنين بأنهم في يوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم الشرق محافظة بورسعيد : المتهم الأول (أولا) صدر إلى خارج الجمهورية العربية المتحدة النقد الأجنبي الموضح والبالغ قيمته بالنقد المصري ١٢٠٠٨ ج و ٥٦٢ م وكذلك النقد المصري الموضح بالمحضر وقدره ١٠ ج و ٥٠٠ م وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة - (ثانيا) وهو من غير المسافرين أخفى النقود المبينة في التهمة السابقة بقصد تهريبها (ثالثا) قام بعملية من عمليات النقد الأجنبي إذ أجرى التعامل في مثل هذا النقد بأن دفع مبالغ ٤٤٢٠ جنيها إسترلينيا لمجهولين واشترى منهم ثلاث عشرة سبيكة من الذهب وكان ذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المرخص بها (رابعا) استورد النقد الأجنبي الموضح بالمحضر والذي بلغ قيمته بالنقد المصري ٦٧٠٤ ج و ٥٦٢ م والنقد المصري الموضح في التهمة الأولى وذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا . (خامسا) لم يعرض للبيع على وزارة الاقتصاد وبسعر الصرف الرسمي الذي يحدده وزير الاقتصاد النقد الاجنبي المملوك له والمبين قيمته بالتهمة الأولى (سادسا) استورد السلع الموضحة الوصف والقيمة بالمحضر ثلاث عشرة سبيكة من الذهب من خارج الجمهورية العربية المتحدة بقصد الاتجار والتصنيع وذلك على خلاف القواعد المعمول بها في شأن تنظيم الاستيراد (سابعا) استورد السلع المبينة في التهم السابقة قبل الحصول على ترخيص بالاستيراد من وزارة الاقتصاد. (ثامنا) هرب البضائع الموضحة في التهمة "سادسا" إلى الجمهورية العربية المتحدة بطرق غير مشروعة دون أداء الضرائب الجمركية المقررة قانونا بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة . والمتهم الثاني (أولا) صدر إلى خارج الجمهورية العربية المتحدة أشياء ذات قيمة مالية (بضائع قيمتها ١٧٦٠ جنيها إسترلينيا) وذلك بقصد تهريبها (ثانيا) صدر البضائع المبينة في التهمة السابقة إلى الخارج على خلاف القيود المقررة قانونا في شأن التصدير (ثالثا) صدر النقد المصري المبين مقداره بالمحضر "٢ ج و ٢٥٠ م" إلى الخارج على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا . (رابعا) وهو من غير المسافرين أخفى النقود المبينة في التهمة السابقة بقصد تهريبها (خامسا) قام بعملية من عمليات النقد الأجنبي إذ جرى

التعامل في هذا النقد بأن قبض من مجهولين نقداً أجنبياً بلغت قيمته "٢٥٤٤ ج و ٢٣٨ م بالنقد المصري)" لقاء بضائع باهها لهم وكان ذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً وعن غير طريق المصارف المرخص لها .

(سادساً) استورد النقد المصري المبين في التهمة السابقة على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً (سابعاً) استورد السلع الموضحة الوصف والقيمة أربعة سبائك من الذهب من خارج الجمهورية العربية المتحدة بقصد الاتجار والتصنيع وذلك على خلاف القواعد المعمول بها في شأن تنظيم الاستيراد (ثامناً) استورد السلع المبينة في التهم السابقة قبل الحصول على ترخيص بالاستيراد من وزارة الاقتصاد (تاسعاً) هرب البضائع المبينة في التهمة "سابعاً" إلى أراضي الجمهورية العربية المتحدة بطرق غير مشروعة دون أداء الضرائب الجمركية المقررة قانوناً بالمخالفة للتنظيم المعمول به في شأن البضائع المنوعة - والمتهم الثالث (أولاً) صدر النقد المصري المبين بمقداره بالمحضر ثمانية جنيهات إلى الخارج خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً (ثانياً) وهو من غير المسافرين أخفى النقود المبينة في التهمة السابقة بقصد تهريبها (ثالثاً) قام بعملية من عمليات النقد الأجنبي إذ أجرى التعامل في هذا النقد بأن دفع مبلغ ١٩٨٠ ج استرليني لمجهولين واشترى منهم ست سبائك من الذهب وكان ذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً وعن غير طريق المصارف المرخص لها (رابعاً) استورد النقد المصري الموضح في التهمة (أولاً) والنقد الأجنبي المبين بالمحضر والبالغة قيمته بالنقد المصري ١٢٣ ج و ٧٥ م من الخارج على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً (خامساً) استورد السلع الموضحة الوصف والقيمة بالمحضر ست سبائك من الذهب من خارج الجمهورية العربية المتحدة بقصد الاتجار والتصنيع وذلك على خلاف القواعد المعمول بها في شأن تنظيم الاستيراد (سادساً) استورد السلع المبينة في التهم السابقة قبل الحصول على ترخيص في الاستيراد من وزارة الاقتصاد (سابعاً) هرب البضائع المبينة في التهمة "خامساً" إلى الجمهورية العربية المتحدة بطرق غير مشروعة دون أداء الضرائب الجمركية المقررة قانوناً وبالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع المنوعة وطلبت معاقبتهم بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل والمواد ١ ، ٢ ، ٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٧ والمواد ١ ، ٦ ، ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ والمادتين ١ ، ٣

من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ١٢١ و ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ١ و ١٢ من القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ وقرارات وزير الاقتصاد أرقام ٥١ لسنة ١٩٤٧ المعدل و ٧٢٥ لسنة ١٩٥٩ ، ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة شرق بورسعيد الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات (أولا) بمعاينة المتهم الأول بالحبس ستة أشهر مع الشغل وبتغريمه غرامة إضافية قدرها ٥٣٠٤ ج خمسة آلاف جنيه وثلاثمائة وأربعة جنيهات مصرية وإلزامه بتعويض يعادل مثلي رسوم الاستيراد المقررة ومثلي الرسوم الأخرى المتصلة بالاستيراد وفقا للقانون المطبق يوم الحادث عن استيراد الثلاث عشرة سبيكة ذهبية المضبوطة مع مصادرة السبائك المذكورة عن التهمتين الثانية والسابعة المسندتين إليه وكفالة ٥٠ ج لإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس (ثانيا) بمعاينة المذكور بالحبس ستة أشهر مع الشغل وبغرامة إضافية قدرها ٥٢٠٤ ج خمسة آلاف جنيه ومائتين وأربعة جنيهات مصرية ومصادرة ما يوازي مبلغ ٦١٣٧ ج و ٥٦٢ م ستة آلاف ومائة وسبعة وثلاثين جنيها وخمسمائة اثنين وستين مليا عملة مصرية من مبالغ النقد الأجنبي المضبوط معه عن التهمة الخامسة المسندة إليه وكفالة ٥٠ ج لإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس (ثالثا) بمعاينة المتهم الثانى بالحبس ستة أشهر مع الشغل وبغرامة إضافية قدرها ٢١٨٨ ج و ٢٠٠ م ألفان ومائة وثمانية وثمانون جنيها ومائتا مليم بالعملة المصرية وإلزامه بتعويض يعادل مثلي رسوم الاستيراد المقررة ومثلي الرسوم الأخرى المتصلة بالاستيراد وفقا للقانون المطبق يوم الحادث عن استيراد الأربع سبائك الذهبية المضبوطة معه ، مع مصادرة السبائك المذكورة عن التهمتين الخامسة والثامنة المسندتين إليه وكفالة ٥٠ ج لإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس (رابعا) بمعاينة المتهم الثالث بالحبس ستة أشهر وبغرامة إضافية قدرها ٢٣٧٦ ألفان وثلاثمائة وستة وسبعون جنيها مصرية وإلزامه بتعويض يعادل رسوم الاستيراد المقررة ومثلي الرسوم الأخرى المتصلة بالاستيراد وفقا للقانون المطبق يوم الحادث عن استيراد الست سبائك الذهبية المضبوطة معه وبمصادرة السبائك المذكورة عن التهمتين الثالثة والسادسة المسندتين إليه وكفالة ٥٠ ج لإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس (خامسا) براءة جميع المتهمين من باقى التهم المسندة إليهم (سادسا) بإعفاء المتهمين من المصاريف

الجنائية . فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم كما استأنفته النيابة العامة . ومحكمة بورسعيد الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . وبتاريخ ١٩ يونية سنة ١٩٦٧ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وذلك بالنسبة إلى تهمة اتهم بـ التجريب الجمركي المقضى فيها بالبراءة وإلى التهم الأخرى المقضى فيها بالإدانة وإحالة القضية إلى محكمة بورسعيد الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة المذكورة نظرت الدعوى من جديد وقضت حضوريا (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهمين بالنسبة لتهمة التجريب الجمركي لكل منهم وانقضاء الدعوى العمومية بالنسبة لها بالتصالح (ثانيا) بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إدانة المتهمين بالنسبة للتهم الأخرى بلا مصاريف جنائية . فطعن الأستاذ الوكيل عن المحكوم عايه الأول في هذا الحكم بطريق النقض كما طعن فيه أيضا المحكوم عليهما الثاني والثالث بالنقض .

المحكمة

حيث إن مبنى ما ينمى الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمتي القيام بعمليات نقد أجنبي واستيراد سبائك ذهبية بغير ترخيص ودان أولهم أيضا بجريمة عدم عرض النقد الأجنبي على وزارة الاقتصاد لبيعه بالسعر الرسمي — قد ران عليه البطلان والقصور والخطأ في تطبيق القانون . فاما البطلان فهو يتمثل في أن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لم تكن هي الهيئة التي سمعت المرافعة ، ذلك بأن القاضي كمال غريب شارك في إصدار الحكم — بدلا من رئيس المحكمة محمد محرز — دون أن يسمع المرافعة في الدعوى ، فضلا عن أنه كان من بين أعضاء الدائرة التي أصدرت الحكم الأول السابق نقضه . وأما القصور فله وجهان أولهما أن الحكم أغفل الرد على طلب الطاعنين الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عن التهم التي انتهت إلى إدانتهم بها على سند من أنها دائرة في فلك جريمة التجريب الجمركي المحكوم فيها بانقضاء الدعوى الجنائية للتصالح فضلا عن أنه لم يشر إلى الحكم الذي قدمه الطاعنون بالاستدلال على سلامة هذا المطلب

والوجه الثاني للقصور هو أن الحكم لم يبرر إطراره الطلب المقدم من المدافع عن الطاعنين بالنصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه التفصيلي . أما الخطأ في تطبيق القانون فأيته أن الحكم ألزم الطاعنين رسوم الاستيراد رغم إلغائها بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٦١ المعمول به قبل الواقعة موضوع المحاكمة وبذلك كله يكون الحكم معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الأوراق والمفردات المضمومة أن هيئة المحكمة الإستئنافية التي سمعت المرافعة في الدعوى بجلسته ١٦ أبريل سنة ١٩٦٨ كانت مشككة من رئيس المحكمة محمد محرز والقاضيين حسني عبدالعال وأحمد حسان وأنها حجرت القضية للحكم بجلسته ٢٨ مايو سنة ١٩٦٩ وتداولت فيها بينتها المذكورة على ما يشهد به توقيع رئيس المحكمة على مسودة أمباب الحكم ، وإذ تغيب رئيس المحكمة محمد محرز عن جلسة الحكم فقد نطقت به هيئة مشككة من القضاء حسني عبدالعال وأحمد حسان وكمال غريب على ما هو ثابت في ورقة الحكم . وإذ كان دور القاضي كمال غريب في الحكم قاصراً على مجرد المشاركة في تلاوته دون المداولة فيه أو إصداره ، فإنه ليس يعيب الحكم المطعون فيه أن يكون هذا القاضي عضواً في هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم الإستئنافية السابق نقضه ، ويكون ما يثيره الطاعن حول بطلان الحكم — بوجهيه — غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة الإستئنافية أن المدافع عن الطاعنين طلب الحكم بانقضائه الدعوى الجنائية بالنسبة لجريمة التهريب الجمركي للتصالح ، وذكر أن الواقعة تدور في فلك جريمة التهريب الجمركي دون سواها ، وتساند في ذلك إلى صورة حكم أودعها ملف الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رأى في شأن جريمة التهريب الجمركي — على خلاف الحكم الابتدائي — أن إجراءات التحقيق ومباشرة الدعوى بالنسبة لهذه الجريمة قد تمت صحيحة في القانون ، وإذ تبين له ثبوتها قبل الطاعنين وأنهم تصالحوا فيها مع مصلحة الجمارك ، فقد خلاص إلى الحكم فيها بانقضائه الدعوى الجنائية وإلى تأييد الحكم الابتدائي لأسبابه بالنسبة للجرائم الأخرى التي دين بها الطاعنون موضوع الطعن الحالي . ويبين من مدونات الحكم المذكور أنه أوقع عن الجريمتين الأولى عقوبة واحدة على سند من قوله " إن كلا من جريمة التعامل في النقد الأجنبي على خلاف الشروط

والأوضاع المقررة قانونا بالنسبة إلى كل متهم تربطها جريمة استيراد السبائك الذهبية وحدة الغرض وقد احتواها فكر جنائي واحد — وقد وقعتا تنفيذا لهذا الفكر وإخراجه إلى حيز الواقع ومن ثم وجب إعمال المادة ٣٢/٢ عقوبات في خصوص التهمتين المذكورتين والقضاء بالعقوبة الأصلية الأشد وهي عقوبة القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل وذلك دون العقوبات التكميلية إذ لا يتسع لها نص المادة ٣٢ المذكورة ، كما أوضح الحكم أيضا علة قضائه على الطاعن الأول وحده بعقوبتين مستقتين إحداهما عن الجريمتين المذكورتين إعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والثانية عن جريمة عدم عرضه للبيع على وزارة الاقتصاد ما يملكه من نقد أجنبي ، فأورد الحكم في ذلك قوله :

إن المادة ١٢ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل توجب الحكم على الشخص الواحد عن كل جريمة وقعت طبقا لأحكامه — قبل أن يحاكم على واحدة منها — ولذا فإن المحكمة لم تطبق المادة ٣٢/٢ عقوبات في هذا الشأن على الوقائع التي ارتكبها كل متهم بالمخالفة لأحكام القانون ٨٠ لسنة ١٩٤٧ مع التنويه بأن الراجع أنه لو كانت الحالة من حالات التعدد المعنوي المنصوص عليها في المادة ١/٣٢ عقوبات فإن المادة المذكورة تنطبق . وليست الوقائع المسندة إلى كل منهم مما يدخل تحت المادة ١/٣٢ عقوبات بل هي حسبما سلف مما يدخل تحت نطاق المادة ٣٢/٢ عقوبات . لما كان ذلك ، وكانت دعوى قيام الارتباط أيا ما كان وصفه بين جرائم التعامل في النقد الأجنبي واستيراد السبائك الذهبية بغير ترخيص وعدم عرض النقد الأجنبي وهي ذات العقوبة الأشد وبين جريمة التهريب الجمركي ذات العقوبة الأخف لا توجب البتة الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية عن تلك الجرائم الثلاث تبعا للحكم بانقضائها في جريمة التهريب الجمركي للتصالح ، ولا تقتضي بداهة انسحاب أثر التصالح في الجريمة الأخيرة على تلك الجرائم لما هو مقرر من أن مناط الارتباط في حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات رهن بكون الجرائم المرتبطة قائمة لم يجر على إحداها حكم من الأحكام المعفية من المسؤولية أو العقاب ، لأن تماسك الجريمة المرتبطة وانضمامها بقوة الارتباط القانوني إلى الجريمة المقرر لها أشد العقاب لا يفقدها كيانها ولا يحول دون تصدى المحكمة لها والتدليل على نسبتها للمتهم ثبوتها ونفيها ، فلا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات عند القضاء بالبراءة

في إحدى التهم أو سقوطها أو انقضائها كما هو الشأن في خصوص واقعة الدعوى ومن ثم فإن النعى على الحكم بالقصور لعدم تعرضه إلى دفاع الطاعنين بقيام الارتباط بين جريمة التهريب التي انتمت الدعوى فيها بالصلح وبين الجرائم الأخرى التي دأبهم الحكم بها يكون نعيًا غير سديد ، لأن محل البحث في الارتباط إنما يكون عند قيام المسؤولية الجنائية من الجرائم المرتبطة . كما لا يعيب الحكم عدم تصديده لما تضمنه الحكم الذي قدمه الطاعنون تأييدًا لوجهة نظرهم .

لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن المدافع عن الطاعنين بعد أن ترفع في الدعوى طلب حجز القضية للحكم وأن يبين دفاعه بمذكرته ثم عاد فاستطرد في دفاعه القانوني والواقعي طويلا وختم مرافعته بالدعاء للمحكمة بالتوفيق وطلب حجز القضية للحكم فكان أن حجزت المحكمة الدعوى للحكم ولم تصرح بتقديم مذكرات . ولما كان الثابت مما سلف بيانه أن المحكمة قد أفسحت للمدافع عن الطاعنين مجال المرافعة الشفوية فضمنها ما شاء من ضروب الدفاع ، ومن ثم فإن المحكمة لم تكن ملزمة من بعد أن تصرح للطاعنين بتقديم مذكرة — سيما وأنهم لا يدعون أن المحكمة قد فوتت عليهم فرصة إبداء وجه من وجوه الدفاع — ولا عليها إن هي التفتت عن الرد على هذا الطلب وتكون دعوى القصور في هذا الشأن غير مقبولة . لما كان ذلك ، وكان لا يبقى من وجوه النعي غير ما يراه الطاعنون من أن الحكم قد أخطأ في تطبيق القانون حين إلزامهم بالتعويض المؤسس على رسوم الاستيراد بالنسبة للسبائك الذهبية رغم إلغاء هذه الرسوم بالقانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٦١ . وهذا النعي صحيح ، ذلك بأن الحكم قد ألزم كلا من الطاعنين دفع تعويض يعادل مثلي رسوم الاستيراد المقررة على السبائك الذهبية ومثلي الرسوم الأخرى المتصلة بإستيرادها وسنده في هذا القضاء هو نص المادتين ١ ، ٧ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ واللتين تنص أولاهما على حظر الاستيراد قبل الحصول على ترخيص وتنص الثانية على العقاب على مخالفة حكم المادة الأولى بالحبس والغرامة — أو إحدى العقوبتين — وعلى التعويض بالقدر الذي قضى به الحكم لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ هو الذي تكفلت نصوصه ببيان قيمة رسوم الاستيراد المذكورة وكيفية تقديرها وتحصيلها على السلع المستوردة . ثم صدر بعده القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٦١ ونص في مادته الأولى على إلغاء القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٨

بفرض رسوم الإستيراد المشار إليها . وإذا ما كان الشارع قد ربط تقدير التعويض المنصوص عليه في المادة السابعة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ بمثل الرسوم المقررة للإستيراد والرسوم الأخرى المتصلة به ، فإن إلغاء هذه الرسوم بمقتضى القانون رقم ١٩١ لسنة ١٩٦١ يكون ناسخاً لوجوب التعويض . طالما أنه من المتعين الرجوع في تقديره إلى مقدار رسوم الإستيراد التي ألغيت . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى قد جرت بعد إلغاء تلك الرسوم بالقانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه بالتعويض يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تعويض وذلك عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، دون حاجة إلى إعمال المادة ٤٥ من القانون سالف الذكر بتحديد جلسة لنظر الموضوع ، باعتبار أن الطعن هو طعن لثاني مرة ، مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عطيفة ، والدكتور أحمد محمد
البراهيم .

(١٤٠)

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب ، ج) مسئولية جنائية . مسئولية مدنية . خطأ . جريمة .
” أركانها ” . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” .
محكمة الموضوع . ” سلطتها في تقدير توافر الخطأ ” . قتل
خفا . إصابة خطأ .

(ا) مساءلة المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من
تقصيره في صيانة ملكه وترميمه . التزام المستأجر بالترميم والصيانة .
لا يعفى المالك من المسؤولية قبل الغير . إلا إذا تحقق من قيام
المستأجر بما التزم به .

(ب) تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا .
موضوعي .

متى تتحقق جريمة القتل والاصابة الخطأ في حق مالك
البناء ؟

فطاق مسئولية جهة الادارة عن التراخي في إخلاء المساكن
المعرضة للانهباء ؟

(ج) جواز أن يكون الخطأ مشتركا بين المتهم وغيره . مساءلة المتهم
في هذه الحالة . صحيحة .

(د ، هـ) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم .
"تسببه . تسبب غير معيب" .

(د) لا يعيب الحكم الثغرة عن الرد على دفاع ظاهر البطلان .
مثال .

(هـ) عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على الدفاع الموضوعي . كفاية الأخذ
بأدلة الثبوت ردا عليه .

(و) محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" . إثبات . "إثبات بوجه عام" .
حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" .

حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من الأدلة والعناصر السائغة .

١ — إن المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال
الصيانة والترميم ، فإذا قصر في ذلك كان مسئولاً عن الضرر الذي يصيب الغير
بهذا التقصير ، ولا يعفيه من المسؤولية أن يكون المستأجر قد التزم قبله بأن
يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة ، إذ على المالك إخلاء
لمسؤوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستأجر بما التزم به في هذا الشأن^(١) .

٢ — تقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه جنائياً ومدنياً مما يتعلق
بموضوع الدعوى . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن بأدلة سائغة
أنه أهمل في ترميم المنزل على الرغم من إخطاره بقرار الترميم ، مما يتوفر به الخطأ
في حقه ، واستظهر في منطق سائغ رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذي
أصاب المجنى عليهم ، وأحاط بعناصر جرمي القتل والإصابة الخطأ اللتين دان
الطاعن بهما ، وكان لا مصالحة للطاعن فيما يثيره في شأن عدم اتخاذ جهة الإدارة
إجراءات إخلاء المنزل فوراً من سكانه ذلك بأن تقدير وجوب هذا التدخل
أو عدم وجوبه موكل للسلطة القائمة على أعمال التنظيم ، فإذا جاز القول بأن

(١) نفس المبدأ مقرر في الطعن رقم ٥٨٦ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٣ من مايو سنة ١٩٦٨

خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام ، فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ، كما أنه بفرض قيام هذه المسئولية فإن هذا لا ينفي مسئولية الطاعن طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقه ، ومن ثم فإن الحكم إذ قضى بإدانة الطاعن يكون سديدا في القانون .

٣ — إن عدم إزعان المجنى عليهم لطلب الإخلاء الموجه إليهم أو تراخي باقي ملاك العقار عن إجراء الترميم لا ينفي عن الطاعن الخطأ المستوجب لمسئوليته إذ يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم وغيره ، فلا ينفي خطأ أحدهما مسئولية الآخر .

٤ — متى كان دفاع الطاعن بانتفاء مسئوليته عن الحادث لرفض السكان إخلاء المنزل وعدم التزامه بإجراء ترميمه هو دفاع ظاهر البطالان وبعيد عن محجة الصواب ، فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه .

٥ — دفاع الطاعن بأنه لا يدير المنزل الذي أدى انهياره إلى وقوع الحادث ، هو دفاع متعلق بموضوع الدعوى مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة ، بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي عدل عليها الحكم .

٦ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، متى كانت سائغة .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مينا البصل محافظة الإسكندرية : (أولا) : تسبب بغير قصد ولا تعمد في قتل السيدة محمد حسنين وآخرين بأن لم يتخذ الإجراءات اللازمة لصيانة العقار المبين بالمحضر فانهار ونتج عن ذلك وفاة المجنى عليهم سالف الذكر . (ثانيا) . تسبب بغير قصد ولا تعمد في إصابة حميدة محمود على وآخرين على النحو المبين بالمحضر . وطلبت

عقابه بالمادتين ١/٢٣٨ و ١/٢٤٤ - ٣ من قانون العقوبات . ومحكمة
جفف مينا البصل الجزئية قضت حضوريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم سنة
واحدة مع الشغل وكفالة ثلاثة جنيهات لوقف التنفيذ . فاستأنف المتهم هذا
الحكم . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا
يقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييدا للحكم المستأنف . فطعن الوكيل
عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل
والإصابة الخطأ قد شابه فساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد وقصور في التسبيب
فقد ذهب الحكم إلى أنه ظهر للجهة القائمة على أعمال التنظيم وجود تشريكات
بحوائط المنزل ودرج السلم تقتضى إجراء ترميم عاجل فأصدرت قرارا بإجراء هذا
الترميم وسلم الطاعن صورة منه إلا أنه أهمل بعدم قيامه بإجراء الترميم وترتب على
هذا الإهمال حالا ومباشرة سقوط المنزل ، في حين أنه يبين من الرجوع إلى قرار
التنظيم أن حالة العقار تقتضى إجراء ترميم في مدى خمسة عشر يوما من تاريخ
إعلان المالك بذلك وبعد الحصول على ترخيص من البلدية وهذا القرار
لا يوحى بأية خطورة تهدد العقار بالإنهيار إن لم تتداركه يد الإصلاح الفوري
ذلك بأن إعلان المالك قد يترافق وإجراءات استصدار الترخيص بالبلدية قد
تستغرق شهورا ولو أن معاناة العقار كشفت عن وجوب الإصلاح الفوري
لاتخذت الجهة الإدارية المختصة إجراء الاخلاء الفوري حرصا على الأرواح ، ولم
تدخل المحكمة في تقديرها وهي تنسب الخطأ إلى الطاعن أن قرار التنظيم
لم يعلن مباشرة إلى ملاك العقار بل سلم إلى قسم الشرطة للتنبيه عليهم والطاعن
ليس هو المالك الوحيد وكان يتعين التنبيه على أصحاب العقار جميعا واتفاقهم على
الإصلاح قبل اتخاذ إجراءات استصدار الترخيص بالإصلاح وقد وقع الحادث
بعد ثلاثة شهور من صدور هذا القرار وهي عناصر من شأنها نفي الخطأ عن
الطاعن وقد نسب الحكم إلى الطاعن أنه ينفرد بإدارة العقار نيابة عن باقي
الشركاء وأسند إلى الشاهدين السيد اسماعيل وفتحية شحاته أنهما قررا ذلك بينما

يبين من الرجوع إلى أقوال هذين الشاهدين أنهما قررا أن الطاعن كان يحصل الأجرة فقط ونفى أولها قيام الطاعن بالإدارة لدى مناقشته أمام محكمة أول درجة كما نفى الطاعن في مذكرته التي قدمها بدفاعه إلى محكمة ثانية درجة قيامه بالإدارة وقرر أن مالكا آخر هو محمد حسنين يتولى تحرير عقود الإيجار وإيصالات الأجرة وأشار إلى واقعة هامة وهي أنه توجه إلى نقطة الشرطة وأبلغ بأن السكان يرفضون إخلاء المنزل لإصلاحه وطلب التنبيه عليهم بضرورة الإخلاء والتنبيه على شركائه بالإصلاح كما قال في دفاعه أنه ليس مسئولاً عن إصلاح الخلل في العقار إذ أنه نشأ عن اندلاع حريق في الفرن الذي يشغل الدور الأرضي وأن مسؤولية الإصلاح تقع على عاتق المستأجرين دون مالكي العقار طبقاً للمادة ٥٨٤ فقرة ثانية من القانون المدني وأنه لا محل للقول بأنه كان يتعين إخطار السكان بأنهم ملزمون بهذه الإصلاحات لأنهم يعلمون ذلك وقد تقدموا بالشكوى ضد صاحب المحبز الذي تسبب في الحريق أما إلزام المؤجر بصيانة العين المؤجرة بإجراء الترميمات التي تظهر ضرورة أثناء مدة الانتفاع فقد فرضه القانون المدني الجديد دون القانون المدني القديم ومن ثم فلا قيام لهذا الإلزام إلا في عقود الإيجار التي أبرمت بعد ١٥/١٠/١٩٤٩ بينما عقود إيجار العقار سابقة على هذا التاريخ كما أنه من المقرر إعفاء المؤجر من إجراء الترميمات الضرورية لصيانة العقار إذا كانت نفقاتها باهظة لا تتناسب مع الأجرة كما هو الحال في هذه الدعوى إلا أن الحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يخلص في أن المنزل رقم ٦ بشارع الفضل بكم الشقافة قد إنهار على سكانه فقتل ثمانية منهم تحت الأنقاض كما أصيب بعض السكان وبعد أن أورد الحكم أقوال ملاك المنزل وسكانه وما تضمنته المعاينة والتقارير الطبية خلص إلى خطأ الطاعن بقوله " وحيث إن المحكمة تستخلص من مطالعة الأوراق أن المتهم الأول (الطاعن) يضع اليد على حوالى ثلث العقار المنهار إستناداً إلى عقود بيع صادرة له بعضها عرفى وبعضها مسجل وأنه يتفرد بإدارة هذا العقار نيابة عن باقى الشركاء المشتاعين وقد أفصح عن ذلك المتهمان الثانى والثالث وأيدهما فى قولهما هذا السيد اسماعيل وفتحية شحاته أحمد وانشراح عبده مصطفى وفاطمة

عبد مصطفى وإذ ظهر للجهة القائمة على أعمال التنظيم وجود تشريكات بالحوائط والسلم وتلفيات الأسقف ودرج السلم تقتضى إجراء ترميم عاجل له فقد أصدرت القرار رقم ٢١ لسنة ١٩٦٦ بإجراء ترميم بالحوائط والسلم وتغيير الأسقف النالفة فى خلال خمسة عشر يوما وسلم المتهم الأول صورة من هذا القرار فى ١٩٦٦/٧/٥ إلا أنه أهمل فى ذلك، ومن ثم فإنه يكون قد قارف خطأ جسيما وقد ترتب على هذا الخطأ حالا ومباشرة سقوط المنزل جميعه على قاطنيه فقتل ثمانية منهم هم السيدة محمد حسنين وأمينه على السيد ولوزه محمود على وأحمد على السيد وأنور خليفة إبراهيم وسعاد عبد الحميد بركة وعبد العال ومحمود أبوزيد محمود وأصيب كل من محمد نجيب إبراهيم ومرفت إبراهيم خليل وحمدى محمود على بالإصابات الموضحة بالمحضر . وحيث إنه لما تقدم تكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٣٨ عقوبات معدلة بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد توافرت أركانها القانونية من خطأ تجمع بينها علاقة سببية مباشرة قبل المتهم الأول ويتعين لذلك عقابه طبقا لمواد الاتهام وعملا بالمادة ٢/٣٠٤ ج . لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة السائغة التى أوردتها فى حكمها ، إلى أن الطاعن هو الذى كان قائما بإدارة المنزل الذى انهار على سكانه ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن ما أورده الحكم عن أقوال المتهمين الثانى والثالث والشاهدتين انشراح عبد مصطفى وفاطمة عبد مصطفى له أساس من الأوراق كما يبين من أقوال الشاهد السيد اسماعيل بمحضر جلسة المحاكمة وأقوال الشاهدة فتحية شحاتة أحمد كما ذكرها الطاعن فى تقرير طعنه أن ما نقله الحكم عنهما جاء مطابقا لهذه الأقوال . لما كان ذلك ، وكان المالك دون المستأجر هو المطالب بتعهد ملكه وموالاته بأعمال الصيانة والترميم فإذا قصر فى ذلك كان مسئولا عن الضرر الذى يصيب الغير بهذا التقصير ، ولا يعفيه من المسؤولية أن يكون المستأجر قد التزم قبله بأن يقوم بأعمال الترميم والصيانة اللازمة للعين المؤجرة إذاً على المالك إخلاء لمسئوليته إزاء الغير أن يتحقق من قيام المستأجر بما التزم به فى هذا الشأن وكان عدم إزعان المجنى عليهم لطلب الإخلاء الموجه إليهم أوتراخى باقى الملاك عن إجراء الترميم لا ينفى عن الطاعن الخطأ المستوجب لمسئوليته عن الحادث ، إذ يصح فى القانون أن يكون الخطأ الذى أدى إلى وقوع الحادث مشتركا بين المتهم وغيره فلا ينفى خطأ أحدهما

مسئولية الآخر . لما كان ذلك ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، وكان الحكم قد أثبت على الطاعن بأدلة سائغة أنه أهمل في ترميم المنزل على الرغم من إخطاره بقرار الترميم في ١٥ يوليو سنة ١٩٦٦ مما يتوفر به الخطأ في حقه واستظهر في منطق سائغ رابطة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذي أصاب المجنى عليهم وأحاط بعناصر جرمي القتل والإصابة الخطأ اللتين دان الطاعن بهما ، وكان لامصلحة للطاعن فيما يشير في شأن عدم إتخاذ جهة الإدارة إجراءات إخلاء المنزل فورا من مكانه ذلك بأن تقدير وجوب هذا التدخل أو عدم وجوبه موكول للسلطة القائمة على أعمال التنظيم فإذا جاز القول بأن خطأها في هذا التقدير يعرضها للمسئولية من ناحية القانون العام فإن ذلك إنما يكون بوصفها سلطة عامة ذات شخصية اعتبارية من أخص واجباتها المحافظة على الأمن وعلى أرواح الناس ، كما أنه بفرض قيام هذه المسؤولية فإن هذا لا ينفي مسئولية الطاعن طالما أن الحكم قد أثبت قيامها في حقه . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن بأنه لا يدير المنزل متعلقا بموضوع الدعوى مما لا تلتزم المحكمة بالرد عليه صراحة بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التي عول عليها الحكم ثم وكان دفاع الطاعن بانتفاء مسئوليته عن الحادث لرفض للسكان إخلاء المنزل وعدم التزامه بإجراء ترميمه هو دفاع ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب فلا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(١٤١)

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٩ القضائية

طعن . " الصفة في الطعن " . نقض . " الصفة في الطعن " . نيابة عامة .
" حقها في الطعن في الأحكام " . حكم . " للطعن في الأحكام " .

الصفة مناط الحق في الطعن . لا صفة للنيابة العامة في النحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية
وحدها . مثال .

الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن ، وأن النيابة العامة — سواء
انتصبت عن نفسها أو قامت مقام غيرها من الخصوم — لا صفة لها في النحدث
إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها . ولما كان ما تنعاه النيابة العامة الطاعنة
على الحكم المطعون فيه من أنه ما كان يجوز اعتبار قيمة المبلغ المختلس عنصرا
في التعويض بعد القضاء برده بالتطبيق لحكم المادة ١١٨ من قانون العقوبات —
إنما ينصرف إلى قضاء الحكم في الدعوى المدنية بالتعويض ، وكانت الطاعنة
لا تنازع في العقوبات المقررة بها على المحكوم عليه ومنها عقوبة الرد ، فإن النهي
بهذه الصورة إنما يرد على القضاء في الدعوى المدنية وحدها . ومن ثم يكون الطعن
غير مقبول .

الوقائع

لتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه منذ ستة شهور سابقة على يوم ٢٠ من أبريل سنة ١٩٦٤ بدائرة مركز الخانكة محافظة القليوبية : (أولا) : استولى على المبالغ والأدوات المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لشركة النصر للكيماويات الدوائية للقطاع العام حالة كونه مستخدما بها وسلمت إليه هذه المبالغ وتلك الأدوات بسبب وظيفته . (ثانيا) : وهو مستخدم بشركة النصر للكيماويات الدوائية ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي إيصالات سداد رسوم رخص السيارات المبينة بالمحضر والصادرة من قلمى مرور القاهرة والجيزة وذلك بأن قام بمحو بعض بياناتها والخاصة بالمبالغ المدفوعة والمدد الصادر عنها الترخيص (ثالثا) : استعمل المحركات المزورة سالفة الذكر فيما أعدت من أجله بأن قدمها إلى شركة النصر للكيماويات الدوائية لإجراء محاسبة على أساس المبالغ التي أثبتتها بها على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمما قبلته بمقتضى المواد ١١١ و ١١٣/١ و ٢١١ و ٢١٤ من قانون العقوبات . وادعت شركة النصر للكيماويات الدوائية بحق مدنى قبل المتهم وطلبت القضاء لها بمبلغ ٢٦٠١ ج و ٣٦٥ م بصفة تعويض . ومحكمة جنايات بنها قضت بحضورها بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٦٨ عملا بالمواد ١١١ و ١١٣/١ و ١١٨ و ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٤ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وعزله من وظيفته وتغريمه ٢٦٠١ ج و ٣٦٥ م وإلزامه برد مبلغ ٢٦٠١ ج و ٣٦٥ م وأن يدفع لشركة النصر للكيماويات الدوائية مبلغ ٢٦٠١ ج و ٣٦٥ م والمصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالاطعن بطريق النقض في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون في قضائه في الدعوى المدنية بإلزام المحكوم عليه بقيمة المبلغ المختلس رغم قضائه برد ذات المبلغ لأنه بذلك يكون قد قضى برد المبلغ المختلس مرتين للشركة المجنى عليها وهو ما لا يجوز القضاء به قانونا .

وحيث إنه لما كان ما تنعاه الطاعنة — النيابة العامة — على الحكم المطعون فيه من أنه ما كان يجوز إعتبار قيمة المبلغ المختلس عنصرا في التعويض بعد القضاء برده بالتطبيق لحكم المادة ١١٨ من قانون العقوبات — إنما ينصرف إلى قضاء الحكم في الدعوى المدنية بالتعويض ، وكانت الطاعنة لا تنازع في العقوبات المقررة بها على المحكوم عليه ومنها عقوبة الرد ، فإن النعى بهذه الصورة إنما يرد على القضاء في الدعوى المدنية وحدها . وإذا ما كان الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن وأن النيابة العامة سواء انتصبت على نفعها أو قامت مقام غيرها من الخصوم — لا صفة لها في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها ، ومن ثم فإن طعنها فيما قضى به الحكم المطعون فيه في الدعوى المدنية لا يكون مقبولا .

جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد ابو الفضل حفى .

(١٤٢)

الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب ، ج ، د) حكم . "تسببه . تسبب معيب" . دفاع . "الإخلال
بحق الدفاع . ما يوفره" . بطلان . نقض . "حالات
الطعن . بطلان الحكم" . إختلاس أموال أميرية .
تزوير .

(ا) وجوب اشمال الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان
باطلا . المراد بالتسبب المعتبر ؟ مثال لتسبب معيب
فى إختلاس وتزوير .

(ب) التأخير فى الأدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته .

(ج) استعمال المتهم حقه المشروع فى الدفاع عن نفسه فى مجلس
القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف
بأنه جاء متأخرا .

(د) القضاء المسبق على دليل لم يطرح . خطأ .

١ — يوجب الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل
الحكم على الأسباب التى بنى عليها وإلا كان باطلا . والمراد بالتسبب المعتبر
تحديد الأساسيد والججج المبني هو عليها والمتشجة هى له سواء من حيث الواقع
أو من حيث القانون . ولكى يحقق الغرض منه يجب أن يكون فى بيان

جلى مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به . أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة جملة مجملة فلا يحقق الغرض الذى قصده الشارع من استيجاب تسييب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات المبالغ المقول باختلاسها والمنتجة لمجموع المبلغ المختلس وكذلك القسائم التى جرى فيها التزوير المؤدى للاختلاس وإفرادها من غيرها ووجه هذا الاختلاس وهل وقع بتحصيل المال من كل ممول مرتين في كل حالة أم بتحصيله من أكثر من ممول ، وهل أضاف المتهم ما حصله كله إلى ذمته أو بعضه فيكون فعله اختلاسا أو أضافه كله عمدا إلى جانب الدولة مما يعتبر تحصيلًا لمال غير مستحق معاقب عليه بالمادة ١١٤ دون المادة ١١٢ من قانون العقوبات التى طبقها في حقه ، أو أن ما وقع منه كان باهماله فيكون أمرا لا جريمة فيه ، وما هى العلاقة بين شهادته كذبا لصالح بعض المدنين المتهمين بالتبديد بأنهم أوفوا ما لم يوفوا به وبين اختلاس المبالغ التى قرر على غير صحة أنهم أوفوا بها لأن هذا الاقرار الكاذب لا ينتج عنه الاختلاس بالضرورة ، ولم يورد الأدلة المنتجة على وقوعه سواء من تقرير لجنة الفحص أو أقوال الممولين حتى يبين وجه استدلاله على ما جهله . ومن ثم فإنه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه .

٢ — التأخير في الادلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته ، ما دام متجا من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير به وجه الرأى في الدعوى .

٣ — إن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا لأن المحاكمة هى وقته المناسب الذى كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وألزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب .

٤ — لا يصح القضاء المسبق على دليل لم يطرح .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في الفترة من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ حتى ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز ملوى محافظة المنيا : (أولا) بوصفه موظفا عموميا (صراف ناحية هــور) إختلس مبلغ النقود المبين بالمحضر والمسلم إليه بسبب وظيفته حالة كونه من مأموري التحصيل . (ثانيا) إرتكب تزويرا في محركات رسمية هي القسائم ٧ أموال ويومية المتحصلات والجرائد وكان ذلك بتغيير أسماء المدافعين وأصحاب التكاليف بأسماء أخرى وتحصيلها مرة ثانية من أربابها وتمكن بذلك من إختلاس المبلغ المبين بالمحضر مع علمه بتزويرها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كتبه طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر بذلك ، ومحكمة جنايات المنيا قضت بحضور يا عملا بالمواد ١١١، ١١٢، ١/ — ٢ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١١ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم من التهمتين بالسجن مدة ثلاث سنوات وبعزله من وظيفته وبالزامه بأن يرد مبلغ ٣٥١ ج و ١٠ م . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي التزوير والإختلاس قد شابه القصور والغموض في التسبيب وبني على الإخلال بحقه في الدفاع ، ذلك بأنه لم يتقص الوقائع المدعى فيها بحصول تزوير من حيث صلتها بجريمة الإختلاس والمنتجة للمبلغ الذي دين باختلاسه ولم يبين الصلة بين إقرار الطاعن لصالح بعض الممولين بسداد الأموال الأميرية المطلوبة منهم في دعاوى التبيد المقامة عليهم وبين الإختلاس المدعى به لأن هذا الإقرار الكاذب لا يلزم عنه الإختلاس بالضرورة ، كما أن الطاعن طلب بمجلسة المحاكمة سؤال هبد الباقي أبو زيد شيخ الناحية وأمين عليوه حسن رئيس الجمعية التعاونية بناحية "هور" وجميع الممولين الذين ورد ذكرهم في البندين أولا وثانيا من تقرير لجنة الفحص والذين قيل أن الطاعن إختلس من أموالهم وضم فيشآت الممولين

وكشوف الوحدة الحسابية في شركة النيل للخليج من سنة ١٩٦٣ وأنه في حالة تعذر هذا الطلب أو رفضه نذب مكتب خبراء وزارة العدل لفحص جميع الحالات التي وردت في شأن الإدعاء بالاختلاس وتغيير إسم الدافع وصاحب التكليف إلا أن المحكمة صادرت المتهم في دفاعه مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى أن الطاعن في خلال الفترة من ١٩٥٩/١٠/١٥ إلى ١٩٦٥/٩/٤ بصفته صرافا مأمورا بالتحصيل اختلاس مبلغ ٣٥١ ج ١٠ م من المبالغ التي تسلمها بسبب وظيفته بناحية "هور" اذ اقتضى بعض المستحقات الحكومية مرتين . وقد توصل إلى ذلك بعدة وسائل منها ارتكاب التزوير المسمى في عدد من القسائم رقم ٧ والمعنوي في عدد آخر ، والتزوير في يومية المتحصلات بإثباته أسماء أخرى لأصحاب التكاليف على خلاف الثابت بالقسائم المذكورة، وأدائه الشهادة أمام محكمة جنح ملوى على خلاف الحقيقة في بعض قضايا التبديد بأن المدينين المحجوز عليهم أوفوا بالدين المحجوز به مع أنهم لم يوفوا به أصلا ، أو أوفوا ببعضه في تاريخ لاحق لما كان ذلك ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا . والمراد بالتسبب المعتبر تحرير الأسانيد والجمع المبني هو عليها والمنتج هو له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون . ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطاع الوقوف على مسوغات ما قضى به . أما افراغ الحكم في عبارات عامة معناه أو وضعه في صورة مجملة بجملة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات المبالغ المقول باختلاسها والمنتجة لمجموع المبلغ المختلس ، وكذلك القسائم التي جرى فيها التزوير المؤدى للاختلاس وإفرادها من غيرها ووجه هذا الاختلاس ، وهل وقع بتحصيل المال من كل ممول مرتين في كل حالة ، أم بتحصيله من أكثر من ممول ، وهل أضاف المتهم ما حصله كله إلى ذمته أو بعضه فيكون فعله اختلاسا أو إضافة كله عمدا إلى

جانب الدولة مما يعتبر تحصيلاً لمال غير مستحق معاقبا عليه بالمادة ١١٤ دون المادة ١١٢ من قانون العقوبات التي طبقها في حقه ، أو أن ما وقع منه كان بإهماله فيكون أمراً لا جريمة فيه وما هي العلاقة بين شهادته كذبا لصالح بعض المدنين المتهمين بالتبديد بأنهم أوفوا ما لم يوفوا به ، وبين اختلاس المبالغ التي قروا على غير صحة أنهم أوفوا بها لأن هذا الإقرار الكاذب لا ينتج عنه الإختلاس بالضرورة ، ولم يورد الأدلة المتبعة على وقوعه سواء من تقرير لجنة الفحص وأقوال الممولين حتى يبين وجه استدلاله على ما جهله . لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد صادر المتهم في دفاعه المشار إليه في الطعن ، بدهوى أنه غير جاد فيه ، لأنه تأخر في الإدلاء به أمام جهة التحقيق والإحالة ، وأن المحكمة كونت عقيدتها مما طرح عليها في الأوراق وأن كل تحقيق جديد لن يفيد ، مع أن التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتماً على عدم جديته ، ما دام متجاً من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير وجه الرأي في الدعوى كما أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع على نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً لأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل متهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع ، والزم المحكمة النظر فيه وتحقيقه ما دام فيه تجلية للحقيقة ، وهداية إلى الصواب . لما كان ذلك ، وكان لا يصح القضاء المسبق على دليل لم يطرح ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفة .

(١٤٣)

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١٤ب) نقد . شيك .

(١) حظر التعامل فى أوراق النقد الأجنبى . تناول هذا الحظر كل عملية من
أى نوع تتصل بهذا النقد سواء من العمليات التى بين النص نوعها أو غيرها
مما لم ينص عليها ما دام قوامها جميعا التعامل بالنقد الأجنبى .

(ب) إستيفاء الشيك شرائطه القانونية . اعتباره أداة دفع ووفاء كالنقود سواء بسواء
التعامل به يقع تحت طائلة التأميم ما دام قوامه نقدا أجنبيا .

(ج) شيك . ” الشيك السياحى ” .

حمل الشيك السياحى توقيعين . لا فرق بينه وبين الشيك العادى .

(د) محكمة الموضوع . ” سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى ” . حكم ” تسببيه . تسبب غير معيب ” .

لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه إقتناعها
ما دام استخلاصها سائغا .

١ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بصفة عامة
مطلقة على حظر التعامل فى أوراق النقد الأجنبى ، وهذا الحظر يتناول كل
عملية من أى نوع تتصل بهذا النقد سواء من العمليات التى بين النص نوعها

أو غيرها مما لم ينص عليه ما دام قوامها جميعا التعامل بالنقد الأجنبي ومن ثم فسواء أكان التعامل بالشيكين على سبيل الملك أم الرهن فهو داخل حتما في نطاق التأثيم ما دام قوامه نقدا أجنبيا . ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه تسلم الشيكين وقد ضبط بعدها بيومين فأقر باستلامه لهما ، فإنه تكون قد مضت مدة كافية تجعله ملتزما بما يفرضه عليه القانون من واجب عرضهما للبيع على وزارة الاقتصاد بالسعر الرسمي .

٢ - من المقرر أن الشيك إذا ما استوفى شرائطه القانونية يعتبر أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الاطلاع دائما ويغنى عن استعمال النقود في المعاملات ويعتبر كالنقود سواء بسواء ويجرى مجراها ، فإن التعامل به ما دام قوامه نقدا أجنبيا يقع تحت طائلة التأثيم .

٣ - إن الشيك السياحي إذا حمل توقيعين لم يعد بينه وبين الشيك العادى فارق .

٤ - لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها يستوى في ذلك الأدلة المباشرة أو غيرها من طرق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سائغا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يومى ٢١ و ٢٢ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة محافظتى القاهرة والجيزة : المتهمان الأول والثانى : أجريا عملية من عمليات النقد الأجنبي على خلاف الشروط والأوضاع التى حددها وزير الاقتصاد وعن غير طريق المصارف المرخص لهما منه بذلك بأن قام المتهم الأول بتسليم الثانى الشيكين السياحيين المبيينين الوصف بالمحضر وقيمة كل منهما مائة دولار أمريكى فى مقابل الخدمات السياحية التى أداها له . المتهم الثانى : لم يعرض على وزارة الاقتصاد وبسعر الصرف الرسمى الشيكين السياحيين سالفى الذكر المقومين بعملة أجنبية واللذين بلغت قيمة استبدالهما ٨٦ ج و ٤٢٥ م بالنقد المصرى . وطلبت

عقابهما بالمواد ٢ و ٣ و ٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل والقرار الوزاري ٥١ سنة ١٩٤٧ المعدل والمواد ١١ و ١٢ و ١٧٩ من لائحة الرقابة على عمليات النقد الأجنبي الصادر بها قرار وزير الاقتصاد رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٦٠ . ومحكمة القاهرة للجرائم المالية والتجارية قضت في الدعوى غيابيا للأول وحضوريا عملا بمواد الاتهام (أولا) حبس المتهم الأول شهرا واحدا مع الشغل وما عني قرش لوقف التنفيذ (ثانيا) حبس المتهم الثاني شهرا واحدا مع الشغل عن كل تهمة من التهمتين المذسوبتين إليه وكفالة مائتي قرش لوقف التنفيذ (ثالثا) مصادرة الشيكين السياحين المضبوطين . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التعامل في نقد أجنبي وعدم عرضه هذا النقد للبيع بالسعر الرسمي قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن لم يتسلم الشيكين المقومين بنقد أجنبي من المتهم الأول على سبيل التملك وإنما تسلمهما على سبيل الرهن الحيازي تأمينا للوفاء بأجرة لديه فلم تكن حيازته لهما كاملة ، هذا إلى أنه لم يمتص على استلامه لهما حتى ضبطه سوى عدة ساعات فلم يتسن له عرضهما للبيع بالسعر الرسمي ، كما أن الحكم اعتبر الشيكين سياحين في حين أن أحدهما نقد سياحي والآخر شخصي والأول لا يصرف إلا إذا وقع عليه من صاحبه أمام الصراف بالبنك وهو ما أثاره الدفاع ولم يعين الحكم بتحقيقه أو الرد عليه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن الطاعن استلم من المتهم الأول السائح الأمريكي شيكين بمبلغ مائتي دولار . وقطع الأخير

بأقواله أن استلام الطاعن لما كان نظير أجرة وأنعابه لديه لا على سبيل الرهن ضمنا لهذا الأخير كما يزعم الطاعن ، وأورد على ثبوت هذه الواقعة في حقه أدلة لها أصلها الثابت الصحيح بالأوراق مستمدة من التحريات وأقوال الضابط والمتهم الأول السائح الأمريكي . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها ، يستوى في ذلك الأدلة المباشرة أو غيرها من طرق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سائغا ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من أنه تسلم الشيكين على سبيل الرهن لا يعدو أن يكون جدلا حول أدلة الثبوت التي استلبت منها المحكمة معتقدها بما لا يجوز أنارته أمام محكمة النقض ، ومع ذلك فإن المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ قد نصت بصفة عامة مطلقة على حظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي ، وهذا الحظر يتناول كل عملية من أى نوع تتصل بهذا النقد سواء من العمليات التي بين النص نوعها أو غيرها مما لم ينص عليه ما دام قوامها جميعا التعامل بالنقد الأجنبي ، ومن ثم فسواء أكان التعامل بالشيكين على سبيل الملك أم الرهن فهو داخل حتما في نطاق التائيم ما دام قوامه نقدا أجنبيا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن وبما له أصل صحيح في الأوراق — أنه تسلم الشيكين بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٦٧ وقد ضبط بعدها بيومين في ٢٢ يناير سنة ١٩٦٧ فأقر باستلامه لها ، فإنه تكون قد مضت مدة كافية تجعله ملتزما بما يفرضه عليه القانون من واجب عرضها للبيع على وزارة الاقتصاد بالسعر الرسمي ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لأوجه الطعن أن وكيل النيابة المحقق أثبت من واقع إطلاعه على الشيكين أن أولهما شيك سياحي بمبلغ مائة دولار يحمل توقيعين للسائح المتهم الأول والشيك الثاني لحامله بمبلغ مائة دولار وعليه توقيع الساحب وقد تم بعد ذلك صرفها بالنقد المصري كإشارة وكيل النيابة ، وكان

الشيك السياحي إذا حمل توقيعين لم يعد بينه وبين الشيك العادي فارق ، وكان من المقرر أن الشيك إذا ما استوفى شرائطه القانونية — يعتبر أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع دائما ويغني عن استعمال النقود في المعاملات ويعتبر كالنقود سواء بسواء ويجرى مجراها ، فإن التعامل به ما دام قوامه نقدا أجنبيا يقع تحت طائلة التأثم . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يضحى ولا محل له . ومن ثم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ،
وأنور خلف .

(١٤٤)

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٩ القضائية

دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببه
تسبب غير معيب " .

معاينة كل من دخل منزلا بوجه قانونى وبقى به بقصد ارتكاب جريمة فيه . سواء تعينت
تلك الجريمة أم لم تعين . ما دام الثابت أنه كانت لديه نية أكيدة لإرتكاب جريمة كائنة ما كانت .
عدم جدوى البحث فيما إذا كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم .

إن نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب كل من دخل منزلا
بوجه قانونى وبقى به بقصد ارتكاب جريمة فيه فلا يجدى البحث فيما إذا كان
الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم ما دام أن الحكم قد أثبت
في منطق سائع أنه يؤخذ من الظروف المحيطة بالطاعن أنه كانت لديه نية أكيدة
لإرتكاب جريمة كائنة ما كانت . ثم أن عقابه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة
الانقض — واجب سواء تعينت الجريمة التى استهدفها من دخول المنزل أم لم
تتعين لأن النص عام يشملهما معا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى ليلة ١٨/٧/١٩٦٨ بدائرة قسم الموسيقى
محافظة القاهرة: دخل عقارا فى حيازة منطقة وسط القاهرة الطبية بقصد ارتكاب

جريمة فيه . وطلبت عقابه بالمادة ١/٣٦٩ من قانون العقوبات . ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت غيابيا ببراءة المتهم . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا عملاً بمادة الإتهام بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع . وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم عشرين جنياً . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة دخول عقار بقصد ارتكاب جريمة فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن شرط العقاب في الجريمة أن يكون الدخول في العقار بغير رضا حائزه بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه ، في حين خلت الأوراق مما يقطع بتوافر الأمرين جميعاً ، إذ أن الطاعن دخل العقار بمفتاح كان لديه من المنطقة الطيبة ولم يثبت أنه كانت لديه نية مؤكدة لإرتكاب جريمة معينة ، وما ذهب إليه الحكم من أن اعتراف الطاعن بدخول الشقة مع الفتاة ينبيء عن قصده لإرتكاب جريمة مردود بأنه ليس كل دخول في عقار يعد في ذاته جريمة طالما خلت الأوراق مما يدل يقيناً على ارتكاب جريمة كائنة ما كانت .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها فقال ” وحيث إنه يبين مما تقدم أن التهمة ثابتة قبل المتهم من إقراره بدخول الشقة مع الفتاة ومن شهادة الشهود ، يضاف إلى ذلك أن مسلك المتهم في الحصول على موعد مع الفتاة المذكورة والأسلوب الذي سلكه للذهاب معها إلى الشقة في منتصف الليل مما ينبيء عن دخول الشقة بقصد ارتكاب جريمة ، إذ ليس من الضروري إثبات نية ارتكاب جريمة معينة ما دامت الظروف المحيطة بالواقعة يؤخذ منها أنه كان عند الشخص نية ارتكاب جريمة كائنة ما كانت ويكفى مجرد وجود شخص غريب عن الشقة لإثبات هذه

النية ما دام هذا الشخص لم يعلل وجوده فيها تعليلا كافيا ، وتكون القرينة عليه أقوى إذا حصلت الواقعة ليلا ، وما أورده الحكم من ذلك صحيح وتتوافق به أركان جريمة انتهاك حرمة ملك الغير بقصد ارتكاب جريمة فيه كراهي معرفة به في القانون ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد دخل المنزل برضاء من أصحابه وأنه لم تثبت نية ارتكاب جريمة معينة فيه ، ذلك أن نص المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات عام يعاقب كل من دخل منزلا بوجه قانوني وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه ، فلا يجدي البحث فيما إذا كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم ما دام أن الحكم قد أثبت في منطق سائغ أنه يؤخذ من الظروف المحيطة بالطاعن أنه كان لديه نية أكيدة لإرتكاب جريمة كائنة ما كانت ، ثم إن عقابه — وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض — واجب سواء تعينت الجريمة التي استهدفها من دخول المنزل أم لم تتعين لأن النص عام يشملهما معا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع مصادرة الكفالة .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار رضوان نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزاوى ؛ ونصر الدين عزام ؛ وأنور خلف ؛ والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٤٥)

الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١) إجراءات المحاكمة . وصف التهمة . زراعة .

تقديم المتهم للمحاكمة بوصف اثباته بيانات غير صحيحة في استمارة الحيازة . ليس
للحكمة تعديل التهمة إلى استعماله مستلزمات الإنتاج الزراعى في غير الحاصلات والمساحات
المنصرفة لها .

(ب) حكم . " حجته " . إثبات . " قوة الأمر المقضى " .

حكم البراءة لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة لجريمة لم ترفع بها الدعوى
الجنائية .

١ — من المقرر قانونا طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه
لا يجوز للحكمة معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب
التكليف بالحضور المؤدى إلى إتصالها بالدعوى إتصالا صحيحا . فإذا كانت
التهمة الموجهة إلى المتهم والتي تمت المرافعة في الدعوى على أساسها قد حددت
الفعل الجنائى المنسوب إليه بأنه أثبت بيانات غير صحيحة في استمارة الحيازة فلم
يثبت للحكمة ارتكاب هذا الفعل أو رأت أنه لا جريمة فيه ولا عقاب عليه بفرض
ثبوته ، فإنها تكون قد أصابت فيما اتهمت إليه من القضاء بالبراءة . أما القول
بأنه ما كان لها أن تقضى بالبراءة بل كان عليها أن تغير وصف التهمة إلى استعماله
مستلزمات الإنتاج الزراعى في غير الحاصلات الزراعية والمساحات المنصرفة
لها — مما لم يوجه إلى المتهم طبقا للمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية

فلا سبیل إلى إلزام المحكمة بإجرائه لأنه ينصب على واقعة أخرى تختلف اختلافاً كلياً عن الواقعة التي رفعت بها الدعوى في العناصر المكونة لها، وليس مجرد تعديل في التهمة مما يجوز للمحكمة بنص المادة ۳۰۸ من القانون . ومن ثم فإن المحكمة لا تملك من تلقاء نفسها أن تقيم الدعوى الجنائية بهذه التهمة الجديدة ولو كانت عناصرها ماثلة في الأوراق ، أو أن تحاكم المطعون ضده عنها .

۲ — لا يجوز الحكم الصادر بالبراءة قوة الأمر المقضى بالنسبة لجريمة لم ترفع بها الدعوى الجنائية .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ۱۹۶۷/۸/۲۲ بدائرة مركز المنشأة: أثبت بيانات غير صحيحة في نماذج الحيازة على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ۹۰ و ۹۱ و ۱/۹۲ و ۲/۹۴ من القانون ۵۳ لسنة ۱۹۶۶ . ومحكمة المنشأة الجزئية قضت حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، ومحكمة سوهاج الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ.

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي ببراءة المطعون ضده من تهمة إثبات بيانات غير صحيحة في نماذج الحيازة " إستمارة رقم ۳ زراعة خدمات " قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه أسس قضاءه على أن هذا الفعل غير مؤثم في حين أن حقيقة الواقعة كما تشهد به الأوراق هي أن المتهم استعمل مستلزمات الإنتاج في غير الحاصلات والمساحات المنصرفة لها كلية أو جزئياً الأمر المعاقب عليه بمقتضى المادتين ۷/۴ و ۱۰۰ من القانون رقم ۵۳ لسنة ۱۹۶۶ الصادر بتنفيذه قرار وزير الزراعة رقم ۱۱ لسنة ۱۹۶۶ وقراره رقم ۱۳ لسنة ۱۹۶۷ مما كان يقتضى من المحكمة أن تغير وصف التهمة وأن تنزل عليها حكم القانون .

وحيث إنه من المقرر قانونا طبقا للمادة ٣٠٧ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز للمحكمة معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور المؤدى إلى إتصالها بالدعوى إنصافا صحيحا . فإذا كانت التهمة الموجهة إلى المتهم والتي تمت المرافعة في الدعوى على أسامها قد حددت الفعل الجنائي المنسوب إليه بأنه أثبتت بيانات غير صحيحة في إستمارة الحيازة فلم يثبت للمحكمة ارتكابه هذا الفعل أورات أنه لاجرمية فيه ولا عقاب عليه بفرض ثبوته — فإنها تكون قد أصابت فيما انتهت إليه من القضاء بالبراءة . أما القول بأنه ما كان لها أن تمضي بالبراءة بل كان عليها أن تقر وصف التهمة إلى استعماله مستلزما لانتاج الزاعى في غير الحاصلات والمساحات المنصرفه لها — مما لم يوجه إلى المتهم طبقا للمادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية فلا سبيل إلى إلزام المحكمة بإجرائه لأنه ينحسب على واقعة أخرى تختلف إختلافا كليا عن الواقعة التي رفعت بها الدعوى في العناصر المكونة لها . وليس مجرد تعديل في التهمة مما يجوز للمحكمة بنص المادة ٣٠٨ من القانون سالف الذكر . ومن ثم ، فإن المحكمة لا تملك من تلقاء نفسها أن تقيم الدعوى الجنائية بهذه التهمة الجديدة ولو كانت عناصرها ماثلة في الأوراق أو أن تحاكم المطعون ضده عنها ، بل للنياية العامة — إذا شئت أن ترفع الدعوى بها لأن الحكم الصادر بالبراءة لا يجوز قوة الأمر المقضى بالنسبة إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، وحسين
ساح ، ومحمود العمرارى ، ومحمود عطية .

(١٤٦)

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ القضائية

(أ) مواد مخدرة . موانع العقاب . عقوبة . ” الإغفاء منها ” . وصف
التهمة .

قصر الإغفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على العقوبات
المقررة لجرائم المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه . بحث هذا الإغفاء . يكون بعد إسباغ
الوصف الصحيح على واقعة الدعوى .

(ب ، ج) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . تلبس . رجال السلطة . ” اختصاصهم ”
مأمورو الضبط القضائى . اختصاص . ” مأمورو الضبط ” .
دفع . ” الدفع ببطلان التفتيش ” . تفتيش ” الدفع ببطلانه ” .
حكم . ” تسببيه . تسبيب غير معيب ” . مواد مخدرة .

(ب) حالة التلبس . إباحتها لغير رجل الضبط . التحفظ على المتهم واقتياده
إلى مأمور الضبط المختص .

(ج) مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة وتوهمه بأنه قد يتعرض
لحرية . عدم جواز اتخاذ ذريعة لازالة الأثر القانونى المترتب عن
تخايه الصحيح عما معه من مخدر .

(د) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير
الدليل ” .

تقدير أدلة الدعوى . استقلال محكمة الموضوع به .

(٥ ، و) حكم . " تسبیهه . تسبیب غیر معیب " . " ما لا یعیهه فی نطاق التذلیل " . مواد مخدرة . موانع العقاب . عقوبه " الإعفاء منها " .

(٥) إنطواء الحكم على تقریرات قانونیه خاطئة فی شأن الإعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا یعیهه . مادامت نتیجته متفقة مع القانون .

(و) تزيد الحكم . لا یعیهه . متى كان لا أثر له فی نتیجته .

١ — إن الأصل وفقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ أن الاعفاء الوارد بها قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ منه ، ومن ثم فإن تصدی المحكمة لبحث توافر عناصر هذا الإعفاء أو انتفاء مقوماته ، إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى .

٢ — تبیح حالة التلبس لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده إلى مأمور الضبط القضائي المختص .

٣ — مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة وتوهمه بأن أحدهما قد يقدم على القبض عليه أو التعرض لحريته ، لا یصح اتخاذ ذریعة لإزالة الأثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر ، ومن ثم يكون الحكم إذ قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش قد أصاب صحيح القانون .

٤ — الجدل الموضوعي حول واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

٥ — لا يؤثر فی سلامة الحكم أن يكون قد انطوى على تقریرات قانونیه خاطئة فی شأن قصره الإعفاء على حالة المبادرة بالإخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة ، المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ — مغفلا حكم الفقرة الثانية منها التي لا تستلزم ذلك — مادامت النتيجة التي خلص إليها الحكم صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم .

٦ - تزيد الحكم فيما استورد إليه لاجبيبه ، مادام أنه لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما في يوم ١٧ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز الصف محافظة البحيرة: أحرضا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهمما بالقيء والوصف الواردين بقرار الإنهام ، فقر بذلك. ومحكمة جنايات البحيرة قضت في الدعوى عملا بالمواد ١ و٢ و٣٧ و٣٨/١ و٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول الأول الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات حضوريا بالنسبة لاتهم الأول وغيابيا للثاني بمعاقبتهما بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة وبغرامة خمسمائة جنيه وبمصادرة المواد المخدرة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو الخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش استنادا إلى أن المخبرين قبضا على الطاعن بعد أن تخلى بإرادته واختياره عن المخدر في حين أن تخليه كان خشية القبض عليه وتفتيشه من المخبرين ولم يكن هناك ما يدعوهما للإشتباه فيه وهما من غير رجال الضبطية القضائية فلا يحق لهما القبض عليه . هذا إلى أن الحكم أطرح دفاعه بإعفائه من العقاب طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ استنادا إلى أن الإعفاء الوارد بها قاصر على العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من القانون المذكور على الرغم من أن النيابة كانت قد أقامت الدعوى الجنائية عليه بوصف أنه أحرز المخدر بقصد الاتجار وطلبت عقابه بالمادة ٣٤ من ذلك القانون وهو بهذا الوصف

الذى ورد بأمر الإحالة وجرت في شأنه المرافعة يمكن أن يستفيد من الإعفاء الذى نظمته تلك المادة ولا عبرة بما انتهت إليه المحكمة من إسباغ وصف إحرازه للمخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى ومعاقبته بالمسادين ٣٧ و ٣٨ من هذا القانون فضلا عن خطأ الحكم فى رده على هذا الدفع بأن الطاعن كان قد ارتكب جريمة وتمت فعلا قبل أن يرشد عن المتهم الثانى ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٤٨ سالفة الذكر يتحقق بموجبها الإعفاء إذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة طالما أنه وصل فعلا إلى ضبط باقى الجناة وقد أرشد الطاعن عن المتهم الثانى وتم ضبطه وتقديمه للمحاكمة بناء على إبلاغه مما لازمه إعفائه من العقاب .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله "إن النقيب أحمد إبراهيم العزب رئيس مكتب مكافحة مخدرات الصف بتاريخ ١٠/٧/١٩٦٦ كلف المخبرين فرج محمد فرج وعبد الفتاح سلطان بمامورية سرية خاصة بالمكتب وأثناء ركبتهما سيارة الأتوبيس صعد إلى السيارة المتهم الأول (الطاعن) وهو من رجال الشرطة ولما كان غريبان عن المنطقة والسابق علمهما بأن هناك بعض رجال الشرطة يقومون بنقل المخدرات فقد أفهماه شخصيتهما وسألاه عن سبب تواجده بالبلدة فقدم لهما قطعتين من الحشيش أخرجهما من جيب سرواله الأيسر فلما سألاه عن مزيد أخرج لهما قطعتين آخريتين من الحشيش من الأتوبيس عند بلدة البراجيل وتوجهوا إلى النقطة وأبلغوا رئيس المكتب الذى حضر لتوه وقام بتفتيش المتهم الأول فلم يعثر معه على مخدرات أخرى وبسؤاله عن مصدر الحشيش المضبوط معه إترف له بأنه تسلمه من المتهم الثانى فتوجه الضابط ومعه أفراد القوة إلى مسكن المتهم الثانى الذى خرج منه محاولا الفرار عندما شعر بهم وتمكن الشرطيان السريان فرج محمد فرج وعبد الفتاح سلطان من اللحاق به وقام الضابط بتفتيشه فعثر بجيب صديريه الأيسر على لفافة من ورق المجلات تحوى نصف طربة حشيش بغلافها". ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش ورد عليه وفنده بقوله "ولا ينال من ثبوت التهمة قبل المتهم الأول - الطاعن - ما ذهب إليه الدفاع عنه بالجلسة من محاولة التشكيك فيها بمقولة إن الإجراءات باطلة لعدم توافر السند القانونى وعدم صحة الوقائع وهذا القول مردود بأن المحكمة لا ترى فى الأوراق ما يدل على صحته إذ الثابت مما إطمأنت إليه واستقر فى اقتناعها من شهادة الشرطيين

السريين أن المتهم الأول (الطاعن) قد تخلى بإرادته واختياره عن المخدر المضبوط معه وسلمه إلى أحد الشرطيين المذكورين بإعتبارهما زملاء في المهنة بعد أن أفهماه شخصيتهما وقد إعتقد أنه بذلك قد يخليان سبيله إلا أنهما تحفظا عليه إثر إعترافه بجريمته إلى أن حضر الضابط وتسلمه وقام بتفتيشه وواجهه بالحشيش المضبوط فلم اعترف له بأحرازه وأرشد عن المتهم الثاني الذي سلمه إياه وقد تم ضبط المتهم الثاني ومن ثم يبين مما تقدم أن الإجراءات فيما بدأت به وانتهت إليه قد تمت صحيحة في الواقع والقانون وما خلص إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون ذلك بأن الواقعة كما صار إثباتها بالحكم - وهو مالا ينازع الطاعن فيه - تدل على تخلى الطاعن عن المخدر من تلقاء نفسه طواعية واختيارا ولم يكن نتيجة إجراء غير مشروع وقع من رجل الشرطة مما يوفر حالة التلبس التي تبيح لغير رجال الضبط القضائي التحفظ على المتهم واقتياده إلى مأمور الضبط القضائي المختص أما مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة وتوهمه بأن أحدهما قد يقدم على القبض عليه أو التعرض لحرته فلا يصح إلتخاذه ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب على تخليه الصحيح عن المخدر، ومن ثم يكون الحكم إذ قضى برفض الدفع قد أصاب صحيح القانون وينحل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن إلى جدل موضوعي حول واقعة الدهوى وتقدير أدلتها مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعن والمتهم الثاني بوصف أنهما أحرزا جواهر مخدرة بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي وعاقبهما بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ المرافق، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن المؤسس على إعفائه من العقاب طبقا للمادة ٤٨ من ذلك القانون ورد عليه بقوله أن هذا الدفاع "مردود بأن مناط الإعفاء بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قاصر بصريح نص المادة على الإعفاء من العقوبات المقررة في المواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ من هذا القانون وهو ما لم تأخذ به المحكمة في حق المتهم فضلا عن أن المتهم الأول كان قد ارتكب جريمة وتمت فعلا قبل أن يرشد عن المتهم الثاني". لما كان ذلك، وكان الأصل وفقا للمادة ٤٨ من هذا القانون أن الإعفاء قاصر على العقوبات الواردة بالمواد ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ منه، وكان تصدى المحكمة لبحث توافر عناصر هذا الإعفاء أو إنتفاء مقوماته إنما يكون

بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . ولا يؤثر في سلامة الحكم أن يكون قد إنطوى على قرارات قانونية خاطئة في شأن قصره الإصفاء على حالة المبادرة بالإخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٤٨ سالفه الذكر مغفلا حكم الفقرة الثانية منها التي لا تستلزم ذلك ، مايدامت النتيجة التي خلص إليها الحكم صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم . ومع ذلك فإن تزيد الحكم فيما استطرد إليه لا يعيبه ما دام أنه لا أثر له في النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا وفضله موضوعا .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور خلف ، والدكتور أحمد محمد
إبراهيم .

(١٤٧)

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ القضائية

(١) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . ” شهادة ” . حكم . ” تسببيه .
” تسبب غير معيب ” . قتل خطأ .

ضعف البصر أو شدة الفلام . أثر ذلك في الشهادة ؟

(ب ، ج) . قتل خطأ . خطأ . جريمة . ” أركانها ” . مسئولية جنائية .
حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” . محكمة الموضوع .
” سلطتها في تقدير توافر الخطأ ” .

(ب) السرعة التي تصلح أساساً للسماة بالجناية في جريمة القتل خطأ . هي
التي تجاوز ما تقتضيه ظروف الحال وملابساته .

(ج) تقدير سرعة السيارة كعنصر من عناصر الخطأ . موضوعي .

(د) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . محاماة . ” حضور
محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة ” . إجراءات المحاكمة . طعن .
” المصلحة في الطعن ” .

حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة . غير لازم .

عدم التزام المحكمة بإعادة الدعوى لإرافعة لسمع دفاع كان في مقدور المتهم
إبدائه .

سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة . لا يبنى عليه حق له في الطعن . ما دام لذ المحكمة لم تمنعه من المرافعة .

١ - لا يخل بسلامة وصف الشاهد لسير السيارة أنها كانت تسير بسرعة ، ضعف بصره أو شدة الظلام ، فإن ذلك إذا أعجزه عن تحديد دقيق للسرعة فإنه لا يمنعه من إدراك أن السيارة كانت مسرعة ، كما أن ذلك لا يتنافى مع إمكان الاعتماد على شهادته في شأن عدم إضاءة مصابيح السيارة .

٢ - إن السرعة التي تصلح أساسا للسائلة الجنائية في جريمة القتل خطأ ليست لها حدود ثابتة ، وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت .

٣ - تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر الخطأ أو لا تعد ، مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها .

٤ - لا يوجب القانون حضور إمام مع المتهم بجنحة أو مخالفة ، ومن ثم فإن المحكمة تكون غير ملزمة بإعادة الدعوى للمرافعة لمجرد سماع دفاع من المتهم كان في مقدوره إبدائه حين حضر أمامها ، ولا يجوز أن يبنى على سكوت المتهم عن المرافعة في الجنح الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام أنه لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة الشفوية بالجلسة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ / ٩ / ١٩٦٦ بدائرة قسم الموسيقى : (أولا) تسبب خطأ في موت سكية محمد حافظ ونادية محمد بدوى وكان ذلك ناشئا عن إهماله ورعوثته وعدم احتياطة وتحوزه ومخالفته للقوانين بأن قاد سيارته بحالة ينجم عنها الخطر وبسرعة زائدة ولم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق أثناء سيره فصدم الحنجني عليهما وهما تعبران الطريق فأحدث بهما الجروح

الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياة كل منهما (ثانيا) قاد سيارته بحالة
ينجم عنها تعرض حياة الجمهور وأموالهم للخطر . وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ من
قانون العقوبات و ١ و ٢ و ٨١ و ٩٠ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ المعدل
و ١٢٣ من قرار وزير الداخلية . وادعى محمد النبوى بدوى عن نفسه وبصفته
وليا طبيعيا لى أولاده القصر مدنيا بمبلغ ٦٠ ج قبل المتهم وهيئة النقل العام
بالقاهرة بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية وذلك على سبيل التعويض المؤقت
مع المصاريف . ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام
والمادة ١/٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ٣٠٠ ق
لوقف التنفيذ وألزمته والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين أن يدفع إلى المدعى
بالحق المدنى بصفته مبلغ ٦٠ ج على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ ٢ ج
مقابل أنعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم كما استأنفه المسئول عن
الحقوق المدنية . ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا
بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف فطعن
المحامى والوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ
قد انطوى على إخلال بحق الدفاع كما شابه تناقض وقصور فى التسبيب ، ذلك
بأن المحكمة لم تسأل الطاعن عن التهمة المنسوبة إليه ولم تستمع إلى دفاعه ،
كما لم تستجب إلى ما طلبه الدفاع عنه من إعادة الدعوى إلى المرافعة لسماع المرافعة
الشفوية إذ أنها هى الأصل والمرافعة المكتوبة إجراء مكمل لها ، كما اعتمد الحكم
فى قضائه على ما شهد به الشاهد الوحيد وهو عبد المجيد على أحمد على الرغم مما أثبتته
الحكم من أن الشاهد المذكور لم يستطع تحديد سرعة السيارة لشدة الظلام ولضعف
بصره وهذا يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الاستئنافية
أن المتهم - الطاعن - كان حاضرا بنفسه ولم يرد بالمحضر أنه أبدى دفاعا
وأحضر معه من يدافع عنه أو أنه طلب التأجيل حتى يحضر محاميه وكان القانون

لا يوجب حضور محام عن المتهم بجنحة أو مخالفة وكانت المحكمة غير ملزمة بإعادة الدعوى للمرافعة لمجرد سماع دفاع من المتهم كان في مقدوره إبداء حين حضر أمامها ولا يجوز أن يبنى عن سكوت المتهم عن المرافعة في الجرح الطعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع ما دام أنه لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة الشفوية بالجلسة، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أبان عن الخطأ الثابت في حق الطاعن متمثلاً في عدم إضاءته مصابيح السيارة وفي السرعة الزائدة عما تقتضيه ملائسات الحادث وزمانه ومكانه واستند في إثبات ذلك إلى طول آثار الفرائل فضلاً عن شهادة الشاهد عبد المجيد أحمد البلوك ، وكان ما ورد في تحصيل الحكم لأقوال ذلك الشاهد — من اعتذاره بضعف بصره وشدة الظلام عن عدم مقدرة على تقدير السرعة التي كانت تسير بها السيارة — لا يفت في سلامة الاستناد إلى شهادته فيما يتعلق بقيادة الطاعن للسيارة بسرعة لا تتناسب مع ظروف المرور في زمان الحادث ومكانه ، إذ لا يخل بسلامة وصف الشاهد لسير السيارة أنها كانت تسير بسرعة ، ضعف بصره أو شدة الظلام فإن ذلك إذا أعجزه عن تحديد دقيق للسرعة فإنه لا يمنعه من إدراك أن السيارة كانت مسرعة ، كما أن ذلك لا يتنافى مع إمكان الاعتماد على شهادته في شأن عدم إضاءة مصابيح السيارة . لما كان ذلك ، وكانت السرعة التي تصلح أساساً للسائلة الجنائية في جريمة القتل الخطأ ليست لها حدود ثابتة وإنما هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملائسات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فينتسب عن هذا التجاوز الموت كما أن تقدير ما إذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد من عناصر الخطأ أو لا تعد هي مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها ، وكان الحكم قد دلل على توافر ركن الخطأ استناداً إلى السرعة وعدم إضاءة مصابيح السيارة تدليلاً سائغاً ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير سند . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود العمراوى ، ومحمود عطيفه .

(١٤٨)

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١) عقوبة . ” تطبيقتها “ . فاعل أصلى . اشتراك . استيلاء على مال للدولة بغير حق .

الغرامة المنصوص عليها فى المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها ؟ وجوب القضاء بها على كل من ساهم فى الجريمة فاعلا أو شريكا . وبالتضامن عند تعدد الجناة .

(ب) وصف التهمة ” تغييره “ . ” تعديله “ . إجراءات المحاكمة . دفاع ” الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره “ . شروع . استيلاء على مال الدولة بغير حق .

تغيير وصف التهمة أو تعديله . لفت نظر الدفاع اليه . صراحة أو ضمنا أو بإجراء يتم عنه . مثال .

(ج ، د) حكم . تسببيه . تسبیب غير معيب . جريمة . ” أركان الجريمة “ . قصد جنائى . ملكية . اختلاس أموال أميرية .

(ج) تحصيل الحكم فى مدوناته ما يدل على ملكية الشئ المحفلس . كفايته للتدليل على الملكية .

(د) كفاية إيراد الحكم لوقائع وظروف تدل على توافر القصد الجنائى .

(هـ) اشتراك . جريمة . ” الاشتراك فيها “ . ” أركانها “ . قصد جنائى اثبات ” إثبات بوجه عام “ . ” قرائن “ . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب “ .

متى يتحقق قيام الاشتراك في الجريمة بطريق الاتفاق ؟

كيفية الاستدلال على توافر الاشتراك ؟

١ — إن الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من هذا القانون وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه يقضى بها على كل من ساهم في الجريمة — فاعلا كان أو شريكا — فإذا تعدد الجناة كانوا جميعا متضامنين في الإلزام بها .

٢ — لا يتطلب القانون شكلا خاصا لتنبيه المتهم إلى تغيير وصف التهمة أو تعديله ، وكل ما يشترطه هو تنبيهه إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محقة لهذا الغرض سواء كان هذا التنبيه صريحا أو ضمنيا أو باتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . وإذا كان الثابت بمحضر جلسة المحكمة أن المحكمة لفنت نظر الدفاع إلى أن الجريمة كاملة والاستيلاء كامل ، فإن في هذه العبارة ما يكفي لتنبيهه إلى اعتبار الواقعة مكونة لجريمة اختلاس تامة وليست شروعا في ارتكابها ويكون معنى الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

٣ — إذا كانت مدونات الحكم تكشف عن أن الاطار المختلس هو لإحدى السيارات المملوكة للشركة المجنى عليها وأن هذه الشركة من شركات القطاع العام وأن الاطار نفسه يحمل رقما مسلسلا وقد انتزع من السيارة رقم ١٢٤ ، فإن في ذلك ما يكفي لمواجهة ما أثاره الطاعن في شأن عدم توافر الدليل على ملكية الشركة المجنى عليها للاطار المختلس .

٤ — لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلا عن توافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه ، ومن ثم فإن رمى الحكم بالقصور بقالة أنه لم يبين أن الاستيلاء على الاطار إنما كان مصحوبا بنية تملكه ، يكون على غير أساس .

هـ - إن الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يكون باتحاد نية أطرافه على ارتكاب لفعل المتفق عليه، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية، فمن حق القاضى إذ لم يقوم على الاشتراك دليل مباشر من اعتراف أو شهادة أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التى تقوم لديه، لا حرج عليه أن يستنتج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به - يسوغ قيامه .

الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاهن مع آخرين بأنهم فى يوم ٢٣ مايو سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : (أولا) المتهم الأول بوصفه موظفا عموميا عامل بشركة النيل العامة لأنوبيس شرق الدلتا شرع فى الإستيلاء بغير حق على إطار الكاوتشوك المبين وصفا وقيمة بالمحضر والمملوك للشركة سالفه البيان وقد اوقف أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه متلبسا بجريمته . (ثانيا) المتهمان الثانى والثالث اشتركا بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب الجناية سالفه الذكر بأن حرصا واتفقا معه على الإستيلاء على الاطار المبين بالمحضر وساعدها فى الأعمال المتممة لارتكاب الجريمة بأن تسلم منه المتهم الثانى الإطار سالف البيان وتوجه به إلى السيارة التى كان قد أعدها والمتهم الثالث للفرار بالمسروقات . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالفيء والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت فى الدعوى حضوريا للأول والثالث غيابيا للثانى عملا بالمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٧/١١٩ من قانون العقوبات للأول والمواد ١١١ و ١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ٤٠ و ٤١ من القانون المذكور للثانى والثالث مع تطبيق المادة ١٧ للجميع (أولا) بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة ورد ما اختلس وعزله من وظيفته لمدة سنتين . (ثانيا) بمعاقبة كل من المتهمين الثانى والثالث بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور (ثالثا) بتغريم المتهمين الثلاثة على وجه التضامن مبلغ خمسمائة جنيه . فطعن الطاهن فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الاشتراك بطريق التحريض والإنفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة اختلاس مال مملوك لشركة النيل العامة لأتوبيس شرق الدلتا (إطارسياارة) قد شابه بطلان في الإجراءات وقصور في التدبير وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة لم تلتفت نظر الدفاع إلى ما أجزته من تعديل في وصف التهمة عندما كيفت الواقعة بأنها جريمة اختلاس تامة وليست شروعا ولا يعتد بما دون في محضر الجلسة في شأن هذا التعديل لأنه قاصر عن التعريف بالوصف الجدي الذي أسبغته المحكمة على الواقعة . كما لم يستظهر الحكم صفة المال موضوع الجريمة ولم يدل على أن الاستيلاء عليه كان مصحوبا بنية تملكه ، ولم يورد الحكم الأدلة على ثبوت الاشتراك في حق الطاعن وعلى توافر عناصره قبل تمام الجريمة . هذا إلى خطئه في القضاء بتغريم الطاعن خمسمائة جنيه بالتضامن مع باقي المتهمين ذلك لأن توقيع هذه العقوبة قاصر على من تقوم في حقه صفة الموظف العام والثابت أن الطاعن لا تتوافر فيه هذه الصفة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاشتراك بطريق التحريض والإنفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة اختلاس مال مملوك لإحدى شركات القطاع العام التي دان الطاعن بها ، وأقام عليها في حقه أدلة مستقاة من أقوال شهود الإثبات ومن إقرار المتهم الثاني بمحضر جمع الاستدلالات وهي أدلة مائغة تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يتطلب اتباع شكل خاص لتنبية المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة ، وكل ما يشترطه هو تنبيهه إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محتمة لهذا الغرض سواء أكان هذا التنبيه صريحا أو ضمنا أو باتخاذ إجراء يتم عنه في مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . وإذا كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى أن " الجريمة كاملة والاستيلاء كامل " فإن في هذه العبارة ما يكفي لتنبيه إلى اعتبار الواقعة مكونة لجريمة اختلاس تامة وليست شروعا في ارتكابها ، ويكون معنى الطاعن في هذا الشأن غير سليم .

لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم تكشف عن أن الإطار المختلس هو لإحدى السيارات المملوكة للشركة المجنى عليها وأن هذه الشركة من شركات القطاع العام ، وأن الإطار نفسه يحمل رقما مسلسلا وقد انتزع من السيارة رقم ١٢٤ ، فإن في ذلك ما يكفي لمواجهة ما أثاره الطاعن في شأن عدم توافر الدليل على ملكية الشركة المجنى عليها للإطار موضوع الدعوى ، بما يحقق سلامة التطبيق القانوني الذي خلص إليه الحكم . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه ، فإن رمى الحكم بالقصور بقالة إنه لم يبين أن الاستيلاء على الإطار إنما كان مصحوباً بنية تملكه يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دلل على اشتراك الطاعن في جريمة الاختلاس المسندة إلى المتهم الأول بقوله ” إن الثابت من أقوال محمد عبد الفتاح أن المتهمين الثلاثة كانوا يقفون معا خارج الجراج وأن المتهم الأول تردد على المتهمين الثاني والثالث أكثر من مرة حتى تمكن من إخراج الإطار من الجراج وسلمه للمتهم الثاني الذي دحرجه أمامه حتى لحق به المتهم الثالث (الطاعن) بسيارته وحاولا معا وضعه في السيارة وهذا يقطع بأن جريمة الاختلاس تمت باتفاق المتهمين الثاني والثالث مع المتهم الأول على ارتكابها وبتحريض منهما إياه وساعداه بأن تسلم الثاني الإطار وحاول مع الثالث وضعه في السيارة بعد إخراجهم من حوزة الشركة المجنى عليها . . “ وما أورده الحكم فيما تقدم كاف وسائغ في التدليل على توافر عناصر الاشتراك في حق الطاعن ، ذلك بأن الاشتراك بطريق الاتفاق إنما يكون باتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضى إذا لم يقم على الاشتراك دليل مباشر من إقرار أو شهادة أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه ولا حرج عليه أن يستشج حصول الاشتراك من فعل لاحق للجريمة يشهد به ويسوغ قيامه . لما كان ذلك ، وكانت الغرامة

المنصوص عليها في المادة ١١٨ من قانون العقوبات هي من الغرامات النسبية التي أشارت إليها المادة ٤٤ من هذا القانون ، وإن كان الشارع قد ربط لها حدا أدنى لا يقل عن خمسمائة جنيه ، يقضى بها على كل من يساهم في الجريمة — فاعلا كان أو شريكا — فإذا تعدد الجناة كانوا جميعا متضامنين في الإلزام بها . وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فقد أصاب صحيح القانون . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٩

بقيادة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد
أبو الفضل حنفى .

(١٤٩)

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ القضائية

إعلان . إجراءات المحاكمة . بطلان . نقض . ” حالات الطعن . بطلان
الإجراءات “ .

على المحضر عند تسليم الإعلان إلى مأمور القسم أن يوجه إلى المعلن إليه كتابا موصى عليه
يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وأن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته
والا كان الإعلان باطلا .

تم إجراءات الإعلان وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية
بالطرق المقررة في قانون المرافعات . وتوجب المادة ١٢ من القانون الأخير
على المحضر عند تسليم الإعلان إلى مأمور القسم أن يوجه إلى المعلن إليه كتابا
موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وأن يبين ذلك في حينه
بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته . وترتب المادة ٢٤ من ذات القانون
البطلان على مخالفة حكم المادة ١٢ المذكورة . ولما كانت ورقة إعلان الطاعنة للجلسة
التي حددت لنظر معارضتها قد اكتفى فيها المحضر بإثبات إعلانها مع كاتب أول
القسم دون توجيه خطاب موصى عليه يخبرها فيه أن الصورة سلمت إلى جهة
الإدارة ، فإن الإعلان يكون باطلا ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة
إعلان الطاعنة لتلك الجلسة وقضى في موضوع المعارضة باطلا بدوره ، مما يتعين
معه نقضه .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها في ١٩٦٥/١١/٢٠ بدائرة قسم مصر الجديدة محافظة القاهرة : إعتادت ممارسة الدمار . وطلبت عقابها بالمواد ١/١ - ب و ٦/ب و ٩/ح و ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ . ومحكمة الآداب الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ثلاثه أشهر مع الشغل ووضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية للعقوبة وكفالة ٥٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فاستأنفت المتهمه هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت غيابيا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فعارضت وقفى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه . فطعن وكيل المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض . . إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو البطلان في الإجراءات ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه قضى في موضوع المعارضة الإستئنافية المقدمة من الطاعنة دون أن تعلن إعلانا قانونيا صحيحا لجلسة المحاكمة لشخصها أو في محل إقامتها ، إذ اكتفى المحضر بإعلانها إلى جهة الإدارة ولم يخطر بها بذلك بخطاب موصى عليه عملا بالمادة ١٢ من قانون المرافعات .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه صدر بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٦٨ وقضى ” بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه “ وقد برر قضاءه بقبول معارضة الطاعنة من جهة الشكل في قوله ” ومن حيث إن المعارضة حضرت بجلسته ١٩٦٦/١٢/٧ وتأجلت الدعوى لجلسة ١٩٦٧/٢/١٥ وفيها لم تحضر المتهمه ولم تضم المفردات ومن ثم فتأجلت الدعوى لإعلانها ولضم المفردات . ولما كانت المتهمه قررت بالتحقيقات أنها تقيم في ٣ شارع الحريوطى قسم الظاهر وكان يتعين إعلانها على هذا الموطن ، إلا أن المحضر لم يجدها بهذا العنوان فقام إعمالا للمادة ١٢ مرافعات بإعلانها

بجهة الادارة ومن ثم يكون الإعلان صحيحا " لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع إلى المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن الطاعنة أعلنت بتاريخ ١٨/٢/١٩٦٨ بحضور أمام محكمة الجناح المستأنفة بـجلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٦٨ والتي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، وخطبت مع كاتب أول القسم لعدم الاستدلال عليها ولم يثبت المحضر في الإعلان أنه أخطر المعلن إليها بذلك بخطاب موصى عليه . لما كان ذلك ، وكانت إجراءات الإعلان وفقا للمادة ٢٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية تتم بالطرق المقررة في قانون المرافعات ، وكانت المادة ١٢ مرافعات توجب على المحضر عند تسليم الإعلان إلى مأمور القسم أن يوجه إلى المعلن إليه كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الادارة وأن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته ، وكانت المادة ٢٤ من هذا القانون ترتب البطلان على مخالفة حكم المادة ١٢ المذكورة ، فإن ورقة إعلان الطاعنة بـجلسة ٢١ مارس سنة ١٩٦٨ التي حددت لنظر معارضتها والتي اكتفى فيها المحضر بإثبات إعلانها مع كاتب أول القسم دون توجيه خطاب موصى عليه يخبرها فيه أن الصورة سلمت لجهة الإدارة يكون باطلا . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحة إعلان الطاعنة لهذه الجلسة وقضى في موضوع المعارضة يكون باطلا مما يتعين معه نقضه والإحالة .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد / المستشار محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود كامل عطيفة .

(١٥٠)

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعى" . دفع . حكم . "تسببه" .
تسبب معيب " . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما يوفره " .

(١) التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . إرادته بصريح لفظه . غير لازم .

(ب) الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . دفع جوهرى . على المحكمة مناقشته
والرد عليه .

١ — لا يشترط قانونا فى التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى إرادته بصريح
لفظه .

٢ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من الدفع الجوهري التى ينبغى على
المحكمة أن تناقشها فى حكمها وترد عليها . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر
جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى
عن النفس ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن دون أن يعرض
لهذا الدفع أو يرد عليه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذى
يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٦ يناير سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز
سمطا محافظة بنى سويف : ضرب عمدا الديب عبد الفتاح الديب بفأس على رأسه

فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطابت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لما كمنه طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات بنى سويق قضت بحضورها عملا بالمادة ١/٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة خمس سنوات وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب المقضى إلى الموت قد شابه قصور في التسيب ، ذلك بأن المدافع عنه قد تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفع والتفت عن الرد عليه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار في مرافعته أنه ” على فرض صحة هذه الواقعة وعلى فرض صحة الإسناد وإذا كان هناك فريقان فريق يعتدى وفريق يدافع ، ودفع الفريق المدافع وأنه إذا كان في حالة دفاع شرعى امتنع العقاب “ . ويبين مما تقدم أن المدافع عن الطاعن قد تمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس الذى لا يشترط في التمسك به قانونا إرادته بصريح لفظه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بأدائه الطاعن دون أن يعرض لهذا الدفع أو يرد عليه مع أنه من الدفوع الجوهرية التى ينبغى على المحكمة أن تناقشها في حكمها وترد عليها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور الذى يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية إسماعيل المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور خلف ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٥١)

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٩ القضائية

(أ، ب) سبق إصرار . قتل عمد .

(أ) سبق الإصرار . ماهيته ؟

(ب) ليس في سبق استعمال الحبل مشجبا للثياب ما ينفي قيام النية على إعداده للقتل .

١ - سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا هو من إطلاقاته ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . ويشترط لتوفره في حق الجاني أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في روية وهدوء .

٢ - ليس في سبق استعمال الحبل مشجبا للثياب ما ينفي قيام النية على إعداده للقتل ، ذلك أن الاستخدام المشروع للحبل شيء واختيار الطاعن له أداة لارتكاب جريمته بعد أن عقد العزم عليها وإعداده لهذا الغرض شيء آخر .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة
مركز كفر شكر : قتل صابرين عبد الرحمن فرج عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت

النية على قتلها وما أن خلا إليها في مخدعها حتى أطبق على رقبتها بحبل قاصدا
إزهاق روحها فحدثت بها أعراض أسفكسيا الخنق الموصوفة بتقرير الصفة
التشريحية والتي أودت بحياتها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة
الجنايات لمعاقبته بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات فقرر ،
ومحكمة جنايات بنها قررت إحالة الأوراق إلى مفتي الجمهورية ثم قضت بحضورها
عملا بمبادئ الاتهام بإجماع الآراء بمعاينة المتهم بالإعدام شنقا فطمعن
المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . إلخ . وقضى بقبول عرض النيابة
العامة للقضية وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة
جنايات بنها لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة جنايات بنها مشكلة
من دائرة أخرى قضت وبإجماع الآراء عملا بمبادئ الاتهام بمعاينة المتهم
بالإعدام شنقا . فطمعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة
الثانية . . إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل
العمد مع سبق الإصرار قد شابه قصور وفساد في الاستدلال حين عول في توافر
ظرف سبق الإصرار على أن الطاعن أعد حبلا لفه حول عنق المجنى عليها ليتخلص
منها حتى لا تشهد ضده في جريمة قتل مقدمة للمحاكمة ، وعلى مسلك المجنى عليها
حياله برفضها كتمان الشهادة في تلك القضية وفي ذلك يقول الطاعن إنه يكفي
لإهدار فكرة أن الحبل أعد خصيصا للقتل ، أن المعاينة وأقوال زوج شقيقته
قد أيدته في أن الحبل كان مثبتا في الغرفة لاستعماله مشجبا للثياب وفضلا عن
ذلك فانه لا يجوز أن يتخذ من كيفية ارتكاب الحادث دليلا على سبق الإصرار
أما استدلال الحكم بمسلك المجنى عليها إزاء الطاعن في خصوص الشهادة ، فإراه
الطاعن غير سائغ ، لأن النيابة العامة كانت قد أفرجت عنه بالضمان المالي عقب
سماع شهادة المجنى عليها فأقامت معه عدة أشهر قبل أن تهجره غاضبة إلى بيت
أبيها حتى صالحها ليلة الحادث ثم إن ظروف الحال والوقائع الثابتة بالتحقيقات

عند محاولاته ثنيها عن الشهادة تكشف عن أنه لم يكن ينبغي قتلها بل كان حريصا على حياتها لينال مطلبه منها ، ذلك بأنه لو كان القتل مراده لما توانى عن استغلال الفرص العديدة المواتية حال إقامتها معه قبل غضبتها . ويضيف الطاعن إلى ما تقدم ، أن منطق الأمور يشير إلى أنه كان ليلة الحادث في ثورة نفسية عارمة مما ينتفى معها سبق الإصرار الذى يتطلب أعمال الفكر في هدوء وروية ، كما أنه ليس أدل على انحسار هذا الظرف من أنه كان مقدما على الانتحار عقب حصول الواقعة ، وبذلك يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بارتكابها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك وكان الحكم بعد أن فرغ من استدلاله على توافر نية القتل لدى الطاعن ، راح يتبع ذلك ببيان ظرف سبق الإصرار قائلا : ” وبما أن هذه النية لم تنحصر الماتهم — الطاعن — لساعتها بل ساورته منذ أفرج عنه بتاريخ ١٩٦٦/٦/٦ بالضمان المالى فى جنابة قتل ابن خالته الممرض محمد الصادق سيد أحمد وبعد أن سمع فى تحقيق النيابة شهادة زوجته المجنى عليها ضده فهذا تفكيره البدائى السقيم إلى أن يطلب إلى الزوجة الجنوح عن كلمة الحق فأبى عليها ضميرها ذلك أو خشيت مغيبته فرفضت طلبه فظل بالحيلة تارة وبالتعدى تارة أخرى وبالتهديد تارة يدفعها إلى أن تسير فى ركب غيه فلما أبت تعدى عليها بالضرب قبل الحادث بعشرين يوما فاجأت إلى والديها شاكية باكية طالبة حمايتها منه فلما طلبها للعودة إلى منزل الزوجية أبيا عليه ذلك حتى تنتهى جلسة محاكمته فى ١٩٦٧/١٠/٢٢ ، إلا أنه زعم لهما أنه مادام قد أفرج عنه فى إحدى الجلسات فسوف يقضى ببراءته فى جلسة المحاكمة فصدقه الوالدان وترددت المجنى عليها إلا أنها أذعنت لمشئته والديها وعاد بها الماتهم إلى منزل الزوجية ليلة الحادث لتنفيذ ما سبق أن أعتزمه من الخلاص منها حتى لا تحضر جلسة المحاكمة فتدلى بشهادتها ضده وهى شاهدة الاثبات الأولى عليه فى الجنابة ١٣١٢ سنة ١٩٦٥ كفر شكر وقد نجح فيها سبق أن صمم عليه منذ أن رفضت المجنى عليها الإذعان له فيه وما أن استدرجها إلى منزله وأوى معها إلى فراشهما حتى نفذ ما كان قد عقد العزم عليه من قتلها

والتخلص منها". لما كان ذلك وكان سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصا هو من اطلاقاته، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج، ويشترط لتوفره في حق الجاني أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في روية وهدوء. وكان ما أورده الحكم فيما تقدم يتحقق به توافر ظرف سبق الإصرار في حق الطاعن، وكان ما استظهره الحكم شاهدا على ثبوته من وقائع وامارات أنبأت به وكشفت عنه، هو ما يسوغ به هذا استخلاص، وكان ما يثيره الطاعن من قصور الحكم وفساده في التدليل على توافر هذا الظرف في جانبه بإعداد الحبل وطريقة ارتكاب الحادث ورغبته في التخلص من المجنى عليها للحيلولة دون أدائها الشهادة ضده مردودا بأنه فضلا عن أن الحكم لم يركن إلى هذه العناصر في إقامة الحجّة على قيام هذا الظرف، ولم يبين استنتاجه بشأن ثبوته عليها، وإنما ساقها بصدد تسبيب نية القتل التي استخلصها إستخلاصا سائغا، والتي انحسر عنها معنى الطاعن فإن ما ساقه الحكم من عناصر لا تتنافر في شرعة العقل وصحيح المنطق مع استنتاج إقران القتل بسبق الإصرار استنادا إليها، إذ ليس في سبق استعمال الحبل مشجبا للشباب ما ينفي قيام النية على إعداده للقتل، ذلك بأن الاستخدام المشروع للحبل شيء، واختيار الطاعن له أداة لارتكاب جريمته - بعد أن عقد العزم عليها - وإعداده لهذا الغرض شيء آخر. لما كان ذلك، وكان سائر ما ينعاه الطاعن ينحل في حقيقته إلى محض جدل موضوعي في تصوير الحكم للحادث وتقديره لأدلة الثبوت السائغة التي استنبطت منها المحكمة معتقدها في الدعوى مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه لدى محكمة النقض، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة بمذكرة برأيها في الحكم طبقا لما هو مقرر في المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن

حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وطلبت إقرار قضائه بأعدام المحكوم عليه . لما كان ، ذلك وكان الحكم قد خلا من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، وقد صدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، وبإجماع الآراء ، ولم يصدر بعد الحكم قانون يسرى على واقعة الدعوى بما يغير مما انتهى إليه ، فانه يتعين قبول عرض النيابة ، وإقرار الحكم الصادر بأعدام المحكوم عليه (... ..)

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور خلف ، والدكتور أحمد محمد
إبراهيم .

(١٥٢)

الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب ، ج) اختلاس . " أموال أميرية . أموال جمعيات خاصة " .
موظفون عموميون . أشخاص معنوية . مؤسسات عامة .
جمعيات تعاونية . عقوبة . " تطبيعها " . " العقوبة
المبررة " . ظروف مخففة .

(ا) انطباق حكم المادتين ١١٢ ، ١١٣ عقوبات على
ما يرتكبه الأشخاص المذكورون في المادة ٦/١١١
عقوبات من أفعال تؤثمها أى من هاتين المادتين .
الجمعية التعاونية التى تساهم فيها الدولة أو أحد الأشخاص
العامة . هى منشأة تنطبق على العاملين فيها المادة ٦/١١١
عقوبات .

مساواة المشرع بين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة
للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال هذه الأشخاص
وأموال الدولة .

مريان المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات على العاملين
بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد ؛ ولو كانت
خاضعة لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات
العامة .

(ب) خطأ الحكم فى اعتبار الجمعية التعاونية الزراعية المملوكة للأفراد
ذات نفع عام وفى عد إمدادها بالقروض من جانب الدولة

أو إشراف الاصلاح الزراعى عليها مؤذنا بانطباق المادة ١/١١٣ عقوبات على سكرتير مجلس إدارة الجمعية المتهم بالاختلاس . يبرره أن العقوبة التي أوقعها تدخل في نطاق عقوبة المادة ١١٣ مكررا عقوبات الواجبة التطبيق على واقعة الاتهام .

(ج) المرجع في تقدير العقوبة إلى ذات الواقعة التي قارفها الجاني . لا إلى الوصف القانوني الذي تسبغه المحكمة عليها .

إعمال المحكمة حقها في أخذ الجاني بالرأفة وفق المادة ١٧ عقوبات . مراعاة تقدير العقوبة متناسبة مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .

(د) اختلاس . " أموال جمعيات خاصة " . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببيه . تسبيب غير معيب " .

متى تتحقق جناية الاستيلاء على المال بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات ؟

(هـ) إثبات . " خبرة " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . دفاع . " الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره " . نقض . " أسباب الطعن . ما لا يقبل منها " .

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن . موضوعي .

أخذ المحكمة بتقرير الخبير . مفاده أن ما وجه إليه من مطاعن لا يستحق الالتفات إليها .

الجدل الموضوعي . لا شأن لمحكمة النقض به .

١ - إن الفقرة السادسة والأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن يمد في حكم الموظفين " أعضاء مجلس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات

والهيئات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بأية صفة كانت " ومفاد هذا النص انطباق حكم المادتين ١١٢ و ١١٣ من قانون العقوبات على ما يرتكبه الأشخاص المذكورون به من أفعال تؤثمها أى من هاتين المادتين . وإذا كان ذلك ، وكانت القوانين الصادرة في شأن المؤسسات العامة وهى القوانين ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠ ، ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد خولت جميعها للمؤسسات العامة سلطة إنشاء جمعيات تعاونية تعد وحدة اقتصادية تابعة لها ، فإنه يجب التمييز بينها وبين الجمعيات التعاونية التى يمتلك الأفراد وحدهم أموالها . أما النوع الأول فيندرج تحت مدلول المنشآت التى تساهم الهيئات العامة في مالها بنصيب والتي نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على اعتبار العاملين فيها في حكم الموظفين العموميين ، ولا يقدح في ذلك أن تكون الفقرة الأخيرة من المادة السالفة الذكر لم تتضمن النص صراحة على الجمعيات التعاونية وذلك بأنه فضلا عن أن الجمعية التعاونية إن هى إلا منشأة وقد نص القانون على موظفى المنشآت ، فإن النصوص تكمل بعضها البعض وقد استهدف الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وبين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها ما دامت تملك أموالها بمفردها أو تساهم في مالها بنصيب ما . أما الجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد فهى وحدها التى يسرى عليها نص المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات التى أضيفت بالقانون ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ والتي استحدثت فيها المشرع عقوبة جديدة يقضى بها على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر ، بعقوبة أشد جسامة مما لو تركهم للقواعد العامة إذا ما اقترفوا الفعل المادى المنصوص عليه في المادتين ١١٢ ، ١١٣ من قانون العقوبات وتسرى المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات على العاملين في تلك المشروعات ولو كانت تخضع لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة ما دام أن الإشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد إلى حد المساهمة في رأس المال .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه قد قام على قرارات قانونية خاطئة ، سواء حين اعتبر الجمعية المجنى عليها ذات نفع عام أو حين عد إمدادها بالقروض أو إشراف الإصلاحي الزراعي عليها مؤذنا بانطباق حكم المادة ١١٣/١ من قانون العقوبات على الطاعن بوصفه سكرتير مجلس إدارتها أو اعتبار الطاعن من المكافئين بخدمة عمومية ، وكان التطبيق الصحيح للقانون على هدى ما سلف بيانه هو أن المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات بما نصت عليه في فقرتها الأولى من أنه ” يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للأوضاع المقررة قانونا أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام وكذلك كل مدير أو مستخدم في إحداها اختلس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها مسلمة إليه بسبب وظيفته أو استولى بغير حق على مالها أو سهل ذلك لغيره “ هي التي ينطبق حكمها على واقعة الدعوى على ما صار إليه مؤدى ما حصله الحكم عنها ، وإذ كان الطاعن لم ينازع في سلامة هذا النظر ، وكانت العقوبة الموقعة عليه تدخل في الحدود المقررة لتلك المادة ، فإنه لا يكون للطاعن مصاحبة فيما يشيره من نعي بشأن خطأ الحكم في تكييف المركز القانوني للجمعية أو لمركزه فيها وانحسار الوظيفة العامة عنه وهو المسلم بأنه سكرتير مجلس إدارتها .

٣ — إن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف القانوني الذي تسبغه المحكمة عليها ، وهي إذ تعمل حقها الاختياري في استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فلانما تقدر العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف .

٤ — جناية الاستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات تتحقق بمجرد الحصول عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه ، ولا مرء في أن ما أتاه الطاعن للحصول على العلف المستولى عليه من اصطناع المحررات المزورة قد انطوى على حيلة توصل بها إلى الاستيلاء عليه وحرمان الجمعية المجنى عليها منه ، ولم يكن أداء الثمن —

— في خصوص واقعة الدعوى — إلا وسيلة للوصول إلى الاستيلاء على العلف بغير حق .

هـ — مرجع الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات إلى محكمة الموضوع ، وأن لهذه المحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتلك التقارير والأخذ بما ترتاح إليه منها لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء ما دامت قد أخذت بما جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا شأن لمحكمة النقض به .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يومى ١٣ و ١٤/٣/١٩٦٤ بدائرة مركز كفر الشيخ محافظة كفر الشيخ : (أولاً) وهو سكرتير مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بناحية العباسية الموضوعة تحت رقابة الهيئة العامة للإصلاح الزراعى استولى بغير حق على كمية العلف المصنع بالمدينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة لبنك النسليف الزراعى والتعاونى (ثانياً) : ارتكب تزويراً فى محررات من محركات الجمعية التعاونية الزراعية سألقة الذكر هم اسركى السلف رقمى ٤٤١٢٩٨ و ٤٤١٢٩٩ - من محركات الهيئة العامة للإصلاح الزراعى وذلك بطريق الاصطناع ووضع إمضاءات وأختام وبصمات مزورة بأن أدرج بنموذج كل من السركيين المزورين أسماء أشخاص وأدرج قرين كل اسم عدد الماشية المملوكة له وكمية العلف اللازمة لها ووقع قرين كل منها بتوقيع أو بصمة ختم أو إصبع مزورة عليه فى الخانة المعدة للتوقيع بما يفيد إستلام كمية العلف المخصصة لصاحب التوقيع أو البصمة وذلك على خلاف الحقيقة (ثالثاً) : ارتكب تزويراً فى محررات الجمعية التعاونية الزراعية سألقة الذكر فى التهمة الأولى هو محضر جالس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بالعباسية رقم ١٣ المؤرخ ١٣/٣/١٩٦٤ والذى يختص بتحريره والتوقيع عليه موظف بالهيئة العامة للإصلاح الزراعى هو مشرف الجمعية المعين من قبل الهيئة

العامة المذكورة وذلك بطريق الاصطناع ووضع امضاءات مزورة عليه لأعضاء مجلس إدارة الجمعية بأن حرر محضرا أثبت فيه على خلاف الحقيقة إجتماع مجلس الإدارة وموافقته بالإجماع على صرف كمية العلف المصنع المستولى عليها في التهمة الأولى وتفويض مدير الجمعية في استلام العلف المذكور وتسليمه للأعضاء ووقع على المحضر المزور بتوقيعات مزورة منسوبة لعضوى مجلس إدارة الجمعية عبد العزيز أمين وعبد الحميد الدسوقي سعدان (رابعا) : استعمل المحررات المزورة سائلة الذكر في التهمتين السابقتين بأن قدمها للشرف الزراعى للجمعية للتوقيع عليها واعتمادها كما قدم محضر الجلسة المزور لمفتش الزراعة لحتمه بخاتم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى لإستلام كمية العلف المدرجة به من بنك التسليف الزراعى مع علمه بتزويرها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمحاكمته بالمواد ١/١١١ - ٥ - ٦ و ١/١١٣ و ١١٨ و ١١٩ و ١/٢١٤ - ٢ مكرر من قانون العقوبات ، فصدر قراره بذلك . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت عملا بمواد الاتهام والمادتين ٢/٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتفريمه مبلغ خمسمائة جنيه وعزله من وظيفته . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بوصفه سكرتير مجلس إدارة جمعية تعاونية زراعية ، بجرائم الإستيلاء على مال مملوك لها وتزوير في محرراتها واستعمال هذه المحررات قد أخطأ في تطبيق القانون وران عليه القصور والفساد فى الاستدلال وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن لخطأ الحكم فى القانون وجهين أولهما أنه اعتبر الجمعية من الجهات ذات النفع العام ، وأن الطاعن من الموظفين العموميين طبقا لنص الفقرتين الأولى والسادسة من المادة ١١١ من قانون العقوبات ، تأسيسا على مجرد إشراف الدولة على الجمعية ومدتها بالقروض ، مع أن الجمعيات التعاونية ليست من المصالح المشار إليها فى الفقرة الأولى وليس كل إشراف يتحقق به معنى الرقابة المشار إليها فى هذا النص ، فضلا عن أن مساهمة الدولة أو إحدى الهيئات العامة فى مال الجمعية طبقا لنص الفقرة

السادسة من المادة المذكورة لا تتحقق بمجرد مد الجمعية بالقروض على ما انتهى إليه الحكم . والوجه الثاني أن الحكم دان الطاعن بالإستيلاء على العلف على الرغم من سداده كامل ثمنه قبل استلامه من بنك التسليف فلم يضع شيء على رب هذا المال ، ولا يغير من ذلك ما قال به الحكم من مخالفة الطاعن لقيود التموين المنظمة لصرف العلف لأنها مخالفة لا توفر أركان الجريمة . أما القصور وفساد الإستدلال في إيهام الطاعن ماثلين في أن الحكم لم يبين كيف أن مخالفة قيود التموين توفر جريمة الإستيلاء على العلف رغم سداده ثمنه ، وفي التفات الحكم عما أثاره الطاعن حول تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من إطلاقه القول بأن جميع التوقيعات مزورة بخط الطاعن رغم إقرار بعض أصحاب التوقيعات بصحتها ، ومن أن الخبير لم يفتكر ورود استكتاب الطاعن الذي طلبه ، حتى تكتمل له عناصر الفحص ، كما لم يلق الحكم بالأدلة التي قال به الكثير من شهود الإثبات ومنهم المشرف ومفتش الزراعة من أن الأوراق المقول بتزويرها جاءت من أعضاء الجمعية لا عن طريق الطاعن وبذلك كله يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن — وهو سكرتير مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية بالعباسية إصطنع ثلاثة محركات من محركاتها محضر جلسة بالموافقة على صرف كمية من علف الكسب من بنك التسليف لتسليمها للأعضاء وتفويض مدير الجمعية في الاستلام من البنك ، وسريكان أثبت الطاعن فيهما أسماء بعض أعضاء الجمعية وتوقيعاتهم باستلام كمية العلف ، وبعد أن استوقع الطاعن مدير الجمعية أثناء وجوده ببنك التسليف على الاستلام قام هو بدفع الثمن واستلام الكمية حيث وجهها وجهة أخرى غير الجمعية التعاونية الزراعية صاحبة الحق فيها . وبعد أن أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة لديه على هذا النحو أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، عرض لدفاع الطاعن القائم على أنه لا يعد من بين المستخدمين في المصالح الموضوعة تحت رقابة الحكومة المنصوص عليهم في الفقرة الأولى من المادة ١١١ من قانون العقوبات التي قام عليها الاتهام ، كما أن الدولة لا تساهم في مال الجمعية بنصيب حتى يطبق في شأنه نص المادة ١١٣/١ من القانون المذكور

فضلا عن أن الإستيلاء على العلف لم يكن بغير حق بعد ثبوت أداء الطاعن لثمنه . وبعد أن عرض الحكم لما تقدم خلص إلى إطراحه وأدان الطاعن على سند من نص الفقرات الأولى والخامسة والسادسة من المادة ١١١ والمادة ١/١١٣ من قانون العقوبات ، ذاهبا في تأييد هذا القضاء إلى أن الجمعية التعاونية هي إحدى الجهات ذات النفع العام وهي خاضعة لرقابة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وأن الطاعن من أعضاء مجلس إدارة جمعية تمدها الدولة بالقروض واحتياجاتها الزراعية عن طريق بنك التسليف وهو إمداد تتمثل به مساهمة الدولة أو إحدى المؤسسات في مال الجمعية بنصيب ، وفضلا عن ذلك فإن الطان يعتبر بحكم عمله من الأشخاص المكافئين بخدمة عمومية . وإذا عرض الحكم لأمر سداد ثمن العلف فقد خلص إلى أن هذا السداد لا يجعل الطاعن صاحب حق في الإستيلاء عليه لأن القانون يحرم تداوله إلا على الجمعيات التعاونية الزراعية وأعضائها فقط . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة السادسة والأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن "يعد في حكم الموظفين أعضاء مجالس إدارة ومديرو ومستخدمو المؤسسات والشركات والهيئات والمنظمات والمنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما بآية صفة كانت " فإن مفاد هذا النص إنطبق حكم المادتين ١١٢ أو ١١٣ من قانون العقوبات على ما يرتكبه الأشخاص المذكورون به من أفعال تؤتمها أى من هاتين المادتين ، ولما كانت القوانين الصادرة في شأن المؤسسات العامة وهي القوانين رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ ورقم ٦٠ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ قد خولت جميعها للمؤسسات العامة سلطة إنشاء جمعيات تعاونية تعدو وحدة إقتصادية تابعة لها ، فإنه يجب التمييز بينها وبين الجمعيات التعاونية التي يمتلك الأفراد وحدهم أموالها . أما النوع الأول فيندرج تحت مدلول المنشآت التي تساهم الهيئات العامة في مالها بنصيب والتي نصت الفقرة الأخيرة من المادة ١١١ من قانون العقوبات على إعتبار العاملين فيها في حكم الموظفين العموميين ، ولا يقدح في ذلك أن تكون الفقرة الأخيرة من المادة سالفة الذكر لم تتضمن النص صراحة على موظفي الجمعيات التعاونية ذلك بأنه فضلا عن أن الجمعية التعاونية إن هي إلا منشأة وقد نص القانون على موظفي المنشآت ، فإن النصوص تكمل بعضها البعض وقد استهدف الشارع من تعديل قانون العقوبات بالقانون

رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ الحفاظ على أموال الدولة والأشخاص المعنوية العامة كالمؤسسات العامة وسوى بين أموالها وبين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة لها مادامت تملك أموالها بمفردها أو تساهم في مالها بنصيب ما ، أما الجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد فهي وحدها التي يسرى عليها نص المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات التي أضيفت بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ والتي استحدثت فيها المشروع عقوبة جديدة يقضى بها على العاملين في بعض المشروعات الخاصة الواردة على سبيل الحصر بعقوبة أشد جسامة مما لو تركهم والقواعد العامة إذا ما إقترفوا الفعل المسمى المنصوص عليه في المادتين ١١٢ و ١١٣ من قانون العقوبات ، وعلة تشديد العقوبة في هذه الحالة على ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية المصاحبة للقانون أن أموال هذه المشروعات وإن كانت أموالا خاصة ، إلا أن إتصالها الدقيق بالإقتصاد القومي للبلاد يقتضى من الشارع رعاية أوفى — وتسرى المادة ١١٣ مكررا على العاملين في تلك المشروعات ولو كانت تخضع لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة مادام أن الإشراف يقتصر على مراقبة أعمالها ولا يمتد إلى حد المساهمة في رأس المال . ولما كان مفاد ما تقدم أن الحكم المطعون فيه قد قام على قرارات قانونية خاطئة سواء حين اعتبار الجمعية ذات نفع عام أو حين حد إمدادها بالقروض أو إشراف الإصالح الزراعي عليها مؤذنا بانطباق حكم المادة ١١٣ / ١ من قانون العقوبات على الطاعن بوصفه سكرتير مجلس إدارتها أو إعتبار الطاعن من المكلفين بخدمة عمومية ، وكان التطبيق الصحيح للقانون على هدى ما سلف بيانه هو أن المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات بما نصت عليه في فقرتها الأولى من أنه ” يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنين كل عضو بمجلس إدارة إحدى الشركات المساهمة أو إحدى الجمعيات التعاونية أو النقابات المنشأة طبقا للاوضاع المقررة قانونا أو إحدى المؤسسات أو الجمعيات التعاونية المعتبرة قانونا ذات نفع عام وكذلك كل مدير أو مستخدم في إحداها اختلس أموالا أو أوراقا أو أمتعة أو غيرها مسالمة إليه بسبب وظيفته أو إستولى بغير حق على مال لها أو سهل ذلك لغيره هي التي ينطبق حكمها على واقعة الدعوى على ما صار إليه مؤدى ما حصله الحكم عنها ، وإذا كان الطاعن لم ينازع في سلامة هذا النظر ، وكانت العقوبة الموقعة على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لتلك المادة فإنه لا يكون

للاطاعن مصلحة فيما يشيره من نعي بشأن خطأ الحكم في تكييف المركز القانوني للجمعية أو لمركزه فيها وإنحسار الوظيفة العامة منه وهو المسلم بأنه سكرتير مجلس إدارتها ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة إذ أن تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف القانوني الذي تسبغه المحكمة عليها وهي إذ تعمل حقها الاختياري في استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فإنما تقدر العقوبة التي تناسب مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف . لما كان ذلك ، وكان ما يشيره الطاعن بشأن صداد ثمن العلف مردودا بأن جنائية الإستيلاء بغير حق على مال مما نص عليه في المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات تتحقق بمجرد حصول الإستيلاء عليه خلسة أو عنوة أو حيلة بقصد ضياع المال على ربه ، ولا صراء في أن ما أتاه الطاعن للحصول على العلف من إصطناع المحررات المزورة قد انطوى على حيلة توصل بها إلى الإستيلاء عليه وحرمان الجمعية منه ، ولم يكن أداء الثمن في خصوص واقعة الدعوى إلا وسيلة للوصول إلى الإستيلاء على العلف بغير حق . لما كان ذلك ، وكانت دعوى القصور في الرد على ما نعاه الطاعن على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير مردودا بأنه لما كان مرجع الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع ، وأن لهذه المحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتلك التقارير والأخذ بما ترتاح إليه منها لتعلق هذا الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء ما دامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق إلتفاتها إليه ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، وأنور خلف ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(١٥٣)

الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب) رشوة . جريمة . "أركانها" . موظفون عموميون . حكم . "تسبيبه" .
تسبيب غير معيب .

(١) متى تتحقق جريمة عرض رشوة ؟

(ب) كون الموظف له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .
كفايته لتوافر الاختصاص كركن من جريمة الرشوة . مثال في عرض رشوة
على مفتش تأمينات اجتماعية لتغيير محضره الذى لم يكن قد بت فيه نهائيا من
جانب المصلحة التابع لها المفتش .

(ج) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع" . ما لا يوفره .

تولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة . متى يصح ؟
تعارض المصلحة الذى يوجب إفراد كل متهم بمحام خاص للدفاع عنه . أساسه
النواقع لا احتمال ، ما كان يسمع كل من المدافعين إبداء ما دام لم يبدئه بالفعل .

١ — من المقرر فى القانون أنه لا يؤثر فى قيام جريمة عرض الرشوة أن تكون
قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها وألا يكون المرتشى جادا فى قبوله الرشوة ، متى
كان عرضها جديا فى ظاهره ، وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة
المصلحة اراشى .

٢ - يكفى لتوافر الاختصاص فى جريمة الرشوة أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض منها . وإذ كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن مفتش التأمينات هو الذى حرر المحضر الذى عرضت الرشوة لتغييره وأن هذا المحضر لم يكن قد بت فيه نهائيا من جانب المصلحة التابع لها هذا الموظف وقت عرض الرشوة عليه ، فإن هذا مما يتوافق به الاختصاص الذى يسمح للموظف بتنفيذ الغرض من الرشوة ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر ، قد أعمل حكم القانون على وجهه الصحيح .

٣ - جرى قضاء محكمة النقض على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى إلى القول بقيام تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وإذ كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعنين ارتكبا معا الفعل المسند إليهما واعتبرهما فاعلين أصليين فى جريمة الرشوة التى ديناهما ، وكان ثبوت الفعل المكون لهذه الجريمة فى حق أحدهما لم يكن من شأنه أن يؤدى إلى تبرئة الآخر منه أو يجعل إسناد التهمة شائعا بينهما شيوعا صريحا أو ضمنيا ، كما أن القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذى يوجب إفراد كل منهم بحام يتولى الدفاع عنه ، أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسمع كل منهم أن يبيده من أوجه الدفاع ، ما دام لم يبيده بالفعل .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما وآخر قضى بالألا وجه بالنسبة إليه فى خلال الفترة من ٥ أبريل سنة ١٩٦٥ إلى ٩ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم ثان طنطا محافظة الغربية : عرضوا رشوة على موظف عمومى للإخلال بواجبات وظيفته بأن عرضوا على / على جمال الدين السيد مبروك زيان المفتش بهيئة التأمينات الاجتماعيه بطنطا مبالغ من التقود قدم له منها الثانى ١٠٠ جنيه

وقطعة من القماش الصوف على سبيل الرشوة مقابل تغيير بيان عدد العمال الغير مؤمن عليهم العاملين لدى المقاول أحمد حامد عمر بمحلج شركة الإسكندرية وذلك لإثبات عدد أقل من الحقيقة بحضرة ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منهما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالمواد الواردة بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضور يا عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ١/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين مما أسند إليهما . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات طنطا لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . والمحكمة المذكورة - مشكلة من دائرة أخرى - قضت بحضور يا عملا بالمواد ١/١٠٩ مكررا و ١١٠ و ١١١ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريم كل منهما خمسمائة جنيه والمصادرة . فطعن الأستاذ المحامي والوكيل عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة عرض رشوة على موظف عمومي لم يقبلها قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم قد استند - ضمن ما استند إليه - في إدانة الطاعنين إلى إقرار الطاعن الثاني في التحقيقات على نفسه وعلى الطاعن الأول بارتكاب الحادث - دون أن يبين مضمون هذا الإقرار على نحو يكشف عن وجه استشهاد المحكمة به ، كما أن محاميا واحدا تولى المرافعة عن الطاعنين على الرغم من قيام التعارض بين صوالحهما في الدفاع بالنظر إلى هذا الإقرار الذي ينبئ عن اختلاف مركز كل منهما في الدعوى هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين عن فعل لا يجوز العقاب عليه قانونا إذ الثابت أن هذه الجريمة كانت بافتعال مفتش هيئة التأمينات الإجتماعية بمؤازرة رئيسه له وقد تولدت عن إجراءات غير مشروعة تمثلت في حضن موظفي هيئة التأمينات للطاعنين على مقارفتها وهو ما يخرج الفعل عن نطاق التأنيم

في صحيح القانون ، كما أن الفعل الذي قيل بدفع الرشوة من أجله كان قد خرج من يد الموظف المعنى بها وقت ضبط الواقعة وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يستبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بين مضمون إقرار الطاعن الثاني بيانا يكشف عن وجه استدلاله به وسلامة مأخذه على خلاف ما يدعيه الطاعنان .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن الأستاذ ... المحامي حضر موكلا عن الطاعنين معا في كلتا المحاکمتين الأولى والثانية بعد نقض الحكم أول مرة ، وأبدى دفاعا واحدا عنهما يرتكز أساسا على إنكارهما وقوع الفعل المسند إليهما ، ثم على التصوير القانوني للواقعة وأن الذي عرض الرشوة هو متهم آخر غيرهما صدر قرار مستشار الإحالة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضده مطرحا أقوال الموظف - الذي عرضت عليه الرشوة لشكه فيها - وعلى أن هذا القرار يستفيد منه كل من تنسب إليه ذات الواقعة وبعد الحكم بإدانة الطاعنين قرر هذا المحامي نفسه بالطعن على الحكم ناعيا على المحكمة إخلالها بحق الدفاع بسماحها له بالمرافعة عن موكله معا .

وحيث إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع من أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة ، ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بقيام تعارض حقيقي بين مصالحهم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن الطاعنين ارتكبا معا الفعل المسند إليهما واعتبرهما فاعلين أصليين في جريمة الرشوة التي دينا بها ، وكان ثبوت الفعل المكون لهذه الجريمة في حق أحدهما لم يكن من شأنه أن يؤدي إلى تبرئة الآخر منه أو يجعل إسناد التهمة شائعا بينهما شيوعا صريحا أو ضمنيا ، كما أن القضاء بإدانة أحدهما - كما يستفاد من الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة الآخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع ، وكان تعارض المصلحة الذي يوجب إفراد كل منهما بمحام خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهما أن يبديه من أوجه

الدفاع ما دام لم يبدئه بالفعل . لما كان ما تقدم ، فان مصلحة كل منهما في الدفاع لا تكون متعارضة ويكون ما يقوله الطاعنان من اختلاف مركزيهما في الدعوى لا يستند إلى أساس من الواقع أو القانون . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعنان على الحكم من أن جريمة عرضه الرشوة كانت وليدة إجراءات غير مشروعة ، مردودا بما هو مقرر في القانون من أنه لا يؤثر في قيام تلك الجريمة أن تكون قد وقعت نتيجة تدبير لضبطها والا يكون المرتشي جادا في قبوله للرشوة متى كان عرضها جديا في ظاهره وكان الغرض منها العبث بمقتضيات الوظيفة لمصلحة الراشي ، ومن ثم يكون ما يدعيه الطاعنان على خلاف ذلك غير قائم على أساس يحمله قانونا . لما كان ذلك ، وكان يكفي لتوافر الاختصاص في جريمة الرشوة أن يكون للموظف منه نصيب يسمح له بتنفيذ الغرض منها ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن مفتش التأمينات هو الذي حرر المحضر الذي عرضت الرشوة لتغييره وأن هذا المحضر لم يكن قد ثبت فيه نهائيا من جانب المصلحة التابع لها هذا الموظف وقت عرض الرشوة عليه - وهو ما يتوافر به الاختصاص الذي يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة ، فان الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر فإنه يكون قد أعمل حكم القانون على وجهه الصحيح . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(١٥٤)

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) مستشار الإحالة . نقض . ” التقرير بالطعن . نطاقه “ .
” ما يجوز الطعن فيه من القرارات “ . ” المصلحة
في الطعن “ . ” حالات الطعن . الخطأ في تطبيق
القانون “ . أمر بالألا وجه . دعوى مدنية . دعوى
جنائية . اثبات . ” قوة الأمر المقضى “ .
اختصاص .

(أ) للدعى بالحقوق المدنية الطعن بالنقض في الأمر الصادر من
مستشار الإحالة بالألا وجه لاقامة الدعوى دون التقييد ببلوغ
مقدار التعويض المدعى به نصا بما معينا .

(ب) نطاق حق كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية في الطعن
بالنقض على الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود
وجه لاقامة الدعوى . مقصور على الدعوى الجنائية .
لا ولاية لمستشار الإحالة في الفصل في الدعوى المدنية . قضاؤه
في تلك الدعوى يمتد لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة
الأمر المقضى .

(ج) لاتناقض بين لغو وقضاء .

(د) وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الإحالة — سواء
بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات أو بأن لاوجه لاقامتها —
على الأسباب التى بنى عليها . الحكمة من ذلك ؟
المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة ؟

١ — إذ خولت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية المدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى فقد جاء نصها عاما مطلقا غير مقيد ببلوغ مقدار التعويض المدعى به نصا با معينا .

٢ — إذ نصت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن " للنائب العام وللمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الاحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى " فقد أفادت أنه لا يقبل الطعن سواء من النيابة العامة أو المدعى بالحقوق المدنية على الأمر الذي يصدر من مستشار الاحالة إلا في خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير في الدعوى الجنائية ، بتقدير أن قضاء الاحالة ليس إلا سلطة تحقيق لاجهة حكم . ومن ثم فلا ولاية له في الفصل في الدعوى المدنية ، وإذا كان ذلك ، وكان مستشار الاحالة قد تصدى للدعوى المدنية ، وأحالها إلى المحكمة المدنية المختصة ، فإن هذا الشق من قضائه يكون لغوا لا يعتد به ولا يجوز قوة الأمر المقضى ولا يرتب النعى عليه سوى تقرير لأمر نظري بحث لا يفيد منه أحد من الخصوم ولا يضار به غيره ، الأمر الذي لا يتحقق به المصلحة المعتبرة لقبول الطعن .

٣ — لا يتصور وقوع تناقص بين لغو وقضاء .

٤ — البين وفقا لنصوص المواد ١٧٣/٣ و ١٧٦ و ١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن مستشار الاحالة المعقود له الاختصاص بالتصرف في الجنائيات التي تطلب سلطة التحقيق إحالتها إلى محكمة الجنائيات يحيل الدعوى إلى تلك المحكمة إذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفي الحالين يجب أن يشمل الأمر الصادر منه على الأسباب التي بنى عليها . والحكمة في إيجاب تسبيب الأمر على ما أفصحته عنه المذكرة الايضاحية للقانون المعدل هي الرغبة في اسباغ صفة الجدية على مرحلة الاحالة ، فمستشار الاحالة وأن لم يكن من وظيفته البحث هما إذا كان المتهم مدانا فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل اصدار أمره أن يخص الدعوى وأدلتها وأن يصدر أمره مسببا

بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها . والمقصود من كفاية الأدلة في قضاء الاحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته وهو المعنى الذى يتفق ووظيفة ذلك القضاء كرحلة من مراحل الدعوى الجنائية . وإذا ما كان مستشار الاحالة قد مارس حقه في الدعوى بالنسبة إلى المطعون ضده على هذا الهدى فقد انتفت منه حالة الخطأ في القانون بتجاوز حدود اختصاصه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بأنهما في يوم ٢٩ أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم المنشية محافظة الاسكندرية : قتلًا كامل محمد حسن عمدا بأن أمسك به المتهم الثانى ليشل مقاومته وتمكن منه المتهم الأول الذى طعنه بمطواه طعنتين في صدره قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والى نفذت لتجوير صدره فأودت بحياته . وطلبت من مستشار الاحالة احالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما وفقا لأحكام المادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات . وفى أثناء نظر الدعوى أمام مستشار الإحالة ادعت زوجة المبنى عليه مدنيا بمبلغ قرش صاغ واحد تعويضا مؤقثا قبل المتهمين متضامين ثم قضى فيها (أولا) بالأوجه لاقامة الدعوى بالنسبة إلى المتهم الأول وإحالة الدعوى المدنية بالنسبة له إلى المحكمة المدنية المختصة (ثانيا) إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات لمحاكمة المتهم الثانى وفقا للقيد والوصف الواردين بهذا الأمر . فطعنت المدعية بالحق المدنى في هذا القرار بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن المطعون ضده دفع بعدم جواز الطعن لنهائية الأمر المطعون فيه بالنسبة — للطاعنة المدعية بالحقوق المدنية — التى قصرت ادعاءها المدنى على مبلغ قرش صاغ واحد ، وهذا الدفع مردود بأن المادة ١٩٣ من قانون الاجراءات الجنائية إذ خوات المدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر

الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى قد جاء نصها عاما مطلقا غير مقيد ببلوغ مقدار التعويض المدعى به نصا بما معينا . لما كان ذلك ، وكان الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون ، فإنه يتعين رفض الدفع وقبول الطعن شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الأمر المطعون فيه — إذ قضى بأن لا وجه لإقامة الدعوى على المطعون ضده وإحالة الدعوى المدنية بالنسبة له إلى المحكمة المدنية المختصة — قد أخطأ في القانون وشابه تناقض في التسبب وخطأ في الاسناد وفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن من المقرر قانونا أن الأمر بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة لا يكون إلا من قضاء الحكم وأنه لا ولاية في هذا الشأن لقضاء الإحالة فضلا عن أن هذا الذي اتجه إليه الأمر المطعون فيه مشوبا بالتناقض لأنه لا يستقيم مع ما يستتبعه قضاؤه بأن لا وجه لإقامة الدعوى من تخلف الشرط الأول الواجب توافره في الدعوى المدنية وهو نسبة الفعل الخاطيء للمدعى عليه فيها وتضيف الطاعنة أن ثمة خطأ آخر في القانون يتمثل في أن الأمر تعمق في تضييق الأدلة تحجيصا جاوز به الاختصاص المقرر لقضاء الإحالة الذي لا يطلب منه لكي يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إلا أن تكون هناك من أدلة الثبوت ما يجعل الحكم بالإحالة كبير الاحتمال وهو ما دعا إلى قيام النظر القائل بأن الشك في مرحلة الإحالة يفسر ضد المتهم لا لصالحه وإذا حاد الأمر المطعون فيه عن صحيح حكم القانون في هذا الصدد فهو قد زاد على ذلك بأن أخطأ في الاسناد وجانب الطريق السوى في الاستدلال وهما أمران ماثلان فيما تعلل به لا طراح أدلة الثبوت على ما هو حاصل في شأن أقوال الشاهد فهم السجيني محمود موسى — وما قام عليه قضاؤه من فروض واستنتاجات لاتصلح للرد على ما كشفت عنه مذكرة الطاعنة من وجوه الثبوت التي تساند إليها الاتهام فبات بذلك معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إن ما تثيره الطاعنة عن مسلك الأمر في الدعوى المدنية حين قرر إحالتها إلى المحكمة المدنية المختصة مردود بأنه لما كانت المادة ١٩٣ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أن " للنائب العام والمدعى بالحقوق المدنية الطعن أمام محكمة النقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى "

قد أفادت أنه لا يقبل الطعن سواء من النيابة العامة أو من المدعى بالحقوق المدنية على الأمر الذى يصدر من مستشار الاحالة إلا فى خصوص مضمونه بعدم وجود وجه للسير فى الدعوى الجنائية بتقدير أن قضاء الاحالة ليس إلا سلطة تحقيق لاجهة حكم، ومن ثم فلا ولاية له فى الفصل فى الدعوى المدنية. وإذا كان ذلك، وكان مستشار الاحالة قد تصدى للدعوى المدنية وأحالها إلى المحكمة المدنية المختصة فإن هذا الشق من قضائه يكون لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى ولا يرتب النعى عليه سوى تقرير لأمر نظرى بحث لا يفيد منه أحد من الخصوم ولا يضار به غيره الأمر الذى لا يتحقق به المصلحة المعتبرة لقبول الطعن، ومن ثم فإن ما تنعاه الطاعنة على الأمر المطعون فيه من خطأ فى القانون فى هذا الشأن لا يكون له محل، كذلك يكون شأن دعاوها بالتناقض ذلك بأن لا يتصور وقوع تناقض بين لغو وقضاء. لما كان ذلك، وكان النعى بجاوزة الأمر المطعون فيه حدود اختصاص قضاء الاحالة مردودا بأنه لما كان البين وفقا لنصوص المواد ١٧٣/٣ و ١٧٦ و ١٧٨ من قانون الاجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن مستشار الاحالة المعقود له الاختصاص بالتصرف فى الجنايات التى تطلب سلطة التحقيق إحالتها إلى محكمة الجنايات يحيل الدعوى إلى تلك المحكمة إذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمرا بأن لا وجه لاقامة الدعوى وفى الحالين يجب أن يشمل الأمر الصادر منه على الأسباب التى بنى عليها والحكمة فى ايجاب تسبيب الأمر على ما أفصححت عنه المذكرة الايضاحية للقانون المعدل هى الرغبة فى اسباغ صفة الجدية على مرحلة الاحالة فمستشار الاحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث عما إذا كان المتهم مدانا فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل اصدار أمره أن يخص الدعوى وأدلتها وأن يصدر أمره مسببا بما يراه فى كفاية الأدلة أو عدم كفايتها. والمقصود من كفاية الأدلة فى قضاء الاحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بآدانتة وهو المعنى الذى يتفق ووظيفته ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية، وإذا ما كان مستشار الاحالة قد مارس حقه فى الدعوى بالنسبة إلى المطعون ضده على هذا الهدى فقد انتفت عنه قاله الخطأ فى القانون بتجاوز حدود اختصاصه. لما كان ذلك، وكان الثابت من مراجعة المفردات المضمومة أن الأمر المطعون فيه لم يتساند—وهو يصدد مناقشة

أقوال شاهد الإثبات فهم السجيني محمود أو الكشف عن عدم اقتناعه بأقواله — إلى ما ليس له أصل ثابت في الأوراق، وكان ما قام عليه الأمر من تبرير عدم كفاية سائر الأدلة لترجيح الحكم بادانة المطعون ضده هو مما يكفى ويسوغ به الاستدلال على هذا النظر فإن دعوى الطاعنة بالخطأ في الاسناد وفساد الاستدلال لا تكون مقبولة ولا يعدو أن يكون منعها في هذا الشأن غير جدل في تقدير الدليل مما لا يقبل منها إثارتها لدى محكمة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود
عطيفة .

(١٥٥)

الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٩ القضائية

إجراءات المحاكمة . "شفوية المرافعة" . دفاع . "الاخلال بحق الدفاع .
ما يوفره" . حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" .

قيام المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه
الشهود ما دام سماعهم ممكنا . مثال لاجراءات معيبة .

المحاكمات الجنائية تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلاسة المحاكمة
فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو نفيها ما دام سماعهم
ممكنا ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهاداتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى
فى الدعوى والمطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها
فى الدعوى . ولما كان يبين من الاطلاع على محضر جلاسة المحاكمة أن الدفاع
عن الطاعن قد أشار فى مستهل مرافعته إلى أن الثابت من واقعة الدعوى أن
ضابطا آخر لم يكشف الشاهد عن اسمه فى محضر التعريات كان مشتركا فى الكمين
الذى أعد لضبط المتهم وختم مرافعته بقوله : "أصليا أصم على البراءة واحتياطيا
لمصلحة المتهم أن يحضر الضابط إرشد عن ضابط المباحث المرافق له واعتقد أنه
سيشهد الحق" وكانت شخصية الضابط المرافق للشاهد لم تكن لتستبين إلا باستيضاح
هذا الأخير عنها وعندئذ يحق للطاعن أن يطلب إلى المحكمة سماعه أو فى القليل
التصريح بإعلانه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل طلب استدعاء الشاهد بعد

أن أصر عليه الدفاع في طلباته الختامية — فلم يجبه أو يعرض له بالرد ، يكون معينا بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٧ نوفمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم السيدة محافظة القاهرة : أحرز جوهرًا مخدرا (حشيشا) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاقبة المتهم بالسجن ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة الجوهر المضبوط وذلك على اعتوار أن الاحراز كان بغیر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر ، قد شابه قصور في التسبيب وأخل بحقه في الدفاع ، ذلك بأنه تمسك بطلب سماع أقوال الضابط الشاهد ليرشد عن اسم ضابط المباحث الذي كان يرافقه وقت ضبط الواقعة إلا أن الحكم أغفل هذا الطلب ولم يعرض له بالرد .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد ختم مرافعته بقوله ”أصليا أصمم على البراءة واحتياطيا لمصلحة المتهم أن يحضر الضابط ليرشد عن ضابط المباحث المرافق له وأعتقد أنه سيشهد الحق“ وذلك بعد أن أشار الدفاع في مستهل مرافعته إلى أن الثابت في واقعة الدعوى أن ضابطا

آخر لم يكشف الشاهد عن اسمه في محضر التحريات كان مشتركاً في الكمين الذي أعد لضبط المتهم . لما كان ذلك ، وكانت المحاكمات الجنائية تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو نفيها ما دام سماعهم ممكناً ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهاداتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى والمطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى . ولما كانت شخصية الضابط المرافق للشاهد لم تكن لتستبين ، إلا باستيضاح هذا الأخير عنها وعندئذ يحق للطاعن أن يطلب إلى المحكمة سماعه أو في القليل التصريح باعلانه ، فان الحكم المطعون فيه إذ أغفل طلب استدعاء الشاهد — بعد أن أصر عليه الدفاع في طلباته الختامية — فلم يجبه أو يعرض له بالرد ، يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(١٥٦)

الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) نقد . مقاصة . عقوبة " الغرامة الاضافية . مصادرة " .
جريمة . " الجريمة التامة " .

(أ) حضر القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ كل مقاصة منظوية على تحويل
أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي .
ما يدخل فى مدلول المقاصة ؟

(ب) أوجب القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل فى حالة عدم ضبط
المبالغ موضوع الجريمة الحكم إلى جانب العقوبات الأصلية
بغرامة اضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بدلا
من عقوبة المصادرة المنصوص عليها فى القانون . نسبة هذه الغرامة
إلى المبلغ الذى كان يتعين القضاء بمصادره لمصلحة الخزنة بالقدر
الذى لم يضبط منه كله أو بعضه قل أو كثر . ما يضبط ترد عليه
المصادرة .

(ج) مثال لجريمة مقاصة منظوية على تحويل نقد أجنبي .

(د ، هـ) نقض . " الطعن بالنقض . قبوله " . " المصلحة
فى الطعن " .

(د) الطعن بالنقض وجوب أن يكون واضحا محددا .

(هـ) لاصفة للطاعن فى التحدث عن خطأ الحكم فى قضائه ببراءة
متهمين آخرين .

١ — إن الشارع — حسبما استقر عليه قضاء محكمة النقض — إذ حظر في المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبي كل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي ، فقد أراد أن يعاقب كل تصرف يتم بالاتفاق بين أطرافه على تحقيق تقابل بين دينين ملحوظ فيه أن يكون أحد المقابلين بنقد أجنبي ، مما ينطوى على إجراء تحويل أو قيام بتسوية للديون بين مصر والخارج ، ويدخل في مداولها كل أداء أو استثناء لأى مبلغ بالعملة المصرية مادام ملحوظا في أيهما انطوائه على تعامل بنقد أجنبي أو إجراء تسوية بين الديون باستئزال أو خصم دين من دين بمقدار الأقل من الدينين باعتبار المقاصة الاختيارية داخلة في عموم التعامل بالنقد الأجنبي الذى فرض عليه الشارع نوعا من التجميد لحساب الدولة لا يباح التصرف فى شىء منه إلا باذنها .

٢ — البين من نص الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من القانون رقم ١١١ سنة ١٩٥٣ فى فحواه ومن مذكرته الايضاحية ومن مصدره التشريعى فى المادة ١٦ من التشريع الفرنسى الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٤٥ حسبما أشار إليه الشارع المصرى فى الأعمال التحضيرية لقانون النقد ، أن القانون أوجب — فى حالة عدم ضبط المبلغ موضوع الجريمة — الحكم إلى جانب العقوبات الأصلية بغرامة اضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بديلا عن عقوبة المصادرة المنصوص عليها فى القانون وهذه الغرامة تنسب إلى المبلغ الذى كان يتعين القضاء بمصادرته لمصلحة الخزنة بالقدر الذى لم يضبط منه كله أو بعضه قل أو كثر ، أما ما يضبط فان المصادرة ترد عليه ، ولا محل لنسبة الغرامة الاضافية إليه . ولا عبرة بالسبب فى نقص المبلغ موضوع الجريمة عن المقدار الذى كان يجب مصادرته ، ولا بما إذا كان هذا السبب من قبل المتهم أو من قبل غيره ، لأن عقوبة الغرامة وجوبية لا تخير فيها ، والقول بغير ذلك يخالف المعنى الواقع فى فحوى النص ومفهوم دلالاته ويؤدى إلى الاحتيال على تطبيقه بتقديم الأقل من المبلغ موضوع الجريمة ، فضلا عن مجافاته للحكمة التى دعت إلى تقريره .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على الطاعن الثاني باعترافه أنه دفع عشرة آلاف جنيه في مصر نقداً مصرياً بعد أن تبين من الخطاب المحرر بالشفرة أن الطاعن الأول دفع مقابله نقداً لبنانياً في لبنان، فإن ما وقع من الطاعنين يكون جريمة تامة لا شروعاً ولا محاولة ولا تحضيراً، وذلك بإنعقاد الاتفاق على المقاصة وتنفيذ موجبها من كل الطرفين .

٤ - من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيناً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه متجافهاً مما تلتزم المحكمة بالتصدي له والرد عليه .

٥ - لصفة للطاعن في التحدث من خطأ الحكم في قضائه ببراءة المتهمين الآخرين، بل ذلك للنيابة العامة وحدها، مادام قد برئ من عيوب التسبب فيما قضى به من ادانته .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ١٦ أبريل سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة : (أولاً) المتهمين الأول والثاني والثالث والرابع : أجروا مقاصة منظوية على تحويل نقد أجنبي بأن اتفق المتهم الثاني مع المتهمين الثالث والرابع على قبض نقد أجنبي في لبنان ودفع نقد مصري يقابله في الجمهورية العربية المتحدة فدفع المتهم الثاني بناء على علامة رمزية وردت إليه منهما مبلغ عشرة آلاف جنيه مصري للمتهم الأول مقابل دفع ليرات لبنانية في بيروت للمتهمين الثاني والرابع وكان ذلك على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانوناً وعن غير طريق المصارف المرخص لها . (ثانياً) المتهمين الخامس والسادس : اشتركا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب المقاصة سالفة الذكر بأن اتفق المتهم الخامس مع المتهم الأول على حمل علامة رمزية يدفع بموجبها النقد المصري الموضح في التهمة السابقة إلى المتهم السادس ومساعدته على ذلك إذ أخفاها داخل علبة الأدوية واحضرها إلى الجمهورية العربية

المتحدة حيث سلمها للمتهم السادس الذى قبض بمقتضاها المبلغ بالعملة المصرية ١٠٠٠٠ جنيه مصرى من المتهم الثانى فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (ثالثا) المتهم السادس : تعامل بالنقد المصرى حالة كونه من غير المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة بأن قبض من المتهم السابع مبلغ ١٢٥ جنيتها مصريا على خلاف الشروط والأوضاع المقررة قانونا وعن غير طريق المصارف المرخص لها (رابعا) المتهم السابع : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم السادس فى ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن اتفق معه على ارتكابها وساعده على ذلك بأن أقرضه المبلغ الموضح فى التهمة السابقة فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وطلبت عقابهم بالسود ١ ، ٩ ، ١٢ من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل والقرار الوزارى رقم ٥١ سنة ١٩٤٧ المعدل والمادتين ٤٠ ، ٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة عابدين الجزئية قضت حضوريا إعتباريا للأول وحضوريا للثانى والسادس والسابع وغيايا للباقيين عملا بمواد الاتهام بالنسبة إلى المتهمين الأول والثانى والمادة ٣٠٤/١ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة إلى باقى المتهمين (أولا) بخمس كل من المتهمين الأول والثانى ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ جنيه لكل منهما لوقف التنفيذ ومصادرة المبلغ المضبوط بمكتبه ومنزل المتهم الأول وقدره ٥٦٥٥ ج مع إلزام المتهمين بغرامة إضافية قدرها ٤٣٤٥ جنيهها تعادل المبالغ غير المضبوط بلا مصاريف جنائية . (ثانيا) ببراءة باقى المتهمين مما أسند إليهم بلا مصاريف جنائية . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس الملقى بها على المتهمين مدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم صدور هذا الحكم . فطعن المحكوم عليهما الأول والثانى فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه فى جريمة إجراء مقاصة منظوية على تسوية بالنقد الأجنبي قد شابه القصور والتخاذل

في التسبيب ، ذلك بأن الحكم المستأنف المأخوذ بأسبابه قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا وافيا بأركان الجريمة التي دين فيها وجاءت أسبابه متهدمة ينقصها الاستنتاج الصحيح من أدلة الدعوى ، إذ لم يقم الدليل على أن الطاعن كلف أحدا باستلام مبالغ بالنقد المصري ، أو أنه دفع نقدا أجنبيا في الخارج واعتمد على ما لا أصل له في الأوراق حين أخذ بتحريات الشرطة مع أنها تخالف الواقع ، فلم يثبت أن الطاعن يعرف أيا من الصيارفة في لبنان ، أو أنه حرر أو أرسل خطابا إلى الطاعن الثاني ولم يذكر مؤدى الأدلة على براءة من قضى ببراءته من المتهمين ، مما يناقض ما أثبتته في مقام إدانته للطاعن ، ولم يرد على دفاعه الجديد الذي ضمنته المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الإستئنافية ، مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسباب أثبت في أجزائه المتكاملة بيانا لواقعة الدعوى ما محصله أن الطاعن الأول وهو من تجار الكتب أجرى أثناء وجوده بلبنان — على خلاف الحظر الذي فرضه القانون — مقاصة تنطوي على تسوية بنقد أجنبي عن طريق بعض الصيارفة اللبنانيين بأن دفع إليهم لحساب الطاعن الثاني ما يقابل مبلغ عشرة آلاف جنيه مصري بالعملة اللبنانية ، وتحرر عن ذلك خطاب بالشفرة حمله المتهم الخامس خفية أثناء سفره إلى القاهرة حيث سلمه إلى المتهم السادس — وهو زوج ابنة الطاعن الأول — الذي سلمه بدوره إلى الطاعن الثاني الذي قرأ الخطاب وفهم فخواه الرمزي ثم مزقه خشية اقتضاح أمره ، وسلمه من بعد عشرة آلاف جنيه نقدا مصريا بعد أن تبين من عبارات الخطاب وإشاراته أن مقابل هذا المبلغ قد دفع لحسابه عملة لبنانية في لبنان ، ثم تسلم المتهم السابع — وكيل الطاعن الأول — هذا المبلغ حيث ضبط لديه مما بقي منه ٤٧٢٠ م ٤٣٥ جنيهات قرر أنهما خاصان بالطاعن المذكور وأنهما يمثلان الباقي من مبلغ عشرة آلاف جنيه — موضوع المقاصة — كما ضبط بمسكن الطاعن ٥٠٠ ج فيكون مجموع ما ضبط ٥٦٥٥ ج ويكون الباقي من المبلغ ٤٣٤٥ ج لزمه الحكم — مع الطاعن الثاني — ما يعادله غرامة إضافية . ودلل الحكم على أن الطاعن الأول هو الطرف الآخر في عملية المقاصة بأدلة متبعة هي أن وكيله هو الذي تسلم المقابل المتفق عليه ، وأن زوج ابنته هو الذي حمل الخطاب

الشفري إلى الطاعن الثاني وتسلم المبلغ بمقتضاه وسلمه من بعد إلى وكيله المتهم السابع ، وإقرار المتهم الخامس بأن الطاعن هو الذي سلمه الخطاب في لبنان عند سفره ودسه في حلبة من حلب الدواء وهي طريقة غير مألوفة لإرسال الرسائل ، فضلاً عن ضبط المبلغ المضحك الذي قرر المتهم السابع أنه بقية عشرة الآلاف جنيه وما أسفرت عنه التحريات من مباشرة الطاعن عمليات تهريب النقد الأجنبي بالإضافة إلى ظروف الدعوى والقرينة العامة المستفادة من اقتضائه عشرة آلاف جنيه في مصر أثناء وجوده في لبنان ولا يعقل أن يقتضي تاجر مثله مقداراً ضخماً من المال بلا مقابل معين ، كما أخذ الحكم الطاعن الثاني باعترافه نصاً في اعتراف الجريمة وبأن المقابل دفع في لبنان لبعض بنيه فضلاً عن الأدلة الأخرى الواردة في المساق المتقدم وهذا الذي أثبتته الحكم تتوافر به عناصر واقعة المقاصة المؤتممة مدلولاً عليها بما يؤدي إلى مارتبه ، ذلك بأن الشارع — حسبما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — إذ حظر في المادة الأولى من القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد الأجنبي كل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي ، فقد أراد أن يعاقب كل تصرف يتم بالاتفاق بين أطرافه على تحقيق تقابل بين دينين ملحوظ فيه أن يكون أحد المقابلين بنقد أجنبي ، مما ينطوي على إجراء تحويل أو القيام بتسوية للديون بين مصر والخارج ، ويدخل في مدلولها — كما هو الحاصل في الدعوى — كل أداء أو استثناء لأي مبلغ بالعملة المصرية ما دام ملحوظاً في أيهما انطواؤه على تعامل بنقد أجنبي أو إجراء تسوية بين الديون باستئزال أو خصم دين من دين بمقدار الأقل من الدينين باعتبار المقاصة الاختيارية داخلة في عموم التعامل بالنقد الأجنبي الذي فرض عليه الشارع نوماً من التجميد لحساب الدولة لا يباح التصرف في شيء منه إلا بأذنها . ولما كان الحكم قد أثبت ذلك ، فإنه يكون قد بين واقعة الدعوى بياناً كافياً وطبق القانون عليها تطبيقاً صحيحاً . لما كان ذلك ، وكان لا صفة للطاعن في التحدث عن خطأ الحكم في قضائه ببراءة المتهمين الآخرين ، بل ذلك للنيابة العامة وحدها ، ما دام قد برىء من عيوب التسبب فيما قضى به من إدانته ، وكان لا تناقض بين أسباب الإدانة وأسباب البراءة التي أسسها الحكم على انتفاء قصد المساهمة في جريمة المقاصة لدى الآخرين . لما كان ما تقدم ، وكان من المقرر أنه يجب لقبول الطعن أن يكون واضحاً محسناً

مبيناً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه متجاً فيها مما تلتزم المحكمة بالتصدي له والرد عليه ، وكان الطاعن لم يبين في طعنه الدفاع الذي أشار إليه في مقدمة أسبابه والمآخذ التي رآها تعيباً للحكم الابتدائي والتي ضمنها المذكرة المقدمة منه إلى المحكمة الاستئنافية ، فإن هذا الوجه من طعنه يكون مرسلاً مجهلاً حقيقياً بالرفض وبالتالي يكون الطعن بريئاً على غير أساس متعيناً رفضه .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه في جريمة المقاصة المنطوية على تسوية بنقد أجنبي قد شابه الخطأ في القانون والقصور في التسبب ، ذلك بأنه لا دليل في الأوراق أن النقد المصري المدفوع في مصر من الطاعن قد دفع مقابله نقداً أجنبياً في الخارج . وبذلك يقف ما نسب إليه عند حد الأعمال التحضيرية التي لا جريمة فيها ولا عقاب عليها ، لأن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ لا يعاقب على الفعل إلا أن يكون جريمة تامة أو شروعا أو محاولة ، هذا إلى أنه قضى بإلزامه بغرامة إضافية تعادل ما لم يضبط من المبلغ موضوع الجريمة في حين أن المادة التاسعة من القانون المذكور لا تجيز القضاء بهذه الغرامة إلا في حالة عدم ضبط المبلغ بتمامه ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه — حسباً تقدم في معالجة الطعن المقدم من الطاعن الأول — أثبت على الطاعن الثاني بإعترافه أنه دفع عشرة آلاف جنيه في مصر نقداً مصرياً بعد أن تبين من الخطاب المحرر بالشفرة أن الطاعن الأول دفع مقابله نقداً لبنانياً في لبنان ، ومن ثم فإن مادفع من الطاعنين يكون جريمة تامة لا شروعا ولا محاولة ولا تحضيراً ، وذلك بانعقاد الاتفاق على المقاصة وتنفيذ موجبها من كلا طرفيها ، ومن ثم فإن الطعن ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي صرف مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد المعدل بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٥٣ بعد أن أورد في المادة التاسعة العقوبات الأصلية المقررة للجريمة نص في فقرتها الثالثة على أنه (في جميع الأحوال تضبط المبالغ محل الدعوى ويحكم بمصادرتها بجانب الخزانة العامة فإذا لم تضبط يحكم على الجاني عدا

العقوبات السابقة بغرامة إضافية تعادل قيمة هذه المبالغ (وقد جاءت المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه الفقرة من المادة مانصه) ونص أيضا في المادة التاسعة المشار إليها على أنه في الأحوال التي لم تتمكن السلطات من ضبط المبالغ موضوع المخالفة التي رفعت الدعوى العمومية بسببها تحكم المحكمة على المخالف بغرامة إضافية تقوم مقام الحكم بالمصادرة وتعادل قيمة المبالغ التي كان يجب مصادرتها) والبين من هذا النص في فحواه ومن مذكرته الإيضاحية ومن مصدره التشريعي — في المادة ١٦ من التشريع الفرنسي الصادر في ٣٠ من مايو سنة ١٩٤٥ حسبما أشار إليه الشارع المصري في الأعمال التحضيرية لقانون النقد — أن القانون أوجب — في حالة عدم ضبط المبالغ موضوع الجريمة — الحكم إلى جانب العقوبات الأصلية — بغرامة إضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بديلا من عقوبة المصادرة المنصوص عليها في القانون . وهذه الغرامة تنسب إلى المبلغ الذي كان يتعين القضاء بمصادرته لمصلحة الخزنة بالقدر الذي لم يضبط منه كله أو بعضه قل أو كثر . أما ما يضبط فإن المصادرة ترد عليه ، ولا محل لنسبة الغرامة الإضافية إليه . ولا عبرة بالسبب في نقص المبلغ موضوع الجريمة عن المقدار الذي كان يجب مصادرته ، ولا بما إذا كان هذا السبب من قبل المتهم أو من قبل غيره ، لأن عقوبة الغرامة وجوبية لا تخير فيها ، والقول بغير ذلك يخالف المعنى الواقع في فحوى النص ومفهوم دلالة ، ويؤدي إلى الاحتيال على تطبيقه بتقديم الأقل من المبلغ موضوع الجريمة ، فضلا عن مجافاته للحكمة التي دعت إلى تقريره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بوجهة النظر هذه أصلا وتطبيقا ، فإن الطعن كله يكون على غير أساس متعين الرفض .

جاسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ومحمد فؤاد الدين دويس ، ونصر الدين نزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(١٥٧)

الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب) سبق إصرار . إنفاق . قتل عمد . " قصد القتل " . قصد
جنائى . " القصد الخاص " . حكم . " تسببه . تسبب غير
معيب " .

(ا) سبق الإصرار . ماهيته ؟ لا تعارض بين فنى الحكم قيام ظرف سبق
الإصرار فى حق الطاعنين وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على
المجنى عليهم . مساءلتهم عن النتيجة التى لحقت بالمجنى عليهم تنفيذا
لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الإصابات التى أدت إلى وفاتهم .
لا خطأ .

(ب) قصد القتل . ماهيته ؟ استخلاصه أمر موضوعى .

(ج ، د) إثبات . " شهود " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .
محكمة الموضوع . " ساطتها فى تقدير الأدلة " .

(ج) التناقض فى أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الادانة
استخلاصا سائغا .

(د) تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع .

(هـ) نقض . " ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام " .

عدم جواز الطعن بالنقض فى الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات . من
المحكوم عليه .

١ - لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفي قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين - وهو تدبر ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيراً هادئاً لا يخالطه اضطراب مشاعري ولا انفعال نفسي - وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليهم وظهورهم سويّاً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الاعتداء على المجنى عليهم على النحو الذي ساقه الحكم ، ومن ثم فإنه لا ثريب على المحكمة إن هي أخذت الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهم تنفيذاً لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهم بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائغة التي أوردتها من أن اتفاقهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة ، وبالتالي فقد انحسرت من الحكم دعوى التناقض أو الخطأ في تطبيق القانون .

٢ - قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحواس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني ويتم عما يضمرة في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٣ - التناقض في أقوال الشهود لا ينال من سلامة الحكم متى استخلص منها الإدانة استخلاصاً سائغاً بما لا تناقض فيه .

٤ - تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع ، ومتى أخذت بشهادة شاهد ، فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي تساق لملها على عدم الأخذ بها .

٥ - لا تجيز المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ للمحكوم عليه الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ١١ أغسطس سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز أمبابه محافظة البحيرة : (أولاً) المتهمون الأول والثاني والثالث : قتلوا

عمدا ومع سبق الاصرار يوسف السعجيني وذلك بأن بيتوا النية على قتله وما أن ظفروا به حتى أطلقوا عليه أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته (ثانيا) المتهم الأول أيضا : ١ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بندقية انفيلد) ٢ - أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له به . (ثالثا) المتهم الرابع ١ - شرع في قتل عاشور عبد الحفيظ أحمد علي وعبد الحفيظ أحمد علي وحكمت محروس أحمد علي ومحروس أحمد علي عمدا ومع سبق الاصرار وذلك بأن بيت النية على قتلهم وصعد إلى سطح منزله وما أن أبصر بهم في صحن دارهم حتى أطلق عليهم النار قاصدا من ذلك قتلهم فأحدث بهم الإصابات المبينة بالتقارير الطبية وخاب أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليهم بالعلاج ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا غير مششخن ٣ - أحرز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له به (رابعا) المتهمون الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع : ١ - قتلوا عمدا ومع سبق الاصرار نبوية علي عطيه وعبد الفتاح علي عطيه وعلي عطيه وخليفة ابراهيم الشرقاوي وكرم بدر علي وكريمة بدر علي وذلك بأن بيتوا النية على قتلهم وتوجهوا إلى منزلهم واقتحموه وما أن ظفروا بهم حتى انهالوا عليهم باطلاق النيران والضرب بأدوات راضة وأخرى حادة قاصدين من ذلك قتلهم فأحدثوا بهم الإصابات المبينة بتقارير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهم ٢ - أحدثوا عمدا ومع سبق الاصرار بعبد العزيز بدر علي الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما (خامسا) المتهم الثامن أيضا : أحرز ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا له في حمل السلاح وإحرازه (سادسا) المتهمان العاشر والحادي عشر : ١ - أحرزا بدون ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (طبنجة) ٢ - أحرزا ذخيرة مما تستعمل في الأسلحة النارية دون أن يكون مرخصا لهما بإحرازها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بتقرير الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الحيزة قضت غيابيا للمتهم الخامس وحضوريا للباقيين عملا بالمادتين ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الأول والثاني والثالث والرابع والمادتين ١/٢٣٤ و ١/٢٤٢ بالنسبة إلى المتهمين

الخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع والمادتين ١/٣٠٤ و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية مع تطبيق المادة ٢/٣٠ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم العاشر والمواد ١/١ و ٦ و ٢/٢٦ و ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ بالنسبة إلى المتهمين الأول والثامن والحادية عشر مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأخرى (أولا) بمعاينة المتهم الحادية عشرة بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم (ثانيا) ببراءة المتهم العاشر مما أسند إليه (ثالثا) بمعاينة كل من المتهمين من الخامس إلى التاسع (الطاعنين) بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات (رابعا) بمعاينة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عن جريمة إحراز السلاح (خامسا) ببراءة المتهم الرابع مما أسند إليه (سادسا) ببراءة كل من المتهمين الثلاثة الأول عن جريمة القتل (سابعا) مصادرة الأسلحة والذخائر المضبوطة . فطعن المحكوم عليهم السادس والسابع والثامن والتاسع في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعن الخامس لم يقرر بالطعن واقتصر على إرسال مذكرة بأسباب طعنه موقعا عليها منه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بالنسبة إليه ، وكانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز للمحكوم عليه الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات فإن طعنه يكون غير جائز .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأربعة الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى ما ينعاه هؤلاء الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجريمة القتل العمد قد شابه تناقض وقصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه على الرغم من استبعاد الحكم ظرف سبق الاصرار على سند من أن الحادث وقع لساعته دون تفكير أو روية وإعمال رأى ،

وهو نظر مؤداه عدم إمكان إسناد فعل محدد إلى أى من الطاعنين ، إذا به يعود فيقرر أن الحادث وقع نتيجة اتفاق بين الطاعنين ويسائلهم جميعا عن كل الأفعال مجتمعة . فضلا عن ذلك فقد راح الحكم يدلل على نية القتل لدى الطاعنين بعبارات إجمالية عامة لا تصلح لثبوت توافرها ويضيف الطاعنون أنه مما يشير إلى التناقض وفساد الاستدلال اعتماد الحكم على أقوال شهادات الرؤية ذوات الروايات المتعددة التي انطوت فضلا عن تناقضها في كيفية ارتكاب الحادث - على نفي بعض الشهادات وجود البعض الآخر منهن في مكان الحادث ، وبذلك كله يكون الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بارتكابها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أورد دفاع الطاعنين القائم على تجريخ أقوال شهادات الدعوى واختلافهن فيها ، وعلى عدم توافر ظرف سبق الاصرار وما يترتب على ذلك من عدم إمكان تحديد فعل معين بالنسبة إلى كل طاعن ، خلاص إلى الكشف عن مبررات اطمئنانه لأقوال الشهادات ، وراح يطرح ظرف سبق الاصرار ويثبت قيام الاتفاق بين الطاعنين وتوافر نية القتل لديهم في قوله . " حيث إنه لا جدال في أن الحادث وقع لساعته دون تفكير أو روية وإعمال رأى وذلك بعد سماع انطلاق الأعيرة بالقرية فثارت النفوس واستيقظت الأحقاد - واندفع الجناة واقتحموا المنزل وهذا جميعه ينفي الوصف الوارد بتقرير الإتهام ويسقط قيام ركن سبق الاصرار . وأنه قد ثبت من أقوال الشهود دخول الجناة جميعا إلى المنزل واقتحامهم إياه على أثر سماع انطلاق الأعيرة النارية وسقوط أحد أفراد عائلتهم قتيلا وقد تسلموا بالأسلحة النارية "البنادق" والبلط ولما ظفروا بأهل هذه الدار وهم من شعبة بغیضة على أنفسهم لثأر بينهما فأنهالوا جميعا عليهم ضربا بما يحملون من أسلحة نارية وأدوات ضاربة دون تفرقة أو تمييز بين الطفل والغلام والشاب والكهل والمرأة والرجل وقد جمعت بين الجناة فكرة إجرامية واحدة وإتحاد عزمهم ورأيهم على فكرة الاعتداء فذشأت الجريمة ووقعت من عصبية المعتدين في وقت واحد - وتستمد المحكمة قسام الاتفاق بين المتهمين الخمسة على الاعتداء

من توجههم معا في وقت واحد وإقتحامهم المنزل وكل يحمل أسلحة قاتلة سواء في ذلك بندق أو بطل — ثم مما جاء بأقوال الشهود بأن الجناه انهمالوا ضربا على القتل وتقتيلا مما يقطع بتوافر الفكرة الإجرامية المتحدة هندهم في وقت واحد واتحادهم جميعا على فكرة الإعتداء واتفاقهم على القيام به مما يجعل الجميع مسئولين عن وقائع القتل العمد مجتمعة. وحيث إنه لا جدال في توافر نية القتل وازهاق الروح لدى الجناه جميعا ذلك من طبيعة الإعتداء وطريقة القتل والتقتيل وتتابع الإصابات وتنوعها والآلات المستعملة وقيام الضغن في النفوس والحقد الذي أنارته الخصومات كل ذلك يقطع بتوافر نية القتل وازهاق الروح لدى الجناه جميعا. لما كان ذلك ، وكان لا تعارض بين ما قاله الحكم حين نفى قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين — وهو تدبر ارتكاب الجريمة والتفكير فيها تفكيرا هادئا لا يخالطه اضطراب مشاعر ولا انفعال نفس — وبين ثبوت اتفاقهم على الإعتداء على المجنى عليهم وظهورهم سويا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وامسأهمهم في الاعتداء على المجنى عليهم على النحو الذي ساقه الحكم فيما تقدم ، ومن ثم فإنه لا تريب على المحكمة إن هي أخذت الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهم تنفيذا لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهم بناء على ما اقتنعت به للأسباب السائغة التي أوردتها من أن اتفاقهم قد أنتج النتيجة التي قصدوا إحداثها وهي الوفاة وبالتالي فقد انحصرت عن الحكم دعوى التناقض أو الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمرا خفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذا كان ما أورده الحكم في استظهار ثبوت قصد القتل لدى الطاعنين هو مما يكفي ويسوغ به الاستدلال عليه ، وليس صحيحا ما قال به الطاعنون من أن الحكم قد عرض لهذا القصد في عبارات اجمالية مبهمه ، ذلك بأنه يبين مما سلف إirاده من مدونات الحكم المطعون فيه ، أنها تكشف عن استيعاب الحكم لكل العناصر المؤدية إلى سلامة هذا الاستدلال ، ومن ثم يكون النعي على الحكم بالقصور في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان التناقض في أقوال الشهود — بفرض قيامه — لا ينال من سلامة الحكم متى استخلص منها

الإدانة استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه ، وكان تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن مفساد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي تساق لحميلها على عدم الأخذ بها . ولما كان الحكم قد أورد ما تساند إليه من أقوال شهادات الإثبات بما لا شبهة فيه لأي تناقض ، فإن ما يثيره الطاعنون من ذلك لا يكون مقبولا ، وينحل دعواهم بفساد استدلال الحكم بتلك الأقوال إلى مجرد جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسه ٢ يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد المنعم حمزاوى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين هويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفنى ، وأفور خلف .

(١٥٨)

الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج) دعوى جنائية . "تحريكها" . نيابة عامة . القيود التي ترد على حقها في تحريك الدعوى العمومية . مأمورو الضبط القضائي . تلبس . تحقيق . استدلال . تبغ . تهريب .

(١) انصراف الخطاب الموجه من الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فيها إلى النيابة العامة وحدها دون غيرها من جهات الاستدلال .

(ب) متى تحرك الدعوى الجنائية ؟ بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه من مأمورى الضبط القضائي وكذلك برفع الدعوى أمام جهات الحكم .

إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تبدأ بها الدعوى ولو في حالة التلبس بالجريمة .

(ج) المناط في تقدير النعوض في حالة زراعة التبغ أو إستنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون أى اعتبار للكمية المزروعة منه .

(د) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . حكم . "تسبيبه" . تسبيب غير معيب . تبغ .

الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .

(هـ) نقض . "أسباب الطعن . ما لا يقبل منها" . بطلان .

عدم جواز إثارة بطلان أى إجراء سابق على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

(و) مأمورو الضبط القضائي . استدلال . إثبات . "خبرة" .

لمأمور الضبط القضائي الاستعانة بأهل الخبرة أثناء جمع الاستدلالات .

(ز ، ح) إثبات . "خبرة" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير آراء الخبراء" .

(ز) تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم . موضوعي .

(ح) عدم التزام المحكمة بنقد خير آخر في الدتوى .

١ — وإن نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ على أنه : "لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينوبه" . فإن البين منها أن الخطاب في النص موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والإذن هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال .

٢ — لا تتحرك الدعوى الجنائية إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ، ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأى إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التأبس بالجريمة ، إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها

قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن رجوعاً إلى حكم الأصل في الاطلاق وتحريماً للقصد في خطاب الشارع بالإستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها .

٣ — نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ على أنه : ” يحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصالحة الجمارك على النحو التالي (١) : مائة وخمسون جنيهاً عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه تبغاً “ . ويبين من صريح النص أنه جعل المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون أي اعتبار للملكية المزروعة منه .

٤ — لا تخرج الشهادة المرضية عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنها شأن سائر الأدلة . ولما كان الحكم قد انتهى في تدليل سائق إلى أن المرض الثابت بالشهادة المقدمة من الطاعن لم يكن من شأنه أن يحول بينه وبين استنبات التبغ المضبوط في أرضه ، فإن النعي عليه بالفساد في الاستدلال يكون في غير محله .

٥ — لا تميل إثارة أمر بطلان أي إجراء سابق على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦ — تجيز المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية للمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفهاً أو بالكتابة .

٧ — الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع .

٨ — للمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بنسب خبير آخر .

(١) هذه المبادئ مقررّة أيضاً في الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢ .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۱۹۶۶/۴/۶ بدائرة مركز شبين الكوم: هرب التبغ المبين وصفا وقيمة بالمحضر من الرسوم الجمركية بأن زرعه بأرضه . وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ . ومحكمة شبين القناطر الجزئية — بعد أن دفع الحاضر مع المتهم ببطلان الضبط وماتلاه من إجراءات — قضت حضوريا بقبول الدفع وبطلان الضبط وماتلاه من إجراءات مترتبة مباشرة عليه وبراءة المتهم من التهمة المسندة إليه ومصادرة التبغ المضبوط . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، ولدى نظر الاستئناف أمام محكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — إدعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهم بمبلغ ۵۴۰۰ ج على سبيل التعويض ثم قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وباجتماع الآراء بالغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم بمائة جنيه والمصادرة وبالزامه أن يؤدي إلى مصلحة الجمارك تعويضا قدره خمسة آلاف وأربعمائة جنيه — فعارض المحكوم عليه ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع وباجتماع الآراء برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تهريب التبغ — قد شابه فسادا في الاستدلال وقصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون — ذلك بأن الطاعن دفع أمام محكمة الموضوع بأنه لم يزرع الدخان المضبوط لأنه كان مريضا بمرض في المثانة منذ ۱۵/۲/۱۹۶۶ حتى ۱۹/۴/۱۹۶۶ ، وقدم شهادة مرضية دالة على ذلك ، إلا أن المحكمة ردت على دفاعه ردا غير سائق ، ثم إن الحكم المطعون فيه استند في إدانته إلى تقرير المهندس الزراعي وتقدير معمل تحليل الدخان دون أن يبين مضمون التقريرين ورغم بطلان التقرير الأول لصدوره من مهندس ندب من غير سلطة التحقيق . ولم يجب الطاعن إلى طلب فحص التبغ بالمجموعة النباتية بالمتحف الزراعي كما أن الحكم أخطأ حينما رفض

الدفع ببطلان الإجراءات التي تمت في الدعوى لعدم صدور إذن سابق من وزير الخزانة بهذه الإجراءات وفقا لنص المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ وأخيرا فإن الحكم عند تقديره للتعويض احتسبه على أساس كامل المساحة المزروعة وهي فدان ونصف مع أن زراعة التبغ كانت تتخلل زراعة قطن وثوم قائمة في الأرض مما يجعل المساحة المزروعة بالتبغ فعلا أقل من المساحة التي اعتبرها الحكم أساسا لتقدير التعويض .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة تهريب التبغ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها مستمدة من محضر ضبط الواقعة وتقارير مهندس الزراعة والمعمل الكيماوى بمصلحة الجمارك . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أبدى عدم إطمئنانه إلى صحة عذر الطاعن المستند إلى الشهادة الطبية في قوله ” وحيث إنه عن دفاع المتهم الخاص بأن مرضه كان مانعاً له من إستنبات الدخان فردود بأنه وإن كان قد أثبت بالشهادة المقدمة منه أنه كان بالمستشفى وقت الضبط إلا أن الثابت من ذات الشهادة أنه لم يدخل المستشفى إلا في ١٥/٣/١٩٦٦ وإن كان الثابت من الشهادة المحررة بمعرفة الدكتور على اسماعيل أنه كان تحت العلاج من ١٥/٢/١٩٦٦ إلا أنه لم يرد بها ما يشير إلى أن علاجه في الفترة من ١٥/٢/١٩٦٦ حتى ١٥/٢/١٩٦٦ كان يمنعه عن الإشراف على مصالحه وهذا يعنى أنه لم يكن هناك ما يمنعه من مباشرة الزراعة القائمة في أرضه أو القيام بالزراعة في الفترة المذكورة وطالما أنه لم يدع أن الأرض التي تم الضبط فيها خرجت عن حيازته فإنه لا يقبل منه القول بأنه لم يقيم بزراعة الدخان المضبوط . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع شأنها شأن سائر الأدلة ، وكان الحكم قد إنتهى في تدليل سائغ إلى أن المرض الثابت بالشهادة المقدمة من الطاعن لم يكن من شأنه أن يحول بينه وبين إستنبات التبغ المضبوط في أرضه فإن النعى عليه بالفساد في الاستدلال يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم الغيابى الإستثنائى المؤيد لأسبابه المكمل بالحكم المطعون فيه أنه أوضح مضمون تقريرى المهندس الزراعى والتحليل بقوله ” وقد فحصها السيد مهندس الزراعة

وقدم تقريره الثابت به أن المضبوطات شجيرات دخان عمرها شهر وأثبت تقرير
المعمل الكيماوى بمصلحة الجمارك على ضوء فحص العينة المرسلة إليه أن الشجيرات
المضبوطة دخان أخضر . لما كان ذلك ، وكان ما يشير الطاعن من بطلان
تدب مأمور الضبط المهندس الزراعى مردودا بأنه فضلا عن أنه لا تقبل إثارة
أمر بطلان أى إجراء سابق على المحاكمة لأول مرة أمام محكمة النقض ، فإن
المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لمأمورى الضبط القضائى أثناء جمع
الإستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة ، وكان
الأمر فى تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه
إلى محكمة الموضوع ، وكان للمحكمة كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير
الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بتدب خبر آخر وإذ كان مأمور الضبط القضائى
قد رأى الإستعانة بالمهندس الزراعى واتخذ المأمور هذا الإجراء باعتباره من إجراءات
الإستدلال استنادا إلى الحق المخول له فى المادة ٢٩ سالفة الذكر ، وكانت المحكمة
قد أفصحت فى الحكم المطعون فيه عن إطمئنانها إلى تقرير المهندس
وإلى النتيجة التى انتهى إليها تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الجمارك
فإن ما يشير الطاعن فى شأن بطلان تقرير المهندس الزراعى أو عدم إجابته إلى
طلب إعادة فحص التبغ بالمجموعة النباتية بالمتحف الزراعى يكون فى غير محله .
لما كان ذلك ، وكان الحكم الغيابى الإستئنافى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم
المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان الإجراءات لأن إذنا من وزير الخزانة لم
يصدر للضابط باتخاذ الإجراءات ورد عليه بقوله ”وغنى عن البيان أن القيد الوارد
بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ لا ينصرف إلى الإجراءات التى
تقوم بها سلطات الإستدلال إذ لا تعتبر من إجراءات الخصومة الغير جائز اتخاذها
إلا بناء على طلب وزير الخزانة أو من ينوبه وعلى هذا الأساس يكون الدفع المبدى
من المتهم أمام محكمة أول درجة فى غير محله متعين الرفض ، وما انتهى إليه الحكم
من ذلك سديد فى القانون ذلك بأن المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤
فى شأن تهريب التبغ وإن نصت على أنه ”لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ
أية إجراءات فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون إلا بطلب مكتوب من
وزير الخزانة أو من ينوبه“ فإن البين منها أن الخطاب فى النص موجه من الشارع إلى
النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية بإعتبار

أن أحوال الطلب والشكوى والإذن هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية إستثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ، والدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ، إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن رجوما إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحمريا للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشؤها إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم حصول مأمور الضبط القضائي على إذن مكتوب من وزير الخزانة باتخاذ الإجراءات يكون على غير أساس سليم من القانون . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه " يحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي :

(١) مائة ونحسون جنيتها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه تبغا " وبين من صريح النص أنه جمل المناطق في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون أي اعتبار للكمية المزروعة فيه . وإذا كان الحكم الغيابي الاستثنائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد أثبت أن شجيرات الدخان قد وجدت مزروعة في خطوط منتظمة في مساحة فدان ونصف ضمن زراعات أخرى ، وكان الطاعن لا يجادل فيما أثبتته الحكم

من ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على أساس هذه المساحة يكون صحيحا في القانون ولا ينال من ذلك أن تكون مزروعة أو مستنبطة تبعا على حدة أو ضمن زراعات أخرى .

وحيث إنه لما تقدم ، يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا ورفضه موضوعا ومصادرته الكفالة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٧ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد المنعم حمزاوي وعضوية السادة المستشارين : محمد نور الدين عويس ،
ونصر الدين عزام ، محمد أبو الفضل حفي ، وأنور خلف .

(١٥٩)

الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د ، هـ) تهريب . تبغ . دعوى جنائية . ” تحريكها “ .
مسئولية جنائية . تلبس . تحقيق . ” إجراءات
التحريز “ . نيابة عامة . مأمورو الضبط القضائي .
” اختصاصهم “ قصد جنائي . ” القصد العام “ .
تعويض . ” عقوبة “ . حكم ” تسببه . تسبب
غير معيب “ . بطلان . محكمة الموضوع . ” سلطتها
في تقدير الدليل “ . إثبات . ” خبرة “ .

(١) القيد الوارد في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢
لسنة ١٩٦٤ موجه إلى النيابة العامة وحدها . عدم
انصرافه إلى ما تقوم به جهات الاستدلال من
إجراءات . علة ذلك ؟

(ب) القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ . تحققه بتعمد
إرتكاب الفعل المادى المكون لها وهو استنبات
التبغ أو زراعته محليا .

تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم . مثال .
(ج) مناط تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ
أو استنباته : بالمساحة المزروعة ذاتها دون أى
اعتبار للكية المزروعة . مثال لتسبب غير معيب .

(د) عدم تقرير البطلان جزاء على مخالفة إجراءات التحريز.
المرجع في شأن سلامة تلك الإجراءات إلى محكمة
الموضوع .

(هـ) حق مأموري الضبط القضائي في الاستعانة بأهل الخبرة .

١ — إن البين من نص المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ أن الخطاب فيه موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والإذن هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ، والدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التناهي بالجرime إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن رجوعا إلى حكم الأصل في الاطلاق وتحريرا للمقصود في خطاب الشارع بالاستثناء ، وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لنشوتها ، إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم حصول مأمور الضبط القضائي على إذن مكتوب من وزير الخزنة باتخاذ الإجراءات يكون على غير أساس سليم من القانون .

٢ — يتحقق القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ من تعمد ارتكاب الفعل المادي المكون لها وهو استنابات التبغ أو زراعته محليا . ومتى كان الحكم

المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن أنه أقر أنه هو الذى يقوم بزراعة الأرض وأنه ثبت من محضرى مأمور مركز شبين القناطر ومفتش الإنتاج أنه بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يزرع تبغا بحقله فى مساحة فدان ونصف بطريقة منتظمة وتحت بعض الأشجار كمية من السماد الكيماوى وأن المتهم الثانى اعترف باشتراكه مع الطاعن فى زراعة هذه الأرض وأن العمدة أيد ذلك فى أقواله فإن ما أورده الحكم فيما تقدم يتحقق به توافر القصد الجنائى ، ولم يكن الحكم ملزما من بعد بالتحدث عنه استقلالاً .

٣ - يبين من صريح نص الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ أنه جعل المناط فى تقدير التعويض فى حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروعة فيها التبغ فى ذاتها دون أى اعتبار للكمية المزروعة منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن شجيرات الدخان قد وجدت مزروعة فى خطوط منتظمة فى مساحة فدان ونصف من الأرض ، وكان الطاعن لا يجادل فيما أثبتته الحكم من ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على أساس هذه المساحة يكون صحيحا فى القانون ولا ينال من ذلك أن تكون مزروعة أو مستنبطة تبغا على حدة أو ضمن زراعات أخرى .

٤ - من المقرر أن الأمر فى شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم راجع إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التى اتخذها مأمور الضبط القضائى طالما أن المشرع لم يربط البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية . ومتى كانت المحكمة قد اطمأنت إلى عدم حصول عبث بالتبغ المضبوط ، وإلى سلامة إجراءات التحريز ، فإن النعى ببطلان الإجراءات يكون غير سديد .

٥ - تنحصر المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية لمأمورى الضبط أن يستعينوا أثناء جمع الاستدلالات بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة ، ومن ثم فإن إجراء الاستعانة بأهل الخبرة الذى قام به مأمور الضبط القضائى يعتبر من إجراءات الاستدلال التى لا يسرى عليها قيد الطلب الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما في يوم ۲ مايو سنة ۱۹۶۶ بدائرة مركز شبين القناطر : هربا بالتبغ المبيّن وصفا وقيمة بالمحضر من الرسوم الجمركية بأن زرعاه بأرضهما . وطلبت عقابهما بأحكام القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ . ومحكمة شبين القناطر الجزئية بعد أن دفع الحاضر مع المتهمين ببطلان الضبط وما تلاه من إجراءات قضت حضوريا بقبول الدفع وببطلان الضبط وما تلاه من إجراءات مترتبة مباشرة عليه وبراءة المتهمين من التهمة المسندة إليهما وبمصادرة التبغ المضبوط . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — ادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهمين متضامين بمبلغ ۵۴۰۰ ج على سبيل التعويض ثم قضت المحكمة حضوريا عملا بمواد الإتهام بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم كل من المتهمين مائة جنيه والمصادرة وإلزامهما متضامين بأن يدفعوا إلى مصلحة الجمارك تعويضا قدره خمسة آلاف وأربعمائة جنيه . فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تهريب التبغ . قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان إجراءات الضبط لأن إذنا من وزارة الخزانة لم يصدر باتخاذ هذه الإجراءات وفقا للسادة الرابعة من القانون رقم ۹۲ لسنة ۱۹۶۴ في شأن تهريب التبغ ، غير أن الحكم قضى برفض الدفع بقالة إن الحظر وارد على إجراءات التحقيق التي تباشرها النيابة العامة مع أن الحظر وارد على كل إجراء يتخذ في هذه الجرائم وبفرض خروج إجراءات الاستدلال عن نطاق القيد فإن ماجرى في الدعوى ليس مجرد استدلال وإنما اشتمل على تحقيق بواسطة أهل الخبرة ، وهو ما لا يجوز لرجل الضبط القضائي ممارسته إلا بناء على نذب صحيح من النيابة العامة ، وقد خلت الدعوى من هذا النذب . هذا إلى أن الحكم

المطعون فيه لم يدال على تعمد الطاعن زراعة التبغ على الرغم من ثبوت تولى غيره العمل في الحقل فضلا عن تمسك الطاعن باحتمال أن يكون التبغ قد نبت من تلقاء نفسه لاحتواء السباد على بذوره خطأ ، ثم إن الحكم عند تقديره للتعويض احتسبه على أساس كامل المساحة المزروعة وهي فدان ونصف مع أن زراعة التبغ تتخلل زراعة خضروات قائمة في الأرض مما يجعل المساحة المزروعة بالتبغ فعلا أقل من المساحة التي اعتبرها الحكم أساسا لتقدير التعويض . وأخيرا فإن الطاعن دفع ببطلان إجراءات التجرير على سند من المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ، ولاختلاط عدة مضبوطات متماثلة تم ضبطها في يوم الواقعة ذاته ، ولكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفع ردا غير سائغ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة تهريب التبغ التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، ثم عرض الحكم للدفع ببطلان الإجراءات لعدم صدور إذن من وزير الخزانة باتخاذها ورد عليه بقوله ” وحيث إنه عن الدفع ببطلان التفتيش فردود بأن الحماية التي تقررها قواعد التفتيش قاصرة على ما يمس حرية المتهم وحرمة مسكنه ولا تمتد إلى المزارع والحقول التي يجوز لسلطات الاستدلال تفتيشها بدون إذن وفي هذه الحالة لا يكون ما يقوم به مأمور الضبط القضائي سوى إجراء من إجراءات الاستدلال التي لا ينصرف إليها القيد الوارد بالمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ باعتبار أنها ليست من إجراءات الحصومة الغير جائز اتخاذها إلا بناء على طلب من وزير الخزانة أو من ينييه “ . وما انتهى إليه الحكم من ذلك سديد في القانون ذلك بأن المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ وإن نصت على أنه : ” لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينييه “ فإن البين منها أن الخطاب في النص موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والإذن هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر

من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ، والدعوى الجنائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذي تجرية النيابة العامة دون غيرها بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة إذ أنه من المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هي من الإجراءات الأولية التي لا يرد عليها قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق وتحريرا للمقصود في خطاب الشارع بالإستثناء ، وتحديد المعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الإجراءات الممهدة لذئوئها ، إذ لا يملك تلك الدعوى غير النيابة العامة وحدها . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن في شأن عدم حصول مأمور الضبط القضائي على إذن مكتوب من وزير الخزانة باتخاذ الإجراءات يكون على غير أساس سليم من القانون — أما ما يثيره في صدد ما قام به مأمور الضبط القضائي من استعانة بأهل الخبرة مما يضمنى على محضره صمة التحقيق على أساس أن ندب أهل الخبرة لا يجوز ممارسته بحسب الأصل إلا للنيابة العامة ولا يجوز لرجل الضبط القضائي القيام به إلا بنذب صحيح منها ، فردود بأن قانون الإجراءات الجنائية ينحول لمأموري الضبط القضائي في المادة ٢٩ منه أن يستعينوا أثناء جمع الاستدلالات بأهل الخبرة ويطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة ، ومتى كان ذلك فإن إجراء الاستعانة بأهل الخبرة الذي قام به مأمور الضبط القضائي يعتبر من إجراءات الاستدلال التي لا يسرى عليها قيد الطلب الوارد بالمادة الرابعة سالفه البيان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن أنه أقر أنه هو الذي يقوم بزراعة الأرض وأنه ثبت من محضرى مأمور مركز شبن القناطر ومفتش الإنتاج أنه بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يزرع تبغا تم ضبط شجيرات التبغ مزروعة تجعله في مساحة فدان ونصف بطريقة منتظمة وتحت بعض الأشجار كمية من السماد الكيماى وأن المتهم الثانى اعترف باشتراكه مع الطاعن في زراعة هذه الأرض وأن العدة أيد ذلك فى أقواله ، فإن ما أورده الحكم فيما تقدم يتحقق به توافر القصد

الجناي في جريمة تهريب التبغ من تعمد ارتكاب الفعل المسمى المكون لها وهو استنبات التبغ أو زراعته محليا ، ولم يكن الحكم ملزما من بعد بالتحدث عنه استقلالاً . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ قد نصت على أنه "يحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدي إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي (١) مائة وخمسون جنيها عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه تبغاه" ويبين من صريح النص أنه جعل المناط في تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته بالمساحة المزروع فيها التبغ في ذاتها دون أي اعتبار للكمية المزروعة منه . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن شجيرات الدخان قد وجدت مزروعة في خطوط منتظمة في مساحة فدان ونصف من الأرض ، وكان الطاعن لا يجادل فيما أثبتته الحكم من ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على أساس هذه المساحة يكون صحيحا في القانون ولا ينال من ذلك أن تكون مزروعة أو مستنبتة تبغاه على حدة أو ضمن زراعات أخرى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان إجراءات التحريز ورد عليه في قوله "وحيث إنه عن الدفع ببطلان إجراءات التحريز فمردود بأنه وإذا خلا قانون الإجراءات الجنائية من تقرير البطلان كجزء لمخالفة الأحكام المنصوص عليها في المواد ٥٥ وما بعدها فإن الأمر في الإجراءات المذكورة يكون راجعا إلى تقدير المحكمة لسلامتها ، ولا ترى المحكمة ما يدعوها إلى الشك في إجراءات تحريز العينة المرسله للتحليل طالما أن لأحد المتهمين بصمة على محضر أخذ العينة الثابت في صدر الخطاب المرسل إلى مصلحة الكيمياء" وهذا الذي أورده الحكم يتفق وصحيح القانون إذ أن الأمر في شأن تحريز المضبوطات المتعلقة بالجريمة وعرضها على المتهم راجع إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي طالما أن المشرع لم يرتب البطلان على عدم مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٥ وما بعدها من قانون الإجراءات الجنائية ، وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى عدم حصول عيب بالتبغ المضبوط ، وإلى سلامة إجراءات التحريز فإن النعي ببطلان الإجراءات يكون على غير سديد .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وهضوية السادة المستشارين : محمد محفوظ ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد ابراهيم .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١) محكمة إعادة المحاكمة . "سلطانها" . نقض . "أسباب الطعن" .
ما لا يقبل منها " . طعن . "الطعن بالنقض" . قتل عمد .

عدم تفيد محكمة الاعادة بما ورد في الحكم المنقوض وفي حكم النقض في شأن
تقدير وقائع الدعوى . مخالفة قضاء الاعادة لحكم النقض . عدم اعتبارها بذاتها
وجها للطعن .

(ب ، ج ، د) حكم . "تسبيبه" . تسبب غير معيب " . إثبات .
"إثبات بوجه عام" . "شهادة" . "خبرة" . محكمة الموضوع .
"سلطانها في تقدير الدليل" . دفاع . "الإخلال بحق
الدفاع" . ما لا يوفره " .

(ب) كفاية الشك في صحة إسناد التهمة للقضاء براءة المتهم . ما دام
أن الحكم قد أورد واقعة الدعوى وأدلة الإتهام وأفصح عن عدم
اطمئنانه إليها .

(ج) التقارير الطبية في ذاتها . لا تدل على وقوع الحادث من
المتهم . هي دليل مؤيد لأقوال الشهود . صحة التفات الحكم
عن طلب مناقشة الطبيب الشرعى لبيان ما إذا كانت إصابة المدعى
المدنى تحدث وفق تصوير الشهود ، ما دام أن الحكم لم يأخذ
بهذا التصوير .

(د) انحصار دعوى مخالفة الثابت بالأوراق عن الحكم . متى كان لقضائه سند منها .

(هـ) نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ . طعن . ” الطعن بالنقض “ .

الجدل الموضوعي حول تقدير الأدلة . غير مقبول أمام النقض .

١ — الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة إعادة المحاكمة بمحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، فلا تنقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها بكامل حريتها ، وإذا كان ذلك وكان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لمجرد مخالفته قضاء محكمة النقض ، وكانت هذه المخالفة — بفرض وقوعها — لا يصح أن تكون بذاتها وجها للطعن على الحكم ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

٢ — يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدلائل ما دام الظاهر من الحكم إنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . ومتى كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى وأدلة الإتهام ثم أفصح — من بعد — عن عدم اطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت للأسباب السائغة التي أوردتها والتي تكفي لحمل النتيجة التي خلص إليها ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

٣ — التقارير الطيبة وإن كانت لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات إلى المتهم — إلا أنها تصلح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص (١) ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ما ساوره من شك في أقوال الشهود ،

(١) نفس المبدأ مقرر بالطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٣٦ القضائية . المجموعة . السنة ١٧

فانه لا يعيبه التفاته عن طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما إذا كانت إصابة الطاعن تحدث وفق تصوير الشهود ، ما دام لم يأخذ بهذا التصوير ، وبذلك ينحسر عنه عيب الإخلال بحق الدفاع .

٤ — متى كان ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاء له سند من الأوراق ، فان ذلك ينفي عنه دعوى مخالفة الثابت في الأوراق .

٥ — الجدل الموضوعى حول تقدير أدلة الدعوى ، مما لا يقبل إثارتها أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من (١) ... و (٢) ... (الطاعنين) و (٣) ... بأنهم في يوم ١٤ مايو سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز المنشاه محافظة سوهاج : المتهم الأول : (أولا) شرع في قتل محمود أحمد السيد عمدا بأن أطلق عليه مقدوفا ناريا من مسدس كان يحمله قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج : (ثانيا) أحرز ذخيرة " طلقة " مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له في حيازة أو إحراز السلاح . المتهم الثانى : ضرب محمد فراج علاوى عمدا بفأس على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد عظمى كامل بأيسر العظم الجبهى ولا ينتظر أن يملأ عظام بل بنسيج ليفى مما يجعل المنخ أكثر تعرضا للتغيرات الجوية والصدمات البسيطة كما يجعله عرضة لمضاعفات خطيرة محتملة كالتهاب السحايا ونزاع المنخ وضررات الشمس والصرع والشلل والجنون مما يقلل من قدرة المصاب على العمل مما يتعذر تقديره بنسبة مئوية . المتهم الثالث : ضرب عمدا محمود أحمد السيد فأحدث به إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقدر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم .

بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١/٢٣٤ و ١/٢٤٧ و ١/٢٤٢ عقوبات والمواد ١/١ و ٦ ،
و ١/٢٦ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦
لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (١) من القسم الأول من الجدول ٣
المرفق . فقرر بذلك ، وإدعى محمود أحمد السيد مدنيا قبل المتهمين الأول والثالث
بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت كما ادعى محمد فراج علاوى مدنيا قبل
المتهم الثانى بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات سوهاج
عدلت وصف التهمة الأولى المسندة إلى المتهم الأول من شروع فى قتل إلى أنه
أحدث عمدا بالمجنى عليه محمود أحمد السيد الجرح الموصوف بالتقرير الطبى الشرعى
والذى نشأ عنه قطع عضو " بتر ساقه " . وقضت فى الدعوى حضوريا عملا
بالمواد ١/٢٤٠ و ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ - ٤
من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤
و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (١) من القسم الأول من الجدول رقم ٣ المرافق بالنسبة
إلى المتهم الأول والمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثانى
والمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثالث (أولا) بمعاقة
كل من المتهمين الأول والثانى (الطاعنين) بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما
أسند إلى كل منهما (ثانيا) بمعاقة المتهم الثالث بتفريعه خمسة جنهيات
(ثالثا) بالزام المتهم الأول دفع مبلغ خمسة وتسعين جنيها على سبيل
التعويض المؤقت للدعى بالحقوق المدنية محمود أحمد السيد والمصروفات المدنية
المناسبة ومبلغ خمسة جنهيات مقابل أتعاب المحاماة : (رابعا) بالزام المتهم
الثالث على أن يدفع مبلغ خمسة جنهيات على سبيل التعويض المؤقت
للدعى بالحقوق المدنية محمود أحمد السيد والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ
خمس جنهيات مقابل أتعاب المحاماة : (خامسا) إلزام المتهم الثانى
أن يدفع للدعى بالحقوق المدنية محمد فراج علاوى مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض
المؤقت والمصروفات المدنية ومبلغ خمسة جنهيات أتعابا للمحاماه . فطعن
الطاعنان فى هذا الحكم بطريق النقض . وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا
وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة إلى الطاعنين وإحالة القضية
إلى محكمة جنايات سوهاج لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى وإلزام المطعون ضدهما
المصاريف المدنية ومبلغ خمسة جنهيات مقابل أتعاب المحاماه . ومحكمة جنايات سوهاج

قضت في الدعوى من جديد حضوريا عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهمين مما أسند إليهما ورفض الدعوى المدنية قبلهما والزام كل منهما بمصاريف دعواه المدنية ومبلغ جزيئين لكل أتعاباً للمحاماه .
فطن عبد اللاه أحمد السيد بتوكيل عن شقيقه محمود أحمد السيد المدعى بالحقوق المدنية للمرة الثانية في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن — المدعى بالحقوق المدنية — ينهى على الحكم المطعون فيه إنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحداث عاهة مستديمة ورفض الدعوى المدنية قبله قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وانطوى على مخالفة الثابت بالأوراق ذلك بأن المحكمة قضت في الدعوى دون أن تناقش الطيب الشرعى مع أن نقض الحكم الأول كان لهذا السبب . كما أن المحكمة لم تكن بتحقيق ما طلبه المدافع عن الطاعن من استدعاء الطيب الشرعى لمناقشته على الرغم من أهمية هذا الطلب للفصل في الدعوى . وقضى الحكم برفض الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن تأسيساً على أن هذا الأخير قد تضارب في أقواله وتناقض مع أقوال من أشهدهم من الشهود مع أن أقوال الطاعن لا تناقض فيها وتتفق وأقوال أولئك الشهود . كما ذهب الحكم إلى أن أقوال الطاعن تناقضت مع أقوال شهود الإثبات مع أن الثابت من الأوراق أن أقواله تتفق وأقوال الشهود المذكورين وقد أيدها التقرير الطبي الشرعى وهو ما يوفر مسئولية المطعون ضده عن ترساق الطاعن ، غير أن المحكمة نفت مسئولية المطعون ضده عن هذه الإصابة مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الإتهام واستعرض أقوال الشهود عليها خلص إلى قوله "فإن المحكمة ترى من كل هذا ونظراً لأنه من المقطوع به أن عياراً واحداً هو الذى انطلق بالمعركة فأصاب المجنى عليه ونظراً للاحتمال الكبير فى أن يكون العيار المذكور قد أطلقه ونظراً لأن الضغائن بين الطرفين تحيط أقوال المجنى عليه وشهوده — على ما سبق بيانه وتضاربها — بظلال من الشك لمظنة التعامل الذى يتأى بها عن الصدق فى رواية

الحادث على حقيقته فإن المحكمة بإزاء كل هذا ولما تحسه من شك في صحة التهمة المسندة إلى المتهم الأول (المطعون ضده) جميعها تقضى ببراءته منها عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية. "لما كان ذلك، وكان الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة إعادة المحاكمة بمحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض فلا تتقيد بما ورد في الحكم الأول في شأن تقدير وقائع الدعوى ولا يقيد بها حكم النقض في إعادة تقديرها بكامل حريتها. ولما كان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون لمجرد مخالفته قضاء محكمة النقض. وكانت هذه المخالفة — بفرض وقوعها — لا يصح أن تكون بذاتها وجهاً للطعن على الحكم، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديداً. لما كان ذلك، وكانت التقارير الطبية — وإن كانت لا تدل بذاتها على نسبة إحداث الإصابات إلى المتهم — إلا أنها تصلح كدليل مؤيد لأقوال الشهود في هذا الخصوص. وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ما ساوره من شك في أقوال الشهود، فإنه لا يعيبه التفاته عن طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما إذا كانت إصابة الطاعن تحدث وفق تصوير الشهود ما دام لم يأخذ بهذا التصوير وبذلك ينحسر عنه عيب الإخلال بحق الدفاع. لما كان ذلك، وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد واقعة الدعوى وأدلة الإتهام ثم أفصح — من بعد — عن عدم إطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت للأسباب السائغة التي أوردها والتي تكفى لحمل النتيجة التي خاض إليها، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل. لما كان ذلك، وكان ما أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاء له سنده من الأوراق على — ما يبين من المفردات المضمومة — مما ينفي عنه دعوى مخالفة الثابت في الأوراق. ولما كان ما يثيره الطاعن من مطابقة أقواله لأقوال الشهود بما يوفر مسئولية المطعون ضده عن بتر ساقه إنما ينحل إلى جدل حول تقدير أدلة الدعوى مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصاريف المدنية.

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمرأوى ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٦١)

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٩ القضائية

نقض . " نطاق الطعن " . " سلطة محكمة النقض " . استئناف . " نطاقه " .
حكم . " بياناته . بيانات الديباجة " . بطلان . " بطلان الحكم " .

شمل كل من استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض — الحكم الغيابي المعارض فيه . خلو الحكم الغيابي الابتدائي مما يفيد صدوره باسم الأمة يجعله باطلا بطلانا أصليا . أخذ الحكم الغيابي الاستئنافي — الذي قضى بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة في ذلك الحكم كأن لم تكن — بأسباب ذلك الحكم الباطل يجعله باطلا بدوره ولو استوفى ذلك البيان ما دام لم ينشئ لنفسه أسبابا قائمة بذاتها . لمحكمة النقض التعرض من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن لهذا البطلان ولو لم يشره في طعنه . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

جرى قضاء محكمة النقض على أن استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن وكذا الطعن فيه بطريق النقض يشمل كل منهما الحكم الغيابي المعارض فيه . ولما كان الحكم الغيابي الابتدائي قد خلا مما يفيد صدوره باسم الأمة ، وكان خلو الحكم من هذا البيان يفقده السند التشريعي لإصداره . ومن ثم يجعله باطلا بطلانا أصليا ، فإن الحكم الغيابي الاستئنافي الذي قضى بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة في ذلك الحكم كأن لم تكن إذ أخذ بأسباب ذلك الحكم الباطل واعتبرها أسبابا لقضائه يكون باطلا بدوره . ولا يعصمه من البطلان أنه استوفى ذلك البيان ما دام لم ينشئ لنفسه أسبابا قائمة بذاتها . وإذا كان

لم تكن ، وكان هذا العوار يمكن في مخالفة مبادئ الدستور رائد كل القوانين فان لمحكمة النقض أن تعرض له من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن ولولم يثره في طعنه عملا بحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز بلقاس : بدد الأشياء المينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة له والمحجوز عليها إداريا لصالح الإصلاح الزراعي والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها يوم البيع فاختلفها لنفسه اضرارا بالدائن الحاجز . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة بلقاس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لوقف التنفيذ . فعارض . وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه الحكم . ومحكمة المنصورة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن وكيل الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد جرى على أن إستئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن وكذا الطعن فيه بطريق النقض ، يشمل كل منهما الحكم الغيابي المعارض فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الغيابي الابتدائي في الدعوى المطروحة قد خلا مما يفيد صدوره باسم الأمة . وكان خلو الحكم من هذا البيان يفقده السند التشريعي لإصداره . ومن ثم يجعله باطلا بطلانا أصليا ، فإن الحكم الغيابي الإستئنافي — الذي قضى بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة في ذلك الحكم كأن لم تكن — إذ أخذ بأسباب ذلك

الحكم الباطل واعتبرها أسبابا لقضائه ، يكون باطلا بدوره . ولا يعصمه من البطلان أنه استوفى ذلك البيان ما دام لم ينشئ لنفسه أسبابا قائمة بذاتها . وإذا كان الطعن بالنقض مرفوعا عن الحكم الصادر باعتبار المعارضة في هذا الحكم كان لم تكن ، وكان هذا العوار يمكن في مخالفة مبادئ الدستور رائد كل القوانين ، فإن لمحكمة النقض أن تعرض له من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن ولو لم يثره في طعنه عملا بحكم الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون متعينا نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن .

جلسة ٢ من يونية سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار رضوان نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :
محمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، وأنور خلف .

(١٦٢)

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ القضائية

(١) أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعى ” . نقض . ” أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها ” .

عدم جواز إثارة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة
النقض ، طالما كانت الواقعة كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة
ولا ترشح لقيامها .

(ب) دعوى مدنية . ” إجراءات نظرها . طرق الطعن فيها ” . إجراءات .
طعن .

خضوع الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية فى إجراءاتها وطرق الطعن فيها
لقواعد الإجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم إلا فى
الأحوال المستثناة بنص صريح .

(ج ، د) إثباتات . ” شهود . خبرة ” . حكم . ” تسهيه . تسهيب غير
معيب ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير الدليل ” .

(ج) تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم .

(د) للحكمة التعويل على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى
ولو خالف ما شهد به فى جلسة المحاكمة .

(هـ ، و) دفع . ” الدفع بتلفيق التهمة ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غیر معیب ” . محكمة الموضوع . ” ملطتها في تقدير الدليل ” . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها ”

(هـ) الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا .

(و) عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .

١ — متى كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعي ، وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢ — تخضع الدعاوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح في القانون وليس من بينها طلب وقف الحكم بالتعويض الصادر في الدعوى المدنية لأن أسباب الطعن يرجع معها نقض الحكم المطعون فيه وأنه يخشى مع التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

٣ — ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى الملاءمة والتوفيق .

٤ — لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أي دليل تظمن إليه ، ولها أن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالف ما شهده في جلسة المحاكمة ما دام محصله له مأخذ صحيح في الأوراق .

٥ - الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا فلا جناح على محكمة الموضوع إن هي أطرحت دفع الطاعن بتلفيق التهمة عليه ركونا منها إلى ما أوردته في مدونات حكمها من أن أحدا سواه لم يعتد على المجنى عليها لتعلق ذلك بسلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما تؤدي إليه من نتيجة مما تستقل به بغير معقب ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٦ - لا تلتزم محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال وإطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان حلة إطراحها لها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٥ / ٤ / ١٩٦٤ بناحية كفر شبرا زنجي مركز الباجور محافظة المنوفية : (أولا) ضرب فتحية محمد دياب عمدا بمطواة فأحدث بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديها من جرائها هاهة مستديمة يستحيل برؤها هي كسر كشطى بمقدم السلامة العليا للإصبع الوسطى لليد اليسرى مما يقلل من كفاءة يدها اليسرى ويضعف من قدرتها ويعتبر هاهة مستديمة تقلل من قدرة المجنى عليها وكفاءتها على العمل بما يقدر بحوالي ٨ ٪ (ثانيا) أحدث بالمجنى عليها سائلة الذكر إصابة كتفها الأيسر الموصوفة بالتقرير الطبي الإبتدائي والشرعي والتي تقرر لعلاجها مدة لاتزيد على عشرين يوما . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادتين ١/٢٤٠ و ١/٢٤٢ من قانون العقوبات فقرر بذلك وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ ج على سبيل التعويض مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضور يا عملا بمادتي الإتهام والمواد ٣٢ و ١٧ و ٥٥ و ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة

ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم على أن يكون الإيقاف شاملا كافة الآثار الجنائية وإلزامه أن يدفع إلى المدعية بالحق المدني مبلغ ثمانين جنيها والمصروفات المدنية المناسبة ومبلغ خمسة جنيها مقابل أتعاب المحاماة. فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة ضرب نشأ عنه عاهة مستديمة قد أخطأ في الإسناد وشابه فساد الاستدلال وقصور في النسبب كما عاهة خطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه عول في الإدانة على أن المجنى عليها شهدت سواء بالتحقيقات أو أمام المحكمة بأنه أعمل مدية في يدها وكتفها مع أن الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أنها لم تذكر شيئا عن إصابة يدها التي نشأت عنها العاهة المستديمة، ثم إن الحكم إجتزا بالرد على ما أثاره الطاعن من تلفيق التهمة المسندة إليه ووصف آلة الاعتداء بأنها مطواة على الرغم من أن التقارير الطبية لا تشير إلى ذلك، كما أنه أغفل الرد على ما أثاره الطاعن من أنه لا يتصور أن يحمل "الشيشب" والمطواه بيده في وقت واحد. وفضلا عن ذلك فإن الثابت من الأوراق أن الطاعن كان في حالة دفاع شرعى عن النفس وقت الاعتداء إذ أن زوج المجنى عليها وإبنها إعتديا عليه حينئذ فأصاباه برأسه وصدغه مما كان يقتضى من المحكمة تبرئته. وأخيرا طلب الطاعن وقف تنفيذ الحكم بالتعويض الصادر في الدعوى المدنية لأن أسباب الطعن يرجح معها نقض الحكم المطعون فيه لأنه يخشى مع التنفيذ وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجرمة العاهة المستديمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها مستمدة من أقوال الشهود والتقرير الطبي الشرعى. لما كان ذلك، وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه ولما أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت ما شهد به في جلسة المحاكمة ما دام ما حصله له مأخذ صحيح في الأوراق، ولما كان يبين من الإطلاع على الحكم المطعون

فیه أنه أسند إلى المجنی علیها قائلها بمحضر الشرطة وبتحقیق النيابة بأن الطاعن أحدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة المستديمة بيدها اليسرى ، ولا تفيد مدونات الحكم البتة أن المجنی علیها ذكرت هذه الواقعة بمحضر جلسة المحاكمة ، وكان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم من أقوال المجنی علیها له أصله الثابت سواء في استدلال الشرطة أم في تحقیق النيابة ، فإن دعوى الخطأ في الاسناد أو الفساد في الاستدلال لا يكون لها من وجه. لما كان ذلك ، وكان لاجتراح على محكمة الموضوع إن هي أطرحت دفع الطاعن بتلفيق التهمة عليه ركونا منها إلى ما أوردته في مدونات حكمها من أن أحداً سواه لم يعتد على المجنی علیها لتعلق ذلك بسلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص ما تؤدي إليه من نتيجة مما تستقل به بغير معقب ولا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، هذا فضلاً عن أن الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً أما ما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه من قصور في الرد على دفاعه الخاص بحمله للطواه والشبهب بيده في وقت واحد فمردود بأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على أطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة أطراحها لها. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى دفاع الطاعن في شأن عدم بيان التقرير الطبي الشرعي أن الاعتداء كان بمدة ورد عليه بقوله ” والقول بقصور ذلك التقرير الطبي الشرعي لعدم بيانه أن الطعن بمدة قول لا يؤثر في صحة الواقعة لأن من المسلم به في أقوال الشهود والصورة التي وقعت بها الحادثة أن الاعتداء بمدة وأن مبالغة المدعية بالحق المدني في آلامها من حركة يدها لا تفيد عدم صحة الواقعة والكسر المكشطي لا يخالف تصوير الواقعة إذ أن أثر اعتدائه هو الكسر المكشطي كما قرره ووصفه الخبير الفني وهو الطبيب الشرعي “. لما كان ذلك ، وكان الحكم نقل عن التقرير الطبي الابتدائي أن المجنی علیها أصيبت بجرح قطعي أفقي بأعلى كتفها الأيسر وأصابعها البنصر والوسطى والسبابة اليسرى ، فإنه لا يعيب الحكم أنه حدد آلة الاعتداء بمدة أخذاً بأقوال الشهود ولعدم تناقضها مع التقرير الطبي الشرعي إذ من المقرر أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل

يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق. لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بقيام حالة الدفاع الشرعى وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . أما عن طلب وقف التنفيذ فإنه فضلا عن أنه أضفى غير ذى موضوع بعد الفصل فى موضوع الطعن ، فإنه مردود بأن الدعاوى المدنية التى ترفع بطريق التبعية للدعاوى الجنائية تخضع فى إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التى لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن فى الحكم إلا فى الأحوال المستثناة بنص صريح فى القانون وليس من بينها ما يندرج على الطعن الراهن ، ومن ثم لا يصح وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه لعدم وجود أساس له فى القانون .

جلسة ٢ من يونيه ستة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد
أبو الفضل حفى .

(١٦٣)

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب) قتل خطأ . إصابة خطأ . خطأ . مسئولية جنائية . مسئولية مدنية .
محكمة الموضوع . "سلطتها في تقدير توافر الخطأ" . حكم . "تسببه .
تسبب غير معيب" .

- (١) تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي .
- (ب) مجرد اعتراض السيارة ليلا للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ .

(ج) طعن . "الصفة فيه والمصلحة" .

الصفة مناط الطعن .

ليس للخصم صفة في التحدث إلا فيما يتصل بشخصه وله مصلحة فيه . مثال .

(د) حكم . "تسببه . تسبب غير معيب" . إثبات . "خبرة" . محكمة
الموضوع . "سلطتها في تقدير الدليل" .

تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والأخذ بما جاء بها عن حصول الواقعة على
وجهها المحتمل . موضوعي .

وجوب بناء أحكام الادانة على اليقين .

- ۱ — تقدیر الخطا المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، ما دام قد أسس قضاءه على أسباب تحمله .
- ۲ — إن مجرد اعتراض السيارة ليلا للطريق الصحراوي الذى وقع فيه الحادث خطأ يستوجب مسئولية صاحبه .
- ۳ — الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن ، وليس للخصم صفة في التحدث إلا فيما يتصل بشخصه في خصوص ما حكم عليه به مما له مصلحة فيه . وإذا كان ذلك ، وكان إغفال الحكم المطعون فيه ذكر اسم المسئول عن الحقوق المدنية وصفته بفرض وقوعه إنما يتصل بغيره من الخصوم ، فلا صفة له في التحدث عنه ولا مصلحة لتعلق الأمر بمسئولية غيره ممن لا يضار بمساءلته .
- ۴ — متى كان من حق محكمة الموضوع تقدير القوة التدللية لنقارير الخبراء ، فإن الأخذ بالتقرير الفني المؤسس على افتراض حصول الواقعة على وجهها المحتمل بناء على المساديات التي عاينها واضعها ، لا عيب فيه من جهة كونه ضئيلة إلى غيره من أدلة الدعوى ، وما دام الحكم قد بنى الإدانة على اليقين .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ۱۹۶۶/۸/۲۸ بدائرة قسم عقابة : (أولا) تسبب خطأ في إصابة كل من حمزه حميد طه و بهاء الدين الحبشى وأحمد طلب بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن غير اتجاه سيارته بخافة بدون إعطاء الإشارة الدالة على ذلك فصدم سيارة المجنى عليهم ونتج عن ذلك إصابتهم (ثانيا) تسبب خطأ في موت السيد محمد نوار بأن كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احتياطه بأن غير اتجاه سيارته بخافة بدون إعطاء الإشارة الدالة على ذلك فصدم سيارة المجنى عليه ونتج عن ذلك إصابته التي أدت إلى موته . وطلبت عقابه بالمادتين ۱/۲۳۸ و ۲۴۴ من قانون العقوبات . وادعى بهاء الدين عبد الحميد الحبشى مدنيا بمبلغ ۵۱ ج قبل المتهم وشركة النصر للاسمدة والصناعات الكيماوية بصفتها المسئولة عن الحقوق المدنية وذلك على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأتعاب . ومحكمة السوس الجزئية قضت في الدعوى حضوريا

عملاً بمبادئ الاتهام والمادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرين جنيتها لوقف التنفيذ وإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية بصفته متضامنين أن يدفعوا إلى المدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسون جنيتها على سبيل التعويض المؤقت ومصروفات الدعوى المدنية ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم ، كما استأنفه المسئول عن الحقوق المدنية . ومحكمة السويس الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المسئول عن الحقوق المدنية بالمصاريف . فطعن الأستاذ الوكيل عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي القتل والإصابة الخطأ قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه ألزم المسئول عن الحقوق المدنية بالتعويض دون بيان اسمه وصفته ، وأغفل الرد على المآخذ التي وجهها إلى تقرير المهندس الفني من أنه بنى على فروض لا سند لها من الأوراق ، مع أن الأحكام الجنائية إنما تبني على اليقين - كما اعتبر أن الحادث وقع بخطأ الطاعن وحده مع أن خطأ قائد السيارة الأخرى يستغرق خطاه بفرض ثبوته ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه أثبت في أجزائه المتكاملة بيانا لواقعة الدعوى ما يحصله أن الطاعن كان يقود سيارة نقل في الطريق من السويس إلى القاهرة ليلاً في مكان عرضه ثمانية أمتار ، وإذا رأى سيارة معطلة في بعض الطريق ، رجع إلى الخلف بعرضه دون أن يتأكد من خلوه من السيارات القادمة أو يعطيها إشارة جانبية أو يتخذ أي إجراء آخر لتحذيرها من الخطر ، وقد كان ذلك في مكانه ، فاصطدمت بها السيارة الملاكي التي كانت مقبلة في ذات الاتجاه فتشمت وأصيب ثلاثة من ركبها وقتل رابعهم ، إذ فوجئ قائدها بسيارة النقل تعترض طريقه دون أن يستطيع تلافي الحادث الذي وقع برعونة المتهم وعدم تبصره وجهله الفاضح بأصول القيادة ومخالفته قواعد

المرور التي توجب على قائد السيارة عند تغيير اتجاهه إعطاء الإشارة الدالة على ذلك تحذيرا لغيره . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة ومنها المعاينة التي أجراها مأمور الضبط القضائي وتقرير المهندس الفني فضلا عن إقرار المتهم نفسه في تحقيق النيابة بما يدل على خطئه ووقوع الحادث نتيجة مباشرة لهذا الخطأ . ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن المؤسس على وقوع الحادث بخطأ قائد السيارة الملاكي قولا منه بأن هذا الأخير كان يقود سيارته بسرعة وكان في وسعه أن يرى عن بعد سيارة النقل وهي واقفة في عرض الطريق على الضوء الذي ينبعث من سيارته هو وأن يتلافى الحادث بوقوفه دونها ، ورد على هذا الدفاع بأن الطاعن نفسه أقر في تحقيق النيابة بأن الحادث وقع أثناء محاولته الإستدارة بسيارته لا أثناء وقوفها وأنه كان يرى السيارة الأخرى عن بعد على الضوء المنبعث منها وأنه بفرض صحة دفاعه فإن ذلك لا ينفي خطأه لأن مجرد اعتراض السيارة ليلاً للطريق الصحراوي الذي وقع فيه الحادث خطأ يستوجب مسؤولية صاحبه وهو ماله أصل ثابت في شهادة المهندس الفني الذي سمعت شهادته بجماعة المحاكمة وأن خطأ ما لم يقع من قائد السيارة الملاكي الذي التزم السرعة التي يجيزها قرار وزير الداخلية الصادر تنفيذا للقانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن المرور . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بين واقعة الدعوى بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمتين المسندتين إليه ، والتفت إلى دفاعه ، وأقسطه حقه ، ورد عليه بما يفنده . ولما كان الأصل أن الصفة هي مناط الحق في الطعن وليس تلخص صفة في التحدث إلا فيما يتصل بشخصه في خصوص ما حكم عليه مما له مصلحة فيه ، وكان إغفال الحكم المذكور ذكر اسم المسئول عن الحقوق المدنية وصفته - بفرض وقوعه - إنما يتصل بغيره من الخصوم ، فلا صفة له في التحدث عنه ولا مصلحة لتعلق الأمر بمسئولية غيره ممن لا يضار بمساءلته فضلا عن أن الحكم لم يغفل اسم المسئول عن الحقوق المدنية وصفته في الخصومة كما ادعى . ولما كان من حق محكمة الموضوع تقدير القوة الدلالية لتقارير الخبراء ،

وكان الأخذ بالتقرير الفني المؤسس على افتراض حصول الواقعة على وجهها المحتمل بناء على المـسـاديات التي عاينها واضعه لا عيب فيه من جهة كونه ضميـمة إلى غيره من أدلة الدعوى ، وما دام أن الحكم قد بنى الإدانة على اليقين . لما كان ما تقدم ، وكان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام قد أسس قضاءه على أسباب بحمله ، وكان الحكم قد دال على خطأ الطاعن تدليلا مقبولا ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٢ من يونية سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، و محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ،
وأنور خلف .

(١٦٤)

الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١،ب) حكم . ”بياناته“ .

الأحوال التي يرجع فيها القاضى الجذئى إلى قانون المرافعات المدنية ؟

خلو نص المادتين ٣١٠ إجراءات و ٣٤٩ مرافعات من النص على وجوب
إثبات البيان الخاص بالإطلاع على الأوراق والمداولة فى الحكم .

(ج) إجراءات .

الأصل فى الإجراءات الصحة . على من يدعى مخالفتها إقامة الدليل على ذلك .

(د) دعوى مدنية . ”نظرها والحكم فيها“ . دفع . ”الدفع بإعتبار
المدعى المدنى تاركا لدعواه“ . نقض . ”أسباب الطعن .
ما لا يقبل منها“ .

الدفع بإعتبار المدعى المدنى تاركا لدعواه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض .

(هـ) رابطة سببية . قتل خطأ . إصابة خطأ . محكمة الموضوع . ”سلطاتها
فى تقدير توافر أركان الجريمة“ . حكم . ”تسببيه . تسبیب .
معيب“ .

تقدر توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . أمر موضوعى .

(و) إثبات . "شهود" . محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" .
حكم . تسبيليه . تسبيل غير معيب .

للحكمة الأخذ بشهادة الشاهد في التحقيقات ولو خالفت أقواله بجلسة المحاكمة
دون إلزامها ببيان العلة .

(ز) نقض . أسباب الطعن . ما لا يقبل منها .

الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات . ولما كان قانون الإجراءات الجنائية قد نص على كيفية إصدار الأحكام وتحديد بياناتها ، وكانت المادتان ٢٧٥ و ٤١١ من هذا القانون وإن فرضنا أن يكون إصدار الأحكام بعد الإطلاع على الأوراق وبعد المداولة ، إلا أن المادة ٣١٠ من نفس القانون التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم قد خلت من النص على وجوب إثبات هذا البيان ، فإن ما يثيره الطاعن من وجوب إستيفاء بيانات الحكم طبقا لقانون المرافعات يكون غير سديد .

٢ — إن كل ما فرضته المواد ٣٣٨ وما بعدها من قانون المرافعات هو أن يكون صدور الحكم بعد المداولة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من ذلك القانون التي حددت ما يجب أن يتضمنه الحكم من بيانات من النص على وجوب إثبات هذا البيان بالحكم .

٣ — الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت ، وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ذلك . ولما كان الطاعن لا يدعى في طعنه مخالفة هذه الإجراءات ، فإن ما ينهيه بشأن خلو الحكم من بيانات لم يوجب القانون أن يتضمنها لا يكون سديدا .

٤ — لا يجوز للطاعن إثارة الدفع باعتبار المدعى بالحق المدني تاركا لدعواه لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك أن هذا الدفع من الدفوع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا .

٥ — إن تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق .

٦ — للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله بمجلسة المحاكمة دون أن تكون ملزمة ببيان العلة في ذلك .

٧ — لا يجوز إثارة الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى أمام محكمة النقض .

الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٦/٥/١٩٦٥ بدائرة قسم عتاقة : تسبب خطأ في موت محمود علي محمد وإصابة محمد عبد الله سيد زاهر وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم إحترازه بأن أهمل في إتخاذ الإجراءات الواجبة لنثيبت بكرة الكابل الكهر بآلى بظهر السيارة النقل المعدة لنقلها مع كونه مكلف بذلك فسقطت على أحد جوانبها أثناء سير السيارة وأدت إلى موت وإصابة المجن عليهم وطلبت معاقبته بالمأدين ٢٣٨ و ١/٢٤٤ من قانون العقوبات . وادعت زوجة القتيل — عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها القصر مدنيا بمبلغ قرش صاغ قبل المتهم ووزير المواصلات بصفته مسئولا عن الحقوق المدنية وذلك على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف والأنعاب . ومحكمة السويس الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمادتي الإتهام بمحس المتهم ستة أشهر وكفالة ٣ ج الوقف التنفيذ وفي موضوع الدعوى المدنية إلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية أن يدفع إلى المدعية بالحق المدني عن نفسها وبصفتها مبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت وإلزامهما بالمصاريف ومائة قرش مقابل أنعاب

المحامية . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة السويس الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي القتل والإصابة الخطأ قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وشابه فساد في الإستدلال وقصور في النسبب ذلك بأنه خلا من النص فيه على أنه صدر بعد سماع المرافعة والإطلاع على الأوراق والمداولة قانونا ، مع أن قانون المرافعات المدنية وهو القانون العام قد أوجب في المواد ٣٣٨ منه وما بعدها ذكر هذا البيان ، ثم أنه أ طرح أقوال الشاهدين محمد عبد الله السيد ومحمد النادى يوسف أمام المحكمة الإستئنافية بحجة تضاربها في حين أن شهادتهما بالجلسة لا ترشح لقيام التضارب بينهما هذا إلى أنه قضى بتأييد الحكم المستأنف رغم أن المدعية بالحق المدنى لم تمثل بعدة جلسات ولم تبد طلبا مما كان يتعين معه إعتبارها تاركة لدعواها وفقا للمادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بالإضافة إلى أن الحكم المطعون فيه جاء خلوا من استظهار رابطة السببية بين الخطأ والضرر مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكانت المادتان ٢٧٥ و ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية وإن فرضتا أن يكون إصدار الأحكام بعد الإطلاع على الأوراق وبعد المداولة إلا أن المادة ٣١٠ من نفس القانون التي حددت البيانات التي يجب أن يتضمنها الحكم قد خلت من النص على وجوب إثبات هذا البيان وفضلا عن أن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن المحكمة الجنائية لا ترجع إلى قانون المرافعات المدنية إلا عند إحالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الإجراءات الجنائية

أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد نص على كيفية إصدار الأحكام وتحديد بياناتها كما سلف فإن ما يثيره الطاعن من وجوب استيفاء بيانات الحكم طبقا لقانون المرافعات مردود بأن كل ما فرضته المواد ٣٣٨ وما بعدها من هذا القانون هو أن يكون صدور الحكم بعد المداولة وقد خلا نص المادة ٣٤٩ من ذلك القانون التي حددت ما يجب أن يتضمنه الحكم من بيانات من النص على وجوب إثبات هذا البيان بالحكم . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت ، وعلى من يدعى أنها قد خولفت إقامة الدليل على ذلك ، وكان الطاعن لا يدعى في طعنه مخالفة هذه الإجراءات ، فإن ما ينعاه بشأن خلو الحكم من بيانات لم يوجب القانون أن يتضمنها لا يكون مديدا . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد مضمون شهادة محمد عبد الله السيد ومحمد النادى يوسف بالجلسة إطحها بقوله : "أما ما شهد عليه الشاهدان محمد عبد الله السيد ومحمد النادى يوسف أمام هذه المحكمة من أنه تم تثبيت البكرة حسب الأصول الفنية وتم ربطها في السيارة بواسطة ألواح خشبية مثبتة بالمسامير ، فإن المحكمة لا تطعن إلى هذه الشهادة التي جاءت مؤنرا تعكس صورة غير صحيحة لحقيقة الواقعة ، وآية ذلك أن هذين الشاهدين لم يذكرا ذلك في محضر ضبط الواقعة ، بل أرجعا وقوع الحادث إلى سوء تثبيت البكرة بواسطة العوارض الخشبية والمسامير بالإضافة إلى أن المعاينة التي أجريت لمكان الحادث تدحض شهادتهما بالإضافة إلى التضارب الواضح في أقوالهما حينما يؤكد الشاهد محمد عبد الله السيد أن المتهم (الطاعن) شارك العمال في تثبيت البكرة بالمسامير في الألواح الخشبية يذكر الشاهد الثانى محمد النادى يوسف أن العمال هم الذين قاموا بهذا الإجراء وهو من بينهم وبعد الإنهاء منها ناظر المتهم ما فعلوه وسمح لهم بالركوب في صندوق السيارة الأمر المستفاد من شهادته أن المتهم لم يشاركهم فعلا في تثبيت البكرة على نحو ما شهد به الشاهد السابق . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تأخذ بشهادة الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة دون أن تكون ملزمة ببيان العلة في ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطح أقوال الشاهدين بالجلسة تأخذ بشهادتهما في التحقيقات فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بهذا السبب يكون

في غير محله . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة الاستئنافية أنه تمحدد لنظر الدعوى جلسة ١٩٦٧/١/٢٨ وفيها لم تحضر المدعية بالحق المدني وتقرر بالتأجيل لجلسة ١٩٦٧/٣/١١ حيث حضر وكيل عن المدعية بالحق المدني كما حضر وكيل عن المسئول عن الحقوق المدنية وطلب أجلا للإستعداد فتقرر بالتأجيل لجلسة ١٩٦٧/٤/٢٩ ولم تحضر المدعية بالحق المدني ثم تقرر بحجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٦٧/٦/٣ وبعد أن مد أجل الحكم أعيدت الدعوى للرافعة لجلسة ١٩٦٧/١٠/٢١ ولم تحضر المدعية وتداولت القضية بالجلسات حتى صدر الحكم فيها بجلسة ١٩٦٨/٢/٣ دون أن تخطر المدعية بالحق المدني بالجلسات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر الجلسات أن المتهم (الطاعن) لم يطلب إعتبار المدعية تاركة لدعواها فإنه لا يجوز له أن يشير شيئا من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأن الدفع بإعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه هو من الدفع التي تستلزم تحقيقا موضوعيا ، وبالتالي فإن هذا الوجه من الضعن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قد عرض إلى رابطة السببية بين الخطأ والضرر في قوله "ولاشبهة بعد هذا أن تقرر المحكمة أن هذا الخطأ من جانب المتهم والمتمثل في إهماله وعدم احترازه وإخلاله بما تفرضه عليه أصول وظيفته وإخلاله بما نيطة به من واجبات قد أدت مباشرة إلى إنزلاق البكرة نحو المجنى عليهم وارتطامها بهم وإحداث ما بهم من إصابات أدت إلى وفاة المجنى عليه الأول " لما كان ذلك ، وكان تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق — وهو ما لم يخطيء الحكم في تقديره — فإن ما يشير الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع إلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد
أبو الفضل حفى .

(١٦٥)

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) دخان . جريمة . "أركانها" . قصد جنائى . "القصد المفترض" .
حكم . "تسببه" . تسبب معيب . دفاع . "الإخلال
بحق الدفاع . ما يوفره" . إثبات . "خبرة" . مسئولية
جنائية . "المسئولية المفترضة" .

(١) جريمة خلط الدخان . أركانها : خلط مؤثم بفعل إيجابى . وقصد
مفترض . لا غناء فى أحد الركنين عن الآخر .

(ب) على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بحث أن تستعين بأهل
الخبرة .

١ — جرى قضاء محكمة النقض فى تفسير المادة الأولى من القانون رقم ٧٤
لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هى أن
يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تصح إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة
كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالعسل
والجلسرين وفى حدود النسب والمواصفات التى يصرح بها فإذا ثبت الخلط المؤثم ،
صح — على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور — افتراض علم المتهم به
وبالتالى توافر القصد الجنائى لديه إذا كان صانعا ، فلا يستطيع دفع مسئوليته
بدهوى الجهل بعناصر المخلوط أو نسبه إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعل

على ما يصنعه . فالجريمة تقتضى بالضرورة توافر عنصرين : الخلط المؤثم بفعل إيجابى دون مراعاة النسب المقررة . والقصد الجنائى المفترض ، ولا يغنى توافر أحدهما عن وجوب توافر الآخر . ولما كان دفاع الطاعن قام أساسا على نفي الركن المادى للجريمة لا القصد الجنائى فيها مستندا إلى رأى علمى بين شواهد ، وطلب تحقيق أسانيده بسؤال أهل الخبرة ، إلا أن المحكمة ردت على ما دفع به من ذلك بثبوت مسئولية المفترضة عما يصنعه ، فلم تفرط إلى حقيقة دفاعه الجوهرى الذى من شأنه — إذا صح — أن تندفع به الجريمة المستندة إليه ، وكانت المحكمة قد خلطت بين المسئولية المفترضة والقصد الجنائى المفترض وكلاهما لا يقوم متى توافر السبب الأجنبى ، ومن ثم فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة .

٢ — من المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث كان عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وذلك بالإستعانة بأهل الخبرة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٤/١٢/١٩٦٣ بدائرة قسم الدقى محافظة الجيزة : ١ — بصفته صاحب مصنع دخان و بصفته صانعا حاز دخانا مخلوطا على غير ما يسمح به القانون ٢ — هرب التبغ بأن غشه على النجوا المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمادتين ١ و ٦/١ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون ٧٩ لسنة ١٩٤٤ والقرار الوزارى رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . ومحكمة الدقى الجزئية قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٦ و ٦ مكررو ٧ و ٨ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٤٣ والقرار الوزارى رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ بتغريم المتهم خمسة جنيهات والمصادرة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه في تهمة حيازة الدخان المخلوط وتهريبه قد أخطأ في تطبيق القانون ، وبني على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه يتعين للعقاب على جريمة حيازة دخان مخلوط ثبوت الخلط بفعل إيجابي لا تراعى فيه النسب المحددة في القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ الصادر نفاذا للقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ ، وحينئذ يصح أخذ المتهم بافتراض علمه بالخلط المؤثم إذا كان صانعا ، وقد تمسك الطاعن في مذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية بأن تقرير معمل التحليل وهو الدليل الوحيد المقدم في الدعوى لإثبات الجريمة — مخالف لأصول علم الكيمياء حسبما قرره أستاذان من أساتذة هذا العلم ، ومحصل رأيهما العلمى أنه من الجائز أن يقوم الصانع بخاط الدخان بالعسل والجلسرين بالنسب المحددة في القرار ، ثم تأتي نتيجة التحليل غير مطابقة بسبب ما يسمى ” بالتخمير الكحولى “ مما يجعل زيادة نسبة الجلسرين عن النسبة المسموح بها راجعة إلى عوامل خارجة عن إرادة الطاعن ولا يد له فيها فلا يسأل عنها ، وطلب إعلان المحلل الكيماوى والأستاذين المذكورين تحقيقا لدفاعه ، إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ، ولم ترد عليه بما ينفى لزومه ، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الطاعن نسب إليه أنه بصفته صانعا حاز دخانا مخلوطا بكية من الجلسرين تزيد نسبتها في المخلوط على الحد الأقصى للنسبة المسموح بها في القرار رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ الصادر بناء على التفويض الممنوح من المشرع في القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ الذى دين بمقتضاه ، والمماقب على مخالفته طبقا للمادة العاشرة منه بذات العقوبات الواردة في القانون . واستند الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه بالحكم المطعون فيه في إثبات الجريمة إلى نتيجة التحليل وأخذ بعلمه المفترض بتجاوز تلك النسبة لكونه صانعا ثم عقب على هذا البيان بقوله ” لما كان ذلك ، فإن المحكمة لا تعول على دفاع المتهم الذى ورد بمذكرته من أنه لا يمكن إلزامه بأن زيادة نسبة الجلسرين عن المسموح به قانونا يرجع إلى فعل المتهم “ ولما كان قضاء محكمة النقض قد جرى في تفسير المادة الأولى من القانون

رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان هي أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تصح إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالعسل والحاسرين وفي حدود النسب والمواصفات التي يصرح بها فإذا ثبت الخلط المؤثم، صح — على مقتضى المادة السابعة من القانون المذكور — افتراض علم المتهم به، وبالتالي توافر القصد الجنائي لديه إذا كان صانعا، فلا يستطيع دفع مسؤوليته بدعوى الجهل بعناصر المخلوط أو نسبته إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه. فالجريمة تقتضي بالضرورة توافر عنصرين: الخلط المؤثم بفعل إيجابي دون مراعاة النسب المقررة، والقصد الجنائي المفترض، ولا يغني توافر أحدهما عن وجوب توافر الآخر. ولما كان دفاع الطاعن قام أساسا على نفى الركن المادي للجريمة لا القصد الجنائي فيها مستندا إلى رأى علمي بين شواهد، وطلب تحقيق أمانيد بسؤال أهل الخبرة، إلا أن المحكمة ردت على ما دفع به من ذلك بثبوت مسؤوليته المفترضة عما يصنعه، فلم تفتن إلى حقيقة دفاعه الجوهري الذي من شأنه — إذا صح — أن تندفع به الجريمة المسندة إليه. لما كان ذلك، وكان من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه متى واجهت المحكمة مسألة فنية بحث كان عليها أن تتخذ ما تراه من وسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها وذلك بالإستعانة بأهل الخبرة، وكانت المحكمة قد خلطت بين المسؤولية المفترضة والقصد الجنائي المفترض وكلاهما لا يقوم متى توافر السبب الأجنبي — ومن ثم فإن حكمها يكون معيبا بما يوجب النقض والإحالة، وذلك دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن.

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ،
وأفوز خلف .

(١٦٦)

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) قتل عمد . " قصد القتل " . سبق الاصرار . قصد
جنائى . " القصد خاص " . محكمة الموضوع . " سلطتها
في استخلاص توافر نية القتل " . حكم . " تسببه .
تسبب غير معيب . " مسئولية جنائية .

(١) سبق الاصرار . ماهيته ؟

توافر سبق الاصرار رغم احتفاء المتهم للخمر . ما دام قد أقدم
على إحتمائه حتى يقوى على ارتكاب الجريمة التى دبر لها
في هدوء وروية .

(ب) قصد القتل . تعريفه ؟

(ج) استخلاص توافر نية القتل من عناصر الدعوى . موضوعى .

(د) إثبات . " خبرة " . " شهود " . حكم . " تسببه . تسبب
غير معيب " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكون جماع
الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .
مثال لتسبب غير معيب .

(هـ ، و) إثبات . " شهود " . حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .
محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .

(د) حق محكمة الموضوع في الأخذ بقول للشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما عداه . عدم التزامها بإيدان علة ذلك ولا بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أساس فيها .

(و) حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها واطراح ما يخالفها من صور أخرى .

عدم التزامها بالأخذ بالأدلة المباشرة فحسب بل لها استخلاص صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . شرط ذلك ؟ أن يكون استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق لها أصلها في الأوراق .

١ — إن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضى منها استخلاصا ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج . ومتى كان الحكم قد استظهر ظرف سبق الإصرار في قوله : ” أن العمد وسبق الإصرار متوافران في حق المتهمين من ذلك التمييز والتخطيط واحتساء الثانى والثالث للخطر حتى يفقدوا شعورهما ويقوى قلباهما فلا تأخذهما بالمجنى عليه شفقة ولا رحمة وإنهما تدبرا الأمر فيما بينهما بهدوء وروية وتؤدة على ذلك النحو “ . فإن ذلك سائغ ويحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معروف به في القانون .

٢ — من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتى بها الجاني وتم عما يضمرة في نفسه .

٣ — إن استخلاص نية القتل من عناصر الدعوى موكل إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية . ومتى كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعن ، فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون غير سديد .

٤ — الأصل أنه ليس بـ لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني في كل جزئية منه ، بل يكفي أن يكون جماع الدليل القسولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، ومتى كان البين من الحكم المطعون فيه أن ما أورده من أقوال الطاعن الثاني واعتمد عليه في إدانة الطاعن لا يتناقض مع ما أورده من مؤدى التقرير الطبي الشرعى ، فإن النعى بهذا السبب لا يكون سديدا .

٥ — من المقرر في قضاء محكمة النقض أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما هداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلازم بتحديد موضوع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أساس فيها وما دام الطاعن لا ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليه . ومن ثم فإن النعى على الحكم بأخذه باحدى روايتي الطاعن الثاني دون الأخرى لا يكون سديدا .

٦ — لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق . وهى في ذلك ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة بل لها أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقواء وكافة الممكنات العقلية ما دام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، ومن ثم فإن منازعة الطاعن في سلامة استنتاج الحكم أدلة الإدانة في الدعوى إنما تنحل إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها في عقيدتها مما لا تقبل إثارتة لدى محكمة النقض .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم في يوم ١٩٦٧/٨/٢٢ بالطريق العام الموصل ما بين شبين الكوم وشبشير الحصنة بدائرة مركز قطور محافظة الغربية :

قتلوا فرحات عبد الوهاب الشرفاوى عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتله وأعدوا لذلك أجساماً صلبة حادة واستدرجوه إلى مكان الحادث وما أن ظفروا به حتى إنهم ألوا عليه طعناً بها فاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سالف الذكر سرقوا المبلغ المبين المقدار للجنة عليه سالف الذكر حالة كونهم يحملون أسلحة ظاهرة الأمر المنطبق على المادة ١/٣١٥ من قانون العقوبات . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقتهم طبقاً للمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت في الدعوى حضورياً عملاً بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ١٧ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة الأول بمعاقة كل منهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وذلك بعد أن استبعدت تهمة السرقة في حقهم وبراءة المتهم الرابع مما أسند إليه . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

من حيث إن الطاعنين الثاني والثالث وإن قررا بالطعن في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسباباً فيكون طعنهما غير مقبول شكلاً .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مبنى تقريرى الطعن المقدمين من هذا الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد قد شابه قصور في البيان وفساد في الاستدلال وخطأ في الإسناد وتناقض في التسبيب ، ذلك بأن الحكم بعد أن حصل واقعة الدعوى على نحو مبسّر أورد روايتين للطاعن الثاني أخذ بهما وأعرض عن الأولى دون تعليل ثم راح يستنتج أدلة الإدانة عن غير مورد ، واستدل من اجتماع الطاعنين بالمنتزة على اتفاقهم على ارتكاب الجريمة واستخلص من تناولهم الخمر نعتهم العمل على فقدان الشعور وقت القتل ، وذهب إلى أن

طلب الطاعن من سائق السيارة الانحراف إلى بلدة قطور كان يقصد اختيار مكان مناسب لإرتكاب الجريمة ، وقدر أن ما قرره الطاعن الثاني من قول المجنى عليه للطاعن ” رقتي راحت يا معلم ” يدل على أن الطاعن ذبح المجنى عليه في هذه اللحظة ، كما أخذ على الطاعن أنه دفع المجنى عليه صوب الطاعن الثاني حتى يمكن هذا الأخير من الإجهاز عليه ، في حين أنها جميعا لا تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . هذا إلى أنه عول في قضائه بالإدانة — ضمن ما عول عليه — على أن الطاعن الثاني ذكر في أقواله أن الطاعن تمسك باصطحاب المجنى عليه معهم إلى طنطا مع أن الثابت من أقوال الطاعن الثاني أن المجنى عليه هو الذي طلب مصاحبته إلى طنطا . ذلك بالإضافة إلى أنه استخلص توافر ظرف سبق الإصرار من أمور لا تنتج عنه ، ولم يورد على توافر نية القتل لدى الطاعن أدلة سائغة ثم أنه أخذ بأقوال الطاعن الثاني وبمساواة بالتقرير الطبي الشرعي رغم تعارضهما إذ أثبت التقرير أن تصويري الطاعن المذكور للحادث لا يتفقان مع الإصابات التي وجدت بالمجنى عليه ولم يعن الحكم برفع هذا التعارض مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء محكمة النقض أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلفت عما عداه دون أن تبين العلة في ذلك ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام له أساس فيها ومادام الطاعن لا ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليه ، فإن النعي على الحكم بأخذه بإحدى روايتي الطاعن الثاني دون الأخرى لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — وهي في ذلك ليست مطالبة بالآخذ إلا بالأدلة المباشرة

بل لما أن تستخلص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سائما متفقاً مع حكم العقل والمنطق . لما كان ذلك ، فإن منازعة الطاعن في سلامة استنتاج الحكم أدلة الإدانة في الدعوى إنما تنحل إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها في عتيدتها مما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من أقوال الطاعن الثاني حسبما أوردها الحكم المطعون فيه أنها تتضمن في إحدى صورها (الصورة الثانية) أن الطاعن طلب من المجنى عليه الحضور معه لحضور عرس هامل لديه وأنه انتظره حتى صحبه معهم إلى طنطا ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر ظرف سبق الإصرار في قوله : ” إن العمد وسبق الإصرار متوافران في حق المتهمين من ذلك التدير والتخطيط واحتماء الثاني والثالث للخطر حتى يفقدا شعورهما ويقوى قلبا هما فلا تأخذهما بالمجنى عليه شفقة ولا رحمة وأنهم تدبروا الأمر فيما بينهم بهدوء وروية وتؤدة على ذلك النحو . ” وما قاله الحكم من ذلك سائغ ويتحقق به ظرف سبق الإصرار كما هو معروف به في القانون ذلك بأن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج — وهو مالم يخطئ ، الحكم في تقديره . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى القصد الجنائي الخاص بجريمة القتل العمد بقوله ” إن نية إزهاق الروح ثابتة قبل المتهمين من ذلك الاتفاق وتديرهم الأمر ورسمهم طريقة تنفيذ هذه واستعمالهم لتلك الأسلحة القاتلة وإصابة المجنى عليه في مقتل على تلك الصورة الثابتة بالتقرير الطبي الشرعي وتعدد الإصابات حتى ربت على الخمس والعشرين إصابة منها حول العنق ومحيطها وذبحي وعلمهم بالنتيجة التي وصلوا إليها وأن سؤال المتهم الأول لمتهم الثاني عما إذا كان أجهز على المجنى عليه يقطع في أن نيتهم جميعاً قد انصرفت إلى إزهاق روح المجنى عليه “ . ولما كان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيا الجاني ويتم عما يضمه في نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ،

وإذ ما كان الحكم قد دلل على قيام هذه النية تدليلا سائغا واضحا في إثبات توافرها لدى الطاعن، فإن ما يشير في هذا الصدد يكون غير سديد ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه ليس ب لازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى فى كل جزئية منه ، بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن ما أورده من أقوال الطاعن الثانى واعتمد عليه فى إدانة الطاعن لا يتناقض مع ما أورده من مؤدى التقرير الطبى الشرعى ، فإن النعى بهذا السبب لا يكون بدوره سديدا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٢ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد
أبو الفضل حنفى .

(١٦٧)

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١) إجراءات . إجراءات المحاكمة . حكم . ” وصف الحكم ” . محضر
الجلسة .

الأصل فى الإجراءات الصحة .

محضر الجلسة . حجة بما تدون فيه . ما دام لم يصحح وفق القانون .
العبرة فى وصف الحكم . بحقيقة الواقع . حضور المتهم جلسة المحاكمة وإبدائه
دفاعه . صيرورة الحكم قبله حضوريا . ولو أثير فى ديباجته أن المتهم لم يحضر .

(ب) نقض ” تقرير الطعن . ميعاده ” . طعن . ” الطعن بالنقض .
ميعاده ” .

عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع بمعد الميعاد . المادة ٣٤ من القانون ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

١ — متى كان الثابت من مطالعة محضر الجلسة التى صدر فيها الحكم المطعون
فيه أن الطاعن حضر بشخصه فى تلك الجلسة كما حضر محام وأبدى دفاعه عنه
بالجلسة المذكورة وقدم مستندات تأييدا لهذا الدفاع، وكان الأصل فى الإجراءات
الصحة ، وكان محضر جلسة المحاكمة يكتسب حجية بما ورد فيه ما دام لم يجر
تصحيح ما اشتمل عليه بالطريق القانونى . وإذا كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون
فيه وقد وصف بأنه حضورى يكون قد أصاب حقيقة الواقع ، ولا ينال من ذلك

ما ورد بديباجة الحكم من أن المتهم الطاعن — لم يحضر جلسة المحاكمة إذ لا يعدو ذلك أن يكون خطأ ماديا كشف عنه محضر الجلسة وأسباب الحكم نفسه ومنطوقه

٢ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بجلية ١٩٦٣/١٠/٣ ولم يطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ١٩٦٨/٢/٦ ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على أن ميعاد الطعن وإيداع الأسباب التي بني عليها هو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى ، فإن الطاعن يكون قد قرر بالطعن بعد ذلك الميعاد وبالتالي يكون الطعن غير مقبول شكلا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ١٩٦٢/١٠/٨ بدائرة قسم بولاق : هدم البناء المبين بالمحضر قبل الحصول على ترخيص بالهدم من اللجنة المختصة . وطلبت عقابه بأحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ . ومحكمة البلدية الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم ٢٠٠ قرش وغرامة تعادل ثلاثة أمثال قيمة المبنى المهدوم . فعارض ، وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الأستاذ المحامى الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ٠٠٠ الخ .

المحكمة

حيث إن الثابت من مطالعة محضر جلية ١٩٦٣/١٠/٣ التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن حضر بشخصه فى تلك الجلسة كما حضر محام وأبدى دفاعه عنه بالجلسة المذكورة وقدم مستندات تأييدا لهذا الدفاع . ولما كان الأصل فى الإجراءات الصعبة ، وكان محضر جلية المحاكمة يكتسب حجية

ماورد به ما دام لم يجر تصحيح ما اشتمل عليه بالطريق القانوني . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه وقد وصف بأنه حضوري يكون قد أصاب حقيقة الواقع ، ولا ينال من ذلك ما ورد بديباجة الحكم . أن المتهم - الطاعن - لم يحضر بجلطة المحاكمة إذ لا يعدو ذلك أن يكون خطأ ماديا كشف عنه محضر الجلسة وأسباب الحكم نفسه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر حضوريا بجلطة ١٩٦٣/١٠/٣ ولم يطعن فيه بطريق النقض إلا بتاريخ ١٩٦٨/٢/٦ ، وكانت المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على أن ميعاد الطعن وإيداع الأسباب التي بني عليها هو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضوري ، فإن الطاعن يكون قد قرر بالطعن بعد ذلك الميعاد وبالتالي يكون الطعن غير مقبول شكلا .

جاسة ٢ من يونيه سنة ١٩٦٩

برياسة السيد المستشار / عادل يونس رئيس المحكمة ، وعضوية السادة المستشارين :
محمد محمد محفوظ ، ومحمود عباس العمرارى ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٦٨)

الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣٩ القضائية

(١) تموين . مسئولية جنائية . حكم . ” تسييبه . تسييب معيب “ .

مناط مسئولية متولى إدارة المحل هو ثبوت إدارته للحل فعلاوت وقوع المخالفة .
مجرد اعتبار الطاعن وكيلًا للخبز لا يفيد بذاته قيامه بالإدارة الفعلية . عدم استظهار
الحكم ذلك . قصور .

(ب) نقض . ” حالات الطعن . بطلان الحكم “ .

القصور له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥
لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين إذ نصت على أن ” يكون صاحب المحل
مستولا مع مديره أو القائم على إدارته من كل ما يقع فى المحل من مخالفات
لأحكامه “ . فقد دلت على أن مناط مسئولية متولى الإدارة هو ثبوت إدارته
للمحل وقت وقوع المخالفة مما لازمه أن الشخص لا يسأل — بصفته مديرا —
متى انتهى فى جانبه القيام بإدارة المحل فى الوقت الذى وقعت فيه المخالفة ، كما
لا يسأل باعتباره قائما على إدارة المحل إلا إذا ثبتت له الإدارة الفعلية فى ذلك
الوقت . ولما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على أساس أنه وكيل
المخبز وقت الضبط دون أن يستظهر ما إذا كانت الإدارة الفعلية للمخبز فى ذلك

الوقت وقت الضبط له أو لغيره ، وكان مجرد اعتباره وكيلًا للخبز لا يفيد بذاته قيامه بالإدارة الفعلية ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور .

٢ — القصور له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن مع آخرين بأنهم في يوم ٣١ يناير سنة ١٩٦٤ بدائرة قسم الجيزة : انتجوا خبزا بلديا يقل عن الوزن المقرر . وطلبت عقابهم بمواد الاتهام . ومحكمة الجيزة الجزئية قضت في الدعوى غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين سنة مع الشغل وكفالة ٣٠ ج لوقف التنفيذ وتغريم كل منهم مائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة الخبز مدة العقوبة . فعارضوا ، وقضى في معارضتهم بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه (الطاعن) هذا الحكم . ومحكمة الجيزة الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بجريمة إنتاج خبز بلدي ناقص الوزن قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن مسئوليته — بفرض أنه وكيل الخبز — لا تقوم إلا في حالة غياب مديره طبقا لنص المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى بما مجمله أن مفتش التموين ضبط بالخبز — التابع للقطاع

العام — خبزا بلديا ناقص الوزن ، انتهى إلى إدانة الأول باعتباره خراطا به والمتهم الثالث بوصفه مديرا له كما دان الطاعن (المتهم الثانى) على أساس أنه وكيل المخبز وقت الضبط . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة — محكمة التقض — قد جرى على أن المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين إذ نصت على أن ” يكون صاحب المحل مسئولاً مع مديره أو القائم على إدارته عن كل ما يقع فى المحل من مخالفات لأحكامه “ فقد دلت على أن مناط مسئولية متولى الإدارة هو ثبوت إدارته للمحل وقت وقوع المخالفة مما لازمه أن الشخص لا يسأل — بصفته مديرا — متى انتهى فى جانبه القيام بإدارة المحل فى الوقت الذى وقعت فيه المخالفة ، كما لا يسأل باعتباره قائما على إدارة المحل إلا إذا ثبتت له الإدارة الفعلية فى ذلك الوقت . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن على أساس أنه وكيل المخبز وقت الضبط ، دون أن يستظهر ما إذا كانت الإدارة الفعلية للمخبز فى ذلك الوقت وقت الضبط له أو لغيره . وكان مجرد اعتباره وكيلًا للمخبز لا يفيد بذاته قيامه بالإدارة الفعلية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور — الذى يتسع له وجه الطعن — وله الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون بما يستوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن — دون باقى المتهمين فى الدعوى — إذ لم يصبح الحكم بالنسبة إليهما نهائيا بعد ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٩

بإدارة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(١٦٩)

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١) محكمة الموضوع . "سلطانها في تقدير الدليل" . مواد مخدرة . دفاع .
"الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

مجرد إثارة الشبهة في أدلة اثبتت انى ادعأت إليها المحكمة دون طلب إجراء
تحقيق معين . جدل موضوعي في تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به .
مثال .

(ب ، ج ، د) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم . "تسببه .
تسبب غير معيب" . إثبات . "شهود" .

(ب) قعود المتهم من طاب سماع شهاد الاثبات وتنازل المدافع عنه في مرافعته
من سماعه . تلاوة أقوال الشاهد بالجلسة . لا إخلال بحق الدفاع .

(ج) للحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات . شرط ذلك ؟
للحكمة الاعتماد في حكمها على أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات ما دامت
كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

(د) وزن أقوال الشهود . موضوعي .

١ — متى كان الدفاع حين أشار في مرافعته إلى وجود اختلاف في وزن المخدر
بين ما أثبتته وكيل النيابة وبين ما ورد في تقرير التحليل لم يقصد به سوى إثارة

الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة دون أن يطلب إليها أن تجري تحقيقا معينا ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

٢ — متى كان يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهد الإثبات ولم يتمسك المدافع عنه بذلك في مرافقته بل تنازل عن سماعه صراحة واكتفى هو والنيابة بتلاوة أقواله وتليت ، فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد .

٣ — للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو الحاضر عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، ولها الاعتماد في حكمها على أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .

٤ — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع . ولا تثير عليها إذا أخذت بقول للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى ، وهي متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم إمامية محافظة البحيرة : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "أفيونا" في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته على محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ١/٣٤ و ٣٦ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١ من الجدول رقم ١ الملحق . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات البحيرة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١ من الجدول رقم ١ الموافق و ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه

خمسائة جنيه ومصادرة المخدر المضبوط . وذلك على اعتبار أن الإحراز كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مواد مخدرة جاء مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه التفت عما تمسك به المدافع عنه من سماع شاهد الإثبات الوحيد في الدعوى استناداً إلى أنه اكتفى بتلاوة أقواله في الجلسة — وهو ما لم يرد له ذكر في محضر الجلسة — كما أطرحت المحكمة دفاعه في شأن وجود اختلاف في وزن النيابة للمخدر عن وزن المعمل الكيماوى ، وفي شأن عدم وجود جيب للجلباب الذى قيل بأن المخدر ضبط بحبيه ، وردت على هذا الدفاع بأسباب غير سائغة ، وفي هذا ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر الجلسة أن الطاعن لم يطلب سماع شاهد الإثبات ولم يتمسك المدافع عنه بذلك في مرافعته بل تنازل عن سماعه صراحة واكتفى هو والنيابة بتلاوة أقواله وتليت ، فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع يكون غير سديد ، ذلك أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو الحاضر عنه ذلك صراحة أو ضمناً ولها الاعتماد في حكمها على أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على ما أثاره الدفاع حول اختلاف وزن المخدر في قوله ”ولاتعول المحكمة كذلك على مادفع به الحاضر مع المتهم بالجلسة بشأن الاختلاف في الوزن طالما أنه لم يدع بأن عبثاً قد حدث بحوز المخدرات فضلاً عن أنه لم يرد بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى أية إشارة يستفاد منها عدم سلامة أختام الحرز عند وروده إليها“ وهو رد سائغ ذلك بأن الدفاع حين أشار في مرافعته إلى وجود اختلاف في وزن المخدر بين ما أثبتته وكيل النيابة من أن وزنها هو ١٢,٧٠ جم وبين ما ورد في تقرير التحليل من أن الوزن هو ١١,٧٠ جم لم يقصد به سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التى

اطمأنت إليها المحكمة دون أن يطلب إليها أن تجرى تحقيقا معينا ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما أثاره الدفاع من عدم وجود جيب بلحاب الطاعن ورد عليه في قوله ”ولا تعول المحكمة على إنكار المتهم إزاء ما شهد به شاهد الإثبات الذي تطمئن المحكمة إلى صحة أقواله وتأخذ بها فضلا عما أثبتته السيد وكيل النيابة المحقق بحضره من أنه انتقل إلى حجز القسم فوجد أن نوافذه تعلو سطح الأرض بحوالى متر واحد وأن نافذتين منهما متزوع منهما الغطاء السلكى وأنه يمكن لأى شخص أن يصل بسهولة عن طريق هاتين النافذتين إلى الموجودين بحجز القسم بمد اليد من الخارج إلى الداخل . وقام السيد وكيل النيابة بسؤال محمد عوض وهو أحد الموجودين بحجز القسم فقرر بأنه دخل مع المتهم بحجز القسم يوم الضبط وأن إحدى السيدات حضرت للأخير وأعطته عن طريق نافذة الحجز جلبابا وأخذت منه الجلباب الذى كان يرتديه وتطمئن المحكمة إلى هذه الأقوال وتأخذ بها ولا تعول على أقواله بالجلسة التى عدل عنها ، كما أن المحكمة تطرح أقوال زوجة المتهم حميدة سليمان على بالتحقيقات التى جاءت مغايرة لرواية محمد عوض بالتحقيقات التى اعتمدتها المحكمة وأخذت بها“ وما قاله الحكم هو تبرير سائغ لإطراح دفاع الطاعن لا يتجاوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض ، لأنه من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ولا تأثير عليها إذا أخذت بقول للشاهد فى مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له فى مرحلة أخرى ، وهى من أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ بها دون رقابة لمحكمة النقض عليها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمود عباس العمراري ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(١٧٠)

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٩ القضائية

إجراءات المحاكمة . محكمة الجنايات . " الإجراءات أمامها " . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " .

وجوب أن تكون إجراءات المحاكمة في الجنايات في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل
أمام المحكمة . مثال لمحاكمة معينة .

من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة في الجنايات يجب
أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة . ولما كان
لا يبين من محاضر الجلسات متى قدم المبنى عليه مذكرته التي أشار إليها الحكم
المطعون فيه ، وهل كان ذلك في مواجهة الطاعنين ومحاميه أم في فترة حجب
الدعوى للحكم التي لم يصرح فيها بتقديم مذكرات ، وكان لم يؤثر عليها بما يفصح
عن التاريخ الذي قدمت فيه ، فإن إستناد الحكم المطعون فيه وهو بسبيل التدليل
على ثبوت الجريمة في حق الطاعنين إلى الوقائع التي تضمنتها هذه المذكرة رغم
أن أكثرها ليس له أصل في باقي أوراق الدعوى يعتبر إستنادا إلى دليل لم يطرح
بالجلسة وبعد إخلالا بحق الطاعنين في الدفاع .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٩ مارس سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز المراقبة محافظة سوهاج : ضربوا محمود موسى تفادى وأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف من جراء أحدها إصابة مقدم الرأس عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام قبوة الرأس مما يقلل من كفاءته على العمل وقدرته على تحمل التقلبات الجوية وتقرر لباقيها علاجاً لا يزيد عن عشرين يوماً . وكان الضرب صادراً عن سبق إصرار وترصد . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمادتين ١/٢٤٠ - ٢ - ١/٢٤١ من قانون العقوبات ، فقرّر بذلك . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضوريا عملاً بالمادة ١/٢٤٠ - ٢ من قانون العقوبات بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات . فطمعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهم بجريمة ضرب مع سبق الإصرار والترصد تخلفت عنه عاهة مستديمة قد أخل بحقوقهم في الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنهم عرض الدعوى على ضوء ما قام في أوراقها وفي حد ما جرى عند نظرها من إجراءات ، وفاجأهم الحكم المطعون فيه بانطواء مدوناته على الحديث عن مذكرة ضمنها المجنى عليه أقوالاً له أوردتها الأسباب في بيانها للواقعة وفي معرض التذليل عليها - وهى أقوال لم ترد أصلاً في الأوراق وتتضمن حديثاً جرى بين المجنى عليه وأمرته والطاعنين وأسرتهم رتب عليها الحكم تجسيم الثأر بين الطرفين وتوافر ظرفى سبق الإصرار والترصد تبعاً لذلك - مما كان له أثره في تكوين عقيدة المحكمة ، ولما كانت هذه المذكرة لم يحط بها الطاعنون علماً ، فإن ذلك يكون إخلالاً لحق الدفاع يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما استقرت في عقيدة المحكمة . عرض للتدليل على ثبوتها في حق الطاعنين فقال "وحيث إن هذه الواقعة قد قام الدليل على صحتها مما شهد به المجنى عليه محمود مرسى تفادى وابنة عمه عربية بدوى تفادى والسيد عبد المال تفادى ومما جاء بالتقرير الطبي ، ذلك أن المجنى عليه قرر بمحضر الضبط وشهد بالتحقيقات وبالجلسة كما قدم مذكرة بأقواله إلى المحكمة حاصليها أن مقتل ثابت حفي محمود مطرود وقع في ١٣/٤/١٩٦٥ واتهم بضر به بعضا شوم عمه دسوقي تفادى بدوى وقضى عليه بالعقاب سنة ١٩٦٧ وقام بمحاولة للتوفيق بين الأسرتين في مايو سنة ١٩٦٥ إلا أن محاولات الأخذ بالنار استمرت إذ وقع أول اعتداء في ٢٣/١٢/١٩٦٧ بالشروع في قتل شقيق المجنى عليه الحالي واتهم في ذلك زيدان محفوظ سالم مطرود وعمر عثمان حسن مطرود وكلاهما عم للتهمين الحاليين وأن تلك الواقعة قيدت برقم ١ لسنة ١٩٦٨ المراغة وأنه اعتاد لذلك أن يأوى بمسكن ابني عمه بناحية نجع الجعران في الليالي التي يخشى وقوع الاعتداء عليه فيها على أن يبكر في ترك النجعة إلى المنزل مطمئنا إلى طلوع النهار وظهور الناس . وفي فجر يوم الحادث خرج من المنزل المذكور وصاحبه ابنة عمه عربية حتى نهاية المساكن ثم تابعته بنظرها " . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر الجلسات متى قدم المجنى عليه مذكرته التي أشار إليها الحكم المطعون فيه ، وهل كان ذلك في مواجهة الطاعنين ومحاميهم أم في فترة حجز الدعوى للحكم التي لم يصرح فيها بتقديم مذكرات وكان لم يؤثر عليها بما يفصح عن التاريخ الذي قدمت فيه ، فإن إستناد الحكم المطعون فيه وهو بسبيل التدليل على ثبوت الجريمة في حق الطاعنين إلى الوقائع التي تضمنتها هذه المذكرة — رغم أن أكثرها ليس له أصل في باقي أوراق الدعوى ، كما يبين من الاطلاع على تلك المذكرة بعد ضم المفردات ، يعتبر إستنادا إلى دليل لم يطرح بالجلسة وبعد إخلالا بحق الطاعنين في الدفاع ، ذلك أنه من القواعد الأساسية في القانون أن إجراءات المحاكمة

في الجنايات يجب أن تكون في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة ولا يغير من ذلك ما تضمنته المذكرة من أنها قدمت بـجلسة ١٥/٤/١٩٦٨ وهي من جلسات المرافعة ، لأن هذا التاريخ من صنع مقدمها ، وليس ثمة ما يمنع من أن يكون قد قدمها للمحكمة في وقت لاحق . لما كان ذلك ، وكان الطاعنون يحددون عليهم بهذه المذكرة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا لإخلاله بحق الدفاع باستناده إلى دليل لم يطرح بالجلسة مما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ، والدكتور
أحمد محمد إبراهيم .

(١٧١)

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) هتك عرض . "هتك العرض بالقوة" . جريمة .
"أركانها" . قصد جنائى . حكم . "تسببيه" .
تسبب غير معيب .

(١) جريمة هتك العرض . أركانها . الركن المادى
والركن المعنوى .

(ب) القصد الجنائى فى جريمة هتك العرض . متى يتحقق ؟

(ج) ركن القوة فى جريمة هتك العرض . شروط توافره ؟

(د) تحقق جريمة هتك العرض بالقوة بانزاج المجنى
عليه من الماء عاريا وعدم تمكنه من ارتداء
ثيابه واقتياده وهو على هذا الحال بالطريق العام .

(هـ ، و ، ز) قبض وحبس بدون وجه حق . تعذيبات بدنية . حكم .
"تسببيه" . تسبب غير معيب . محكمة الموضوع .
"سلطتها فى تقدير توافر أركان الجريمة" .

(هـ) القبض على الشخص . ماهيته ؟

(و) التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها .
تقديرها موضوعى .

(ز) مثال لتسبب غير معيب في جريمة قبض وحبس بدون وجه حق
مقترن بتعدييات بدنية .

(ح) حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .
" شهود " .

إحالة الحكم في بيان أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر .
لا يعيبه . ما دامت أقوال هذين الشاهدين متفقة فيما استند إليه الحكم منها .

١ — جرى قضاء محكمة النقض على أنه يكفي لتوافر جريمة هتك العرض أن
يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص
على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يقترن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال
الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية
المساس بتك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقة
كل إنسان وكيانه الفطري .

٢ — الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هتك العرض يتحقق بانصراف
إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ولا صبرة بما يكون قد دفعه إلى فعلته
أو بالغرض الذي توخاه منها .

٣ — يكفي لتوافر ركن القوة في جريمة هتك العرض أن يكون الفعل قد
ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه .

٤ — متى كان الحكم قد أثبت على الطاعنين مقارفتهم جريمة هتك العرض
بالقوة بركنيتها المادي والمعنوي بما أورده من إجرائهم على إخراج المجنى عليه
عنوة من الماء الذي كان يسبح فيه عاريا وعدم تمكنه من ارتداء ثيابه واقتياده
وهو عار بالطريق العام وبذلك استطالوا إلى جسمه بأن كشفوا على الرغم منه
عن عورته أمام النظارة فهتكوا بذلك عرضه بالقوة مما يندرج تحت حكم
المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون .

٥ — القبض على الشخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه
من حرية التحرك ، بدون أن تتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة .

٦ — لا يشترط في التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة، والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .

٧ — متى كان الحكم قد أثبت أن الطامنين اقتادوا المجنى عليه إلى مبنى المدرسة حيث انهم ألوا عليه ضرباً فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وأوثقوا يديه من خلفه ثم اقتادوه إلى مسكن الطامنين الثالث حيث احتجزوه بإحدى حجراته وأن قصدهم لم ينصرف إلى اقتياده إلى مقر الشرطة وهو ما تنافى به أركان جريمة القبض بدون وجه حق المقترن بتعذيبات بدنية المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ من قانون العقوبات .

٨ — لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال شاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما — على ما هو ثابت من الرجوع إليها بحضور جلسة المحاكمة — متفقة فيما استند إليه الحكم منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطامنين بأنهم في يوم ٢ أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز سوهاج محافظة سوهاج ١ — هتكوا عرض (... ..) بالقوة بأن أخرجوه عنوة من تربة كان يستحم بها وسيره عارياً موثقوا باليد في طريق عام على مرأى من جمهور الناس ٢ — قبضوا على المجنى عليه سالف الذكر بدون وجه حق وعذبوه بتعذيبات بدنية بأن أمسكوا به عنوة وأدخلوه أحد الأماكن (مدرسة) وأوثقوا يديه بالحبال وضربوه فأحدثوا به الإصابات المثبتة بالتقرير الطبي . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للمادة ١/٢٦٨ و ٢/٢٨٢ من قانون العقوبات . فقرر بذلك ، وقد ادعى المجنى عليه بالحق المدنى قبل المتهمين جميعاً وطلب إلزامهم أن يدفعوا له متضامين مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف والأتعاب . ومحكمة جنايات سوهاج قضت بحضور عملاً بمسواد الاتهام مع تطبيق المادتين ٣٢ و ١٧ من قانون العقوبات والمادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون

الإجراءات الجنائية بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة عن التهمتين وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وإلزامهم متضامين أن يدفعوا إلى المدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف المدنية ومبلغ ثلاثمائة قرش أتعابا للمحاماة .
فقطن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمتي
هتك العرض بالقوة والقبض بدون وجه حق المقترن بتعذيبات بدنية
قد شابه قصور في التسبب وخطأ في الأسناد كما أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك
بأنه أغفل إيراد شهادة محمد عبد المنعم محمد عبد الجليل التي استند إليها في قضائه
بإدانة الطاعنين واستظهر في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعنين لم يمكنوا المحنى
عليه من ارتداء ملابسه في حين أنه لم يرد في أقوال الشهود أنه كانت توجد ملابس
للجنى عليه وأن الطاعنين حاولوا بينه وبين ارتدائها كما أن أحدا لم يكشف عن
عورة المحنى عليه أو يلامها وهو ما ينتفى به الركن المادى في جريمة هتك
العرض لأنه هو الذى خلع ملابسه للاستحمام وصار عاريا أمام طلبة النادى
وارتكب بذلك فعلا علنيا فاضحا مما ينحول أى أنسان اقتياده إلى مقر الشرطة
ولا يبدو الإعتداء الواقع عليه أن يكون جنحة ضرب ولم يتجسس قصد الطاعنين
إلى هتك عرضه أو القبض عليه وتعذيبه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله إنها "تتحصل في أنه في يوم ١٩٦٧/٨/٢ بينما كان المجنى عليه (... ..) يستحم في مياه تربة الطهطاويه طلب إليه المتهم الأول (... ..) أن يخرج من الماء ولما لم يستجب لطلبه كلف المتهم الثالث (... ..) ... المتهم الثاني (... ..) بأن يخرج من الماء بالقوة بمساعدة المتهم الأول فأخرجاه منها عاريا ولم يمكنه ثلاثتهم من ارتداء ملابسهم واقتادوه إلى مدرسة مصطفى كامل الابتدائية وأنها لواء عليه ضربا فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وأوثقوا يديه من خلفه وساروا به عاريا في

الطريق العام إلى مسكن المتهم الثالث حيث احتجزوه بأحدى حجراته إلى أن حضر كل من محمود حسن سيد أبو موسى وعلى جبره بركات وتمكننا من إخلاء سبيله " وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعنين أدلة سائغة مستمدة من أقوال المجنى عليه (... ..) والشهود محمد عبد عبد المنعم محمد عبد الحليل ومحمود حسن سيد أبو موسى وعلى جبره بركات وفتحى عبد الباسط مهران والتقرير الطبي الشرعى وتقرير أخصائى الإذن . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن أورد أقوال المجنى عليه تفصيلا عرض لأقوال الشاهد محمد عبد المنعم محمد عبد الحليل فقال إنه شهد بمثل ما قرره المجنى عليه جملة وتفصيلا ، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان أقوال هذا الشاهد إلى ما أورده من أقوال المجنى عليه مادامت أقوالهما على ما هو ثابت من الرجوع إليها بمحضر جلسة المحاكمة متفقة فيما استند إليه الحكم منها . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في بيانه لواقعة الدعوى من أن الطاعنين لم يمكنوا المجنى عليه من ارتداء ملابسه له أصله الثابت في أقوال المجنى عليه والشاهد محمد عبد المنعم محمد عبد الحليل بجلسة المحاكمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعنين من أن الواقعة لا تنطوى على هتك عرض وأنهم كانوا يقتادون المجنى عليه إلى مقر الشرطة لإجراء التحقيق معه ورد عليه بقوله . " وحيث إن المتهمين أنكروا بالتحقيقات وبالجلسة ما نسب إليهم وأفروا بحصول صلح فيما بينهم وبين المجنى عليه وذهب الدفاع عنهم إلى أن الواقعة فعل فاضح وليست هتك عرض لأن أحدا منهم لم يمس مواضع العفة فيه وأنهم كانوا يقتادونه إلى مقر الشرطة لإجراء التحقيق معه لمحاولة الاعتداء على أحد الطلبة المستحمين بمياه الترمة في ذلك الوقت . وحيث إن المحكمة لاثابة لانكار المتهمين وقد اطمأنت إلى أقوال المجنى عليه وشهود الإثبات على النحو سالف البيان مؤيدة بما جاء بالتقرير الطبي الشرعى إذ أن قيامهم بانحراج المجنى عليه بالقوة من الماء وهو يستحم فيه وعدم تمكنه على غير إرادته من ارتداء ملابسه وقيامهم بربط يديه من خلفه واقتيادهم إياه عريانا بالطريق العام أمام المارة واعتدائهم عليه بالضرب واحتجازهم له بمسكن المتهم الثالث تقطع بأن هذه الأعمال التى ارتكبوها يتوافر فيها ركن القوة وتسبيل إلى جرم المجنى عليه وعوراته وتخدش عاطفة الحياء عنده وتجعل الواقعة هتك عرض بالقوة تنطبق عليها الفقرة الأولى من المادة ٢٦٨ من قانون

العقوبات كما تتحقق بها جريمة القبض عليه بدون وجه حق وتعذيبه بدنيا وفقا للمادتين ٢٨٠ و ٢٨٢/٢ من القانون سالف الذكر " ولما كان الحكم قد أثبت على الطاعنين مقارفتهم جريمة هناك العرض بالقوة بركنيتها المادية والمعنوية بما أورده من إجرائهم على إخراج المجنى عليه عنوة من الماء الذي كان يسبح فيه عاريا وعدم تمكنه من إرتداء ثيابه واقتياده وهو عريان بالطريق العام وبذلك استطاعوا إلى جسمه بأن كشفوا على الرغم منه عن عورته أمام النظارة فهتكوا بذلك عرضه بالقوة مما يندرج تحت حكم المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يكفي لتوافر جريمة هناك العرض أن يقدم الجاني على كشف جزء من جسم المجنى عليه يعد من العورات التي يحرص على صونها وحجبها عن الأنظار ولو لم يفتن ذلك بفعل مادي آخر من أفعال الفحش لما في هذا الفعل من خدش لعاطفة الحياء العرضي للمجنى عليه من ناحية المساس بتلك العورات التي لا يجوز العبث بحرماتها والتي هي جزء داخل في خلقه كل إنسان وكيانه الفطري ، فإنه لا يجدي الطاعنين ما يثرونه من أنهم لم يقصدوا المساس بجسم المجنى عليه ذلك بأن الأصل أن القصد الجنائي في جريمة هناك العرض يتحقق بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته وهو ما استخلصه الحكم في منطق سائغ في حق الطاعنين ولا عرة بما يكون قد دفعهم إلى فعلتهم أو بالعرض الذي توخوه منها كما أنه يكفي لتوافر ركن القوة في هذه الجريمة أن يكون الفعل قد ارتكب ضد إرادة المجنى عليه وبغير رضائه وهو ما أثبتته الحكم في حق الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعنين اقتادوا المجنى عليه إلى مبنى المدرسة حيث إنهالوا عليه ضربا فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وأوثقوا يديه من خلفه ثم اقتادوه إلى مسكن الطاعن الثالث حيث احتجزوه بإحدى حجراته وأن قصدهم لم ينصرف إلى اقتياده إلى مقر الشرطة وهو ما تتوافر به أركان جريمة القبض بدون وجه حق المقترن بتعذيبات بدنية المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠ و ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات ذلك بأن القبض على الشخص هو إمساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول كما يريد دون أن يتعلق الأمر بقضاء فترة زمنية معينة كما أنه لا يشترط في التعذيبات البدنية درجة معينة من الحسامة والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد
محمد ابراهيم .

(١٧٢)

الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٣٩ القضائية

قتل عمد . " نية القتل " . جريمة . " أركانها " . حكم . " تسببه . تسبب
معيب " . قصد جنائى . " القصد العام . القصد الخاص " .

جريمة القتل العمد . أركانها . نية القتل . ماهيتها ؟ مثال لتسبب معيب فى استخلاصها .

تتميز جريمة القتل العمد عن غيرها من جرائم التعدى على النفس بعنصر خاص
هو أن يقصد الجانى من اوتكابه الفعل الجنائى إزهاق روح المجنى عليه وهذا
العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون
فى سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجانى ويضمرة فى نفسه ويتعين على
القاضى أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه
وتكشف عنه . ولما كان استدلال الحكم من أقوال الشاهدين وكيفية التصويب
وظروف الحال فى الدعوى على توافر نية القتل لدى الطاعن لم يكن سوى مجرد
رأى استتاجى لا يفيد العلم الحقيقى بنية الفاعل ثم إن انخفاض مستوى التصويب
واتجاهه إلى الناحية التى كان بها المجنى عليه لا يدل على وجه اليقين بأن التصويب
فى هذه الصورة كان بقصد إزهاق روحه ، وكان ما قاله الحكم من صنف الخصومة
فى المعركة وعدد الأعمرة المسند إلى الطاعن إطلاقها لا تؤدي حتماً إلى إثبات
نية القتل لديه لاحتمال أن لاتعدى نيته فى هذه الحالة مجرد الإصابة وهو لا يكفى
فى إثبات نية القتل ، كما أن تعدد الأعمرة التى أطلقت دون أن تحدث إصابة

إلا من واحد منها مما يتعذر معه القول بأن مطلقها وهو خفير نظامى عالم بأصول التصويب كانت لديه نية القتل . ومن ثم فإن ما أورده الحكم فى هذا الصدد لا يكفى فى الكشف عن القصد الخاص فى جريمة القتل التى دان الطاعن بها وهو ما كان الحكم مطالبا باستخلاصه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى ٣٠ أغسطس سنة ١٩٦٥ بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : قتل عمدا محسدا كدوانى بأن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية قاصدا قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه جاء قاصرا فى التدليل على القصد الجنائى فى جريمة القتل العمد التى دان الطاعن بها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حين تعرض لنية القتل قال ما محصله إن الطاعن حينما أطلق الأعيرة النارية إنما كان بقصد ازهاق الروح وليس للإرهاب فهو خفير نظامى عالم بأصول التصويب ولم يطلق الأعيرة النارية فى الهواء عاليا بل أطلقها من سلاحه الذى كان ممسكا به فى وضع الضرب فى كل الاتجاهات حسبما جاء على لسان الشاهدين نبيه عبد القادر مبروك والشاذلى عبد الواحد جاب الله وقد شهد هذا الأخير بأن الطاعن عندما أطلق تلك الأعيرة كان يبنى قتل أحد أفراد أسرة خضيرى إظهارا لقوته وقوة عائلته وأنه أطلق العيار الثالث فى الجنب

حيث كان يوجد المجنى عليه ولو كان الطاعن يقصد من إطلاق الأعيرة النارية الإرهاب فحسب لأطلق عبارا نارية واحدا ولكنه أطلق ثلاثة أعيرة مما يكشف عن قصد إزهاق الروح وقد تحقق له ما أراد بقتل المجنى عليه، وما أورده الحكم في هذا الخصوص لا يستقيم به التدليل على نية القتل كما هي معرفة به في القانون، ذلك بأن جريمة القتل العمد تتميز عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى عليه وهذا العنصر ذو طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويضمره في نفسه ويتعين على القاضي أن يعنى بالتحدث عنه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه. لما كان ذلك، وكان استدلال الحكم من أقوال الشاهدين وكيفية التصويب وظروف الحال في الدعوى على توافر نية القتل لدى الطاعن لم يكن سوى مجرد رأى استنتاجي لا يفيد العلم الحقيقي بنية الفاعل ثم إن انخفاض مستوى التصويب واتجاهه إلى الناحية التي كان بها المجنى عليه لا يدل على وجه اليقين بأن التصويب في هذه الصورة كان بقصد إزهاق روحه، كما أن ما قاله الحكم من صنف الخصومة في المعركة وعدد الأعيرة المسند إلى الطاعن إطلاقها لا تؤدي حتما إلى إثبات نية القتل لديه لاحتمال أن تتعدى نيته في هذه الحالة مجرد الإصابة وهو ما لا يكفي في إثبات نية القتل، كما أن تعدد الأعيرة التي أطلقت دون أن تحدث إصابة إلا من واحد منها لما يهترمه القول بأن مطلقها وهو خفير نظامي عالم بأصول التصويب كانت لديه نية القتل. لما كان ذلك، فإن ما أورده الحكم في هذا الصدد لا يكفي في الكشف عن القصد الخاص في جريمة القتل التي دان الطاعن بها وهو ما كان الحكم مطالبا باستخلاصه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا متعينا نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومجد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ، والدكتور
أحمد محمد ابراهيم .

(١٧٣)

الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١، ب، ج، د، هـ، و) دعوى جنائية . "تحريكها" . "قيود
تحريكها" . رقابة إدارية . "إختصاصها" .
إختصاص . "إختصاص الرقابة الإدارية" .
"نطاقه" . هيئات عامة . مؤسسات عامة .
موظفون عموميون . تحقيق . "التحقيق
بمعرفة النيابة" . حكم . "تسببه" . تسبب
غير معيب" . رشوة .

(١) شمول إختصاص الرقابة الإدارية للجهاز
الحكوى وفروعه والجهات العامة والمؤسسات
العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع
الخاص التى تباشر أعمالاً عامة وجميع الجهات
التي تسهم الدولة فيها على أى وجه .

(ب) انبساط إختصاص الرقابة الإدارية على القطاع
الخاص عند تعامله مع شركة من شركات
القطاع العام ولو كان تعامله معها من
الباطن .

(ج) عدم تقيد النيابة العامة فى رفع الدعوى
الجنائية ومباشرتها . إلا بما وضعه المشرع

من قيود . مجرد قيام جهة بعينها بالمراقبة
والتحري . لا يعتبر قيودا على النيابة في تحريك
الدعوى ومباشرتها .

(د) نص المادة الثامنة من القانون ٥٤
لسنة ١٩٦٤ لا يعتبر قيودا على حرية النيابة
في تحريك الدعوى ومباشرتها وما ورد في
النص . إجراء تنظيمي للرقابة الإدارية والخطاب
فيه موجه إليها .

(هـ) انحسار الطعن عما تتخذه النيابة من إجراءات .
ما دام أن المشرع لم يقيد بها في هذا الصدد .
حق النيابة في اتخاذ ما تراه من الإجراءات
في الجريمة . ولو أبلغت إليها من آحاد
الناس .

(و) اختصاص الرقابة الادارية . لا يحول بين
الجهة الادارية وبين حقها في فحص الشكوى
والرقابة والتحقيق . المادة ٨ من القانون
٥٤ لسنة ١٩٦٤ .

(ز، ح، ط، ي) رشوة . جريمة . "أركانها" . موظفون عموميون .
قرارات وزارية . اختصاص . حكم . "تسببه .
تسبب غير معيب" . اثبات . "اثبات بوجه عام" .

(ز) كفاية كون الموظف له علاقة بالعمل المتصل بالرشوة،
أو له فيه نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .

(ح) تعيين أعمال الوظيفة . بمقتضى قانون أو لائحة .
أو بتكليف من رئيس مختص . ولو صدر قرار وزاري بتنظيم العمل
بين الموظفين .

(ط) اختصاص رئيس الشئون الفنية بهيئة التأمينات في استخراج
شهادات التأمين على العمال .

(ي) خلو الحكم من التناقض والاضطراب . إرادته ما له
أصل في الأوراق . عدم قبول النعي عليه في هذا النطاق .

(ك ، ل ، م) إثبات . "إثبات بوجه عام" . "شهادة" . "شريط التسجيل" .
 دفع . "الدفع بعدم مشروعية التسجيل" . دفاع .
 "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . حكم .
 "تسببه . تسبب غير معيب" . نقض . "أسباب
 الطعن . ما لا يقبل منها" .

(ك) الرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل . غير لازم .
 مادام أن المحكمة لم تعول على هذا التسجيل .

عدم التزام المحكمة بالرد على قالة احتمال تأثير الشاهد بما حواه
 التسجيل . حلة ذلك ؟

(ل) أخذ المحكمة بشهادة الشاهد . يفيد إطراحها جميع
 الاعتبارات التي ساقها الدفاع لخلها على عدم الأخذ بها . الجدل
 في ذلك أمام النقض . غير جائز .

(م) حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد في مرحلة
 من مراحل التحقيق دون أخرى .

مفاد أخذ المحكمة بما أخذت به أنها اطمأنت إلى صحته
 وأطرحنا ضمنا ما ساقه الدفاع في شأن عدم الأخذ به .

١ — إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة
 تنظيم الرقابة الإدارية على أنه مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرقابة وفحص
 الشكوى والتحقيق ، تختص الرقابة الإدارية بالآتي : — (ج) الكشف
 عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من الموظفين
 أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم ، والعمل على منع وقوعها ، وضبط
 ما يقع منها . كما نصت المادة الرابعة من ذات القانون على أن "تباشر
 الرقابة الإدارية اختصاصاتها في الجهاز الحكومي وفروعه والهيئات العامة

والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالاً عامة ، وكذلك جميع الجهات التي تسهم الدولة فيها بأى وجه من الوجوه . فإن ذلك مما يعتبر معه أن المشرع لا يقصر حق الرقابة على الموظفين بالمعنى المفهوم في فقه القانون وإنما بسطه ليشمل العاملين في جميع الجهات والأجهزة المنصوص عليها في المادة الرابعة المشار ذكرها .

٢ — متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين الأول والثاني من مقاولي القطاع الخاص وقد نيط بهم مباشرة أعمال عامة من باطن الشركة المصرية للأعمال المدنية وهي إحدى شركات القطاع العام ، وقد عرض المذكوران الرشوة بقصد إخلال من عرضت عليهما بواجبهما عند تحديد المبلغ الواجب دفعه لهيئة التأمينات الاجتماعية عن هذه الأعمال ، فإن اختصاص الرقابة الإدارية ينسب عليهما .

٣ — تختص النيابة العامة دون غيرها برفع الدعوى العمومية ومباشرتها ، ولا يرد على حريتها من القيود في هذا الصدد ، إلا ما قرره المشرع لاعتبارات ارتأها ترجع إلى طبيعة الجريمة أو صفة المتهم بارتكابها ، وليس في القانون ما يجعل من مجرد قيام جهة بعينها بالتجريات والمراقبة قيда على تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية ومباشرتها .

٤ — إن نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بشأن إعادة تنظيم الرقابة الإدارية لا يعدو أن يكون إجراء منظماً للعمل في الرقابة الإدارية ولا يعتبر قيداً على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها ، فالخطاب في النص موجه إلى الرقابة الإدارية ، أما النيابة العامة فهي تسير في التحقيق والتصرف فيه وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية .

٥ — إنه متى كانت الجريمة التي باشرت الرقابة الإدارية إجراءات التحريات والرقابة بشأنها من الجرائم التي لا يخضع رفع الدعوى العمومية عنها أو ضد المتهم بارتكابها لأى قيد من القيود الواردة في قانون الإجراءات الجنائية ، فإن ما تتخذه النيابة العامة من إجراءات يكون بمنأى عن أى طعن ولو كانت إحالة الأوراق إليها من الرقابة الإدارية لم يلتزم في شأنها نص المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤

لسنة ١٩٦٤ المشار إليه ، ذلك أن من حق النيابة العامة أن تتخذ ما تراه من اجراءات ولو أبلغت إليها الجريمة من آحاد الناس .

٦ — إن صدر المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ صريح في أن اختصاص الرقابة الإدارية بالتحري والمراقبة ، لا يحول بين الجهة الإدارية وبين حقها في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق ، ولا يسوغ القول مع هذا بأن المادة المذكورة لاتضع قيда على ما تجريه الجهات الإدارية من تحقيق ثم تكون هذه المادة قيدا على ما تجريه النيابة العامة من تحقيق .

٧ — من المقرر في القانون أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بجميع العمل المتصل بالرشوة ، بل يكفي أن يكون له علاقة به ، أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .

٨ — لا يحتم القانون أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أولأئحة ، وليس فيه ما يمنع أن يدخل في أعمال الموظف العمومي كل عمل يرد عليه تكليف صادر من رئيس مختص ، ولا يقدح في ذلك أن يكون هناك قرار وزارى بتنظيم توزيع العمل بين الموظفين لأن ذلك اجراء تنظيمى لا يهدر حق رئيس الإدارة في تكليف موظف بعمل خاص بإدارة أخرى .

٩ — إذا كان الطاعنان لا يجحدان أن الموظف المعروض عليه الرشوة هو رئيس الشؤون الفنية الذى يدخل في اختصاصه التفتيش على قسم الملفات المعهدة إليه باستخراج شهادات التأمين ، فان في هذا ما يجعل له اختصاصا فى صدد استخراج هذه الشهادات .

١٠ — متى كان ما أورده الحكم فى شأن الغرض من الرشوة خاليا من التناقض والاضطراب وله أصله الثابت فى الأوراق ، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد يكون على غير أساس وواجب الرفض .

١١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى اثبات التهمة فى حق الطاعنين إلى شهادة الشهود ، ولم يعول فى ذلك على ماتضمنه شريط التسجيل ،

فإنه لم يكن بحاجة إلى أن يرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل ، أما القول باحتمال أن يكون عضوا الرقابة الإدارية الشاهدان قد استعانا في أداء الشهادة بما تضمنه التسجيل ، فإنه لا يعدوان يكون تشكيكا في أقوال الشاهدين لا يلتزم المحكمة بالرد عليه .

١٢ — من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

١٣ — إنه لا حرج على محكمة الموضوع إذا هي أخذت بقول للشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له في مرحلة أخرى ، كما أنها غير ملزمة بأن تعرض لكل من القوانين وأن تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر ، ذلك بأن أخذها بما أخذت به معناه أنها اطمأنت إلى صحته ، وهو إطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٦ بناحية مركز طنطا محافظة الغربية: عرضوا رشوة على موظفين عموميين للإخلال بواجبات وظيفتهما وذلك بأن قدموا لمحمد أحمد شاهين ، ورفعت بسيوني البحيري الموظفين بإدارة الشؤون الفنية بمراقبة التأمينات الاجتماعية بمحافظه كفر الشيخ مبلغ ٢٥٠ ج على سبيل الرشوة مقابل تخفيض قيمة المبالغ المستحقة للمراقبة قبل المتهمين الأول والثاني ولكن الموظفين العموميين لم يقبلوا الرشوة . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعايبتهم بالمواد ١٠٤ و ١٠٩ و ١١٠ من قانون العقوبات . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضوريا عملا بمواد الاتهام والمادة ١/١١١ من القانون ذاته بمعاينة كل من الطاعنين بالسجن ثلاث سنوات وتغريم كل منهم ٥٠٠ ج والمصادرة . فطعن الوكيل عن المحكوم عليهما الأول

والثاني في هذا الحكم بطريق النقض ، كما طعن فيه الوكيل عن المحكوم عليه الثالث بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الوجه الأول أن الحكم المطعون فيه إذ دانهما مع الطاعن الثالث في جريمة عرض رشوة جاء مشوبا بالخطأ في القانون ذلك بأن الدفاع عنهما دفع ببطلان إجراءات الضبط التي قام بها رجال الرقابة الإدارية لأنهم من رجال الضبط القضائي ذوى الاختصاص الخاص المنصوص عليه في المادة ٤ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ وهذا الاختصاص الخاص لا يمتد إلى ضبط الجرائم التي يرتكبها الأفراد العاديون أو الموظفون فيما لا اتصال له بأعمال وظائفهم ، وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفع بما يدل على فهم غير صحيح للقانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعنين وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مائنة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ثم عرض لدفاع الطاعنين ورد عليه في قوله ”وحيث إنه في خصوص مادفع به الدفاع عن المتهمين من عدم اختصاص الرقابة الإدارية بضبط الجريمة فهو في غير محله ذلك لأن المادة الثانية في فقرتها ج من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ تنص على أن تختص الرقابة الإدارية بالكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات وظائفهم والعمل على منع وقوعها وضبط ما يقع منها . ولما كان المتهم الثالث وهو موظف بشركة من شركات القطاع العام قد كلف رئيس مجلس إدارة الشركة وفق ما قرر في التحقيقات تكليفا شفويا يوم ١٩٦٦/٦/٢٦ وأصبح كتابيا يوم ١٩٦٦/٦/٢٨ بموافقة المتهمين الأولين لمتابعة استخراج الشهادة المؤقتة عن كل من المقاتلين ولضمان سداد المستحق للهيئة ولا ينال من ذلك أنه ليس ممن يباشرون العمل من قبل الشركة عن المقاتلين ما دام أنه كلف من رئيسه ، وبذلك فإن للرقابة الإدارية حق في ضبط الجرائم الجنائية التي تقع منه أثناء قيامه بما كلف به ، كما أن للرقابة الإدارية الحق في مراقبة كل من و ،

ولا يرد على ذلك أن الأخيرين هما اللذان أبلغا بعرض الرشوة لأن الإبلاغ ليس بمنع للرقابة الإدارية من ضبط ما يحتمل أن يرتكبه الأخيران من جريمة رشوة لجواز أن يكون التبليغ عن مبلغ أقل من المبلغ الحقيقي تغطية لمركزهما في اقتضاء ما زاد كرشوة ، فإذا أضيف إلى ذلك أن للرقابة الإدارية وهي في سبيل مراقبة الموظفين للكشف عما يرتكبونه من جرائم أثناء مباشرتهم لوظائفهم أن ترافق وتتابع من ليس موظفا حتى تصل من هذه الرقابة والمتابعة إلى الموظف المقصود ضبط الجريمة التي يقارنها ، وذلك لأن مراقبة غير الموظف في هذه الحالة ليست غاية ولكنها وسيلة يتوصل بها إلى تنفيذ ما أجازه القانون للرقابة الإدارية وأفهم غير الموظف نفسه عليها فعرضها بذلك للرقابة ، فإذا حصلت تلك الرقابة وقامت من غير الموظف حالة تلبس بجريمة كان من حق الشخص العادي بل ومن باب أولى لعضو الرقابة الإدارية — وهو من رجال الضبطية القضائية — ضبطه كما أن للرقابة الإدارية مباشرة كافة اختصاصاتها بالنسبة لأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالا عامة وذلك وفق ما قرره المادة الرابعة من القانون آنف الذكر إذ نصت على حق الرقابة الإدارية في مباشرة اختصاصاتها في الجهاز الحكومي وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات العامة والخاصة وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالا عامة . ولما كان المتهمان الأول والثاني قد أسندت إليهما أعمال عامة هي مقاولتي محطتي ٣ و ٦ ومحولاتهما من باطن إحدى شركات القطاع العام ، ومن ثم فإن للرقابة الإدارية أن تباشر اختصاصاتها حيالهما . ولما كان التأمين على العمال مرتبطا بعمالهما فلها حق ضبط ما يقع مخالفا ، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنهما قد ضبطا متلبسين بالجريمة عند ضبط المتهم الثالث — وهو موظف بإحدى الشركات التابعة لمؤسسة التشييد والبناء — ومراقبة الشاهدين الأولين ، وفي كلتا الحالتين للرقابة الإدارية مباشرة اختصاصاتها وضبط ما لم يكن موظفا وفق ما سلف البيان ” وما أورده الحكم فيما تقدم يتفق وصحيح القانون ، ذلك بأن المادة الثانية من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية تنص على أنه ” مع عدم الإخلال بحق الجهة الإدارية في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق تختص الرقابة الإدارية بالآتي : (ج) الكشف عن المخالفات الإدارية والمالية والجرائم الجنائية التي تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات ووظائفهم

والعمل على منع وقوعها وضبط ما يقع منها . كما نصت المادة الرابعة من القانون المذكور على " أن تباشر الرقابة الإدارية اختصاصاتها في الجهاز الحكومي وفروعه والهيئات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات العامة وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالاً عامة وكذلك جميع الجهات التي تسهم الدولة فيها بأي وجه من الوجوه " مما يعتبر أن المشرع لا يقصر حق الرقابة على الموظفين بالمعنى المفهوم في فقه القانون وإنما بسطه ليشمل العاملين في جميع الجهات والأجهزة المنصوص عليها في تلك المادة . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعنين الأول والثاني من مقاولي القطاع الخاص وقد نيط بهما مباشرة أعمال عامة من باطن الشركة المصرية للأعمال المدنية وهي إحدى شركات القطاع العام . وقد عرضت الرشوة بقصد إخلال من عرضت عليهما بواجبهما عند تحديد المبلغ الواجب دفعه لهيئة التأمينات الاجتماعية عن هذه الأعمال ، فإن اختصاص الرقابة الإدارية ينسب لها ويكون هذا الوجه من الطعن غير سديد واجب الرفض .

وحيث إن مبنى الشق الأول من الوجه الثاني أنهما دفعا تهمة عرض الرشوة المزعومة بأن شرط قيام هذه الجريمة هو أن يكون من عرضت عليه الرشوة مختصاً بالعمل المطلوب أدائه ، وأن الشاهدين المبلغين لا اختصاص لهما على الإطلاق في إصدار الشهادات المؤقتة بهيئة التأمينات الاجتماعية منهما من موظفي الإدارة الفنية ، والاختصاص بإصدار الشهادات منعقد لقسم البيانات والملفات فقط ، وأن قول الحكم بأن مراقب الهيئة قد عهد إلى هذين الشاهدين بمحت أمر تقدير المبلغ المطلوب من الطاعنين لإستصدار الشهادة المؤقتة يتنافى مع القرارات الإدارية الرسمية المودعة بملف الدعوى والتي أغفل الحكم الإطلاع عليها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بقوله : " وحيث إنه في خصوص ما دفع به المتهمون من عدم اختصاص رفعت بسيوني البحيري باستخراج الشهادات المؤقتة فهو دفاع مردود ، ذلك لأنه وإن كان رئيس قسم البيانات والملفات الأستاذ ممدوح الطويل منوط به استخراج الشهادات المؤقتة وفق التعليمات ، إلا أن رفعت بسيوني البحيري وهو رئيس الشؤون الفنية ويدخل ضمن اختصاصه التفتيش على الأقسام ومنها عمليات استخراج الشهادات

المؤقتة، ومن حقه أن يبدى له مخالفتهم **||** أن يحور مذكرة بذلك يقدمها للمراقب الذى يقوم بالغاء جميع الإجراءات السابقة، قد كلف تكليفا صحيحا من رئيسه المختص (مراقب الهيئة) بإنهاء إجراءات شهادتى التأمين المؤقتة وليس فى القانون ما يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قوانين أو لوائح، فلا مانع يمنع أن تحدد هذه الأعمال بمقتضى أوامر مكتوبة أو شفوية بناء على تكليف صحيح صادر من رئيس مختص. كما أن الشاهد الثانى محمد أحمد شاهين مختص بمقتضى التفويض الصادر له من المراقب بالتوقيع على الشهادات المؤقتة كما أنه كلف من قبله أيضا متابعة استخراج الشهادات، ومن ثم فإن إجراءات استخراج الشهادات والتوقيع عليهما قد أسند إليهما ذلك من رئيس مختص "وما أورده الحكم سائغ وسديد فمن المقرر فى القانون أنه لا يشترط فى جريمة الرشوة أن يكون الموظف هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة، بل يكفى أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة. كما أن القانون لا يحتم أن يكون تعيين أعمال الوظيفة بمقتضى قانون أو لائحة، وإس فى القانون ما يمنع أن يدخل فى أعمال الموظف العمومى كل عمل يرد عليه تكليف صادر من رئيس مختص. ولا يقدح فى ذلك أن يكون هناك قرار وزارى ينظم توزيع العمل بين الموظفين لأن ذلك إجراء تنظيمى لا يهدر حق رئيس الإدارة فى تكليف موظف بعمل خاص فى إدارة أخرى، فضلا عن أن هذين الطاعنين لا يجحدان أن رفعت بسيونى البحيرى وهو رئيس الشؤون الفنية يدخل فى اختصاصه التفتيش على قسم الملفات المعهود إليه باستخراج شهادات التأمين مما يجعل له اختصاصا فى صدد استخراج هذه الشهادات.

وحيث إن مبنى الشق الثانى من الوجه الثانى من أوجه الطعن أن الحكم تعثر فى فهم واقعة الدعوى على وجهها الصحيح فاضطرب فى بيان مقابل الرشوة ففى صدر بيانه للواقعة يردها إلى أنها كانت مقابل تسليم الطاعنين شهادتين مؤقتتين للتأمين على عمالهما لقاء مبلغ أقل مما كان يتعين عليهما دفعه وللتغاضى عن توقيع الجزاءات عن التأمين فى الميعاد القانونى، وتارة يرجعها إلى أنها كانت لمجرد الإسراع فى استخراج الشهادات المؤقتين دون التحقق من صحة ما تضمنته الكشوف بالنسبة لعدد العمال وأجورهم وكذلك للتغاضى عن توقيع الجزاءات التى توقع على

الطاعنين بسبب عدم إجرائهما التأمين على العمال في الميعاد الذي حدده القانون ، وللاخذ بالشهادة التي قدمها الطاعن الثالث من أن العمل كان شبه متوقف في الفترة من نوفمبر سنة ١٩٦٥ حتى فبراير سنة ١٩٦٦ وأن ماقرره الحكم عن بيان المقابل لا ترشح له أوراق الدعوى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه ذكر وهو بصدد بيانه لواقعة الدعوى أن الرشوة عرضت على الموظفين ”وذلك لقاء تسليم المتهمين شهادتين مؤقتين بالتأمين عن عمال الأول والثاني منهم بعد دفع مبالغ تأمين أقل مما كان يتعين عليهما دفعه والتغاضي عن توقيع الجزاءات للتأخير عن التأمين في الميعاد القانوني“ ثم عرض - وهو بصدد الحديث عن توافر أركان جريمة الرشوة - إلى الغرض منها فقال ”وحيث إن ما عرضه المتهمون من رشوة لموظفين عموميين كان الغرض منه استخراج الشهادات المؤقتين بسرعة دون تحقيق لصحة ما تضمنته الكشف بالنسبة لعدد العمال وأجورهم والتغاضي عن توقيع الجزاءات التي توقع على المتهمين الأولين لعدم التأمين على العمال في الوقت الذي حدده القانون والأخذ بالشهادة التي قدمها المتهم الثالث والتي تتضمن أن للعمل في المقاولتين كان شبه متوقف في الفترة من نوفمبر سنة ١٩٦٥ حتى فبراير سنة ١٩٦٦ دون مناقشة لمحتوياتها ومدى مطابقتها للحقيقة وحتى يتوصلا لدفع مبلغ كتأمين أقل مما كان يتعين دفعه، ولما كان ما أورده في شأن الغرض من الرشوة خال من التناقض والاضطراب وله أصله الثابت في الأوراق فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون على غير أساس وواجب الرفض .

الأسباب المقدمة من الطاعن الثالث

من حيث إن الوجهين الأول والرابع والشق الأول من الوجه الخامس تتفق في مضمونها مع أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين الأول والثاني وهي مردودة عما سبق الرد به على أسباب الطعن المقدمة منهما .

وحيث إن من الوجه الثاني هو أن الحكم أخطأ في تطبيق القانون حين قضى برفض الدفع ببطلان الإجراءات التي قامت عليها الدعوى لعدم صدور الإذن من رئيس الرقابة الإدارية أو نائبه بإحالة الأوراق إلى النيابة العامة ، مستندا

في ذلك إلى أن استصدار الإذن هو إجراء من قبيل التنظيم الإداري ، ذلك بأن مبررات التنظيم التي ذكرها الحكم هي بعينها مبررات الإذن كما هو وارد بالمادة ٩ من قانون الإجراءات الجنائية بوصفه قيذا إجرائيا يترتب البطلان على مخالفته .

وحيث إن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع الدعوى العمومية ومباشرتها ولا يرد على حريتها من القيود في هذا الصدد إلا ما قرره المشرع لاعتبارات ارتأها ترجع إلى طبيعة الجريمة أو صفة المتهم بارتكابها ، وليس في القانون ما يجعل من مجرد قيام جهة بعينها بالتحريات والمراقبة قيذا على تحريك النيابة العامة للدعوى العمومية ومباشرتها . لما كان ذلك ، وكان مانص عليه المشرع في المادة الثامنة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الإدارية من أنه "يجوز للرقابة الإدارية أن تجرى التحريات والمراقبة السرية بوسائلها الفنية المختلفة كلما رأت مقتضى لذلك وأنه إذا أسفرت التحريات أو المراقبة عن أمور تستوجب التحقيق أحيلت الأوراق إلى النيابة الإدارية أو النيابة حسب الأحوال بإذن من رئيس الرقابة الإدارية أو من نائبه . وعلى النيابة الإدارية أو النيابة العامة افادة الرقابة الإدارية بما انتهى إليه التحقيق . ويتعين الحصول على موافقة رئيس المجلس التنفيذي (أصبح رئيس مجلس الوزراء) بالنسبة إلى الموظفين الذين في درجة مدير عام فما فوقها أو الموظفين الذين تجاوز مرتباتهم الأصلية ١٥٠٠ ج سنويا عند إحالتهم للتحقيق . فإنه لا يعدو أن يكون إجراء منظما للعمل في الرقابة الإدارية ولا يعتبر قيذا على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها فالخطاب في النص موجه إلى الرقابة الإدارية أما النيابة العامة فهي تسير في التحقيق والتصرف فيه وفقا لقانون الإجراءات الجنائية فطالما كانت الجريمة التي باشرت الرقابة الإدارية إجراءات التحريات والرقابة بشأنها من الجرائم التي لا يخضع رفع الدعوى العمومية عنها أو ضد المتهم بارتكابها لأى قيد من القيود الواردة في قانون الإجراءات الجنائية فإن ما تتخذه النيابة العامة من إجراءات يكون بمنأى عن أى طعن ولو كانت إحالة الأوراق إليها من الرقابة الإدارية لم يلتزم في شأنها بنص المادة الثامنة لأن من حق النيابة العامة أن تتخذ ما تراه من إجراءات ولو أبلغت إليها الجريمة من آحاد الناس . ومما هو قاطع الدلالة في أن الإجراءات المنصوص عليها في المادة الثامنة هي من الإجراءات التنظيمية أن هذه الإجراءات تسرى

على الإحالة إلى النيابة الإدارية وإلى النيابة العامة وقد جاء صدر المادة الثامنة صريحا في أن اختصاص الرقابة الإدارية بالتحري والمراقبة لا يحول بين الجهة الإدارية وبين حقها في الرقابة وفحص الشكوى والتحقيق ولا يسوغ القول بأن المادة الثامنة لا تضع قيда على ما تجريه الجهات الإدارية من تحقيق ثم تكون هذه المادة قيда على ما تجريه النيابة العامة من تحقيق . لما كان ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن حول بطلان إجراءات التحقيق يكون على غير سند صحيح من القانون .

وحيث إن مبنى الوجه الثالث هو أن رجال الرقابة الإدارية قد امتنعوا في ضبط الطاعنين بجهازى تسجيل وضعوهما خفية عن المتهمين بمقتل ... الذى ضبطوا فيه وقد دفع الدفاع بعدم شرعية هذا الإجراء وخلا الحكم من الرد على هذا الدفع أو الإشارة إليه ولا يغنى عن وجوب الرد على هذا الدفع أن تكون المحكمة لم تستند إلى ما جاء بشريط التسجيل لأن الطعن على التسجيل لا يقتصر على ما جاء بالشريط وإنما ينسحب أثره على شهادة من أجرى التسجيل إذ لا يعرف مدى ما تضمنته شهادة عضوى الرقابة من معلومات استقيها نقلا عن جهاز التسجيل أو مستعنيين به إذ يمكن أن يلجأ إليه في كل وقت لسد ما قد يعترى الذاكرة من ثغرات نتيجة السهو والنسيان .

وحيث إن الحكم المطعون فيه امتد في إثبات التهمة في حق الطاعنين إلى شهادة همد عز الدين مراقب التأمينات الاجتماعية ورفعت بسيونى البحيرى رئيس الشؤون الفنية بمراقبة التأمينات الاجتماعية ومحمد أحمد شاهين مدير الإدارة الفنية بمراقبة التأمينات الاجتماعية ومصطفى يوسف وفؤاد محمود عمر عضوا الرقابة الإدارية ولم يعول في ذلك على ما تضمنته شريط التسجيل ومن ثم فلم يكن بحاجة إلى أن يرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل وأما القول باحتمال أن يكون عضوا الرقابة قد استعانوا في أداء الشهادة بما تضمنته التسجيل ، فإنه لا يعدو أن يكون تشكيكا في أقوال الشاهدين لا تلتزم المحكمة بالرد عليه لأنه من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه متى أخذت المحكمة بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ولا يجوز الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .

وحيث إن مبنى الشق الثانى من الوجه الخامس أن أقوال الشهود لم تستقر طوال التحقيق على قول واحد فى تحديد الغرض من الرشوة بل تغيرت أقوالهم أكثر من مره وأن كل ما جاء بالحكم عن الغرض من الرشوة يكشف عن عدم استيعاب المحكمة لوقائع الدعوى فلم يكن الطاعنان الأول والثانى فى حاجة إلى الإسراع فى استخراج الشهادتين لأن المراقب نفسه كان قد أمر بسرعة إستخراجها بعد أن قدر بنفسه المبالغ التى يجب دفعها وأنه لم يكن لعدد العمال دخل فى تقدير هذه المبالغ لأنها قدرت على أساس قيمة العمليتين وأن توقيع الجزاء لم يكن له محل بعد تقدير مبلغ التأمين وفقا لقيمة العمليتين وإستخراج الشهادة المؤقتة.

وحيث إن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه لا حرج على محكمة الموضوع إذا هى أخذت بقول للشاهد فى مرحلة من مراحل التحقيق دون قول آخر له فى مرحلة أخرى وأنها غير ملزمة بأن تعرض لكل من القولين أو تذكر العلة لأخذها بأحدهما دون الآخر ذلك بأن أخذها بما أخذت به معناه أنها اطمأنت إلى صحته وهو أطراح ضمنى لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحميلها على عدم الأخذ به مما لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لكل ما تقدم تكون جميع الطعون على غير أساس وواجبة الرفض موضوعا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ،
محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، وأنور أحمد خلف .

(١٧٤)

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٣٩ القضائية

محكمة الجنايات . ” الإجراءات أمامها “ . إجراءات المحاكمة . دفاع .
” الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره “ . حكم . ” تسببه . تسبب
معيب “ .

التزام المتهم باعلان الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنايات . لا يخل
بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التى تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجرى به المحكمة بجلسته المحاكمة
فى مواجهه المتهم .

حق المتهم طلب سماع شهود الواقعة استبانت أسماؤهم لأول مرة أثناء المحاكمة .

القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى إعلان الشهود الذين يرى مصلحته
فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بالأسس الجوهرية
للمحاكمات الجنائية والتى تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجرى به المحكمة
بجلسته المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود سواء لإثبات التهمة أو نفيها
مادام سماعهم ممكناً ، ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهاداتهم وبين عناصر
الاستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا
المجموع عقيدتها فى الدعوى . ولما كان شهود الواقعة من الشرطة المرافقين
للضابط لم يستبينوا إلا فى أقوال شاهدى النفى لأول مرة بجلسته المحاكمة وهو
ما لم يكن يستطيع المتهم معه معرفته من قبل حتى يطلب إلى مستشار الإحالة
إعلانهم أو يقوم هو بهذا الإجراء إذا لم تدرج أسماؤهم بقائمة الشهود ويبيع له بالتالى

أن يطلب إلى المحكمة اتخاذ الإجراء المؤدى إلى الكشف عن شخصيتهم بضم دفتر أحوال الشرطة الذى أورد أسماءهم وذلك لسماع شهادتهم . فان الحكم المطعون فيه إذ أغفل هذا الطلب فلم يجبه أو يرد عليه ، يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز أنبوب محافظة أسيوط : أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (حشيشا) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمواد ١ و ٢ و ١/٣٤ - ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول الأول المرفق ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات أسيوط بعد أن عدلت وصف التهمة وجعلتها إحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى قضت حضوريا عملا بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ / المرفق به بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جواهر مخدرة فى غير الأحوال المصرح بها قانونا قد أخل بحقه فى الدفاع وشابه القصور فى التسييب ، ذلك بأن المدافع عنه طلب ضم دفتر أحوال مركز الشرطة لبيان أسماء المخبرين المرافقين للضابط وإعلانهم شهودا فى الدعوى غير أن الحكم أغفل هذا الطلب ولم يعرض له بالرد .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافعين عن الطاعن طلبا ضم دفتر أحوال الشرطة لمعرفة أسماء المخبرين المرافقين للضابط الذى قام

بضبط الواقعة لسماع أقوالهم وانهى الأخير من المدافعين مرافقته بالتصميم على هذا الطلب ، ويبين من المحضر كذلك أن شاهدى النفى حامد حسن سليمان وهاشم رشوان قررا أن اثنين من المخبرين سبقا الضابط إلى مكان الحادث لضبط الطاعن حيث لحق بهما وأجرى تفتيشه . لما كان ذلك ، وكان القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى إعلان الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بالأمس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلاسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيها الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها ، ما دام سماعهم ممكنا ، ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهاداتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى . لما كان ذلك ، وكان شهود الواقعة من الشرطة السريين المرافقين للضابط لم يستبينوا إلا فى أقوال شاهدى النفى لأول مرة بجلاسة المحاكمة وهو ما لم يكن يستطيع المتهم معه معرفته من قبل حتى يطلب إلى مستشار الإحالة إعلانهم أو يقوم هو بهذا الإجراء إذا لم تدرج أسماؤهم بقائمة الشهود ويبيع له بالتالى أن يطلب إلى المحكمة إتخاذ الإجراء المؤدى إلى الكشف عن شخصيتهم بضم دقة أحوال الشرطة الذى أورد أسماؤهم وذلك لسماع شهادتهم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل هذا الطلب فلم يجبه أو يرد عليه فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية المادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حنفى .

(١٧٥)

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ القضائية

(١) نقض . "ما يجوز الطعن فيه من الأحكام" . إرتباط .

الطعن بالنقض قاصر على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجناح دون
المخالفات . إلا ما كان منها مرتبطا بهذه الجنايات والجناح .

(ب) حكم . "بياناته . بيانات الديباجة" . "بطلانه" . بطلان .

خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره . البطلان .

تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائى الباطل — تخلوه من تاريخ صدوره —
يترتب عليه بطلانه بدوره .

١ — استقر قضاء محكمة النقض على أن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد قصرت
حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة فى مواد الجنايات والجناح دون المخالفات
إلا ما كان منها مرتبطا بها .

٢ — جرى قضاء محكمة النقض على أن ورقة الحكم هى من الأوراق الرسمية
التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات
وجودها قانونا لأنها السند الوحيد الذى يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على
الوجه الذى صدر به وبناء على الأسباب التى أقيم عليها . ولما كانت الحكم

المطعون فيه قد أيد في منطوقه الحكم الابتدائي الباطل - نخلوه من تاريخ صدوره - واعتنق أسبابه ، فإنه يكون باطلا بدوره ، ويتمين لذلك نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأتهما في يوم ١٢ فبراير سنة ١٩٦٨ بدائرة قسم باب الشعرية محافظة القاهرة : المتهمان - دخلا المنزل المبين بالمحضر بقصد ارتكاب جريمة فيه - والمتهم الأول أيضا - وجد بحالة سكر بين في الطريق العام . وطلبت عقابه بالمواد ٣٧٠ ، ١/٣٧٢ و ٢/٣٨٥ من قانون العقوبات . ومحكمة باب الشعرية الجزئية قضت بحضور يا عملا بالمادتين ٣٧٠ و ١/٣٧٢ من قانون العقوبات بحبس المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة ١٠٠ قرش لكل عن التهمة الأولى وحبس الأول أسبوعا وكفالة ٥٠ قرشا عن التهمة الثانية . فاستأنف المتهمان هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت بحضور يا بقبول استئناف المتهمين شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة والاكتفاء بحبس كل من المتهمين أسبوعين مع الشغل عن التهمة الأولى وتغريم المتهم الأول مائة قرش عن التهمة الثانية . فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن في جنحة دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة طبقا للمادتين ٣٧٠ و ٣٧٢ من قانون العقوبات ، وفي مخالفة وجوده في حالة سكر بين في الطريق العام وفقا للمادة ٣٨٥ من القانون المذكور ، وقضى بعقوبة مستقلة عن كل جريمة إعتبارا بأن الجريمتين غير مرتبطتين . ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - على التأويل الذي استقرت عليه هذه المحكمة - قد قصرت حق الطعن على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجناح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطا بها وكانت المخالفة لا ارتباط لها

بالجنحة ، ومن ثم فإن الطعن على الحكم في التهمة الثانية يكون غير جائز ، ويكون الطعن عليه في خصوص التهمة الأولى قد استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه صدر مشوبا بالبطلان ، ذلك بأنه قضى بتأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة لأسبابه على الرغم من بطلان الحكم الأخير لحلوله من تاريخ صدوره .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر من محكمة أول درجة بمادانة الطاعن أنه خلا من بيان تاريخ إصداره وقد صدر الحكم المطعون فيه بتأييده فيما قضى به لأسبابه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصدارها وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من مقومات وجودها قانونا لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه أيد في منطوقه الحكم الابتدائي الباطل واعتنق أسبابه ، فإنه يكون باطلا بدوره ، ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة فيما قضى به في خصوص التهمة الأولى بالنسبة إلى الطاعن وإلى المحكوم عليه الآخر لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(١٧٦)

الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) تموين . خبز . جريمة ” اركانها ” . قصد جنائى .
مسئولية جنائية . حكم . ” تسببيه . تسبب غير
معيب ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” .
إثبات . ” اعتراف ” .

(١) مجرد إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر . جريمة . تحققها بالعلم
بأن الفعل مخالف للقانون أو القعود عن تنفيذه أحكامه .

الدفاع بأن الخبز لم يكن معروضا للبيع . دفاع ظاهر البطلان .
عدم التزام المحكمة بالرد عليه .

(ب) إقامة الحكم قضاءه إستنادا على إقرار المتهم . لا خطأ فى الاسناد .
(ج) تعدد المديرين للخبز الواحد . جائز .

(د ، هـ) إثبات . ” اعتراف ” . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” .
دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” .

(د) تقدير صحة الاعتراف وقيمه فى الاثبات موضوعى .
حق محكمة الموضوع فى الأخذ باعتراف المتهم فى محضر الضبط
وإن عدل عنه بعد ذلك . شرطه ؟

(هـ) الأخذ بالدليل المستمد من الاعتراف . مفاده ؟

١ — جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تتم بمجرد إنتاجه كذلك على اعتبار أن التأييم في هذه الجريمة يكن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتأها ، ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها العلم بأن الفعل مخالفا للقانون ، أو القعود عن مراعاة تنفيذ أحكامه ، وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى القصور في التسبيب لعدم رده على دفاعه بأن الخبز لم يكن معروضا للبيع ، يكون غير سديد لأن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

٢ — متى كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بوصفه مديرا للخبز إنما هول في ذلك على إقرار الطاعن في محضر ضبط الواقعة بأنه هو مدير المحل ، فإن النعي عليه بالخطأ في الإسناد يكون على غير أساس .

٣ — ليس ثمة ما يمنع من تعدد المديرين للخبز الواحد ، ومن ثم فإن اعتراف الطاعن في محضر ضبط الواقعة بأنه هو مدير الخبز ، لا يتناقض مع ما أسبغه حكم آخر خلاف الحكم المطعون فيه على شخص آخر من صفة الإدارة لهذا الخبز .

٤ — من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، وإن عدل منه في مراحل التحقيق الأخرى .

٥ — متى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستند من الاعتراف ، فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها ، مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٥ أغسطس سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز ببا محافظة بني سويف : بصفته مديرا للخبز التعاوني أنتج خبزا يقل عن

الوزن المقرر قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ٢٤ و ٢٦ و ٢٧ و ٣/٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ وبالقرار ١٣٠ لسنة ١٩٦٠ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ . ومحكمة جناح ببا الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وبالمصادرة وكفالة مائتى قرش لوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا إعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بلامصاريف جنائية . عارض وقضى فى المعارضة بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه بلامصاريف جنائية . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة بنى سويف الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . أعيدت الدعوى ثانية إلى محكمة بنى سويف الابتدائية — بهيئة استئنافية — وحيث قضت حضوريا بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الاستئنافى المعارض فيه . فطعن الأستاذ المحامى الوكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن لأنه بوصفه مديرا للمخبز التعاونى أنتج خبزا يقل وزنه عن الوزن المقرر قانونا قد جاء مشوبا بالخطأ فى القانون وفى الإسناد وبالقصور فى التسبب ذلك بأن الحكم المطعون فيه عول فى إسباغ صفة الإدلة على الطاعن على إقراره فى محضر ضبط الواقعة رغم مخالفة هذا الإقرار للحقيقة إذ كان يتولى إدارة المخبز من يدعى محمد وهبه اللبى الذى سبقت إداتته عن ذات الواقعة بهذه الصفة ، وإستند الحكم فى إطراره لهذا الدفاع على أن الحكم الصادر ضد محمد وهبه اللبى لم يسبغ عليه صفة الإدارة وإنما دانه بوصفه خراطا وهو ما يخالف الثابت فى الأوراق كما لم يعن الحكم بالرد على المستندات المقدمة من الطاعن التى تؤيد أنه لم يكن مديرا للمخبز وقت

ارتكاب الجريمة . كما خلا الحكم من الرد على دفاعه بأن الخبز المضبوط لم يكن معدا للبيع وبالتالي فإن الفعل المسند إليه يكون غير معاقب عليه قانونا .

حيث إن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بوصفه مديرا للخبز لم يعتد في اسباغ هذه الصفة عليه بأن الحكم الصادر ضد محمد وهبه الليثي دانه بوصفه خراطا لا بوصفه مديرا ، وإنما عول في ذلك على إقرار الطاعن في محضر ضبط الواقعة بأنه هو مدير الخبز ، مما يكون معه النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد على غير أساس ، ولما كان هذا الإقرار من الطاعن لا يتناقض مع ما أسبغه الحكم الصادر ضد محمد وهبه الليثي من صفة الإدارة — لأنه ليس ثم ما يمنع من تعدد المديرين للخبز — فإنه لا تجوز المجادلة في قيمة الإقرار أمام محكمة النقض ولا النعي على الحكم بأنه لم يرد على المستندات الدالة على نفي صفة الإدارة عنه ، ذلك أنه من المقرر أن الإقرار في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في محضر ضبط الواقعة متى إطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع وإن عدل عنه في مراحل التحقيق الأخرى ، ومتى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض لكونه من الأمور الموضوعية . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في أن الخبز المنتج ينقص عن الوزن المقرر ، وكانت جريمة إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر قانونا تتم بمجرد إنتاجه كذلك على اعتبار أن التأني في هذه الجريمة يمكن أساسا في مخالفة أمر الشارع بالتزام أوزان معينة في إنتاج الخبز تحقيقا لاعتبارات ارتأها ، ومن ثم فإنه يكفي لقيام الجريمة المشار إليها العلم بأن الفعل مخالف للقانون ، أو القعود عن مراعاة تنفيذ أحكامه وبالتالي فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدهوى القصور في التسبب لعدم رده على دفاعه بأن الخبز لم يكن معروضا للبيع يكون غير سديد لأن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين رفضه موضوعا .

جلسة ٩ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ؛ وعضوية السادة
المستشارين: محمد محمد محفوظ ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود كامل عطيفة ، والدكتور أحمد
محمد إبراهيم .

(١٧٧)

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج) تفتيش . " إذن التفتيش " . اصداره . " نطاقه " .
استدلالات . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير
جدية الاستدلالات " . " سلطتها في تقدير الدليل " .
دفع . " الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط " .
دفاع . " الاخلال بحق الدفاع . مالا يوفره " . حكم .
" تسببه . تسبب غير معيب " . مواد مخدرة .

(١) تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش .
موضوعي .

(ب) الدفع بصدور الاذن بالتفتيش بعد الضبط . يكفي للرد عليه اطمئنان
المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الاذن مستندة في ذلك إلى
أدلة سائغة .

(ج) حق المحكمة في الاطمئنان إلى أن الطائفة تسكن بالعنوان الذي ورد
بمحضر التحريات .

(د) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " . اثبات . " إثبات بوجه
عام " . " شهادة " .

المرجع في تقدير الدليل . إلى محكمة الموضوع . لما أن تأخذ بما تلمنن اليه
وتطرح ماعده .

١ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش ، هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك - كما هو الحال في الدعوى - فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٢ - الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط ، هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها في حكمها .

٣ - متى كانت المحكمة قد ارتاحت إلى جدية التحريات الدالة على أن الطاعة تسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحريات وتم ضبطها وتفتيشها به وأن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش وذلك للأدلة السائغة التي أوردتها ، فإن النعي عليها في هذا الصدد يضحى ولا محل له ولا يعدو أن يكون عوداً إلى المجادلة في أدلة الدعوى التي استنبطت منها المحكمة معتقدها في حدود سلطتها الموضوعية .

٤ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أن لمحكمة الموضوع أن تعول على شهادة شهود الإثبات وتعرض عن شهادة شهود النفي ، إذ مرجع الأمر إلى تقديرها للدليل ، فما اطمأنت إليه أخذت به وما لم تطمئن إليه أعرضت عنه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعة بأنها في ٦ أغسطس سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم باب الشرية محافظة القاهرة : أحرزت بقصد الإتيان بجوها مخدراً (حشيشاً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبها طبقاً للقيود والوصف الواردين بقرار الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها بالمواد ١ و ٢ و ٣/٤ - ١ و ٢ من

القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند ١٢ من الجدول رقم ١ الملحق به بمقابلة المتهم بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات وتغريمها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعنتم المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة احراز الجواهر المخدرة بقصد الاتجار قد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في البيان، ذلك بأن المدافع عنها دفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لا بتناؤه على تحريات غير جدية استنادا إلى أقوال شقيقتها وتحريات القسم والمعاينة وجيران سكنها من أنها تقيم بمسكن آخر غير الذي ورد بمحضر التحريات وتم تفتيشها به، وأن القبض عليها كان سابقا على صدور الإذن لأن الضابط قبض عليها بعد أن كان يطارد ولدين وقبض عليهما في وقت سابق على صدور الإذن، وقد أقر الضابط والولدان بواقعة القبض عليهما، إلا أن الحكم المطعون فيه اطرح هذين الدفعين بما لا يسبغ اطراحهما ولا يصلح ردا عليهما، وأعرض عن أقوال شهود النفى بدون مبرر وتلمس التناقض في أقوالهم رغم أنه لم يكن مؤثرا في جوهر شهادتهم وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز الجواهر المخدرة التي دان بها الطاعنة وأورد على ثبوتها في حقها أدلة مستمدة من أقوال معاون قسم مكافحة المخدرات ومن تقرير التحليل وهي أدلة لا تجادل الطاعنة في أن لها أصلها الثابت الصحيح في الأوراق — من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها، ثم عرض الحكم إلى دفاع الطاعنة القانوني والموضوعي الذي تثيره بوجه النعى ورد عليه وفنده اطمئنانا منه إلى شهادة معاون قسم مكافحة المخدرات التي آنس فيها صدق ما قرره من أن الطاعنة تقيم بالمسكن الذي ذكره بمحضر التحري ووجدها فيه وتم تفتيشها به في الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم صدور الإذن الذي صدر في الساعة التاسعة والنصف مساء، واطرح زعم الطاعنة بأنها تقيم في مسكن آخر

لتناقضها مع شقيقتها في شأن عنوان هذا المسكن الذي زعمته ومقدار المبلغ الذي ضبط معها وتعارض أقوال الولدين اللذين قبض عليهما الضابط لاشتباها في أمرهما قبل القبض عليها ولأن الطاعة لم تتر شيئا عن مبيعات تفتيشها وأن قول شقيقتها من حصوله وقت الغروب جاء متأخرا ولا تطمئن إليه المحكمة . لما كان ذلك ، وكانت الطاعة لا تجادل في أن ما أورده الحكم فيما رواه عن شهود الإثبات والنفي له معينه الصحيح من الأوراق ، وكان من المقرر في قضاء محكمة النقض أن لمحكمة الموضوع أن تعول على شهادة شهود الإثبات وتعرض عن شهادة شهود النفي إذ مرجع الأمر إلى تقديرها للدليل ، فما اطمأنت إليه أخذت به وما لم تطمئن إليه أعرضت عنه . وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك — كما هو الحال في هذه الدعوى — فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وكان الدفع ، بصدور الإذن بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا منها بالأدلة السائغة التي أوردتها في حكمها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد ارتاح إلى جدية التحريات الدالة على أن الطاعة تسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحري وتم ضبطها وتفتيشها به وأن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش وذلك للأدلة السائغة التي أوردتها فيما تقدم . لما كان ذلك ، فإن منعى الطاعة يضحى ولا محل له إذ هو لا يعدو أن يكون مودا إلى المجادلة في أدلة الدعوى التي استنبطت منها المحكمة معتقدها في حدود سلطتها الموضوعية . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ونضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٧٨)

الطعن رقم ٥٤٧ سنة ٣٩ القضائية

(١، ب) رشوة . جريمة . " أركان الجريمة " . موظفون عموميون .
إثبات . " اعتراف " . محكمة الموضوع . " سلطاتها في تقدير
الدليل " . حكم . " تسييبه " . تسييب غير معيب " . نقض .
" أسباب الطعن بالنقض . ما لا يقبل منها " .

(١) كفاية أن يكون للوظف المرشو علاقة بالعمل المنصل بالرشوة أو أن
يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة .
بيان الحكم لهذه العناصر . انحسار عيوب التسييب عنه .

عدم جواز إثارة الجدل الموضوعى أمام محكمة النقض .
(ب) للحكمة الأخذ باعتراف المتهم فى أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل
عنه فى مرحلة أخرى .

(ج ، د) تفتيش . " إذن التفتيش . تنفيذه " . مأمورو الضبط القضائى .
" سلطاتهم " . نيابة عامة . تحقيق . محكمة الموضوع . " سلطاتها
فى تقدير صحة التفتيش " حكم . " تسييبه " . تسييب غير معيب " .

(ج) تنفيذ إذن التفتيش بمعرفة غير من عين فيه بالذات من مأمورى الضبط
القضائى . غير جائز .

(د) طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكولة لرجل الضبط تحت إشراف سلطة
التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . مثال .

١ — من المقرر أنه لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوع أو الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه مخصص بجميع العطاءات ودراستها وعرضها على المختصين ومعاينة ما يتم استصناعه من الأعمال والتوقيع على سند الصرف ومقتضى ذلك ولازمه أن له نصيب من الاختصاص بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة القضاة .

٢ — إن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى . ومتى كانت المحكمة قد تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إليه نفسها للأسباب السائفة التي أوردتها ، فلا عليها أن هي أخذت به وعولت عليه حتى ولو عدل المقرر عنه أمامها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له وجه .

٣ — الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ما دام الإذن لا يملكه هذا النذب .

٤ — من المقرر أن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به يجريها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو غيرهم من رجال السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره . ومتى كان الحكم قد أثبت — بما له أصل صحيح بالأوراق وبما لا يجادل فيه الطاعن —

أن رجل الرقابة الإدارية الذين قبضوا عليه وقتشاه قد قاما بهذا الإجراء على مرأى وبإشراف من زميلهما رجل الرقابة المأذون له بالقبض والتفتيش ، فان منعى الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ٤ يوليه سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم العطارين محافظة الاسكندرية : بصفته مستخدما في شركة تساهم الدولة في مالها "رئيس قسم الملابس بمحلات شيكوريل الكبرى" طلب لنفسه وأخذ عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته وذلك بأن طلب من محمد عبد المكي مبلغ ثلاثة عشر جنيها وستمئة مليم وأخذ منه ثلاثة عشر جنيها على سبيل الرشوة مقابل أن يسند إليه تصانيع ملابس الشركة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادتين ١٠٣ و ٦/١١١ من قانون العقوبات . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الاسكندرية قضت في الدعوى حضوريا عملا بالمادتين ١٠٣ و ٦/١١١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من نفس القانون بمعاقبة المتهم بالسجن مدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الرشوة قد خالف القانون وشابه الفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه قضى برفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش على الرغم من عدم إجرائهما بمعرفة عضو الرقابة الإدارية المأذون له بذلك من النيابة العامة إذ تما بواسطة زميلين له كانا يرافقانه ، ولا يصحح هذا البطلان استناد الحكم إلى اعتراف الطاعن لأنه تم تحت ضغط الإكراه وقد عدل منه بعد ذلك بجلسة المحاكمة . هذا إلى أن الطاعن ليس له اختصاص بالعمل المتصل بالرشوة لاقتصار عمله على مجرد عرض أوراق العطاءات على المختصين وليس في ذلك ما يسهل رسوها على أحد .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الرشوة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة — لا يجادل الطاعن في أن لها معينا الصحيح بالأوراق — من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما من غير المأذون له من النيابة العامة بأجرائهما واطرحه إستنادا إلى إقرار الطاعن بجميع مراحل التحقيق بضبط مبلغ الرشوة بحيازته ولما شهد به عضو الرقابة الإدارية المأذون له من النيابة العامة بالقبض والتفتيش من قيام زميله بهذه الإجراءات تحت إشرافه وملاحظته ، كما عرض الحكم إلى دفاع الطاعن ببطلان الاعتراف الصادر منه واطرحه إستنادا إلى أن اعترافه بتحقيقات النيابة العامة جاء مفصلا وصریحا وواضحا ولم يدع أن إكراها قد وقع عليه بقصد حمله على الاعتراف . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم سديدا في القانون سائغا في التدليل ويكفي لحمل قضائه فيما انتهى إليه من رفض هذه الدفوع ، ذلك لأنه وإن كان الأصل أنه لا يجوز لغير من عين بالذات من مأموري الضبط القضائي في إذن التفتيش أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق النذب من المأمور المعين ما دام الإذن لا يملكه هذا النذب ، إلا أن طريقة تنفيذ الإذن موكولة إلى رجل الضبط المأذون له به يجرىها تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع ، فله أن يتخذ من وسائل التحوط ما يمكنه من تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به وأن يستعين في ذلك بأعوانه من رجال الضبط القضائي أو غيرهم من السلطة العامة بحيث يكونون على مرأى منه وتحت بصره . ولما كان الحكم قد أثبت — بما له أصل صحيح بالأوراق وبما لا يجادل فيه الطاعن — أن رجلا الرقابة الإدارية اللذين قبضا عليه وقتشاه قد قاما بهذا الإجراء على مرأى وبإشراف من زميلهما رجل الرقابة المأذون له بالقبض والتفتيش ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولها في سبيل ذلك أن تأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للواقع وإن عدل عنه في مراحل أخرى ، وكانت المحكمة قد تحققت من أن الاعتراف سليم مما يشوبه

واطمأنت إليه نفسها للأسباب السائغة التي أوردتها ، فلا عليها إن هي أخذت به وعولت عليه حتى ولو عدل المقر عنه أمامها ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له وجه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن بتخلف شرط إختصاصه بالعمل الذي وقعت من أجله الرشوة — والذي يشيره بوجه النعى — ورد عليه بقوله ” إنه مردود بما شهد به مساعد مدير الشركة من أن المتهم مختص بجميع العطاءات ودراستها ثم عرضها على المختصين فضلا عن أنه يقوم بمعاينة ما يتم استصناعه من الأعمال ويوقع على فاتورة الصرف مما يجعله بحكم ذلك مختصا على وجه ما في عمليات كثيرة ويكون من سلطته تسهيل أعمال مقدمي العطاءات “ ولما كان الطاعن لا يجادل في صحة ما نقله الحكم عن مساعد مدير الشركة ، وكان من المقرر أنه لا يلزم في جريمة الرشوة أن يكون الموظف المرشوا أو الذي عرضت عليه الرشوة هو وحده المختص بالقيام بجميع العمل المتصل بالرشوة بل يكفي أن يكون له علاقة به أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح أيهما له بتنفيذ الغرض من الرشوة ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن — وعلى ما سلف بيانه — أنه مختص بجميع العطاءات ودراستها وعرضها على المختصين ومعاينة ما يتم استصناعه من الأعمال والتوقيع على سند الصرف ومقتضى ذلك ولازمه أن له نصيب من الاختصاص بالعمل يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا ، إذ هو لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمرأوى ، ومحمود كامل عطيفة .

(١٧٩)

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ القضائية

(أ ، ب ، ج) أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعى ” . جريمة . إثبات .
” إثبات بوجه عام ” . حكم . ” تسببيه . تسبب غير معيب ” .
ضرب . ” ضرب أفضى إلى موت ” .

(أ) تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى .
مجرد قيام المجنى عليه بقطع زرع اشتراه ولم يدفع ثمنه . ليس فيه
جريمة يقوم معها حق الدفاع الشرعى عن المال .

(ب) البحث فى تجاوز حق الدفاع الشرعى . لا ينشأ إلا بنشوء
الحق فيه .

(ج) متى يكون النعى على الحكم بأنه لم يستظهر من البادى .
بالعدوان . مردودا ؟

(د ، هـ) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . ” خبرة ” . حكم . ” تسببيه . تسبب
غير معيب ” . محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير الدليل ” .

(د) كفاية كون الأدلة فى مجموعها كوحدة متجة فى اقتناع المحكمة
واطمنانها .

(هـ) تقدير القوة التدليلية لتقرير الخير . من شأن محكمة الموضوع .

١ — تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التي رتب عليها. وإذا كان ذلك ، وكان مؤدى ما أورده الحكم من شأنه أن يؤدى إلى ما رتب عليه من نفي حالة الدفاع الشرعى ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون مقبولا ، ومن ناحية أخرى فإن مجرد قيام المجنى عليه بقطع البرسيم المتفق بينه وبين الطاعن على شرائه — بفرض أنه لم يكن قد دفع ثمنه — لا يكون جريمة تبيح للطاعن حق الدفاع الشرعى عن ماله .

٢ — إن البحث فى تجاوز حق الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه ، ولما كان الحكم قد نفى حصول عدوان من جانب المجنى عليه ، فإنه لا يكون قد قام حق للطاعن فى الدفاع يسوغ معه البحث فى مدى مناسبة طعنه للمجنى عليه بمطواه كرد على ذلك العدوان .

٣ — القول بأن المحكمة لم تستظهر البادى بالعدوان ، مردود بأن الحكم قد تصدى لهذا الأمر وهو بصدد الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ، واستخلص فى تدليل سائق أن الطاعن هو المعتدى أولا وأخيرا .

٤ — من المقرر أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها منتجة فى اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٥ — متى كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير ، وكان ما أثبتته الحكم من مقارفة الطاعن للفعل المسند إليه طعنا للمجنى عليه بالمطواه عمدا يكفى فى سليم المنطق وصحيح القانون ردا على ما أثاره الطاعن من شبهات فى حقيقة الحادث ، فإن منعه فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢١ مارس سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز ديرب نجم محافظة الشرقية: جرح سلامه أحمد سالم عمدا بأن أحدث به عمدا الإصابة

الواردة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن أفضى إلى موته .
وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقا لما هو
وارد بقرار الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت في الدعوى
حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة
سبع سنين . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الضرب
المفضى إلى الموت قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال كما عابه
الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه على الرغم من أن دفاع الطاعن المبدى أمام
المحكمة قد قام أصلا على أن إصابة المجنى عليه من المطواه لم تكن عمدية وهو
ما يتفق ورواية الشهود وما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن الجرح
مستعرض إلا أن المحكمة أطرحت هذا الدفاع الجوهري دون أن تحققه من
الناحية الفنية أو تستظهر في حكمها ما يفيد أنها كانت على بينة منه أو ترد
ردا عليه بما يدحضه . هذا وأن الحكم إستند في إدانة الطاعن إلى ما جاء
بتقرير الصفة التشريحية وإلى جماع ماورد بأقوال شهود الإثبات الثلاثة
في حين أن تقرير الصفة التشريحية ليس فيه سوى وصف الإصابة .
ثم إن أقوال شهود الإثبات في التحقيقات وبالجلسة قد ران عليها التناقض فلم
يشهد منهم سوى الأول بأنه رأى الطاعن وهو يطعن المجنى عليه بينما لم يشهد
الآخران بذلك . كما أن الحكم ركن في التدليل على نفي حالة الدفاع الشرعى التى
أثارها الطاعن في دفاعه إلى القول بأنه هو الذى بدأ بالعدوان لأنه أراد أن يمنع
المجنى عليه قسرا من قطع " البرسيم " الذى ابتاعه منه وفات الحكم أن يستظهر
من هو صاحب الحق منهما في منع الآخر عن قطع " البرسيم " محل النزاع أو من
منهما بدأ التماسك وهى أوفعلت ذلك لاتضح لها أن المجنى عليه هو المعتدى على
حق الطاعن والبادى بالعدوان وبذلك تكون قد قضت بعقوبة في الدعوى على
غير أساس يقينى مما يعيب حكمها المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن باع
لزوج أخته المجنى عليه أربعة قراريط "من زراعة برسيم" قائمة وفي يوم الحادث قدمها

المجنى عليه وأخوه حسن أحمد سالم وطفقا يقطعان فيها وفي ذلك الوقت حضر الطاعن معترضا حتى يقوم المجنى عليه بدفع ثمن ما اشتراه فأجابه بأنه أرسل إليه مساء اليوم السابق خمسة جنيهات فأنكر عليه الطاعن ذلك مصرا على منعه من قطع "البرسيم" فرأى المجنى عليه أن يستمر في ذلك ولاضير على الطاعن أن يأخذ البرسيم بعد جمعه إذا ما تحقق ظنه في عدم ورود الثمن إليه فأبى عليه الطاعن ذلك وأصر على موقفه وأقبل على المجنى عليه لينعه واشتد الأمر بينهما فتماسكا ثم أخرج الطاعن مطواة ليعتدى بها فتخوف المجنى عليه على نفسه وأمسك بنصلها يميني دفع الأذى عن نفسه وصاح بمحمد فوزي محمد نصر وعلى مشرف أحمد مستغيثا متوجسا مما سيصيبه من المطواة ولكن الطاعن جذبها منه فأصاب نصلها أصابع يد المجنى عليه اليسرى وراحتها بعدة جروح قطعية حتى إذا استخلص النصل من قبضة المجنى عليه طعنه بالمطواة في مقدم يسار صدره فأصابه بجرح قطعي طعني طوله ١ ١/٢ سم بالمسافة الضلعية السادسة يسار الخط المنتصف بمسافة ٣ سم أسفل الترقوة بمسافة ٢٠ سم فنفذ محذنا قطعاً بغضروف الضلع السادس الأيسر ونفذ للتجويف الصدرى ثم التامور ثم بعضلة البطن الأيمن للقلب ونفذ لتجويف البطن الأيمن فسقط المجنى عليه صريعا قد فارقت الحياة بسبب تلك الإصابة ونفاذها إلى القاب وما صحب ذلك من نزيف . وساق الحكم للتدليل على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الاثبات حسن أحمد سالم ومحمد فوزي محمد أحمد نصر وعلى مشرف أحمد ومما جاء بتقرير الصفة التشريحية . وبعد أن حصل الحكم مؤدى هذه الأدلة بما يتطابق مع ما أورده من واقعة الدعوى وبما يتفق والثابت بأوراقها - عرض إلى ما أثاره الطاعن من دفاع في شأن التشكيك في حيافة الطاعن للمطواة المستعملة في الحادث وأن إصابة المجنى عليه حدثت نتيجة الشد والجذب ولم تحدث بطريق الطعن بدليل وصفها بتقرير الصفة التشريحية بأنها جرح مستعرض . وهى بهذا الوصف لا تحدث عن تعمد التعدى ورد الحكم على هذا الدفاع مشيرا إلى الأدلة التى استخلص منها صورة واقعة الدعوى وذلك في قوله " ولا ينال من هذا رأى افتراضات أجراها الدفاع عن المتهم تارة بالقول إن المطواة كانت بيد المجنى عليه وحدثت إصابته أثناء التماسك أو أن المتهم لم يقصد إحداث إصابة المجنى عليه عند ما أمسك بالمطواة وفتنذ فتلك افتراضات ظنية لا أساس لها من واقع

فما قال بها المتهم وما شهد بها أحد ولا يسع المحكمة إلا إطراحها وعدم التعويل عليها اطمئنانا منها إلى دلالة أقوال الشهود المدعمة بالتقرير الطبي الشرعى نفيها الدلالة كل الدلالة على أن عطيه أحمد منصور (الطاعن) طعن المجنى عليه بالمطواة في صدره متعمدا بجرحه فأفضى ذلك إلى موته" وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ وكاف لإثبات أن الطاعن طعن المجنى عليه عمدا بالمطواة فأحدث به الإصابات التى أودت بحياته . لما كان ذلك، وكان مؤدى ما نقله الحكم عن تقرير الصفة التشريحية من أن تلك الإصابة قطعية طعنية تحدث من الطعن بآلة حادة كطواة له أصله الثابت فى الأوراق — على ما يبين من المفردات المنضمة — وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدايلىة لتقرير الخبير المقدم إليها وكان ما أثبتته الحكم من مقارفة الطاعن للفعل المسند إليه طعنا للمجنى عليه بالمطواة عمدا يكفى فى سليم المنطق وصحيح القانون ردا على ما أثاره الطاعن من شبهات فى حقيقة الحادث، ومن ثم فإن منعا فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم، وكان من المقرر أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى بل يكفى أن الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومشتجة فى اقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما انتهت إليه . ولما كان ما شهد به الشاهدان الأخيران محمد فوزى محمد أحمد نصر وعلى مشرف أحمد وأخذ به الحكم لا تناقض فيه مع ما ورد بشهادة الشاهد الأول حسن أحمد سالم عن الصورة الكاملة للحادث التى اعتنقتها المحكمة وكان الحكم قد استخلص الإدانة من مجموع تلك العناصر استخلاصا سائغا فلا وجه للنمى عليه استناده إليها مجمعة بقوله إن شطرا من الواقعة التى استقرت فى عقيدة المحكمة إنما كان أساسه أقوال الشاهد الأول وحده . لما كان ما تقدم، وكان الحكم قد عرض إلى دفاع الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى وأطرجه فى قوله: "إذا كان المتهم الطاعن وقد أقبل على المجنى عليه لينعه من قطع ما باعه له من برسيم قد أصر على ذلك لا تثنيه محاولة من المجنى عليه لإقناعه ولما وجد منه استمساكا بحقه نزل إليه عطيه — الطاعن — متماسكا . فإذا ما أسفر هذا التماسك عن إصابات بالمتهم هى خدوش بالوجه وأهلا الظهر فليس فى ذلك ما يميز للمتهم طعن المجنى عليه بالمطواة بمقولة إنه كان فى حالة دفاع شرعى عن النفس فالثابت لدى المحكمة من قول أنى المجنى عليه

المدعم بالتقرير الطبي الشرعى أن المتهم قد أقبل ليمنع المجنى عليه من حقه في برسيم ابتاعه منه فلما وجد منه استمسا كما بهذا الحق أقبل عليه ليمنعه قسرا قتماسكا فأخرج عطيه عندئذ المطواة ليعتدى بها فبادر سلامه - المجنى عليه - إلى الامساك بنصلها يستغيث وقد تخوف على نفسه مما بدا له من شريوشك أن يوقعه به المتهم فما زاد ذلك هذا الأخير إلا إصرارا على غيه بخذب المطواة وهو الممسك بمقبضها حتى أدمى نصلها راحة يد المجنى عليه وأغمدتها من بعد في صدره فكان هو المعتدى أولا وأخيرا وما كان يرد عدوانا، تلك هي الحقيقة المستخلصة من أقوال أخى المجنى عليه والمدعمة بأقوال الشاهدين بالتحقيقات لاينال منها محاولة من الشاهد على مشرف أحمد بجلسة المحاكمة تصوير الأمر ليجد فيه المتهم ملاذا لنفسه فذلك منه قول جديد لا تقيم له المحكمة وزنا فقد ابتغى بباطله إعانة الجاني على الفرار من القصاص . أما تلمس الدفاع قيام حالة الدفاع الشرعى فى القول بأن المتهم كان فى شجار مع المجنى عليه يواجهه مع أخيه قد تكالبا عليه عدوانا فذلك ينفيه قول الشاهدين محمد فوزى وعلى مشرف بالتحقيقات أن حسن أحمد سالم لم يشارك فى التماسك ولم يعتد على المتهم . لكل هذا تطرح المحكمة هذا الدفاع فلا سند له من الواقع أو القانون . لما كان ذلك ، وكان تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتب عليها . ولما كان مؤدى ما أورده الحكم من شأنه أن يؤدى إلى ما رتبته عليه من نفي حالة الدفاع الشرعى ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد لا يكون مقبولا ومن ناحية أخرى فإن مجرد قيام المجنى عليه بقطع البرسيم المتفق بينه وبين الطاعن على شرائه - بفرض أنه لم يكن قد دفع ثمنه - لا يكون جريمة تبيح للطاعن حق الدفاع الشرعى عن ماله . أما القول بأن المحكمة لم تستظهر البادئ بالعدوان فردود بأن الحكم قد تصدى لهذا الأمر . وهو بصدد الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى واستخلص فى تدليل سائق أن الطاعن هو المعتدى أولا وأخيرا أما ما استورد إليه

الطاعن من إثارة تجاوز الطاعن حق الدفاع الشرعى فمردود بأن البحث فى تجاوز حدود حق الدفاع الشرعى لا يكون إلا بعد نشوء الحق وقيامه . ولما كان الحكم قد نفى حصول عدوان من جانب المجنى عليه فإنه لا يكون قد قام حق للطاعن فى الدفاع يسوغ معه البحث فى مدى مناسبه طعن المجنى عليه بمطواة كرد على ذلك العدوان . لما كان ما تقدم بجميعه ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية الدادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود كامل عطيفه .

(١٨٠)

الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ القضائية

(١) محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير الأدلة" . إثبات . "بوجه عام" .
تفتيش . "إذن التفتيش . نطاقه" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع .
ما لا يوفره" . مواد مخدرة .

حق محكمة الموضوع فى تكوين اعتقادها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر فى الدعوى .
اضمتانها إلى أن المنزل الذى قتش هو للطاعن . لا عيب .

(ب) ضرب . "أحدث عاهة" . جريمة . "أركانها" حكم . "تسببيه" . تسبیب
غير معيب" . تعدد .

جريمة إحداث عاهة مستديمة . تحققها ولو لم تقدر نسبة العاهة .

(ج) أسباب الإباحة . الدفاع الشرعى . محكمة الموضوع . "سلطتها فى تقدير
قيام حالة الدفاع الشرعى" . حكم . "تسببيه" . تسبیب غير معيب" .

تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى . موضوعى .

(د) عقوبة . "العقوبة المبررة" . مواد مخدرة . تعدد . "تعدى على القائمين
على تنفيذ القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠" . إرتباط .

قضاء الحكم على الطاعن بعقوبة تدخل فى الحدود المقررة لجريمة إحراز مخدرات
بقصد الاتجار — وهى الجريمة ذات العقوبة الأشد — وفى الحدود المقررة لجريمة
المادة ١/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٦٦ .
عدم جدوى النعى عليه بقالة عدم انطباق المادة ٢/٤٠ من القانون المشار إليه .

(هـ) دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" . إجراءات المحاكمة .
متى يحق للمحكمة الاعتراض عن دفاع المتهم ومن تحقيقه ؟

(و) إثبات . "معاينة" . "إثبات بوجه عام" . حكم . "تسببيه" .
تسبب غير معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

حق المحكمة في رفض طلب المعاينة . مناطه ؟

(ز) دفع . "الدفع بتفريق التهمة" . حكم . "تسببيه" . تسبب غير
معيب" . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

قضاء الادانة . كفايته للرد على الدفع بتفريق التهمة .

١ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر
في الدعوى ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة السائغة التي أوردتها
في حكمها أن المنزل الذي صدر إذن النيابة بتفتيشه وأسفر التفتيش عن ضبط
المخدر به ، هو منزل الطاعن وأطرح في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن
في هذا الصدد ، فإنه لا تريب عليها .

٢ — لا يؤثر في قيام العاهة كونها لم تقدر بنسبة مئوية ، ومن ثم فإن الحكم
إذ طبق الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون
رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ يكون قد طبق القانون تطبيقاً سليماً .

٣ — تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع الشرعي أو نفيها من الأمور
الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، وإذا كان ما تقدم وكان
ما أثبتته الحكم من تلك الوقائع مؤدياً إلى النتيجة التي استخلصها من أن الطاعن
لم يكن في حالة دفاع شرعي ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن
لا يكون له محل .

٤ — لا جدوى مما يثيره الطاعن بشأن عدم انطباق الفقرة الثانية من المادة ٤٠
من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، لأن العقوبة

التي أوقعها الحكم على الطاعن وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وغرامة خمسة آلاف جنيه داخلية في حدود العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة المذكورة لجريمة التعدي على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ القانون سالف الذكر أو مقاومته بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته دون أن يتخلف عن التعدي أو المقاومة عامة مستديمة ، كما أن العقوبة الموقعة على الطاعن ، مقررة أيضا لجريمة إحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار التي دان الحكم الطاعن بها بعد أن طبق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار .

٥ - من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير متج في الدعوى ، فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة .

٦ - متى كانت المحكمة قد بررت رفض طلب المعاينة بأسباب سائغة ، وكان الأمر المراد إثباته من المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة بل المقصود منه إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة مما لا تلزم المحكمة بإجابه ، ومن ثم فإنه لا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد .

٧ - إن الدفع بتأنيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا ، ما دام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة إمتنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : في يوم ١٣ أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة قسم بنى سويف محافظة بنى سويف : (أولا) أحرز جواهر مخدرة " أفبونا وحشيشا " بقصد الإتيار وذلك في غير الأحوال المصرح بها في القانون . (ثانيا) تعدي على النقيب حسن عيد وكيل قسم مكافحة مخدرات بنى سويف

والشرطي السرى على على عبد الجواد بالقسم المشار إليه وهما من الموظفين القائمين على تنفيذ القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقاومهما بالقوة والعنف بأن أحدث بهما الإصابات الممينة بالتقرير الطبي وكان ذلك أثناء تأدية وظيفتهما وبسببها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف قضت في الدهوى حضورياً عملاً بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٣٤ و ١ و ٣٦ و ١/٤٠ و ٢ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ١ و ١٢ من الجدول الأول الملحق به مع تطبيق المادتين ١٧ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة مدة خمس عشرة سنة وبتغريمه خمسة آلاف جنيه ومصادرة المخدرات والأدوات والآلات المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي إحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار والتعدي على موظفين قائمين على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ومقاومتها بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفتهما وبسببها قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فصول فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المنزل الذي انضمت عليه التحريات وصدر إذن النيابة بتفتيشه وأجرى تفتيشه فعلاً ليس منزل الطاعن بل هو منزل مطلقة وقد قبض عليه بمنزل والدته . ومن ثم فإن ساطعانه لم يكن . بسوطاً على ما ضبطت من مواد مخدرة مما ينتفى معه قيام الركن المادي في الجريمة وقد دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن منزل غير منزله إلا أن الحكم رفض الدفع واستند في قضائه إلى كتاب لمجلس مدينة بنى سويف يفيد أن اشتراكى المياه والنور لهذا المنزل باسم الطاعن في حين أن الطاعن لم يواجه بهذا السند ولم يطلع عليه الدفاع . كما فات الحكم أن الطاعن كان يقيم فعلاً في هذا المنزل وقت قيام علاقة الزوجية وأن عدم إخطاره مجلس المدينة بانتقاله من المنزل لرفع عدادى المياه والنور عقب تطبيقه زوجته لا ينهض دليلاً على إقامته به . وقد نسب الطاعن إلى ضابط قسم مكافحة المخدرات تلفيق

التهمة له وقرر أن هذا الضابط ورجاله قد اعتدوا عليه فأحدثوا به إصاباته التي أثبتتها التقرير الطبي ولم يرد الحكم على هذا الدفاع إلا بقوله إن المحكمة تطمئن إلى أدلة الثبوت وهو رد قاصر لا يكفي في اطراح هذا الدفاع وعلى الرغم من أن الطاعن قد دفع بأنه كان في حالة دفاع شرعي فإن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع كما لم تجبه إلى طلب معانة باب المنزل لبيان صلة الطاعن بها وطلب عرض النقيب حسن عيد على الطبيب الشرعي لأن إصابته لم تصبح نهائية وعلى الرغم من أن هذه الطلبات جوهرية في تحقيق الدعوى إلا أن المحكمة لم تجبه إليها وطبقت في حق الطاعن المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بفقرتها الأولى والثانية مع أن المطواه لاتعد سلاحا من الأسلحة المقصودة بنص هذه المادة ولم يثبت على وجه اليقين أن الضابط تخلف لديه عاهه مستديمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز جواهر مخدرة بقصد الاتجار والتعدي على موظفين قائمين على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ومقاومتها بالقوة والعنف وهما الجريمةتان اللتان دانه الحكم بهما ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال النقيب حسن عيد مصطفى والملازم أول فاروق بيومي سليمان والملازم أول سمير صدقي بدر والشرطي السري على علي عبد الجواد وتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي والتقرير الطبي ، وعرض الحكم لإنكار الطاعن وأطرحه بقوله : "إن المحكمة وقد إطمأنت إلى أدلة الثبوت السابق بيانها فلانها تعرض عن إنكار المتهم الذي لم يلجأ إليه إلا للفرار من الإتهام الذي تردى فيه ، ثم رد على الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن منزل غير منزل الطاعن بقوله : "وأما مادفع به الحاضر مع المتهم من بطلان إذن التفتيش لصدوره عن منزل غير منزل المتهم فردود كذلك بما إطمأنت إليه المحكمة من أن المنزل الذي تضمنته التحريات وصدر به إذن التفتيش وتم فيه تنفيذ ذلك الإذن فعلا إنما هو منزل المتهم نفسه وقد استقر في يقين المحكمة مما إطمأنت إليه من أدلة الثبوت السابق بيانها أن المنزل الذي حصل فيه التفتيش بحارة عفت المتفرعة من شارع بني هارون وفق ماجاء صراحة في الإذن الصادر من النيابة العامة التي تملك إصدار ذلك الإذن على أساس أنه خاص بالمتهم وفي حوزته ويقيم فيه ولذلك فإن هذا

الدفع منها كذلك ويتعين رفضه وما أثاره الدفاع من أن النيابة العامة لم تنفذ ضد المتهم على ذلك المنزل المأذون بالتفتيش فيه وفاء للغرامة المحكوم عليه بها في الجناية رقم ٢٤٩٦ لسنة ١٩٦٠ بنى سوييف لا ينهض دليلا على ما زعمه المتهم فضلا عن أن كتاب مجلس مدينة بنى سوييف المؤرخ ١٩٦٨/١١/١٤ والمرفق بملف الدعوى يفيد أن بالمنزل المأذون بتفتيشه اشتراك للياه برقم ٦٢٧٩ وآخر للنور رقم ٤٠٩١ وهما بإسم المتهم نفسه . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطعن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وكانت المحكمة قد إطمأنت للأدلة السائغة التي أوردتها في حكمها إلى أن المنزل الذي صدر إذن النيابة بتفتيشه وأسفر التفتيش عن ضبط المخدر به هو منزل الطاعن وأطرح في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الصدد، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن ممثل النيابة قدم بالجلسة في حضور الطاعن ومحاميه مستندا رسميا يدل على أن هذا المنزل يملكه الطاعن حتى أكتوبر سنة ١٩٦٨ وهو المستند الذي أشارت إليه المحكمة في حكمها ولم يثر الطاعن أو محاميه شيئا عنه ، وكان من المقرر أن الدفع بتلقيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بشأن استعمال القسوة معه وبأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه ، ورد عليه بقوله : ”وما أوردته الدفاع بشأن استعمال القسوة مع المتهم بمعرفة رجال القوة مردود بأن الإصابات التي وجدت به عبارة عن خدوش بالرقبة ومسحجات بالظهر والجهة واشتباه كسر إسلامية الأصبع الخامس وعملت له أشعة ظهر منها أن بالأصبع المذكور شرخ بسيط بقاء مدة المشطية الخامسة وقد ثبت من أقوال شهود الإثبات أن ما حدث بالمتهم من إصابات كان من مقاومته للقوة إبان ضبطه وفي أثناء ركوبه سيارة الشرطة ولا يستقيم القول الذي نادى به المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعي فقد سدد الطعنات بالمطواه التي كان يحملها والتي شمر نصلها في وجه رجل القوة وأحدث ما بهما من إصابات وما به من خدوش أو مسحجات من أثر التماسك وقت ضبطه ومقاومته لرجل القوة كما سلف البيان تفصيلا“ . ولما كان تقدير الوقائع المؤدية إلى قيام حالة الدفاع

الشرعى أو نفيها من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، وكان ما أثبتته الحكم من تلك الوقائع مؤديا إلى النتيجة التى استخلصها من أن الطاعن لم يكن فى حالة دفاع شرعى ، فإن ما ينعمه الطاعن على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لطلب إجراء معاينة باب المنزل ورد عليه بقوله . ” وما قاله الدفاع بشأن طلب إجراء معاينة باب منزل المتهم للتأكد من أن الغرفة الثانية لا يمكن فتحها عنوة ومن ثم يتعذر دخول رجال القوة الأربعة فى آن واحد “ هذا القول مردود بأن المعاينة التى أجراها السيد وكيل النيابة المحقق فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٦٧ تفيد أن الغرفة اليمنى والتى يوجد بها قفل الباب مهشمة فى مكان القفل وقد إنكسرت الخشبستان المئمت بهما ذلك القفل وترى المحكمة أنه لا جدوى من معاينة الباب الآن بعد أن ظل فى حوزة المتهم وذويه من تاريخ المعاينة للآن وقد إطمأنت المحكمة إلى ما أجمع عليه شهود الإثبات من أن مصراعى الباب قد انفتحا وقت الضغط عليه عنوة وبذلك يتمكن الرجال الأربعة من الدخول مسرعين إلى حيث كان المتهم فى ردهة المسكن وعلى بعد متر ونصف من مكان ذلك الباب . ولما كانت المحكمة قد بررت رفض طلب إجراء المعاينة بأسباب سائغة ، وكان الأمر المراد إثباته من المعاينة لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة بل المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى إطمأنت إليه المحكمة مما لا تلتزم المحكمة بإجابته ، ومن ثم فإنه لا محل لما ينعمه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن قد اقتصر على طلب عرض المطواه التى استعملت فى إصابة شاهدى الإثبات على خبير البصمات وعلى الكلب البوليسى دون باقى المضبوطات فى الدعوى وقد رد الحكم على هذا الطلب بقوله ” وما طلبه الدفاع بشأن عرض المطواه التى استعملت فى إصابة شاهدى الإثبات الأول والثالث على إدارة تحقيق الشخصية لفحص ما عليها من بصمات وعرضها على الكلب البوليسى للتعرف على من كان يحملها وقت التعدى ، هذا الطلب غير مجد فقد أمسك بتلك المطواه عديدون أثناء التحقيق ولذا فإن هذا الطلب لا جدوى من وراء تحقيقه وتطمئن المحكمة إلى أقوال شهود الإثبات بشأن استعمال تلك المطواه بالذات فى إصابة الضابط والشرطى المشار إليهما “ . وما أورده الحكم فيما تقدم يفيد أن المحكمة قد رأت فى هذا الإجراء أمرا غير متبع فى الدعوى وليس من شأنه

التأثير في عقيدتها بعد أن إطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات بشأن استعمال تلك المطواه في إصابة الضابط والشرطي . ولما كان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه ، إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة وهو ما أوضحه الحكم بما يستقيم به أطراح ذلك الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت نقلا عن تقرير قسم جراحة الأعصاب بمستشفى المنيل الجامعي أن إصابة النقيب حسن عيد مصطفى قد تخلف عنها عاهة مستديمة هي صدم سلامة الحساسية بالأصبع الخنصر الأيمن نتيجة قطع عصب هذا الأصبع وانتهى التقرير إلى طلب تحويل الأوراق إلى الإدارة العامة للقومسيونات الطبية لتحديد نسبة العجز ودرجته ، وكان الحكم قد عرض لطلب عرض هذا الضابط على الطبيب الشرعي لتقدير نسبة العاهة لديه بقوله "وحيث إن المحكمة لا ترى مبررا لعرض شاهد الإثبات الأول على الطبيب الشرعي لفحص إصابته وتقدير نسبة العاهة لديه فإن المتهم مقدم للمحاكمة عن هذا الشق من الإتهام لمقاومته بالقوة والعنف المجنى عليهما وأحدث بهما الإصابات المبينة بالتقرير الطبي وكان ذلك أثناء تأدية وظيفتهما وبسببها وقد ثبت أن ذلك المتهم كان يحمل سلاحا وهو المطواه السابق وصفها " . ولما كان الطاعن لا ينازع فيما أورده الحكم نقلا عن التقرير الطبي ، وكان لا يؤثر في قيام العاهة كونها لم تقدر بنسبة مئوية ، فإن الحكم إذ طبق الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما . على أنه لا جدوى مما يشير الطاعن في هذا الصدد لأن العقوبة التي أوقعها الحكم على الطاعن وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وغرامة خمسة آلاف جنيه داخلية في حدود العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من هذه المادة لجريرة التعدي على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أو مقاومته بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته دون أن يتخلف عن التعدي أو المقاومة عاهة مستديمة . كما أنها مقررة أيضا لجريرة إحراز مواد مخدرة بقصد الاتجار التي دان الحكم الطاعن بها بعد أن طبق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجرمية الأشد وهي جرمية إحراز المخدر بقصد الاتجار . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، محمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد
أبو الفضل حفتى .

(١٨١)

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٣٩ القضائية

تفتيش . " إذن التفتيش . تنفيذه " . بطلان .

حرمة المتجر مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . صدور إذن النيابة بتفتيش شخص
معين أو مسكنه . شمول هذا الاذن متجره .

التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ،
أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . وإذن فإدام
هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما ، فإنه يشمل بالضرورة
ما يكون متصلا به ، والمتجر كذلك . ومن ثم فإن إطلاق القول ببطلان تفتيش
المتجر بعدم التنصيص عليه صراحة فى الأمر به يكون على غير سند من صحيح
القانون .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى يوم ١٤/٤/١٩٦٦ بدائرة قسم
الدرب الأحمر محافظة القاهرة : (أولا) حاز بقصد الإتجار جوهرا مخدرا مادة
" الكرتون والانفيتامين " فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ثانيا) اتجر
فى الأدوية البسيطة بغير ترخيص من وزير التكوين . وطلبت من مستشاري الحالة

إحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة — بعد أن دفع الحاضر مع المتهم ببطلان التفتيش — قضت حضوريا عملا بالمواد ٣٠٤/١ و ٣٨١/١ من قانون الاجراءات الجنائية و ٣٠ من قانون العقوبات براءة المتهم مما أسند اليه وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط . فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث ان النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببطلان التفتيش وببراءة المطعون ضده قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه أسس قضاءه على ما قال به من أن أمر النيابة العامة اقتصر على تفتيش شخصه ومسكنه دون متجره الذى ضبط به المخدر ، مع أن حرمة المتجر من حرمة صاحبه أو مسكنه ، ومن ثم فان التفتيش يكون قد جرى في حدود الأمر به ، ويكون الحكم إذ أبطله معيبا بما يوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن أمرا صدر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم المطعون ضده ومسكنه . وقد أسفر تفتيش متجره — بناء على هذا الأمر — عن ضبط المادتين المخدرتين إلا أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان التفتيش قولا باجرائه في محل لم يشمل الأمر به . لما كان ذلك ، وكان التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمسكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة المتجر فستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . وإذن فإدام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش أحدهما أو كليهما ، فانه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به ، والمتجر كذلك . ومن ثم فإن اطلاق القول ببطلان تفتيش المتجر بعدم التنصيص عليه صراحة في الأمر به يكون على غير سند من صحيح القانون . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة قد قضت بما يخالف هذا النظر وحجبت نفسها عن القضاء في موضوع الدعوى وتقدير أداتها ، فان حكمها يكون واجب النقض ويكون متعينا مع النقض الاحالة في التهمتين .

جلسة ١٦ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / مختار مصطفى رضوان نائب رئيس المحكمة ، وعضوية السادة
المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ، ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ،
وأشرف خلف .

(١٨٢)

الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ القضائية

(ا ، ب ، ج) اتفاق جنائى . رشوة . إستيلاء على مال للدولة بغير حق .
تزوير "أوراق رسمية" . عقوبة . "الإعفاء منها" . موانع
العقاب . "جنون . عاهة عقلية" .

(ا) وقوع الجريمة قبل اعتراف المتهم بارتكابها . عدم تمتعه بالإعفاء
المنصوص عليه فى المادة ٤٨ عقوبات .

(ب) اقتصار الإعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا
عقوبات على حالة قبول الرشوة فحسب .

(ج) الجنون والعاهة العقلية وحدهما . هما مناط الإعفاء من العقاب
وفق المادة ٦٢ عقوبات .

(د) جريمة . "أركانها" . تزوير . "الأوراق الرسمية" .
أوراق رسمية .

لا شأن لبيان عدد الأوراق المزورة فى توافر أركان جريمة
التزوير .

(هـ ، و) عقوبة . "تطبيقها" . "العقوبة المبررة" . محكمة
الموضوع . "سلطانها فى تقدير العقوبة" . حكم .
"تسببه . تسبب غير معيب" . طعن . "المصلحة

في الطعن " . تزوير . "أوراق رسمية" . استيلاء على مال
للدولة بغير حق . إرتباط .

(هـ) تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا . موضوعي .

(و) النعي على المحكمة نخطوها في عدم الاطلاع على المحررات محل
جريمة التزوير . عدم جدواه . مادامت المحكمة قد أعملت في حق
المتهم المادة ٣٢/٢ عقوبات وأخذته بجريمة الاستيلاء بغير
حق على مال جمعية تساهم الدولة في مالها بنصيب المستندة إليه
وهي ذات العقوبة الأشد .

متى تنتفي المصلحة في الطعن ؟

(ز ، ح) رشوة . وصف التهمة . محكمة الموضوع . " سلطتها
في تعديل وصف التهمة " . دفاع . " الإخلال بحق
الدفاع . ما لا يوفره " .

(ز) حق المحكمة في تعديل وصف التهمة . ما دام أن الواقعة الواردة
بأمر الاحالة هي ذاتها أساس الوصف الجديد .

(ح) عدم التزام المحكمة بتنبية الدفاع عند تعديل وصف التهمة بما
ينطبق عليه المادة ١٠٩ مكررا عقوبات . بدلا من الوصف
المنطبق عليه المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .

(ط ، ي ، ك ، ل ، م) إثبات . " إثبات بوجه عام " . " خبرة " .
" اعتراف " . محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " .
حكم . " تسببيه . تسبب غير معيب " . تزوير .
أوراق رسمية .

(ط) تقدير آراء الخبراء . والفصل فيما بوجه إليها من اعتراضات
ومطاعن . موضوعي . عدم قبول مصادرة المحكمة في تقديرها .
مثال في أخذ المحكمة بتقرير لجنة مشكلة لمراجعة حسابات .

(ي) إحالة المحكمة في بيان الأوراق المزورة إل ما جاء بتقرير الخبير
المقدم في الدعوى كدليل . لا عيب .

- (ك) تقدير الأدلة إلى كل متهم . من اختصاص محكمة الموضوع .
حقها في الاطمئنان إليها قبل متهم دون آخر .
- (ل) الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . تقديره .
موضوعي . ما دام سائغا .
- (م) أخذ المحكمة باعتراف المتهم في حق نفسه وحق غيره في أي دور من أدوار التحقيق . صحيح . ولو عدل عنه بعد ذلك .
- (ن، س، ع، ف) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . تزوير .
” الطعن بالتزوير “ . إجراءات المحاكمة . محكمة الموضوع .
” سلطتها في تقدير الدليل “ . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب “ .
- (ن) حق المحكمة في الاعتراض عن دفاع المتهم وعن تحقيقه . متى كان غير مستج . وبشرط بيان علة إعتراضها .
- (س) الطعن بالتزوير في أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير المحكمة . عدم التزامها بإجابته . أساس ذلك ؟
- (ع) عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .
- إطمئنان المحكمة إلى الأدلة . يفيد إطراحها ماساقه الدفاع لملها على عدم الأخذ بها .
- (ف) الدفاع القانوني الظاهر البطلان . لا يستوجب ردا .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع جناحي تسهيل الاستيلاء على مال الجمعية التعاونية للبتروك والتزوير ، قبل اعتراف الطاعن بارتكابهما — وهو ما لا يجادل فيه الطاعن — فإن في هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعن في شأن الإعفاء من العقوبة المنصوص عليه في المادة ٤٨ من قانون العقوبات ، بما يدل على إطراحه .

٢ — إن العذر المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات ، مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشي بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف من قبول الرشوة .

٣ — مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل، هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا — على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة في العقل دون غيرهما . وإذا كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائغة، سلامة إدراك الطاعن وقت ارتكابه للجرائم التي دين بها ووقت اعترافه بارتكابها في التحقيقات ، فإن النعي عليه في هذا الصدد لا يكون له محل .

٤ — بيان عدد الأوراق المزورة لا شأن له في توفر أركان جريمة التزوير .

٥ — تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون ، مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع ، وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعتها إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي ارتأته .

٦ — إذا كان صحيحا على ما ثبت من مراجعة محاضر الجلسات ومدونات الحكم المطعون فيه ، ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الاطلاع على الأوراق المزورة ، وهو مسلك من الحكم كان يؤذن بتعيب إجراءات المحاكمة إلا أن ما يرد هذا العيب عن الحكم — في صورة الطعن الحالي — هو إنعدام جدواه ، ذلك بأن العقوبة التي أوقعتها المحكمة على الطاعن عن مجموع الجرائم المسندة إليه هي العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة عن جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الجمعية التعاونية للبتروال التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ، ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بأوجه طعن تتصل بجريمة التزوير في محررات الجمعية ، طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة للجريمة الأولى .

٧ — الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تحييصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم ، وذلك بشرط أن تكون الواقعة المسندة

المينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد .

٨ — متى كانت الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد هي أن الطاعن عرض رشوة على موظف عمومي ولم تقبل منه ، هي ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة ، وكانت المحكمة قد طبقت مادة القانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى وهي المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات بدلا من المادة ١٠٦ مكررا منه التي طلبتها النيابة العامة ، فإن هذا التعديل لا يعطى الطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف ومادة القانون .

٩ — إن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن ، مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير ، شأنه في هذا شأن سائر الأدلة ، ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير اللجنة بشأن قيام الطاعن بتزوير المحورات التي نسبها إلى مستودع الجمعية وتفيد استرداد كميات بترواية من المتعهدين الذين من بينهم الطاعن الثاني إلى المستودع حتى يتسنى له تخفيض رصيد حساباتهم الجارية ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض .

١٠ — ليس ما يمنع المحكمة من أن تكتفى بحكمها في صدد بيان عدد الأوراق المزورة إلى مجرد الإحالة إلى ما جاء في تقرير الخبير في شأنها متى كان هذا التقرير مقدما في ذات الدعوى كدليل .

١١ — جرى قضاء محكمة النقض على أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم ، هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها ، وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها تلك الأدلة ، واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم ، وعدم اطمئنانها بالنسبة إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر .

١٢ — الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب ، ما دامت تقيمه على أسباب سائغة .

١٣ — من المقرر في قضاء محكمة النقض أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق ، وإن عدل عنه بعد ذلك ، متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للتحقيق والواقع .

١٤ — لئن كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه ، إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ، أن تعرض عن ذلك ، بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب .

١٥ — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها ، هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، والتي لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث .

١٦ — ليست المحكمة ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها ، واطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها جميع الاستبارات التي ساقها الدفاع لحماها على عدم الأخذ بها .

١٧ — لا تلتزم المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة كلا من ١ — ... (الطاعن الأول) ٢ — ... ٣ — (الطاعن الثاني) بأنهم في الفترة من شهر يونيو سنة ١٩٦٥ حتى آخر أبريل سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم قصر النيل محافظة القاهرة : المتهم الأول (أولا) بصفته موظفا عموميا بإدارة الحسابات بفرع القاهرة بالجمعية التعاونية للبتروك التابعة

للقطاع العام سهل لمتهم الثالث وآخرين الإستيلاء بغير حق على مبلغ ٨٦٧٢ ج و ٤٩٣ م من مال الجمعية المذكورة بأن قام باصطناع خطابات مزورة نسب صدورها إلى مستودع الها كستب تفيد إرتداد كميات من البترول وتسليمها هؤلاء الأشخاص بقصد خصمها من حساب المحطات التي يقومون باستغلالها وخصمت من حسابهم الجارى بالفعل . (ثانيا) إرتكب تزويرا فى محركات الجمعية التعاونية للبترول التابعة للقطاع العام بأن اصطنع الخطابات المشار إليها بالأوراق وأثبت فيها على خلاف الحقيقة أن بعض كميات من البترول التي تم تسليمها لبعض المحطات فعلا قد ارتدت إلى مستودع الها كستب دون تسليم تفيد خصمه قيمتها من حساب هذه المحطات . (ثالثا) بصفته سالفه الذكر أحدث عمدا ضرر بأموال ومصالح الجمعية سالفه الذكر التي يعمل بها بأن تسبب بالطرق السابقة فى ضياع أموالها والمتهمين الأول والثانى : قدما رشوة لموظف عمومى هو المراجع بإدارة المراجعة والتفتيش بالجمعية التعاونية للبترول التابعة للقطاع العام لاخلال بواجبات وظيفته بأن دفعه مبلغ ١٠٠ ج (مائة جنيه) حتى لا يكشف عن تلاعبهما . المتهمان الثانى والثالث : إشتراكا مع المتهم الأول بطريق الإتفاق فى ارتكاب الجرائم الثلاث الأول المسندة إليه بأن اتفقا معه على اصطناع الخطابات المزورة سالفه الذكر بقصد خصم قيمة الفواتير الخاصة بها من حساب المحطات التي صدرت لصالحها فكان أن تمت الجرائم بناء على هذا الاتفاق . وطلبت من مستشار الإحالة إحالة المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ١٠٩ مكرر و ١١٠ و ١١١/٦ و ١١٣ و ١١٣ مكرر و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٤ مكرر فقرة ثانية من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول و ٤٠/٤١ و ١٠٦ مكرر و ١١٠ و ١١١/٦ و ١١٣ و ١١٣ مكرر و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٤ مكرر فقرة ثانية من قانون العقوبات بالنسبة إلى الثانى و ٤٠/٢ و ٤١ و ١١١/٦ و ١١٣ مكرر و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٤ مكرر فقرة ثانية من قانون العقوبات بالنسبة إلى الثالث . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت فى الدعوى حضوريا عملا بالمواد ١٠٩ مكرر و ١١٠ و ١١١/٦ و ١١٣ و ١١٣ مكرر ١/١ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٤ مكرر ١ - ٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول و ٤٠/٢ و ٤١ و ١١١/٦ و ١١٣ و ١١٣ مكرر ١/١ و ١١٨ و ١١٩ و ٢١٤ مكرر ١ - ٢ من ذلك القانون بالنسبة إلى المتهم الثالث مع تطبيق

المادة ٣٢ منه بالنسبة إليهما (أولا) بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة مدة سبع سنوات وبعزله من وظيفته وبالزامه برد مبلغ ٨٦٧٢ ج و ٤٩٣ م وبتغريمه مبلغ ٨٦٧٢ ج و ٤٩٣ م ومصادرة مبلغ المائة جنيه . (ثانيا) بمعاقة المتهم الثالث بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات وبالزامه برد مبلغ ٤٧٣٧ ج و ٥٠٠ م وبتغريمه مبلغ ٤٧٣٧ ج و ٥٠٠ م (ثالثا) براءة المتهم الثاني مما أسند إليه . فطمن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو الإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال والقصور والتناقض في التسبيب والبطلان في الإجراءات ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن المادة ٤٨ من قانون العقوبات تعفيه من العقاب لأن مانسب إليه من تسهيل للطاعن الثاني وآخرين الحصول بغير حق على مال للجمعية التعاونية للبتروك يوفرجيمة الإتفاق الجنائي في حقه وقد أخبر بوجود هذا الإتفاق وبمن اشتركوا فيه الأمر الذي دعاه أيضا أن يطلب استعمال الرأفة ، وقد طعن على تقرير اللجنة التي نيظ بها مراجعة حسابات الجمعية بأنها ألقت بمسئولية ما وقع من تزوير واختلاس في الجمعية على عاتقه حتى ما وقع أثناء غيابه كما أثار في دفاعه أن إترافاته بالتحقيقات فضلا عن أنها غامضة ومجهلة فهي متناقضة ومتضاربة مما حدا برجل الضبط القضائي الذي تلقى إترافه إلى الشك في قواه العقلية ، إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعن بتحقيق دفاعه وأطرحة واستدل استدلالا فاسدا على سلامة إدرا كه ثم إن المحكمة عدلت مادة الاتهام بالنسبة لجريمة الرشوة من المادة ١٠٦ مكررا من قانون العقوبات إلى المادة ١٠٩ مكررا منه دون أن تنبه إلى هذا التعديل الذي لا يجيزله أن يتمتع بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات كما أن المحكمة عولت على أقواله وعلى تقرير اللجنة التي شكلت لمراجعة حسابات الجمعية وأهدرتهما في حق متهم آخر قضت ببراءته وأخيرا فإن المحكمة لم تطلع على المحررات المقضى بتزويرها وخلا حكمها المطعون فيه ومحاضر الجلسات من إثبات هذا الإجراء . جوهرية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم تسهيل الاستيلاء على مال لشركة تساهم الدولة في مالها بنصيب، وتزوير في محركاتها واحداث ضرر عمدي بأموالها وعرض رشوة التي دين الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها مستمدة من أقوال الشهود وتقرير لجنة مراجعة حسابات الجمعية التعاونية للبترول واعتراف الطاعن . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأخيرة من المادة ٤٨ من قانون العقوبات تنص على أنه يعفى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من بادر من اللجنة باخبار الحكومة بوجود إتفاق جنائي وبمن إشتراكوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنحة ... ” وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت وقوع جنائتي تسهيل الاستيلاء على مال الجمعية التعاونية للبترول والتزوير قبل إقرار الطاعن بارتكابهما — وهو مالا يجادل الطاعن فيه — فإن في هذا ما يتضمن بذاته الرد على ما أثاره الطاعن في شأن الإعفاء المنصوص عليه في المادة المذكورة بما يدل على إطرأحه فضلا عن أن المحكمة لم تكن ملزمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . أما ما يثيره الطاعن بشأن طلب استعمال الرأفة فمردود بأنه من المقرر أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع وبغير أن تكون ملزمة ببيان الأسباب التي دعته إلى توقيع العقوبة بالقدر الذي إرتأته . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر شأنه في هذا شأن سائر الأدلة ولا يقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وكانت المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير اللجنة بشأن قيام الطاعن بتزوير المحركات التي نسبها إلى مستودع الجمعية وتفيد استرداد كميات بترولية من المتعهدين الذين من بينهم الطاعن الثاني إلى المستودع حتى يتسنى له تخفيض رصيد حساباتهم الجارية وبلغت قيمة المبالغ المختلصة نتيجة لذلك مبلغ ٨٦٧٢ ج و ٤٩٣ م فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن في شأن عدم التعويل على إقراره لإختلال قواه العقلية بقوله ” إن الثابت من التحقيقات أن المتهم المذكور إقترف جرائمه وهو حافظ لشعوره واختياره وفي حالة عقلية سليمة ينبيء عن ذلك ما ظهر منه من تدبير وإحكام

في ارتكاب جرائمه فترة تزيد من السنة وأنه لم يعترف إلا بعد أن قويت حوله الشبهات وضيق عليه سمير أحمد حامد المراجع بإدارة المراقبة والتفتيش الخناق ومع ذلك فقد حاول رشوة المراجع المذكور ظنا منه أن مثله يتأثر باغراء المادة فيتركه يستمر في ضلاله وليس هذا شأن الشخص المختل العقلية بل هو شأن العاقل الماكر المدبر ومن ثم تطرح المحكمة جانبا ما أثاره الدفاع عن المتهم الأول في شأن قواه العقلية وإذ كان الثابت مما أورده الحكم أن المدافع عن الطاعن لم يثر هذا الدفاع إلا للتشكيك في قيمة الإقرار الصادر منه ولم يطلب إلى المحكمة تحقيقه بل طلب استعمال الرأفة وكان مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني لشعوره واختياره في عمله وقت ارتكاب الفعل هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعا على ما تقضى به المادة ٦٢ من قانون العقوبات لجنون أو عاهة في العقل دون غيرها وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائغة سلامة إدراك الطاعن وقت ارتكابه للجرائم التي دين بها ووقت إقراره بإرتكابها في التحقيقات ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . أما ما ينهض الطاعن على إقراره بالغموض والتجهيل فردود بأن الإقرار في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم وذلك بشرط أن تكون الواقعة المادية الميينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذتها المحكمة أساسا للوصف الجديد ومتى كانت الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد هي أن الطاعن عرض رشوة على موظف عمومي ولم تقبل منه وهي ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة وكانت المحكمة قد طبقت مادة القانون على الوجه الصحيح في واقعة الدعوى وهي المادة ١٠٩ مكررا من قانون العقوبات بدلا من المادة ١٠٦ مكررا منه التي طلبتها النيابة العامة فإن هذا التعديل لا يعطى الطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع إذ أن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف ومادة القانون ولا محل بعد ذلك لتمتع الطاعن بالعدو

المعفى من عقوبة الرشوة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا من قانون العقوبات إذ أن هذا العذر مقصور على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة إمتناع الموظف عن قبول الرشوة كما هو الحال في واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاء الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه عول على أقواله وتقرير اللجنة في إدانته وأهدر هذين الدليلين في حق غيره فمردود بأن قضاء محكمة النقض قد جرى على أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين إعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة وإطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئنانها بالنسبة إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر . لما كان ذلك ، وكان صحيحا على ما ثبت من مراجعة محاضر الجلسات ومدونات الحكم المطعون فيه ما قال به الطاعن من أن المحكمة أغفلت الإطلاع على الأوراق المزورة وهو مسلك من الحكم كأن يؤذن بتعيب إجراءات المحاكمة إلا أن ما يرد هذا العيب عن الحكم في صورة الطعن الحالى هو إنعدام جدواه ذلك بأن العقوبة التي أوقعها المحكمة على الطاعن من مجموع الجرائم المسندة إليه هي العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات التي طبقها المحكمة عن جريمة تسهيل الاستيلاء بغير حق على مال الجمعية التعاونية للبتروئ التي تساهم الدولة في مالها بنصيب . ومن ثم فلا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بأوجه طعن تتصل بجريمة التزوير في محررات الجمعية طالما أن المحكمة قد طبقت المادة ٣٢ من قانون العقوبات وقضت بمعاقبته بالعقوبة الأشد وهي المقررة للجريمة الأولى . لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن لا يكون له محل ويتعين رفض الطعن المقدم منه .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى هو البطلان في الإجراءات والقصور في التسبيب والاخلال بحق الدفاع والفساد في الإستدلال ، ذلك بأن المحكمة لم تطلع على المحررات المقضى بتزويرها وخلا الحكم المطعون فيه ومحاضر الجلسات من إثبات هذا الإجراء مع جوهرية ، كما خلا الحكم المطعون فيه من بيان الأوراق المزورة وعددها وطريقة تزويرها ولم تمكنه المحكمة من التقرير بالطعن بالتزوير والسير في إجراءات تحقيق الطعن في الفواتير الإثنى عشرة التي نسب إليه الإعتراف باستلام كميات البترول الثابتة بها وصدرت عنها

مذكرات ارتداد مزورة ودلل الحكم تدليلا فاسدا على صحة هذا الاعتراف وعلى عدم تناقض الطاعن الأول في تحديد المقابل الذى تقاضاه منه ولم يعرض لما ساقه من أدلة وشواهد للتزوير أو لدفاعه بشأن دعوى حساب مدنية مرفوعة منه ضد الجمعية المحبى عليها ومصدر حكم فيها بنذب خير لتصفية الحساب .

وحيث إنه عن الوجه الأول من النعى الخاص ببطلان الاجراءات لعدم إطلاع المحكمة على المحررات المزورة فقد سبق معالجته فى الطعن المقدم من الطاعن الأول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين فى مدوناته أن الطاعن الأول كان يصطنع مكاتبات مزورة بخط يده نسب صدورها إلى مدير المستودع التابع للجمعية المحبى عليها تفيد إرتداد كميات بترواية من المتعهد الطاعن إلى المستودع حتى يمكن تخفيض رصيد الحساب الجارى له بقيمتها واتفق الطاعنان سويا على أن يقتسما قيمة المبالغ المختلصة وأن جملة المبالغ التى صدرت عنها هذه الاستثمارات المزورة تبلغ ٤٧٣٧ ج و ٥٠٠ م فإن هذا الذى تحدث الحكم به قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الاشتراك فى التزوير والإختلاس اللتين دان الطاعن بهما — أما بيان عدد الأوراق المزورة فلا شأن له فى توفر أركان الجريمة — هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد أحال فى ذلك إلى تقرير اللجنة التى قامت بتحصيص أرصدة المتعهدين التابعين للجمعية وليس هناك ما يمنع المحكمة من أن تكتفى بحكمها فى صدد بيانها إلى مجرد الإحالة إلى ما جاء فى تقرير الخبير فى شأنها متى كان هذا التقرير مقدما فى ذات الدعوى كدليل على الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن فى شأن التناقض فى تحديد المقابل والطعن بالتزوير بقوله ” أما اختلاف المتهم الأول (الطاعن الأول) فى بيان المبالغ التى حصل عليها من المتهم الثالث (الطاعن الثانى) نظير اتفاقه معه على ارتكاب ما ارتكبه من جرائم فلا يؤثر فى قوة الدليل المستمد من اعترافات المتهم الأول فى هذا الشأن ذلك لأن المتهم الأول لم يكن يرصد أولا بأول ما حصل عليه من مال حرام من المتهم الثالث كما وأنه لم يكن مفروضا عليه أن يمسك دفترا يحصر فيه كل ما حصل عليه لتكون بياناته فى تحديد هذه المبالغ دقيقة واضحة — أما طعن الدفاع بالتزوير فى الفواتير المنسوب إلى المتهم الثالث الاشتراك فى اختلاسها فردود عليه بأن المتهم الثالث

اعترف صراحة في تحقیقات النيابة بأنه استلم محتويات هذه الفواتير والثابت من مراجعة أقوال المتهم المذكور في تحقیقات النيابة أنه كان حاضر الإجابة يحمل معه مستندات دفاعه فقد ذكر في أقواله أرقام وتواريخ ومبالغ المبيعات التي سلمها للحصول سدادا للمطلوب منه وهي خمسة شيكات كما أنه ذكر بدقة تواريخ مذكرات حسابه من الجمعية في نهاية سنة ١٩٦٥ وفي ١٩٦٦/٥/٧ ولذلك تطمئن المحكمة أن المتهم المذكور لم يدل بأي قول من أقواله إعتباطا دون توفيق أو حساب ومن ثم يكون إقراره باستلام محتويات الفواتير المنسوب إليه الاشتراك في اختلاسها قد جاء بعد تفكير وترو ويكفي ما يثيره الدفاع من طعن بالتزوير في هذه الفواتير جدير بالاعتناء عنه". ولما كان الإقرار في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب مادامت تقيمه على أسباب سائغة ، وكان من المقرر في قضاء محكمة النقض أن لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باقرار المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للتحقیقة والواقع ، وكانت المحكمة قد خلصت في استدلال سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من اقرار الطاعن الأول في شأن المقابل ومن اقرار الطاعن الثاني بتحقیقات النيابة في شأن استلامه كميات البترول المبينة بالفواتير التي طلب الطعن فيها بالتزوير في دور المحاكمة ، فانه لا يجوز مجادلتها في تقديرها . وفضلا عن ذلك فان الحكم المطعون فيه أورد ضمن ما حول عليه في إدانة الطاعن أنه بعد أن كان الأخير يقوم باستلام كميات البترول بموجب الفواتير يعود ويتسلم "استمارات دائنة" عنها بحجة ردها إلى الجمعية خلافا للتحقیقة الأمر الثابت بدفتر صلاح الدين حسين محصل الجمعية وبكشف الحساب الجاري التي أرسلت من الجمعية إلى الطاعن دون أن يحرك ساكنا . وإذا كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أنه وإن كان القانون قد أوجب سماع ما يبديه المتهم من أوجه دفاع وتحقیقه إلا أن المحكمة إذا كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الأمر المطلوب تحقیقه غير متج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم إجابتها هذا الطلب . ولما كان الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بإجابته ، لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير

القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث، وكان ما قاله الحكم فيما تقدم سائغا ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه من إطراح طلب التقرير بالطعن بالتزوير والسير في إجراءات تحقيق الطعن، فإن ما يثيره الطاعن في طعنه من قالة قصور الحكم في التسبيب والإخلال بحقه في الدفاع يكون في غير محله، أما ما ينعاه الطاعن بشأن عدم رد الحكم على دفاعه في صدد دعوى الحساب المرفوعة منه، فمردود بأن المحكمة ليست ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها وأطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها يدل على إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لجلها على عدم الأخذ بها. لما كان ما تقدم، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفتى .

(١٨٣)

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) مستشار الإحالة . ” تسبيب قراراته “ . ” حجية
قراراته “ . إحالة . بطلان . تحقيق . حكم . إثبات .
” إثبات بوجه هام “ . قوة الأمر المقضى .

(أ) عدم تحديد القانون أجلا معيناً لتحرير أسباب قرارات
مستشار الإحالة وإيداعها .

(ب) حجية قرارات مستشار الإحالة . محدودة . صدورها
لا يمنع من إعادة التحقيق عن الواقعة ذاتها إذا ظهرت دلائل
جديدة عملاً بالمادة ١٩٧ أ . ج .

(ج) وجوب تخيص مستشار الإحالة للدعوى وأدلتها ثم
إصداره أمراً مسبباً بما يراه من كفاية الأدلة
أو عدم كفايتها .

(د) المقصود من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها في
قضاء الإحالة ؟

(هـ ، و ، ز) مستشار الإحالة . ” الطعن في قراراته “ . نقض .
” أسباب الطعن بالنقض . ما لا يقبل منها “ . طعن .

(د) القرار الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى .
خضوعه في تقديره لرقابة محكمة النقض .

(و) عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض .

(ز) عدم جواز النعي على مستشار الإحالة قعوده عن إجراء تحقيق
لم يطلب منه .

١ — من المقرر أن قرارات مستشار الإحالة لا تعد أحكاما في المعنى القانوني الصحيح إذ أن الحكم قضاء صادر من محكمة مشكلة تشكيلا صحيحا ومختصة في موضوع دعوى رفعت إليها وفقا للقواعد الإجرائية المقررة ، في حين أن أوامر مستشار الإحالة تصدر منه بإعتباره سلطة تحقيق وإيست جزئا من قضاء الحكم ولا تتضمن قضاء في موضوع أى من الدعويين الجنائية أو المدنية بل هي مجرد تقدير مبدئي لحكم القانون أو لكفاية الدلائل قبل المتهم من حيث جدوى الوصول إلى مرحلة المحاكمة . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب إشتال أوامر مستشار الإحالة على الأسباب التي بنيت عليها ما دام أنه لا يوجد نص في القانون يحدد أجلا معيناً لتحرير أسباب القرارات التي يصدرها وإيداعها على نحو ما فعل الشارع بالنسبة للأحكام بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات .

٢ — إن البطلان المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات قاصر على الأحكام ولا يطبق إلا عليها ، لما لها من حجية خاصة حيث نكتسب قوة الأمر المقضى متى صارت نهائية وتمتنع معها إعادة محاكمة المتهم من ذات الواقعة التي حكم عليه من أجلها لأي سبب كان ومهما تكشف بعد ذلك من دلائل يثبتها أوامر مستشار الإحالة محدودة الحجية وصدورها لا يمنع من إعادة التحقيق عن ذات الواقعة في حالة ظهور دلائل جديدة عملا بالمادة ١٩٧ من قانون الإجراءات — ومن ثم فإن القول ببطلان الأمر الصادر من مستشار الإحالة لعدم تحرير أسباب له خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره يكون ولا سند له من القانون .

٣ — من المقرر قانونا وفقا للـواد ٣/١٧٣ و ١٧٦ و ١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن مستشار الإحالة الذى خلف غرفة الاتهام فى اختصاصها بالتصرف فى الجنايات التى تطلب سلطة التحقيق إحالتها إلى محكمة الجنايات يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إذ رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية ، أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفى المالين يجب أن يشتمل الأمر الصادر منه على الأسباب التى بنى عليها . والحكمة من إيجاب تسيب الأمر على ما أفصححت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المعدل هى الرغبة فى اسباغ صفة الجدية على مرحلة الإحالة . ومن ثم فإن مستشار الإحالة وإن لم يكن من وظيفته البحث عما إذا كان المتهم مدانا ، فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل إصدار قراره أن يحص الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمره مسهبا بما يراه فى كفاية الأدلة أو عدم كفايتها .

٤ — إن المقصود من كفاية الأدلة فى قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانته ، وهو المعنى الذى يتفق ووظيفة ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية .

٥ — من المقرر أن القرار الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى يخضع فى تقديره وفقا للسادة ١٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرقابة محكمة النقض .

٦ — متى كان القرار المطعون فيه قد أعمل حكم القانون فأحاط بالدعوى ومحص أدلتها ووازن بينها وخلص فى تقدير مائغ له سنده من الأوراق إلى أن الأدلة يحيطها الشك ويكتنفها الغموض وليست كافية لإحالة المتهمين للمحاكمة ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .

٧ — متى كان البين من الرجوع إلى محضر الجلسة أن الطاعن وإن نعى على التحقيق الابتدائى القصور لعدم إجراء المضاهاة إلا أنه لم يطلب من مستشار

الإحالة لإجراء تحقيق معين في هذا الشأن ، ومن ثم فلا يقبل منه النعى عليه فعوده عن إجراء تحقيق لم يطلب منه .

الوقائع

أبأن المدعى بالحق المدني بأن أربعة عشر شخصا (من بينهم المطعون ضدهما) قد ارتكبوا حادث إنلاف زراعة بطاطس مملوكة له وقائمة على مساحة تقدر بحوالي فدانين ليلا حالة كون بعضهم حاملا سلاحا وذلك إستنادا إلى اعتراف المطعون ضدهما بارتكابهما مع الباقيين هذا الحادث . وبعد أن قامت النيابة العامة بتحقيق الواقعة انتهت إلى قصر الإتهام على المطعون ضدهما وأسندت إليهما أنهما في ليلة ١٣/٤/١٩٦٥ بدائرة مركز كفر الزيات : اتلفا وآخرين زراعة البطاطس غير المحصودة المبينة وصفا وقيمة بالمحضر والمملوكة لحسين عبد المجيد العجان بأن اقتلعوها بالأيدى حالة كون بعض المتهمين يحملون أسلحة نارية (بنادق) الأمر المنطبق على المسادتين ١/٣٦٧ و ٣٦٨ من قانون العقوبات ، وقدمت المطعون ضدهما إلى مستشار الإحالة بعد أن استبعدت باقي المتهمين من الإتهام فاستأنف المدعى بالحق المدني قرار الحفظ الضمني الصادر من النيابة بالنسبة لهؤلاء الآخرين وطلب من مستشار الإحالة الأمر بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بإحالة جميع المتهمين إلى محكمة الجنايات لمعاقبهم طبقا لمادتي الإتهام سالفتي الذكر ، بينما طلبت النيابة العامة قصر الاتهام على المطعون ضدهما أخذا باعترافهما ، ودفع المتهمون الذين أبعدهم النيابة عن الاتهام بعدم جواز الاستئناف بالنسبة إليهم كما دفعوا بعدم قبول الإستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . وبتاريخ ٦ مارس سنة ١٩٦٨ أصدر مستشار الإحالة أمره المطعون فيه قاضيا (أولا) برفض الدفع بعدم قبول الإستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد وبقبوله (ثانيا) برفض الدفع بعدم جواز الإستئناف بالنسبة للمتهمين المستبعدين بمعرفة النيابة من الإتهام (ثالثا) بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للتهم شلي على الخولي لوفاته (رابعا) وفي الموضوع (١) برفض الإستئناف موضوعا بالنسبة للمتهمين المبعدين من الإتهام بمعرفة النيابة وتأييد قرارها الضمني في حقهم (ب) بالوجه لإقامة

الدعوى الجنائية قبل المطعون ضدهما الحاليين لعدم كفاية الأدلة . فطعن المدعى بالحق المدني في هذا الأمر بجميع أجزائه بطريق النقض وقدم المحاميان عنه تقريرين بالأسباب موقعا عليهما منهما .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن القرار المطعون فيه إذ خلص إلى تأييد قرار النيابة الضمنية بعدم وجود وجه بالنسبة للمتهمين من الأول حتى الثاني عشر وإلى الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبل المتهمين الثالث عشر والرابع عشر من تهمة اتلاف الزراعة قد شابه البطلان وأخطأ في الإسناد وانطوى على إخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه لم توقع أسبابه في خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ صدوره عملا بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية . كما عول في قضائه على أن الطاعن تراخى في الإبلاغ عن الحادث في حين أنه أبرق إلى مديرية الأمن بوقوع الحادث في ذات يوم حصوله . ثم إنه التفت عن إجابة الطاعن إلى طلبه إجراء مضاهاة بين الخط الذي حرر به الخطابان المقدمان منه مع جوهريته في التدليل على صدق دفاعه وتأكيده إقرار المتهم الرابع عشر . هذا إلى أن القرار استدلل على فساد الإتهام بالخصومات القائمة بين الطاعن وعمدة الناحية وعدول المطعون ضدهما الأخيرين عن إقرارهما ، وذهب في نفى إمكان التعرف على الجناة إلى أن الحادث وقع ليلا ، مع أنها — جميعا — لا تؤدي إلى مارتبه عليها مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الفقرة الأخيرة من المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه " يبطل الحكم إذا مضى ثلاثون يوما دون حصول التوقيع مالم يكن صادرا بالبراءة " قد دلت على أن البطلان لعدم التوقيع خاص بالأحكام . لما كان ذلك ، وكانت قرارات مستشار الإحالة لا تعد أحكاما في المعنى القانوني الصحيح ، إذ أن الحكم قضاء صادر من محكمة مشكلة تشكيلا صحيحا ومختصة في موضوع دعوى رفعت إليها وفق القواعد الإجرائية المقررة ، في حين أن أوامر مستشار الإحالة تصدر منه باعتباره سلطة تحقيق وليست جزءا من قضاء الحكم

ولا تتضمن قضاء في موضوع أيا من الدعوى الجنائية أو المدنية بل هي مجرد تقدير مبدئى لحكم القانون أول كفاية الدلائل قبل المتهم من حيث جدوى الوصول إلى مرحلة المحاكمة . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية من وجوب اشتغال أوامر مستشار الإحالة على الأسباب التي بنيت عليها ما دام أنه لا يوجد نص في القانون يحدد أجلا معيناً لتحرير أسباب القرارات التي يصدرها وإبداءها على نحو ما فعل الشارع بالنسبة للأحكام بالمادة ٣١٢ من قانون الإجراءات . لما كان ذلك ، وكان البطلان المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات قاصرا على الأحكام ولا يطبق إلا عليها لما لها من حجية خاصة حيث تكتسب قوة الأمر المقضى متى صارت نهائية وتمتنع معها إعادة محاكمة المتهم عن ذات الواقعة التي حكم عليه من أجلها لأى سبب كان ومهما تكشف بعد ذلك من دلائل بينا أوامر مستشار الإحالة محدودة الحجية وصدورها لا يمنع من إعادة التحقيق عن ذات الواقعة في حالة ظهور دلائل جديدة — عملا بالمادة ١٩٧ من قانون الإجراءات — فإن القول ببطلان الأمر الصادر من مستشار الإحالة لعدم تحرير أسباب له خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدوره يكون ولا سند له من القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر قانونا وفقا للواد ٣/١٧٣ و ١٧٦ و ١٧٨ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ أن مستشار الإحالة الذى خلف غرفة الاتهام في اختصاصها بالتصرف في الجنايات التي تطلب سلطة التحقيق إحالتها إلى محكمة الجنايات يحيل الدعوى إلى محكمة الجنايات إذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة على المتهم كافية ، أما إن رأى عدم كفايتها فيصدر أمرا بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفي الحالين يجب أن يشمل الأمر الصادر منه على الأسباب التي بنى عليها . والحكمة من إيجاب تسهيب الأمر على ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المعدل هي الرغبة في إسباغ صفة الجدية على مرحلة الإحالة . لما كان ذلك ، فإن مستشار الإحالة وإن لم يكن من وظائفه البحث عما إذا كان المتهم مدانا ، فإن من حقه بل من واجبه وهو بسبيل إصدار قراره أن يخصص الدعوى وأدلتها ثم يصدر أمره مسببا بما يراه في كفاية الأدلة أو عدم كفايتها ، والمقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة أنها تسمح بتقديم المتهم للمحاكمة مع رجحان الحكم بإدانتة وهو المعنى الذى يتفق ووظيفة

ذلك القضاء كمرحلة من مراحل الدعوى الجنائية — والقرار الصادر منه بأن لاوجه لإقامة الدعوى يخضع في تقديره وفقا للمادة ١٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ لرقابة محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان القرار المطعون فيه قد عمل حكم القانون فأحاط بالدعوى ومحض أدلتها ووازن بينها وخلص — في تقدير سائق له سند من الأوراق — إلى أن الأدلة يحيطها الشك ويكتنفها الغموض وليست كافية لإحالة المتهمين للمحاكمة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي لا تقبل إثارته أمام هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من خطأ القرار في الاسناد بشأن ما نسب إليه من تأخيره في الإبلاغ مردودا بأن البين من مدونات القرار المطعون فيه أنه اتخذ من تراخي الطاعن المدعى بالحقوق المدنية في إتهام المطعون ضدهم بارتكاب الحادث قرينة على ومن الاتهام . ولما كان الطاعن قد أقر في أسباب طعنه أنه تراخي في توجيه الاتهام إلى المطعون ضدهم حتى يحصل على أدلة اتهامهم بارتكاب الحادث ، فقد انتفى عن القرار قالة الخطأ في الإسناد . أما النعي على القرار بالإخلال بحق الدفاع لأنه لم يجب الطاعن إلى طلب نذب خبير للمضاهاة ، فردود بأن البين من الرجوع إلى محضر الجلسة أن الطاعن وإن نعى على التحقيق الابتدائي القصور لعدم إجراء المضاهاة إلا أنه لم يطلب من مستشار الإحالة إجراء تحقيق معين في هذا الشأن ، ومن ثم فلا يقبل منه النعي عليه فعوده عن إجراء تحقيق لم يطلب منه . لما كان ما تقدم ، وكان سائر ما يثيره الطاعن في أوجه الطعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

جلسة ٢٣ يولييه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ؛ وعضوية السادة المستشارين . محمد نور الدين عويس ؛
ونصر الدين عزام ؛ ومحمد أبو الفضل حفى ؛ وأنور أحمد خلف .

(١٨٤)

الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٩ القضائية

تبديد . خيانة أمانة . جريمة . " أركانها " . قصد جنائى . دفاع .
" الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره " . دفع . " الدفع بوجود حساب بين
الطرفين " . حكم . " تسييبه . تسييب معيب " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .
" خبرة " .

الدفاع بوجود حساب بين المدعى بالحقوق المدنية والتميم . متى يكون جوهريا بوجب على
المحكمة تصفية الحساب حتى يمكنها القضاء فى الموضوع ؟

مجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفى لتحقيق جريمة الاختلاس . متى كان
مرد ذلك إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين .

القصد الجنائى فى جريمة التبديد . ماهيته ؟

متى كان دفاع الطاعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه إنما يقوم على وجود
حساب لم يصف بعد بينه وبين المدعىات بالحقوق المدنية وهو دفاع
جدى تشهد به الأوراق ويظهره تقرير الخبير المتدب حسبما أورد الحكم ،
وكان مجرد الامتناع عن رد المال المختلس فى هذه الحالة لا تتحقق به جريمة
الاختلاس ما دام أن سبب الامتناع راجع إلى وجوب تصفية الحساب بين
الطرفين ، إذ لا يكفى فى جريمة التبديد مجرد التأخير فى الوفاء بل يجب أن يقترن
ذلك بانصراف نية الجانى إلى إضافة المال إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا

بصاحبه ، مما كان يقتضى من المحكمة — حتى يستقيم قضاؤها — أن تقوم هي بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة بالإدانة أو البراءة أو تعيد المأمورية للتجبر وتكلفه بمباشرة تصفية الحساب فى جميع منى النزاع المتداخلة وتقديم تقرير لها يخضع رأيه لتقديرها ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع متعينا نقضه .

الوقائع

أقامت المدعيات بالحق المدنى دعواهن بالطريق المباشر أمام محكمة بنها الجزئية ضد (الطاعن) متهمات إياه بأنه فى يوم ٣١ أكتوبر سنة ١٩٦٦ بدائرة مركز بنها : اختاس مبلغ ٣٨١٧ ج و ٧٨٨ م . وطلبن عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع لهن مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة ١٠ ج لوقف تنفيذ العقوبة بلا مصاريف جنائية وإلزامه أن يدفع للمدعيات بالحق المدنى مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ومصاريف الدعوى المدنية ومبلغ ١٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة . فاستأنف المتهم هذا الحكم . ومحكمة بنها الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإلزام المتهم بمصاريف استئناف الدعوى المدنية وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة . فطعن وكيل عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التبديد قد شابه قصور فى التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم استند فى الإدانة إلى تقرير الخبير الحسابى المنتدب فى الدعوى من انشغال ذمة الطاعن بمبلغ ٢١٢٠ ج و ٩٦٨ م عن المدة من سنة ١٩٥٦ — ١٩٥٧ حتى

سنة ١٩٥٩ - ١٩٦٠ الزراعية بغير أن يعن بتحقيق دفاعه بشأن تصفية الحساب عن مدة النزاع جميعها التي تبدأ من سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ حتى سنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ الزراعية على الرغم من تمسك الطاعن بهذا الدفاع الجوهري ومع أن الخبير أثبت في تقريره أنه تعذر عليه تصفية المركز المالي للطاعن في السنتين الأخيرتين، وأوعيت المحكمة بتصفية الحساب عن مدة النزاع جميعها لأسفر ذلك عن مداينته للجنى طين وتغيير وجه الرأي في الدعوى .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما حصله أن المدعيات بالحقوق المدنية أقرن الدعوى بطريق الادعاء المباشر بصحيفة ورد بها أن الطاعن بصفته وكيلًا عنهن بالأجرة في تحصيل إيجار أطيانهن التي يعمل ناظرًا عليها من سنة ١٩٥٥ قد اختلس مبلغ ٣٨١٧ ج و ٧٨٨ م وهو من ضمن ما حصله ولم يسلمه للمدعية الأولى بصفقتها القائمة بالإدارة وأن حسابات هذه السنوات لما تنقل بل تركت متداخلة في بعضها . وقد نذبت المحكمة خبيرًا حسابيًا لفحص الحساب فقدم تقريرًا انتهى فيه إلى أن جملة المبالغ المتبقية في ذمة الطاعن من إيجار السنوات من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٠ الزراعية هو مبلغ ٢١٢٠ ج و ٩٦٨ م طبقًا للكشوف التي أقره وبصحة توقيعه عليها أما بالنسبة لسنتي ١٩٦١ و ١٩٦٢ الزراعية فلم يتمكن الخبير من تصفية الحساب لعدم تقديم مستندات عنها . وقد عرض الحكم إلى دفاع الطاعن موضوع وجه الطعن ورد عليه في قوله "أنه لا عبرة بوجود حساب آخر بين المدعيات بالحقوق المدني والمتهم - الطاعن - عن السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦١ و ١٩٦١ - ١٩٦٢ الزراعية ما دام الثابت أن المتهم أضاف إلى ملكه مبلغ ٢١٢٠ ج و ٩٦٨ م وهو المبلغ الخاص بالمدعيات بالحقوق المدني" . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه إنما يقوم على وجود حساب لم يصف بعد بينه وبين المدعيات بالحقوق المدنية وهو دفاع جدي تشهد به الأوراق ويظهره تقرير الخبير المنتدب حسبما أورده الحكم . ولما كان مجرد الامتناع عن رد المال المختلس في هذه الحالة لا تتحقق به جريمة الاختلاس ما دام أن سبب الامتناع راجع إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين ، إذ لا يكفي في جريمة التبيد مجرد التأخير في الوفاء بل يجب أن يقترن ذلك بانصراف نية

الجانى الى إضافة المال الى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه ، مما كان يقتضى من المحكمة - حتى يستقيم قضاؤها - أن تقوم هى بفحص الحساب وتصفيته حتى تستطيع أن تحكم فى موضوع التهمة بالإدانة أو البراءة أو أن تعيد المأمورية للتخير وتكلفه بمباشرة تصفية الحساب فى جميع منى النزاع المتداخلة وتقديم تقرير لها يخضع رأيه لتقديرها . أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون معيبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم ، فانه يترتب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

جلسة ٢٣ يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
ومحمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمرارى ، ومحمود كامل عطيفه .

(١٨٥)

الطعن رقم ٧٥٧ سنة ٣٩ القضائية

حكم . "تسبيبه . تسبيب معيب" . اختلاس أموال أميرية .

حكم البراءة . تسبيبه . مثال لتسبيب معيب فى جريمة اختلاس أموال أميرية .

من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد النهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة عناصر الإثبات . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة الاختلاس دون أن يتضمن ما يدل على أنه أحاط بالأدلة القائمة فى هذه الجريمة وبغير أن تقول المحكمة كلمتها فى هذه الأدلة مما ينبىء عن أنها أصدرت حكمها دون أن تمحصها ، فإن الحكم يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه فى خلال الفترة بين شهر يونيو سنة ١٩٦١ و٧ يوليو سنة ١٩٦٢ بدائرة مركز طامية محافظة الفيوم : (أولا) بصفته مستخدما عموميا صرافا لناحية قصر رشوان اختلس مبلغ ٣٣٢ ج ٥٩٦ م المملوك

لوزارة الخزانة والمسلم إليه بسبب وظيفته وبصفته من مأموري التحصيل .
 (ثانيا) بصفته سالفه الذكر غير بقصد التزوير موضوع محضر الججز رقم ٧٦
 سنة ١٩٦١ حال تحريره المختص بوظيفته وكان ذلك بعمله واقعة مزورة في صورة
 واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت به خلاف الحقيقة انتقاله بتاريخ ١١
 نوفمبر سنة ١٩٦١ الى الأرض زراعة عوض عبد الهادي على وتوقيعه حجزا
 على زراعة قطن بها (ثالثا) بصفته سالفه الذكر غير بقصد التزوير موضوع الججز
 رقم ١١ سنة ١٩٦١ حال تحريره المختص بوظيفته وكان ذلك بعمله واقعة مزورة
 في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت على خلاف الحقيقة استحقاق
 مبلغ ٥٠٠ م مال على المولة مصوانة أحمد عويس (رابعا) بصفته سالفه الذكر
 غير بقصد التزوير موضوع محضر الججز رقم ١٨ سنة ١٩٦١ حال تحريره المختص
 بوظيفته وكان ذلك بعمله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها
 بأن أثبت به على خلاف الحقيقة استحقاقه مبلغ ٢ ج و ٦٠ م للأموال الأميرية
 ومبلغ ٢٠ ج و ٧٩٨ م لبنك التسليف على المول حسين يوسف جمعة (خامسا) بصفته
 سالفه الذكر غير بقصد التزوير موضوع محضر الججز رقم ٢٩ سنة ١٩٦١ حال
 تحريره المختص بوظيفته وكان ذلك بعمله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة
 مع علمه بتزويرها بأن أثبت على خلاف الحقيقة استحقاقه لمبلغ ١٤ ج و ٥٦٥ م
 للأموال الأميرية وبنك التسليف على المول على صالح محمد (سادسا) استعمل
 المحررات المزورة سالفه الذكر بأن تقدم بها إلى الشرطة مع علمه بتزويرها .
 (سابعا) بصفته سالفه الذكر غير بقصد التزوير موضوع القسائم المحررة على النموذج
 رقم ٧ أموال مقررة والتي تحمل أرقام ١٧١٠٥٥ و ٧٢٩٠٥٠ و ١٦٨٩٦٧ و ٧٢٩٠٧٦ و
 و ١٩٨٢٦٥ و ١٩٦٥٩٤ وحال تحريره المختص بوظيفته وكان ذلك بعمله واقعة
 مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بالأولى على خلاف
 الحقيقة أن المبلغ المحصل هو جنيه واحد فقط وأثبت بالثانية على خلاف الحقيقة
 أيضا أن المبلغ المحصل هو ٢ ج و ٥١٠ م وأثبت بالثالثة على خلاف الحقيقة أيضا
 أن المبلغ المحصل هو ٢ ج وأثبت بالرابعة على خلاف الحقيقة أيضا أن المبلغ
 المحصل هو ٥ ج وأثبت بالخامسة على خلاف الحقيقة أيضا أن المبلغ المحصل هو
 ٥ ج وأثبت بالسادسة على خلاف الحقيقة أيضا أن المبلغ المحصل هو ٢ ج بينما
 المحصل حقيقة يزيد على ذلك . (ثامنا) بصفته سالفه الذكر غير بقصد التزوير

موضوع دفتر اليومية نموذج ١٨١ أموال مقررة حال تحريره المختص بوظيفته وكان يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أثبت بها على خلاف الحقيقة بتحصيله المبالغ موضوع التهمة السابقة (تاسعا) استعمل المحررات المزورة موضوع التهمتين السابقتين بأن قدمها إلى مصلحة الأموال المقررة لإجراء المحاسبة على مقنضاتها مع علمه بتزويرها (عاشرا) شهد زورا للتهمين حسن يوسف جمعه ومجد على السيد في الجنتين ٢٢٣٤ و ٢٠٣٠ سنة ١٩٦١ طامية بأن شهد بجلستي المحاكمة بسدادهما المستحق عليهما خلافا للحقيقة . وطُلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقيء والوصف الواردين بقرار الإحالة . فقرر بذلك . ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضور يا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية براءة المتهم من جميع التهم المسندة إليه . فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة الاختلاس قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه خلاص في قضائه إلى أن تلك التهمة غير قائمة لأنها تأسست أصلا على أساس المبالغ الواردة بالقسائم المزورة وقد تعذر على المحكمة نسبة التزوير فيها إلى المطعون ضده ورتب الحكم على ذلك تبرئته من تهمة الاختلاس في حين أن الثابت من الأوراق أن بعض المبالغ المختلصة لم يبين على أساس من تهمة التزوير أصلا بل قام على أدلة أخرى لم تخصصها المحكمة ولم نقل كلمتها فيها مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه إنه قضى بتبرئة المطعون ضده من جميع التهم المسندة إليه وضمن قضاءه هذا بالنسبة إلى تهمة الاختلاس بما نصه " من حيث إن تهمة الاختلاس وهي التهمة الأولى وقد أسست أصلا على أساس المبالغ الواردة بالقسائم التي بيد الممولين وقد ثبت للمحكمة تعذر نسبة تزوير هذه الإيصالات إلى المتهم فتكون تهمة الاختلاس غير قائمة على أساس ويتعين بالتالي براءة المتهم من التهم المسندة إليه جميعها ... " وما أورده الحكم من ذلك

إقاصرو ولا يصلح تسببها لمواجهة جريمة الاختلاس موضوع التهمة الأولى . ذلك بأن الثابت من مدونات الحكم ذاته ومن المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا للطعن أن جملة المبالغ موضوع تزوير القسائم التي قضى الحكم ببراءة المطعون ضده منها هي مبلغ ٢١٨ جنيها ، بينما المبلغ موضوع جريمة الاختلاس هو ٣٣٣ ج و ٥٩٦ م وهو يفوق مجموع المبالغ الأولى بكثير ، من ذلك مبلغ أربعين جنيها لم تحمل على تزوير تلك القسائم وكان مقرا صرفه للمول أحمد مرعي جلاله كمنحة قطن عن موسم سنة ١٩٦١ لم يورده المطعون ضده واتهم باختلاسه فضلا عن مبالغ أخرى لا تتركز على التزوير بل قام الدليل عليها منبت الصلة بجريمة التزوير . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة الاختلاس دون أن يتضمن ما يدل على أنه أحاط بالأدلة القائمة في هذه الجريمة وبغير أن تقول المحكمة كلمتها في هذه الأدلة مما ينبئ أنها أصدرت حكمها - دون أن يحصها ، فإن الحكم يكون معيبا بما يبطله ويستوجب نقضه والإحالة .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين . محمد محمد محفوظ ،
ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد ابراهيم .

(١٨٦)

الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٩ قضائية

(١ ، ب) قانون . ” سريلانه من حيث الزمان “ . تموين . ردة .
حكم . ” تسيبيه . ما لا يعيب الحكم فى نطاق التدليل “ .

(١) سريلان قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ الذى رفع نسبة
الرماد المسموح به فى الردة اعتبارا من تاريخ نشره الحاصل فى ٤ من يونيه
سنة ١٩٦٧ .

(ب) استطراد الحكم إلى قرارات قانونية خاطئة . لا يعيبه . ما دام أنه انتهى
إلى تطبيق القرار الصحيح على واقعة الدعوى .

١ — متى كان قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ الذى رفع نسبة الرماد
المسموح به فى الردة قد صدر بتاريخ ٤ من يونيه سنة ١٩٦٧ وأنص فيه على أن
يعمل به من تاريخ نشره الحاصل فى هذا التاريخ ، وكان الثابت أن المطعون
ضده قد اقترف الفعل المسند إليه فى ٢ من يولييه سنة ١٩٦٧ أى بعد تاريخ العمل
بالقرار سالف الذكر ، ومن ثم فإن القرار الواجب التطبيق يكون هو القرار رقم ١١٦
سنة ١٩٦٧ باعتباره القرار السارى وقت وقوع الفعل المسند إلى المطعون ضده
ويكون صحيحا ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تطبيق هذا القرار .

٢ — لا يعيب الحكم ما استطراد إليه من قرارات قانونية خاطئة ، ما دام
أنه انتهى إلى تطبيق القرار الصحيح على واقعة الدعوى .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في يوم ١٩٦٧/٧/٢ بدائرة بندر الزقازيق محافظة الشرقية : أنتج ردة غير مطابقة للمواصفات . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادتين ٣ و ١/٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ . ومحكمة بندر الزقازيق الجزئية قضت غيابيا عملا بمواد الإتهام بتغريم المتهم مائة جنيه بلا مصاريف جنائية . عارض ، وقضى في معارضته بتاريخ ١٩٦٨/٤/٣٠ باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه . فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ استند في قضائه بتبرئة المطعون ضده إلى القرار الوزاري رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ الصادر بتحديد مواصفات جديدة للردة باعتباره قانونا أصلياً لهم ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن القرارات التموينية التي تحدد تلك المواصفات إنما تخضع لإجراءات اقتصادية بحث لا تتصل بمصاحبة منتجى الردة ، ولا تعدو أن تكون من قبيل التنظيمات التي تملأها الظروف ، وتوالت صدورها لا يتحقق به معنى القانون الأصلي لهم ، ما دامت جميعها متفقة على تحديد نسب معينة وعلى تأميم تجاوزها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه بالبراءة على سند من أن الفعل المسند إلى المطعون ضده غير مؤثم بمقتضى قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ الذى رفع نسبة الرماد المسموح به فى الردة ثم استطرد إلى أن هذا القرار قد صدر بعد وقوع الفعل المسند إلى المطعون ضده وأنه إذ تضمن مواصفات جديدة محددة للردة المعدة لرغف المعجين تتفق ومواصفات انـ ١١٠ د ضده مما يجعل الواقعة المسندة إليه بمنأى عن التجريم باعتبار

أن ذلك القرار قد أنشأ للمتهم مركزاً قانونياً أصلياً . لما كان ذلك ، وكان قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ قد صدر بتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٦٧ ونص فيه على أن يعمل به من تاريخ نشره الحاصل في هذا التاريخ ، وكان الثابت أن المطعون ضده قد اقترف الفعل المسند إليه في ٢ من يوليو سنة ١٩٦٧ أى بعد تاريخ العمل بالقرار سالف الذكر ، ومن ثم فإن القرار الواجب التطبيق يكون هو القرار رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ باعتباره القرار السارى وقت وقوع الفعل المسند إلى المطعون ضده ويكون صحيحاً ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تطبيق هذا القرار . ولا يغير من الأمر ما استورد إليه الحكم من تقارير قانونية خاطئة ما دام أنه انتهى إلى تطبيق القرار الصحيح على واقعة الدعوى . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد محمد مخنوط ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد الوهاب خليل ، ومحمود عباس العمراوى ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٨٧)

الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ القضائية

(١) محكمة استئنافية . ” نظرها الدعوى والحكم فيها “ . نقض . ” حالات الطعن بالنقض . الخطأ فى تطبيق القانون “ .

الأحوال التى يوجب فيها الشارع على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . ليس من بينها حالة بطلان الاجراءات أو بطلان الحكم . على المحكمة فى هذه الحالة تصحيح البطلان والحكم فى الدعوى . لا ينال من ذلك عدم فصل محكمة أول درجة فى الدفوع المبدأة من المتهمين عند فصلها فى الموضوع .

(ب) استئناف . ” التقرير بالاستئناف . نطاقه “ . إثبات . ” حججة الشيء المقضى “ . حكم . ” حجته “ .

تقرير الاستئناف هو المرجع فى تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم . نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه .

صيورة حكم محكمة أول درجة فى شقه القاضى ببراءة أحد المتهمين نهائيا حائزا لقوة الشيء المقضى فيه . طالما أن النيابة لم تستأنفه .

(ج ، د) ارتباط . عقوبة . ” تطبيقها “ . نصب .

(ج) مناط تطبيق المادة ٣٢ / ٢ عقوبات ؟

(د) تقدير قيام الارتباط بين الجرائم . موضوعي .

(هـ) نصب . حكم . ” تسيديه . تسييب غير معيب “ . نقض . ” أسباب الطعن . ما لا يقبل منها “ .

مثال تسبیب غیر معیب فی جريمة نصب .

الجدل فی تقدير أدلة الثبوت . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .

(و) محكمة الموضوع . " ساطتها فی تقدير الدليل " . حکم . " تسبیه .
تسبیب غیر معیب " .

حرية محكمة الموضوع فی تكوين عقیدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر
فی الدعوى . تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم من اطلاقاتها .

١ — من المقرر أن الشارع لم یوجب علی المحكمة الإستئنافية أن تعید القضية
إلى محكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول
دفع فرعى یترب علیه منع السير فی الدعوى ، أما فی حالة بطلان الإجراءات
أو بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الإستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩
من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحح هذا البطلان وتحکم فی الدعوى .
ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالفصل فی موضوع
الدعوى بإدانة الطاعنين ، فإن المحكمة الإستئنافية إذ صححت البطلان الذى ماب
الحکم المستأنف وحکمت فی موضوع الدعوى ، فإنها لا تكون قد أخطأت
فی تطبيق القانون ، ولا ينال من هذا النظر أن محكمة أول درجة لم تفصل
فی الدفوع المبدأة من المتهمين عند فصلها فی الموضوع لأن عدم فصلها فی هذه
الدفوع لا یوجب علی المحكمة الإستئنافية أن تعید الدعوى إلى محكمة أول درجة
التي فصلت فی الموضوع ، مما يجعل هذه الدفوع معروضة مع موضوع الدعوى
على المحكمة الإستئنافية . ومن ثم فإن ما یثيره الطاعنان فی هذا الخصوص
لا يكون سديدا .

٢ — من المقرر أن تقرير الإستئناف هو المرجع فی تعرف حدود ما استؤنف
بالفعل من أجزاء الحكم ، وأن نطاق الإستئناف یتحدد بصفة رافعه ، ومن ثم
فإن حکم محكمة أول درجة فی شقه القاضى ببراءة المتهم الخامس یظل قائما طالما
ان النيابة العامة لم تستأنفه فقد أصبح نهائيا وحاز حجية الشئ المقضى فيه ،
ویكون الحكم الإستئنافی فیما قضى به من بطلان الحكم الابتدائی قاصرا على
المستأنفين دون غیرهم .

۳ — منسبط تطبیق المادة ۲/۳۲ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكتملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عنها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ۳۲ المذكورة .

۴ — الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع . ولما كانت الوقائع كما أثبتتها الحكم المطعون فيه أن الطاعنين وباقي المتهمين ارتكبوا جريمتي نصب على شخصين مختلفين وفي تاريخين ومكانين مختلفين وبوسائل متغايرة وهو ما يفيد أن ما وقع منهم في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد فلا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمتين .

۵ — لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين مع باقي المتهمين قد توصلوا إلى الاستيلاء على المبلغ الموضح بالأوراق من المحبى عليها بناء على الطرق الاحتمالية التي استعملوها والتي بينها الحكم وهي من شأنها إيهامها بوجود مشروع كاذب وإحداث الأمل بمحصول ربح وهمي وهو كشف كثر مدفون تحت أرض منزلها ، فإن ما يقول به الطاعنان من أن المحبى عليها قد صلتهاما النقود برضاها لا يعدو أن يكون عودا إلى الجدل في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .

۶ — لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وأن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاصها وحدها وهي حرة في تكوين اعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في خلال السنة السابقة على ۲۶ ديسمبر سنة ۱۹۶۳ بدائرة قسم الوايلي : توصلوا إلى الاستيلاء على المبالغ

المبينة القدر بالمحضر والمملوكة لحسنية محمد على البنان وكان ذلك بالاحتيايل لسلب بعض ثروتها باستعمال طرق إحتيالية من شأنها إيهام المجنى عليها بواقعة مزورة وإحداث الأمل لديها بمحصول ربح وهمى بأن أوهموا المجنى عليها بوجود كتر بمنزلها وأن فى إماكنهم إستخراجهم بواسطة الجن وقاموا بعقد عدة جلسات وتمكنوا بهذه الطرق الإحتيالية من الاستيلاء على نقود المجنى عليها . وطلبت عقابهم بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح الوايل الجزئية قضت غيايبا بالنسبة إلى المتهم السادس وحضوريا بالنسبة إلى باقى المتهمين عملا بمادة الاتهام (أولا) ببراءة المتهم الخامس (ثانيا) بحبس كل من المتهمين الأول والثانى (الطاعنين) ٣ شهور مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش لكل منهما (ثالثا) بحبس كل من المتهمين الثالث والرابع والسادس شهرا واحدا مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرش لكل منهم بلا مصاريف جنائية . فاستأنف الأربعة الأول هذا الحكم ومحكمة القاهرة الإبتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا (أولا) بقبول الإستئناف شكلا (ثانيا) ببطلان الحكم المستأنف لعدم ذكره أسماء المحكوم عليهم (ثالثا) رفض جميع الدفوع المبداءة من المتهمين (رابعا) حبس كل من المتهمين الأول والثانى ثلاثة شهور مع الشغل بلا مصاريف (خامسا) بحبس كل من المتهمين الثالث والرابع شهرا واحدا مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة المقرضى بها عليهما لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ الحكم فطعن وكيل المحكوم عليهما الأول والثانى فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة النصب قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى البيان وإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه قضى ببطلان الحكم المستأنف ورفض الدفوع المبدى أولها منهما بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى قضية الجنحة رقم ٤٧٤٧ لسنة ١٩٦٣ الجمالية (٢٥٨١ سنة ١٩٦٦ القاهرة) وثانيهما من المتهمين الثالث والرابع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور قرار بالحفظ فيها بالنسبة لهما فى القضية المذكورة وبالفصل فى موضوع الدعوى فى حين أن محكمة أول درجة لم تفصل

في أي من الدفوعين وكان يتعين معه على المحكمة الإستئنافية أن تعيد الدعوى إليها للفصل فيهما عملاً بالمادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية الأمر الذي ترتب عليه تفويت درجة من درجات التقاضي على الطاعنين وجعل مصير المتهم الخامس المقتضى ببراءته ابتدائياً معلقاً . هذا وأن الحكم أورد أسباباً غير سائفة في قضائه برفض طلب ضم القضية رقم ٢١٩٣ لسنة ١٩٦٥ س القاهرة موضوع الطعن إلى القضية رقم ٢٥٨٠ لسنة ١٩٦٦ س القاهرة لقيام إرتباط بينهما لا يقبل التجزئة ، كما لم يرد الحكم على دفاع الطاعنين المبني على إنقطاع رابطة السببية بين الطرق الاحتمالية واستلامهما المبلغ من المجنى عليها طالما كان تسليمها المبلغ لهما برضاها . ثم إن الحكم ببراءة شريكهما المتهم الخامس على أساس عدم قيام جريمة النصب في حقه يقتضى بالضرورة عدم قيام تلك الجريمة في حقهما أيضاً .

وحيث إنه لما كان من المقرر أن الشارع لم يوجب على المحكمة الإستئنافية أن تعيد القضية إلى محكمة أول درجة إلا إذا قضت هذه الأخيرة بعدم الاختصاص أو بقبول دفع فرعى يترتب عليه منع السير في الدعوى أما في حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم فقد خول الشارع المحكمة الإستئنافية بمقتضى المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تصحيح هذا البطلان وتحكم في الدعوى . ولما كان الثابت أن محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بالفصل في موضوع الدعوى بإدانة الطاعنين فإن المحكمة الإستئنافية إذ صححت البطلان الذي عاب الحكم المستأنف وحكمت في موضوع الدعوى فإنها لا تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ولا ينال من هذا النظر أن محكمة أول درجة لم تفصل في الدفع المبداء من المتهمين عند فصلها في الموضوع لأن عدم فصلها في هذه الدفع لا يستوجب على المحكمة الإستئنافية أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة التي فصلت في الموضوع مما يجعل هذه الدفع معروضة مع موضوع الدعوى على المحكمة الإستئنافية ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص لا يكون سديداً . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الإستئناف قد رفع من الطاعنين — المتهمين الأول والثاني — ومن المتهمين الثالث والرابع فقط ، وكان من المقرر أن تقرير الإستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف

بالفعل من أجزاء الحكم وأن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه فإن حكم محكمة أول درجة في شقه القاضي ببراءة المتهم الخامس يظل قائماً طالما أن النيابة العامة لم تستأنفه فقد أصبح نهائياً وحاز حجية الشيء المقضى فيه، ويكون الحكم الاستئنافي فيما قضى به من بطلان الحكم الابتدائي قاصراً على المستأنفين دون غيرهم، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتها خطة جنائية واحدة بعدة أفعال مكملة لبعضها البعض فتكونت منها مجتمعة الوحدة الإجرامية التي عناها الشارع بالحكم الوارد في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ المذكورة ، وكان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع وكانت الوقائع كما أثبتتها الحكم المطعون فيه أن الطاعنين وباقي المتهمين ارتكبوا جريمة نصب على شخصين مختلفين وفي تاريخين ومكانين مختلفين وبوسائل متغايرة وهو ما يفيد أن ما وقع منهم في كل جريمة لم يكن وليد نشاط إجرامي واحد فلا يتحقق به الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين الجريمة في القضية رقم ٢١٩٣ لسنة ١٩٦٦ س القاهرة القاهرة محل الطعن وبين الجريمة في القضية رقم ٢٥٨١ لسنة ١٩٦٦ س القاهرة التي كانت منظورة معها وما دام أن الحكم المطعون فيه قد رفض ضم القضيتين المذكورتين للأسباب المتقدمة، فإنه لا يكون قد خالف القانون ويكون منعى الطاعنين في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنين مع باقي المتهمين قد توصلوا إلى الاستيلاء على المبلغ الموضح بالأوراق من المحبى عليها بناء على الطرق الإحتيائية التي استعملوها والتي يؤنها الحكم وهي من شأنها إيهامها بوجود مشروع كاذب وإحداث الأمل بمحصول ربح وهمي - وهو كشف كنز مدفون تحت أرض منزلها - فإن ما يقول به الطاعنان من أن المحبى عليها قد سلمتهما النقود برضاها لا يعدو أن يكون عودة إلى الجدل في تقدير أدلة الثبوت في الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى وأن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاصها وحدها وهي حرة في تكوين إعتقادها حسب تقديرها لتلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم إطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة إلى متهم آخر ، وكان قضاء

الحكم ببراءة المتهم الخامس من التهمة لعدم إقناع المحكمة بكفاية الأدلة قبله لا يتعارض مع قضائه بإدانة الطاعنين لما ثبت لديه من أنهما مع باقى الجناة — دون الخامس — هم الذين قارفوا جريمة النصب المسندة إليهم فان ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم كله فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

جلسة ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد محمد محفوظ ؛ وعضوية السادة المستشارين . محمد عبد الوهاب خليل ؛ ومحمود عباس العمراري ؛ ومحمود كامل عطيفه ؛ والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٨٨)

الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ القضائية

(١) نصب . حكم . "تسبيبه . تسبيب غير معيب" . جريمة . "أركانها" .

جريمة النصب أركانها ؟ مثال لتسبيب غير معيب .

(ب، ج) إجراءات المحاكمة . "الطعن بالتزوير" . تزوير . "الطعن بالتزوير" . "التنازل عنه" . دعوى جنائية . "نظرها . إيقافها" .

(ب) للطاعن بالتزوير التنازل عن طعنه في أى وقت . له التقدم بهذا التنازل إلى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقافها . عدم التزام المحكمة بالسير في تحقيق الطعن بالتزوير بعد التنازل عنه .

(ج) إعلان محامى الطاعن بالتزوير عن تنازل موكله عن الطعن في حضوره بالجلسة ودون اعتراض منه . ليس للطاعن التنصل من هذا التنازل .

١ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنين أنهم أو هموا المحبى عليه بأن في استطاعتهم شفاءه من مرضه عن طريق تحضير الأرواح في جلسات كان يعقدها الطاعن الأول في حجرات مظلمة مستعينا بالطاعن الثانى الذى يتظاهر بالنوم ويدعى كذبا بأن الجن قد تقمص جسده ويتميز الطاعن الأول فرصة الظلام فيطلق فراشات تحوم حول الجالسين موهما المحبى عليه بأنها ملوك الجن ثم يطلق إشارات ضوئية تسلب المحبى عليه إرادته كما يطلق البخور الذى يبيعه

الطاعن الثالث إلى المحنى عليه بثن مرتفع ، وكان الطاعن الأول يضع بيضة في محلول حامض الحليك فتلين قشرتها ثم يشقها وينزع محتوياتها ويضع بداخلها مخاب طائر أو حيوان وأوراقا مكتوبة برموز غير مفهومة ويعيد غلقها وبعد إضاءة الأنوار يكسر البيضة ويخرج ما بداخلها ويوهم المحنى عليه بأنه قد أخرج السحر الذي كان سببا في مرضه . وخلص الحكم . ن ذلك إلى أن ما قام به الطاعنون لا يدخل إطلاقا تحت أى علم أو فن بل هو في حقيقته دجل وشعوze وأنهم تمكنوا بذلك من خداع المحنى عليه واستولوا على ماله ، وما خلاص إليه الحكم فيما تقدم سائغ وتتوافر به أركان جريمة النصب التي دان الطاعنين بها من طرق احتيالية ورابطة سببية بين هذه الطرق وتسليم المال إليهم والقصد الجناي .

٢ — إن الطعن بالتزوير لا يمنع الطاعن من التنازل عنه في أى وقت وله أن يتقدم بهذا التنازل إلى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقاعها ، وهي ليست ملزمة بالسير في تحقيق الطعن بالتزوير بعد تنازل الطاعن عن طعنه .

٣ — متى كان محامى الطاعن الثالث بعد أن أعلن تنازل موكله عن الطعن بالتزوير قد ترفع في موضوع الدعوى في حضور هذا الطاعن الذي لم يبد اعتراضا على تصرف محاميه ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم جواز الاعتداد بالتنازل عن طعنه وأن محاميه لم يكن لديه توكيل يخوله هذا التنازل لا يكون مقبولا .

الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم في يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩٦٣ بدائرة قسم الجنائية : (أولا) توصلوا عن طريق استعمال وسائل احتيالية من شأنها إيهام أحمد محمود سالم بوجود وقائع مزورة في صورة وقائع صحيحة وبوجود مشاريع كاذبة إلى الاستيلاء على المبالغ المبنية قدرا بمحضر الضبط . (ثانيا) مارسوا مهنة العلاج النفسى دون أن تكون أسماءهم مثبتة بمجدول المعالجين بوزارة الصحة . وطلبت عقابهم بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات والمواد ١ و ٣ و ٩ من القانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ . وادعى المحنى عليه مدنيا قبل المتهمين الثلاثة متضامتين يبلغ ٥٠٠ ج تعويضا . ومحكمة الجنايات الجزئية قضت بحضورها عملا بمواد

الإتهام والمآدين ٣٠ و ٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرين جنيها ومصادرة المضبوطات وإلزام المتهمين بالتضامن وبالسوية فيما بينهم أن يدفعوا إلى المدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائتي جنيه وإلزامهم متضامنين بكامل المصروفات المدنية وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة ورفضت ماعدا ذلك من الطلبات. فاستأنف المحكوم عليهم هذا الحكم كما استأنفه المدعى بالحقوق المدنية. ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل من المتهمين الثلاثة شهرا مع الشغل والنفاذ وتأيد الحكم فيما عدا ذلك وألزمت المتهمين المصروفات المدنية الاستئنافية وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة. فطعن وكيل المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض - الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمتي النصب وممارسة مهنة العلاج النفسى بدون ترخيص قد شابه بطلان في الإجراءات وقصور في التسيب ذلك بأن الطاعن الثالث قد طعن بالتزوير في محضر تحقيق النيابة وقضت المحكمة بوقف الدعوى حتى يفصل في الطعن بالتزوير وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لأجراء شئونها فيها ثم عادت وقضت بتأييد الحكم الابتدائي إستنادا إلى أن الطاعن الثالث قد تنازل عن الطعن بالتزوير بالطلب الذى تقدم به إلى المحكمة فى حين أن المحكمة بعد وقف الدعوى أصبحت غير متصلة بها ولا يصح لها أن تقبل هذا التنازل، وكان يتعين عليها أن تحيله إلى النيابة لتحقيقه كما أن تزوير الأوراق الرسمية يتعلق بالنظام العام ويتعين تحقيقه بغض النظر عن تنازل الطاعن فضلا عن أن هذا التنازل قد تم من جانب محامى الطاعن وهو ليس لديه توكيل ينحوله ذلك . وقد أثار الطاعنون فى دفاعهم أن أركان جريمة النصب غير متوافرة فى حقهم لإنعدام رابطة السببية بين أفعالهم مع المدعى بالحقوق المدنية وبين قيامه بدفع المبالغ التى يدعيها ودلوا على ذلك باندماج المدعى بالحقوق المدنية معهم بحيث أصبح عضوا بارزا فى جماعتهم وكان

يمارس أعمالهم ومضت مدة طويلة على اتصاله بهم وحضور جلساتهم دون أن يفكر في تقديم شكوى ضدهم كما أن النيابة العامة قدمته متهمًا معهم في إحدى القضايا وخلص الطاعنون من ذلك إلى أن قيام المدعى بالحقوق المدنية يدفع ثمن البخور الذي كان يستهلك في هذه الجلسات التي كان يستريح لها واعتادت عليها أعصابه إنما كان نتيجة لارضاء رغبته في المداومة على حضور هذه الجلسات ولم يكن نتيجة لإحتيال وقال الحكم في رده على هذا الدفاع إن المدعى بالحقوق المدنية كان لا يزال يشكو من الأمراض ولم يكن كامل الإدراك في قبوله العلاج مما ألم به وكان يعتقد أن من حق المتهمين أن يمارسوا هذا العلاج وكان خافيا عليه حقيقة أمرهم وهو رد قاصر ، فادعاء المدعى بالحقوق المدنية عند تقديم الشكوى بأنه لا يزال مريضًا لا يجب أن يقام له وزن بعد مضي سنتين على اتصاله بالطاعنين وممارسته أعمالهم وهو لم يدع في كل مراحل التحقيق أنه كان فاقد الإدراك في قبوله العلاج والقول بأنه كان لا يعرف حقيقة المتهمين لا يتفق مع اعترافه بالتعق في صداقتهم ومعرفة أحوالهم ووظائفهم وعاداتهم كما أن الحكم لم يرد على اعتراف المدعى بالحقوق المدنية بواقعة شرائه جنيئات ذهبية ودفعها في تراب المنزل واشتراكه في الحفر لخراجها مدعيًا بأنها من آثار الكنز الوهمي هذا إلى أن الحكم الابتدائي قد سجل على المدعى بالحقوق المدنية تماديه في تعامله مع المتهمين والصرف عليهم بما لا يتفق مع فكرة الغش ولهذا لم يعطه كل ما طلبه من تعويض وأيد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي في تقديره للتعويض مما يتعارض مع ما ذهب إليه هذا الحكم من أن المدعى بالحقوق المدنية كان فاقد الإدراك في قبوله العلاج كما دفع الطاعنون بعدم توافر القصد الجنائي لديهم وهو قصد الاحتيال وابتزاز مال الغير ودلوا على ذلك بما شهد به بعض الشهود من الاستفادة من أعمال الطاعنين واقتراب هذه الأعمال من عمليات العلاج النفسي التي تتوقف على الإيحاء الشخصي والتأثير النفسي على المريض وإن كانوا غير حاصلين على الشروط اللازمة لهذا العلاج ذلك بأنهم لم يدعوا أنهم أطباء ولم يتخذوا لهم عيادات لممارسة هذه الأعمال واقتصر الحكم في رده على هذا الدفاع على قوله إن ثمن البخور المرتفع هو هدف المتهمين من الاحتيال مع أن البخور فضلًا عن استهلاكه في إشباع رغبة المجنى عليه فقد ثبت من التحقيقات أن تاجرًا آخر كان يبيعه بهذا السعر المرتفع ولم يكن له صلة بالمتهمين وهو

لا يستحق أن يضحى الطاعنون بمستقبلهم في سبيل الحصول عليه ولا يصح أن يكون هدفا من الاحتيال .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعنين أوهموا المجنى عليه بأن في استطاعتهم شفاؤه من مرضه عن طريق طريق تحضير الأرواح في جلسات كان يعقدها الطاعن الأول في حجرات مظلمة مستعينا بالطاعن الثاني الذي يتظاهر بالنوم ويدعى كذبا بأن الجن قد تقمص جسده ويتميز الطاعن الأول فرصة الظلام فيطلق فراشات تحوم حول الجالسين موهما المجنى عليه بأنها ملوك الجن ثم يطلق اشارات ضوئية تسلب المجنى عليه ارادته كما يطلق البخور الذي يبيعه الطاعن الثالث إلى المجنى عليه بتمن مرتفع وكان الطاعن الأول يضع بيضه في محلول حامض الخليك فتلين قشرتها ثم يشقها وينزع محتوياتها ويضع بداخلها مغلب طائر أو حيوان وأوراقا مكتوبة برموز غير مفهومة ويعيد غلقها وبعد اضاءة الأنوار يكسر البيض ويخرج ما بداخلها ويوهم المجنى عليه بأنه قد أخرج السحر الذي كان سببا في مرضه . وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعنين أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه والشهود واعتراف الطاعنين وخلص الحكم من ذلك إلى أن ما قام به الطاعنون لا يدخل اطلاقا تحت أى علم أو فن بل هو في حقيقته دجل وشعوذة وأنهم تمكنوا بذلك من خداع المجنى عليه واستولوا على ماله . وما خلاص إليه الحكم فيما تقدم سائغ وتتوافر به أركان جريمة النصب التي دان الطاعنين بها من طرق إحتيالية ورابطة السببية بين هذه الطرق وتسليم المال إليهم والقصد الجنائي . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة الإستئنافية أن الطاعن الثالث قرر بالطعن بالتزوير في محضر تحقيق النيابة فقضت المحكمة بجلاسة ٢٨ مايو سنة ١٩٦٨ بوقف الدعوى حتى يفصل في الطعن بالتزوير وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيها ثم قدم محامى الطاعن الثالث طلبا إلى المحكمة قرر فيه تنازل موكله عن الطعن بالتزوير وطلب تحديد جلاسة ١٥ يناير سنة ١٩٦٩ لنظر الدعوى مع قضية أخرى فأجابته المحكمة إلى طلبه وفي هذه الجلسة حضر الطاعنون عدا الثالث فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى بجلاسة ٢٩ يناير سنة ١٩٦٩ لإعلانها وفيها حضر الطاعنون جميعا وقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى بجلاسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٩ لضم

محضر تحقيق النيابة المطعون فيه بالتزوير وبهذه الجلسة الأخيرة حضر الطاعنون ورافع محامى كل من الطاعنين الأول والثالث فى موضوع الدعوى . ولما كان الطعن بالتزوير لا يمنع الطاعن من التنازل عنه فى أى وقت وله أن يتقدم بهذا التنازل إلى المحكمة التى كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقافها وهى ليست ملزمة بالسير فى تحقيق الطعن بالتزوير بعد تنازل الطاعن عن طعنه ، وكان محامى الطاعن الثالث بعد أن أعلن تنازل موكله عن الطعن بالتزوير قد ترفع فى موضوع الدعوى فى حضور هذا الطاعن الذى لم يبد اعتراضا على تصرف محاميه فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم جواز الاعتداد بالتنازل عن طعنه وأن محاميه لم يكن لديه توكيل بخوله هذا التنازل لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنين من أن المجنى عليه كان راضيا عما قاموا به من أعمال وأنهم لم يتقاضوا منه مقابلا عنها ورد عليه بقوله " وحيث إنه عن قول المتهمين بأن المجنى عليه كان قابلا وراضيا بما كانوا يقومون به فإن هذا غير صحيح ذلك لأنه وهو فى هذه الحالة من المرض التى كان قد وصفها بأنه كان يصاب بصداع مستديم فى رأسه وآلام حادة بظهره واضطراب نفسى مستمر إلى غير ذلك مما أشار إليه وكان وهو يرغب فى الشفاء مما يشكو منه أن يتلمس الشفاء ممن اعتقد أنهم من الأطباء النفسيين وهو تحت ضغط الحاجة الملحة إلى العلاج والتماس الخلاص مما يعانى من آلام قاسية مما لا يمكن معه القول بأنه كان كامل الإرادة فى قبوله العلاج مما ألم به . . . ومن حيث إن قول المتهمين بأنهم لم يتقاضوا مقابل مال عن أى من الأعمال المسندة إليهم فإن هذا القول مردود عليه بأن الحيلة اقتضت منهم بأن لا يتظاهروا بتقاضى المقابل نقدا بل تقاضوه فى صورة ثمن بخور بسعر الأوقية منه ثمتنا خياليا عن طريق المتهم الثالث الذى كانوا يشيرون إلى المجنى عليه بأنه الوحيد الذى يمكنه الحصول على هذا النوع من البخور فضلا عن تقاضيه مبالغ نقدية صوروها فى صورة مقدمه ومن ثم فقولهم بأنهم لم يتقاضوا مقابل مال فردود وعندما فطن المجنى عليه إلى كذب إدعاء المتهمين وعدم قدرتهم على العلاج بادر بالتبليغ ضدهم " وما أورده الحكم فيما تقدم سائغ فى الرد على دفاع الطاعنين ولا يتعارض ما قضى به الحكم الابتدائى من تعويض

قدره مائتا جنيه للمدعى المدنى فقد راغى فى تقدير هذا التعويض أن المحبى عليه لم يدرك حقيقة المتهمين بعد الاحتكاك بهم جلسة أو جلستين بل استمر فى الامتنال والخضوع لهم وهو تصرف منه غير حكيم . لما كان ما تقدم ، فإن ما يشير الطاعنون فى طعنهم لا يعدو أن يكون جدلا فى موضوع الدعوى وتقدير الأدلة فيها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تجوز اثارته لدى محكمة النقض ويتعين لذلك رفض الطعن موضوعا .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد محمد محفوظ ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبدالوهاب خليل ، ومحمود عباس العمرأوى ، ومحمود كامل عطيفه ، والدكتور أحمد محمد إبراهيم .

(١٨٩)

الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٩ القضائية

أسباب الإباحة . ” الدفاع الشرعى ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب معيب .

استخلاص المحكمة من واقعة الدعوى ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى . عليها أن تعرض لهذه الحالة وتقول كلمتها فيها وإلا كان حكمها معيبا بالقصور .

متى كان البادى مما استخلصه الحكم من واقعة الدعوى أن الطاعن ظن أن المجنى عليه قد قدم ببغى الاعتداء عليه فعاجله بضربة عصا على رأسه ، وكان هذا الاستخلاص الذى انتهى إليه الحكم يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى ، فإنه كان يتعين على المحكمة أن تعرض لهذه الحالة وتقول كلمتها فيها ، وإذ هى لم تفعل ذلك ، فإن حكمها المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٩٦٧ بدائرة مركز دمنهور بمحافظة البحيرة : ضرب عمدا يحيى سعد مبروك زعيتز فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد فى العظم المسمى لا ينتظر ملؤه

بنسيج عظمى وإن كان قد يملأ بنسيج ليفى وهذا يعرض حياته للخطر بحرمان المخ لجزء من وقايتة الطبيعية ضد التغيرات الجوية والإصابات البسيطة التي ما كانت لتؤثر عليه لو كان المخ محميا بالعظام وتجمعه عرضة لمضاعفات خطيرة كالصرع والشلل والتهابات المخ والسحايا والجنون وتقدر نسبة العاهة بنحو ٤٪ "أربعة في المائة". وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات، فقرر بذلك. ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد عاره قصور في التسبيب ، وذلك بأنه لم يعرض لحالة الدفاع الشرعى التى ترشح لها وقائعه ولم يقل كلمته فيها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله إنها "تحصل في أنه بتاريخ ١٩٦٧/٨/٢٣ حوالى الساعة العاشرة مساء بناحية سنطيس من أعمال مركز دمنهور حدث أن توجه جابر سعد مبروك شقيق المجنى عليه لشراء شاي من محل المتهم عزمى عبد الواحد زعيترو قام خلاف بينهما حول الثمن الذى طلبه هذا الأخير كان من نتيجة أن هدد شقيق المجنى عليه المتهم بإبلاغ الأمر لمفتش التموين فتأثرت دائرة المتهم ونهوه واعتدى عليه فعاد إلى منزله يشكو إلى أخيه محمد الذى رافقه إلى محل المتهم ليعاتبه فاحتدم الخلاف بينهما ثم حصل أن خرج المجنى عليه في إثر أخويه ليستطلع الأمر وما كاد يقترب من محل المتهم حتى ظن هذا الأخير أنه قدم يبنى الاعتداء فعاجله بضربة عصا على رأسه فى الناحية اليسرى سقط على أثرها فاقد الوعى . . . ولما كان البادى مما استخلصه الحكم من واقعة الدعوى أن الطاعن ظن أن المجنى عليه قد قدم يبنى الاعتداء عليه فعاجله بضربة عصا على رأسه وكان هذا الاستخلاص الذى انتهى إليه الحكم يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى فانه كان يتعين على المحكمة أن تعرض لهذه الحالة وتقول كلمتها فيها ، وإذ هى لم تفعل ذلك فإن حكمها المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

جلسة ٢٣ من يونيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى . وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزاوى ؛
محمد نور الدين عويس ؛ ونصر الدين عزام ؛ ومحمد أبو الفضل حفى .

(١٩٠)

الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب) أسباب الإباحة . "الدفاع الشرعى" . محكمة الموضوع . "سلطانها
فى تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى" . دفع . "الدفع
بقيام حالة الدفاع الشرعى" . حكم . "تسببه . تسبب
معيب" . اثبات . "إثبات بوجه عام" . نقض . "الطعن
بالنقض" . "نطاقه" . "نظره والحكم فيه" . طعن .
قتل عمد .

(أ) تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها .
موضوعى . شرط ذلك ؟

استدلال الحكم على نفي حالة الدفاع الشرعى إلى تعدد إصابات المجنى عليه وشذوها ،
وإلى إطلاق جميع طلقات مسدسه . استدلال معيب . أساس ذلك ؟

(ب) العبرة فى قيام حالة الدفاع الشرعى . هى باعتماد المتهم أو تصويره .
متى أقيم ذلك على أسباب مقبولة . متى يقضى بنقض الحكم لطاعن وغيره
من الطاعنين .

١ - لئن كان تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى
أو انتفاؤها متعلقا بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه ، إلا أن ذلك
مشروط بأن يكون استدلال الحكم لاعيب فيه ، ويؤدى منطقيا إلى ما انتهى إليه .
وإذ كان ما تقدم ، وكان الثابت من واقعة الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه

أن المجنى عليه ومن معه خرجوا من مكانهم يطلقون الأعيرة النارية من الأسلحة التي كانوا يحملونها جميعا — لا المجنى عليه وحده — على الطاعن الرابع وعائلته، وكان الحكم قد استدل على نفي حالة الدفاع الشرعي إلى ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية من تعدد إصابات المجنى عليه وشدها فضلا عما تبين من فحص مسدس المجنى عليه — عقب الحادث — أن طلقاته الست قد أطلقت جميعها — وهو ما لا يؤدي في حكم العقل والمنطق إلى ما رتبته عليه، ذلك أن تعدد الإصابات وشدها وإنشاؤها بجثة المجنى عليه لا يفيد بذاته أنها لم تكن لرد اعتداء متخوف منه في وقت كان المجنى عليه يحمل سلاحا والطاعن يحمل عصا .

٢ — يكفي لقيام حالة الدفاع الشرعي أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعي، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا في ذاته بل يكفي أن يبدو كذلك في اعتقاد المتهم وتصوره، بشرط أن يكون الاعتقاد أو التصور مبنيا على أسباب مقبولة، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعي ومقتضياته أمر اعتباري، المناطقية الحالة النفسية التي تخالط ذات الشخص الذي يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله في ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معاملة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصلح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ المترن الذي كان يتعذر عليه وقتئذ وهو مخوف بالمخاطر والملايسات، وهو ما قصر الحكم في استظهاره مما يعيبه بالقصور في الرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس . لما كان ما تقدم، وكان لا يصلح في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي ما تبين بعد الحادث من إطلاق جميع طلقات سلاح المجنى عليه، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الرابع وإلى باقي الطاعنين لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٤ يونيو سنة ١٩٦٩ بدائرة مركز الواسطي محافظة بني سويف المتهمون الثلاثة الأول — قتلوا محمود عبد السلام فرج

وشرعوا في قتل زارع عبد السلام فرج عمدا ومع سبق الاصرار والترصد بأن
 بيتوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية وترصدوها في طريقهما إلى مبنى
 مركز الشرطة حتى إذا ما ظفروا بهما أطلقوا عليهما النار قاصدين من ذلك قتلها
 فأحدثوا بهما الإصابات الميمنة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياة أولها
 وخاب أثر الجريمة بالنسبة للجنى عليه الثاني زارع عبد السلام فرج لسبب
 لادخل لإرادتهم فيه هو مداركته بالعلاج. المتهمون الرابع والخامس والسادس.
 قتلوا جابر لبيب فرج عمدا بأن ضربوه بمصا عدة ضربات في مواضع متفرقة
 من جسمه قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي
 الشرعي والتي أودت بحياته. المتهمون الأول والثاني والثالث: (أولا) أحرزوا
 بغير ترخيص أسلحة نارية مششخنة (ريفلوفر). (ثانيا) أحرزوا ذخيرة
 مما تستخدم في الأسلحة النارية سالفة الذكر دون أن يكون مرخصا لأى منهم
 في حيازة هذه الأسلحة أو أحرارها. وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى
 محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. فقرر بذلك.
 ومحكمة جنايات بنى سويف قضت بحضور يا عملا بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠ و ٢٣١
 و ٢٣٢ و ٢/٣٢ من قانون العقوبات والمواد ١/١ و ٦ و ١/٢٦ و ٤ و ٣٠ من
 القانون رقم ٣٩٤ لسنة ٩٥٤ المعدل بالفانونين رقمى ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥
 لسنة ١٩٥٨ والقسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق به بالنسبة إلى المتهمين الثلاثة
 الأول والمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الرابع والمادة ١٧
 من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهمين الأربعة الأول والمادتين ١/٣٠٤
 و ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة إلى المتهمين الخامس والسادس
 (أولا) بمعاينة كل من المتهمين الأول والثاني والثالث بالأشغال الشاقة مدة
 خمس عشرة سنة ومصادرة السلاح المضبوط. (ثانيا) معاقبة المتهم الرابع بالسجن
 مدة عشر سنين. (ثالثا) ببراءة كل من المتهمين الخامس والسادس مما أسند
 إليهما الأولين. فطعن المحكوم عليهم الأربعة الأول في هذا الحكم بطريق
 النقض ... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن الرابع على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة قتل جابر لييب فرج عمدا قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ، ذلك بأنه دفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس لرد الاعتداء المتوقع عليه هو ومن معه ، إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع وذهب في رده إلى أن ما وقع منه كان بقصد التشفى والانتقام وليس دفاعا مباحا ، وتساند في ذلك إلى ما جاء بالتقرير الطبي الشرعي من تعدد الضربات التي كالحا للمجنى عليه وشدها وانتشارها في جميع أجزاء جسده وإلى أن التعدي على المجنى عليه كان بعد أن أفرغ الأخير الطلقات الست التي يحويها مسدسه في حين خلت الأوراق من الدليل على انفراد الطاعن وحده بإحداث إصابات المجنى عليه بل أن البلاغ عن الحادث قد تضمن أن الطاعن واخوته ضربوا المجنى عليه بالعصى وأخذوا " طبنجته " فضلا عن أن حالة الفرع التي كان عليها الطاعن وفريقه من جراء الأعيرة النارية التي أطلقتها خصومهم المعتدين لا يتحقق معها القول بأن الطاعن ومن معه كانوا على علم بأن المجنى عليه أطلق جميع الطلقات التي كانت معه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إنه بينما كان (الطاعن الرابع) في طريقه إلى ديوان مركز الواسطى تلبية لطلب وجه إليه منه لسؤاله في الخنقة رقم ٩٢٣ سنة ١٩٦٩ الواسطى المحررة عن بلاغ قدمته ضده — جليلة محمد عبد الحميد — متهمه إياه بالتعدي عليها ، وقد رافقه في مسيرته كل من أشقائه وزوج شقيقته ... وشقيقة هذا الأخير .. الأربعة الأول منهم حمايته مما عساه أن يقع عليه من اعتداء والخامسة كي تشهد لصالحه في الاتهام المنسوب إليه . وأثناء سير الجميع في شارع بين الزاوية والصلاب وهو الطريق المعتاد للوصول إلى ديوان المركز إذ بكل من : جابر لييب جابر (المجنى عليه) (باقي الطاعنين) الذين ما نوا قد بيتوا النية على قتل ... (الطاعن الرابع) وأفراد عائلته المرافقين له لما يحملون لهم من حقد وضيغته لتزاع بين الفريقين على حد يفصل أطيانهما وأعدوا لذلك أسلحة نارية مششخنة وتربصوا لهم في أرض فضاء

محاطة بسور يبلغ ارتفاعه حوالي متر ونصف تطل على الشارع سالف الذكر الذين يعلمون أنهم سيمرون فيه في طريقهم إلى ديوان المركز — إذ بهؤلاء الأربعة يخرجون من مكنهم ثم يطلقون الأعيرة النارية من الأسلحة التي يحملونها على كل من محمود عبد السلام فرج وزارع عبد السلام قاصدين من ذلك قتلها فأصيب كل منهما بالإصابات الممينة بالتقرير الطبي الشرعي والآتي بيانها والتي أودت بحياة أولهما وخاب أثر الجريمة بالنسبة للثاني لسبب خارج عن إرادة الجانين هو مداركته بالعلاج — كما انهال بعضا كان يحملها بالضرب على جابر لييب فرج في جميع أجزاء جسمه قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الممينة بالتقرير الطبي الشرعي والآتي بيانها والتي أودت بحياته ثم استولى على السلاح الذي كان معه وسارع إلى عمدة الناحية أحمد سيد حسين وأبلغه بالحادث وسلمه السلاح المذكور بينما تمكن باقي الجناة من الفرار". وبعد أن أورد الحكم ما تساند عليه من أدلة عرض إلى ما أثاره الطاعن الرابع عن قيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس وأطراحه بقوله: "وتلغفت (المحكمة) أخيرا عما تمسك به الدفاع عن المتهم الرابع محمد عبد السلام فرج من أنه كان وقت تعديه على جابر لييب فرج — بفرض حصوله — في حالة دفاع شرعي، ذلك أن حق الدفاع الشرعي لم يشرع لمعاقبة معتدى على إعتدائه وإنما شرع لرد العدوان وأن المحكمة ترى أن حالة الدفاع الشرعي المقول بها منتفية وأن التعدى على جابر لييب فرج لم يكن إلا بعد أن انتهى هو من أفعال الاعتداء التي قام بها، وكان بقصد الانتقام والقصاص منه وإية ذلك ما ثبت من التقرير الطبي الشرعي المشار إليه سابقا من تعدد الضربات التي كالمها المتهم للجنى عليه جابر لييب فرج وشدها وانتشارها في جميع أجزاء جسمه وهو ما يفصح بوضوح أن المتهم المذكور لم يكن يقصد دفاعا شرعيا وإنما كان يقصد الانتقام والقصاص والعقاب والعدوان وخاصة بعد ما ثبت من فحص السلاح الذي كان يستعمله جابر لييب فرج في الاعتداء والذي التقطه هذا المتهم بعد أن أنهى تعديه هو على حامله وسلمه لرجال الأمن وإنما يحتوى على ست طلقات هي كل ما يسعه من طلقات وأنها جميعا أطلقت حديثا الأمر الذي يؤكد أن التعدى عليه — إنما حدث في واقع الأمر بعد أن كان قد انتهى اعتداؤه وهو المستفاد من انتهاء طلقات السلاح الذي كان يستعمله لاسيما وأن أحدا ولا المتهم — سالف الذكر لم يقل أن المجنى عليه المذكور قد أطلق أعيرة نارية من سلاحه أثناء أو بعد

اتهاء الاعتداء عليه". لما كان ذلك، وكان الأصل أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه بغير معقب، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم لا عيب فيه، ويؤدى منطقيا إلى ما انتهى إليه. ولما كان الثابت من واقعة الدعوى كما أوردها الحكم المطعون فيه أن المجنى عليه ومن معه خرجوا من مكمنهم يطلقون الأجرة النارية من الأسلحة التي كانوا يحملونها جميعا — لا المجنى عليه وحده — على الطاعن الرابع وعائلته، وكان الحكم قد استدل على نفي حالة الدفاع الشرعى إلى ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية من تعدد إصابات المجنى عليه وشدها فضلا عما تبين من فحص مسدس المجنى عليه — عقب الحادث — أن طلقاته الست قد أطلقت جميعها وهو مالا يؤدى فى حكم العقل والمنطق إلى مارتبه عليه، ذلك بأن تعدد الإصابات وشدها وانتشارها بجهة المجنى عليه لا يفيد بذاته أنها لم تكن لرد اعتداء متخوف منه فى وقت كان المجنى عليه يحمل سلاحا والطاعن يحمل عصا كما أن ما تبين — بعد الحادث — من إطلاق جميع طلاقات سلاح المجنى عليه لا يصلح فى نفي حالة الدفاع الشرعى التى يكفى لقيامها أن يكون قد صدر من المجنى عليه فعل يخشى منه المنهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطرا حقيقيا فى ذاته بل يكفى أن يبدو كذلك فى اعتقاد المنهم وتصوره بشرط أن يكون هذا الاعتقاد أو التصور مبنيا على أسباب مقبولة وتقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى المناط فيه الحالة النفسية التى تخاطب ذات الشخص الذى يفاجأ بفعل الاعتداء فيجعله فى ظروف حرجة دقيقة تتطلب منه معالجة موقفه على الفور والخروج من مأزقه مما لا يصلح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادى المتزن الذى كان يتعذر عليه وقتئذ وهو محفوف بهذه المخاطر والملايسات، وهو ما قصر الحكم فى استظهاره مما يعيبه بالقصور فى الرد على الدفع بقيام حالة الدفع الشرعى عن النفس. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعن الرابع وإلى باقى الطاعنين لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

جلسة ٢٣ من يونية سنة ١٩٦٩

بإدارة السيد المستشار / محمد صبري ؛ وعضوية السادة المستشارين . محمد عبد المنعم حمزاوي ؛
ومحمد نور الدين عويس ؛ ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفنى .

(١٩١)

الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ القضائية

وصف التهمة . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما يوفره" . إجراءات
المحاكمة . قتل عمد . شروع . عقوبة . "العقوبة المبررة" . أسباب الإباحة .
"الدفاع الشرعى" .

تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الاصرار إلى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة إلى
الطاعنين دون تنبيههما إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التى أوقعها
الحكم مقرر للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الظرف ؛ مادام الحكم قد عول على هذا
الظرف فى نفي قيام حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها الطاعنان .

إنه وإن كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة
للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور بل إن من واجبها
أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون —
لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته — وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من
تغييره متى رأت أن ترد الواقعة بعد منحها إلى الوصف الذى تراه هى أنه الوصف
القانونى السليم ، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تغيير الوصف إلى تعديل التهمة
بإضافة عناصر أخرى إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التعديل يقتضى
من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنعه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم
المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . ولما كان الثابت ~~بشهادة~~ راق أن
الدعوى الجنائية أحيلت إلى محكمة الجنايات بوصف القتل العمد والشروع فيه ،

وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بجريمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الاصرار ، فقد كان لزاما على المحكمة وقد اتجهت إلى تعديل التهمة بإضافة ظرف سبق الاصرار المشدد أن تنبه الطاعنين إلى هذا التعديل لإبداء دفاعهما فيه . أما وقد خلت مدونات الحكم ومحضر الجلسة مما يشير إلى قيام المحكمة بتنبيه الطاعنين إلى تعديل التهمة ، فإن إجراءات المحاكمة تكون معيبة لإخلالها بحق الدفاع بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه ولا يعترض على هذا بأن العقوبة التي أوقعها الحكم مقرررة في القانون للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الوصف المشدد ما دام البين من مدونات الحكم أنه هول على هذا الظرف في نفى قيام حالة الدفاع الشرعى التى تمسك بها الطاعنان .

الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما فى يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٥ بدائرة مركز بلبس محافظة الشرقية : المتهم الأول (أولا) قتل عمدا السيد محمد رشاد المنزلوى بأن طعنه بسكين فى صدره قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . (ثانيا) أحدث عمدا بأنور محمد رشاد المنزلوى ومحمد رشاد المنزلوى الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبى والتي تقرر لعلاجها لكل منهما مدة لا تزيد على عشرين يوما . المتهم الثانى — شرع فى قتل شحاته أحمد المنزلوى عمدا بأن طعنه بسكين فى صدره قاصدا قتله فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبى الشرعى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المحنى عليه بالعلاج . وطلبت من مستشار الاحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات طبقا للقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام . فقرر بذلك . وادعى كل من ١ — محمد رشاد المنزلوى ٢ — لطيفة ربيع القصاص ٣ — حسنة ربيع المنزلوى مدنيا وطلبوا القضاء لهم قبل المتهم الأول بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات الرقازيق قضت بحضور يا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٤٢/١ — ٢ و ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الأول والمواد ٤٥ و ٤٦ و ٢٣٠

و ٢٣١ من قانون العقوبات بالنسبة إلى المتهم الثانى (أولا) بمعاقة المتهم الأول بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة عن التهم الثلاث المنسوبة إليه وإلزامه أن يدفع إلى المدعين بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومبلغ عشرة جنيهاً مقابل أتعاب المحاماة . (ثانياً) بمعاقة المتهم الثانى بالأشغال الشاقة خمس سنوات . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار قد انطوى على الاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه عدل التهمة المسندة إليهما بقرار الإحالة والتي جرت على أساسها المرافعة بإضافة سبق الاصرار دون أن يلتفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه وإن كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور بل إن من واجبه أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون — لأن وصف النيابة ليس نهائياً بطبيعته — وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تغييره متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى تراه هى أنه الوصف القانونى السليم ، إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تغيير الوصف إلى تعديل التهمة بإضافة عناصر أخرى إلى تلك التى أقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التعديل يقتضى من المحكمة تنبيه المتهم إليه ومنعه أجلاً لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك عملاً بحكم المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن الدعوى الجنائية أحيلت إلى محكمة الجنايات بوصف القتل العمد والشروع فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعنين بجريمة القتل العمد والشروع فيه مع سبق الاصرار ، فقد كان لزاماً على المحكمة وقد إتجهت إلى تعديل التهمة بإضافة ظرف سبق الاصرار المشدد أن تنبه الطاعنين إلى هذا التعديل

لإبداء دفاعهما فيه . أما وقد خلت مدونات الحكم ومحضر الجلسة بما يشير إلى قيام المحكمة بتنبيه الطاعنين إلى تعديل التهمة ، فإن إجراءات المحاكمة تكون معيبة لإخلالها بحق الدفاع بما يوجب نقض الحكم المطعون فيه ولا يعترض على هذا بأن العقوبة التي أوقعها الحكم مقرررة في القانون للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الوصف المشدد ما دام البين من مدونات الحكم أنه عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي الذي تمسك به الطاعنان . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

جلسة ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ، ومحمد عبد الوهاب خليل ، ونصر الدين عزام ، ومحمود كامل عطيفة .

(١٩٢)

الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ القضائية

(١) دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره “ . حكم . ” تسببيه .
تسبيب غير معيب “ . محكمة الموضوع .

وجوب أن يكون الدفاع الجوهرى — كما تلتزم المحكمة بالرد عليه — جدياً يشهد له الواقع ويسانده .

(ب) جريمة . ” أركان الجريمة “ . باعث . حكم . ” تسببيه . تسبيب غير معيب “ .

الباعث على الجريمة . ليس من أركانها . خطأ الحكم فى بيانه لا يؤثر فى سلامته .

(ج ، د) إثبات . ” اعتراف “ . ” شهادة “ . محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير الدليل “ . حكم . ” تسببيه . تسبيب غير معيب “ . نقض .
” أسباب الطعن بالنقض . ما لا يقبل منها “ .

(ج) الاعتراف فى المسائل الجنائية . طبيعته : من عناصر الاستدلال التى تملك المحكمة كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات .

إتناء المحكمة إلى صحة الدليل المستمد من الاعتراف . إفقاده : إطراح جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به .

الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل . عدم جواز إثارة أمام محكمة النقض .
(د) حق محكمة الموضوع فى الأخذ بأقوال الشاهد فى التحقيقات ولو خالفت أقواله بالجلسة .

١ — من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري — كما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه — أن يكون مع جوهرية جدياً يشهد له الواقع ويسانده . فإذا كان حارياً عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات منه دون أن تتناوله في حكمها ، ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالاً بحق الطاعن في الدفاع ولا قصوراً في حكمها .

٢ — إن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس من أركانها أو عناصرها . ومن ثم فإنه مهما كان الحكم قد أخطأ في بيانه فإن ذلك لا يؤثر في سلامته ، ويكون ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد غير منتج .

٣ — إن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ومتى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف ، فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن الأدلة المستقاة من التحيقيقات والتي تنقض اعترافات الطاعن وتكشف عن بهتانها وعدم سلامتها ، ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٤ — من المقرر أنه من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد في التحقيقات وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٦٨ بدائرة مركز ناصر محافظة بنى سويف : قتل فتية واصف عوض عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها وأعد آلة حادة (مطواه) واستدرجها من مسكنها إلى مكان ناء ثم إنزالها عليها طعنًا بالآلة الحادة قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وقد تلت هذه

الجناية جنايتان أخريتان هما أنه في الزمان والمكان سالف الذكر قتل كلا من يحيى وجابر نبجل المجنى عليها الأولى عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها واصطاحبهما مع والدتهما وقام بصفع أولهما على وجهه فألقاه أرضا وإثر سقوطه على وجهه عاجله بوضع قدمه على عنقه من الخلف وظل ضاغطا عليها ثم إنزال على ثانيهما طعنا بالآلة الحادة " المطواه " قاصدا من ذلك قتلها فأحدث بهما الإصابات المبينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما الأمر المنطبق على المادة ٢٣٠ من قانون العقوبات . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات بنى سويف — بعد أن قررت بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٦٩ بإحالة القضية إلى مفتى الجمهورية — قضت فيها حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٤/٢ من قانون العقوبات وباجماع الآراء بمعاقبة المتهم بالإعدام شنقا . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجنايتي قتل عمد مع سبق الإصرار قد شابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع وفساد في الاستدلال وأخطأ في الإسناد، ذلك بأن دفاع الطاعن ابتنى على أن تعدد إصابات المجنى عليهم ومغايرة بيانها في تقرير الصفة التشريحية لما أورده الطاعن وصفا لها في إقراره إنما يشكل تعارضا بين الدليل القولي المتحصل من اعترافات الطاعن والدليل الفني المتمثل في التقرير الطبي وقد طلب المدافع عن الطاعن استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فيما يدم دفاعه ، إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب ولم ترد عليه ، واتخذت من هذين الدليلين — مع تناقضهما — سندا لأسبابها دون أن تعنى برفع ما بينهما من تعارض ، وتصدت إلى مسائل تدخل بكلياتها في صميم اختصاص الفنين : كما دلل الطاعن على عدم صحة اعترافه بأمور عديدة مستقاة من حاصل التحقيقات تثبت به أن ذلك الاعتراف وعدم جديته ، ومع ذلك فقد وقف

الحكم دون الرد عليها . وقد تحدثت عن علة الحادث فأورد أنها تتجسم في مطاردة المجنى عليها للطاعن ليقر ببنوة الطفلين المجنى عليهما ، واستدل على ذلك بأوراق الشكوى رقم ١٩٣ لسنة ١٩٦٦ إدارى مركز بوش مع أن موضوع هذه الشكوى لا يتعلق البتة بالمنازعة على تلك البنوة التي سبق وأن أقر بها الطاعن في تحقيقات إحدى القضايا . هذا إلى أن الحكم قد أسند إلى الشاهد سيد محمد خليفة قوله إنه رأى الطاعن مصطحبا المجنى عليها وطفليها في وقت معاصر لوقوع الحادث وهو ما يخالف الثابت على لسان هذا الشاهد بجلاسة المحاكمة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله ”إنها تخلص في أن المتهم سيد محمد مسلم على جمعه كان على علاقة غير شرعية بالمجنى عليها فتحتية واصف هوض ترجع إلى أكثر من عشر سنوات سابقة وفي خلالها أنجب منها طفلين هما المجنى عليهما يحيى وجابر ، وقد ثار نزاع بين المجنى عليها والمتهم حول صحة نسب هذين الطفلين إليه . وفي ليلة الحادث استدريج المتهم المجنى عليها وطفليها من مسكنهم إلى المزارع زاعما لها أنه سيعقد قرانه عليها في بلدته القريبة ، فلما بلغوا وسط المزارع فاجأ المجنى عليها بأن استل آلة إحادة من شأنها إحداث الوفاة ”مطواه“ أعدها لذلك وانها ل عليها طعنا في عدة مواضع من جسمها ثم أجهز عليها قاصدا من ذلك ازهاق روحها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . ثم هروا خلف الطفلين اللذين هالهما الأمر وحاولا الفرار حتى إذا ما ظفريهما صفع أولهما يحيى صفعه ألقته على وجهه على الأرض فوضع قدمه على عنقه من الخلف وظل ضاغطا عليه بشدة حتى تأكد بأنه فارق الحياة ثم أمسك بالثاني جابر وطعنه عدة طعنات في العنق وفي مواضع أخرى من جسمه بذات المطواه التي كانت معه قاصدا من ذلك ازهاق روحه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته “ . وساق الحكم للتدليل على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الواقعة ومن اعتراف الطاعن في محضر الشرطة وفي تحقيقات النيابة العامة بإرتكابه جرائم قتل المجنى عليهم ، وما دلت عليه المعاينة وما جاء بتقرير الصفة التشريحية . وحصل الحكم مؤدى هذه الأدلة ومن بينها اعتراف الطاعن بما يتطابق مع ما أورده عن واقعة الدعوى وبما يتفق والثابت بأوراقها . لما كان ذلك ، وكان ما يعيبه

الطاعن على الحكم من القصور والاخلال بحق الدفاع بقالة إنه استند إلى الدليلين القولى المتحصل من اعترافات الطاعن والفنى المتمثل فى تقرير الصفة التشريحية مع تناقضها ودون أن يعنى برفع هذا التناقض ، وبالتفات المحكمة عن طلب استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فيما يدعم دفاع الطاعن فى هذا الشأن — مردود بأن البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه وأوراق القضية أن ما أورده تقرير الصفة التشريحية من بيان لوصف إصابات المجنى عليهم وكيفية حدوثها يتفق تماما مع تصوير الطاعن لكيفية اقترافه قتل المجنى عليهم بما تنتفى معه دعوى التعارض بين هذين الدليلين ويجعلها عارية عن دليلها . ولما كان يشترط فى الدفاع الجوهرى كما تلزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عاريا عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون فى حل من الاتفات عنه دون أن تتناوله فى حكمها ، ولا يعتبر سكوتها عنه إخلالا بحق الطاعن فى الدفاع ولا قصورا فى حكمها . لما كان ذلك ، وكان الإعراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ومتى خلصت المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فإن مفاد ذلك أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى شأن الأدلة المستقاة من التحقيقات والتى تنقض اعترافات الطاعن وتكشف عن بهتانها وعدم سلامتها ، ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يجادل فيه الطاعن فى شأن سبب الجريمة وخطأ الحكم فى الاستدلال عليه من واقع تحقيقات الشكوى الإدارية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٦٦ مكرر بوش ، إنما يتصل بالبإثبات على ارتكاب الجريمة ، وهو ليس من أركانها أو عناصرها ، فإنه مهما كان الحكم قد أخطأ فى بيانه ، فإن ذلك لا يؤثر فى سلامته ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن فى هذا الصدد غير منتج . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم على لسان الشاهد سيد محمد خليفة له أصله الثابت فى الأوراق ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد فى التحقيقات وإن خالفت أقواله بجلسة المحاكمة . فإن تعيب الحكم بالخطأ فى الاسناد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

وحيث إن النيابة العامة عرضت القضية على هذه المحكمة في الميعاد طبقا لما هو مقرر في المادة ٢٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وقدمت مذكرة برأيها في الحكم انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أوراق القضية أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دين بها المحكوم عليه بالاعدام ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون ، وصدر الحكم بإجماع آراء أعضاء المحكمة وبعد استطلاع رأى مفتي الجمهورية . وقد جاء الحكم سليما من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، وصدر من محكمة مشككة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى . ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يستفيد منه المحكوم عليه طبقا لما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات ، فانه يتعين لذلك، إقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليه سيد محمد مسلم على جمعه .

جلسة ٣٠ يوزيه سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد عبد المنعم حمزوى ،
ومحمد نور الدين عويس ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(١٩٣)

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ القضائية :

(١ ، ب) إجراءات . ” الأعمال الإجرائية ” . تفتيش . ” إذن التفتيش ” . ” إصداره ” . ” تنفيذه ” . إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . بطلان . اختصاص . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” . مواد مخدرة . تهريب جمركى . تبغ . دخان .

(١) الأعمال الاجرائية . جريانها على حكم الظاهر . عدم إبطالها من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع .
صدور إذن التفتيش لضبط مخدرات . صحة ضبط ما ينكشف عرضا من جرائم . مثال .

(ب) تنفيذ الاجراء المشروع فى حدوده . لا يتولد عنه عمل باطل .

(ج ، د ، هـ) إذن التفتيش . ” إصداره ” . تحقيق . ” أعمال التحقيق ” . استدالات . إجراءات . ” الأعمال الإجرائية ” . بطلان . اختصاص . محكمة الموضوع . ” سلطتها فى تقدير جدية التحريات ” . ” إثبات بوجه عام ” . حكم . ” تسببه . تسبب غير معيب ” .

(ج) تقدير جدية التحريات . موضوعى .

(د) لا يقدح فى جدية التحريات . أن يسفر التفتيش عن ضبط غير ما أنصبت عليه هذه التحريات . العبرة فى صحة الأعمال الاجرائية أو بطلانها بالمقدمات لا بالنتائج .

(هـ) إجراء تحقيق من السلطة المختصة بإصدار إذن التفتيش قبل إصداره .
غير لازم . حق هذه السلطة في إصداره بناء على محضر الاستدلالات .
الاذن عندئذ يكون مفتحا للتحقيق .

(و ، ز ، ح ، ط) تفتيش . " إذن التفتيش " . " إصداره " . " نطاقه " .
جريمة . دفع . " الدفع بطلان الدليل " . " الدفع ببطلان
التفتيش " . " الصفة في الدفع " . إثبات . " إثبات بوجه عام " .
حكم . " تسببه . تسبب غير معيب " .

(و) تقدير أن الاذن بالتفتيش صدر لضبط جريمة وقعت فعلا وليس
لضبط جريمة محتملة . موضوعي .

(ز) كفاية اطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها إلى حدوث
الضبط استنادا إلى إذن التفتيش . للرد على الدفع بصدور الاذن
لاحقا للضبط .

(ح) عدم جواز الطعن ببطلان الدليل المستمد من التفتيش لمخالفة الأوضاع
القانونية . إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايته .
لا صفة لغير مالك الشيء أو حائزه في الدفع ببطلان تفتيشه .

(ط) تفتيش الأشخاص والمساكن بغير سند من القانون . محظور .
شمول الاذن بتفتيش الشخص . ما يكون متصلا به . شموله
لسيارته الخاصة .

(ي) تفتيش . " إذن التفتيش " . " إصداره " . " نطاقه " . تلبس .
مأمورو الضبط القضائي . " ساطتهم " . إثبات .
" إثبات بوجه عام " .

تكشف الجريمة عرضا أثناء التفتيش لضبط جريمة أخرى . الجريمة العارضة
تكون في حالة تلبس . حق مأمور الضبط أن يمضي في الاجراءات
بشأنها بناء على الحق المخول له في أحوال التلبس بالجريمة .
المادة ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ اجراءات . لا استنادا إلى إذن التفتيش
الذي انتهى أثره بظهور الجريمة .

(ك ، ل) دعوى جنائية . " تحريكها " . " قيود تحريكها " . نيابة عامة .
" القيود الواردة على حقها في تحريك الدعوى " .
تحقيق . استدلال . تهريب جمركي . تبغ . دخان .

(ك) خطاب الشارع في النصوص الخاصة بتعليق رفع الدعوى الجنائية ومباشرة الاجراءات بناء على طلب ممن يملكه . موجه للنياية بوصفها سلطة تحقيق . لا إلى غيرها من جهات الاستدلال . مثال . المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ .

(ل) صدور طلب بالسير في إجراءات الدعوى ثم طلب برفعها . تمام الاجراءات وفق القانون .

(م ، ن ، ص) تبغ . دخان . تهريب جموكنى . جمارك . فاعل أصلى . اشتراك . جريمة . "أركانها" . عقوبة . تفويض . حكم . "تسببيه" . تسبیب غیر معيب .

(م) حيازة المتهم لجسم الجريمة . غير لازم لاعتباره حائزا . كفاية انبساط سلطانه عليه ولو كان في حوزة آخر نائبا عنه . مثال في حيازة دخان مهرب .

(ن) تحقق جريمة تهريب الدخان اللبى بتداوله أو حيازته أو نقله أو تهريبه .

إنشاء المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بحالة من حالات التهريب الاعتبارى لا يشترط فيها وقوع التهريب عند اجتياز الدائرة الجركية .

اعتبار حيازة الدخان اللبى في داخل الجمهورية . تهريباً . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلا أو شريكا .

(ص) وجوب القضاء على الفاعلين وشركائهم متضامين بتعويض قدره عشرون جنيها عن كل كيلوجرام أو جزء منه من الدخان المهرب . فضلا عن العقوبة المقررة . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

(ع) محكمة استئنافية . "الإجراءات أمامها" . استئناف . "نظرة والحكم فيه" .

عدم التزام المحكمة الاستئنافية بسماع شهود أو إجراء تحقيق . إلا ما ترى لزوما له .

(ف ، ص) إجراءات المحاكمة . إجراءات . إثبات . "شهادة" . تحقيق . دفاع . "الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره" .

(ف) جواز الاستغناء عن سماع شهود الاثبات . إذا قبل المتهم أو الدفاع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .

ليس للتهم النعى على المحكمة عدم سماعها شهود أمسك عن المطالبة بسماعهم .

(ص) عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبيده الدفاع أو الرد عليه بعد حجز الدعوى للحكم . ولو طلب ذلك في مذكرة مصرح له بتقديمها .

(ق) إثبات . ” إثبات بوجه عام ” . دفاع . ” الإخلال بحق الدفاع . ما لا يوفره ” . حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” .

وصف دفاع المتهم بالاصطناع . يفيد عدم الاطمئنان إلى أدلة النفى التي ساقها وأشار إليها الحكم .

(ر) حكم . ” تسببيه . تسبیب غير معيب ” . جريمة . فاعل أصلي . تبغ . دخان . استيراد .

لا تناقض بين تبرئة المتهم من تهمة استيراد الدخان اللبي . وبين إدانته في حيازته ولو مع آخرين بوصفهم فاعلين أصليين في جريمة تهريبه .

(ش) طعن . ” المصلحة في الطعن ” . جريمة . استيراد .

لا مصاحبة للطاعن في النعى على حكم في شأن جريمة برأه منها . مثال .

١ — إن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر ، وهي لا تبطل من بعد نزولها على ما ينكشف من أمر الواقع ، وقد أعمل الشارع هذا الأصل وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠ ، ١٦٣ ، ٣٦٢ ، ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذي يتم على مقتضاه ، وذلك تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للمعادلة حتى لا يفلت الجناة من العقاب ، فإذا كان الثابت من محضر التحري أن الطاعنين يتجران في المواد المخدرة ضمن عصابة تواطأت على ذلك ، فصدر الأمر من النيابة العامة بالتفتيش على هذا الأساس ، فأنكشفت جريمة التهريب عرضا أثناء تنفيذه ، فإن الإجراء الذي تم يكون مشروعا ، ويكون أخذ المتهمين بنتيجته صحيحا ، ولا يصح الطعن بأن ما تم فيه تجاوز للأمر الصادر لمأمر الضبط ، ما دام هو لم يقم بأي عمل إيجابي بقصد البحث عن جريمة أخرى غير التي صدر من أجلها الأمر .

٢ — من البدهية أن الإجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .

٣ — من المقرر أن تقدير جدية التحريات موكل لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فتمتى أقرتها عليها فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٤ — لا يقدح في جدية التحريات حسبها أثبتته الحكم أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصبت عليه لأن الأعمال الإجرائية محكومة من جهة الصحة والبطالان بمقدماتها لا بنتائجها .

٥ — لا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقا للمادة ٩١ من قانون الإجراءات الجنائية أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون بإجراءه ، بل يجوز له — هذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلال كافية ، ويعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراء مفتتحا للتحقيق .

٦ — متى كان الحكم المطعون فيه لم يدع — فيما رد عليه من دفوع وفنده من أوجه دفاع — محالا للشك في أن الأمر بالتفتيش قد صدر عن جريمة وقعت فعلا وصحت نسبتها إلى مقارفها ، وكان الطاعن إنما يرسل القول بالجريمة المحتملة بناء على أن ما ضبط من الدخان المهرب هو غير المخدر الذي جرى الضبط من أجله ، وقد سبق الرد عليه ، وعلى أن عبارات محضر التحري وطلب الإذن جاءت عامة ، مع أنها محددة حسبما أثبتته الحكم وبينه ، مما تندفع به دعوى الاحتمال ، فلا تكون المحكمة بحاجة إلى الرد استقلالا على ما تذرعه به من ذلك — بفرض أنه تمسك به في مذكرته — لكونه ظاهر البطلان .

٧ — إن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه ، اطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن .

٨ — من المستقر عليه في قضاء محكمة النقض إنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة

إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم ، ومن ثم فلا صفة للطاعن في الدفع ببطلان تفتيش السيارة التي ضبط بها بعض التبغ المهرب مادام أن الثابت أنه غير مملوك له ولم تكن في حيازته ، وكذلك الحال بالنسبة للمخزن الذي ضبط به البعض الآخر من الدخان ما دام أنه غير مملوك ولا محوز له .

٩ — التفتيش المظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به — والسيارة الخاصة كذلك — ومن ثم فلا وجه لما نعاه الطاعن من بطلان .

١٠ — متى كان الثابت أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة إحراز مخدر ، فأنكشفت جريمة تهريب الدخان الليبي عرضا لمأمور الضبط دون مسعى مقصود منه ، فإن هذه الجريمة العارضة الظهور تكون في حالة تلبس ويصح لمأمور الضبط المضى في الإجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له في أحوال التلبس بالجريمة — كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦ ، ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية — لابتناء على الأمر بالتفتيش الذي انقطع عمله ، وانتهى أثره بظهور تلك الجريمة الجديدة .

١١ — جرى قضاء محكمة النقض في تفسير المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ومثيلاتها من النصوص الخاصة بتعليق رفع الدعوى الجنائية ومباشرة الإجراءات على طلب ممن يملكه ، على أن الخطاب موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى أو الإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية ، استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيها إلى غيرها من جهات الاستدلال .

١٢ — إذا كان الثابت من مدونات الحكم أن مأمور الضبط انتقل لتنفيذ أمر النيابة بالتفتيش ولما انكشفت له جريمة التهريب في حالة تلبس استصدر

فور الضبط وقبل إجراء أى تحقيق من النيابة طلبا من مصلحة الجمارك ، ثم من مصلحة الاستيراد بالسير في الإجراءات ثم صدر الطلب - بعد التحقيق وقبل رفع الدعوى - برفع الدعوى ، فإن الإجراءات تكون قد تمت صحيحة لا مخالفة فيها للقانون .

١٣ - من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الشخص حائزا للدخان المكون لجسم الجريمة ، أن يكون محززا له ماديا ، بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبدوطا عليه ، ولو كان المحرز له شخصا آخر بالنيابة عنه .

١٤ - إذ نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ، على اعتبار تداول الدخان الليبي المعروف بالطرابلسي أو حيازته أو نقله تهريبا ، فقد أنشأت حالة من التهريب الاعتباري لا يشترط في توافرها ما توجبه المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك ، من ضرورة وقوع التهريب الفعلي أو الحكمي عند اجتياز الدائرة الجمركية ، وعلى ذلك تعتبر حيازة الدخان الليبي في داخل إقليم الجمهورية من أى شخص كان ، تهريبا معاقبا عليه ولو كانت حيازة الدخان من غير المهرب له فاعلا كان أو شريكا .

١٥ - أوجبت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - فضلا عن العقوبة الواردة فيها - الحكم على الفاعلين والشركاء بطريق التضامن بتعويض يؤدي إلى مصلحة الخزنة بواقع عشرين جنيها عن كل كيلوجرام أوجزه منه ، وإذا قضى الحكم بذلك ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا .

١٦ - إن المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق ولا تلزم بسماع شهود أو إجراء تحقيق ، إلا ما ترى لزوما له .

١٧ - أجازت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية الاستغناء عن سماع شهود الإثبات ، إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، وإذا كان ما تقدم ، وكان الطاعن لم يتمسك هو أو محاميه أمام درجتي التقاضى في جلسات المرافعة الشفوية بسماع أحد من شهود الإثبات ، فإنه يعد نازلا عن سماعهم وليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء أمسك هو عن المطالبة بتنفيذه .

١٨ — من المقرر أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع الشفوية بالجلسة ، وأمرت بإقفال بابها وحجرت القضية للحكم ، فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذي يبيده الطاعن في مذكرته التي يقدمها في فترة حجز القضية للحكم ، أو الرد عليه ، سواء قدمها بتصريح منها أو بغير تصريح ، ما دام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة .

١٩ — إن وصف المحكمة دفاع الطاعن بالاصطناع يفيد عدم اطمئنانها إلى أدلة النفي التي ساقها الدفاع والتي سبق أن أشارت إليها في حكمها .

٢٠ — لا تناقض بين براءة الطاعن من تهمة استيراد الدخان اللبي وبين إدانته في حيازته باعتبار هذا الفعل تهريبا بنصر الشارع حسبما تقدم ، ولا تناقض كذلك بين إدانة غير المتهم في حيازة الدخان المهرب ، وبين إدانته هو معهم في حيازة ذات القدر المهرب منه باعتبارهم جميعا فاعلين أصليين في جريمة التهريب ، لما أثبتته من تواطئهم جملة على الحيازة وانبساط سلطاتهم جميعا على الدخان المحرز بناء على مساقه من الشواهد والبيئات التي أوردها .

٢١ — لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم في خصوص جريمة الاستيراد ، إذ قضى ببراءته منها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في ٩ فبراير سنة ١٩٦٦ بدائرة قسم المنشية محافظة الإسكندرية : المتهمون جميعا (أولا) هربوا التبغ المبين بالمحضر إلى البلاد بطريقة غير مشروعة دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليه (ثانيا) استوردوا كمية التبغ سالفة الذكر قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة . المتهم الخامس : هرب الأقمشة المبينة بالمحضر إلى أراضى الجمهورية العربية المتحدة بطريقة غير مشروعة ودون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليها . وطلبت عقابهم بالمواد ١ و ٢/٢ و ٤ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢

لسنة ١٩٦٤ و ١ و ٧ و ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ المعدل و ٥ و ١٣/١ و ١٢١/١ و ١٢٢ و ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وادعت مصلحة الجمارك مدنيا قبل المتهمين جميعا بمبلغ ٤٧٠٠ جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة الشئون المالية الجزئية قضت في الدعوى حضوريا عملا بمواد الإتهام (أولا) بحبس المتهم الأول ستة شهور مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وبحبس كل من المتهمين الثانى والثالث والرابع والخامس ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لوقف التنفيذ ومصادرة التبغ المضبوط وبالزام المتهمين جميعا متضامنين بدفع تعويض لمصلحة الجمارك قدره ٤٧٠٠ ج عن التهمة الأولى وبراءة المتهم الثانى من هذه التهمة (ثانيا) براءة المتهمين جميعا من التهمة الثانية . (ثالثا) براءة المتهم الخامس من التهمة الثانية . فاستأنف كل من المتهمين الأول والثالث والخامس هذا الحكم . ومحكمة الاسكندرية الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت في الاستئناف حضوريا للأول والثالث وغايبا للثانى بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهما الأول والخامس في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تهريب التبغ اللبى المعروف بالطراباسى قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور والتناقض في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع ببطلان أمر التفتيش لصدوره دون تحريات جدية ، ولضبط جريمة محتملة من قبل أن يسبقه تحقيق مفتوح ، مدلا على ذلك بشواهد منها السرعة في الإجراءات ، وأنها تكشف عن ضبط جريمة أخرى غير التى صدر بها الأمر وعمومية عبارات محضر التحرى ، كما دفع ببطلان التفتيش ذاته لإجرائه قبل صدور الأمر به ، ولأنه تناول السيارة رقم ٤٩٢٨ ملاكى القاهرة التى لم يؤمر بتفتيشها ودفع كذلك ببطلان الإجراءات لحصولها قبل صدور طلب ممن يملك طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ والمادة العاشرة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد إلا أن المحكمة أغفلت الرد على بعض دفعوه وجاء ردها في البعض الآخر

متهافتا مبتسرا . هذا إلى أن الطاعن لم يضبط في حيازته إلا القليل من التبغ اللبي أما أكثره فضبط في سيارة ليست في حيازته أو في مخزن غير مملوك له فلا تصح مساءلته إلا عن القدر الذي أحزه ، وقد دين غيره من المتهمين ممن ثبتت حيازتهم للدخان مما يناقض إدانته هو ما لم يثبت تواطؤه معهم وهو ما لا يفترض وقد قضت المحكمة براءة من تهمة استيراد التبغ بغير ترخيص مما ينفي قضاءها بادانته في تهريبه ، لأن جريمة التهريب لا تقوم إلا في حق من يضبط حائزا للبطاعة وهو يجتاز الدائرة ، مما يعيب حكمها بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه أثبت بيانا لواقعة الدعوى ما حصله أن النقيب محمد اسماعيل الصيرفي ضابط مكافحة المخدرات حرر في ٨ من فبراير سنة ١٩٦٦ محضرا أثبت فيه أنه نعى إليه من التحرى أن الطاعنين وآخرين ألفوا عصاية للتجار في المخدرات متخذين السيارة الخاصة رقم ٤٩٢٨ القاهرة — المملوكة لمن يدعى شريك الطاعن الأول في الزراعة في نقلها وإيداعها مخزن الطاعن الثاني ، وطلب فيه إلى النيابة العامة الإذن في تفتيش أشخاص المتهمين ومساكنهم والسيارة والمخزن المذكورين فصدر الأمر بتفتيش أشخاصهم فضلا عن تفتيش مخزن ومسكن الطاعن الثاني . وفي اليوم التالي الموافق ٩ من فبراير سنة ١٩٦٦ حرر "العقيد عبد الرحمن اللقاني" رئيس قسم مكافحة المخدرات محضرا أثبت فيه انتقاله مع محرر المحضر السابق بناء على أمر النيابة إلى شارع مولاي محمد على بقسم المنشية حيث أكدت التحريات أن المأذون بتفتيشهم يوجدون فيه بالسيارة الخاصة سالفة الذكر في جراج عمومي . وثمة وجد بها ثلاثة أشخاص هم و و المتهمين الثلاثة الآخرين الذين قضى بادانتهم بتفتيش السيارة وجد في حقيبتها الخلفية جوال به تبغ قرر المتهمون المذكورون أنه مملوك للطاعن الأول كما ذكر أولهم وهو قائد سيارة النقل رقم ٦٣٤ وثانيهم وهو مساعده أنهما قاما ببناء على تكليف من الطاعن الأول أيضا بنقل أربعة أجولة من التبغ بهذه السيارة من القاهرة إلى الاسكندرية وأنهما حملاها إلى المخزن الموجود بالعقار رقم ١٤١ بشارع طيبة المشار إليه في محضر التحريات والذي يستأجره ويحوزه الطاعن الثاني فانتقلت القوة إلى المخزن فوجدته مغلقا ففتحه الضابط عنوة وأجرى

تفتيشه في حضور المتهمين الثلاثة المذكورين فعثر به على ثمانية أجرة كبيرة مملوءة بالدخان ولما قش الطاعن الأول من بعد وجد في حقيبة له كمية منه اعترف باحرازها كما عثر معه على بعض أوراق وفواتير خاصة بسيارة النقل رقم ٦٣٤ وتبين من التحليل أن التبغ المضبوط من النوع الليبي المحظور إحرازه أو حيازته أو تداوله وأنه وزن ٢٣٤,٢١٧ كيلوجرام يبلغ التعويض عنها للخرانة العامة ٤٧٠٠ ج بواقع عشرين جنيتها عن كل كيلوجرام أو جزء منه وقد تبين من التعري أن الطاعن الثاني هو حائز المخزن بطريق التاجير منذ سنة ١٩٦٤ الأمر الذي لم يمحده أصلا في ذاته وإن ادعى أن الحيازة انتقلت إلى غيره بطريق التاجير من الباطن الأمر الذي رمت المحكمة دليله بالاصطناع . ولما تبين أن ما يحوزه المتهمون من التبغ الليبي الذي تعد حيازته تهريبا بادر محقق الشرطة إثر الضبط في ٩ من فبراير سنة ١٩٦٦ إلى استصدار طلب من مصلحة الجمارك بالسير في الإجراءات طبقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ ثم عادت مصلحة الجمارك مرة أخرى - بعد تحقيق النيابة - وأذنت في رفع الدعوى بموجب كتابها المؤرخ في ٦ من أكتوبر سنة ١٩٦٦ وقد دلل الحكم على واقعة التهريب المؤتم بما ينتجها من وجوه الأدلة الواردة في المساق المتقدم . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به عناصر جريمة التهريب التي دين فيها الطاعنان مدلولاً عليها بما يؤدي إلى ما رتبته . ولما كان من المقرر في صحيح القانون - بحسب التأويل الذي استقر عليه قضاء هذه المحكمة - أن الأصل في الأعمال الإجرائية أنها تجري على حكم الظاهر وهي لا تبطل من بعد نزولها على ما ينكشف من أمر الواقع وقد أعمل الشارع هذا الأصل ، وأدار عليه نصوصه ورتب أحكامه ومن شواهد ما نصت عليه المواد ٣٠ و ١٦٣ و ٣٦٢ و ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية مما حاصله أن الأخذ بالظاهر لا يوجب بطلان العمل الإجرائي الذي يتم على مقتضاه وذلك تيسيرا لتنفيذ أحكام القانون وتحقيقا للعدالة حتى لا يفلت الجناة من العقاب . فإذا كان الثابت من محضر التعري أن الطاعنين يتجران في المواد المخدرة ضمن عصاية تواطأت على ذلك فصدر الأمر من النيابة العامة بالتفتيش على هذا الأساس ، فانكشفت جريمة التهريب عرضا أثناء تنفيذه فإن الإجراء الذي تم يكون مشروعا ، ويكون أخذ المتهمين بنتيجته صحيحا ،

ولا يصح الطعن بأن ما تم فيه تجاوز للأمر الصادر لمأمور الضبط ، ما دام هو لم يقم بأى عمل إيجابى بقصد البحث عن جريمة أخرى غير التى صدر من أجلها الأمر . فمن البدهة أن الاجراء المشروع لا يتولد عن تنفيذه فى حدوده عمل باطل . ولا يقدح فى جدية التحريات حسبما أثبتته الحكم أن يكون ما أسفر عنه التفتيش غير ما انصبت عليه ، لأن الأعمال الاجرائية محكومة من جهةى الصحة والبطلان بمقدماتها لا بنتائجها . ومن المقرر أن تقدير جدية التحريات موكل للسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع فمتى أقرتها عليه ، فلا معقب عليها فى ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون . ولا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش طبقا للمادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التى ناط بها القانون بإجرائه ، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا رأت أن الدلائل المقدمة إليها فى محضر الاستدلال كافية وبعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراء مفتحا للتحقيق . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدع — فياردت عليه من دفع وفنده من أوجه دفاع — مجالا للشك فى أن الأمر بالتفتيش قد صدر عن جريمة وقعت فعلا وصحت نسبتها إلى مقارفيها وكان الطاعن إنما يرسل القول بالجريمة المحتملة بناء على أن ما ضبط من الدخان المهرب هو غير المخدر الذى جرى الضبط من أجله — وقد سبق الرد عليه — وعلى أن عبارات محضر التحرى وطلب الإذن جاءت عامة ، مع أنها محددة حسبما أثبتته الحكم وبينه ، مما تندفع به دعوى الاحتمال ، فما كان بالحكمة حاجة إلى الرد إستقلا على ما تذرعه به من ذلك — بفرض أنه تمسك به فى مذكرته — لكونه ظاهر البطلان . ولما كان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط إنما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه إطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التى أوردتها إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . ولما كان الثابت أن السيارة الخاصة التى ضبط بها بعض التبغ المهرب غير مملوكة للطاعن ولم تكن فى حيازته وقت الضبط — بإقراره فى طعنه — وأن المخزن الذى ضبط به البعض الآخر غير مملوك ولا محوز له كذلك ، وكان المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض أنه لا يجوز الطعن بالبطلان فى الدليل المستمد من التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة للأمن شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم فلاصفة للطاعن فى الدفع بالبطلان وفوق ذلك فإن التفتيش المحظور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما حرمة السيارة الخاصة فمستمدة من إتصالها بشخص ،

صاحبها أو حائزها ، وإذن فما دام هناك أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به ، والسيارة الخاصة كذلك ، ومن ثم فلا وجه لما نعاه الطاعن من بطلان . ولما كان الثابت - حسبما سلف البيان - أن الأمر بالتفتيش صدر لضبط جريمة إحراز مخدر ، فأنكشفت جريمة تهريب الدخان الليبي عرضا لمأمور الضبط دون مسعى مقصود منه ، فإن هذه الجريمة للعارضة الظهور تكون في حالة تلبس ويصح لمأمور الضبط المضي في الإجراءات بشأنها بناء على حقه المخول له في أحوال التلبس بالجريمة - كما هو المستفاد من نص المادتين ٤٦ و ٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية - لا بناء على الأمر بالتفتيش الذي انقطع عمله ، وانتهى أثره بظهور تلك الجريمة الجديدة ، إذ جرى قضاء هذه المحكمة في تفسير المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ ومثيلاتها من النصوص الخاصة بتعليق رفع الدعوى الجنائية ومباشرة الإجراءات على طلب ممن يملكه على أن الخطاب موجه فيها من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والإذن إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى الجنائية استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيها الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ، يقطع في هذا المعنى أن المادة ٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٥٤ إذ نصت على أنه "فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المادة ٩ فقرة ثانية من هذا القانون ، فإنه إذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية عنها على شكوى فلا يجوز القبض على المتهم إلا إذا صرح بالشكوى من يملك تقديمها ، ويجوز في هذه الحالة أن تكون الشكوى لمن يكون حاضرا من رجال السلطة العامة " . فدللت بذلك على أنه في الأحوال الأخرى إذا كانت الجريمة المتلبس بها مما يتوقف رفع الدعوى العمومية فيها على إذن أو طلب ، فإنه يجوز لمأموري الضبط القبض على المتهم واتخاذ كافة إجراءات التحقيق قبل تقديم الإذن أو الطلب . والقول بغير ذلك يؤدي إلى توجيه خطاب الشارع إلى غير المخاطب ، وتعليق الحكم بالصحة أو البطلان على نتيجة الإجراءات لا بناء على الظاهر الذي جرى حكمة ، وإهدار لسلطة مأموري الضبط المخولة لهم قانونا في أحوال التلبس بالجريمة ، فضلا عما

يؤدي إليه هذا النظر من تأذي العدالة الجنائية إذا قيل ببطلان الإجراء الذي اتخذ في الجريمة المتلبس بها مع أنه متولد عن إجراء مشروع ، ولما كان الثابت من مدونات الحكم أن مأمور الضبط انتقل لتنفيذ أمر النيابة بالتفتيش ولما إنكشفت له جريمة التهريب في حالة تلبس إستصدر فور الضبط وقبل إجراء أى تحقيق من النيابة في ٩ من فبراير سنة ١٩٦٦ طلبا من مصلحة الجمارك ، ثم من مصلحة الإستيراد بالسير في الإجراءات ثم صدر الطلب بعد التحقيق وقبل رفع الدعوى في ١٠/٦/١٩٦٦ برفع الدعوى ومن ثم فإن الإجراءات تكون قد تمت صحيحة ولا مخالفة فيها للقانون . ولما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ سالف الذكر إذ نصت على إعتبار تداول الدخان الليبي المعروف بالطرابلسي أو حيازته أو نقله تهريبا فقد أنشأت حالة من التهريب الاعتباري لا يشترط في توافرها ما توجبه المادة ١٢١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك من ضرورة وقوع التهريب الفعلي أو الحكمي عند اجتياز الدائرة الجمركية وعلى ذلك تعتبر حيازة الدخان الليبي في داخل إقليم الجمهورية من أى شخص كان تهريبا معاقبا عليه ولو كانت حيازة الدخان من غير المهرب له فاعلا كان أو شريكا . ولما كان من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الشخص حائزا للدخان المكون لجسم الجريمة أن يكون محزرا له ماديا بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون ساطانه ميسوطا عليه وأو كان المحرز له شخصا آخر بالنيابة عنه . فلا على المحكمة أن تعتبر الطاعن والمتهمين الآخرين حائزين للدخان الليبي المهرب ما دام أنها استخلصت من الأدلة السائغة التي أوردتها في حكمها أن إرادتهم قد انعقدت على تهريبه بالسيارة التي أعدوها لهذا الغرض . ولما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ قد أوجبت -فضلا عن العقوبة الواردة فيها - الحكم على الفاعلين والشركاء بطريق التضامن بتعويض يؤدي إلى مصلحة الخزنة بواقع عشرين جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه ، وهو ما أعمله الحكم فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا . ولما كان ذلك ، وكان لا تناقض بين تبرئة الطاعن من تهمة إستيراد الدخان الليبي وبين إدانته في حيازته بإعتبار هذا الفعل تهريبا بنص الشارع حسبا تقدم ، وكان لا مصلحة له في النعي على الحكم في خصوص جريمة الإستيراد إذ قضى ببراءته منها ، وكان لا تناقض كذلك بين إدانة غير المتهم في حيازة الدخان المهرب ، وبين إدانته هو معهم في حيازة ذات

القدر المهرب منه باعتبارهم جميعا فاعلين أصليين في جريمة التهريب، لما أثبتته من تواطئهم جملة على الحيازة وانبساط سلطانهم جميعا على الدخان المحور، بناء على مساقفه من الشواهد والبيئات الواردة في المساق المتقدم وكان سائر الطعن جدلا موضوعيا صرفا لا يثار لدى محكمة النقض، فانه يكون على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن الطاعن الثاني ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تهريب التبغ اللبي المعروف بالطرا بلسي قد بنى على الإخلال بحقه في الدفاع وشابه القصور في التسبيب ذلك بأنه أقام دفاعه على نفى حيازته للعقار الذي ضبط به الدخان وأن غيره هو الحائز له عن طريق التأجير من الباطن، وقد طلب في مذكرة المصريح له بتقديمها إلى محكمة الدرجة الثانية سماع شهود الإثبات الذين لم يسمعو أمام محكمة أول درجة وسماع محرر المحضر ورئيس مكتب مكافحة التهريب وكذلك سماع المشرف على العقار شاهد نفى إذ سبق أن حرر ضده مذكرة أحوال وأخرى لدى شرطة النجدة بخصوص تأجيره المخزن من الباطن قبل ضبط الواقعة إلا أن المحكمة لم تستجب لطلبه واكتفت بتأييد الحكم الابتدائي الذي أطرح دفاع الطاعن بقالة عدم إطمئنانه إلى شهادة شهود النفي، دون أن يعرض لشهادة مصطفى البرديني المستأجر من الباطن، أو عقد الايجار المبرم بينه وبين الطاعن مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن الطاعن لم يطلب إلى محكمة أول درجة سماع أحد من شهود الإثبات، بل اكتفى بطلب سماع شاهدي النفي على أنه أبحر المخزن من الباطن لكواء يدعى مصطفى البرديني وأمام محكمة الدرجة الثانية طلب الدفاع من الطاعن بجلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٦٩ سماع شاهد جهله، فأجلت المحكمة القضية بجلسة ٩ من مارس سنة ١٩٦٩ دون أن تجيبه إلى ما طلب، وفي الجلسة المذكورة لم يتمسك الطاعن أو محاميه بسماع أحد من الشهود إثباتا أو نفيا، وأدلى محاميه بمرافعة الشفوية ثم أمرت المحكمة بأقفال باب المرافعة وأجلت القضية للحكم بجلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٦٩ وصرحت بتقديم مذكرات في خلال أسبوع. لما كان ذلك، وكان من المقرر في القانون أن المحكمة الإستئنافية إنما تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق ولا تلزم بسماع

شهود أو إجراء تحقيق إلا ما ترى لزوم له ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية قد أجازت الاستغناء عن سماع شهود الإثبات إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، وكان الطاعن لم يتمسك هو أو محاميه في أى من درجتى التقاضى فى جلسات المرافعة الشفوية بسماع أحد من شهود الإثبات فإنه يعد نازلا عن سماعهم فليس له من بعد أن ينعى عليها فعودها عن القيام بإجراء أمسك هو عن المطالبة بتنفيذه ، وكان من المقرر كذلك أنه ما دامت المحكمة قد سمعت مرافعة الدفاع الشفوية بالجلسة وأمرت بأقفال بابها وحجرت القضية للحكم ، فهي بعد لا تكون ملزمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبيده الطاعن فى مذكرته التى يقدمها فى فترة حيز القضية للحكم أو الرد عليه سواء قدمها بتهمة صريح منها أو بغير تصريح مادام هو لم يطلب ذلك بجلسة المحاكمة . ولما كان دفاع الطاعن قد انصب أساسا على انقطاع حيازته للمخزن وقت وقوع الجريمة مما ينتفى به موجب حيازته للدخان المضبوط إذ أجره من الباطن إلى كواء يدعى مصطفى البردينى بعقد مؤرخ أول يناير سنة ١٩٦٥ حتى أول ديسمبر سنة ١٩٦٧ حين نزل له الكواء المذكور عن العقد تأديا من ذلك إلى أن المخزن خرج عن حيازته خلال هذه المدة التى جرى فيها الضبط ، مدالا على دعواه بعقد الإيجار والتنازل فضلا عن شهادة الكواء وشاهدى نفى ، وقد عرض الحكم الابتدائى المأخوذ بأسبابه لدفاعه فأطرحه بحملة وقال فى ذلك ” إن المحكمة لا تلتفت لما إصطنعه من دفاع مؤداه أن المخزن لم يكن فى حيازته وقت الضبط لعدم إطمئنانها إلى شهود النفى الذين أشهدهم “ وكان الحكم قد أثبت فى مدوناته حيازة الطاعن للمخزن بإقراره أنه هو المستأجر له أصلا وأن التحرى السابق على الضبط واللاحق له يفيد بقاء المخزن فى حيازته منذ سنة ١٩٦٤ وأنه ضالع فى الجريمة المسندة إليه وأن المخزن المذكور وجد مغلقا وقت الضبط ولم يكن يشغله الكواء كظهر لاستئجاره من الباطن كما ادعى وأن الطاعن قدم عقدا يفيد تأجيره للكواء من الباطن ابتداء من أول يناير سنة ١٩٦٥ وإقراره بتنازله عنه ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٦٧ وأحضره معه للشهادة ، وأن المذكور صادق الطاعن مدعيا أنه أجر المخزن بدوره لشخص لبي لم يرشد عنه ، وأن أحد شاهدى النفى جاره وتبين من مناقشة المحكمة له أنهما يجهلان تاريخ ضبط الواقعة ، فإذا ما رتبت المحكمة على ما سلف من الامارات إصطناع

الدفاع ، فإنها لا تكون قد تجاوزت المعقول في أصول الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان وصف المحكمة دفاع الطاعن بالاصطناع يفيد عدم إطمئنانها إلى أدلة النفي التي ساقها الدفاع والتي سبق أن أشارت إليها في حكمها ومنها عقد الإيجار وشهادة شاهدي النفي ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ٣٠ من يونيو سنة ١٩٦٩

برئاسة السيد المستشار / محمد صبرى ، وعضوية السادة المستشارين : محمد محمد محفوظ ،
ومحمد عبد المنعم حمزاوى ، ونصر الدين عزام ، ومحمد أبو الفضل حفى .

(١٩٤)

الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ القضائية

(١ ، ب ، ج ، د) مسئولية جنائية . قتل خطأ . ” خطأ . ضرر . علاقة سببية “ . حكم . ” تسببيه . تسبیب معيب “ . قوة القاهرة .

(١) الخطأ الشخصى أساس المسئولية . عدم مسئولية صاحب المركب جنائيا أو مدنيا عن خطأ الملتزم بتسييره . لا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص .

(ب) جريمة القتل الخطأ . أركانها ؟ خطأ وضرر ورابطة سببية . وجوب تبيان الحكم هذه الأركان وإلا كان معيبا .

(ج) انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة . امتناع مسئولية المخطئ . إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .

(د) مثال لتسبیب معيب فى جريمة قتل خطأ .

١ - الأصل المقرر فى القانون أن الإنسان لا يسأل إلا عن خطئه الشخصى ، فصاحب المركب لا يعتبر مسئولا جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من أضرار من خطأ الملتزم بتسييره ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإذا كان هو قد سلم المركب إلى غيره على مقتضى الالتزام الذى حصل عليه من الجهة الادارية المختصة لتسييره فى الغرض المعين بوثيقته ، فإن مساءلته هو تكون ممتنعه إلا أن تكون يده لا زالت مبسوطة عليه وعلى سير العمل فيه ، أما إذا كانت قد غلت أو ارتفعت فلا وجه لمساءلته ، والظاهر من مدونات الحكم أنه قال ببقاء يد المالك لإفادة من الملك ذاته مع اختلاف الأمرين .

٢ — تفتضى جريمة القتل الخطأ - حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - لإدانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذي قارفه ورابطة السببية بين الخطأ وبين القتل ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ . ولما كان الحكم لم يبين أوجه الخطأ التي نسبت إلى الطاعنين بما ينحسم به أمرها ، ولم يحققها بلوغا إلى غاية الأمر فيها ، كما لم يبين علاقة السببية أيضا بالاستناد إلى الدليل الفني المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحتة ، فإنه يكون واجب النقض والإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث ، وكذلك بالنسبة إلى الطاعن الثانى ولو أنه لم يقرر بالطعن وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

٣ — متى وجدت القوة القاهرة وتوافرت شرائطها في القانون ، كانت النتيجة محمولة عليها وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ ، وامتنعت المسؤولية عن أخطأ إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .

٤ — متى كان الحكم قد أثبت أن المتهمين حملوا المركب فوق طاقته دون أن يبين هذه الطاقة من واقع عقد الالتزام ذاته — إن أمكن — أو بغيره من الأدلة ، خصوصا أنه لم يحدد العدد الذى يحمله على وجه حاسم ، وإنما قال فيه بالترواح بين العشرين والثلاثين ، علاوة على أنه أثبت نقلا عن بعض الركاب أنه كان يسع عددا أكثر مما حمل ، هذا إلى أنه أثبت نقلا عن شهادة المهندس المختص بهيئة النقل المائى أن القائمين على المركب لو كانوا على دراية كافية بتشغيله في الجو العاصف الذى وقع به الحادث لأمكنهم العبور به سالمين ، ونقل في الوقت عينه نقيضه حين أثبت من تقرير المهندس نفسه أن العاصفة التي اقتلعت أعواد الأشجار وأعمدة التليفونات بالمنطقة هي السبب المباشر في الحادث ، ولم يذكر الحكم سندا لترجيحه لما أخذه من هذين الدليلين المتعارضين أو ما أطرحه . وفوق ذلك فانه اعتبر تسير المركب في نقل الركاب خطأ أضافه إلى مجموعة الأخطاء المسكونة للحادث مع تقريره في الوقت ذاته بنص الالتزام على التصريح به وأطلق القول بأن تسليم المركب إلى قائد غير مرخص له في القيادة خطأ مع أن ذلك لا يصح إلا بدلالته على نقص كفايته

وقلة درايته . كل هذا ينبىء عن اضطراب صورة الدعوى في ذهن المحكمة وعدم استقرارها على النحو الذى يجعلها في حكم الوقائع المسلمة ، مما يجعل الحكم معيبا بما يستوجب نقضه .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم في يوم ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣ بدائرة مركز البدارى : المتهمان الأول والثانى — تسببا خطأ في موت عيشه محمد عبد الحق وأحمد محمود محمد عبد الحق وكنثوم عبد السلام علام وحليمه عبد الحافظ حسان بأن كان ذلك ناشئا عن عدم مراعاة القوانين واللوائح بأن قاد المتهم الثانى المركب دون أن يكون حاصلا على ترخيص يثبت كفايته للعمل كما أنه قبل ركابا أكثر من الحمولة المقررة بالرخصة ولم يزود المتهم الأول المركب بطاقم من البحارين وآلات للنجاة كافية فضلا عن مخالفتها شروط الترخيص واستعمالهما المركب لغرض الغرض المخصص له مما أدى إلى انقلاب المركب وغرق المجنى عليهم . المتهم الثانى : قاد المركب مخالفا للذكري قبل الحصول على ترخيص . المتهمان الثالث والرابع : عملا بالمركب قبل الحصول على ترخيص . والمتهم الأول : (١) سير مركبا دون أن تتوافر فيه شروط السلامة بأن لم يضع آلات للنجاة بعدد الراكبين وفقا للمقرر قانونا (ب) لم يزود المركب بطاقم كاف من البحارين (ريس بحرى وصي بحرى) وفقا للمقرر بالرخصة . المتهم الثانى : قبل ركابا حوالى ٢٥ خمسة وعشرين أو ثلاثين شخصا بأمتعتهم ودابتين مما حمل حمولة المركب أكثر من المقرر بالرخصة . والمتهمون الأول والثانى السادس : خالفوا شروط الترخيص بأن غيروا من نوع العمل المخصص بالمركب بأن استعملوها لتعدية الركاب بدلا من نقل البضائع — المتهمان الأول والسادس : لم يقوموا بالتأمين على المتهم الثانى العامل لديهما . والمتهم الخامس : لم يقيم بالتأمين على المتهم الثالث الذى يعمل لديه . وطلبت عقابهم بالمواد ٢٣٨ / ١ ، ٣٦ ، ١٧٦ ، ١٤٦ ، ١٣٦ ، ٨٦ ، ٧٦ ، ١ / ١٧٦ — ٢ — ٣ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٢ والقرارات الخاصة و ١ و ٢ و ١٨ و ١٠٨

و ١١١ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٥٩ . ومحكمة البدارى الجزئية قضت فى الدعوى حضوريا للتهمين عدا الخامس عملا بمواد الإتهام (أولا) بانقضاء الدعوى الجنائية قبل المتهم الخامس لوفاته . (ثانيا) بحبس كل من المتهمين الأول والثانى والسادس سنة مع الشغل وكفالة خمسمائة قرش لوقف التنفيذ لكل منهم عن تهمة القتل الخطأ . (ثالثا) بتفريم المتهم السادس جنيها واحدا عن تهمة عدم التأمين على المتهم الثانى . (رابعا) بتفريم المتهم الثالث مائة قرش عن تهمة ممارسة مهنة سراكي بدون ترخيص وأمرت بوقف تنفيذ هذه الغرامة لمدة ٣ سنوات تبدأ من صيرورة هذا الحكم نهائيا واجب النفاذ . (خامسا) ببراءة المتهم الرابع من التهمة المسندة إليه . فاستأنف المحكوم عليهم الحكم . ومحكمة أسيوط الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن وكيل المحكوم عليهما الأول والثالث فى هذا الحكم بطريق النقض .. الخ .

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بتهمة القتل الخطأ قد شابه القصور والتناقض فى التسبيب ، ذلك بأنه ساءل الطاعن الأول لمحض كونه مالكا للمركب مع أن يده ارتفعت عنه وانقطعت صلته به بمجرد تسليمه إلى من إلزم بتسييره بموجب الترخيص الصادر من الجهة الإدارية المختصة ولم يحدد الحكم بوجه حاسم محاولة المركب التى قال بتجاوزها ، واعتبر نقل الأشخاص به خطأ قولا بتخصيصه أصلا لنقل البضائع مع نص عقد الالتزام على التصريح بنقلهما معا ، وجعل من عدم الترخيص لقائد المركب فى تسييره خطأ مع أنه لا يعتبر كذلك إلا إذا ثبت نقص درايته فى القيادة وهو ما لم يثبت ، هذا إلى أن العاصفة - وهى قوة قاهرة - قطعت بين الخطأ المدعى ، وبين النتيجة الضارة مما تنبت به علاقة السببية ، بالإضافة إلى أنه أثبت موجب المسؤولية ونقيضه فى أسبابه المتهاترة ، مما يعيبه بما يبطله ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المأخوذ بأسبابه قال في حاصل تسييره لإدانة الطاعنين بتهمة القتل الخطأ ما نصه (حيث إن تهمة القتل الخطأ المسندة لكل من الأول والثاني والسادس — الطاعنون الثلاثة — توافرت أركانها وأدلتها حسبها هي موصوفة بالوصف سالف الذكر ، وعلى سند من تفصيل الوقائع المتقدمة وإستنادا لما هو ثابت من اعترافاتهم ومن أقوال الشهود سالف الذكر ، ذلك بأن الثابت من مطالعة رخصة المركب أنها بإسم المتهم الأول — الطاعن الأول — وأن المركب مخصصة للنقل وليست للركاب وقد تهاثر دفاع هذا المتهم ما بين قوله إنه باع المركب وقوله إنه إنما يؤجرها فقط الأمر الذي تلتفت معه المحكمة عن دفاعه بنوعيه ويكون من الثابت لديها على أى حال أنه أحد الذين يقومون بتشغيلها في نقل وتعدية الركاب حالة كونها غير مخصصة لهذا الغرض وغير مجهزة بأدوات نجاة كافية للركاب ، دون أن يعين عليها رئيس بحرى ولا صهي بحرى مرخص لهما في قيادتها وقد اشترك في تشغيلها على هذا النحو المتهمان الثاني والأخير — الطاعنان الثاني والثالث — باعترافهما وأبحر بها الثاني وحده دون مساعد بحرى وبحمولة من الركاب والبضائع فوق طاقتها وفي جو غير ملائم ولم يستطع السيطرة عليها فانقلبت في النيل ومات المجنى عليهم غرقا نتيجة لكل ذلك لعدم وجود أدوات كافية لهم ، ومن ثم تكون تهمة القتل الخطأ المنسوبة لكل من هؤلاء المتهمين الثلاثة الأول والثاني والسادس — الطاعنين — متوافرة أركانها وثابتة في حقهم ثبوتنا قاطعا على النحو المتقدم ، ويكون من المتعين عقابهم بالمادة ٣/٢٣٨ عقوبات) وهذا الذي أثبتته الحكم جاء قاصرا متهافتا ، ذلك بأن الأصل المقرر في القانون أن الإنسان لا يسأل إلا عن خطئه الشخصي ، فصاحب المركب لا يعتبر مسئولا جنائيا أو مدنيا عما يصيب الناس من أضرار عن خطأ الماتزم بتسييره ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص ، فإذا كان هو قد سلم المركب إلى غيره على مقتضى الالتزام الذي حصل عليه من الجهة الإدارية المختصة لتسييره في الغرض المعين بوثيقته فإن مساءلته هو تكون ممتنعة إلا أن تكون يده لازالت مبسوطة عليه وعلى سير العمل فيه ، أما إذا كانت قد غلت أو ارتفعت فلا وجه لمساءلته . والظاهر من مدونات الحكم أنه قال ببقاء يد المالك إفادة من الملك ذاته ، مع اختلاف الأمرين . كما أن الحكم أثبت أن المتهمين حملوا المركب

فوق طاقته دون أن يبين هذه الطاقة من واقع عقد الالتزام ذاته — إن أمكن — أو بغيره من الأدلة المفيدة، خصوصاً أنه لم يحدد العدد الذي كان يحمله على وجه حاسم ، وإنما قال فيه بالتراوح بين العشرين والثلاثين علاوة على أنه أثبت نقلاً عن بعض الركاب أنه كان يسع عدداً أكثر مما حمل ، هذا إلى أنه أثبت نقلاً عن شهادة المهندس المختص بهيئة النقل المائي أن القائمين على المركب لو كانوا على دراية كافية بتشغيله في الجو العاصف الذي وقع به الحادث لأمكنهم العبور به سالمين ونقل في الوقت عينه تقيضه حين أثبت من تقرير المهندس نفسه أن العاصفة التي اقتلعت أعواد الأشجار وأعمدة التليفونات بالمنطقة هي السبب المباشر في الحادث ، ولم يذكر الحكم سنداً لترجيحه لما أخذ به من هذين الدليلين المتعارضين أو ما أطرحه خصوصاً أن أحدهما ينفي مسئولية الطاعنين اعتباراً بأن القوة القاهرة — متى وجدت وتوافرت شرائطها في القانون — كانت النتيجة محولة عليها وانقطعت علاقة السببية بينها وبين الخطأ وامتنعت المسئولية عمن أخطأ إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة . وفوق ذلك فإنه اعتبر تسير المركب في نقل الركاب خطأً أضافه إلى مجموعة الأخطاء المكونة للحادث مع تقريره في الوقت ذاته بنص الالتزام على التصريح به ، وأطلق القول بأن تسليم المركب إلى قائد غير مرخص له في القيادة خطأً مع أن ذلك لا يصح إلا بدلالته على نقص كفايته وقلة درايته . كل هذا ينبئ عن اضطراب صورة الواقعة في ذهن المحكمة وعدم استقرارها على النحو الذي يجمعها في حكم الوقائع المسلمة . لما كان ذلك ، وكانت جريمة القتل الخطأ — حسبما هي معرفة به في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات — تقتضي لإدانة المتهم بها أن يبين الحكم الخطأ الذي قارفه ورابطة السببية بين الخطأ وبين القتل ، بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ وكان الحكم لم يبين أوجه الخطأ التي نسبت إلى الطاعنين بما ينحسم به أمرها ، ولم يحققها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها ، كما لم يبين علاقة السببية أيضاً بالاستناد إلى الدليل الفني المثبت لسبب القتل لكونه من الأمور الفنية البحت فإنه يكون واجب النقص ويكون متعيناً مع النقص الإحالة بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثالث ، وكذلك بالنسبة إلى الطاعن الثاني ولو أنه لم يقرر بالظن وذلك بالنظر إلى وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

العدد الثاني

السنة العشرون

فهرس هجائي موضوعي عام

للأحكام الصادرة في المواد الجنائية

(أولا) في النقابات

الصفحة	القائمة	
		(م)
		محاماه
		الجمع بين بين المحاماه وغيرها من الوظائف :
		” شروط القيد بجدول المحامين تحت التمرين “
		الجمع بين المحاماه والوظائف العامة أو الخاصة. الأصل فيه .
		الحظر . استثناء من ذلك . جواز الجمع بين المحاماه والتوظيف في
		الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة
		لها وشركات القطاع العام . المادة ٥٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨
		الخاص بالمحاماه .
		أثر خلو الأوراق مما يمس توافر الشروط العامة للقيد في جدول
		المحامين المنصوص عليها في المادة ٥١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨
		الخاص بالمحاماه ؟
٤٤٥	١	(الطعن رقم ١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)

(ثانيا) في المواد الجنائية

الصفحة القاعدة

(١)

اتفاق . اتفاق جنائي . إثبات . إجراءات .
 إجراءات المحاكمة . إحالة . اختصاص . اختراع .
 اختلاس أشياء محجوزة . اختلاس أموال أميرية .
 إخلال عمدى . إرتباط . أسباب الإباحة وموانع
 العقاب . استئناف . استدلال . استيراد . استيلاء
 على مال للدول بغير حق . اشتراك . أشخاص اعتبارية .
 إصابة خطأ . إقرار . إعلان . اغتصاب مال بالتهديد .
 أمر إحالة . أمر بالاوجه . أموال عامة . أوراق
 رسمية .

اتفاق

١ — ماهية الاتفاق على ارتكاب الجريمة . امكان وقوع
 الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد
 مشترك بين الجناة هو الغاية النهائية من الجريمة .

ثبوت أن كلا من المتهمين كان متويا القتل مع الآخرين
 ومباشرة فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك .
 مساءلة كل منهم باعتباره فاعلا ولو لم تنشأ الوفاة عن فعلته
 ونشأت عن فعله زميله . مثال لتسبب غير معيب في هذا
 الصدد .

الصفحة	القاعدة	
		٢ - إتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع مبيائك الذهب التي يجلبها هذا الأخير إلى مصر . إعتبار الطاعن شريكا في تهريبها . صحيح . علة ذلك ؟
		إسناد الحكم لفظ التهريب لمتهم مع خلواترافه منه . لا يعيب الحكم . ما دام أن التهريب كان موضوع الإتفاق بحسب المعنى المقصود .
٥٩١	١٢٢	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣ - عدم اشتراط المادة ٤ عقوبات في الشريك أن يكون على علاقة مباشرة بالفاعل . كفاية كون الجريمة قد وقعت بناء على اتفائه أو تحريضه أو مساعدته . ولو كان اتصاله بفاعلها بالواسطة .
٥٩١	١٢٢	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٤ - جواز إثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة من فعل لاحق لوقوعها .
٥٩١	١٢٢	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٥ - ثبوت ارتكاب المتهمين جريمة القتل العمد دون سبق إصرار أو اتفاق سابق بينهم . مساءلتهم جميعا عن تلك الجريمة دون تحديد الإصابات التي أحدثها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الإصابات لا دخل له في إحداث الوفاة . قصور .
٦٣٤	١٢٩	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٦ - سبق الإصرار . ماهيته ؟
		لا تعارض بين نفي الحكم قيام ظرف سبق لإصرار في حق الطاعنين وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليهم .

الصفحة	القاعدة	
٧٨٠	١٥٧	مساءلهم عن النتيجة التي لحقت بالمجنبي عليهم تنفيذ هذا الاتفاق دون تحديد محدث الاصابات التي أدت إلى وفاتهم . لا خطأ . (الطن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		اتفاق جنائي
٩١٢	١٨٢	وقوع الجناية قبل اعتراف المتهم بارتكابها . عدم تمتعه بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ عقوبات . (الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		إثبات
		إثبات بوجه عام :
٤٤٩	٩٥	١ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل والأخذ منه بما تظمن إليه والالتفات عما عداه دون أن يعد هذا تناقضا يعيب حكمها . مثال في قتل خطأ . (الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٤٤٩	٩٥	٢ — للمحكمة القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم . شرط ذلك ؟ (الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٨٠٢	١٦٠	٣ — حرية القاضي الجنائي في استمداد اقتناعه من أي دليل يظمن إليه . ما دام لهذا الدليل مأخذه من الأوراق . (الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٤٧٦	١٠٠	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٦٠٩	١٢٥	(والطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٩٦	١٤٠	(والطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٨٨٦	١٧٧	(والطن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
٩٠٢	١٨٠	(والطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها وإطراح ما يخالفها من صور أخرى .
		عدم التزامها بالأخذ بالأدلة المباشرة فحسب بل لها استخلاص صورة الواقعة بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية . شرط ذلك ؟ أن يكون استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٤٩٨	١٠٤	(والطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٥٢٢	١١٠	(والطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٦٠٩	١٢٥	(والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٤٢	١٣١	(والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٨٣٢	١٦٦	(والطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٥ — إثبات الحكم على المتهم ارتكاب جنائي عرض رشوة على شاهد الإثبات وأخذ رشوة من مجهولين حاولوا تهريب مخدرات . عدم التزام الحكم أن يقيم الدليل على وقوع جريمة إحراز المخدرات . علة ذلك ؟
٤٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٦ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه .
٥٤٤	١١٣	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٦٠٢	١٢٣	(والطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٧ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترتاح إليه من أدلة وإطراح ما عداها . عدم التزامها بالرد على كل دليل على حدة .

الصفحة	القاعدة	
		كفاية الرد الضمني المستفاد من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت . الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وتكوينها عقيدتها . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٥٥٨	١١٦	(الظمن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٨ - الظمن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٥٨٢	١٢٠	(الظمن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٩ - عدم اشتراط المادة ٤٠ عقوبات في الشريك أن يكون على علاقة مباشرة بالفاعل . كفاية كون الجريمة قد وقعت بناء على اتفائه أو تحريضه . ولو كان اتصاله بفاعلها بالواسطة .
٥٩١	١٢٢	(الظمن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		١٠ - جواز إثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة من فعل لاحق لوقوعها .
٥٩١	١٢٢	(الظمن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		١١ - كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتجة في اقتناع المحكمة . عدم جواز النظر إلى دليل بعينه منها لمناقشته على حده .
٦٠٩	١٢٥	(الظمن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٨٩٥	١٧٩	(والظمن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٢ - حق محكمة الموضوع في استمداد عقيدتها في حصول التبديد من أي عنصر من عناصر الدعوى .
٦١٦	١٢٦	(الظمن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القادة	
		١٣ — حرية القاضي في استيفاء الدليل الذي يطمئن إليه في سبيل تكوين اقتناعه من أى مصدر .
٦٣٨	١٣٠	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		١٤ — تقدير أدلة الدوى من إطلاقات محكمة الموضوع .
٥٨٢	١٢٠	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٤٢	١٣١	(والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٧٢٢	١٤٦	(والطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٧٨٠	١٥٧	(والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		١٥ — اثبات الحكم تعامل المتهم في النقد الأجنبي بطريق غير مشروع ودون أن يثبت في الدفاتر المعدة لذلك أو يورده للبنك . كفاية ذلك للرد على دفاع المتهم بأن تعامله مسموح به .
٦٥٩	١٣٥	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		١٦ — تبرئة أحد المتهمين من جرمته التعامل في أوراق النقد الأجنبي وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد . لاثبات ذلك في تأميم من أثبت الحكم اقترافه لتلك الجريمة .
٦٥٩	١٣٥	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		١٧ — الحكم بكل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . خلو محضر الجلسة من إثبات هذه الإجراءات . لا عيب . إثبات عكس ماورد بالحكم . لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير .
٦٥٩	١٣٥	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		١٨ — ضعف البصر أو شدة الظلام . أثر ذلك في الشهادة ؟
٧٢٨	١٤٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — متى يتحقق قيام الاشتراك في الجريمة بطريق الاتفاق؟ كيفية الاستدلال على توافر الاشتراك ؟
٧٣٢	١٤٨	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٢٠ — التقارير الطبية في ذاتها . لا تدل على وقوع الحادث من المتهم . هي دليل مؤيد لأقوال الشهود . صحة التفات الحكم من طالب مناقشة الطبيب الشرعي لبيان ما إذا كانت إصابة المدعى المدني تحدث وفق تصوير الشهود ، ما دام أن الحكم لم يأخذ بهذا التصوير .
٨٠٢	١٦٠	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٢١ — انحسار دعوى مخالفة الثابت بالأوراق عن الحكم . متى كان لقضائه سند منها .
٨٠٢	١٦٠	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٢٢ — الرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل . غير لازم . ما دام أن المحكمة لم تعول على هذا التسجيل . عدم التزام المحكمة بالرد على حالة احتمال تأثر الشاهد بما حواه التسجيل . علة ذلك ؟
٨٦٢	١٧٣	(الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٢٣ — تقدير الأدلة إلى كل متهم . من اختصاص محكمة الموضوع . حقها في الاطمئنان إليها قبل متهم دون آخر .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٢٤ — المقصود من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها في قضاء الاحالة ؟
٩٢٦	١٨٣	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ — وصف دفاع المتهم بالاصطناع . يفيد عدم الاطمئنان إلى أدلة النفى التي ساقها وأشار إليها الحكم .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٢٦ — تكشف الجريمة عرضاً أثناء التفتيش لضبط جريمة أخرى . الجريمة العارضة تكون في حالة تلبس . حق مأمور الضبط أن يعضى في الإجراءات بشأنها بناء على الحق المخول له في أحوال التلبس بالجريمة . المسادتان ٤٦ و ٤٧ إجراءات . لا استناداً إلى إذن التفتيش الذي انتهى أثره بظهور الجريمة الجديدة ؟
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٢٧ — كفاية اطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها إلى حدوث الضبط استناداً إلى إذن التفتيش . للرد على الدفع بصدور الاذن لاحقاً للضبط .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٢٨ — عدم جواز الطعن ببطلان الدليل المستمد من التفتيش لمخالفة الأوضاع القانونية . إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايته .
		لا صفة لغير مالك الشيء أو حائزه في الدفع ببطلان تفتيشه .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٢٩ — الأعمال الاجرائية . جريانها على حكم الظاهر . عدم إبطالها من بعد نزولاً على ما ينكشف من أمر الواقع .
		صدور إذن التفتيش لضبط مخدرات . صحة ضبط ما ينكشف عرضاً من جرائم . مثال .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ - تنفيذ الاجراء المشروع في حدوده . لا يتولد عنه عمل باطل .
٦٧٩	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		راجع أيضا : تبديد .
		(القاعدة ١٨٤ بالصحيفة رقم ٩٣٣)
		وتفتيش .
		(القاعدة ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٧٦)
		وتلبس .
		(القاعدة ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٢٢)
		وحكم .
		(القواعد ١٠٦ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، ١٩٠ ، ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٧٦ ، ٩٦٠ ، ٨٩٥ ، ٨٦٢ ، ٥٠٩ بالصفحات أرقام ٩٧٦ ، ٩٦٠ ، ٨٩٥ ، ٨٦٢ ، ٥٠٩)
		ودفاع .
		(القاعدة ١٢٤ بالصحيفة رقم ٦٠٥)
		إعتراف :
		١ - حق محكمة الموضوع بالأخذ بإعتراف المتهم وبقوال متهم على آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة أو في تحقيق إداري ولو عدل عنها المتهم في مراحل التحقيق الأخرى .
٤٧٦	١٠٠	(الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ - اتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التي يجلبها هذا الأخير إلى مصر . اعتبار الطاعن شريكا في تهريبها . صحيح . علة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		إسناد الحكم لفظ التهريب للمتهم مع خلو اعترافه منه . لا يعيب الحكم . مادام أن التهريب كان موضوع الاتفاق بحسب المعنى المقصود .
٥٩١	١٢٢	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣ - إدانة المتهم بقائه اعترافه في التحقيقات الابتدائية وإصراره على هذا الإقرار أمام المحكمة . ثبوت أنه أنكر التهمة أمام المحكمة ولم يعترف بها . خطأ في الإسناد يعيب الحكم .
٦٠٢	١٢٣	(الطن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٤ - مدول المتهم عن أقواله . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها في حق ذات المتهم أو غيره من المتهمين .
٦٠٩	١٢٥	(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٨٩٠	١٧٨	(والطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٩١٢	١٨٢	(والطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٥ - إسناد الحكم في إدانة المتهم إلى اعترافه ، وليس تأسيسا على واقعة ضبط مبلغ ذكر في الحكم الابتدائي خطأ أنه وجد بمسكن المتهم . صحة هذا الحكم .
٦٥٩	١٣٥	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٦ - إقرار المتهم في محضر الضبط وتحقيق النيابة باحتفاظه بالنقد الأجنبي وعدم توريده للبنك وتعامله فيه مقابل عمولة . هو اعتراف تتحقق به عناصر جرمي التعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد .
٦٥٩	١٣٥	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٧ - إقامة الحكم قضاءه استنادا على إقرار المتهم . لا خطأ في الإسناد .
٨٨٢	١٧٦	(الطن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

الصفحة	القائمة	
		٨ — تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات موضوعي .
		حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في محضر الغيبط وإن عدل عنه بعد ذلك . شرط ذلك .
٨٨٢	١٧٦	(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٩ — الأخذ بالدليل المستمد من الاعتراف . مفاده ؟
٨٨٢	١٧٦	(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		١٠ — الاعتراف في المسائل الجنائية . طبيعته : من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات .
		انتهاء المحكمة إلى صحة الدلائل المستمد من الاعتراف . مفاده : إطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٩٧٠	١٩٢	(والطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		إقرار :
		إقرار شاهد الإثبات كتابة بما يتضمن عدوله عن اتهام الطاعن . هو قول جديد منه . لمحكمة عدم الأخذ به دون بيان سبب ذلك . أخذها بأدلة الثبوت مؤداه إطراح ذلك الإقرار .
٥٨٧	١٢١	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		أوراق رسمية :
		مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لاحدى الشركات المساهمة ؟
		خلو المحرر من علامة تشهد أو تشير الى أنه من محررات المؤسسة العامة لا يؤثر في اعتباره كذلك ما دام يحمل توقيعها لمفوض المؤسسة .
٥٢٢	١١٠	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		راجع أيضا : نيابة عامة .
		(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٥٩)
		شهادة :
		١ — للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرطه :
		قبول المتهم أو المدافع عنه أو المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة أو ضمنا .
		للمحكمة الاعتماد في حكمها على أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
٤٤٩	٩٥	(الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٥٨٧	١٢١	(والطن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦١٦	١٢٦	(والطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٨٤٥	١٦٩	(والطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٢ — حق محكمة الموضوع في الاخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وإطراح أقوال من لا تثق في شهادتهم .
٤٧٦	١٠٠	(الطن رقم ٣٢٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — الأخذ بالشهادة . مؤداه إطواح ماساقه الدفاع من اعتبارات لعدم الأخذ بها .
٤٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٦١٦	١٢٦	(والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٤٢	١٣١	(والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٨٦٢	١٧٣	(والطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٤ — عدم التزام المحكمة أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .
٤٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٥ — تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقها ومعرفة مراميها . موضوعي . شرطه ؟
		استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . حق لمحكمة الموضوع .
٥٠٩	١٠٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٦ — استخلاص الحكم أقوال الشهود بما لا تناقض فيه . لا يعيبه .
٥٠٩	١٠٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٧٨٠	١٥٧	(والطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		٧ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود . حده : أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لا باعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا . مثال لتسبيب معيب .
٧٢٢	١١٨	(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — عدم التزام المحكمة ببيان المبررات التي دعتها إلى تجزئة الشهادة . تعرضها إلى بيان . تلك المبررات . وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لا تصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها . مثال .
٥٧٢	١١٨	(الطن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٩ — محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه .
		النهي على المحكمة عدم سماعها شهود الإثبات . عدم جواز إثارتها لأول أمام النقض .
٥٨٧	١٢١	(الطن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		١٠ — صحة الإحالة في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده الحكم من أقوال شاهد آخر . مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .
٦٠٩	١٢٥	(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٨٥٣	١٧١	(والطن رقم ٢٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		١١ — وزن أقوال الشهود . موضوعي .
٦١٦	١٢٦	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٤٢	١٣١	(والطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٨٤٥	١٦٩	(والطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		١٢ — عدم جواز مصادرة المحكمة في اطمئنانها إلى أقوال الشهود .
٦٧٣	١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٣ - ضعف البصر أو شدة الظلام . أثر ذلك في الشهادة ؟
٧٢٨	١٤٧	(الطن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		١٤ - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستلزم على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسبيب غير معيب .
٨١١	١٦٢	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٣٢	١٦٦	(والطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٥ - المحكمة الأخذ بشهادة الشاهد في التحقيقات وأو خالفت أقواله بجلسة المحاكمة دون التزامها ببيان العلة .
٨١١	١٦٢	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٢٢	١٦٤	(والطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٣٢	١٦٦	(والطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٩٧٠	١٩٢	(والطن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٦ - قعود المتهم عن طلب سماع شاهد الإثبات وتنازل المدافع عنه في مراقبته عن سماعه . تلاوة أقوال الشاهد بالجلسة . لا إخلال بحق الدفاع .
٨٤٥	١٦٩	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		١٧ - حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون أخرى .
		مفاد أخذ المحكمة بما أخذت به أنها اطمأنت إلى صحته وأطرحته ضمنا ما ساقه الدفاع في شأن عدم الأخذ به .
٨٦٢	١٧٢	(الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
٩٧٦	١٩٣	١٨ - جواز الاستغناء من سماع شهود الإثبات . إذا قبل المتهم أو الدفاع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . ليس للمتهم النعي على المحكمة عدم سماعها شهود أمسك من المطالبة بسماعهم . (الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		خبرة :
		١ - تحديد الابتكار . مسألة فنية . مردها لأهل الخبرة . إزالة حكم القانون على الوقائع المطروحة . مسألة قانونية . للمحكمة وحدها حق الفصل فيها .
٤٨٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ - المفاضلة بين تقارير الخبراء . من اطلاقات محكمة الموضوع بغير معقب عليها .
٥٢٢	١١٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٣ - عدم بيان الحكم لمدى العاهة . لا يقدر في سلامته . ما دامت العاهة ثابتة في تقريرين طبيين .
٦٠٥	١٢٤	(الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٤ - انتفاء التناقض بين دليلين فنيين متوالين في الزمن عن مدى العاهة . مثال . قاضي الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير الخبراء . لا معقب عليه .
٦٠٥	١٢٤	(الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٥ - حق المعاون بالطب الشرعي القيام بأعمال الخبرة أمام القضاء دون ندب ممن يعلوه في الوظيفة . المواد ١ ، ٣٥ ، ٣٦ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ .
٦٧٣	١٣٧	(الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٦ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات ومطاعن . موضوعي . عدم قبول مصادرة المحكمة في تقديرها . مثال في أخذ المحكمة بتقرير لجنة مشكلة لمراجعة حسابات .
		أخذ المحكمة بتقرير الخبير . مفاده أن ما وجه إليه من مطاعن لا يستحق الالتفات إليها .
		الجدل الموضوعي . لا شأن لمحكمة النقض به .
٧٤٨	١٥٢	(الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٧٨٧	١٥٨	(والطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٩١٢	١٨٢	(والطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٧ - لأمور الضبط القضائي الاستعانة بأهل الخبرة أثناء جمع الاستدلالات .
٧٨٧	١٥٨	(الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٧٩٥	١٥٩	(والطن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٨ - عدم التزام المحكمة بنذب خبير آخر في الدعوى .
٧٨٧	١٥٨	(الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٩ - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم .
٨١١	١٦٢	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٣٢	١٦٦	(والطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٠ - تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والأخذ بما جاء بها عن حصول الواقعة على وجهها المحتمل . موضوعي . وجوب بناء أحكام الادانة على اليقين .
٨١٧	١٦٣	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٩٥	١٧٩	(والطن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بحث أن تستعين بأهل الخبرة .
٨٢٨	١٦٥	(الطنن رقم ٢١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٢ — إحالة المحكمة في بيان الأوراق المزورة إلى ما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى كدليل . لا عيب .
٩١٢	١٨٢	(الطنن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		راجع أيضا : تبديد .
		(القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ٩٢٣) .
		معاينة :
		متى تلتزم محكمة الموضوع بإجابة طلب المعاينة . ومتى لا تلتزم بإجابته . أمثلة .
٦٤٢	١٣١	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٦٥٩	١٣٥	(والطعن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٦٧٣	١٣٧	(والطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		قوة الأمر المقضى :
		١ — حكم البراءة لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة للجريمة لم ترفع بها الدعوى الجنائية .
٧١٩	١٤٥	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٢ — لا ولاية لمستشار الإحالة في الفصل في الدعوى المدنية . قضاؤه في تلك الدعوى يعتبر لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى .
٧٦٣	١٥٤	(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — حجية قرارات مستشار الإحالة . محدودة . صدورها لا يمنع من إعادة التحقيق عن الواقعة ذاتها إذا ظهرت دلائل جديدة عملا بالمادة ١٩٧ أ . ج .
٩٢٦	١٨٣	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٤ — تقرير بالإستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم . نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه .
		صيرورة حكم محكمة أول درجة في شقه القاضى ببراءة أحد المتهمين نهائيا حائزا لحجية الشيء المقضى فيه طالما أن النيابة لم تستأنفه .
٩٤٤	١٨٧	(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		إجراءات
		١ — الأعمال الإجرائية . جريانها على حكم الظاهر . عدم إبطالها من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع .
		صدور إذن التفتيش لضبط مخدرات . صحة ضبط ما ينكشف عرضا من جرائم . مثال .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٢ — لا يقدح في جدية التحريات . أن يسفر التفتيش عن ضبط غير ما انصبت عليه هذه التحريات .
		العبرة في صحة الأعمال الإجرائية أو بطلانها . بالمقدمات لا بالنتائج .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		إجراءات المحاكمة
		١ — القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته ؟ للمحكمة العدول عنه .
٤٤٩	٩٥	(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرطه ؟ قبول المتهم أو المدافع عنه أو المدعى بالحقوق المدنية ذلك صراحة أو ضمنا .
٤٤٩	٩٥	(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٦١٦	١٢٦	(والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٩٧٦	١٩٣	(والطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٣ — تحقيق محكمة أول درجة شفوية المرافعة . سكوت الطاعن من طلب سماع أحد من الشهود أمام محكمة ثاني درجة . تعويل هذه المحكمة على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم . لا خطأ .
٤٤٩	٩٥	(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٤ — المحكمة الاستئنافية تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . هي لا تجوز من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه .
٤٤٩	٩٥	(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٦١٦	١٢٦	(والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٣٨	١٣٠	(والطعن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٥ — تولي محام واحد الدفاع عن متهمين رغم التعارض بين مصالحتهما . إخلال بحق الدفاع . أثره : بطلان الحكم .
٥٤٧	١١٤	(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٦ — الأعمال الإجرائية تجري على حكم الظاهر. هي لا تبطل من بعد نزولا على ما قد ينكشف من أمر الواقع .
٥٦٥	١١٧	(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٧ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التأجيل . شرطه ؟
٥٨٢	١٢٠	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٨ — عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٩ — الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات . خلو محضر الجلسة من إثبات هذه الإجراءات . لا عيب . إثبات عكس ماورد بالحكم . لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير .
٦٥٩	١٣٥	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		١٠ — متى لا تلتزم المحكمة بالتصريح للدفاع بتقديم مذكرة ويحق لها الإلتفات عن الرد على طلبه تقديم مذكرة .
٦٨٥	١٣٩	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		١١ — تقديم المتهم للمحاكمة بوصف إثباته بيانات غير صحيحة في استمارة الحيازة . ليس للمحكمة تعديل التهمة إلى استعماله مستلزمات الإنتاج الزراعي في غير الحاصلات والمساحات المنصرفة لها .
٧١٩	١٤٥	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ — حضور محام مع المتهم بجنحة أو مخالفة . غير لازم .
		عدم التزام المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة لسماع دفاع كان في مقدور المتهم ابدائه .
		سكوت المتهم بجنحة عن المرافعة . لا يبنى عليه حق له في الطعن . ما دام أن المحكمة لم تمنعه من المرافعة .
٧٢٨	١٤٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		١٣ — تغيير وصف التهمة أو تعديله . لفت نظر الدفاع إليه . صراحة أو ضمنا أو بإجراء يتم عنه . مثال .
٧٣٢	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		١٤ — على المحضر عند تسليم الإعلان إلى مأمور القسم أن يوجه إلى المعلن إليه كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وأن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته وإلا كان الإعلان باطلا .
٧٣٨	١٤٩	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		١٥ — قيام المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود مادام سماعهم ممكنا . مثال لإجراءات معيبة .
٧٦٩	١٥٥	(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		١٦ — خضوع الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في إجراءاتها وطرق الطعن فيها . لقواعد الإجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح .
٨١١	١٦٢	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٧ — الأصل في الإجراءات الصعبة . محضر الجلسة . حجة بما تدون فيه . مادام لم يصحح وفق القانون . العبرة في وصف الحكم . بحقيقة الواقع . حضور المتهم جلسة المحاكمة وإبدائه دفاعه . صيرورة الحكم قبله حضوريا . ولو أشير في ديباجته أن المتهم لم يحضر .
٨٣٩	١٦٧	(الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٢٢	١٦٤	(والطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٨ — وجوب أن تكون إجراءات المحاكمة في الجنايات في مواجهة المتهم ومحاميه مادام قد مثل أمام المحكمة . مثال لمحاكمة معينة .
٨٤٩	١٧٠	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		١٩ — التزام المتهم بإعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات . لا يخل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم . حق المتهم طلب سماع شهود للواقعة استبانة أسماؤهم لأول مرة أثناء المحاكمة .
٨٧٦	١٧٤	(الطن رقم ٧١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٢٠ — حق المحكمة في الإعراض عن دفاع المتهم وعن تحقيقه متى كان غير منتج . وبشرط بيان علة اعراضها .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٩٠٢	١٨٠	(والطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢١ — الطعن بالتزوير في أوراق الدعوى . من ومائل الدفاع . خضوعه لتقدير المحكمة . عدم التزامها بإجابته . أساس ذلك ؟
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٢٢ — للطاعن بالتزوير التنازل عن طعنه في أى وقت . له التقدم بهذا التنازل إلى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقافها . عدم التزام المحكمة بالسير في تحقيق الطعن بالتزوير بعد التنازل عنه .
٩٥١	١٨٨	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٢٣ — إعلان محامى الطاعن بالتزوير عن تنازل موكله عن الطعن في حضوره بالجلسة ودون اعتراض منه . ليس للطاعن التنصل من هذا التنازل .
٩٥١	١٨٨	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٢٤ — تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الاصرار إلى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة إلى الطاعنين دون تنبيهها إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقررة للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الظرف ، مادام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعى التي تمسك بها الطاعنان .
٩٦٦	١٩١	(الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٣)
		٢٥ — عدم التزام المحكمة بإجابة طلب التحقيق الذى يبديه الدفاع أو الرد عليه بعد حجز الدعوى للحكم . ولو طلب ذلك في مذكرة مصرح له بتقديمها .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		إحالة
		راجع : مستشار الإحالة . (القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ٩٢٦)
		إختصاص
		الإختصاص الولائي :
		١ - لا ولاية لمستشار الاحالة في الفصل في الدعوى المدنية . قضاؤه في تلك الدعوى يعتبر لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى .
٧٦٣	١٥٤	(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		الإختصاص النوعي :
		١ - اختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه . بنوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء .
٥٣٩	١١٢	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ - المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي ابتداء . هو الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى . اختصاص محكمة الجنايات بجرائم المادة ٥١ عقوبات .
٥٣٩	١١٢	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		” إختصاص النيابة العامة “ . إختصاص وكلاء النيابة الكلية بأعمال التحقيق في دائرة المحكمة الكلية التي يعملون بها .
٥٠٩	١٠٦	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٦٧٣	١٣٧	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا : تفتيش .
		(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٧٦)
		” اختصاص مأمور الضبط القضائي “
		حالة التلبس . إباحتها لغير رجل الضبط . التحفظ على المتهم واقتياده إلى مأمور الضبط المختص .
٧٢٢	١٤٦	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		” اختصاص الرقابة الإدارية “
		١ — شمول اختصاص الرقابة الإدارية للجهاز الحكومي وفروعه والجهات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالا عامة وجميع الجهات التي تسهم الدولة فيها على أي وجه .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٢ — انبساط اختصاص الرقابة الإدارية على القطاع الخاص عند تعامله مع شركة من شركات القطاع العام ولو كان تعامله معها من الباطن .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٣ — اختصاص الرقابة الإدارية . لا يحول بين الجهة الإدارية وبين حقها في فحص الشكوى والرقابة في التحقيق . المادة ٨ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		” اختصاص الموظف العام “
		١ — كفاية كون الموظف له علاقة بالعمل المتصل بالرشوة أوله فيه نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٢ — تعيين أعمال الوظيفة . بمقتضى قانون أولائحة . أو بتكليف من رئيس مختص . وأوصدر قرار وزارى بتنظيم العمل بين الموظفين .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٣ — اختصاص رئيس الشئون الفنية بهيئة التأمينات فى استخراج شهادات التأمين على العمال .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		” تنازع الاختصاص “
		” التنازع السلبي “
		ميعاد الطعن فى الحكم الغيابى الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها . بدؤه من يوم صدوره . علة ذلك ؟
		الطعن بالنقض فى الحكم بعدم الاختصاص . جوازه إذا كان ميقابل حتما من المحكمة الأخرى بعدم اختصاصها .
٥٣٩	١١٢	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		اختراع
		١ — الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ماهية كل منها .
٤٨٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — براءة الاختراع . هي المناط في حماية ملكيته . عدم الحصول على هذه البراءة . لا جريمة في تقليد الاختراع . الابتكار وحده هو الذي ينشئ ملكية الرسوم والنماذج وليس تسجيلها . التسجيل قرينة على هذه الملكية تقبل إثبات العكس . ليس من شأن تسجيل النموذج أن يغير من طبيعته .
٤٨٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٣ — اقتصار المدعى المدني على تسجيل القوالب المدعى تقليدها بوصفها نماذج صناعية مع أنها اختراع . تقليد هذه القوالب . غير مؤثم . ما دام لم يحصل على براءة اختراع منها .
٤٨٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٤ — تحديد الابتكار . مسألة فنية . مردها لأهل الخبرة . إنزال حكم القانون على الوقائع المطروحة . مسألة قانونية . للمحكمة وحدها حق الفصل فيها .
٤٨٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		إختلاس أشياء محجوزة
		١ — اطمئنان المحكمة إلى بيان محضري الجز والتبديد . فصل في أمر موضوعي . لا إشراف لمحكمة النقض عليه .
٥٨٢	١٢٠	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٢ — تمام جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هي في عهده إلى المكلف ببيعها في اليوم

الصفحة	القاعدة	
		المحدد للبيع بقصد مرقلة التنفيذ . لا يعفى الحارس من العقاب احتجاجه بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه .
٥٨٢	١٢٠	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣ - مخالفة الاجراءات المقررة للمحجز أو البيع لاتباع اختلاس المحجوزات . حلة ذلك ؟
٥٨٢	١٢٠	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٤ - عدم جواز إثارة الدفع بمخلو محضر المحجز من تحديد ساعة للبيع لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٢	١٢٠	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٥ - محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة لم تبدد .
٥٨٢	١٢٠	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
اختلاس أموال أميرية		
		١ - كفاية مساهمة الدولة في مال الشركة بنصيب ما لدخولها في عداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات المعدلة . مثال في ضم شركة خاصة للقطاع العام . احتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية بعد ضمها إلى القطاع العام . لا يمنع أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة ١١٢ عقوبات .
		مثال لتسبب غير معيب في شأن مساهمة الدولة في مال الشركة .
٤٧٦	١٠٠	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - تحدث الحكم استقلالاً عن نية الاختلاس . غير لازم . شرط ذلك ؟
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٣ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بني عليها وإلا كان باطلا . المراد بالتسبب المعبر ؟ مثال لتسبب معيب في اختلاس .
٧٠٦	١٤٢	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٤ - تحصيل الحكم في مدوناته ما يدل على ملكية الشيء المختلس . كفايته للتدليل على الملكية .
٧٣٢	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٥ - كفاية إيراد الحكم لوقائع وظروف تدل على توافر القصد الجنائي .
٧٣٢	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٦ - متى تتحقق جناية الاستيلاء على المال بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات ؟
٧٤٨	١٥٢	(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٧ - إنطباق حكم المادتين ١١٢ و ١١٣ عقوبات على ما يرتكبه الأشخاص المذكورون في المادة ٦/١١١ عقوبات من أفعال تؤثمها أي من هاتين المادتين .
		الجمعية التعاونية التي تساهم فيها الدولة أو أحد الأشخاص العامة . هي منشأة تنطبق على العاملين فيها المادة ٦/١١١ عقوبات .

الصفحة	القاعدة	
		مساواة المشرع بين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال هذه الأشخاص وأموال الدولة .
		سريان المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات على العاملين للجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد ، ولو كانت خاضعة لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة .
٧٤٨	١٥٢	(الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٩)
		٨ - خطأ الحكم في اعتبار الجمعية التعاونية الزراعية المملوكة للأفراد ذات نفع عام ، وفي عدم إمدادها بالقروض من جانب الدولة أو إشراف الإصلاحي الزراعي عليها مؤذنا بانطباق المادة ١/١١٣ عقوبات على سكرتير مجلس إدارة الجمعية المتهم بالاختلاس مبررة أن العقوبة التي أوقعها تدخل في نطاق عقوبة المادة ١١٣ مكررا عقوبات الواجبة التطبيق على واقعة الاتهام .
٧٤٨	١٥٢	(الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٩)
		٩ - المرجع في تقدير العقوبة إلى ذات الواقعة التي قارنها الجاني ، لا إلى الوصف القانوني الذي تسبغه المحكمة عليها .
		إعمال المحكمة حقها في أخذ الجاني بالرأفة وفق المادة ١٧ عقوبات . مراعاة تقدير العقوبة متناسبة مع الواقعة وما أحاط بها من ظروف . مثال في إختلاس .
٧٤٨	١٥٢	(الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٩)
		راجع أيضا : استيلاء على مال للدولة بغير حق .
		وحكم .
		(القاعدة رقم ١٨٥ بالصحيفة رقم ٩٣٧) .
		ودفاع .
		(القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٧٠٦)

الصفحة	القاعدة	
		إخلال عمدي في تنفيذ الالتزامات التعاقدية
		جريمة الإخلال العمدي في تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذي يترتب عليه ضرر جسيم، والغش في تنفيذ تلك العقود المنصوص عليهما في المادة ١١٦ مكررا عقوبات. أركانها: وقوع الإخلال أو الغش في تنفيذ عقد من العقود التي أوردتها المادة المذكورة على سبيل الحصر وأن يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التي أشارت إليها المادة سالفه الذكر .
٤٩٤	١٠٣	(الطن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		إرتباط
		١ - الإدعاء بعدم توافر أركان جريمة الرشوة. عدم جدواه إذا كانت المحكمة قد أخذت المتهم بجريمة عرض الرشوة المسندة إليه أيضا وأعملت في حقه المادة ٣٢/٢ عقوبات وعاقبته بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة جريمة عرض الرشوة .
٤٩٨	١٠٤	(الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ - مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ؟
٥٥١	١١٥	(الطن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٥٥٨	١١٦	(والطن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٩٤٤	١٨٧	(والطن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٣ - ماهية جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية، وعدم إمساك سجلات لقيد أجور العمال، وعدم تقديم الاستثمارات التي يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحي ؟ عمدية. لا إرتباط بين هذه الجرائم .

الصفحة	القاعدة	
		إنهاء الحكم إلى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده من عماله في هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الأخريين وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز لتهم استئنافها . صحيح في القانون .
٥٥١	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٤ — جرائم عدم تحرير صاحب العمل عقود عمل لعماله وعدم إنشائه ملفا لكل منهم وعدم إعلانه جدول ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء ولائحة العمل ولائحة الجزاءات وتعيينه عمالا دون الرجوع إلى مكتب القوى العاملة . لا ارتباط بينها .
٥٥٨	١١٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٥ — لا ارتباط بين جرائم عدم التأمين على العمال وعدم استيفاء سجل الأجور وعدم تقديم البيان السنوي الخاص بالأجور .
٦٧٠	١٣٦	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ٦ — لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند القضاء في إحداها بالبراءة أو السقوط أو الانقضاء . أساس ذلك : مثال في استيراد ونقد وتهريب جمركي . إنقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها . عقوبة استيراد سبائك الذهب بغير ترخيص والتعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه ، أشد من عقوبة التهريب الجمركي .
٦٨٥	١٣٩	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — الطعن بالنقض قاصر على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجنايات المخالفات. إلا ما كان منها مرتبطا بهذه الجنايات والجنايات.
٨٧٩	١٧٥	(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٨ — قضاء الحكم على الطاعن بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لجريمة إحراز مخدرات بقصد الاتجار — وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد — وفي الحدود المقررة لجريمة المادة ١/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦. عدم جدوى النعي عليه بقالة عدم انطباق المادة ٢/٤٠ من القانون المشار إليه.
٩٠٢	١٨٠	(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٩ — النعي على المحكمة خطأها في عدم الاطلاع على المحررات محل جريمة التزوير. عدم جدواه. ما دمت المحكمة قد أعملت في حق المتهم المادة ٢/٣٢ عقوبات وأخذته بجريمة الاستيلاء بغير حق على مال جمعية تساهم الدولة في مالها بنصيب المسندة إليه وهي العقوبة الأشد.
		متى تنتفى المصلحة في الطعن ؟
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٠ — تقدير قيام الارتباط بين الجرائم. موضوعي.
٩٤٤	١٨٧	(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		راجع أيضا : نقض.
		(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة ٥٥١)

الصفحة	القاعدة	أسباب الإباحة وموانع العقاب
		(١) أسباب الإباحة :
		”إستعمال حق مقرر بمقتضى القانون“ .
		الطعن المتضمن قذفا في حق الموظف العام أو من في حكمه .
		شرط إباحته ؟
٤٥٨	٩٦	(الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		”الدفاع الشرعى“ .
		١ — وجوب تحقيق المحكمة ما أثاره الدفاع عن المتهم بأنه
		كان في حالة دفاع شرعى عن نفسه . أو الرد عليه . وإلا كان
		حكمها مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع .
٦٥٢	١٣٣	(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٢ — تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى
		أو انتفاؤها . موضوعى .
٦٨٠	١٣٨	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٩٠٢	١٨٠	(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٣ — التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . إرادته بصريح
		لفظه . غير لازم .
٧٤١	١٥٠	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٤ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . دفع جوهري .
		على المحكمة مناقشته والرد عليه .
٧٤١	١٥٠	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - عدم جواز إثارة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى لأول مرة أمام محكمة النقض ، طالما كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها .
٨١١	١٦٢	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٦ - مجرد قيام المجنى عليه بقطع زرع اشتراه ولم يدفع ثمنه . ليس فيه جريمة يقوم معها حق الدفاع الشرعى من المال .
٨٩٥	١٧٩	(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٧ - البحث فى تجاوز حق الدفاع الشرعى . لا ينشأ إلا بنشوء الحق فيه .
٨٩٥	١٧٩	(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٨ - استخلاص المحكمة من واقعة الدعوى ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى . عليها أن تعرض لهذه الحالة وتقول كلمتها فيها وإلا كان حكمها معيبا بالقصور .
٩٥٨	١٨٩	(الطعن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٩ - تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك ؟
		استدلال الحكم على نفي حالة الدفاع الشرعى إلى تعدد إصابات المجنى عليه وشدها ، وإلى إطلاق جميع طاقات مسدسه . استدلال معيب . أساس ذلك ؟
٩٦٠	١٩٠	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		١٠ - العبرة فى قيام حالة الدفاع الشرعى . هى باعتقاد المتهم أو تصوره . متى أقيم ذلك على أسباب مقبولة . متى يقضى بنقض الحكم لطاعن وغيره من الطاعنين ؟
٩٦٠	١٩٠	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		١١ — تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الاصرار إلى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة إلى الطاعنين دون تنبيههما إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقررة للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الظرف ، مادام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان .
٩٦٦	١٩١	(الطن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		راجع أيضا : حكم
		(القاعدة ١١١، ١٧٩٠ بالصيغتين رقمي ٨٩٥٠٥٣١)
		(ب) "موانع العقاب" .
		١ — قصر الاعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على العقوبات المقررة لجرائم المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ منه . بحث هذا الإعفاء . يكون بعد اسباغ الوصف الصحيح على واقعة الدعوى .
٧٢٢	١٤٦	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٢ — انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة في شأن الاعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لا يعيبه .
٧٢٢	١٤٦	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٣ — الجنون والعاهة العقلية وحدهما . هما مناط الإعفاء من العقاب وفق المادة ٦٢ عقوبات .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	استئناف
		<p>” ما يجوز استئنافه من الأحكام “ .</p> <p>جرىمنا عدم تقديم الكشوف والبيانات والإخطارات والاستمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية . طبيعة كل منها : جنحة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .</p>
٦٢٧	١٢٧	<p>(الطن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)</p> <p>” نظره والحكم فيه “ .</p> <p>١ — محكمة ثانی درجة تحكم فی الأصل علی مقتضى الأوراق .</p> <p>عدم التزامها بإجراء تحقيق إلاماترى هی لزوما لإجرائه .</p> <p>النمی علی المحكمة عدم سماعها شهود الإثبات . عدم جواز إثارتة لأول مرة أمام النقض .</p>
٨٧	١٢١	<p>(الطن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٢ — شمول كل من استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والطن فيه بطريق النقض . الحكم الغيابي المعارض فيه . خلو الحكم الغيابي الابتدائي مما يفيد صدوره باسم الأمة يجعله باطلا بطلانا أصليا . أخذ الحكم الغيابي الاستئنافي — الذى قضى بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة فى ذلك الحكم كأن لم تكن — بأسباب ذلك الحكم الباطل يجعله باطلا بدوره ولو استوفى ذلك البيان مادام لم ينشئ لنفسه أسبابا قائمة بذاتها . لمحكمة النقض التعرض من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن لهذا البطلان ولو لم يثره فى طعنه . المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩</p>
٨٠٨	١٦١	<p>(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)</p>

الصفحة	القاعدة	
٩٤٤	١٨٧	٣ — تقرير الاستئناف هو المرجع في تعرف حدود ما استؤنف بالفعل من أجزاء الحكم. نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه. صيرورة حكم محكمة أول درجة في شقه القاضي ببراءة أحد المتهمين نهائيا حائزا لحجية الشيء المقضي فيه طالما أن النيابة لم تستأنفه (الطنن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
٩٧٦	١٩٣	٤ — عدم التزام المحكمة الاستئنافية بسماع شهود أو إجراء تحقيق إلا ما ترى لزوما له. (الطنن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) راجع أيضا : ارتباط . (القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٥١) ونقض . (القواعد ١٠١ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، بالصفحات ٤٨٤ ، ٦٢٧ ، ٦٣١)
		إستدلال
٦٥٩	١٣٥	١ — مباشرة النيابة للتحقيق . صحة قيام مأموري الضبط إلى جانبها بواجباتهم . المادة ٢٤ إجراءات . على هؤلاء المأمورين إرسال محاضرهم للنسابة لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق ما ترى تحقيقه منها . حق المحكمة في الاستناد إلى ما ورد بهذه المحاضر . (الطنن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٦٥٩	١٣٥	٢ — حق مأمور الضبط في سؤال المتهم دون استجوابه . التعويل على اعتراف المتهم في هذا السؤال . صحيح . (الطنن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٦٥٩	١٣٥	٣ — انصراف الخطاب الموجه من الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الدعوى

الصفحة	القاعدة	
		الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فيها إلى النيابة العامة وحدها دون غيرها من جهات الاستدلال .
٧٨٧	١٥٨	(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٤ — متى تتحرك الدعوى الجنائية : بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه من مامورى الضبط القضائى وكذلك برفع الدعوى أمام جهات الحكم .
		إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تبدأ بها الدعوى ولو فى حالة التلبس بالجرمة .
٧٨٧	١٥٨	(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٥ — لأمور الضبط القضائى الإستعانة بأهل الخبرة أثناء جمع الاستدلالات .
٧٨٧	١٥٨	(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٦ — حق المحكمة فى الاطمئنان إلى أن الطاعنة تسكن بالعنوان الذى ورد بمحضر التحريات .
٨٨٦	١٧٧	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٧ — تقدير جدية التحريات . موضوعى .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٨ — لا يقدح فى جدية التحريات . أن يسفر التفتيش عن ضبط غير ما انصبت عليه هذه التحريات . العبرة فى صحة الأعمال الاجرائية أو بطلانها . بالمقدمات لا بالتأجج .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
٩٧٦	١٩٣	<p>٩ - إجراء تحقيق من السلطة المختصة بإصدار إذن التفتيش قبل إصداره . غير لازم . حق هذه السلطة في إصداره بناء على محضر الاستدلالات . الاذن عندئذ يكون مفتحا للتحقيق .</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)</p> <p>استيراد</p> <p>١ - الاجراء المنصوص عليه في كل من المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٤٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد - هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره ، سواء بالنسبة إلى مباشرة التحقيق أو بالنسبة إلى رفع الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٢ - اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون . مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع . أحوال الطلاب من تلك القيود . صدور الطلب أثره : رفع القيد رجوعها إلى حكم الأصل في الاطلاق . صدور الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد . للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وتصح الاجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها إجراءات من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى</p>
٥٦٥	١١٧	

الصفحة	القاعدة	
		الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى مادامت هذه الجرائم قد تكشفت عرضاً أثناء تحقيق الجريمة الأولى التي صدر الطلب بشأنها صحيحاً .
٥٦٥	١١٧	(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٣ - الترخيص باستيراد سبائك الذهب إلى مصر . محظور على أفراد الناس . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ . قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ . اتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التي يجلبها هذا الأخير إلى مصر . اعتبار الطاعن شريكاً في تهريبها . صحيح . حالة ذلك ؟ امناد الحكم لفظ التهريب للتمهم مع خلو اعترافه منه . لا يعيب الحكم . مادام أن التهريب كان موضوع الاتفاق بحسب المعنى المقصود .
٥٩١	١٢٢	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٤ - لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند القضاء في إحداها بالبراءة أو السقوط أو الانقضاء . أساس ذلك . مثال في استيراد ونقد وتهريب بمركي . انقضاء الدعوى الجنائية بالصالح في إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها . عقوبة استيراد سبائك الذهب بغير ترخيص والتعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه ، أشد من عقوبة التهريب بالمركي . (الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٦٨٥	١٣٩	

الصفحة	القاعدة	
		٥ - إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ الرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك نسخ الإلزام بالتعويض المنصوص عليه في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض في تصحيحه جزئيا دون تحديد جلسة ولو كان الطعن لثاني مرة . أساس ذلك ؟
٦٨٥	١٣٩	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ٦ - لاتناقض بين تبرئة المتهم من تهمة استيراد الدخان اللب . وبين إدانته في حيازته ولو مع آخرين بوصفهم فاعلين أصليين في جريمة تهريبه .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) استيلاء على مال للدولة بغير حق
		١ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها . وجوب القضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا .
٧٣٢	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٢ - تغيير وصف التهمة أو تعديله . لفت نظر الدفاع إليه صراحة أو ضمنا أو بإجراء يتم عنه . مثال في استيلاء على مال الدولة بغير حق .
٧٣٢	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٣ - النعي على المحكمة خطأها في عدم الاطلاع على المحررات محل جريمة التزوير . عدم جدواه . ما دامت المحكمة قد أعملت في حق المتهم المادة ٣٢/٢ عقوبات وأخذته بجريمة الاستيلاء

الصفحة	القاعدة	
		بغير حق على مال جمعية تساهم الدولة في مالها بنصيب المسندة إليه وهي ذات العقوبة الأشد .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٤ - وقوع الجناية قبل اعتراف المتهم بارتكابها . عدم تمتعه بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ عقوبات . مثال في استيلاء .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		راجع أيضا : اختلاس أموال أميرية .
		اشتراك
		١ - الترخيص باستيراد سبائك الذهب إلى مصر . محظور على آحاد الناس . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ . وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ .
		اتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التي يجلبها هذا الأخير إلى مصر . اعتبار الطاعن شريكا في تهريبها . صحيح . علة ذلك ؟
٥٩١	١٢٢	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٢ - تحقق الاشتراك إذا كان وقوع الجريمة ثمرة له .
٥٩١	١٢٢	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣ - جواز إثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة من فعل لاحق لوقوعها .
٥٩١	١٢٢	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٤ - عدم اشتراط المادة ٤ عقوبات في الشريك أن يكون على علاقة مباشرة بالفاعل . كفاية كون الجريمة قد وقعت بناء

الصفحة	القاعدة	
		على اتفاه أو تحريضه أو مساعدته . ولو كان اتصاله بفاعله بالواسطة .
٥٩١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٥ - الشريك يستمد صفة من فعل الاشتراك ذاته ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت . صححة معاقبة الشريك متى وقع منه فعل الاشتراك .
٥٩١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٦ - متى يتحقق قيام الاشتراك في الجريمة بطريق الاتفاق ؟ كيفية الاستدلال على توافر الاشتراك ؟
٧٣٢	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٧ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها . وجوب القضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا .
٧٣٢	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٨ - اعتبار حيازة الدخان الليبي في داخل الجمهورية . تهربا . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلا أو شريكا .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) ٩ - وجوب القضاء على الفاعلين وشركائهم متضامنين بتعويض قدره عشرون جنيها عن كل كيلوجرام أو جزء منه من الدخان المهرب . فضلا عن العقوبة المقررة . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) راجع أيضا : نقد (القاعدة رقم ١٣٥ بالصيغة رقم ٦٥٩)

الصفحة	القائمة	أشخاص اعتبارية
		١ — كفاية مساهمة الدولة في مال الشركة بنصيب ما لدخولها في عداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات المعدلة . مثال في ضم شركة خاصة للقطاع العام . احتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية بعد ضمها إلى القطاع العام . لا يمنع أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة ١١٣ عقوبات .
		مثال لتسبيب غير معيب في شأن مساهمة الدولة في مال الشركة .
٤٧٦	١٠٠	(الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — الجمعية التعاونية التي تساهم فيها الدولة أو أحد الأشخاص العامة . هي منشأة تنطبق على العاملين فيها المادة ١١١/٦ عقوبات .
		مساواة المشرع بين أموال الوحدات الاقتصادية التابعة للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال هذه الأشخاص وأموال الدولة .
		سريان المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات على العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد — ولو كانت خاضعة لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة .
٧٤٨	١٥٢	(الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		إصابة خطأ
		١ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي .
٨١٧	١٦٣	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — مجرد اعتراض السيارة ليلا للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ .
٨١٧	١٦٣	(الملحق رقم ٢٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٣ — تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . أمر موضوعي .
٨٢٢	١٦٤	(الملحق رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		راجع أيضا : مسؤولية جنائية .
		(القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٦٩٦) .
		اعتراف
		راجع : إثبات " اعتراف " .
		إعلان
		على المحضر عند تسليم الإعلان إلى مأمور القسم أن يوجه إلى المعلن إليه كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وأن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته . وإلا كان الإعلان باطلا .
٧٣٨	١٤٩	(الملحق رقم ٤٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		اغتصاب مال بالتهديد
		القصد الجنائي في جريمة التهديد . تحققه . عدم لزوم تحدث الحكم عنه استقلالا . مادام أن عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة تكفي لذلك .
٥٠٩	١٠٦	(الملحق رقم ٢٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		أمر إحالة
		صححة إجراءات الإحالة والمحاكمة ولو شاب قرار الإحالة قصور في التسبيب . مادام أن القرار قد تضمن الاتهام الذي حوكم المنهم عنه .
		إثارة أمر بطلان قرار الإحالة لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .
٦٧٣	١٣٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		أمر بالألا وجه
		١ — للمدعى بالحقوق المدنية الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالألا وجه لإقامة الدعوى دون التقيد ببلوغ مقدار التعويض المدعى به نصا بما معينا .
٧٦٣	١٥٤	(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		٢ — نطاق حق كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية في الطعن بالنقض على الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . مقصور على الدعوى الجنائية .
٧٦٣	١٥٤	(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		٣ — وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الإحالة — سواء بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات أو بأن لا وجه لإقامتها — على الأسباب التي بني عليها . المحكمة من ذلك ؟
		المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة ؟
٧٦٣	١٥٤	(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		أموال عامة
		كفاية مساهمة الدولة في مال الشركة بنصيب ما لدخولها في عداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات المعدلة . مثال في ضم شركة خاصة للقطاع العام . احتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية بعد ضمها إلى القطاع العام . لا يمنع أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة ١١٣ عقوبات .
		مثال لتسبيب غير معيب في شأن مساهمة الدولة في مال الشركة .
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		أوراق رسمية
		راجع : إثبات "أوراق رسمية" .
		(ب)
		باعث . براءة اختراع . بطلان . بلاغ كاذب . بناء
		<u>باعث</u>
		الباعث على الجريمة . ليس من أركانها . خطأ الحكم في بيانه لا يؤثر في سلامته .
٩٧٠	١٩٢	(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		براءة اختراع
		١ - الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ماهية كل منها ؟
٤٨٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - براءة الاختراع . هي المناط في حماية ملكيته . عدم الحصول على هذه البراءة . لاجرمية في تقليد الاختراع .
		الابتكار وحده هو الذي ينشئ ملكية الرسوم والنماذج وليس تسجيلها . التسجيل قرينة على هذه الملكية تقبل اثبات العكس .
		ليس من شأن تسجيل النموذج أن يغير من طبيعته .
٤٨٧	١٠٢	(الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٣ - اقتصار المدعى المدني على تسجيل القوالب المدعى تقليدها بوصفها نماذج صناعية مع أنها اختراع . تقليد هذه القوالب . غير مؤثم . مادام لم يحصل على براءة اختراع عنها .
٤٨٧	١٠٢	(الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		بطلان
		١ - بيان صفات الخصوم في الدعوى المدنية في الحكم . غير لازم إلا في حالة الحكم في الدعوى لصالح رافعيها .
٤٤٩	٩٥	(الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ - وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما . وإلا كانت باطلة . مالم تكن صادرة بالبراءة . المادة ٣١٢ إجراءات .
٤٨٤	١٠١	(الطن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٣ - وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم . حصول مانع لأحدهم . وجوب توقيعه على مسودة الحكم وإلا صدر مشوبا بالبطلان .
٥١٥	١٠٧	(الطن رقم ٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — تولى محام واحد الدفاع عن متهمين رغم التعارض بين مصلحتيهما . اخلال بحق الدفاع . أثره : بطلان الحكم .
٥٤٧	١١٤	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٥ — قيام المحقق في جنائية بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون اتباع الضمانات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥ إجراءات . أثره ؟
٥٧٨	١١٩	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٦ — خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود لا يبطله . للمتهم في هذه الحالة ، أن يتمسك أمام محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من أوجه النقص .
٥٧٨	١١٩	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٧ — عدم جواز تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام النقض . مثال .
٦٧٣	١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٧٨٧	١٥٨	(والطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٨ — اقتصار عمل القاضي على المشاركة في تلاوة الحكم . لا يبطله ولو كان عضوا في الهيئة التي أصدرت الحكم الاستثنائي المنقوض .
٦٨٥	١٣٩	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٩ — وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بني عليها وإلا كان باطلا . بالمراد بالتسبب المعبر ؟ مثال لتسبب معيب في اختلاس وتزوير .
٧٠٦	١٤٢	(الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		١٠ — على المحضر عند تسليم الإعلان إلى مأمور القسم أن يوجه إلى المعلن اليه كتابا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت

الصفحة	القاعدة	
		إلى جهة الإدارة وأن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته وإلا كان الاعلان باطلا.
٧٣٨	١٤٩	(الطن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		١١ - عدم تقرير البطلان جزاء على مخالفة إجراءات التحريز. المرجع في شأن سلامة تلك الاجراءات إلى محكمة الموضوع .
٧٩٥	١٥٩	(الطن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٢ - شمول كل من استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والطن فيه بطريق النقض ، الحكم الغيابي المعارض فيه . خلو الحكم الغيابي الابتدائي مما يفيد صدوره باسم الأمة يجعله باطلا بطلانا أصليا . أخذ الحكم الغيابي الاستئنافي - الذي قضى بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة في ذلك الحكم كان لم تكن - بأسباب ذلك الحكم الباطل يجعله باطلا بدوره ولو استوفى ذلك البيان ما دام لم ينشئ لنفسه أسبابا قائمة بذاتها . لمحكمة النقض التعرض من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن لهذا البطلان ولولم يثره في طعنه . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٨٠٨	١٦١	(الطن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٣ - التصور له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .
٨٤٢	١٦٨	(الطن رقم ٧١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٤ - خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : البطلان . تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الباطل . نخلوه من تاريخ صدوره . يترتب عليه بطلانه بدوره .
٨٧٩	١٧٥	(الطن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٥ — حرمة المتجر مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . صدور إذن النيابة بتفتيش شخص معين أو مسكنه . شمول هذا الإذن متجره .
٩١٠	١٨١	(الطن رقم ٧٦٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٦ — عدم تحديد القانون أجلا معيناً لتحرير أسباب قرارات مستشار الإحالة وإيداعها .
٩٢٦	١٨٣	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		١٧ — وجوب تحييص مستشار الإحالة للدعوى وأدلتها ثم إصداره أمراً مسبباً بما يراه من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها .
٩٢٦	١٨٣	(الطن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		١٨ — الأعمال الاجرائية . جريانها على حكم الظاهر . عدم إبطالها من بعد نزولاً على ما ينكشف من أمر الواقع .
		صدور إذن التفتيش لضبط مخدرات . صحة ضبط ما ينكشف عرضاً من جرائم . مثال .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٩ — تنفيذ الاجراء المشروع في حدوده . لا يتولد عنه عمل باطل .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٢٠ — لا يقدر في جدية التحريات . أن يسفر التفتيش عن ضبط غير ما انصبت عليه هذه التحريات . العبرة في صحة الأعمال الإجرائية أو بطلانها . بالمقدمات لا بالنتائج .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٢١ — إجراء تحقيق من السلطة المختصة بإصدار إذن التفتيش قبل إصداره . غير لازم . حق هذه السلطة في

الصفحة	القاعدة	
		إصداره بناء على محضر الاستدلالات . الإذن عندئذ يكون مفتتحا للتحقيق .
٩٧٦	١٩٦	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		بلاغ كاذب
		القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبغ عنها وانتوائه الكيد والاضرار بالمبلغ ضده .
		تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . موضوعي .
		مثال لتسبيب غير معيب في صدد التدليل على سوء النية في جريمة البلاغ الكاذب .
٤٥٨	٩٦	(الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		بناء
		١ — الركن المادي في جريمة إقامة البناء بدون ترخيص : هو إنشاء البناء أو إجراء العمل . وجوب استظهار الحكم هذا الركن وإلا كان قاصر البيان .
٥١٧	١٠٨	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص ؟
٥١٧	١٠٨	(الطن رقم ٣٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		راجع أيضا : معارضة .
		(القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٦٣١)

(ت)

تأمينات إجتماعية . تبديد . تبغ . تحقيق .
 تزوير . تسجيل . نماذج صناعية . تسعير جبرى .
 تعد . تعذيبات بدنية . تعويض . تفتيش .
 تقادم . تقرير تلخيص . تقليد . تلهس .
 تموين . تهريب جمركى

تأمينات إجتماعية

١ — ماهية جرائم عدم الاشتراك فى هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم إمساك سجلات لفيد أجور العمال ، وعدم تقديم الاستمارات التى يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحى عمدية لا ارتباط بين هذه الجرائم .

إنهاء الحكم إلى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله فى هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الأخرين وقضاؤه بعدم جواز الإستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز لاتهم إستئنافها . صحيح فى القانون .

(الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١١٥ ... ٥٥١

٢ — إنهاء الحكم من عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى أنه غير مسئول عن سائر الالتزامات التى يفرضها قانون التأمينات الاجتماعية . خطأ فى تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١١٥ ... ٥٥١

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح . كون الحكم المطعون فيه صادرا في مخالفة — بالنسبة إلى جريمة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن في هذه الجريمة .
٥٥١	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٤ — جريمة عدم تقديم الكشوف والبيانات والإخطارات والاستمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية . طبيعة كل منها : جنحة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٦٢٧	١٢٧	(الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٥ — لا ارتباط بين جرائم عدم التأمين على العمال وعدم استيفاء سجل الأجور وعدم تقديم البيان السنوي الخاص بالأجور .
٦٧٠	١٣٦	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		تبديد
		١ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم لزوم التحدث عنه استقلالاً .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٢ — الوفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة . لا يؤثر عليها . عدم دلالة بذاته — على انتفاء القصد الجنائي .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣ — قيام الطاعن بإيداع قيمة المنقولات . لا يؤثر على وقوع جريمة خيانة الأمانة .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٦١٦	١٢٦	٤ — البحث في حصول الضرر من عدمه . موكول إلى محكمة الموضوع . عدم امتداد رقابة محكمة النقض إليه . (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦١٦	١٢٦	٥ — حق محكمة الموضوع في استمداد عقيدتها في حصول التبديد من أى عنصر من عناصر الدعوى . (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦١٦	١٢٦	٦ — اعتبار الحكم أن المال المختلس سلم للطاعن على سبيل حارية الاستعمال لا على سبيل الايجار لا يؤثر في صحته . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦١٦	١٢٦	٧ — قول الطاعن بأن عدم بيان المنقولات بياناً كافياً يجعلها من المثليات التي يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها في نهاية مدة العقد . غير مقبول مادام لا ينازع في أن العقد يلزمه برد المنقولات إلى المؤجرة في نهاية مدته وأنه لا يتضمن معنى يعطيه حق التصرف فيها . (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦١٦	١٢٦	٨ — تحديد تاريخ وقوع جريمة التبديد . لا يؤثر في ثبوت الواقعة . شرط ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦١٦	١٢٦	٩ — ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة . متى يبدأ ؟ (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦١٦	١٢٦	١٠ — الدفاع بوجود حساب بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم . متى يكون جوهرياً يوجب على المحكمة تصفية الحساب حتى يمكنها القضاء في الموضوع ؟

الصفحة	القاعدة	
		مجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفي لتحقق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك إلى وجوب تصنيغ الحساب بين الطرفين .
		القصد الجنائي في جريمة التبيد . ماهيته ؟
٩٣٣	١٨٤	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		تبغ
		راجع : تهريب جمركي .
		(القواعد أرقام ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٩٣ بالصفحات أرقام ٩٧٦ ، ٧٩٥ ، ٧٨٧) .
		تحقيق
		”أعمال التحقيق“ .
		عدم تقرير البطلان جزاء على مخالفة إجراءات التحريز المرجع في شأن سلامة تلك الإجراءات إلى محكمة الموضوع .
٧٩٥	١٥٩	(الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		”التحقيق بمعرفة النيابة“ .
		١ - اختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يعملون في حدود اختصاصها .
٥٠٩	١٠٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ - قيام المحقق في جنابة بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون اتباع الضمانات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥ إجراءات . أثره ؟
٥٧٨	١١٩	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٥٧٨	١١٩	٣ — خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود. لا يبطله. لاتهم — في هذه الحالة — أن يتمسك أمام محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من أوجه النقص . (الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٥٩	١٣٥	”القيود التي ترد على حق النيابة في رفع الدعوى الجنائية“ . ١ — مباشرة النيابة للتحقيق . صحة قيام مأموري الضبط إلى جانبها بواجباتهم . المادة ٢٤ إجراءات . على هؤلاء المأمورين إرسال محاضرهم للنياية لتكون عنصرا من عناصر الدعوى تحقق ما ترى تحقيقه منها . حق المحكمة في الاستناد إلى ما ورد بهذه المحاضر . (الطن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٧٨٧	١٥٨	٢ — انصراف الخطاب الموجه من الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجراء فيها إلى النيابة العامة وحدها دون غيرها من جهات الاستدلال . (الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٧٩٥	١٥٩	(والطن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٩٧٦	١٩٣	(والطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
٧٨٧	١٥٨	٣ — متى تتحرك الدعوى الجنائية ؟ بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه من مأموري الضبط القضائي وكذلك برفع الدعوى أمام جهات الحكم . إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تبدأ بها الدعوى ولو في حالة التلبس بالجريمة . (الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٧٩٥	١٥٩	(والطن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - عدم تقيد النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها . إلا بما وضعه المشرع من قيود . مجرد قيام جهة بعينها بالمراقبة والتحري . لا يعتبر قيودا على النيابة في تحريك الدعوى ومباشرتها .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٥ - نص المادة الثامنة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ لا يعتبر قيودا على حرية النيابة في تحريك الدعوى ومباشرتها وما ورد في النص . إجراء تنظيمي للرقابة الادارية والخطاب فيه موجه إليها .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٦ - انحسار الطعن عما تتخذه النيابة من إجراءات . مادام أن المشرع لم يقيدها في هذا الصدد .
		حق النيابة في اتخاذ ما تراه من الاجراءات في الجريمة . ولو ابلغت إليها من أحاد الناس .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٧ - حجية قرارات مستشار الاحالة . محدودة . صدورها لا يمنع من إعادة التحقيق عن الواقعة ذاتها إذا ظهرت دلائل جديدة عملا بالمادة ١٩٧ / ج .
٩٢٦	١٨٣	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٨ - لا يقدح في جدية التحريات . أن يسفر التفتيش عن ضبط غير ما انصبت عليه هذه التحريات .
		المبرة في صحة الأعمال الاجرائية أو بطلانها . بالمقدمات لا بالتأنيج .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
٩٧٦	١٩٣	٩ — إجراء تحقيق من السلطة المختصة بإصدار إذن التفتيش قبل إصداره . غير لازم . حق هذه السلطة في إصداره بناء على محضر الاستدلالات . الاذن عندئذ يكون مفتوحا للتحقيق . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
٩٧٦	١٩٣	١٠ — صدور طلب بالسير في إجراءات الدعوى ثم طلب برفعها . تمام الاجراءات وفق القانون . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		راجع أيضا : تفتيش . (القاعدة رقم ١٧٨ بالصيغة رقم ٨٩٠) ونقد . (القاعدة رقم ١٣٥ بالصيغة رقم ٦٥٩) ” التحقيق بمعرفة المحكمة “ .
٩٧٦	١٩٣	١ — جواز الاستغناء عن سماع شهود الاثبات . إذا قبل المتهم أو الدفاع عنه ذلك صراحة أو ضمنا . ليس للمتهم النعى على المحكمة عدم سماعها شهود أمسك عن المطالبة بسماعهم . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
٩٧٦	١٩٣	٢ — عدم التزام المحكمة باجابة طلب التحقيق الذي يبيده الدفاع أو الرد عليه بعد حجز الدعوى للحكم . ولو طلب ذلك في مذكرة مصرح له بتقديمها . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		” التحقيق الإداري “ : حق محكمة الموضوع بالأخذ باعتراف المتهم وبأقوال متهم على آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة أو في تحقيق إداري ، ولو عدل عنها المتهم في مراحل التحقيق الأخرى . (الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٤٧٦	١٠٠	

الصفحة	القاعدة	
		تزوير
		إثبات التزوير "الطعن بالتزوير" :
		١ — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابته . أساس ذلك ؟
٥٨٢	١٢٠	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٩١٢	١٨٢	(والطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٢ — الحكم يكمل محضر الجلسة في إثبات ماتم أمام المحكمة من إجراءات . خلو محضر الجلسة من إثبات هذه الإجراءات . لا عيب . إثبات عكس ما ورد بالحكم . لا يكون إلا عن طريق الطعن بالتزوير .
٦٥٩	١٣٥	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		"التنازل عن الطعن بالتزوير" :
		١ — للطاعن بالتزوير التنازل عن طعنه في أى وقت . له التقدم بهذا التنازل إلى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقافها . عدم التزام المحكمة بالسير في تحقيق الطعن بالتزوير بعد التنازل عنه .
٩٥١	١٨٨	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٢ — إعلان محامى الطاعن بالتزوير عن تنازل موكله عن الطعن في حضوره بالجلسة ودون اعتراض منه . ليس للطاعن التنصل من هذا التنازل .
٩٥١	١٨٨	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		"التزوير في المحررات الرسمية" :
		١ — مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لإحدى الشركات المساهمة ؟

الصفحة	القاعدة	
		خلو المحرر من علامة تشهد أو تشير إلى أنه من محررات المؤسسة العامة لا يؤثر في اعتباره كذلك مادام يحمل توقيعاً لمفوض المؤسسة .
٥٢٢	١١٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ — لا شأن لبيان عدد الأوراق المزورة في توافر أركان جريمة التزوير .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		راجع أيضاً : اتفاق جنائي واثبات .
		(القاعدة رقم ١٨٢ ص ٩١٢)
		” تسبیب الأحكام في التزوير “ :
		١ — مثال لتسبیب غیر معیب في تزوير .
٥٢٢	١١٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ — النعی علی المحكمة خطؤها في عدم الاطلاع علی المحررات محل جريمة التزوير . عدم جدواه . ما دامت المحكمة قد أعملت في حق المتهم المسادة ٢/٣٢ عقوبات وأخذته بجريمة الاستيلاء بغير حق علی مال جمعیة تساهم الدولة في مالها بنصيب المسندة اليه وهي ذات العقوبة الأشد .
		متى تنفی المصلحة في الطعن ؟
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٣ — إحالة المحكمة في بيان الأوراق المزورة إلى ما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى كدلیل . لا عیب .
١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا. المراد بالتسبب المعبر؟ مثال . تسبب معيب في اختلاس وتزوير .
٧٠٦	١٤٢	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩)
		تسجيل نماذج صناعية
		١ - الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ماهية كل منها ؟
٤٨٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٦٩)
		٢ - براءة الاختراع . هي المناط في حماية ملكيته . عدم الحصول على هذه البراءة . لاجرمية في تقليد الاختراع .
		الابتكار وحده هو الذي ينشئ ملكية الرسوم والنماذج وليس تسجيلها . التسجيل قرينة على هذه الملكية تقبل اثبات العكس .
		ليس من شأن تسجيل النموذج أن يغير من طبيعته .
٤٨٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٦٩)
		٣ - اقتصار المدعى المدني على تسجيل القوالب المدعى تقليدها بوصفها نماذج صناعية مع أنها اختراع . تقليد هذه القوالب . غير مؤثم . مادام لم يحصل على براءة اختراع عنها .
٤٨٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق - جلسة ٢١/٤/١٩٦٩)
		تدمير جبرى
		كون السلعة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . كفايته امر يان التنظيم المبين بالقرارين الوزاريين

الصفحة	القاعدة	
		رقمى ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ و ٥٥ لسنة ١٩٥٣ دون اشتراط أن تكون السلعة مسعرة بالفعل بموجب قراء أو بادراجها في جدول الأسعار .
٦٥٥	١٣٤	(الملحق رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) آعد قضاء الحكم على الطاعن بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لحرمة احرار مخدرات بقصد الاتجار — وهى لحرمة ذات العقوبة الأشد — وفي الحدود المقررة لحرمة المادة ١/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ عدم جدوى النعى عليه بقالة عدم انطباق المادة ٢/٤٠ من القانون المشار اليه .
٩٠٢	١٨٠	(الملحق رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٦٩) تعذيبات بدنية القبض على الشخص . ماهيته ؟ التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها . تقديرها موضوعى . مثال لتسليب غير معيب في جريمة قبض وحبس بدو ووجه حق مقترن بتعذيبات بدنية .
٨٥٣	١٧١	(الملحق رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٩/٦/١٩٦٩) تعويض ١ — الغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ الرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . نسخ الالتزام بالتعويض المنصوص عليه في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول

الصفحة	القاعدة	
		واقعة الدعوى بعد الغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض في تصحيحه جزئيا دون تحديد جلسة ولو كان الطعن لثاني مرة . أساس ذلك ؟
٦٨٥	١٣٩	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩)
		٢ — مناط تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو إستنباته بالمساحة المزروعة ذاتها دون أى اعتبار للكمية المزروعة . مثال لتسبيب غير معيب .
٧٩٥	١٥٩	(الطن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢/٦/١٩٦٩)
		راجع أيضا : تبغ (القاعدة رقم ١٩٢ بالصيغة رقم ٩٧٦) .
		تفتيش
		”إذن التفتيش“ . ”اصداره وتنفيذه“ .
		١ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . مرجعه إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع . عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لجدية التحريات أمام محكمة النقض .
٥٧٨	١١٩	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٢٨/٤/١٩٦٩)
٦٤٢	١٣١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٥/٥/١٩٦٩)
٨٨٦	١٧٧	(الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٧/٦/١٩٦٩)
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٩)
		٢ — خلو إذن التفتيش من بيان صفة المأذون بتفتيشه أو صناعته أو محل إقامته . لا يعيبه . شرط ذلك ؟
٦٧٣	١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — حق مأمور الضبط في الاستعانة بمروسيه من غير رجال الضبط .
٦٧٣	١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩)
		٤ — تنفيذ إذن التفتيش بمعرفة غير من عين فيه بالذات من مأموري الضبط القضائي . غير جائز .
٨٩٠	١٧٨	(الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٦٩)
		٥ — طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكولة لرجل الضبط تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . مثال .
٨٩٠	١٧٨	(الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٦٩)
		٦ — حق محكمة الموضوع في تكوين اعتقادها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . اطمئنانها إلى أن المنزل الذي قُتس هو للطاعن . لا عيب .
٩٠٢	١٨٠	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٦٩)
		٧ — حرمة المتجر مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه أو مسكنه . صدور إذن النيابة بتفتيش شخص معين أو مسكنه شمول هذا الإذن متجره .
٩١٠	١٨١	(الطن رقم ٧٦٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٦٩)
		٨ — الأعمال الإجرائية . جريانها على حكم الظاهر . عدم إبطالها من بعد نزولها على ما ينكشف من أمر الواقع .
		صدور إذن التفتيش لضبط مخدرات . صحة ضبط ما ينكشف عرضاً من جرائم . مثال .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٩)
		٩ — تنفيذ الإجراء المشروع في حدوده . لا يتولد عنه عمل باطل .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٣٠/٦/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - لا يقدح في جدية التحريات . أن يسفر التفتيش عن ضبط غير ما انصبت عليه هذه التحريات .
		العبرة في صحة الأعمال الإجرائية أو بطلانها . بالمقدمات لا بالتأنيج .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١١ - إجراء تحقيق من السلطة المختصة بإصدار إذن التفتيش قبل إصداره . غير لازم . حق هذه السلطة في إصداره بناء على محضر الاستدلالات . الإذن عندئذ يكون مفتوحا للتحقيق .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٢ - تفتيش الأشخاص والمسكن بغير سند من القانون . محظور .
		شمول الإذن بتفتيش الشخص . ما يكون متصلا به . شموله لسيارته الخاصة .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٣ - تكشف الجريمة عرضا أثناء التفتيش لضبط جريمة أخرى . الجريمة العارضة تكون في حالة تلبس . حق مأمور الضبط أن يمضي في الإجراءات بشأنها بناء على الحق المخول له في أحوال التلبس بالجريمة . المسادتان ٤٦ ، ٤٧ إجراءات .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		لا استنادا إلى إذن التفتيش الذي انتهى أثره بظهور الجريمة الجديدة
		”الرضا بالتفتيش“ .
		١ - الرضاء بالتفتيش . وجوب صدوره من حائز المنزل أو المكان أو ممن يعد حائزا له عند غيابه .
٥٤٤	١١٣	(الطن رقم ٩٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — صلة الإخوة . عدم كفايتها بمفردها لتوفير صفة الحياة فعلا أو حكما . مثال .
٥٤٤	١١٣	(الطعن رقم ٩٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ”التفتيش بغير إذن“ .
		١ — حالة التلبس . إباحتها لغير رجل الضبط . التحفظ على المتهم واقتياده إلى مأمور الضبط المختص .
٧٢٢	١٤٦	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٢ — مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة وتوهمه بأنه قد يتعرض لحرية . عدم جواز اتخاذ ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب عن تخليه الصحيح عما معه من مخدر .
٧٢٢	١٤٦	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ”الدفع ببطلان التفتش“
		١ — الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن مستندة في ذلك إلى أدلة سائغة .
٨٨٦	١٧٧	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ٢ — حق المحكمة في الاطمئنان إلى أن الطاعنة تسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التعريات .
٨٨٦	١٧٧	(الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ٣ — تقدير أن الإذن بالتفتيش صدر لضبط جريمة وقعت فعلا وليس لضبط جريمة محتملة . موضوعي .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — كفاية اطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها إلى حدوث الضبط استنادا إلى إذن التفتيش . للرد على الدفع بصدور الإذن لاحقا للضبط .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٥ — عدم جواز الطعن ببطلان الدليل المستمد من التفتيش لمخالفة الأوضاع القانونية . إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايته .
		لا صفة لغير مالك الشيء أو حائزه في الدفع ببطلان تفتيشه .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		تقادم
		١ — انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة .
		الإجراءات القاطعة للتقادم ؟
		مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف إلى يوم نظره دون اتخاذ إجراء من الإجراءات القاطعة للمدة .
		أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٤٦٨	٩٧	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٦٨	٩٧	(الطن رقم ٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٣ — ميعاد سقوط جريمة خيانة الأمانة . متى يبدأ ؟
٦١٦	١٣٦	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		تقرير تلخيص
		راجع : إجراءات المحاكمة .
		(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٥٩)
		تقليد
		راجع : إختراع ونماذج صناعية .
		(القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٤٨٧)
		تلبس
		١ — حالة التلبس . لإباحتها لغير رجل الضبط . التحفظ
		على المتهم واقتياده إلى مأمور الضبط المختص .
٧٢٢	١٤٦	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٢ — مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة وتوهمه بأنه
		قد يتعرض لحرية . عدم جواز اتخاذه ذريعة لإزالة الأثر
		القانوني المترتب عن تخليه الصحيح عما معه من مخدر .
٧٢٢	١٤٦	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٣ — إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تبدأ بها
		الدعوى ولو في حالة التلبس بالجريمة .
٧٨٧	١٥٨	(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٧٩٥	١٥٩	(والطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٤ — تكشف الجريمة عرضا أثناء التفتيش لضبط جريمة
		أخرى . الجريمة العارضة تكون في حالة تلبس . حق مأمور
		الضبط أن يمضي في الإجراءات بشأنها بناء على الحق المخول له
		في أحوال التلبس بالجريمة . المسادتان ٤٦ ، ٤٧ إجراءات .

الصفحة	القاعدة	
		لا إستنادا إلى إذن التفتيش الذي انتهى أثره بظهور الجريمة الجديدة .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		تموين
		١ — نطاق سريان المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن نقل الفول البلدى الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات ؟
		مثال لتسيب غير معيب .
٤٧٣	٩٩	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — مناط مسئولية متولى إدارة المحل هو ثبوت إدارته وقت وقوع المخالفة .
		مجرد اعتبار الطاعن وكيلًا للمخبز لا يفيد بذاته قيامه بالإدارة الفعلية . عدم استظهار الحكم ذلك . قصور .
٨٤٢	١٦٨	(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٣ — مجرد إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر . جريمة . تحققها بالعلم بأن الفعل مخالف للقانون أو القعود عن تنفيذ أحكامه .
		الدفاع بأن الخبز لم يكن معروضا للبيع . دفاع ظاهر البطلان . عدم التزام المحكمة بالرد عليه .
٨٨٢	١٧٦	(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٤ — تعدد المديرين للمخبز الواحد . جائز .
٨٨٢	١٧٦	(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
٩٤١	١٨٦	<p>٥ - مريان قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ الذي رفع نسبة الرماد المسموح به في الردة اعتبارا من تاريخ نشره الحاصل في ٤ يونيه سنة ١٩٦٧ .</p> <p>(الطن رقم ٧٦٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)</p> <p>راجع أيضا : حكم .</p> <p>(القاعدة رقم ١٠١ بالصيغة رقم ٤٨٤) .</p> <p>تهريب جمركي</p> <p>١ - الترخيص باستيراد سبائك الذهب إلى مصر . محظور على آحاد الناس . القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ . وقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ٧٣٧ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>اتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التي يجلبها هذا الأخير إلى مصر . اعتبار الطاعن شريكا في تهريبها . صحيح . علة ذلك ؟</p> <p>إسناد الحكم لفظ التهريب للتهمة مع خلو اعترافه منه . لا يعيب الحكم . مادام أن التهريب كان موضوع الاتفاق بحسب المعنى المقصود .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٢ - لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند القضاء في إحداها بالبراءة أو السقوط أو الانقضاء . أساس ذلك . مثال في استيراد ونقد وتهريب جمركي .</p> <p>انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها .</p>
٥٩١	١٢٢	

الصفحة	القاعدة	
٦٨٥	١٣٩	عقوبة استيراد سبائك الذهب بغير ترخيص والتعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه ، أشد من عقوبة التهريب الجمركي . (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٦٨٥	١٣٩	٣ - خطاب الشارع في النصوص الخاصة بتعليق رفع الدعوى الجنائية ومباشرة الإجراءات بناء على طلب ممن يملكه . موجه للنيابة بوصفها سلطة تحقيق . لا إلى غيرها من جهات الاستدلال . مثال . المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ .
٦٨٥	١٣٩	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٩٧٦	١٩٣	(والطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٤ - القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ . تحققه بتعمد ارتكاب الفعل المادى المكون لها وهو استنبات التبغ أو زراعته محليا .
		تحدث الحكم عنه استقلالا . غير لازم . مثال .
٧٩٥	١٥٩	(الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٥ - مناط تقدير التعويض في حالة زراعة التبغ أو استنباته ؟ بالمساحة المزروعة ذاتها دون أى اعتبار للكمية المزروعة . مثال لتسبيب غير معيب .
٧٩٥	١٥٩	(الطعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٦ - صدور طلب بالسير في إجراءات الدعوى ثم طلب برفعها . تمام الاجراءات وفق القانون .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
٩٧٦	١٩٣	٧ - حيازة المتهم لجسم الجريمة . غير لازم لاعتباره حائزا . كفاية انبساط سلطانه عليه ولو كان في حوزة آخر نائباً عنه . مثال في حيازة دخان مهرب . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٨ - تحقق جريمة تهريب الدخان الليبي بتداوله أو حيازته أو نقله أو تهريبه . إنشاء المسادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ لحالة من حالات التهريب الاعتباري لا يشترط فيها وقوع التهريب عند اجتياز الدائرة الجمركية . اعتبار حيازة الدخان الليبي في داخل الجمهورية . تهريباً . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلاً أو شريكاً . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
٩٧٦	١٩٣	٩ - وجوب القضاء على الفاعلين وشركائهم متضامنين بتعويض قدره عشرون جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الدخان المهرب . فضلاً عن العقوبة المقررة . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
٩٧٦	١٩٣	راجع أيضاً : إجراءات . (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٧٦) . ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ١٥٨ بالصحيفة رقم ٧٨٧)

(ج)

جريمة . جمارك . جمعيات تعاونية . جنون

جريمة

" أركان الجريمة " .

١ - ركن العلانية في جريمة القذف في حق الموظف العام .
متى يتوافر ؟

مثال لتسبيب غير معيب .

٤٥٨ ٩٦ ... (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق- جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ...

٢ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره
بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوانه الكيد والاضرار
بالمبلغ ضده .

تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .
موضوعي .

مثال لتسبيب غير معيب في صدد التدليل على سوء النية
في جريمة البلاغ الكاذب .

٤٥٨ ٩٦ ... (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق- جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ...

٣ - براءة الاختراع . هي المناط في حماية ملكيته .
عدم الحصول على هذه البراءة . لا جريمة في تقليد الاختراع .

الابتكار وحده هو الذي ينشئ ملكية الرسم والنماذج وليس
تسجيلها . التسجيل قرينة على هذه الملكية تقبل إثبات العكس
ليس من شأن تسجيل النموذج أن يغير من طبيعته .

الصفحة	الترجمة	
٤٨٧	١٠٢	<p>اقتصار المدعى المدنى على تسجيل القوالب المدعى تقليدها بوصفها نماذج صناعية مع أنها اختراع . تقليد هذه القوالب غير مؤثم . ما دام لم يحصل على براءة اختراع عنها .</p> <p>(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)</p> <p>٤ - جريمة الاخلال العمدى فى تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذى يترتب عليه ضرر جسيم والغش فى تنفيذ تلك العقود المنصوص عليهما فى المادة ١١٦ مكررا عقوبات . أركانها : وقوع الاخلال أو الغش فى تنفيذ عقد من العقود التى أوردتها المادة المذكورة على سبيل الحصر وأن يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التى أشارت إليها المادة سالفه الذكر .</p> <p>(الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)</p> <p>٥ - القصد الجنائى فى جريمة التهديد . تحققه . عدم لزوم تحدث الحكم عنه استقلالا . ما دام أن عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة تكفى لذلك .</p> <p>(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)</p> <p>٦ - الركن المادى فى جريمة إقامة البناء بدون ترخيص : هو إنشاء البناء أو إجراء العمل . وجوب استظهار الحكم هذا الركن وإلا كان قاصر البيان .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)</p> <p>٧ - تمام جريمة اختلاس الأشياء المحجوز عليها بمجرد عدم تقديم هذه الأشياء ممن هى فى عهده إلى المكلف ببيعها فى اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ . لا يعفى الحارس من العقاب . احتجاجة بأن الشيء المحجوز غير مملوك للمحجوز عليه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p>
٥٨٢	١٢٠	

الصفحة	القاعدة	
		٨ — تمام جريمة عدم عرض المتهم لما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي بمجرد وقوع الترك المنهي عنه في القانون عن عمد . عدم تطلب قيام الجريمة قصدا جنائيا خاصا ولا فوات ميعاد معين .
		تسبب حكم الإدانة في جريمة عدم عرض المتهم ما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي . عدم اقتضائه التحدث صراحة عن القصد الجنائي في الجريمة .
٥٩١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٩ — تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل من دائرة وظيفته . مشروط بأن يعتقد الموظف أو يزعم كذبا أنه من أعمال وظيفته . بصرف النظر عن اعتقاد المجني عليه .
٦٠٩	١٢٥	(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		١٠ — جريمة خيانة الأمانة . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		١١ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . متى يتحقق ؟
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		١٢ — كفاية أن يكون الضرر محتمل الوقوع للمجني عليه لتحقيق جريمة خيانة الأمانة .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		١٣ — عدم تطلب القانون لقيام جريمة التبيد حصول المطالبة برد الأمانة المدعى بتبيدها .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — متى تحقق جنائية الاستيلاء على المال بغير حق المنصوص عليها في المادة ١١٣ مكررا عقوبات .
٧٤٨	١٥٢	(الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		١٥ — كون الموظف له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة . كفايته لتوافر الاختصاص كركن من جريمة الرشوة . مثال في عرض رشوة على مفتش تأمينات اجتماعية لتغيير محضره الذي لم يكن قد بت فيه نهائيا من جانب المصاحبة التابع لها المفتش .
٧٥٨	١٥٣	(الطن رقم ٧٦٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٨٦٢	١٧٣	(والطن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
٨٩٠	١٧٨	(والطن رقم ٥٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٦ — جريمة خلط الدخان . أركانها : خلط مؤثم بفعل إيجابي وقصد مفترض . لاغناء في أحد الركبتين عن الآخر .
٨٢٨	١٦٥	(الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٧ — جريمة هنك العرض . أركانها : الركن المادي والركن المعنوي .
		القصد الجنائي . متى يتحقق ؟
		ركن القوة في جريمة هنك العرض . شروط توافره ؟
		تحقق جريمة هنك العرض بالقوة باخراج المجنى عليه من الماء حاريا وعدم تمكنه من ارتداء ثيابه واقتياده وهو على هذا الحال بالطريق العام .
٨٥٣	١٧١	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		١٨ — جريمة القتل العمد . أركانها : نية القتل . ماهيتها ؟
		مثال لتسبيب معيب في استخلاصها .
٨٥٩	١٧٢	(الطن رقم ٦٧٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		١٩ — مجرد انتاج خبز يقل وزنه عن المقرر. جريمة . تحققها بالعلم بأن الفعل مخالف للقانون أو القعود عن تنفيذ أحكامه .
		الدفاع بأن الخبز لم يكن معروضا للبيع . دفاع ظاهر البطلان . عدم التزام المحكمة بالرد عليه .
٨٨٢	١٧٦	(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٢٠ — جريمة إحداث عاهة مستديمة . تحققها ولو لم تقدر نسبة العاهة .
٩٠٢	١٨٠	(الطعن رقم ٧١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٢١ — لاشان لبيان عدد الأوراق المزورة في توافر أركان جريمة التزوير .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٢٢ — مجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفي لتحقق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين .
		القصد الجنائي في جريمة التبيد . ماهيته ؟
٩٣٣	١٨٤	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٢٣ — جريمة النصب . أركانها ؟ مثال لتسبيب غير معيب .
٩٥١	١٨٨	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٢٤ — الباعث على الجريمة . ليس من أركانها . خطأ الحكم في بيانه لا يؤثر في سلامته .
٩٧٠	١٩٢	(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٢٥ — تحقق جريمة تهريب الدخان اللبي بتداوله أو حيازته أو نقله أو تهريبه .

الصفحة	القاعدة
	<p>إنشاء المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ لحالة من حالات التهريب الاعتباري لا يشترط فيها وقوع التهريب عند اجتياز الدائرة الجمركية .</p> <p>اعتبار حيازة الدخان الأبي في داخل الجمهورية . تهريبا . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلا أو شريكا .</p> <p>(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) ١٩٣</p> <p>راجع أيضا : اتفاق .</p> <p>(القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٣١)</p> <p>وإثبات</p> <p>(القاعدة رقم ١١٠ بالصحيفة رقم ٥٢٢)</p> <p>وتسعين جبرى .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٤ بالصحيفة رقم ٦٥٥)</p> <p>وحكم .</p> <p>(القواعد أرقام ١٠٠ ، ١٣٥ ، ١٤٨ ، ١٩٣ بالصحائف أرقام ٩٧٦ ، ٧٣٢ ، ٦٥٩ ، ٤٧٦)</p> <p>ودخول منزل بقصد ارتكاب جريمة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٧١٦)</p> <p>ورشوة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٤٩٨)</p> <p>وقتل خطأ .</p> <p>(القاعدتان رقم ١٤٠ ، ١٤٧ بالصحيفتين رقمي ٧٢٨ ، ٦٩٦)</p> <p>ومواد مخدرة .</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٧٣) .</p>
٩٧٦	

الصفحة	القاعدة	
		ونقد .
		(القاعدة رقم ١٣٥ بالصيغة رقم ٦٥٩) .
		الاشتراك في الجرائم :
		١ - عدم اشتراط المادة ٤ عقوبات في الشريك أن يكون على علاقة مباشرة بالفعل . كفاية كون الجريمة قد وقعت بناء على اتفاهه أو تحريضه أو مساعدته . ولو كان اتصاله بفاعلها بالواسطة .
٥٩١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٢ - الشريك يستمد صفته من فعل الاشتراك ذاته ومن قصده منه ومن الجريمة التي وقعت .
		محنة معاقبة الشريك متى وقع منه فعل الاشتراك .
٥٩١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣ - تحقق الاشتراك إذا كان وقوع الجريمة ثمرة له .
٥٩١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٤ - جواز إثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة من فعل لاحق لوقوعها .
٥٩١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٥ - متى يتحقق قيام الاشتراك في الجريمة بطريق الاتفاق ؟
		كيفية الاستدلال على توافر الاشتراك ؟
٧٣٢	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٠٢ (٢١) ج

الصفحة	القاعدة	
		الإرتباط بين الجرائم :
		١ — مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ؟
٥٥٨	١١٦	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٢ — جرائم عدم تحرير صاحب العمل عقود عمل لعماله وعدم انشائه ملفا لكل منهم وعدم اعلانه جدول ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء ولائحة العمل ولائحة الجزاءات وتعيينه عمالا دون الرجوع إلى مكتب القوى العاملة . لا ارتباط بينها .
٥٥٨	١١٦	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣ — لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند القضاء في احداها بالبراءة أو السقوط أو الانقضاء . أساس ذلك . مثال في استيراد ونقد وتهريب جمركي .
		انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها .
		عقوبة استيراد سيائك الذهب بغير ترخيص والتعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه أشد من عقوبة التهريب الجمركي .
٦٨٥	١٣٩	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		تحديد تاريخ وقوع الجريمة :
		تحديد تاريخ وقوع جريمة التبيد . لا يؤثر في ثبوت الواقعة شرط ذلك ؟
٦١٦	١٢٦	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	أنواع الجرائم :
٥٣٩	١١٢	١ - اختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه بنوع العقوبة التي تهدد الجاني إبتداء . (الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٥٣٩	١١٢	٢ - الممول عليه في تحديد الاختصاص النوعي إبتداء . هو الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى . اختصاص محكمة الجنايات بجرائم المادة ٥١ عقوبات . (الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٦٢٧	١٢٧	٣ - جريمتا عدم تقديم الكشوف والبيانات والاضطرابات والاستمارات للهيئة العامة للتأمينات ، وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية . طبيعة كل منها : جنحة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها . (الطن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		راجع أيضا : نقد . (القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٧٢) مالا يعد جريمة :
٨٩٥	١٧٩	مجرد قيام المجني عليه بقطع زرع اشتراه ولم يدفع ثمنه ليس فيه جريمة يقوم معها حق الدفاع الشرعي عن المال . (الطن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		إحالات عامة في جريمة : راجع أيضا : تفتيش وطعن . (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٧٦) وتقادم . (القاعدة رقم ١٢٦ بالصحيفة رقم ٦١٦)

جمارك

١ — الإجراء المنصوص عليه في كل من المادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد : هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره ، سواء بالنسبة إلى مباشرة التحقيق أو بالنسبة إلى رفع الدعوى .
(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١١٧ ... ٥٦٥

٢ — اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع . أحوال الطلب من تلك القيود . صدور الطلب . أثره : رفع القيد رجوعا إلى حكم الأصل في الاطلاق .

صدور الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد . للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وتصح الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها إجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط . ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى ما دامت هذه الجرائم قد تكشف عرضا أثناء تحقيق الجريمة الأولى التي صدر الطلب بشأنها صحيحا .

(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١١٧ ... ٥٦٥

الصفحة	القاعد	
٩٧٦	١٩٣	<p>٣ — حيازة المتهم لجسم الجريمة . غير لازم لاعتباره حائزا . كفاية انبساط سلطانه عليه ولو كان في حوزة آخر فائبا عنه . مثال في حيازة دخان مهرب .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠)</p> <p>٤ — تحقق جريمة تهريب الدخان اللبي بتداوله أو حيازته أو نقله أو تهريبه .</p> <p>إنشاء المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ لحالة من حالات التهريب الاعتباري . لا يشترط فيها وقوع التهريب عند اجتياز الدائرة الجمركية .</p> <p>اعتبار حيازة الدخان اللبي في داخل الجمهورية . تهريبا . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلا أو شريكا .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠)</p> <p>٥ — وجوب القضاء على الفاعلين وشركائهم متضامنين بتعويض قدره عشرون جنيتها عن كل كيلوجرام أو جزء منه من الدخان المهرب . فضلا عن العقوبة المقررة . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠)</p> <p>راجع أيضا : إجراءات .</p> <p>(القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٥٦٥)</p> <p>جمعيات تعاونية</p> <p>راجع : إختلاس .</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٤٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		جنون
		راجع : موانع العقاب .
		(القاعدة رقم ١٨٢ بالمحكمة رقم ٩١٢)
		(ح)
		حجز . حجية الشيء المقضي . حكم
		حجز
		راجع : إختلاس محجوزات .
		(القاعدة رقم ١٢٠ بالمحكمة رقم ٥٨٢)
		حجية الشيء المقضي
		راجع : قوة الأمر المقضي .
		حكم
		” إصداره “ :
		١ — وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم . حصول مانع لأحدهم . وجوب توقيعه على مسودة الحكم وإلا صدر مشوبا بالبطلان .
٥١٥	١٠٧	(الطعن رقم ٣١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ — الكشف عن ماهية الحكم . العبرة فيه بالواقع .
		مثال .
		النمى بتصحيح كاتب الجلسة للحكم دون الرجوع إلى رئيس الدائرة التي أصدرته . لا محل له . متى كان ما أجراه الكاتب من تصحيح يتفق وحقيقة الواقع ويدرار كالمسوق فيه .
٦٠٩	١٢٥	(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — اقتصار عمل القاضى على المشاركة فى تلاوة الحكم . لا يبطله . ولو كان عضواً فى الهيئة التى أصدرت الحكم الإستثنائى المنقوض .
٦٨٥	١٣٩	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩) ... ” وضعه والتوقيع عليه “ . وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها فى مدة ثلاثين يوماً . والا كانت باطلة . ما لم تكن صادرة بالبراءة . المادة ٣١٢ إجراءات . العبرة فى الحكم . بنسخته الأصلية . هى المرجع فى أخذ الصورة التنفيذية وفى الطعن عليه من ذوى الشأن . ورقة الحكم قبل التوقيع عليها — أصلاً كانت أو مسودة — مشروع . للمحكمة كامل الحرية فى تغييره وإجراء ما تراه فى شأن الوقائع والأسباب مما لا يتحدد به حقوق الخصوم عند الطعن .
٤٨٤	١٠١	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٧/٤/١٩٦٩) ... بياناته . ” بيانات الديباجة “ . ١ — شمول كل من إستئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن والطعن فيه بطريق النقض — الحكم الغيابى المعارض فيه . خلو الحكم الغيابى الابتدائى مما يفيد صدوره باسم الأمة يجعله باطلاً بطلاناً أصلياً . أخذ الحكم الغيابى الإستثنائى — الذى قضى بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة فى ذلك الحكم كان لم تكن — بأسباب ذلك الحكم الباطل يجعله باطلاً بدوره ولو استوفى ذلك البيان مادام لم ينشئ لنفسه أسباباً قائمة بذاتها . لمحكمة النقض التعرض من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن

الصفحة	القاعدة	
		لهذا البطلان ولو لم يثره في طعنه . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٨٠٨	١٦١	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٢ — خلو الحكم من تاريخ إصداره . أثره : البطلان .
		تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الباطل — نخلوه من تاريخ صدوره — يترتب عليه بطلانه بدوره .
٨٧٩	١٧٥	(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		” بيانات التسبيب ” .
		١ — بيان صفات الخصوم في الدعوى المدنية في الحكم .
		غير لازم إلا في حالة الحكم في الدعوى لصالح رافعيها .
٤٤٩	٩٥	(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — ذكر الحكم مواد العقاب التي دان المتهم بها ضمن مواد غير عقابية . لا عيب .
٥٩١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣ — الأحوال التي يرجع فيها القاضي الجنائي إلى قانون المرافعات المدنية ؟
		خلو نص المادتين ٣١٠ إجراءات و ٣٤٩ مرافعات من النص على وجوب إثبات البيان الخاص بالاطلاع على الأوراق والمداولة في الحكم .
٨٢٢	١٦٤	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		” التسبيب المعيب ”
		١ — معاملة المحكوم عليهم بالرافة والحكم عليهم بالحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل عملاً بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات . مثال .
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — جريمة الإخلال العمدي في تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذي يترتب عليه ضرر جسيم، والغش في تنفيذ تلك العقود المنصوص عليهما في المادة ١١٦ مكررا عقوبات . أركانها : وقوع الإخلال أو الغش في تنفيذ عقد من العقود التي أوردتها المادة المذكورة على سبيل الحصر وأن يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التي أشارت إليها المادة سالفة الذكر .
٤٩٤	١٠٣	(الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٣ — الركن المادي في جريمة إقامة البناء بدون ترخيص : هو إنشاء البناء أو إجراء العمل . وجوب استظهار الحكم هذا الركن وإلا كان قاصر البيان .
٥١٧	١٠٨	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٤ — مثال لإخلال بدفاع جوهري في جريمة إقامة بناء بدون ترخيص ؟
٥١٧	١٠٨	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٥ — حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود . حده : أن يكون فيما يمكن فيه التجربة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين بذواتهم لا باعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا . مثال لتسبيب معيب .
٥٧٢	١١٨	(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٦ — عدم التزام المحكمة ببيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة . تعرضها إلى بيان تلك المبررات . وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لاتصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها . مثال .
٥٧٢	١١٨	(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٦٠٢	١٢٣	٧ — ادانة المتهم بقالة اعترافه في التحقيقات الابتدائية واصراره على هذا الاعتراف أمام المحكمة . ثبوت أنه أنكر التهمة أمام المحكمة ولم يعترف بها . خطأ في الاسناد يعيب الحكم . (الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٠٢	١٢٣	٨ — تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه . (الطعن رقم ٢٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٣٤	١٢٩	٩ — ثبوت ارتكاب المتهمين جريمة القتل العمد دون سبق اصرار أو اتفاق سابق بينهم . مساءلتهم جميعا عن تلك الجريمة دون تحديد الاصابات التي أحدثها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الاصابات لا دخل له في احداث الوفاة . قصور . (الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٦٤٩	١٣٢	١٠ — تقدير المحكمة جدية طالب من طلبات الدفاع واستجوابته له . ليس لها العدول عنه إلا لسبب سائغ . (الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٦٥٢	١٣٣	١١ — وجوب تحقيق المحكمة ما أثاره الدفاع عن المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن نفسه . أو الرد عليه . وإلا كان حكمها مشوبا بالقصور والاخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٧٠٦	١٤٢	١٢ — وجوب اشتمال الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا . المراد بالتسبيب المعبر ؟ مثال لتسبيب معيب في اختلاس وتزوير . (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٧٠٦	١٤٢	١٣ — التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته (الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا .
٧٠٦	١٤٢	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		١٥ — القضاء المسبق على دليل لم يطرح . خطأ .
٧٠٦	١٤٢	(الطعن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		١٦ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . دفع جوهوى . على المحكمة مناقشته والرد عليه .
٧٤١	١٥٠	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		١٧ — مناط مسئولية متولى إدارة المحل . هو ثبوت إدارته وقت وقوع المخالفة .
		مجرد اعتبار الطاعن وكيلًا للخز لا يفيد بذاته قيامه بالإدارة الفعلية . عدم استظهار الحكم ذلك . قصور .
٨٤٢	١٦٨	(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٨ — جريمة القتل العمد . أركانها : نية القتل . ماهيتها ؟ مثال لتسبب معيب في استخلاصها .
٨٥٩	١٧٢	(الطعن رقم ٦٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		١٩ — الدفع بوجود حساب بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم . متى يكون جوهريا يوجب على المحكمة تصفية الحساب حتى يمكنها القضاء في الموضوع ؟
		مجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفي لتحقيق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين .
٩٣٣	١٨٤	(الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)

الصفحة	القائمة	
		٢٠ - - حكم البراءة . تسببيه . مثال لتسبيب معيب في جريمة اختلاس أموال أميرية .
٩٣٧	١٨٥	(الطن رقم ٧٥٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٢١ - استخلاص المحكمة من واقعة الدعوى ما يرشح لقيام حالة الدفاع الشرعى . عليها أن تعرض لهذه الحالة وتقول كلمتها فيها وإلا كان حكمها معيبا بالقصور .
٩٥٨	١٨٩	(الطن رقم ٨٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٢٢ - تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك ؟
		استدلال الحكم على نفي حالة الدفاع الشرعى إلى تعدد إصابات المجنى عليه وشدها، وإلى إطلاق جميع طلقات مسدسه . استدلال معيب . أساس ذلك ؟
٩٦٠	١٩٠	(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٢٣ - جريمة القتل الخطأ . أركانها : خطأ وضرر ورابطة سببية . وجوب تبيان الحكم هذه الأركان وإلا كان معيبا .
٩٩٣	١٩٤	(الطن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		راجع أيضا : إثبات . "خبرة" .
		(القاعدة رقم ١٦٥ بالصحيفة رقم ٨٢٨)
		وأجراءات المحاكمة .
		(القاعدتان رقم ١٥٥ و ١٧٤ بالصحيفتين رقمي ٨٧٦، ٧٦٩)
		وأسباب الإباحة وموانع العقاب "الدفاع الشرعى"
		(القاعدتان رقم ١٥٠، ١٩٠ بالصحيفتين رقمي ٧٤١، ٩٦٠)
		وخيانة أمانة .
		(القاعدة رقم ١٨٤ بالصحيفة رقم ٩٣٣)

الصفحة	القاعدة	
		وقتل خطأ .
		(القاعدة رقم ١٩٤ بالصيغة رقم ١٩٢)
		”التسبب غير المعيب“ :
		١ — للمحكمة القضاء بإبراء متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم . شرط ذلك ؟
٤٤٩	٩٥	(الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — التفات الحكم الصادر بالإبراء عن الرد على أحد أدلة الإتهام . لا يعيبه . مادام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة فطنت إليه .
٤٤٩	٩٥	(الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٣ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟
٤٤٩	٩٥	(الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٤ — حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل والأخذ منه بما تظمن إليه والاتفات عما عداه دون أن يعد هذا تناقضا يعيب حكمها . مثال في قتل خطأ .
٤٤٩	٩٥	(الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٥ — ركن العلانية في جريمة القذف في حق الموظف العام . متى يتوافر ؟ مثال لتسبب غير معيب .
٤٥٨	٩٦	(الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٦ — تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . موضوعي مثال لتسبب غير معيب في صدد التدليل على سوء النية في جريمة البلاغ الكاذب .
٤٥٨	٩٦	(الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — نطاق سريان المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن نقل الفول البلدى الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات ؟ مثال لتسبيب غير معيب .
٤٧٣	٩٩	(الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٨ — حرية القاضي الجنائي في استمداد اقتنامه من أى دليل يطمئن اليه . مادام لهذا الدليل مأخذه من الأوراق .
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٩ — حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم وبأقوال متهم على آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة أو في تحقيق إدارى ، ولو عدل عنها المتهم في مراحل التحقيق الأخرى .
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		١٠ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . عدم لزوم أن يكون الدليل صريحا .
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٤٩٨	١٠٤	(والطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٥٠٩	١٠٦	(والطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٥٢٢	١١٠	(والطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٦٠٩	١٢٥	(والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٤٢	١٣١	(والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٧١١	١٤٣	(والطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٨٣٢	١٦٦	(والطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١١ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وإطراح أقوال من لا تثق في شهادتهم .
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		١٢ عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها .
٤٧٦	١٠٠	(الطن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٨١١	١٦٢	(والطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٩١٢	١٨٢	(والطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٣ — تحديد الابتكار . مسألة فنية . مردها لأهل الخبرة .
		إنزال حكم القانون على الوقائع المطروحة . مسألة قانونية . للمحكمة وحدها حق الفصل فيها .
٤٨٧	١٠٢	(الطن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		١٤ — أوجه الدفاع الموضوعية . لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة .
٤٩٨	١٠٤	(الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		١٥ — عدم التزام المحكمة أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .
٤٩٨	١٠٤	(الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		١٦ — القصد الجنائي في جريمة التهديد . تحققه . عدم لزوم تحدث الحكم عنه استقلالاً . ما دام أن عبارات الحكم وصراحة عبارات التهديد وظروف الواقعة تكفي لذلك .
٥٠٩	١٠٦	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		١٧ — تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقها ومعرفة صرامتها موضوعي . شرطه ؟
٥٠٩	١٠٦	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		١٨ — مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لأحدى الشركات المساهمة ؟

الصفحة	القاعدة	
		خلو المحرر من علامة تشهد أو تشير إلى أنه من محررات المؤسسة العامة لا يؤثر في اعتباره كذلك ما دام يحمل توقيعاً لمفوض المؤسسة .
		مثال لتسبيب غير معيب في تزوير .
٥٢٢	١١٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		١٩ - المفاضلة بين تقارير الخبراء . من اطلاعات محكمة الموضوع بغير معقب عليها .
٥٢٢	١١٠	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢٠ - الخطأ في الإسناد غير المؤثر على سلامة الحكم . لا يعيبه . مثال .
٥٢٢	١١٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢١ - ماهية الاتفاق على ارتكاب الجريمة . إمكان وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقاً لقصد مشترك بين الجناة هو الغاية النهائية من الجريمة .
		ثبوت أن كلا من المتهمين كان متوياً القتل مع الآخرين ومباشرة فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك .
		مساءلة كل منهم باعتباره فاعلاً ولم تنشأ الوفاة عن فعلته ونشأت الوفاة عن فعله زميله . مثال لتسبيب غير معيب في هذا الصدد .
٥٣١	١١١	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٣١)
		٢٢ - لا تلازم بين القصد الجنائي وسبق الإصرار . مثال لتسبيب غير معيب في استبعاد ظرف سبق الأصرار مع قيام نية القتل .
٥٣١	١١١	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢٣ — القصد الجنائي : أمر باطنى يضمه الجاني وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المسادية المحسوسة التي تصدر عنه .
٥٣١	١١١	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢٤ — مثال لتسبيب غير معيب في نفي قيام حالة الدفاع الشرعى .
٥٣١	١١١	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢٥ — التفتات المحكمة عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لا يعيب حكمها .
		مثال في شأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال في المنشآت الصناعية متى تجاوزوا الثامنة عشرة سنة .
٥٥٨	١١٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٢٦ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تراه إليه من أدلة وإطراح ما عداها . عدم الترامها بالرد على كل دليل على حده . كفاية الرد الضمنى المستفاد من القضاء بالادانة استنادا إلى أدلة الثبوت .
		الجدل الموضوعى في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وتكوينها عقيدتها . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٥٥٨	١١٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٢٧ — سلطة المحكمة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها .
٥٨٢	١٢٠	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٢٨ — إقرار شاهد الإثبات كتابة بما يتضمن عدوله عن إتهام الطاعن . هو قول جديد منه . للمحكمة عدم الأخذ به

الصفحة	القاعدة	
		دون بيان سبب ذلك . أخذها بأدلة الثبوت مؤداه إطراح ذلك الإقرار .
٥٨٧	١٢١	(الطن رقم ٦١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٢٩ - اتفاق الطاعن مع متهم آخر على بيع سبائك الذهب التي يجلبها - هذا الأخير إلى مصر . اعتبار الطاعن شريكا في تهريبها . صحيح . علة ذلك ؟
		إسناد الحكم لفظ التهريب للمتهم مع خلو اعترافه منه . لا يعيب الحكم . ما دام أن التهريب كان موضوع الاتفاق بحسب المعنى المقصود .
٥٩١	١٢٢	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣٠ - تمام جريمة عدم عرض المتهم لما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي بمجرد وقوع الترك المنهي عنه في القانون عن عمده . عدم تطلب قيام الجريمة قصدا جنائيا خاصا ولا فوات ميعاد معين .
		تسبب حكم الادانة في جريمة عدم عرض المتهم ما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي . عدم اقتضائه التعديت صراحة عن القصد الجنائي في الجريمة .
٥٩١	١٢٢	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣١ - جواز إثبات الاتفاق على ارتكاب الجريمة من فعل لاحق لوقوعها .
٥١٩	١٢٢	(الطن رقم ٢٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣٢ - عدم بيان الحكم لمدى العاهة . لا يقدح في سلامته . مادامت العاهة ثابتة في تقريرين طبيين .
٦٠٥	١٢٤	(الطن رقم ٢٢٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٣٣ — عدم تحقيق الدفاع غير المنتج أو الرد عليه . لا عيب .
٦٠٩	١٢٥	(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣٤ — العبرة في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضى ببناء على الأدلة المطروحة عليه .
٦٠٩	١٢٥	(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣٥ — عدول المتهم عن أقواله . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها في حق ذات المتهم أو غيره من المتهمين .
٦٠٩	١٢٥	(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣٦ — كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة . عدم جواز النظر إلى دليل بعينه منها لمناقشته على حدة .
٦٠٩	١٢٥	(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٨٩٥	١٧٩	(والطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٣٧ — الاستغناء عن سماع الشهود . شرطه ؟ أن يقبل المتهم أو المدافع عنه ذلك .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٥٨٧	١٢١	(والطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٨٤٥	١٦٩	(والطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٣٨ — عدم جواز النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣٩ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم لزوم التحدث عنه استقلا .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٤٠ — الوفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة . لا يؤثر عليها . عدم دلالة بذاته على انتفاء القصد الجنائي . (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١٢٦ ٦١٦
		٤١ — اعتبار الحكم أن المال المختلس سلم للطاعن على سبيل عارية الاستعمال لا على سبيل الايجار لا يؤثر في صحته . علة ذلك ؟ (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١٢٦ ٦١٦
		٤٢ — قول الطاعن بأن عدم بيان المنقولات بياناً كافياً يجعلها من المثليات التي يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها في نهاية مدة العقد . غير مقبول . ما دام لا ينزع في أن العقد يلزمه برد المنقولات إلى المؤجرة في نهاية مدته وأنه لا يتضمن معنى يعطيه حق التصرف فيها . (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١٢٦ ٦١٦
		٤٣ — تحديد تاريخ وقوع جريمة التبيد . لا يؤثر في ثبوت الواقعة . شرط ذلك ؟ (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١٢٦ ٦١٦
		٤٤ — مثال للخطأ الذي لا يعيب الحكم . (الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١٢٦ ٦١٦
		٤٥ — حرية القاضي في استيفاء الدليل الذي يطمئن إليه في سبيل تكوين اقتناعه من أى مصدر . (الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ١٣٠ ٦٣٨
		٤٦ — بيانات كل من الحكم الصادر بالبراءة والحكم الصادر بالإدانة ؟ تسبب الحكم الاستئنافى للقاضى بالبراءة . ما يكفي لسلامته ؟

الصفحة	القاعدة	
		مثال في جريمة قتل خطأ .
٦٣٨	١٣٠	(الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٤٧ — وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
٦٤٢	١٣١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٦١٦	١٣٦	(والطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٨٤٥	١٦٩	(والطن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٤٨ — عدم جواز مصادرة محكمة الموضوع عقيدتها أو مجادلتها — أمام محكمة النقض — فيما اطمأنت إليه مما يدخل في سلطتها في تقدير الدليل .
٦٤٢	١٣١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٤٩ — التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟ مثال .
٦٤٢	١٣١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٥٠ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . مرجعه إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
		عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لجدية التحريات أمام محكمة النقض .
٦٤٢	١٣١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٥٧٨	١١٩	(والطن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٨٨٦	١٧٧	(والطن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٥١ — الاتجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . استقلال قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها ما دام يقيمها على ما ينتجها .
٦٤٢	١٣١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٦٧٣	١٣٧	(والطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥٢ - متى لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب المعاينة وضم الأوراق .
		عدم جواز مصادرة المحكمة في اطمئنانها إلى أقوال الشهود .
٦٧٣	١٣٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٦٥٩	١٣٥	(والطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٦٤٢	١٣١	(والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٥٣ - تبيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا أثرب عليه بعد ذلك إن هو لم يبين عناصر الضرر .
٦٨٠	١٣٨	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٥٤ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعي .
٦٨٠	١٣٨	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٨٩٥	١٧٩	(والطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٩٠٢	١٨٠	(والطعن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٨/٦/١٦)
		٥٥ - متى لا تلتزم المحكمة بالتصريح للدفاع بتقديم مذكرة ويحق لها الالتفات عن الرد على طلبه تقديم مذكرة ؟
٦٨٥	١٢٩	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٥٦ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من الأدلة والعناصر السائغة .
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٥٧ - لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على دفاع ظاهر البطلان . مثال .
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٩١٢	١٨٢	(والطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٥٨ — عدم التزام المحكمة بالردصراحة على الدفاع الموضوعي . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردا عليه .
٦٩٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩)
		٥٩ — مساءلة المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من تقصيره في صيانة ملكه وترميمه . التزام المستأجر بالترميم والصيانة . لا يعفى المالك من المسؤولية قبل الغير . إلا إذا تحقق من قيام المستأجر بما التزم به .
٦٩٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩)
		٦٠ — متى تتحقق جريمة القتل والإصابة الخطأ في حق مالك البناء ؟ نطاق مسؤولية جهة الإدارة عن التراخي في إخلاء المساكن المعرضة للانهباء ؟
٦٩٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩)
		٦١ — جواز أن يكون الخطأ مشتركا بين المتهم وغيره . مساءلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة .
٦٩٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٢/٥/١٩٦٩)
		٦٢ — معاقبة كل من دخل منزلا بوجه قانوني وبقي بقصد إرتكاب جريمة فيه ، سواء تعينت تلك الجريمة أم لم تنعين ، ما دام الثابت أنه كانت لديه نية أكيدة لإرتكاب جريمة كائنة ما كانت .
		عدم جدوى البحث فيما إذا كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم .
٧١٦	١٤٤	(الطن رقم ٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩/٥/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
٧٢٨	١٤٧	٦٣ - السرعة التي تصلح أصابا لالمساءلة الجنائية في جريمة القتل خطأ . هي التي تجاوز ما تقتضيه ظروف الحال وملابساته . (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٧٢٨	١٤٧	٦٤ - تقدير سرعة السيارة كعنصر من عناصر الخطأ . موضوعي . (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٧٢٨	١٤٧	٦٥ - ضعف البصر أو شدة الظلام . أثر ذلك في الشهادة ؟ (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٧٣٢	١٤٨	٦٦ - تحصيل الحكم في مدوناته ما يدل على ملكية الشيء المختلس . كفايته للتدليل على الملكية . (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٧٣٢	١٤٨	٦٧ - كفاية إيراد الحكم لوقائع وظروف تدل على توافر القصد الجنائي . (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٧٣٢	١٤٨	٦٨ - متى يتحقق قيام الاشتراك في الجريمة بطريق الاتفاق ؟ كيفية الاستدلال على توافر الاشتراك ؟ (الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٧٥٨	١٥٣	٦٩ - كون الموظف له نصيب من الاختصاص يسمح بتنفيذ الغرض من الرشوة . كفايته لتوافر الاختصاص كركن من جريمة الرشوة . مثال في عرض رشوة على مفتش تأمينات اجتماعية لتغيير محضره الذي لم يكن قد بت فيه نهائيا من جانب المصلحة التابع لها المفتش . (الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٧٠ — سبق الاصرار . ماهيته ؟ لاتعارض بين نقي الحكم قيام ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين و بين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجني عليهم . مساءلتهم عن النتيجة التي لحقت بالمجني عليهم تنفيذا لهذا الاتفاق دون تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهم . لا خطأ .
٧٨٠	١٥٧	(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
٨٤٢	١٦٨	(والطن رقم ٧٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٧١ — قصد القتل . ماهيته ؟ استخلاصه أمر موضوعي .
٧٨٠	١٥٧	(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
٥٣١	١١١	(والطن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٨٤٢	١٦٨	(والطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٧٢ — التناقض في أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة استخلاصا سائفا .
٧٨٠	١٥٧	(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
٥٠٩	١٠٦	(والطن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٧٣ — تقدير أدلة الدعوى من إطلاقات محكمة الموضوع .
٧٨٠	١٥٧	(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		٧٤ — الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .
٧٨٧	١٥٨	(الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٧٥ — كفاية الشك في صحة إسماع التهمة للقضاء ببراءة المتهم ما دام أن الحكم قد أورد واقعة الدعوى وأدلة الاتهام وأفصح عن عدم اطمئنانه إليها .
٨٠٢	١٦٠	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٧٦ — التقارير الطبية في ذاتها . لا تدل على وقوع الحادث من المتهم . هي دليل مؤيد لأقوال الشهود .

الصفحة	القاعدة	
		صححة التفات الحكم عن طلب مناقشة الطبيب الشرعى لبيان ما إذا كانت إصابة المدعى المدنى تحدث وفق تصوير الشهود، ما دام أن الحكم لم يأخذ بهذا التصوير .
٨٠٢	١٦٠	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٧٧ - انحسار دعوى مخالفة الثابت بالأوراق من الحكم . متى كان لقضائه سند منها .
٨٠٢	١٦٠	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٧٨ - الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا .
٨١١	١٦٢	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٧٩ - تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم .
٨١١	١٦٢	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٨٠ - للمحكمة التعميل على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالف ما شهد به فى جلسة المحاكمة . دون بيان العلة .
٨١١	١٦٢	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٢٢	١٦٤	(والطن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٦٢	١٧٣	(والطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
٩٧٠	١٩٢	(والطن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٨١ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي .
٨١٧	١٦٣	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٦٩٦	١٤٠	(والطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعة	
		٨٢ — مجرد اعتراض السيارة ليلاً للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ .
٨١٧	١٦٣	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٨٣ — تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والأخذ بما جاء بها عن حصول الواقعة على وجهها المحتمل . موضوعي .
٨١٧	١٦٣	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٨٤ — تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . أمر موضوعي .
٨٢٢	١٦٤	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٨٥ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسبيب غير معيب .
٨٣٢	١٦٦	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٨٦ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بقول للشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما عداه . عدم إلزامها ببيان علة ذلك ولا تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أساس .
٨٣٢	١٦٦	(الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٨٧ — قعود المتهم من طلب سماع شاهد الإثبات وتنازل المدافع عنه في مرافعته عن سماعه . تلاوة أقوال الشاهد بالجلسة لا إخلال بحق الدفاع .
٨٤٥	١٦٩	(الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٨٨ — للحكمة الاعتماد في حكمها على أقوال هؤلاء الشهود في التحقيقات ما دامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
٨٤٥	١٦٩	(الطن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٩/٩)
		٨٩ — القبض على الشخص . ما هيته ؟
		التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها . تقديرها موضوعي .
		مثال لتسبيب غير معيب في جريمة قبض وحبس بدون وجه حق مقترن بتعذيبات بدنية .
٨٥٣	١٧١	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٩٠ — جريمة هتك العرض . أركانها : الركن المادي والركن المعنوي .
		القصد الجنائي فيها . متى يتحقق ؟
		ركن القوة في جريمة هتك العرض . شروط توافره ؟
		تحقق جريمة هتك العرض بالقوة بانحراج المجنى عليه من الماء باريا وعدم تمكنه من ارتداء ثيابه واقتياده وهو على هذا الحال بالطريق العام
٨٥٣	١٧١	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٩١ — إحالة الحكم في بيان أقوال الشاهد إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . ما دامت أقوال هذين الشاهدين متفقة فيما استند إليه الحكم منها .
٨٥٣	١٧١	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
٦٠٩	١٢٥	(والطن رقم ٥١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٩٢ — الرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل . غير لازم . ما دام أن المحكمة لم تعمل على هذا التسجيل .
		عدم التزام المحكمة بالرد على قالة احتمال تأثر الشاهد بما حواه التسجيل . حلة ذلك ؟
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٩٣ — أخذ المحكمة بشهادة الشاهد . يفيد إطراحها جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . الجدل في ذلك أمام النقض . غير جائز .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
٩٤٢	١٣١	(والطعن رقم ٩٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٦١٦	١٣٦	(والطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٤٩٨	١٠٤	(والطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٩٤ — خلو الحكم من التناقض والاضطراب . إرادته ما له أصل في الأوراق . عدم قبول النعي عليه في هذا النطاق .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٩٥ — مجرد إنتاج خبز يقل وزنه عن المقرر . جريمة . تحققها بانعلم بأن الفعل مخالف للقانون أو القعود عن تنفيذ أحكامه .
		الدفاع بأن الخبز لم يكن معروضا للبيع . دفاع ظاهر البطلان . عدم التزام المحكمة بالرد عليه .
٨٨٢	١٧٦	(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٩٦ — إقامة الحكم قضاءه استنادا على إقرار المتهم . لا خطأ في الاستناد .
٨٨٢	١٧٦	(الطعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٩٧ — تقدير صحة الاعتراف وقيمته في الإثبات موضوعي . حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في محضر الضبط وإن عدل عنه بعد ذلك . شرط ذلك ؟
٨٨٢	١٧٦	(الظعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٩٨ — الأخذ بالدليل المستمد من الاعتراف . مفاده ؟
٨٨٢	١٧٦	(الظعن رقم ٧٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٩٩ — الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن . مستندة في ذلك إلى أدلة سائغة .
٨٨٦	١٧٧	(الظعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		١٠٠ — حق المحكمة في الاطمئنان إلى أن الطاعنة تسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحريات .
٨٨٦	١٧٧	(الظعن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		١٠١ — مجرد قيام المجني عليه بقطع زرع اشتراه ولم يدفع ثمنه ليس فيه جريمة يقوم معها حق الدفاع الشرعي عن المال .
٨٩٥	١٧٩	(الظعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٠٢ — البحث في تجاوز حق الدفاع الشرعي . لا ينشأ إلا بنشوء الحق فيه .
٨٩٥	١٧٩	(الظعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٠٣ — متى يكون النعي على الحكم بأنه لم يستظهر من البادئ بالعدوان مردودا ؟
٨٩٥	١٧٩	(الظعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٠٤ — كفاية أن يكون للموظف المرشو علاقة بالعمل المتصل بالرشوة أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص

الصفحة	القاعدة	
		يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . بيان الحكم لهذه العناصر . إنحسار عيوب التسبب عنه ؟
٨٩٠	١٧٨	عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٨٩٠	١٧٨	١٠٥ — للمحكمة الأخذ باعتراف المتهم في أى دور من أدوار التحقيق وإن عدل عنه في مرحلة أخرى . (الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٨٩٠	١٧٨	١٠٦ — طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكولة لرجل الضبط تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . مثال . (الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٩١٢	١٨٢	١٠٧ — حق المحكمة في الاعتراض عن دفاع المتهم وعن تحقيقه . متى كان غير منتج . وبشرط بيان علة إضرابها . (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٩١٢	١٨٢	١٠٨ — الطعن بالتزوير في أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير المحكمة . عدم التزامها بإجابته . أساس ذلك . (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٥٨٢	١٢٠	(والطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٩١٢	١٨٢	١٠٩ — اطمئنان المحكمة إلى الأدلة . يفيد إطراحها ماساقه الدفاع لملها على عدم الأخذ بها . (الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٩١٢	١٨٢	١١٠ — النعي على المحكمة خطأها في عدم الاطلاع على المحررات محل جريمة التزوير . عدم جدواه . ما دامت المحكمة قد أعملت في حق المتهم المادة ٢/٣٢ عقوبات وأخذته بجريمة الاستيلاء

الصفحة	القاعدة	
		خير حق على مال جمعية تساهم الدولة في مالها بنصيب المسندة إليه وهي ذات العقوبة الأشد .
		متى تنتفى المصاحبة في الطعن ؟
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١١١ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات ومطاعن . موضوعي . عدم قبول مصادرة المحكمة في تقديرها . مثال في أخذ المحكمة بتقرير لجنة مشكلة لمراجعة حسابات .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٨٩٥	١٧٩	(الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١١٢ — إحالة المحكمة في بيان الأوراق المزورة إلى ما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى كدليل . لا صيب .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١١٣ — تقدير الأدلة إلى كل متهم . من اختصاص محكمة الموضوع . حقها في الاطمئنان إليها قبل متهم دون آخر .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٤ — الاعتراف في المسائل الجنائية . من عناصر الاستدلال . تقديره . موضوعي . ما دام سائغا .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١١٥ — أخذ المحكمة باعتراف المتهم في حق نفسه وحق غيره في أي دور من أدوار التحقيق . صحيح . ولو عدل عنه بعد ذلك .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		١١٦ — مثال لتسبيب غير معيب في جريمة نصب . الجدل في تقدير أدلة الشبوت . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٩٤٤	١٨٧	(الطن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		١١٧ — مربة محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم من اطلاقاتها .
٩٤٤	١٨٧	(الطن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		١١٨ — جريمة النصب . أركانها ؟ مثال لتسبيب غير معيب .
٩٥١	١٨٨	(الطن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		١١٩ — الاعتراف في المسائل الجنائية . طبيعته : من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات .
		إتهام المحكمة إلى صحة الدليل المستمد من الاعتراف . مفاده . اطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لملها على عدم الأخذ به .
		الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٩٧٠	١٩٢	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٢٠ — الباعث على الجريمة . ليس من أركانها . خطأ الحكم في بيانه لا يؤثر في سلامته .
٩٧٠	١٩٢	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		١٢١ — وجوب أن يكون الدفاع الجوهري — كما تلتزم المحكمة بالرد عليه — جدياً يشهد له الواقع ويسانده .
٩٧٠	١٩٢	(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٢٢ — تقدير أن الإذن بالتفتيش صدر لضبط جريمة وقعت فعلاً وليس لضبط جريمة محتملة . موضوعي .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٢٣ — كفاية اطمئنان المحكمة بالأدلة السائغة التي أوردتها إلى حدوث الضبط استناداً إلى إذن التفتيش . للرد على الدفع بصدور الإذن لاحقاً للضبط .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٢٤ — عدم جواز الطعن ببطلان الدليل المستمد من التفتيش لمخالفة الأوضاع القانونية . إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايته .
		لا صفة لغير مالك الشيء أو حازره في الدفع ببطلان تفتيشه .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٢٥ — وصف دفاع المتهم بالاصطفاع . يفيد عدم الاطمئنان إلى أدلة النفي التي ساقها وأشار إليها الحكم .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٢٦ — لا تناقض بين تبرئة المتهم من تهمة استيراد الدخان الليبي . وبين إدانته في حيازته ولو مع آخرين بوصفهم فاعلين أصليين في جريمة تهريبه .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
٩٣٣	١٩٤	١٢٧ — مثال لتسيب معيب في جريمة قتل خطأ . (الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) راجع أيضا : إثبات . (القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٢٢) وإجراءات وتبغ . (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٧٦) وإختلاس . (القاعدتان ١٠٠ و ١٥٢ بالصحيفتين رقمي ٧٤٨٤ و ٧٤٨٥) وإختراع : (القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٤٨٧) وإرتباط . (القاعدتان رقما ١١٥ و ١٢٦ بالصحيفتين رقمي ٦١٦٤ و ٥٥١) (٦١٦٤) وتحقيق . (القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٥٧٨) وتفتيش . (القاعدتان رقما ١١٣ و ١٩٣ بالصحيفتين رقمي ٩٧٦٤ و ٥٤٤) ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٦٢) ودفاع . (القاعدتان رقما ١١١ و ١٢٦ بالصحيفتين رقمي ٦١٦٤ و ٥٣١) ورشوة . (القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٤٩٨)

الصفحة	القاعدة	
		<p>• وضرب</p> <p>(القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ٩٠٢)</p> <p>• وعقوبة</p> <p>(القاعدة رقم ١٢٤ بالصحيفة رقم ٦٠٥)</p> <p>• ومحكمة الموضوع</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٧٩٥)</p> <p>• ونقد</p> <p>(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٥٩)</p> <p>• ونياية عامة</p> <p>(القاعدتان رقم ١٠٦ و ١٣٥ بالصحيفتين رقمي ٥٠٩ و ٦٥٩)</p> <p>” ما لا يعيب الحكم في نطاق التذليل “ :</p> <p>١ — انطواء الحكم على تقويرات قانونية خاطئة في شأن الامضاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا يعيبه . مادامت نتيجته متفقة مع القانون .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ١٤٦ ٧٢٢</p> <p>٢ — تزيد الحكم . لا يعيبه . متى كان لا أثر له في نتيجته .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ١٤٦ ٧٢٢</p> <p>٣ — استطراد الحكم إلى تقويرات قانونية خاطئة . لا يعيبه . ما دام أنه انتهى إلى تحقيق القرار الصحيح على واقعة الدعوى .</p> <p>(الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) ١٨٦ ٩٤١</p>

الصفحة	القاعدة	
		”وصف الحكم“ :
		١ - شرطا قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى : المادة ٢٤١ اجراءات .
		عدم جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى القابل للاستئناف .
٦٣١	١٢٨	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٢ - الأصل في الإجراءات الصحة .
		محضر الجلسة . حجة بما تدون فيه . مادام لم يصحح وفق القانون .
		العبرة في وصف الحكم . بحقيقة الواقع . حضور المتهم جلسة المحاكمة وابدائه دفاعه . صيرورة الحكم قبله حضوريا . ولو أشير في ديباجته أن المتهم لم يحضر .
٨٣٩	١٦٧	(الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		”حجية الحكم“ :
		راجع : قوة الأمر المقضى .
		”بطلان الحكم“ :
		١ - تولى محام واحد الدفاع عن متهمين رغم التعارض بين مصلحتيهما . اخلال بحق الدفاع أثره : بطلان الحكم .
٥٤٧	١١٤	(الطن رقم ١٨٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		الطعن في الأحكام ”الصفة في الطعن“ :
		الصفة مناط الحق في الطعن . لا صفة للنياية العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها . مثال .
٧٠٣	١٤١	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		” ما يجوز الطعن فيه من الأحكام “ :
		١ - الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . جوازه إذا كان سيقابل حتما من المحكمة الأخرى بعدم اختصاصها .
٥٣٩	١١٢	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		(خ)
		خبراء الطب الشرعي . خبرة . خبز . خطأ . خيانة أمانة
		خبراء الطب الشرعي
		حق معاون بالطب الشرعي القيام بأعمال الخبرة أمام القضاء دون نذب ممن يعلوه في الوظيفة . المواد ١ ، ٣٥ ، ٣٦ من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ .
٦٧٣	١٢٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		خبرة
		راجع : إثبات ” خبرة “
		خبز
		راجع : تموين
		(القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ٨٨٢)

الصفحة	القاعدة	خطأ
		١ - تبيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا تريب عليه بعد ذلك إن هو لم يبين عناصر الضرر .
٦٨٠	١٣٨	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٢ - مساءلة المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من تقصيره في صيانة ملكه وترميمه . التزام المستأجر بالترميم والصيانة . لا يعفى المالك من المسؤولية قبل الغير . إلا إذا تحقق من قيام المستأجر بما التزم به .
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٣ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي . متى تحقق جرمي القتل والإصابة الخطأ في حق مالك البناء ؟
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٨١٧	١٦٣	(والطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٤ - جواز أن يكون الخطأ مشتركا بين المتهم وغيره . مساءلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة .
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٥ - السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل خطأ . هي التي تجاوز ما تقتضيه ظروف الحال وملابساته .
٨٢٨	١٤٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٦ - تقدير سرعة السيارة كعنصر من عناصر الخطأ . موضوعي .
٨٢٨	١٤٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٧ — مجرد اعتراض السيارة ليلا للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ .
٨١٧	١٦٣	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٨ — الانسان لا يسأل إلا عن خطئه الشخصي . عدم مسؤولية صاحب المركب جنائيا أو مدنيا عن خطأ الملتزم بتسييره ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص .
٩٩٣	١٩٤	(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٩ — جريمة القتل الخطأ . أركانها ؟ خطأ وضرر ورابطة سببية . وجوب تبيان الحكم هذه الأركان وإلا كان مميا .
٩٩٣	١٩٤	(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٠ — إنقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة . إمتناع مسؤولية المخطئ . إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .
٩٩٣	١٩٤	(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		راجع أيضا : إختراع (القاعدة رقم ١٠٢ بالصحيفة رقم ٤٨٧) وحكم . (القاعدتان رقما ٩٥ ، ١٩٤ بالصحينتين رقمي ٤٤٩ ، ٩٩٣)
		خيانة أمانة
		١ — جريمة خيانة الأمانة . تحققها بكل فعل يدل على أن الأمين اعتبر المال الذي أوتمن عليه مملوكا له يتصرف فيه تصرف المالك ؟
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . متى يتحقق ؟
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣ — كفاية أن يكون الضرر محتمل الوقوع للمجنى عليه
		لتتحقق جريمة خيانة الأمانة .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٤ — عدم تطلب القانون لقيام جريمة التبديد حصول المطالبة
		برد الأمانة المدعى بتبديدها .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٥ — القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة . عدم لزوم
		التحدث عنه استقلالا .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٦ — الوفاء اللاحق لارتكاب جريمة خيانة الأمانة . لا يؤثر
		عليها . عدم دلالة بذاته على انتفاء القصد الجنائي .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٧ — قيام الطاعن بإيداع قيمة المنقولات . لا يؤثر على وقوع
		جريمة خيانة الأمانة .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٨ — البحث في حصول الضرر من عدمه . موكل إلى محكمة
		الموضوع . عدم امتداد رقابة محكمة النقض إليه .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٩ — حق محكمة الموضوع في استمداد عقيدتها في حصول
		التبديد من أي عنصر من عناصر الدعوى .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٦١٦	١٢٦	١٠ - ميعاد سقوط الدعوى في جريمة خيانة الأمانة . متى يبدأ ؟ (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦١٦	١٢٦	١١ - اعتبار الحكم أن المال المختلس سلم للطاعن على سبيل هاربة الاستعمال لا على سبيل الإيجار لا يؤثر في صحته . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦١٦	١٢٦	١٢ - قول الطاعن بأن عدم بيان المنقولات بيان كافيا يجعلها من المثليات التي يكون له أن يرد مثلها أو قيمتها في نهاية مدة العقد . غير مقبول ما دام لا ينزع في أن العقد يلزمه برده هذه المنقولات إلى المؤجرة في نهاية مدته وأنه لا يتضمن معنى يعطيه حق التصرف فيها . (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦١٦	١٢٦	١٣ - تحديد تاريخ وقوع جريمة التبيد . لا يؤثر في ثبوت الواقعة . شرط ذلك . (الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦١٦	١٢٦	١٤ - الدفاع بوجود حساب بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم . متى يكون جوهريا يوجب على المحكمة تصفية الحساب حتى يمكنها القضاء في الموضوع ؟ مجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفي لتحقيق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين . القصد الجنائي في جريمة التبيد . ماهيته . (الطعن رقم ٧٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
٩٣٣	١٨٤	

الصفحة	القاعدة	
		(د)
		دخان . دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة . دعوى جنائية . دعوى مدنية . دفاع . دفاع شرعى . دفوع .
		دخان
٨٢٨	١٦٥	١ — جريمة خلط الدخان . أركانها : خاط ، وثم بفعل إيجابى وقصد مفترض . لا غناء فى أحد الركبتن عن الآخر . (الطن رقم ٢١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٢ — حيازة المتهم لجسم الجريمة . غير لازم لإعتباره حائزا . كفاية انبساط سلطانة عليه ولو كان فى حوزة آخر نائباً عنه . مثال فى حيازة دخان مهرب .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) ٣ — تحقق جريمة تهريب الدخان الليبى بتداوله أو حيازته أو نقله أو تهريبه . إنشاء المادة الرابعة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ لحالة من حالات التهريب الاعتبارى ، لا يشترط فيها وقوع التهريب عند اجتياز الدائرة الجمركية . اعتبار حيازة الدخان الليبى فى داخل الجمهورية . تهريباً . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلاً أو شريكاً . (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وجوب القضاء على الفاعلين وشركائهم متضامين بتعويض قدره عشرون جنيها عن كل كيلو جرام أو جزء منه من الدخان المهرب . فضلا عن العقوبة المقررة . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٥ - لا تناقض بين تبرئة المتهم من تهمة استيراد الدخان الليبي . وبين إدانته في حيازته ولو مع آخرين بوصفهم فاعلين أصليين في جريمة تهريبه .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		راجع أيضا . إجراءات ودعوى جنائية . (القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة ٩٧٦)
		دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة
		معاينة كل من دخل منزلا بوجه قانوني وبقي به بقصد ارتكاب جريمة فيه ، سواء تعينت تلك الجريمة أم لم تتعين ، ما دام الثابت أنه كانت لديه نية أكيدة لإرتكاب جريمة كائنة ما كانت .
		عدم جدوى البحث فيما إذا كان الدخول برضاء من أصحاب المنزل أو بغير رضائهم .
٧١٦	١٤٤	(الطعن رقم ٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		دعوى جنائية
		” تحريكها “ .
		١ - الإجراء المنصوص عليه في كل من المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ٦٣ في شأن الجمارك

الصفحة	القاعدة	
٥٦٥	١١٧	<p>والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ٥٩ في شأن الاستيراد — هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره، سواء بالنسبة إلى مباشرة التحقيق أو بالنسبة إلى رفع الدعوى (الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٢ — اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع. أحوال الطلب من تلك القيود . صدور الطلب . أثره : رفع القيد رجوعا إلى حكم الأصل في الاطلاق . صدور الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد . للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها وتصح الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها اجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى ما دامت هذه الجرائم قد كشفت عرضا أثناء تحقيق الجريمة الأولى التي صدر الطلب بشأنها صحيحا .</p> <p>(الطن رقم ٥٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p>
٥٦٥	١١٧	<p>٣ — انصراف الخطاب الموجه من الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجراء فيها إلى النيابة العامة وحدها دون غيرها من جهات الاستدلال .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)</p> <p>(والطن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠)</p> <p>(والطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٠)</p>
٧٨٧	١٥٨	
٧٩٥	١٥٩	
٩٧٦	١٩٣	

الصفحة	القاعدة	
		٤ - متى تتحرك الدعوى الجنائية : بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه من مأموري الضبط القضائي وكذلك برفع الدعوى أمام جهات الحكم .
		إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تبدأ بها الدعوى ولو في حالة التلبس بالجريمة .
٧٨٧	١٥٨	(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٥ - عدم تقيد النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية ومباشرتها إلا بما وضعه المشرع من قيود .
		مجرد قيام جهة بعينها بالمراقبة والتحرى . لا يعتبر قيودا على النيابة في تحريك الدعوى ومباشرتها .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٦ - نص المادة الثامنة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ لا يعتبر قيودا على حرية النيابة في تحريك الدعوى ومباشرتها وما ورد في النص إجراء تنظيمي للرقابة الإدارية والخطاب فيه موجه إليها .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٧ - انحسار الطعن عما تتخذه النيابة من إجراءات . مادام أن المشرع لم يقيد هذا الصدد .
		حق النيابة في اتخاذ ما تراه من الإجراءات في الجريمة . ولو أبلغت إليها من أحاد الناس .
٨٦٢	١٧٣	(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٨ - صدور طلب بالسير في إجراءات الدعوى ثم طلب برفعها . تمام الإجراءات وفق القانون .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		”نظرها والحكم فيها“
٤٥٨	٩٦	١ — الطالب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه؟ (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٤٥٨	٩٦	٢ — عدم التزام المحكمة — بعد اقفالها باب المرافعة وحجزها القضية للحكم — بإجابة طلب إعادتها إلى المرافعة لتحقيق طلب ضمنه الدفاع في مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة . (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٤٥٨	٩٦	٣ — المحكمة الإستئنافية إنما تقضى فى الأصل على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق إلا ما تستكمل به النقص الذى شاب إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو ما ترى هى لزوما لإجرائه . (الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٤٥٨	٩٦	٤ — لا ارتباط بين جرائم عدم الاشتراك فى هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم إمساك سبجلات لقيد أجور العمال ، وعدم تقديم الاستثمارات التى يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحى . إنهاء الحكم إلى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله فى هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الأخرين وقضاؤه بعدم جواز الإستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز لتهم إستئنافها . صحيح فى القانون . (الطن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٥٥١	١١٥	٥ — عدم جواز الطعن بالنقض إلا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنایات والجنح . كون الحكم

الصفحة	القاعدة	
		المطعون فيه صادرا في مخالفة - بالنسبة إلى جريمة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن في هذه الجريمة .
٥٥١	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٦ - متى لا تلتزم المحكمة بالنصريح للدفاع بتقديم مذكرة ويحق لها الالتفات من الرد على طلبه تقديم مذكرة ؟
٦٨٥	١٣٩	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ٧ - نطاق حق كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية في الطعن بالنقض على الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . مقصور على الدعوى الجنائية . لا ولاية لمستشار الإحالة في الفصل في الدعوى المدنية . قضاؤه في تلك الدعوى يعتبر لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى .
٧٦٢	١٥٤	(الطعن رقم ١٧٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) ٨ - للطاعن بالتزوير التنازل عن طعنه في أى وقت . له التقدم بهذا التنازل إلى المحكمة التي كانت الدعوى منظورة أمامها قبل إيقافها . عدم التزام المحكمة بالسير في تحقيق الطعن بالتزوير بعد التنازل عنه .
٩٥١	١٨٨	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) ٩ - إعلان محامى الطاعن بالتزوير عن تنازل موكله عن الطعن في حضوره بالجلسة ودون اعتراض منه . ليس للطاعن التنصل من هذا التنازل .
٩٥١	١٨٨	(الطعن رقم ٨٥٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)

الصفحة	القائمة	
		”إنقضاؤها بمضى المدة“
		١ — انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الخلع بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة . الإجراءات القاطعة للتقادم ؟ مضي مسدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالإستئناف إلى يوم نظره دون اتخاذ إجراء من الإجراءات القاطعة للمدة . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٤٦٨	٩٧	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٦٨	٩٧	(الطن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٣ — لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند الفضاء في إحداها بالبراءة أو السقوط أو الانقضاء . أساس ذلك . مثال في استيراد ونقد وتهريب جمركي .
		إنقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها .
		عقوبة استيراد سبائك الذهب بغير ترخيص والتعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه . أشد من عقوبة التهريب الجمركي .
٦٨٥	١٣٩	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		دعوى مدنية
		”قبولها والصفة فيها“
		١ — بيان صفات الخصوم في الدعوى المدنية في الحكم . غير لازم إلا في حالة الحكم في الدعوى لصالح رافعيها .
٤٤٩	٩٥	(الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهري . عدم تعلقه بالنظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٦٨٠	١٣٨	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٣ — الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد من الدفع القانوني التي يخالفها واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٨٠	١٣٨	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		”إجراءات نظرها والحكم فيها“ .
		١ — نطاق حق كل من النيابة العامة والمدعي بالحقوق المدنية في الطعن بالنقض على الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . مقصور على الدعوى الجنائية .
		لا ولاية لمستشار الإحالة في الفصل في الدعوى المدنية . قضاؤه في تلك الدعوى يعتبر لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضي .
٧٦٣	١٥٤	(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		٢ — خضوع الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في إجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد الإجراءات الجنائية التي لم ترتب وقف التنفيذ على الطعن في الحكم إلا في الأحوال المستثناة بنص صريح .
٨١١	١٦٢	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٣ — الدفع باعتبار المدعي المدني تاركاً لدعواه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٢٢	١٦٤	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)

”تسبب الأحكام الصادرة فيها“ :

راجع أيضا : اختراع .

(القاعدة ١٠٢ بالصحيفة رقم ٤٨٧)

وحكم .

(القاعدتان ٩٥ ، ١٣٠ بالصحيفتين رقمي ٤٤٩ ،

٦٣٨) .

دفاع

الإخلال بحق الدفاع .

(١) ” ما يوفره “

١ — مثال لإخلال بدفاع جوهرى فى جريمة إقامة بناء

بدون ترخيص ؟

(الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ... ١٠٨ ٥١٧

٢ — تولى محام واحد الدفاع عن متهمين رغم التعارض بين

مصلحتيهما . إخلال بحق الدفاع أثره : بطلان الحكم .

(الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ... ١١٤ ٥٤٧

٣ — تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع

واستجابتها له . ليس لها العدول عنه إلا لسبب سائغ .

(الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ... ١٣٢ ٦٤٩

٤ — وجوب تحقيق المحكمة ما أناره الدفاع عن المتهم — بأنه

كان فى حالة دفاع شرعى عن نفسه — أو الرد عليه ، وإلا كان

حكمها مشوبا بالقصور والإخلال بحق الدفاع .

(الطعن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ... ١٣٣ ٥٢

الصفحة	القاعدة	
٧٠٦	١٤٢	٥ — التأخير في الإدلاء بالدفاع لا يدل حتما على عدم جديته . (الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٧٠٦	١٤٢	٦ — استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا . (الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٧٠٦	١٤٢	٧ — القضاء المسبق على دليل لم يطرح . خطأ . (الطعن رقم ٥٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٧٠٦	١٤٢	٨ — قيام المحاكمة الجنائية على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكنا . مثال لإجراءات معيبة . (الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
٧٦٩	١٥٥	٩ — على المحكمة إذا ما واجهت مسألة فنية بحث . أن تستعين بأهل الخبرة . (الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٢٨	١٦٥	١٠ — وجوب أن تكون إجراءات المحاكمة في الجنايات في مواجهة المتهم ومحاميه ما دام قد مثل أمام المحكمة . مثال لمحاكمة معيبة . (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
٨٤٩	١٧٠	١١ — التزام المتهم بإعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات . لا يخل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسته المحاكمة في مواجهة المتهم .

الصفحة	القاعدة	
		حق المتهم طالب سماع شهود للواقعة إستبانت أسماؤهم لأول مرة أثناء المحاكمة .
٨٧٦	١٧٤	(الطنن رقم ٧١٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		١٢ — الدفاع بوجود حساب بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم . متى يكون جوهريا يوجب على المحكمة تصفية الحساب حتى يمكنها القضاء في الموضوع ؟
		مجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفي لتحقيق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين .
		القصد الجنائي في جريمة التبيد . ماهيته ؟
٩٣٣	١٨٤	(الطنن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		١٣ — تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الاصرار إلى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة إلى الطاعنين دون تنبيههما إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقرررة للجرائم المسندة إلى الطاعنين بمجرد عن هذا الظرف ، ما دام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان .
٩٦٦	١٩١	(الطنن رقم ٩٢٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		(ب) "ما لا يوفره" .
		١ — القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة . طبيعته ؟ للمحكمة العدول عنه .
٤٤٩	٩٥	(الطنن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — الطالب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه ؟
٤٥٨	٩٦	(الطنن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — عدم التزام المحكمة — بعد اقفالها باب المرافعة وحجزها القضية للحكم — بإجابة طلب إعادتها إلى المرافعة لتحقيق طلب ضمنه الدفاع في مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة .
٤٥٨	٩٦	(والطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٤ — المحكمة الاستئنافية إنما تقضى في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق إلا ما تستكمل به النقض الذي شاب إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو ما ترى هي لزوما لإجرائه .
٤٥٨	٩٦	(الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٦٣٨	١٣٠	(والطن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٥ — عدم التزام محكمة الموضوع بتعقب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي في كل جزئية يثيرها .
٤٧٦	١٠٠	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٩١٢	١٨٢	(والطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٦ — أوجه الدفاع الموضوعية . لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة .
٤٩٨	١٠٤	(الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٧ — استعداد المدافع عن المتهم . موكل إلى تقديره وفق ما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .
		عدم اعتراض المتهم على ندب المحكمة محاميا للدفاع عنه وطلبه تأجيل نظر الدعوى لحضور محامى موكل عنه . لا إخلال بحق الدفاع .
٩٨	١٠٤	(الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — الأخذ بالشهادة . مؤداه إطراح ما ساقه الدفاع من اعتبارات لعدم الأخذ بها .
٤٩٨	١٠٤	(الطن رقم ٢٢٢٠ سنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٦٤٢	١٣١	(والطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٨٦٢	١٧٣	(والطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٩ — عدم التزام المحكمة أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .
٤٩٨	١٠٤	(الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		١٠ — استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . حق لمحكمة الموضوع . تستخلصه من سائر العناصر المطروحة أمامها . ما دام استخلاصها سائغا .
٤٩٨	١٠٤	(الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		١١ — متى لا يتحقق التعارض في الدفاع بين مصالح المتهمين ؟
٥٣١	١١١	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		١٢ — إلتفات المحكمة عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . لا يعيب حكمها . أمثلة .
٥٥٨	١١٦	(الطن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٩٦	١٤٠	(والطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٩١٢	١٨٢	(والطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٣ — محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق إلا ما ترى هي لزوما لإجرائه .
		النهي على المحكمة عدم سماعها شهود الإثبات . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض .
٥٨٧	١٢١	(الطن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — إقرار شاهد الإثبات كتابة بما يتضمن عدوله عن إتهام الطاعن . هو قول جديد منه . للمحكمة عدم الأخذ به دون بيان سبب ذلك . أخذها بأدلة الثبوت مؤداه اطراح ذلك الإقرار .
٥٨٧	١٢١	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		١٥ — للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . شرط ذلك ؟
		للمحكمة الاعتماد في حكمها على أفسوال هؤلاء الشهود في التحقيقات مادامت كانت مطروحة على بساط البحث في الجلسة .
٥٨٧	١٢١	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٨٤٥	١٦٩	(والطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		١٦ — تمام جريمة عدم عرض المتهم لما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي بمجرد وقوع الترك المنهى عنه في القانون عن عمد . عدم تطلب قيام الجريمة قصدا جنائيا خاصا ولا فوات ميعاد معين .
		تسبب حكم الإدانة في جريمة عدم عرض المتهم ما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي . عدم اقتضائه التحدث صراحة عن القصد الجنائي في الجريمة .
٥٩١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٢٣٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		١٧ — عدم جدوى النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء امسك صاحب المصلحة عن المطالبة بتنفيذه . مثال .
		طلب ضم ملف الخدمة . متى لا تلتزم المحكمة بإجابته ؟
٦٠٥	١٢٤	(الطعن رقم ٣٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٥٩	١٣٥	(والطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٨ — حق المحكمة في الإعراض عن دفاع المتهم وعن تحقيقه متى كان غير منتج وبشرط بيان علة إعراضها .
٦٠٩	١٢٥	(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٩٠٢	١٨٠	(والطعن رقم ٧١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٩١٢	١٨٢	(والطعن رقم ٨٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٩ — متى لا تلتزم محكمة الموضوع بإجابة طلب المعاينة ؟
٦٤٢	١٣١	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٦٥٩	١٣٥	(والطعن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٦٧٣	١٣٧	(والطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٢٠ — عدم جواز مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو مجادلتها — أمام محكمة النقض — فيما اطعانت إليه مما يدخل في سلطتها في تقدير الدليل .
٦٤٢	١٣١	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٢١ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . مرجعه إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
		عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لجدية التحريات أمام محكمة النقض .
٦٤٢	١٣١	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٢٢ — عدم جواز تعييب الاجراءات السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام النقض . مثال .
٦٧٣	١٣٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٢٣ — صحة إجراءات الإحالة والمحاكمة — ولو شاب قرار الإحالة قصور في التسبيب — ما دام أن القرار قد تضمن الاتهام الذي حوكم المتهم عنه .

الصفحة	القاعدة	
		إثارة أمر بطلان قرار الإحالة لأول مرة أمام النقض . غير مقبولة .
٦٧٣	١٣٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ٢٤ — متى لا تلتزم المحكمة بالتصريح للدفاع بتقديم مذكرة ويحق لها الالتفات عن الرد على طلبه تقديم مذكرة ؟
٦٨٥	١٣٩	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ٢٥ — عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على الدفاع الموضوعي . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت ردا عليه .
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ٢٦ — تغيير وصف التهمة أو تعديله . لفت نظر الدفاع إليه . صراحة أو ضمنا أو بإجراء يتم عنه . مثال .
٧٣٢	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٢٧ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي . دفع جوهري . على المحكمة مناقشته والرد عليه .
٧٤١	١٥٠	(الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٢٨ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن . موضوعي . أخذ المحكمة بتقرير الخبير . مفاده أن ما وجه إليه من مطاعن لا يستحق الالتفات إليها . الجدل الموضوعي . لا شأن لمحكمة النقض به .
٧٤٨	١٥٢	(الطعن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٢٩ — تولى محام واحد الدفاع عن متهمين متعددين في جريمة واحدة . متى يصح ؟ تعارض المصلحة الذي يوجب أفراد كل متهم بمحام خاص للدفاع عنه . أساسه الواقع لا احتمال ما كان يسمع كل من المدافعين إبداءه ما دام لم يبدئه بالفعل .
٧٥٨	١٥٣	(الطعن رقم ٧٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣٠ — حضور محام مع المتهم في جنيحة أو مخالفة . غير لازم . عدم التزام المحكمة بإعادة الدعوى للمرافعة لسماع دفاع كان في مقدور المتهم إبدائه .
٧٢٨	١٤٧	سكوت المتهم بجنيحة عن المرافعة . لا يبنى عليه حق له في الطعن . ما دام أن المحكمة لم تمنعه من المرافعة . (الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٣١ — التقارير الطبية في ذاتها . لا تدل على وقوع الحادث من المتهم . هي دليل مؤيد لأقوال الشهود . صحة التفات الحكم عن طلب مناقشة الطبيب الشرعي لبيان ما إذا كانت إصابة المدعى المدني تحدث وفق تصوير الشهود ، ما دام أن الحكم لم يأخذ بهذا التصوير . (الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٧)
٨٠٢	١٦٠	٣٢ — قعود المتهم من طلب سماع شاهد الإثبات وتنازل المدافع عنه في مرافعته عن سماعه . تلاوة أقوال الشاهد بالجلسة . لا إخلال بحق الدفاع . (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
٨٤٥	١٦٩	٣٣ — مجرد إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي اطمأنت إليها المحكمة دون طلب إجراء تحقيق معين . جدل موضوعي في تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به . مثال . (الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
٨٤٥	١٦٩	٣٤ — الرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل . غير لازم . ما دام أن المحكمة لم تعول على هذا التسجيل . عدم التزام المحكمة بالرد على قالة احتمال تأثر الشاهد بما حواه التسجيل . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
٨٦٢	١٧٣	

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال الشاهد في مرحلة من مراحل التحقيق دون أخرى .
		مفاد أخذ المحكمة بما أخذت به أنها اطمأنت إلى صحته وأطرحنا ضمنا ما ساقه الدفاع في شأن عدم الأخذ به .
٨٦٢	١٧٣	(الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٣٦ — الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن مستندة في ذلك إلى أدلة مائغة .
٨٨٦	١٧٧	(الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٣٧ — حق المحكمة في تعديل وصف التهمة . ما دام أن الواقعة الواردة بأمر الإحالة هي ذاتها أساس الوصف الجديد .
		عدم التزام المحكمة بتنبيه الدفاع عند تعديل وصف التهمة بما ينطبق عليه المادة ١٠٩ مكررا عقوبات بدلا من الوصف المنطبق عليه المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٣٨ — الطعن بالتزوير في أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير المحكمة . عدم التزامها بإجابته . أساس ذلك ؟
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٣٩ — وجوب أن يكون الدفاع الجوهري — كما تلتزم المحكمة بالرد عليه — جديا يشهد له الواقع ويسانده .
٩٧٠	١٩٢	(الطن رقم ٩٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

٤. — جواز الاستغناء عن سماع شهود الإثبات . إذا قبل المتهم أو الدفاع عنه ذلك صراحة أو ضمنا .

ليس للمتهم النفي على المحكمة عدم سماعها شهود أمسك عن المطالبة بسماهم .

٩٧٦ ١٩٣ ... (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) ...

٤١. — وصف دفاع المتهم بالاصطناع . يفيد عدم الاطمئنان إلى أدلة النفي التي ساقها وأشار إليها الحكم .

٩٧٦ ١٩٣ ... (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) ...

راجع أيضا : حكم . "تسبيب غير معيب" .

دفاع شرعي

راجع أسباب الإباحة "الدفاع الشرعي" .

دفع

"المدفع ببطلان التفتيش" :

١. — مجرد تخوف المتهم وخشيته من رجل الشرطة وتوهمه بأنه قد يتعرض لحرية . عدم جواز اتخاذ ذريعة لإزالة الأثر القانوني المترتب عن تخليه الصحيح عما معه من مخدر .

٧٢٢ ١٤٦ ... (الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ...

٢. — المدفع بصمدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الاذن مستندة في ذلك إلى أدلة سائفة .

٨٨٦ ١٧٧ ... (الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ...

٣. — عدم جواز الطعن ببطلان الدليل المستمد من التفتيش لمخالفة الأوضاع القانونية . إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايته .

الصفحة	القاعدة	
٩٧٦	١٩٣	لا صفة لغير مالك الشيء أو حائزه في الدفاع ببطلان تفتيشه. (الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) ”الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى“ . ١ — وجوب تحقيق المحكمة ما أثاره الدفاع عن المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعى من نفسه . أو الرد عليه . وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور والاخلال بحق الدفاع .
٦٥٢	١٣٣	(الطن رقم ٥٢٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ٢ — التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى . إرادته بصريح لفظه . غير لازم .
٧٤١	١٥٠	(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٣ — الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى . دفع جوهري . على المحكمة مناقشته والرد عليه .
٧٤١	١٥٠	(الطن رقم ٥٣١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٤ — تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك ؟ استدلال الحكم على نفى حالة الدفاع الشرعى إلى تعدد إصابات المجنى عليه وشدها ، وإلى إطلاق جميع طلقات مسدسه . استدلال معيب . أساس ذلك ؟
٩٦٠	١٩٠	(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) ٥ — العبرة في قيام حالة الدفاع الشرعى . هى باعتقاد المتهم أو تصوره . متى أقيم ذلك على أسباب مقبولة . متى يقضى بنقض الحكم لطاعن وغيره من الطاعنين ؟
٩٦٠	١٩٠	(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)

الصفحة	القاعدة	
		”الدفع بتلقيق التهمة“ .
		الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا .
٨١١	١٦٢	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		”الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم“ .
		الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٤٦٨	٩٧	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		”الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية“ .
		١ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهرى . عدم تعلقه بالنظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائز .
٦٨٠	١٣٨	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٢ - الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم لعدم بلوغه سن الرشد من الدفوع القانونية التي يخالطها واقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٨٠	١٣٨	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		”الدفع باعتبار المدعى المدنى تاركا لدعواه“ .
		الدفع باعتبار المدعى المدنى تاركا لدعواه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٢٢	١٦٤	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		”الدفع بعدم العلم بيوم البيع“ .
		١ - عدم جواز إثارة الدفع بنخلو محضر المحجز من تحديد ساعة للبيع لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٢	١٢٠	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
٥٨٢	١٢٠	٢ — محل الدفع بعدم العلم بيوم البيع . أن تكون الأشياء المحجوزة موجودة ولم تبدد . (الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ”الدفع بعدم مشروعية التسجيل الصوتي“ . الرد على الدفع بعدم مشروعية التسجيل . غير لازم . ما دام أن المحكمة لم تعول على هذا التسجيل . عدم التزام المحكمة بالرد على قالة احتمال نأثر الشاهد بما حواه التسجيل . علة ذلك ؟ (الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
٨٦٢	١٧٣	”الدفع بوجود حساب بين المتهم والمجنى عليه في التبدير“ . الدفاع بوجود حساب بين المدعى بالحقوق المدنية والمتهم . متى يكون جوهرياً يوجب على المحكمة تصفية الحساب حتى يمكنها القضاء في الموضوع ؟ مجرد الامتناع عن رد المال المدعى اختلاسه . لا يكفي لتحقيق جريمة الاختلاس . متى كان مرد ذلك إلى وجوب تصفية الحساب بين الطرفين . القصد الجنائي في جريمة التبيد . ماهيته ؟ (الطن رقم ٧٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
٩٣٣	١٨٤	(ر) رابطة السببية . رجال السلطة العامة . ردة . رسوم استيراد . رشوة . رقابة إدارية <u>رابطة السببية</u> ١ — تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . أمر موضوعي . (الطن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٢٢	١٦٤	

الصفحة	القاعدة	
		٢ — انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة . امتناع مسئولية المخطئ إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة . (الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
٩٩٣	١٩٤	راجع أيضا . مسئولية مدنية . (القاعدة رقم ١٣٨ بالصحيفة رقم ٦٨٠)
		رجال السلطة العامة
		راجع : تلبس . (القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٢٢)
		ردة
		مريان قرار وزير التموين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ الذى رفع نسبة الرماد المسموح به فى الردة اعتبارا من تاريخ نشره الحاصل فى ٤ يونيه سنة ١٩٦٧ . (الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
٩٤١	١٨٦	رسوم استيراد
		إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك : نسخ الالتزام بالتعويض المنصوص عليه فى القانون ١٩٥٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض فى تصحيحه جزئيا دون تحديد جلسة ولو كان الطعن لثانى مرة . اساس ذلك ؟ (الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٦٨٥	١٣٩	

الصفحة	القاعدة	رشوة
		١ — إثبات الحكم على المتهم ارتكاب جنايتي عرض رشوة على شاهد الإثبات وأخذ رشوة من مجهولين حاولوا تهريب مخدرات . عدم التزام الحكم أن يقيم الدليل على وقوع جريمة احراز المخدرات . علة ذلك ؟
٤٩٨	١٠٤	(الطنن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ — الإدعاء بعدم توافر أركان جريمة الرشوة . عدم جدواه إذا كانت المحكمة قد أخذت المتهم بجريمة عرض الرشوة المسندة اليه أيضا وأعمال في حقه المادة ٣٢/٢ عقوبات وعاقبته بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة جريمة عرض الرشوة .
٤٩٨	١٠٤	(الطنن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٣ — تحقق جريمة الرشوة في حق الموظف ولو خرج العمل من دائرة وظيفته . مشروط بأن يعتقد الموظف أو يزعم كذبا أنه من أعمال وظيفته . بصرف النظر عن اعتقاد المجني عليه .
٦٠٩	١٢٥	(الطنن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٤ — متى تتحقق جريمة الرشوة ؟
		كفاية أن يكون للموظف المرشو علاقة بالعمل المتصل بالرشوة أو أن يكون له فيه نصيب من الاختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض من الرشوة . أمثله .
٧٥٨	١٥٣	(الطنن رقم ٧٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٨٦٢	١٧٣	(والطنن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١)
٨٩٠	١٧٨	(والطنن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٥ — تعيين أعمال الوظيفة . بمقتضى قانون أو لائحة . أو بتكليف من رئيس مختص . ولو صدر قرار وزاري بتنظيم العمل بين الموظفين .

الصفحة	القاعدة	
		اختصاص رئيس الشؤون الفنية بهيئة التأمينات في استخراج شهادات التأمين على العمال .
٨٦٢	١٧٣	(الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٦ - وقوع الجناية قبل اعتراف المتهم بارتكابها . عدم تمتعه بالاعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ عقوبات . مثال في رشوة .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٧ - اقتصار الاعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا عقوبات على حالة قبول الرشوة فحسب .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٧ - عدم التزام المحكمة بتبنيهِ الدفاع عند تعديل وصف التهمة بما ينطبق عليه المادة ١٠٩ مكررا عقوبات بدلا من الوصف المنطبق عليه المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		راجع أيضا : دعوى جنائية .
		(القاعدة رقم ١٧٣ بالصيغة رقم ٨٦٢)
		ومحكمة الموضوع
		(القاعدة رقم ١٢٥ بالصيغة رقم ٩٠٦) .
		رقابة إدارية
		١ - شمول اختصاص الرقابة الإدارية للجهاز الحكومي وفروعه والجهات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالا عامة وجميع الجهات التي تسهم الدولة فيها على أي وجه .
٨٦٢	١٧٣	(الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - انبساط اختصاص الرقابة الإدارية على القطاع الخاص عند تعامله مع شركات القطاع العام ولو كان تعامله معها من الباطن .
٨٦٢	١٧٣	(الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٣ - نص المادة الثامنة من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ لا يعتبر قيدا على حرية النيابة في تحريك الدعوى ومباشرتها وما ورد في النص . اجراء تنظيمي للرقابة الإدارية والخطاب فيه موجه اليها .
٨٦٢	١٧٣	(الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٤ - اختصاص الرقابة الإدارية . لا يحول بين الجهة الإدارية وبين حقها في فحص الشكوى والرقابة في التحقيق . المادة ٨ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٤ .
٨٦٢	١٧٣	(الطن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		(ز)
		زراعة
		تقديم المتهم للمحاكمة بوصف اثباته بيانات غير صحيحة في استمارة الحيازة . ليس للمحكمة تعديل التهمة إلى استعماله مستلزمات الانتاج الزراعي في غير الحاصلات والمساحات المنصرفة لها .
٧١٩	١٤٥	(الطن رقم ١٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		(س)
		سبق إصرار . سرقة
		سبق إصرار
		١ - سبق الاصرار . ماهيته : ظرف مشدد في جرائم الاضذاء على الأشخاص .

الصفحة	القاعدة	
		لا تلازم بين القصد الجنائي وسبق الاصرار . مثال لتسبيب غير معيب في استبعاد ظرف سبق الاصرار مع قيام نية القتل .
٥٣١	١١١	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٧٤٣	١٥١	(والطن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٨٣٢	١٦٦	(والطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٢ - ثبوت ارتكاب المتهمين جريمة القتل العمد دون سبق اصرار أو إتفاق سابق بينهم . مساءلتهم جميعا عن تلك الجريمة دون تحديد الإصابات التي أحدثها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الإصابات لا دخل له في إحداث الوفاة . قصور .
٦٣٤	١٢٩	(الطن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٣ - ليس في سبق استعمال الحبل مشجبا للشباب ما ينفي قيام النية على إعداده للقتل .
٧٤٣	١٥١	(الطن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٤ - سبق الاصرار . ماهيته ؟ لا تعارض بين نفي الحكم قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين وبين ثبوت إتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليهم . مساءلتهم عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهم تنفيذا لهذا الإتفاق دون تحديد محدث الإصابات التي أدت إلى وفاتهم . لا خطأ .
٧٨٠	١٥٧	(الطن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		٥ - توافر سبق الإصرار رغم إحتساء المتهم للخمر مادام قد أقدم على إحتسائه حتى يقوى قلبه على ارتكاب الجريمة التي دبرها في هدوء وروية .
٣٢	١٦٦	(الطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		سرقة
		”سرقة بعود“ :
		المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي ابتداء . هو الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى . مثال في سرقة .
		اختصاص محكمة الجنايات بجرائم المادة ٥١ عقوبات .
٥٣٩	١١٢	(الظن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		راجع أيضا : إثبات
		(القاعدة رقم ١٢١ بالصيغة رقم ٥٨٧) .
		وإختصاص .
		(القاعدة رقم ١١٢ بالصيغة رقم ٥٣٩)
		(ش)
		شركات . شروع . شيك
		شركات
		١ — كفاية مساهمة الدولة في مال الشركة بنصيب ما . لدخولها في مداد الشركات المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات المعدلة . مثال في ضم شركة خاصة للقطاع العام . إحتفاظ الشركة بشخصيتها المعنوية بعد ضمها إلى القطاع العام . لا يمنع أن تكون أموالها من أموال الدولة التي قصد الشارع حمايتها بالمادة ١١٣ عقوبات .
		مثال لتسبيب غير معيب في شأن مساهمة الدولة في مال الشركة .
٤٧٦	١٠٠	(الظن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — مناط إعتبار الورقة رسمية أو أنها محرور لإحدى الشركات المساهمة ؟

الصفحة	القاعدة	
		خلو المحرر من علامة تشهد أو تشير إلى أنه من محررات المؤسسة العامة لا يؤثر في اعتباره كذلك ما دام يحمل توقيعاً لمفوض المؤسسة .
٥٢٢	١١٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		شروع
		راجع : وصف التهمة .
		(القاعدتان ١٤٨ و ١٩١ بالصحيفتين ٧٣٢ و ٧٦٦) .
		شيك
		١ — استيفاء الشيك شرائطه القانونية . إصباره أداة دفع ووفاء كالنقود سواء بسواء . التعامل به يقع تحت طائلة التأني . ما دام قوامه نقداً أجنبياً .
١١	١٤٣	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٢ — حمل الشيك السياحى توقيعين . لافرق بينه وبين الشيك العادى .
١١	١٤٣	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		(ص)
		صلح
		إنقضاء الدعوى الجنائية بالصلح فى إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها .
٥	١٣٩	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ض)
		ضرب . ضرب أحدث عاهة . ضرب أفضى إلى موت . ضرر
		ضرب
		”ضرب أحدث عاهة“ :
٦٠٥	١٢٤	١ — دخول العقوبة المفضى بها في العقوبة المقررة للضرب الهميظ . عدم جدوى النعى على الحكم في صدد جريمة العاهة . (الطن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٠٥	١٢٤	٢ — عدم بيان الحكم لمدى العاهة . لا يقدح في سلامته . ما دامت العاهة ثابتة في تقريرين طبيين . (الطن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٩٠٢	١٨٠	٣ — جريمة إحداث عاهة مستديمة . تحققها ولو لم تقدر نسبة العاهة . (الطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		راجع أيضا : دفاع . (القاعدتان رقما ١١٤ ، ١٢٤ بالصحيفتين ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٦٠٥) .
		”ضرب أفضى إلى موت“ :
		راجع : أسباب الإباحة . (القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٨٩٥)
		ضرب أحدث عاهة
		راجع : ضرب .
		ضرب أفضى إلى موت
		راجع ضرب .

الصفحة	القاعدة	مضمون
		١ - كفاية أن يكون الضرر محتمل الوقوع للجنة عليه لتحقق جريمة خيانة الأمانة .
٦١٦	١٢٦	(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٢ - تبيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا أثرب عليه بعد ذلك إن هو لم يبين عناصر الضرر .
٦٨٠	١٣٨	(الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) راجع أيضا : قتل خطأ . (القاعدة رقم ١٩٤ بالصحيفة رقم ٩٩٣) .
		(ط)
		طعن
		١ - نقض الحكم المطعون فيه لا يفيد منه إلا من كان طرفا في الخصومة الاستثنائية . عدم امتداد أثر الطعن بالنقض لمن ليس له أصلا حق الطعن بهذا الطريق .
٤٨٤	١٠١	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ - الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده . ليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا بأذنه .
٥٠٥	١٠٥	(الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٣ - الطعن في الأحكام غير جائز إلا من المحكوم عليه الذي كان طرفا في الخصومة وصدر الحكم على غير مصالحته بصفته التي كان متصفا بها في الدعوى .
٥٠٥	١٠٥	(الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٤ — إيضاح وتحديد أوجه الطعن . واجب لقبوله .
٥٩١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		• — العبرة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً .
٦٧٠	١٣٦	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٦ — الصفة مناط الحق في الطعن . لا صفة للنيابة العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها . مثال .
٧٠٣	١٤١	(الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٧ — سكوت المتهم بمنعته عن المرافعة . لا يبنى عليه حقه في الطعن . ما دام أن المحكمة لم تمنعه من المرافعة .
٧٢٨	١٤٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٨ — عدم تقييد محكمة الإعادة بما ورد في الحكم المنقوض وفي حكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى . مخالفة قضاء الإعادة لحكم النقض . عدم اعتبارها بذاتها وجهها للطعن .
٧٢٧	١٦٠	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٩ — الصفة مناط الطعن .
		ليس للخصم صفة في التحدث إلا فيما يتصل بشخصه وله مصلحة فيه . مثال .
٨١٧	١٦٣	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٠ — متى تنتفى المصلحة في الطعن .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١١ — لا مصلحة للطاعن في النعي على حكم في شأن جريمة برأه منها . مثال .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

راجع أيضا : ارتباط .

(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٥١) .
أسباب الإباحة .

(القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ٩٦٠)
دعوى مدنية .

(القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ٨١١)
ومستشار الإحالة .

(القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ٩٢٦)
ونقض .

(القاعدتان رقما ١٦٠ ، ١٦٧ بالصحيفتين ٨٣٩ ، ٨٠٢)

(ظ)

ظروف مخففة . ظروف مشددة

ظروف مخففة

راجع : إختلاس .

(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٤٨)

ظروف مشددة

راجع : سبق إصرار .

(القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٣١)

(ع)

عاهة . عزل . عقوبة . علاقة سببية . علامات

تجارية . عمل

عاهة

راجع : ضرب " أحدث عاهة " .

الصفحة	القاعدة	
		عزل
		معاملة المحكوم عليهم في الاختلاس بالرأفة والحكم عليهم بالحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل عملا بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات . مثال .
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		عقوبة
		تقسيم العقوبات :
		” العقوبات التكميلية “
		١ — معاملة المحكوم عليهم بالرأفة في الاختلاس والحكم عليهم بالحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل عملا بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات . مثال .
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — أوجب القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل في حالة عدم ضبط المبالغ موضوع الجريمة الحكم إلى جانب العقوبات الأصلية بغرامة إضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بديلا من عقوبة المصادرة المنصوص عليها في القانون . نسبة هذه الغرامة إلى المبلغ الذي كان يتعين القضاء بمصادرته لمصلحة الخزانة بالقدر الذي لم يضبط منه كله أو بعضه قل أو أكثر . ما يضبط ترد عليه المصادرة .
٧٧٢	١٥٦	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		تطبيقها :
		١ — اختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه بنوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء .
٥٣٩	١١٢	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها ؟ وجوب القضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا .
٧٣٢	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٣ - تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا . موضوعي .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		”عقوبة الجرائم المرتبطة“
		١ - مناط تطبيق المادة ٣٢/٢ عقوبات ؟
٥٥١	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٥٥٨	١١٦	(والطعن رقم ١٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٩٤٤	١٨٧	(والطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٢ - ماهية جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم إمساك سجلات لقيد اجور العمال ، وعدم تقديم الاستثمارات التي يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحي . عمدية . لا ارتباط بين هذه الجرائم .
		انتهاء الحكم إلى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم إشتراك المطعون ضده عن عماله في هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الأخرين وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز للتهم استئنافها . صحيح في القانون .
٥٥١	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣ - جرائم عدم تحرير صاحب العمل عقود عمل لعماله وعدم انشائه ملفا لكل منهم وعدم إعلانه جدول ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء

الصفحة	القاعدة	
٥٥٨	١١٦	ولائحة العمل ولائحة الجزاءات وتعيينه عمالا دون الرجوع إلى مكتب القوى العاملة . لا ارتباط بينها . (الطن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٧٠	١٣٦	٤ - لا ارتباط بين جرائم عدم التأمين على العمال وعدم استيفاء سجل الأجور وعدم تقديم البيان السنوي الخاص بالأجور . (الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) " العقوبة المبررة " :
٤٩٨	١٠٤	١ - الادعاء بعدم توافر أركان جريمة الرشوة . عدم جدواه إذا كانت المحكمة قد أخذت المتهم بجريمة عرض الرشوة المسندة إليه أيضا وأعملت في حقه المادة ٣٢/٣ عقوبات وعاقبته بعقوبة تدخل في نطاق عقوبة جريمة عرض الرشوة . (الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٦٠٥	١٢٤	٢ - دخول العقوبة المقضى بها في العقوبة المقررة للضرب البسيط . عدم جدوى النعى على الحكم في صدد جريمة العاهة . (الطن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٩٠٢	١٨٠	٣ - قضاء الحكم على الطاعن بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لجريمة احراز مخدرات بقصد الاتجار - وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد - وفي الحدود المقررة لجريمة المادة ٤٠/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . عدم جدوى النعى عليه بقالة عدم انطباق المادة ٢/٤٠ من القانون المشار إليه . (الطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٤ - النعى على المحكمة خطأها في عدم الاطلاع على المحررات محل جريمة التزوير : عدم جدواه . مادامت المحكمة قد أعملت

الصفحة	القاعدة	
		في حق المتهم المادة ٣٢/٢ عقوبات وأخذته بجريرة الاستيلاء بغير حق على مال جمعية تساهم الدولة في مالها بنصيب المسندة اليه وهي ذات العقوبة الأشد .
		متى تنتفي المصلحة في الطعن ؟
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		هـ — تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الاصرار إلى جرائم القتل العمد والشرع فيه المسندة إلى الطاعنين دون تبيينهما إلى ذلك . اخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقرررة للجرائم المسندة إلى الطاعنين بمجرد هذا الظرف ، مادام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان .
٩٦٦	١٩١	(الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		راجع أيضا : إختلاس
		(القاعدة رقم ١٥٢ بالصيغة رقم ٧٤٨)
		” الإعفاء من العقوبة ”
		١ — شرط عدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف العام ؟
		عدم جواز اثاره الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض .
٤٥٨	٩٦	(الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — الطعن المتضمن قذفاً في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم . شرط إباحته ؟
٤٥٨	٩٦	(الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٣ — قصر الإعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على العقوبات المقررة لجرائم المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٤٤

الصفحة	القاعدة	
		منه . بحث هذا الاعفاء . يكون بعد اسباغ الوصف الصحيح على واقعة الدعوى .
٧٢٢	١٤٦	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٤ - انطواء الحكم على تقارير قانونية خاطئة في شأن الاعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا يعيبه . مادامت نتيجته متفقة مع القانون .
٧٢٢	١٤٦	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٥ - وقوع الجناية قبل اعتراف المتهم بارتكابها . عدم تمتعه بالإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ عقوبات .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٦ - اقتصار الاعفاء من العقوبة المقررة بالمادة ١٠٧ مكررا عقوبات على حالة قبول الرشوة فحسب .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٧ - الجنون والعاهة العقلية وحدهما . هما مناط الاعفاء من العقاب وفق المادة ٦٣ عقوبات .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		راجع أيضا : تبغ
		(القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٧٦) .
		وتعويض :
		(القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٧٩٥) .
		علاقة سببية
		راجع رابطة السببية .

علامات تجارية

راجع نقض .

(القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٧٤١) .

عمل

١ - ماهية جرائم عدم الاشتراك في هيئة التأمينات الاجتماعية، وعدم إمساك سجلات لقيد أجور العمال، وعدم تقديم الاستثمارات التي يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحي ؟ عمدية . لا ارتباط بين هذه الجرائم .

إنتهاء الحكم إلى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله في هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الآخرين وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز لهم استئنافها . صحيح في القانون .

(الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١١٥ ٥٥١

٢ - إنتهاء الحكم من أن عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يجعله غير مسئول عن سائر الالتزامات التي يفرضها قانون التأمينات الاجتماعية . خطأ في تطبيق القانون .

(الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١١٥ ٥٥١

٣ - عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح . كون الحكم المطعون فيه صادرا في مخالفة - بالنسبة إلى جريمة عدم الاشتراك في هيئة التأمينات . وجوب القضاء بعدم جواز الطعن في هذه الجريمة .

(الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ... ١١٥ ٥٥١

الصفحة	القاعدة	
		٤ - إلتفات المحكمة عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان. لا يعيب حكمها .
		مثال في شأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال في المنشآت الصناعية متى تجاوزوا الثامنة عشرة سنة .
٥٥٨	١١٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١٢/٢٨) ٥ - جرائم عدم تحرير صاحب العمل عقود عمل له وأعماله وعدم إنشائه ملفا لكل منهم وعدم إعلانه جدول ساعات العمل وفترات الراحة الأسبوعية ونظام تشغيل الأحداث والنساء ولأئمة العمل ولأئمة الجزاءات وتعيينه عمالا دون الرجوع إلى مكتب القوى العاملة . لا ارتباط بينها .
٥٥٨	١١٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٦ - العقوبة المقررة لمخالفة أحكام المواد ١٢٢ و ١٢٨ و ١٣٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ . غرامة لا تزيد عن مائة قرش . قضاء الحكم - في هذه الجرائم - بتغريم الطاعن مائتي قرش . خطأ في تطبيق القانون .
٥٥٨	١١٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٧ - جريمة عدم تقديم الكشوف والبيانات والإخطارات والاستمارات للهيئة العامة للتأمينات وعدم الاحتفاظ بالدفاتر والسجلات التي يتطلبها قانون التأمينات الاجتماعية . طبيعة كل منها : جنحة . جواز استئناف الحكم الصادر فيها .
٦٢٧	١٢٧	(الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ٨ - لا ارتباط بين جرائم عدم التأمين على العمال وعدم استيفاء سجل الأجور وعدم تقديم البيان السنوي الخاص بالأجور .
٦٧٠	١٣٦	(الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

راجع أيضا : إرتباط .

(القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٥١) .

(غ)

غش في تنفيذ الالتزامات التعاقدية

الاخلال العمدى في تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذى يترتب عليه ضرر جسيم والغش في تنفيذ تلك العقود جريمتان في حكم المادة ١١٦ مكررا عقوبات . أركانها : وقوع الإخلال أو الغش في تنفيذ عقد من العقود التى أوردتها المادة المذكورة على سبيل الحصر وأن يكون التعاقد مرتبطا به مع الحكومة أو إحدى الجهات الأخرى التى أشارت إليها المادة مالفة الذكر .

(الطعن رقم ١٩٨٧ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ١٠٣ ٤٩٤

(ف)

فاعل أصلى

١ - ماهية الاتفاق على ارتكاب الجريمة . إمكان وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين الجناة هو الغاية النهائية من الجريمة .

ثبوت أن كلا من المتهمين كان متويا القتل مع الآخرين ومباشرة فعل الاعتداء في سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك . مصالحة كل منهم باعتباره فاعلا ولولم تنشأ الوفاة عن فعلته ونشأت عن فعله زميله . مثال لتسيب غير معيب في هذا الصدد .

(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ١١١ ٥٣١

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الغرامة المنصوص عليها في المادة ١١٨ عقوبات . طبيعتها . وجوب القضاء بها على كل من ساهم في الجريمة فاعلا أو شريكا .
٧٣٢	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٩/١٩)
		٣ — اعتبار حيازة الدخان الليبي في داخل الجمهورية . تهريبا . ولو كانت حيازته من غير المهرب له فاعلا أو شريكا .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٤ — وجوب القضاء على الفاعلين وشركائهم متضامنين بتعويض قدره عشرون جنيتها عن كل كيلوجرام أو جزء منه من الدخان المهرب . فضلا عن العقوبة المقررة . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٥ — لا تناقض بين تبرئة المتهم عن تهمة استيراد الدخان الليبي . وبين إدانته في حيازته ولو مع آخرين بوصفهم فاعلين أصليين في جريمة تهريبه .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		راجع أيضا : إشراك .

(القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٥٩١) .

وتقد .

(القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٥٩)

(ق)

قانون . قبض وحبس بدون وجه حق . قتل
خطأ . قتل عمد . قذف . قرارات وزارية .
قصد جنائي . قضاة . قوة الأمر المقضى .
قوة القاهرة .

قانون

”تطبيقه“ .

التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .
لا يعيب حكمها .

مثال في شأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال في المنشآت
الصناعية متى تجاوزا الثامنة عشرة سنة .

٥٥٨ ١١٦ ... (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ...

راجع أيضا : إرتباط .

(القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٥٥٨)

”سريانه من حيث الزمان“ .

سريان قرار وزير التكوين رقم ١١٦ لسنة ١٩٦٧ الذي رفع
نسبة الرماد المسموح به في الودة اعتبارا من نشره الحاصل
في ٤ يونيه سنة ١٩٦٧ .

٩٤١ ١٨٦ ... (الطعن رقم ٧٦٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) ...

الصفحة	القاعدة	
		<p>”إلغاؤه“ .</p> <p>إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . نسخ الإلزام بالتعويض المنصوص عليه في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض في تصحيحه جزئياً دون تحديد جلسة ولو كان الطعن لثاني مرة . أساس ذلك ؟</p>
٦٨٥	١٣٩	<p>(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)</p> <p>قبض وحبس بدون وجه حق</p> <p>القبض على الشخص . ماهيته ؟</p> <p>التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها . تقديرها . موضوعي .</p> <p>مثال لتسبب غير معيب في جريمة قبض وحبس بدون وجه حق مقترن بتعذيبات بدنية .</p>
٨٥٣	١٧١	<p>(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)</p> <p>قتل خطأ</p> <p>١ - حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل والأخذ منه بما تطمئن إليه والائتفات عما عداه دون أن يعد هذا تناقضاً يعيب حكمها . مثال في قتل خطأ .</p>
٤٤٩	٩٥	<p>(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)</p> <p>٢ - بيانات كل من الحكم الصادر بالبراءة والحكم الصادر بالإدانة ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		تسبب الحكم الإستثنائي القاضي بالبراءة . ما يكفي لسلامته ؟
		مثال في جريمة قتل خطأ .
٦٣٨	١٣٠	(الطعن رقم ٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٣ — مساءلة المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من تقصيره في صيانة ملكه وترميمه . التزام المستأجر بالترميم والصيانة . لا يعفى المالك من المسؤولية قبل الغير . إلا إذا تحقق من قيام المستأجر بما التزم به .
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٤ — متى تتحقق جريمة القتل والإصابة الخطأ في حق مالك البناء ؟
		نطاق مسؤولية جهة الإدارة عن التراخي في إخلاء المساكن المعرضة للانهدام ؟
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٥ — جواز أن يكون الخطأ مشتركا بين المتهم وغيره . مساءلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة .
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٦ — السرعة التي تصلح أساسا للمساءلة الجنائية في جريمة القتل خطأ . هي التي تتجاوز ما تقتضيه ظروف الحال وملائساته .
٧٢٨	١٤٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٧ — تقدير سرعة السيارة كعنصر من عناصر الخطأ . موضوعي .
٧٢٨	١٤٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٨ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي .
٨١٧	١٦٣	(الظمن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٦٩٦	١٤٠	(والظمن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٩ — مجرد اعتراض السياوة ليلا للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ .
٨١٧	١٦٣	(الظمن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٠ — تقدير توافر السببيه بين الخطأ والنتيجة . أمر موضوعي .
٨٢٢	١٦٤	(الظمن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١١ — الإنسان لا يسأل إلا عن خطئه الشخصي . عدم مسئولية صاحب المركب جنائيا أو مدنيا عن خطأ الملتزم بتسييره ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص .
٩٩٣	١٩٤	(الظمن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٢ — جريمة القتل الخطأ . أركانها : خطأ وضرر ورابطة سببيه . وجوب تبيان الحكم هذه الأركان وإلا كان معيبا .
٩٩٣	١٩٤	(الظمن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٣ — إنقطاع علاقة السببيه بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة . إمتناع مسئولية المخطئ إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .
٩٩٣	١٩٤	(الظمن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		راجع أيضا : إثبات .
		(القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٧٢٨) .

الصفحة	القاعدة	
		قتل عمد
		١ - لا تلازم بين القصد الجنائي وسبق الاصرار . مثال لتسبيب غير معيب في استبعاد ظرف سبق الاصرار مع قيام نية القتل .
٥٣١	١١١	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ - القصد الجنائي : أمر باطنى يضمه الجانى وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأعمال المادية المحسوسة التى تصدر عنه .
٥٣١	١١١	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٣ - ماهية الاتفاق على ارتكاب الجريمة . إمكان وقوع الجريمة بعد الاتفاق عليها مباشرة أو لحظة تنفيذها تحقيقا لقصد مشترك بين الجناة هو الغاية النهائية من الجريمة .
		ثبوت أن كلا من المتهمين كان متويا القتل مع الآخرين ومباشرة فعل الاعتداء فى سبيل تنفيذ مقصدهم المشترك . مسألة كل منهم باعتباره فاعلا ولو لم تنشأ الوفاة عن فعلته ونشأت عن فعله زميله . مثال لتسبيب غير معيب فى هذا الصدد .
٥٣١	١١١	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٤ - ثبوت ارتكاب المتهمين جريمة القتل للعمد دون سبق إصرار أو اتفاق سابق بينهم . مساءلتهم جميعا عن تلك الجريمة دون تحديد الإصابات التى أحدثها كل منهم رغم ثبوت أن بعض تلك الإصابات لا دخل له فى إحداث الوفاة . قصور .
٦٣٤	١٢٩	(الطعن رقم ٨٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — سبق الاصرار . ماهيته ؟ ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص .
٧٤٢	١٥١	(الظمن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٥٣١	١١١	(والظمن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٨٣٢	١٦٦	(والظمن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٦ — ليس في سبق استعمال الحبل مشجبا للثياب ماينفى قيام النية على اعداده للقتل .
٧٤٣	١٥١	(الظمن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٧ — سبق الاصرار . ماهيته ؟ لاتعارض بين نفى الحكم قيام ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين وبين ثبوت اتفاقهم على الاعتداء على المجنى عليهم . مساءلتهم عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليهم تنفيذا لهذا الاتفاق دون تحديد محدد الاصابات التي أدت إلى وفاتهم . لا خطأ .
٧٨٠	١٥٧	(الظمن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		٨ — قصد القتل . ماهيته ؟ استخلاصه أمر موضوعي .
٧٨٠	١٥٧	(الظمن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
٥٣١	١١١	(والظمن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٨٣٢	١٦٦	(والظمن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٥٩	١٧٢	(والظمن رقم ٦٧٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٩ — توافر سبق الاصرار رغم احتساء الاتهم للحمو . مادام أنه أقدم على احتسائه حتى يقوى قلبه على ارتكاب الجريمة التي دبر لها في هدوء وروية .
٨٣٢	١٦٦	(الظمن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - جريمة القتل العمد . أركانها ؟ نية القتل . ماهيتها ؟ مثال لتسبيب معيب في استخلاصها . (الطعن رقم ٦٧٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ١٧٢ ٨٥٩
		١١ - تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الاصرار إلى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة إلى الطاعنين دون تنبيههما إلى ذلك . إخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقررة للجرائم المسندة إلى الطاعنين بمجردة عن هذا الظرف ، ما دام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان . (الطعن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) ١٩١ ٩٦٦
		راجع أيضا : أسباب الإباحة . (القاعدة رقم ١٩٠ بالصحيفة رقم ٩٦٠) . وحكم . (القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٦٠٢) . ومحكمة الإعادة . (القاعدة رقم ١٦٠ بالصحيفة رقم ٨٠٢) .
		قذف
		١ - ركن العلانية في جريمة القذف في حق الموظف العام . متى يتوافر ؟ مثال لتسبيب غير معيب . (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ٩٦ ٤٥٨
		٢ - شرط عدم العقاب على القذف الموجه إلى الموظف العام ؟ عدم جواز إثارة الجدل الموضوعي أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ٩٦ ٤٥٨

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الطعن المتضمن قذفا في حق الموظفين العموميين أو من في حكمهم . شرط إباحته ؟ (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ٩٦
٤٥٨	٩٦	...
		قرارات وزارية
		١ - نطاق سريان المادة الأولى من قرار وزير التكوين رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٧ في شأن نقل الفول البلدى الصحيح والمجروش خارج حدود المحافظات ؟ مثال لتسيب غير معيب . (الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ٩٩
٤٧٣	٩٩	...
		٢ - التفات المحكمة عن الرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . لا يعيب حكمها . مثال في شأن تحديد الحد الأدنى لأجور العمال في المنشآت الصناعية متى تجاوزوا الثامنة عشرة سنة . (الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١١٦
٥٥٨	١١٦	...
		٣ - كون السلعة مدرجة بالجدول الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . كفايته لسريان التنظيم المبين بالقرارين الوزاريين رقمي ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ و ٥٥ لسنة ١٩٥٣ دون اشتراط أن تكون السلعة مسعرة بالفعل بموجب قرار أو بإدراجها في جدول الأسعار . (الطعن رقم ٢١٦٤ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ١٣٤
٦٥٥	١٣٤	...
		٤ - تعيين أعمال الوظيفة . بمقتضى قانون أو لائحة . أو بتكليف من رئيس مختص . ولو صدر قرار وزارى بتنظيم العمل بين الموظفين . (الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩) ١٧٣
٨٦٢	١٧٣	...

الصفحة	القاعدة	قضاة
		<p>اقتصار عمل القاضى على المشاركة فى تلاوة الحكم . لا يبطله ولو كان عضوا فى الهيئة التى أصدرت الحكم الاستثنائى المنقوض .</p>
٦٨٥	١٣٩	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		<p>قوة الأمر المقضى</p> <p>١ - حكم البراءة لا يحوز قوة الأمر المقضى بالنسبة لجريمة لم ترفع بها الدعوى الجنائية .</p>
٧١٩	١٤٥	(الطعن رقم ١٤٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		<p>٢ - حجية قرارات مستشار الإحالة محدودة . صدورها لا يمنع من إعادة التحقيق عن الواقعة ذاتها . إذا ظهرت دلائل جديدة عملا بالمادة ١٩٧ أ . ج .</p>
٩٢٦	١٨٣	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		<p>٣ - صيرورة حكم محكمة أول درجة فى شقه القاضى ببراءة أحد المتهمين نهائيا حائزا لحجية الشيء المقضى فيه طالما أن النيابة لم تستأنفه .</p>
٩٤٤	١٨٧	(الطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		<p>راجع أيضا : إثبات .</p> <p>(القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ٧٦٣)</p>
		<p>قوة قاهرة</p> <p>انقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة . لامتناع مسئولية المخطئ إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .</p>
٩٩٣	١٩٤	(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

(م)

مأمورو الضبط القضائي . مؤسسات عامة . محال
صناعية وتجارية . محاماة . محضر الجلسة . محكمة
إستئنافية . محكمة الإعادة . محكمة الجنايات . محكمة
الجنح . محكمة الموضوع . محكمة النقض . مسئولية
جنائية . مسئولية مدنية . مستشار الإحالة .
مصادرة . معارضة . مقاصة . ملكية . مواد مخدرة .
موانع العقاب . موظفون عموميون .

مأمورو الضبط القضائي

١ - مباشرة النيابة للتحقيق . صحة قيام مأموري الضبط
إلى جانبها بواجباتهم . المادة ٢٤ إجراءات . على هؤلاء
المأمورين إرسال محاضرهم للنياية لتكون عنصرا من عناصر
الدعوى تحقق ما ترى تحقيقه منها . حق المحكمة في الاستناد
إلى ما ورد بهذه المحاضر .

٦٥٩ ١٣٥ ... (الطن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩)

٢ - حق مأمور الضبط في سؤال المتهم دون استجوابه .
التعويل على اعتراف المتهم في هذا السؤال . صحيح .

٦٥٩ ١٣٥ ... (الطن رقم ٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩)

٣ - حق مأمور الضبط في الاستعانة بمدرسيه من غير
رجال الضبط .

٦٧٢ ١٣٧ ... (الطن رقم ١٣٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/٥/١٩٦٩)

٤ - حالة التلبس . إباحتها لغير رجل الضبط . التحفظ
على المتهم واقتياده إلى مأمور الضبط المختص .

٧٢٢ ١٤٦ ... (الطن رقم ١٦٤ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/٥/١٩٦٩)

الصفحة	القاعدة	
		٥ - انصراف الخطاب الموجه من الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أى إجراء فيها إلى النيابة العامة وحدها دون غيرها من جهات الاستدلال .
٧٨٧	١٥٨	(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٦ - متى تتحرك الدعوى الجنائية : بالتحقيق الذى تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تنديه من مأمورى الضبط القضائى وكذلك برفع الدعوى أمام جهات الحكم .
		إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تبدأ بها الدعوى ولو فى حالة التلبس بالجريمة .
٧٨٧	١٥٨	(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٧ - لمأمور الضبط القضائى الاستعانة بأهل الخبرة أثناء جمع الاستدلالات .
٧٨٧	١٥٨	(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٨ - تنفيذ إذن التفتيش بمعرفة غير من عين فيه بالذات من مأمورى الضبط القضائى . غير جائز .
٨٩٠	١٧٨	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٩ - طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكولة لرجل الضبط تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . مثال .
٨٩٠	١٧٨	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٠ - تكشف الجريمة عرضا أثناء التفتيش لضبط جريمة أخرى . الجريمة العارضة تكون فى حالة تلبس . حق مأمور الضبط أن يمضى فى الإجراءات بشأنها بناء على الحق

الصفحة	القاعدة	
		المحول له في أحوال التلبس بالجريمة . المادتان ٤٦ ، ٤٧ إجراءات . لا إستنادا إلى إذن التفتيش الذي انتهى أثره بظهور الجريمة الجديدة .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠) راجع أيضا : تفتيش (القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٧٣)
		مؤسسات عامة
		١ - مناط اعتبار الورقة رسمية أو أنها محرر لإحدى الشركات المساهمة ؟ خلو المحرر من علامة تشهد أو تشير إلى أنه من محررات المؤسسة العامة . لا يؤثر في اعتباره كذلك . مادام يحمل توقيعاً لمفوض المؤسسة .
٥٢٢	١١٠	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١) ٢ - مساواة المشرع بين أموال الواحدات الاقتصادية التابعة للأشخاص المعنوية العامة وبين أموال هذه الأشخاص وأموال الدولة .
		سريان المادة ١١٣ مكررا من قانون العقوبات على العاملين بالجمعيات التعاونية المملوكة جميعها للأفراد . ولو كانت خاضعة لإشراف إحدى الجهات الحكومية أو المؤسسات العامة .
٧٤٨	١٥٢	(الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ٣ - شمول اختصاص الرقابة الإدارية للجهاز الحكومي وفروعه والجهات العامة والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها

الصفحة	القاعدة	
٨٦٢	١٧٣	<p>وأجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالا عامة وجميع الجهات التي تسهم الدولة فيها على أى وجه .</p> <p>(الطعن رقم ٦٧٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)</p> <p>راجع أيضا : إثبات</p> <p>(القاعدة رقم ١١٠ ص ٥٢٢)</p> <p>محال صناعية وتجارية</p> <p>عدم جواز الطعن بطريق المعارضة في الأحكام الصادرة عن درجتى التقاضى في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة له .</p>
٤٧١	٩٨	<p>(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)</p> <p>محاماة</p> <p>الجمع بين المحاماة والوظائف العامة أو الخاصة . الأصل فيه . الحظر . استثناء من ذلك . جواز الجمع بين المحاماة والتوظيف في الهيئات العامة والمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها وشركات القطاع العام . المادة ٥٢ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة .</p> <p>أثر خلو الأوراق مما يمس توافر الشروط العامة للقيد في جدول المحامين المنصوص عليها في المادة ٥١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ الخاص بالمحاماة ؟</p> <p>(الطعن رقم ١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥) نقابات</p> <p>راجع أيضا : تحقيق</p> <p>(القاعدة رقم ١١٩ بالصحيفة رقم ٥٧٨)</p>
٤٤٥	١	

الصفحة	القاعدة	ودفاع
		(القاعدتان رقما ١٠٤ و ١٤٧٤ بالصحيفتين رقمي ٧٢٨٤٤٩٨)
		محضر الجلسة
		محضر الجلسة حجة بما تدون فيه . مادام لم يصحح وفق القانون .
٨٣٩	١٦٧	(الطن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		محكمة استئنافية
		”الإجراءات أمامها“
		١ - عدم التزام المحكمة - بعد إقفالها باب المرافعة وحجزها القضية للحكم - بإجابة طلب إعادتها إلى المرافعة لتحقيق طلب ضمنه الدفاع في مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة .
٤٥٨	٩٦	(الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ - المحكمة الاستئنافية إنما تقضي في الأصل على مقتضى الأوراق . عدم التزامها بإجراء تحقيق أو سماع شهود إلا ما تستكمل به النقص الذي شاب إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة أو ما ترى هي لزوما لإجرائه .
٤٥٨	٩٦	(الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٤٤٩	٩٥	(والطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٥٨٧	١٢١	(والطن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦١٦	١٢٦	(والطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٣٨	١٣٠	(والطن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٩٧٦	١٩٣	(والطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — النعى على المحكمة عدم سماحها بشهود الإثبات . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . (الطن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١٢١
٥٨٧	١٢١	٤ — الأحوال التي يوجب فيها الشارع على المحكمة الاستئنافية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ؟ ليس من بينها حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم . على المحكمة في هذه الحالة تصحيح البطلان والحكم في الدعوى . لا ينال من ذلك عدم فصل محكمة أول درجة في الدفوع المبدأة من المتهمين عند فصلها في الموضوع . (الطن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) ١٨٧
٩٤٤	١٨٧	”تسبب أحكامها“ : ١ — تحقيق محكمة أول درجة شفوية المرافعة . سكوت الطاعن عن طلب سماع أحد من الشهود أمام محكمة ثانية درجة . تعويل هذه المحكمة على أقوال الشهود في التحقيقات دون سماعهم . لا خطأ . (الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ٩٥
٤٤٩	٩٥	٢ — تسبب الحكم الاستئنافي القاضي بالبراءة . ما يكفي لسلامته ؟ مثال في جريمة قتل خطأ . (الطن رقم ٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ١٣٠
٦٣٨	١٣٠	محكمة الإعادة عدم تفيد محكمة الإعادة بما ورد في الحكم المنقوض وفي حكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى . مخالفة قضاء الإعادة لحكم النقض . عدم اعتبارها بذاتها وجها للطعن . (الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢) ١٦٠
٨٠٢	١٦٠	

محكمة الجنايات

”الإجراءات أمامها“

١ - وجوب أن تكون إجراءات المحاكمة في الجنايات في مواجهة المتهم ومحاميه . مادام قد مثل أمام المحكمة . مثال لمحاكمة معينة .

٨٤٩ ١٧٠ ... (الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

٣ - التزام المتهم بإعلان الشهود الذين يرى مصالحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات . لا ينحل بالأسس الجوهرية للمحاكمة الجنائية التي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم .

حق المتهم طلب سماع شهود للواقعة إستبانت أسماؤهم لأول مرة أثناء المحاكمة .

٨٧٦ ١٧٤ ... (الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

”إختصاصها“ :

١ - إختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه . بنوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء .

٥٣٩ ١١٢ ... (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

٢ - المعول عليه في تحديد الإختصاص النوعي ابتداء . هو الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى .

إختصاص محكمة الجنايات بجرائم المادة ٥١ عقوبات .

٥٣٩ ١١٢ ... (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعد	
		”الطعن في أحكامها“
		١ — ميعاد الطعن في الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها . بدؤه من يوم صدوره . علة ذلك ؟ (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٥٣٩	١١٢	...
		٢ — الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . جوازه إذا كان سيقابل حتما من المحكمة الأخرى بعدم اختصاصها . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٥٣٩	١١٢	...
		محكمة الجنح
		١ — اختصاص المحاكم الجنائية . العبرة فيه . بنوع العقوبة التي تهدد الجاني ابتداء . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٥٣٩	١١٢	...
		٢ — المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي ابتداء . هو الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٥٣٩	١١٢	...
		محكمة الموضوع
		”الإجراءات أمامها“ .
		١ — الطالب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه ؟ (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٤٥٨	٩٦	...
		٢ — عدم التزام المحكمة — بعد إقفالها باب المرافعة وحجزها القضية للحكم — بإجابة طلب إعادتها إلى المرافعة لتحقيق طلب ضمنه الدفاع في مذكرة بشأن مسألة يريد تحقيقها بالجلسة . (الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
٤٥٨	٩٦	...

الصفحة	القاعدة	
		٣ — خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود . لا يبطله . للاثم في هذه الحالة أن يتمسك أمام محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من أوجه النقص .
٥٧٨	١١٩	(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) "سلطتها في تعديل وصف التهمة" .
		١ — حق المحكمة في تعديل وصف التهمة . ما دام أن الواقعة الواردة بأمر الإحالة هي ذاتها أساس الوصف الجديد .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) ٢ — عدم التزام المحكمة بتنبية الدفاع عند تعديل وصف التهمة بما ينطبق عليه المادة ١٠٩ مكررا عقوبات بدلا من الوصف المنطبق عليه المادة ١٠٦ مكررا عقوبات .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦) "سلطتها في تقدير الدليل" .
		١ — للمحكمة القضاء بالإبراء متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم . شرط ذلك ؟
٤٤٩	٩٥	(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ٢ — حرية القاضي الجنائي في استمداد اقتناعه من أى دليل يطمئن إليه . ما دام لهذا الدليل مأخذه من الأوراق .
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧) ٣ — حق محكمة الموضوع بالأخذ باعتراف المتهم وبأقوال متهم على آخر ولو كانت واردة في محضر الشرطة أو في تحقيق إداري . ولو عدل عنها المتهم في مراحل التحقيق الأخرى .
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)

الصفحة	الفاصلة	
		٤ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تطعن إليه من أقوال الشهود وإطراح أقوال من لا تثق في شهادتهم .
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٥ — عدم التزام المحكمة أن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها .
٤٩٨	١٠٤	(الطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٦ — تحصيل أقوال الشاهد وتفهم سياقها ومعرفة صراميتها . موضوعي . شرطه ؟
٥٠٩	١٠٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٧ — حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع العناصر المطروحة عليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكلفة الممكنات العقلية : شرط ذلك : أن يكون استخلاصها سائفا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .
٥٢٢	١١٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٤٧٦	١٠٠	(والطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٨/٤/٧)
٤٩٨	١٠٤	(والطعن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٦٠٩	١٢٥	(والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٤٢	١٣١	(والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٧١١	١٤٣	(والطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٨٣٢	١٦٦	(والطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٨ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بما ترتاح إليه من أدلة وعناصر سائفة وإطراح ما عداها . عدم التزامها بالرد على كل دليل على حدة . كفاية الرد الضمني المستفاد من القضاء بالإدانة

الصفحة	القاعدة	
		استنادا إلى أدلة الثبوت .
		الجدل الموضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى وتكوينها
		عقيدها . عدم جواز إثارتها أمام محكمة النقض .
٥٥٨	١١٦	(الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٩٦	١٤٠	(والطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٩ — المفاضلة بين تقارير الخبراء . من إطلاقات محكمة
		الموضوع بغير معقب عليها .
٥٢٢	١١٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		١٠ — الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى . من
		وسائل الدفاع . خضوعه لتقدير محكمة الموضوع .
٥٨٢	١٢٠	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		١١ — اقرار شاهد الاثبات كتابة بما يتضمن عدوله عن
		اتهام الطاعن . هو قول جديد منه . للمحكمة . عدم الأخذ به
		دون بيان سبب ذلك . أخذها بأدلة الثبوت مؤداه اطراح ذلك
		القرار .
٥٨٧	١٢١	(الطعن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		١٢ — انتفاء التناقض بين دليلين فنيين متوالين في الزمن عن
		مدى العاهة . مثال .
		قاضي الموضوع فيما يأخذ أو يدع من تقارير الخبراء .
		لامعقب عليه .
٦٠٥	١٢٤	(الطعن رقم ٣٣٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		١٣ — العبرة في المحاكمات الجنائية . باقتناع القاضي بناء
		على الأدلة المطروحة عليه .
٦٠٩	١٢٥	(الطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٤ — كفاية كون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومتبعة في اقتناع المحكمة . عدم جواز النظر إلى دليل بعينه منها لمناقشته على حدة .
٦٠٩	١٢٥	(الطن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٨٩٥	١٧٩	(والطن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٥ — وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .
٦٤٢	١٣١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		١٦ — أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده : إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٦٤٢	١٣١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٤٩٨	١٠٤	(الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		١٧ — عدم جواز مصادرة محكمة الموضوع في عقيدتها أو مجادلتها — أمام محكمة النقض — فيما اطمأنت إليه مما يدخل في صلتها في تقدير الدليل .
٦٤٢	١٣١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		١٨ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . مرجعه إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
		عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لجدية التحريات . أمام محكمة النقض .
٦٤٢	١٣١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٥٧٨	١١٩	(والطن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		١٩ — الاتجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها ما دام يقيمها على ما ينتجها .
٦٤٢	١٣١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٦٧٣	١٣٧	(والطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٢٠ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن . موضوعي .
		أخذ المحكمة بتقرير الخبير . مفاده أن ما وجه إليه من مطاعن لا يستحق الالتفات إليها . الجدل الموضوعي . لا شأن للمحكمة النقض به .
٧٤٨	١٥٢	(الطن رقم ٦٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٢١ — الشهادة المرضية دليل من أدلة الدعوى . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع .
٧٨٧	١٥٨	(الطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٢٢ — كفاية الشك في صحة اسناد التهمة للقضاء ببراءة المتهم . ما دام أن الحكم قد أورد واقعة الدعوى وأدلة الاتهام وأفصح عن عدم اطمئنانه إليها .
٨٠٢	١٦٠	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٢٣ — التقارير الطبية في ذاتها . لا تدل على وقوع الحادث من المتهم . هي دليل مؤيد لأقوال الشهود . صحة التفات الحكم عن طلب مناقشة الطبيب الشرعي لبيان ما إذا كانت إصابة المدعى المدني تحدث وفق تصوير الشهود . ما دام أن الحكم لم يأخذ بهذا التصوير .
٨٠٢	١٦٠	(الطن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٢٤ — تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء والأخذ بما جاء بها عن حصول الواقعة على وجهها المحتمل . موضوعي .
١٧	١٦٣	(الطن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٩٥	١٧٩	(والطن رقم ٦٤٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢٥ — حق محكمة الموضوع في الأخذ بقول للشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما عداه . عدم التزامها ببيان علة ذلك ولا تحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى ما دام له أساس فيها .
٨٣٢	١٦٦	(الظعن رقم ٦٤٨ لسنة ٢٩ ق جلسة — ١٩٦٩/٦/٢)
٨١١	١٦٢	(والظعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٢٢	١٦٤	(والظعن رقم ٢٠٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٠)
٩٧٠	١٩٢	(والظعن رقم ٩٢٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٢٦ — تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستلزم على الملاءمة والتوفيق . مثال لتسييب غير معيب .
٨٣٢	١٦٦	(الظعن رقم ٦٤٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨١١	١٦٢	(والظعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٢٧ — مجرد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة دون طلب إجراء تحقيق معين . جدل موضوعى فى تقدير الدليل . استقلال محكمة الموضوع به . مثال .
٨٤٥	١٦٩	(الظعن رقم ٢١٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٢٨ — المرجع فى تقدير الدليل . إلى محكمة الموضوع . لها أن تأخذ بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .
٨٨٦	١٧٧	(الظعن رقم ٧٩٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
٥٨٢	١٢٠	(والظعن رقم ٦٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٧٢٢	١٤٦	(والظعن رقم ١٦٤ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
٧٨٠	١٥٧	(والظعن رقم ٦٥١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ — حق محكمة الموضوع في تكوين اعتقادها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى . اطمئنانها إلى أن المنزل الذي فتش هو للطا من . لا عيب .
٩٠٢	١٨٠	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٣٠ — تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من اعتراضات ومطاعن . موضوعي . عدم قبول مصادرة المحكمة في تقديرها . مثال في أخذ المحكمة بتقرير لجنة مشكلة لمراجعة حسابات .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٧٨٧	١٥٨	(والطن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٣١ — إحالة المحكمة في بيان الأوراق المزورة إلى ما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى كدليل . لا عيب .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٣٢ — تقدير الأدلة إلى كل متهم . من اختصاص محكمة الموضوع . حقها في الإطمئنان إليها قبل متهم دون آخر .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨٠١ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٣٣ — أخذ المحكمة بإعتراف المتهم في حق نفسه وحق غيره في أي دور من أدوار التحقيق . صحيح . ولو عدل عنه بعد ذلك .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٦٠٩	١٢٥	(والطن رقم ٥١٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٨٩٠	١٧٨	(والطن رقم ٥٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٣٤ — حرية حكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم . من إطلاقاتها .
٩٤٤	١٨٧	(الظن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٣٥ — الاعتراف في المسائل الجنائية . طبيعته : من عناصر الاستدلال التي تملك المحكمة كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات .
		انتهاء المحكمة إلى صحة الدليل المستمد من الاعتراف . مفاده : أطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به .
٩٧٠	١٩٢	(الظن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
٩١٢	١٨٢	(والظن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		”سلطانها في تقدير جدية التحريات“ .
		١ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي .
٨٨٦	١٧٧	(الظن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
٩٧٦	١٩٣	(والظن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		٢ — الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن مستندة في ذلك إلى أدلة سائغة .
٨٨٦	١٧٧	(الظن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٣ — حق المحكمة في الاطمئنان إلى أن الطاعنة تسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحريات .
٨٨٦	١٧٧	(الظن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		٤ - لا يقدح في جدية التحريات . أن يسفر التفتيش عن ضبط غير ما انصبت عليه هذه التحريات . العبرة في صحة الأعمال الإجرائية أو بطلانها . بالمقدمات لا بالنتائج .
٩٧٦	١٩٣	(الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠) " سلطاتها في تقدير صحة التفتيش " .
		١ - تنفيذ إذن التفتيش بمعرفة غير من عين فيه بالذات من مأموري الضبط القضائي . غير جائز .
٨٩٠	١٧٨	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٢ - طريقة تنفيذ إذن التفتيش . موكولة لرجل الضبط تحت إشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . مثال .
٨٩٠	١٧٨	(الطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		راجع أيضا : تهريب . (القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٧٩٥) .
		وقتل عمد . (القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٣١) .
		" سلطاتها في تجزئة الدليل " .
		١ - حق محكمة الموضوع في تجزئة الدليل والأخذ منه بما تظمن إليه والالتفات عما عداه دون أن يعد هذا تناقضا يعيب حكمها . مثال في قتل خطأ .
٤٤٩	٩٥	(الطعن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ - حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشهود . حده : أن يكون فيما يمكن فيه التجزئة بأسباب خاصة بمتهم أو متهمين

الصفحة	القاعدة	
		بذاوتهم لا باعتبارات عامة تنصرف إلى كل المتهمين وتصدق في حقهم جميعا . مثال لتسبيب معيب .
٥٧٢	١١٨	(الطن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣ — عدم التزام المحكمة ببيان المبررات التي دعته إلى تجزئة الشهادة . تعرضها إلى بيان تلك المبررات . وجوب ألا يقع تناقض بينها وبين الأسباب الأخرى التي أوردتها في حكمها بما من شأنه أن يجعلها متخاذلة متعارضة لا تصلح لأن يبنى عليها النتائج القانونية التي رتبها الحكم عليها . مثال .
٥٧٢	١١٨	(الطن رقم ٥٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		”سلطتها في تقدير جدية طلبات الدفاع والرد عنها“ .
		١ — التفات الحكم الصادر بالبراءة عن الرد على أحد أدلة الإتهام . لا يعيبه . ما دام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة فطنت إليه .
٤٤٩	٩٥	(الطن رقم ٢٢٠٢ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — أوجه الدفاع الموضوعية . لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة .
٤٩٨	١٠٤	(الطن رقم ٢٢٢٠ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٣ — متى تلتزم محكمة الموضوع بإجابة طلب المعاينة .
٦٤٢	١٣١	(الطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٤ — متى لا تلتزم المحكمة بإجابة طلب المعاينة؟
		عدم جواز مصادرة المحكمة في اطمئنانها إلى أقوال الشهود .
٦٧٣	١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٥ — عدم التزام المحكمة بنسب خير آخر في الدعوى .
٧٨٧	١٥٨	(الطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٦ — حق المحكمة في الاعتراض عن دفاع المتهم وعن تحقيقه .
		متى كان غير مشجع . وبشرط بيان حلة اعتراضها .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٧ — الطعن بالتزوير في أوراق الدعوى . من وسائل الدفاع .
		خضوعه لتقدير المحكمة . عدم التزامها بإجابه . أساس ذلك ؟
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٨ — عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه
		الموضوعي .
		إطاعتان المحكمة إلى الأدلة . يفيد إطراحها ما ساقه الدفاع
		لحملها على عدم الأخذ بها .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٩ — الدفاع القانوني الظاهر البطلان . لا يستوجب ردا .
٩١٢	١٨٢	(الطعن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		١٠ — وجوب أن يكون الدفاع الجوهرى — كما تلتزم المحكمة
		بالرد عليه — جديا يشهد له الواقع ويسانده .
٩٧٠	١٩٢	(الطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		”سلطتها في تقدير توافر أركان الجريمة“ .
		١ — ركن العلانية في جريمة القذف في حق الموظف العام .
		متى يتوافر ؟
		مثال لتسبب غير معيب .
٤٥٨	٩٦	(الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)

الصفحة	القاعدة	
		٢ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوائه الكيد والإضرار بالمبلغ ضده .
		تقدير توافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب .
		موضوعي .
		مثال لتسبيب غير معيب في صدد التدليل على سوء النية في جريمة البلاغ الكاذب .
٤٥٨	٩٦	(الطن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٣ - القصد الجنائي : أمر باطنى يضممه الجنائي وتدل عليه بطريق مباشر أو غير مباشر الأفعال المادية المحسوسة التي تصدر عنه .
		استخلاص نية القتل . موضوعي .
٥٣١	١١١	(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٨٤٢	١٦٨	(والطن رقم ٦٤٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٤ - البحث في حصول الضرر من عدمه . موكل إلى محكمة الموضوع . عدم امتداد رقابة محكمة النقض إليه .
٦١٦	١٢٦	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٥ - حق محكمة الموضوع في استمداد عقيدتها في حصول التبديد من أى عنصر من عناصر الدعوى .
٦١٦	١٢٦	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٦ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي .
		متى تتحقق جريمة القتل والإصابة الخطأ في حق مالك البناء؟

الصفحة	القاعدة	
		نطاق مسئولية جهة الإدارة عن التراخي في إخلاء المساكن المعرضة للانهباء ؟
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٨١٧	١٦٣	(والطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٧ — جواز أن يكون الخطأ مشتركاً بين المتهم وغيره . مسائلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة .
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٨ — المرأة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة القتل خطأ . هي التي تجاوز ما تقتضيه ظروف الحال وملابساته .
٧٢٨	١٤٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٩ — تقدير سرعة السيارة كمعصر من عناصر الخطأ . موضوعي .
٧٢٨	١٤٧	(الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		١٠ — مجرد اعتراض للسيارة ليلاً للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ .
٨١٧	١٦٣	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١١ — تقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة . أمر موضوعي .
٨٢٢	١٦٤	(الطعن رقم ٢٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٢ — القبض على الشخص . ماهيته ؟ التعذيبات البدنية . عدم اشتراط درجة معينة من الجسامة فيها . تقديرها موضوعي .

الصفحة	القاعدة	
٨٥٣	١٧١	<p>مثال لتسبب غير معيب في جريمة قبض وحبس بدون وجه حق مقترن بتعذيبات بدنية .</p> <p>(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)</p> <p>راجع أيضا : نماذج صناعية .</p> <p>(القاعدة رقم ١٠٢ بالصيغة رقم ٤٨٧)</p> <p>”سلطانها في تقدير توافر سبق الاصرار“.</p> <p>سبق الاصرار . ماهيته ؟ ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص .</p> <p>لا تلازم بين القصد الجنائي وسبق الاصرار . مثال لتسبب غير معيب في استبعاد ظرف سبق الإصرار مع قيام نية القتل .</p> <p>(الطن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)</p> <p>”سلطانها في تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي“.</p> <p>١ - تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي . شرط ذلك ؟</p> <p>استدلال الحكم على نفي حالة الدفاع الشرعي إلى تعدد إصابات المجنى عليه وشدها ، وإلى إطلاق جميع طلقات مسدسه .</p> <p>استدلال معيب . أساس ذلك .</p> <p>(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)</p> <p>(والطن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)</p> <p>٢ - العبرة في قيام حالة الدفاع الشرعي . هي باعتقاد المتهم أو تصوره . متى أقيم ذلك على أسباب مقبولة .</p> <p>متى يقضى بنقض الحكم لطامن وغيره من الطاعنين ؟</p> <p>(الطن رقم ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)</p>
٥٣١	١١١	
٩٠٢	١٨٠	
٩٦٠	١٩٠	
٩٦٠	١٩٠	

الصفحة	القاعدة	
		”سلطانها في تقدير العقوبة“
		٣ — تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا . موضوعي .
٩١٢	١٨٢	(الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		محكمة النقض
		”سلطانها عند الطعن لثاني مرة“
		إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . نسخ الالتزام بالتعويض المنصوص عليه في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض في تصحيحه جزئيا دون تحديد جلسة ولو كان الطعن لثاني مرة . أساس ذلك ؟
٦٨٥	١٣٩	(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		راجع أيضا : نقض .
		(القاعدة رقم ١٠١ بالصيغة رقم ٤٨٤)
		مسئولية جنائية
		١ — مساءلة المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من تقصيره في صيانة ملكه وترميمه . التزام المستأجر بالترميم والصيانة . لا يعفى المالك من المسؤولية قبل الغير . إلا إذا تحقق من قيام المستأجر بما ألزم به .
٦٩٦	١٤٠	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٢ — تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا . موضوعي .

الصفحة	القاعدة	
		متى تتحقق جريمة القتل والإصابة الخطأ في حق مالك البناء ؟
		نطاق مسئولية جهة الإدارة عن التراخي في إخلاء المساكن المعرضة للانهدام ؟
٦٩٦	١٤٠	(الظن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٨١٧	١٦٣	(والظن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٣ — جواز أن يكون الخطأ مشتركاً بين المتهم وغيره . مساءلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة .
٦٩٦	١٤٠	(الظن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٤ — السرعة التي تصلح أساساً للمساءلة الجنائية في جريمة القتل خطأ . هي التي تتجاوز ما تقتضيه ظروف الحال وملابساته .
٧٢٨	١٤٧	(الظن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٥ — تقدير سرعة السيارة كعنصر من عناصر الخطأ . موضوعي .
٧٢٨	١٤٧	(الظن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٦ — مجرد اعتراض السيارة ليلاً للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ .
٨١٧	١٦٣	(الظن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٧ — جريمة خاط الدخان . أركانها : خلط مؤثم بفعل إيجابي وقصد مفترض . لاغناء في أحد الركبتين من الآخر .
٨٢٨	١٦٥	(الظن رقم ٢١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٨ — مناط مسئولية متولى إدارة المجل هو ثبوت إدارته وقت وقوع المخالفة .

الصفحة	القاعدة	
		مجرد اعتبار الطاعن وكيلًا للمخبر لا يفيد بذاته قيامه بالإدارة الفعلية . عدم استظهار الحكم ذلك . قصور .
٨٤٢	١٦٨	(الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٩ — الإنسان لا يسأل إلا عن خطئه الشخصي . عدم مسؤولية صاحب المركب جنائيا أو مدنيا عن خطأ الملتزم بتسييره ، إلا إذا كان العمل جاريا تحت ملاحظته وإشرافه الخاص .
٩٩٣	١٩٤	(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٠ — جريمة القتل الخطأ . أركانها : خطأ وضرر ورابطة سببية . وجوب تبيان الحكم هذه الأركان وإلا كان معيبا .
٩٩٣	١٩٤	(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١١ — إنقطاع علاقة السببية بين الخطأ والضرر بالقوة القاهرة . إمتناع مسؤولية المخطئ إلا إذا كون خطؤه بذاته جريمة .
٩٩٣	١٩٤	(الطعن رقم ١٠٩٢ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		راجع أيضا : إرتباط . (القاعدة رقم ١١٥ بالصحيفة رقم ٥٥١) . وتموين . (القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ٨٨٢) . وتهريب . (القاعدة رقم ١٥٩ بالصحيفة رقم ٧٩٥) . وقتل عمد . (القاعدة رقم ١٦٨ بالصحيفة رقم ٨٤٢)

الصفحة	القاعدة	مسئولية مدنية
		١ - تبيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية . لا تريب عليه بهـ ذلك إن هو لم يبين عناصر الضرر .
٦٨٠	١٣٨	(الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٢ - مساءلة المالك دون المستأجر عن الضرر الذي يصيب الغير من تقصيره في صيانة ملكه وترميمه . إلزام المستأجر بالترميم والصيانة . لا يعفى المالك من المسؤولية قبل الغير . إلا إذا تحقق من قيام المستأجر بما التزم به .
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٣ - تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جناثيا ومدنيا . موضوعي .
		متى تتحقق جريمة القتل والإصابة الخطأ في حق مالك البناء ؟ نطاق مسؤولية جهة الإدارة عن التراخي في إخلاء المساكن المعرضة للانهدام ؟
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٨٣٢	١٩٦	(والطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٤ - جواز أن يكون الخطأ مشتركا بين المتهم وغيره . مساءلة المتهم في هذه الحالة . صحيحة .
٦٩٦	١٤٠	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٥ - مجرد اعتراض السيارة ليلا للطريق الصحراوي محل الحادث . خطأ .
٨١٧	١٦٣	(الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	مستشار الإحالة
		١ - صحة إجراءات الإحالة والمحاكمة . ولو شاب قرار الإحالة قصور في التسبيب . مادام أن القرار قد تضمن الاتهام الذي حوكم المتهم عنه . إثارة أمر بطلان الإحالة لأول مرة أمام النقض غير مقبولة . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ١٣٧ ٦٧٣
		٢ - للمدعى بالحقوق المدنية الطعن بالنقض في الأمر الصادر من مستشار الإحالة بالألا وجه لإقامة الدعوى دون التقيد ببلوغ مقدار التعويض المدعى به نصا بما معينا . (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) ١٥٤ ٧٦٣
		٣ - نطاق حق كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية في الطعن بالنقض على الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . مقصور على الدعوى الجنائية . لا ولاية لمستشار الإحالة في الفصل في الدعوى المدنية . قضاؤه في تلك الدعوى يعتبر لغوا لا يعتد به ولا يحوز قوة الأمر المقضى . (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) ١٥٤ ٧٦٣
		٤ - وجوب اشتغال الأمر الصادر من مستشار الإحالة - سواء بإحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات أو بأن لا وجه لإقامتها - على الأسباب التي بنى عليها . المحكمة من ذلك ؟ المقصود من كفاية الأدلة في قضاء الإحالة ؟ (الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) ١٥٤ ٧٦٣
		(والطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) ١٨٣ ٩٢٦

الصفحة	القاعدة	
		٥ — القرار الصادر من مستشار الإحالة بأن لا وجه لإقامة الدعوى . خضوعه في تقديره لرقابة محكمة النقض .
٩٢٦	١٨٣	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٦ — عدم جواز النعي على مستشار الإحالة فعوده عن إجراء تحقيق لم يطلب منه .
٩٢٦	١٨٣	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٧ — عدم تحديد القانون اجلا معيناً لتحرير أسباب قرارات مستشار الإحالة وإيداعها .
٩٢٦	١٨٣	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٨ — حجية قرارات مستشار الإحالة . محدودة . صدورها لا يمنع من إعادة التحقيق عن الواقعة ذاتها إذا ظهرت دلائل جديدة عملاً بالمادة ١٩٧ أ . ج .
٩٢٦	١٨٣	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		٩ — وجوب تقيص مستشار الإحالة للدعوى وأدلتها ثم إصداره أمر مسبباً بما يراه من كفاية الأدلة أو عدم كفايتها .
٩٢٦	١٨٣	(الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		مصادرة
		أوجب القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل في حالة عدم ضبط المبالغ موضوع الجريمة الحكم إلى جانب العقوبات الأصلية بغرامة إضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بديلاً عن عقوبة المصادرة المنصوص عليها في القانون . نسبة هذه الغرامة إلى المبلغ الذي كان يتعين القضاء بمصادرته لمصلحة الخزنة بالقدر الذي لم يضبط منه كله أو بعضه قل أو أكثر . ما يضبط ترد عليه المصادرة .
٧٧٢	١٥٦	(الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)

الصفحة	القاعدة	معارضة
		<p>”المعارضة في الأحكام الحضورية الإعتبارية“</p> <p>شرطا قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى :</p> <p>المادة ٢٤١ إجراءات ؟</p> <p>عدم جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى القابل للاستئناف .</p>
٦٣١	١٢٨	<p>(الطن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)</p> <p>” ما لا يجوز المعارضة فيه من الأحكام “ .</p> <p>عدم جواز الطعن بطريق المعارضة في الأحكام الصادرة عن درجتى التقاضى فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعى والتجارية أو القرارات المنفذة له .</p>
٤٧١	٩٨	<p>(الطن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)</p> <p>” أثر الحكم فيها على الطعن بالنقض “ .</p> <p>إلغاء الحكم المطعون فيه فى المعارضة . اعتبار الطعن بالنقض المرفوع عنه من النيابة غير ذى موضوع . سقوطه .</p>
٥٢٠	١٠٩	<p>(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)</p>
		مقاصة
		<p>١ — حظر القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ كل مقاصة منطوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبى . ما يدخل فى مدلول المقاصة ؟</p>
٧٧٢	١٥٦	<p>(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - أوجب القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٤٧ المعدل في حالة عدم ضبط المبالغ موضوع جريمة المقاصة الحكم إلى جانب العقوبات الأصلية بغرامة إضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بديلا من عقوبة المصادرة المنصوص عليها في القانون . نسبة هذه الغرامة إلى المبلغ الذي كان يتعين القضاء بمصادرته لمصلحة الخزنة بالقدر الذي لم يضبط منه كله أو بعضه قل أو أكثر . ما يضبط ترد عليه المصادرة .
٧٧٢	١٥٦	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		٣ - مثال لجريمة مقاصة منظوية على تحويل نقد أجنبي .
٧٧٢	١٥٦	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		ملكية .
		راجع : إختلاس أموال أميرية
		(القاعدة رقم ١٤٨ بالصحيفة رقم ٧٣٢)
		مواد مخدرة
		١ - الاتجار في المواد المخدرة . واقعة مادية . استقلال قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها ما دام يقيّمها على ما ينتجها .
٦٤٢	١٣١	(الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٦٧٣	١٣٧	(والطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٢ - قصر الإعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على العقوبات المقررة لجرائم المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٥٤ منه . بحث هذا الإعفاء . يكون بعد إسباغ الوصف الصحيح على واقعة الدعوى .
٧٢٢	١٤٦	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة في شأن الإعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لا يعيبه . ما دامت نتيجته متفقة مع القانون .
٧٢٢	١٤٦	(الطن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٤ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي .
٨٨٦	١٧٧	(الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٥ — الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط . يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن مستندة في ذلك إلى أدلة سائفة .
٨٨٦	١٧٧	(الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٦ — حق المحكمة في الاطمئنان إلى أن الطاعنة تسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحريات .
٨٨٦	١٧٧	(الطن رقم ٧٩٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		٧ — قضاء الحكم على الطاعن بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لحرمة إحراز مخدرات بقصد الاتجار — وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد — وفي الحدود المقررة لجريمة المادة ١/٤٠ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ . عدم جدوى النعي عليه بقالة عدم انطباق المادة ٢/٤٠ من القانون المشار إليه
٩٠٢	١٨٠	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		٨ — حق محكمة الموضوع في تكوين اعتقادها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . اطمئنانها إلى أن المنزل الذي قُتس هو للطاعن . لا يجب .
٩٠٢	١٨٠	(الطن رقم ٧١٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - الأهمال الاجرائية . جريانها على حكم الظاهر . عدم إبطالها من بعد نزولا على ما ينكشف من أمر الواقع .
		صدور إذن التفتيش لضبط مخدرات . صحة ضبط ما ينكشف عرضا من جرائم . مثال .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		١٠ - تنفيذ الاجراء المشروع في حدود . لا يتولد عنه عمل باطل .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		راجع أيضا : إثبات .
		(القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٢٢)
		وعقوبة .
		(القاعدة رقم ١٠٤ بالصحيفة رقم ٤٩٨) .
		ومحكمة الموضوع .
		(القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ٨٤٥)
		موانع العقاب
		راجع : أسباب الإباحة وموانع العقاب .
		موظفون عموميون
		راجع : اختلاس أموال أميرية .
		(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٤٨)
		ودعوى جنائية
		(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٦٢)

الصفحة	القاعدة	
		ورشوة . (القواعد أرقام ١٥٣ ١٧٣ ١٧٨٤ ١٧٨٤ بالصفحات أرقام ٧٥٨ ٨٩٠٤٨٦٢)
		وقذف (القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٤٥٨)
		(ن)
		نصب . نظام عام . نقد . تقض . نماذج صناعية . نيابة عامة .
		نصب
		جريمة النصب . أركانها ؟ مثال لتسبيب غير معيب .
٩٤٤	١٨٧ (المظن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
٩٥١	١٨٨ (والمظن رقم ٨٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		راجع أيضا : إرتباط . (القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ٩٤٤)
		نظام عام
		الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية . دفع جوهري . عدم تعلقه بالنظام العام . إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . غير جائزة .
٦٨٠	١٣٨ (المظن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	نقد
		<p>١ — الإجراء المنصوص عليه في كل من المادة ٤/٩ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد — هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره . سواء بالنسبة إلى مباشرة التحقيق أو بالنسبة إلى رفع الدعوى .</p>
٥٦٥	١٧	<p>(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٢ — اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع . أحوال الطلب من تلك القيود . صدور الطلب أثره : رفع القيد رجوعا إلى حكم الأصل في الإطلاق . صدور الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد . للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الوقائع التي صدر عنها وتصح الإجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها اجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى ما دامت هذه الجرائم قد كشفت عرضا أثناء تحقيق الجريمة الأولى التي صدر الطلب بشأنها صحيحا .</p>
٥٦٥	١١٧	<p>(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تمام جريمة عدم عرض المتهم لما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي بمجرد وقوع الترك المنهي عنه في القانون عن عمد . عدم تطلب قيام الجريمة قصدا جنائيا خاصا ولا فوات ميعاد معين .
		تسبب حكم الإدانة في جريمة عدم عرض المتهم ما في حوزته من أوراق النقد الأجنبي . عدم اقتضائه التحدث صراحة عن القصد الجنائي في الجريمة .
٥٩١	١٢٢	(الطعن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٤ — إثبات الحكم تعامل المتهم في النقد الأجنبي بطريق غير مشروع ودون أن يثبتته في الدفاتر المعدة لذلك أو يورده للبنك . كفاية ذلك للرد على دفاع المتهم بأن تعامله مسموح به .
٦٥٩	١٣٥	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢)
		٥ — إقرار المتهم في محضر الضبط وتحقيق النيابة باحتفاظه بالنقد الأجنبي وعدم توريده للبنك وتعامله فيه مقابل عمولة . هو اعتراف تتحقق به عناصر جرمي التعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد .
٦٥٩	١٣٥	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٦ — اشتراط كون التعامل بالنقد الأجنبي محسوبا بواقعة معينة . غير لازم جواز انطواء هذا التعامل على عمليات متعددة .
٦٥٩	١٣٥	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٧ — تبرئة أحد المتهمين من جرمي التعامل في أوراق النقد الأجنبي وعدم عرضه على وزارة الاقتصاد . لا تأثير لذلك في تأنيب من أثبت الحكم اقترافه لتلك الجريمتين .
٦٥٩	١٣٥	(الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

٨ - لا محل لإعمال حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة للجرائم المرتبطة عند القضاء في إحداها بالبراءة أو السقوط أو الانقضاء . أساس ذلك . مثال في استيراد ونقد وتهريب جمركي .

انقضاء الدعوى الجنائية بالصلح في إحدى الجرائم لا يمنع من نظر الجرائم الأخرى المرتبطة بها .

عقوبة استيراد سبائك الذهب بغير ترخيص والتعامل في النقد الأجنبي وعدم عرضه . أشد من عقوبة التهريب الجمركي .

(الطن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ... ١٣٩ ٦٨٥

٩ - حظر التعامل في أوراق النقد الأجنبي . تناول هذا الحظر كل عملية من أي نوع تتصل بهذا النقد سواء من العمليات التي بين النص نوعها أو غيرها مما لم ينص عليها ما دام قوامها جميعها التعامل بالنقد . الأجنبي .

(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ... ١٤٣ ٧١١

١٠ - استيفاء الشيك شرائطه القانونية . اعتباره أداة دفع ووفاء كالنقد سواء بسواء . التعامل به يقع تحت طائلة التأنيب ما دام قوامه نقدا أجنبيا .

(الطن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩) ... ١٤٣ ٧١١

١١ - حظر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ كل مقاصة منظوية على تحويل أو تسوية كاملة أو جزئية بنقد أجنبي . ما يدخل في مدلول المقاصة ؟

(الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) ... ١٥٦ ٧٧٢

١٢ - أوجب القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ المعدل في حالة عدم ضبط المبالغ موضوع الجزية الحكم إلى جانب العقوبات

الصفحة	القاعدة	
		الأصلية بغرامة إضافية تعادلها باعتبارها عقوبة مالية تكميلية وجوبية بدلاً من عقوبة المصادرة المنصوص عليها في القانون . نسبة هذه الغرامة إلى المبلغ الذي كان يتعين القضاء بمصادرة لمصلحة الخزانة بالقدر الذي لم يضبط منه كله أو بعضه قل أو كثر . ما يضبط ترد عليه المصادرة .
٧٧٢	١٥٦	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		١٣ — مثال لجريمة مقاصدة منظوية على تحويل نقد أجنبي .
٧٧٢	١٥٦	(الطعن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		نقض
		” التقرير بالطعن ” .
		الطعن بالنقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده . ليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرته إلا بإذنه .
٥٠٥	١٠٥	(الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		” ميعاد الطعن ” .
		١ — ميعاد الطعن في الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنائيات بعدم اختصاصها بدؤه من يوم صدوره . علة ذلك ؟
٥٣٩	١١٢	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ — عدم قبول الطعن بالنقض المرفوع بعد الميعاد . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٨٣٩	١٦٧	(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		” الصفة في الطعن ” :
		١ — الطعن في الأحكام غير جائز إلا من المحكوم عليه الذي كان طرفاً في الخصومة وصدر الحكم على غير مصلحته بصفته التي كان متصفاً بها في الدعوى .
٥٠٥	١٠٥	(الطعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)

الصفحة	القاعدة	
		٢ — الصفة مناط الحق في الطعن . لاصفة للنياية العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها . مثال . (الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ١٤١ ٧٠٣
		٣ — لاصفة للطاعن في التحدث عن خطأ الحكم في قضائه ببراءة متهمين آخرين . (الطن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) ١٥٦ ٧٧٢
		” قبول الطعن “
		١ — ايضاح وتحديد أوجه الطعن . واجب لقبوله . (الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١١٧ ٥٦٥
		(والطن رقم ٢٢٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ١٢٢ ٥٩١
		(والطن رقم ٥٤٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) ١٥٦ ٧٧٢
		٢ — العبرة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلاً . (الطن رقم ٤٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢) ١٣٦ ٦٧٠
		” نطاق الطعن “
		١ — للمدعى بالحقوق المدنية الطعن بالنقض والأمر الصادر من مستشار الإحالة بالأوجه لإقامة الدعوى دون التقيد ببلوغ مقدار التعويض المدعى به نصاً بما معينا . (الطن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦) ١٥٤ ٧٦٣
		٢ — نطاق حق كل من النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية في الطعن بالنقض على الأمر الصادر من مستشار الإحالة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى . مقصور على الدعوى الجنائية .

الصفحة	القاعدة	
		لا ولاية لمستشار الإحالة في الفصل في الدعوى المدنية . قضاؤه في تلك الدعوى يعتبر لغوا لا يعتد به ولا يجوز قوة الأمر المقضى .
٧٦٣	١٥٤	(الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)
		٣ - شمول كل من استئناف الحكم الصادر باعتبار المعارضة كأن لم تكن والطعن فيه بطريق النقض - الحكم الغيابي المعارضة فيه . خلوا الحكم الغيابي الابتدائي مما يفيد صدوره باسم الأمه يجعله باطلا بطلانا أصليا . أخذاً للحكم الغيابي الاستئنافي - الذي قضى بتأييد الحكم الصادر باعتبار المعارضة في ذلك الحكم كأن لم تكن - بأسباب ذلك الحكم الباطل يجعله باطلا بدوره ولو استوفى ذلك البيان ما دام لم ينشئ لنفسه أسباباً قائمة بذاتها . لمحكمة النقض التعرض من تلقاء نفسها لمصلحة الطاعن لهذا البطلان ولو لم يثره في طعنه . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٨٠٨	١٦١	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		” ما يجوز الطعن فيه من الأحكام “ :
		١ - الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص . جوازه إذا كان سيقابل حتماً من المحكمة الأخرى بعدم اختصاصها .
٥٣٩	١١٢	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ - الطعن بالنقض قاصر على الأحكام النهائية الصادرة في مواد الجنايات والجناح دون المخالفات إلا ما كان منها مرتبطاً بهذه الجنايات والجناح .
٨٧٩	١٧٥	(الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٩)
		” ما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام “ .
		عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات .
٧٨٠	١٥٧	(الطعن رقم ٦٥١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/٢٦)

الصفحة	القاعدة	
		” حالات الطعن “ .
		(١) الخطأ في تطبيق القانون .
		١ — إنقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجنع بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة .
		الإجراءات القاطمة للتقادم ؟
		مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف إلى يوم نظره دون اتخاذ إجراء من الإجراءات القاطمة للمدة .
		أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
٤٦٨	٩٧	(الطعن رقم ٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — عدم جواز الطعن بطريق المعارضة في الأحكام الصادرة عن درجتى النقاضى في الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية أو القرارات المنفذة له .
٤٧١	٩٨	(الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٣ — معاملة المحكوم عليهم فى الاختلاس بالرافة والحكم عليهم بالحبس . وجوب توقيت عقوبة العزل عملاً بالمادة ٢٧ من قانون العقوبات . مثال .
٤٧٦	١٠٠	(الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٤ — ماهية جرائم عدم الاشتراك فى هيئة التأمينات الاجتماعية ، وعدم امساك سجلات لقيد أجور العمال ، وعدم تقديم الاستثمارات التى يستلزمها تنفيذ أحكام التأمين الصحى : عمدية . لارتباط بين هذه الجرائم .
		انتهاء الحكم إلى عدم توافر الارتباط بين جريمة عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله فى هيئة التأمينات الاجتماعية والجريمتين الأخرين وقضاؤه بعدم جواز الاستئناف بالنسبة لتلك الجريمة

الصفحة	القاعدة	
		باعتبارها مخالفة حكم فيها بالغرامة فلا يجوز لتتهم استئنافها . صحيح في القانون .
٥٥١	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٥ — انتهاء الحكم إلى أن عدم اشتراك المطعون ضده عن عماله لدى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية يجعله غير مسئول عن سائر الالتزامات التي يفرضها قانون التأمينات الاجتماعية . خطأ في تطبيق القانون .
٥٥١	١١٥	(الطعن رقم ٢٢٣٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨) ٦ — قضاء الحكم خطأ بعدم جواز الاستئناف . يجب هذا الخطأ محكمة الموضوع عن بحث الموضوع . وجوب القضاء بنقض الحكم والإحالة .
٦٢٧	١٢٧	(الطعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ٧ — شرطا قبول المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى : المادة ٢٤١ إجراءات . هدم جواز المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى القابل للاستئناف .
٦٣١	١٢٨	(الطعن رقم ٧٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥) ٨ — إلغاء القانون ١٩١ لسنة ١٩٦١ لرسوم الاستيراد المقررة بالقانون ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ . مؤدى ذلك . نسخ الالتزام بالتعويض المنصوص عليه في القانون ٩ لسنة ١٩٥٩ بشأن الاستيراد . حصول واقعة الدعوى بعد إلغاء تلك الرسوم . قضاء الحكم بالتعويض . خطأ . حق محكمة النقض في تصحيحه جزئيا دون تحديد جلسة واو كان الطعن لثاني مرة . أساس ذلك ؟
٦٨٥	١٣٩	(الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)

الصفحة	القاعدة	
		٩ - الأحوال التي يوجب فيها الشارع على المحكمة الإستثنائية إعادة القضية إلى محكمة أول درجة . ليس من بينها حالة بطلان الإجراءات أو بطلان الحكم . على المحكمة في هذه الحالة تصحيح البطلان والحكم في الدعوى . لا ينال من ذلك عدم فصل محكمة أول درجة في الدفع المبيد من المتهمين عند فصلها في الموضوع .
٩٤٤	١٨٧	(الطن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣) راجع أيضا : إرتباط (القاعدة رقم ١١٦ بالصحيفة رقم ٥٥٨) وإختصاص (القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٥٣٩) (ب) بطلان الحكم .
٥١٥	١٠١	١ - وجوب حضور القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم . حصول مانع لأحدهم . وجوب توقيعه على مسودة الحكم . وإلا صدر مشوبا بالبطلان . (الطن رقم ٣١ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٧٠٦	١٤٢	٢ - وجوب اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلا المراد بالتسبيب المعبر ؟ مثال لتسبيب معيب في اختلاس وتزوير . (الطن رقم ٥٣٣ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٨٤٢	١٦٨	٣ - القصور له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بخالفة القانون . (الطن رقم ٧١٠ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)

الصفحة	القاعدة	
		(ج) بطلان الإجراءات :
		على المحضر عند تسليم الإعلان إلى مأمور القسم أن يوجه إلى المعلن إليه آبا موصى عليه يخبره فيه أن الصورة سلمت إلى جهة الإدارة وأن يبين ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته . وإلا كان الإعلان باطلا .
٧٣٨	١٤٩	(الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		أسباب الطعن :
		” مالا يقبل منها “
		١ — شرط قبول أسباب الطعن بالنقض : أن تكون واضحة محددة .
٤٥٨	٩٦	(الطعن رقم ٢٢٠٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — الجدل الموضوعي حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرتها في عقيدتها أمام محكمة النقض . غير مقبول .
٥٢٢	١١٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٥٥٨	١١٦	(والطعن رقم ١٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٠٩	١٢٥	(والطعن رقم ٥١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٤٢	١٣١	(والطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
٦٨٠	١٣٨	(والطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٨٠٢	١٦٠	(والطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٢٢	١٦٤	(والطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
٨٩٠	١٧٨	(والطعن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
٩٢٦	١٨٣	(والطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
٩٤٤	١٨٧	(والطعن رقم ٨٥٣ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
٩٧٠	١٩٢	(والطعن رقم ٩٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)

الصفحة	القاعدة	
		٣ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . مرجعه إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع . عدم جواز مجادلة محكمة الموضوع في تقديرها لجدية التحريات أمام محكمة النقض .
٥٧٨	١١٩	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٤٢	١٣١	(والطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٤ — عدم جواز إثارة الدفع بنخلو محضر الججز من تحديد ساعة للبيع لأول مرة أمام محكمة النقض .
٥٨٢	١٢٠	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٥ — اطمئنان المحكمة إلى بيان محضري الججز والتبديد . فصل في أمر موضوعي . لا إشراف لمحكمة النقض عليه .
٥٨٢	١٢٠	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٦ — النعي على المحكمة عدم سماعها شهود الإثبات . عدم إثارته لأول مرة أمام النقض .
٥٨٧	١٢١	(الطن رقم ٦١ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٧ — البحث في حصول الضرر من عدمه . موكول إلى محكمة الموضوع . عدم امتداد رقابة محكمة النقض إليه .
٦١٦	١٢٦	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٨ — وزن أقوال الشهود . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض .
٦١٦	١٢٦	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
٦٤٢	١٣١	(والطن رقم ٩٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/٥)
		٩ — الدفاع الموضوعي . لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .
٦١٦	١٢٦	(الطن رقم ٧٢٢ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - صحة إجراءات الإحالة والمحاكمة ولو شاب قرار الإحالة قصور في التسبيب . ما دام أن القرار قد تضمن الاتهام الذي حوكم المتهم عنه .
		إثارة أمر بطلان قرار الإحالة لأول مرة أمام النقض .
		غير مقبولة .
٦٧٣	١٣٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		١١ - عدم جواز تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لأول مرة أمام النقض . مثال .
٦٧٣	١٣٧	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
٧٨٧	١٥٨	(والطعن رقم ٢٢٥٩ لسنة ٣٨ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٢ - عدم تقيد محكمة الإعادة بما ورد في الحكم المنقوض وفي حكم النقض في شأن تقدير وقائع الدعوى . مخالفة قضاء الإعادة لحكم النقض . عدم اعتبارها بذاتها وجهها للطعن .
٨٠٢	١٦٠	(الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٣ - عدم جواز إثارة الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعي لأول مرة أمام محكمة النقض ، طالما كانت الواقعة كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها تلك الحالة ولا ترشح لقيامها .
٨١١	١٦٢	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		١٤ - الدفع باعتبار المدعى المدني تاركا لدعواه . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٨٢٢	١٦٤	(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		راجع أيضا : إثبات .
		(القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٤٨)
		وجريمة .
		(القاعدة رقم ٩٦ بالصحيفة رقم ٤٥٨)

الصفحة	القاعدة	
		وحكم .
		(القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٧٦)
		ودفع .
		(القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ٨١١)
		” نظر الطعن والحكم فيه “ .
		١ — نقض الحكم المطعون فيه . لا يفيد منه إلا من كان طرفاً في الخصومة الإستئنافية .
		عدم امتداد أثر الطعن بالنقض لمن ليس له أصلاً حق الطعن بهذا الطريق .
٤٨٤	١٠١	(الطعن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٧)
		٢ — العبرة في قيام حالة الدفاع الشرعى . هى باعتقاد المتهم أو تصوره . متى أقيم ذلك على أسباب مقبولة . متى يقضى بنقض الحكم بطاعن وغيره من الطاعنين .
٩٦٠	١٩٠	(الطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢٣)
		” سقوط الطعن “ .
		إلغاء الحكم المطعون فيه فى المعارضة . اعتبار الطعن بالنقض المرفوع عنه من النيابة غير ذى موضوع . سقوطه .
٥٢٠	١٠٩	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		نماذج صناعية
		١ — الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية . ماهية كل منها؟
٤٨٧	١٠٢	(الطعن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ — براءة الاختراع . هى المنطاط فى حماية ملكيته . عدم الحصول على هذه البراءة . لا جريمة فى تقليد الاختراع .

الصفحة	القاعدة	
		<p>الابتكار وحده هو الذي ينشئ ملكية الرسوم والنماذج وليس تسجيلها . التسجيل قرينة على هذه الملكية تقبل إثبات العكس ليس من شأنه تسجيل النموذج أن يغير من طبيعته .</p>
٤٨٧	١٠٢	<p>(الظن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)</p> <p>٣ — اقتصار المدعى المدني على تسجيل القوالب المدعى تقليدها بوصفها نماذج صناعية مع انها اختراع . تقليد هذه القوالب . غير مؤثم . ما دام لم يحصل على براءة اختراع عنها .</p>
٤٨٧	١٠٢	<p>(الظن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)</p> <p>٤ — تحديد الابتكار . مسألة فنية . مردها لأهل الخبرة . إنزال حكم القانون على الوقائع المطروحة . مسألة قانونية . للحكمة وحدها حق الفصل فيها .</p>
٤٨٧	١٠٢	<p>(الظن رقم ١٧٩٦ لسنة ٣٧ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)</p> <p>نيابة عامة</p> <p>” القيود التي ترد على حقها في رفع الدعوى الجنائية “ .</p> <p>١ — الإجراء المنصوص عليه في كل من المادة ٩/٤ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ بتنظيم الرقابة على عمليات النقد والمادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ في شأن الجمارك والمادة ١٠ من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ في شأن الاستيراد — هو في حقيقته طلب يتوقف قبول الدعوى الجنائية على صدوره ، سواء بالنسبة إلى مباشرة التحقيق أو بالنسبة إلى رفع الدعوى .</p>
٥٦٥	١١٧	<p>(الظن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٢ — اختصاص النيابة العامة برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون مطلق لا يرد عليه القيد إلا استثناء من نص الشارع</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>أحوال الطلب من تلك القيود . صدور الطلب أثره : رفع القيد رجوعا إلى حكم الأصل في الاطلاق . صدور الطلب ممن يملكه قانونا في جريمة من جرائم النقد أو التهريب أو الاستيراد . للنيابة العامة اتخاذ الإجراءات في شأن الواقعة أو الوقائع التي صدر عنها ونصح الاجراءات بالنسبة إلى كافة ما قد تتصف به من أوصاف قانونية وما يرتبط بها إجرائيا من وقائع لم تكن معلومة وقت صدوره متى تكشف عرضا أثناء التحقيق وذلك بقوة الأثر العيني للطلب وقوة الأثر القانوني للارتباط ، ما دام ما جرى تحقيقه من الوقائع داخلا في مضمون ذلك الطلب الذي يملك صاحبه قصره أو تقييده . لا يغير من ذلك أن تكون الدعوى الجنائية لم ترفع عن الجريمة التي صدر بشأنها الطلب بل رفعت عن جرائم أخرى مما يتوقف رفع الدعوى بها على طلب من جهة أخرى ما دامت هذه الجرائم قد تكشف عرضا أثناء تحقيق الجريمة الأولى التي صدر للطلب بشأنها صحيحا .</p>
٥٦٥	١١٧	<p>(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)</p> <p>٣ — إنصراف الخطاب الموجه من الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ أي إجراء فيها إلى النيابة العامة وحدها دون غيرها من جهات الاستدلال .</p>
٧٨٧	١٥٨	<p>(الطن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)</p>
٧٩٥	١٥٩	<p>(والطن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)</p>
٩٧٦	١٩٣	<p>(والطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)</p> <p>٤ — متى تتحرك الدعوى الجنائية : بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه من مأموري الضبط القضائي وكذلك برفع الدعوى أمام جهات الحكم .</p>

الصفحة	القاعدة	
		إجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تبدأ بها الدعوى ولو في حالة التلبس بالجريمة .
٧٨٧	١٥٨	(الطن رقم ١١٥٩ لسنة ٣٨ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٢)
		٥ — صدور طلب بالسير في إجراءات الدعوى ثم طلب برفعها . تمام الإجراءات وفق القانون .
٩٧٦	١٩٣	(الطن رقم ٩٦٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٣٠)
		”التحقيق بمعرفةها“
		١ — اختصاص وكلاء النيابة الكلية بتحقيق جميع الحوادث التي تقع بدائرة المحكمة الكلية التي يعملون في حدود اختصاصها .
٥٠٩	١٠٦	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
٦٧٣	١٣٧	(الطن رقم ١٣٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		٢ — قيام المحقق في جنابة بمواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود دون اتباع الضمانات المنصوص عليها في المادتين ١٢٤ و ١٢٥ إجراءات . أثره ؟
٥٧٨	١١٩	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٣ — خلو التحقيق من مواجهة المتهم بغيره من المتهمين أو الشهود . لا يبطله . للتمهم في هذه الحالة أن يتمسك أمام محكمة الموضوع بما قد يكون في التحقيق من أوجه النقص .
٥٧٨	١١٩	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٤ — تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش . لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع .
٥٧٨	١١٩	(الطن رقم ٥٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢٨)
		٥ — مباشرة النيابة للتحقيق . صحة قيام مأموري الضبط إلى جانبها بواجباتهم . المادة ٢١ إجراءات . على هؤلاء المأمورين

الصفحة	القاعدة	
		ارسال محاضرهم للنيابة لتسكون هنصرا من عناصر الدعوى تحقق ما ترى تحقيقه منها . حق المحكمة في الاستناد إلى ما ورد بهذه المحاضر .
٦٥٩	١٣٥	(الطن رقم ٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٢)
		٦ — طريق تنفيذ إذن التفتيش . موكولة لرجل الضبط تحت اشراف سلطة التحقيق ورقابة محكمة الموضوع . مثال .
٨٩٠	١٧٨	(الطن رقم ٥٤٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/١٦)
		”حقها في الطعن في الأحكام“
		١ — إلغاء الحكم المطعون فيه في المعارضة . اعتبار الطعن بالنقض المرفوع عنه من النيابة غير ذي موضوع . سقوطه .
٥٢٠	١٠٩	(الطن رقم ٣٧ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ — الصفة مناط الحق في الطعن .
		لا صفة للنيابة العامة في التحدث إلا في خصوص الدعوى الجنائية وحدها . مثال .
٧٠٣	١٤١	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٥/١٢)
		(هـ)
		هتك عرض . هيئات عامة .
		<u>هتك عرض</u>
		جريمة هتك العرض . أركانها : الركن المادي والركن المعنوي . القصد الجنائي . متى يتحقق ؟ ركن القوة في جريمة هتك العرض . شروط توافره ؟ تحقق جريمة هتك العرض بالقوة باخراج المجنى عليه من الماء حاريا وعدم تمكنه من ارتداء ثيابه واقتياده وهو على هذا الحال بالطريق العام .
٨٥٣	١٧١	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٩٦٩/٦/٩)

الصفحة	القاعدة	
		هيئات عامه
		راجع : رقابة إدارية
		(القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٨٦٢)
		(و)
		وصف التهمة
		١ - المعول عليه في تحديد الاختصاص النوعي ابتداء . هو الوصف القانوني للواقعة كما رفعت بها الدعوى .
٥٣٩	١١٢	اختصاص محكمة الجنايات بجرائم المادة ٥١ عقوبات . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٤/٢١)
		٢ - تقديم المتهم للمحاكمة بوصف إثباته بيانات غير صحيحة في استمارة الحيازة ليس للمحكمة تعديل التهمة إلى استعماله مستلزمات الإنتاج الزراعي في غير الحاصلات والمساحات المنصرفه لها .
٧١٩	١٤٥	(الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٦)
		٣ - تغيير وصف التهمة أو تعديله . وجوب لفت نظر الدفاع إليه . صراحة أو ضمنا أو بإجراء يتم عنه . مثال .
٧٣٢	١٤٨	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)
		٤ - قصر الاعفاء الوارد بالمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على العقوبات المقررة للجرائم المواد ٣٣، ٣٤، ٣٥ منه . بحث هذا الاعفاء . يكون بعد اسباغ الوصف الصحيح على واقعة الدعوى .
٧٢٢	١٤٦	(الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٩ ق - جلسة ١٩٦٩/٥/١٩)

الصفحة	القاعدة	
٩١٢	١٨٢	٥ — حق المحكمة تعديل وصف التهمة . مادام أن الواقعة الواردة بأمر الإحالة هي ذاتها أساس الوصف الجديد . (الطن رقم ١٨٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٦٩)
٩١٢	١٨٢	٦ — عدم التزام المحكمة بتنبيه الدفاع عند تعديل وصف التهمة بما ينطبق عليه المادة ١٠٩ مكررا عقوبات بدلا من الوصف المنطبق عليه المادة ١٠٦ مكررا عقوبات . (الطن رقم ٨١٠ لسنة ٣٩ ق — جلسة ١٦/٦/١٩٦٩)
٩٦٦	١٩١	٧ — تعديل المحكمة الوصف بإضافة سبق الاصرار إلى جرائم القتل العمد والشروع فيه المسندة إلى الطاعنين دون تنبيههما إلى ذلك . اخلال بحق الدفاع . لا يمنع من ذلك أن تكون العقوبة التي أوقعها الحكم مقردة للجرائم المسندة إلى الطاعنين مجردة عن هذا الظرف . مادام الحكم قد عول على هذا الظرف في نفي قيام حالة الدفاع الشرعي التي تمسك بها الطاعنان . (الطن رقم ٩٢٤ لسنة ٣٩ ق — جلسة ٢٣/٦/١٩٦٩)

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الدائرة الجنائية

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(١)		إصابة خطأ	٤٩
اتفاق	٤	إعتراف	٥٠
إتفاق جنائي	٦	إعلان	٥٠
إثبات	٦	إغتصاب مال بالتهديد	٥٠
إجراءات	٢٢	أمر إحالة	٥١
إجراءات المحاكمة	٢٣	أمر بالألا وجه	٥١
إحالة	٢٨	أموال عامة	٥٢
إختصاص	٢٨	أوراق رسمية	٥٢
إختراع	٣٠	(ب)	
إختلاس أشياء محجوزة	٣١	باعث	٥٢
إختلاس أموال أميرية	٣٢	براءة إختراع	٥٢
إخلال عمدى	٣٥	بطلان	٥٣
إرتباط	٣٦	بلاغ كاذب	٥٧
أسباب الإباحة وموانع العقاب	٣٨	بناء	٥٧
إستئناف	٤١	(ت)	
إستدلال	٤٢	تأمينات اجتماعية	٥٨
إستيراد	٤٤	تبيد	٥٩
إستيلاء على مال للدولة		تبغ	٦١
بغير حق	٤٦	تحقيق	٦١
إشتراك	٤٧	تزوير	٦٥
أشخاص اعتبارية	٤٩		

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
تسجيل نماذج صناعية ...	٦٧	(خ)	
تسوير جبرى	٦٧	خبراء الطب الشرعى ...	١٢٢
تعد	٦٨	خبرة	١٢٢
تعذيبات بدنية	٦٨	خبز	١٢٢
تعويض	٦٨	خطأ	١٢٣
تفتيش	٦٩	خيانة أمانة	١٢٤
تقادم	٧٣	(د)	
تقرير تلخيص	٧٤	دخان	١٢٧
تقليد	٧٤	دخول منزل بقصد	
تلبس	٧٤	ارتكاب جريمة	١٢٨
تموين	٧٥	دعوى جنائية	١٢٨
تهريب جمركى	٧٦	دعوى مدنية	١٣٣
(ج)		دفاع	١٣٥
جريمة	٧٩	دفاع شرعى	١٤٥
جمارك	٨٨	دفع	١٤٥
جمعيات تعاونية	٨٩	(ر)	
جنون	٩٠	رابطة السببية	١٤٨
(ح)		رجال السلطة العامة	١٤٩
حجز	٩٠	ردة	١٤٩
حجية الشيء المقضى	٩٠	رسوم استيراد	١٤٩
حكم	٩٠	رشوة	١٥٠
		رقابة إدارية	١٥١

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(ع)		(س)
١٥٩	عاهة	١٥٢	سابق إصرار
١٦٠	عزل	١٥٤	سرقه
١٦٠	عقوبة		(ش)
١٦٤	علاقة سببية		شركات
١٦٥	علامات تجارية	١٥٤	شروع
١٦٥	عمل	١٥٥	شيك
	(غ)		(ص)
	غش في تنفيذ الإلتزامات		صلح
١٦٧	التعاقدية	١٥٥	
	(ف)		(ض)
١٦٧	فاعل أصلي		ضرب
	(ق)		ضرب أحدث عاهة
١٦٩	قانون	١٥٦	ضرب أنضى إلى موت
	قبض وحبس بدون وجه	١٥٦	ضرر
١٧٠	حق	١٥٧	
١٧٠	قتل خطأ		(ط)
١٧٣	قتل عمد		طعن
١٧٥	قذف		
١٧٦	قرارات وزارية	١٥٧	
١٧٧	قصد جنائي		
١٧٨	قضاة		
١٧٨	قوة الأمر المقضى	١٥٩	ظروف مخففة
١٧٨	قوة قاهرة	١٥٩	ظروف مشددة

الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة
(م)			
مأمورو الضبط القضائي	١٧٩	مواد مخدرة	٢٠٨
مؤسسات عامة	١٨١	موانع العقاب	٢١٠
محال صناعية وتجارية	١٨٢	موظفون عموميون	٢١٠
محاماة	١٨٢	(ن)	
محضر الجلسة	١٨٣	نصب	٢١١
محكمة استئنافية	١٨٣	نظام عام	٢١١
محكمة الإعادة	١٨٤	نقد	٢١٢
محكمة الجنايات	١٨٥	نقض	٢١٥
محكمة الجنح	١٨٦	نماذج صناعية	٢٢٤
محكمة الموضوع	١٨٦	نيابة عامة	٢٢٥
محكمة النقض	٢٠١	(هـ)	
مسئولية جنائية	٢٠١	هتك عرض	٢٢٨
مسئولية مدنية	٢٠٤	هيئات عامة	٢٢٩
مستشار الإحالة	٢٠٥	(و)	
مصادرة	٢٠٦	وصف التهمة	٢٢٩
معارضة	٢٠٧		
مقاصة	٢٠٧		
ملكية	٢٠٨		

التصويبات

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٤٧٧	٢٤	ملكه	ملكه
٤٨٨	١٣	بالبراءة	بالبراءة
٤٩٨	١١	يقم	يقم
٥١٢	قبل الأخير	تحقيق	تحقيقا
٥١٨	٢٢	ا. دارية	الإدارية -
٥٢٥	٣	محور أحد	محورين لأحد
٥٢٥	٣	هو	هما
٥٢٦	١٣	التابع	التابع
٥٢٨	١	فضله	فضله
٥٣٥	٢٣	واكتفت	واكتفت
٥٣٧	٦	الاتفاق	الاتفاق
٥٣٨	٣	البين	البين
٥٤٢	٩	نرى	نرى
٥٤٤	٩	حائز	حائز
٥٥٢	٦	نح	آخر
٥٥٤	٩	المهمة	المهمة
٥٥٨	١٨	الجزاءات	الجزاءات
٥٧٢	١١	تنصرف	تنصرف
٥٧٢	١٥	الأخرى	الأخرى
٥٧٧	١٢	الآخرين	الآخرين

(ب)

الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٥٨٠	١١	مجرأتم	مجرأتم
٥٩٣	١٨	الانفاق	الاتفاق
٦٠١	٦	تلافى	تلاقى
٦٠٨	٣	الخدمة	الخدمة
٦٠٩	الأخير	أهو	لههو
٦٢٢	١٥	أه	أنه
٦٢٥	١١	اهراف	اعتراف
٦٣٥	١٥	تزد	تزيد
٦٤٠	٢٤	يكهى	يكفى
٦٦٤	١	اوالف	لوقف
٦٦٤	١٣	جرىمتى	بجرىمتى
٦٦٤	٢٥	درج	بدرج
٦٦٥	قبل الأخير	ها	بها
٦٦٥	قبل الأخير	لاستخدمها	لاستخدامها
٦٦٩	١٢	تخويزها	تحريرها
٦٨٩	٢٥	بالمخالفة	بالمخالفة
٦٩٣	١	جرىمة	بجرىمة
٦٩٨	١٥	مدل	عول
٦٩٩	١٢	با براء	باجراء
٦٩٩	١٧	يتراى	يتراخى
٧١٣	٥	وحضوريا عملا	وحضوريا للثانى عملا

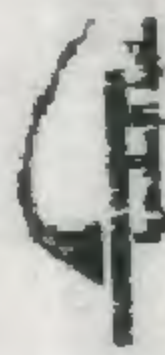
العواب	الخطأ	رقم السطر	رقم الصفحة
وكفالة	وكفله	٧	٧١٣
يعنى	يعين	٢٢	٧١٣
أجره	أجرة	١	٧١٤
الثابت	الثابت	٣	٧١٤
المنزل	المنزل	١٧	٧١٦
تبيع	تبيع	١٢	٧٢٣
قبل	قبا	٢٤	٧٢٥
به	هـ	٢١	٧٣٠
إضاءة	إضاءة	٢٤	٧٣١
ويستوجب	ويستوى	١٤	٧٤٢
الإستخلاص	إستخا	٨	٧٤٦
تؤثمها	تؤثم	١٣	٧٤٨
تناسب	تنناج	٢١	٧٥١
الأشخاص	الأس	١٧	٧٥٥
التي	الـ	٢٦	٧٥٦
الراشى	الاشى	٢١	٧٥٨
الآخر	آخر	٢٤	٧٦١
بت	بت	١٢	٧٦٢
ما أورده	ما أورده	٢٢	٧٨٥
تبغا	تبغاه	٦	٨٠١
أنه	أه	٧	٨٠١
لمخالفة	لمخالفة	١٦	٨٠١
ركابها	ركابها	٧٤	٨١٩
فرضنا	فرضنا	١٢	٨٢٣

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٨٢٤	٣	موضوعيا	موضوعيا
٨٢٧	١٦	إحترازه	إحترازه
٨٢٨	٢١	أو نسبه	أو نسبه
٨٣٤	٩	موضوع	موضع
٨٣٦	٢٢	روايتي	روايتي
٨٣٧	٢٤	المجنى عليه	المجنى عليه
٨٤٥	١٤	من	عن
٨٤٥	٢٠	النحليل	التحليل
٨٤٦	١٢	ولا أثريب	ولا أثريب
٨٥٥	٣	إقتادوا	إقتادوا
٨٦٥	٢٢	إتي	إلى
٨٧١	١	مخالفتهم	مخالفتها
٨٩١	٦	رعرضها	وعرضها
٩٠٠	٤	شز	شمر
٩١٢	٢٣	مصادرة	مصادرة
٩١٦	١٠	الوصق	الوصف
٩٢٣	٢٦	الإثنى عشرة	الإثنى عشرة
٩٣١	٢	مبدئ	مبدئي
٩٧١	٧	بيانه	بيانه
٩٧٨	١٦	بحالة	لحالة
٩٨٠	١٦	غير	غير
٩٨٢	٩	بالطرا بلسى	بالطرا بلمى

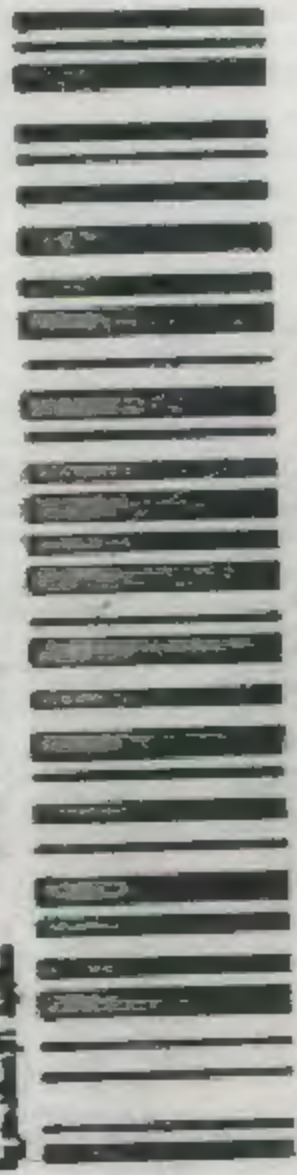
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية بالقاهرة
وكيل وزارة
على سلطان على
رئيس مجلس الادارة

”رقم الايداع بدار الكتب ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧٠“

”هيئة المطابع الاميرية (دار القضاء) ٤٩٩/٦٩/٣٢٠١“



Bibliotheca Alexandrina



0536730